فصول
في تاريخ
الأمن العام
1945
1977

سرّ الدولة



نقولا
ناصيف



فصول في تاريخ الأمن العام

1945ـ1977

نقولا ناصيف

بطاقة تعريف

العنوان: «سرّ الدولة، فصول في تاريخ الأمن العام 1945 ـ 1977»

المؤلف: نقولا ناصيف

الموضوع: تاريخ

الطبعة: الثانية، أيلول 2013

القياس: 16.5 x 23 سم

عدد الصفحات: 496

الناشر: المديرية العامة للأمن العام

العنوان: بدارو، بيروت

هاتف: 01 - 425610

فاكس: 01 - 394302

البريد الإلكتروني: www.general-security.gov.lb

تصميم الكتاب: إميل منعم

الطباعة: RAIDY www.raidy.com

إهداء

إلى الذين حبسهم سرُّ الدولة
في الكتمان. تخفّوا كي يحجبوا كثيراً
ممّا عرفوه أو خبروه، وخبّأوا فصولاً
في قصة وطنهم تستحق أن تُروى





تقديم

المدير العام للأمن العام

اللواء عبّاس ابراهيم

الأمن العام قَدَرُ الفينيق ومقدرته

تاريخ الأمن العام قطعة من تاريخ لبنان الحديث. حضر أيام الانتداب الفرنسي وكان نواة مغلوباً على أمرها تعدُّ نفسها للاستقلال وتكتسب المراس وتراكم الخبرات. وحضر منذ الإستقلال ولا يزال في صلب الدولة اللبنانية، يذود عنها ويحمي الوطن والمواطن والمؤسّسات، وبات يتعذر فكاك أحدهما عن الآخر نظراً إلى الدور المحوري الذي قام به هذا الجهاز في المحطات المفصلية وخطورة المهمات التي اضطلع بها. يحدوه هاجس واحد هو الحفاظ على الدولة ومؤسّساتها والسهر على المواطنية من خلال علاقة المواطن بدولته، والسعي الى تحصينها في وجه الأخطار التي تتهددها، وصون الكيان الوطني وإبقاء جذوة الولاء له متقدة في صدور المواطنين.

للأمن العام قَدَرُ الفينيق ومقدرته. ذاك الطائر الأسطوري الذي أتقن فن التمرّد على رماده والإنبعاث حيّاً من بين الحطام والركام وأعاد نفسه إلى مسار مصيره. كان ذلك أيضاً قدر الأمن العام الذي قست عليه الحرب بعدما ترجّح بين ظلم العهود وتقديرها، مرّة بإضعاف دوره وصلاحياته وأحياناً بتعزيزها كلما احتاجت

إليه يقوم بواجبه بلا تردّد. طاولت نيران الحرب العبثية مبناه وأتت على وثائقه ومحفوظاته وملفاته التاريخية وبعضها يعود إلى ثلاثينات القرن الماضي لولا مَن أنقذ بعض ما تبقى منها، لكنها لم تنل من إرادة رجاله الذين صرفوا فعل الثبات إنجازاً باهراً بإصرارهم على تحدي المعوقات ومواصلة العطاء، لأن إرادة البشر دائماً الأقوى.

يؤرّخ هذا الكتاب المؤسّسة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٧. منذ النشأة «مصلحة» في وزارة الداخلية، مروراً «بمديرية» وصولاً إلى «مديرية عامة». سفر ثمين يشهد بالتواريخ والأرقام والأسماء والأحداث والوقائع لقامات توالت على الأمن العام إتسمت بصدق الوطنية ووضوح الولاء وصلابة الإلتزام وسعة العلم وحدة الذكاء، ناهيك بالقدرة على الإحاطة بموقع الأمن العام في تلك الحقب ودوره الظاهر والمضمر وعلاقته بسياسات المراحل والرؤساء وأدوار مديريه ومفوّضيهم وكذلك رتبائه وتحليلها وفك الألغاز وربط النتائج بالأسباب. فإذا الكتاب يحاول أن يصوغ ما أعطى الأمن العام للسلطة السياسية كي تتخذ قراراتها. كان حاضراً على مرّ عهود الرؤساء بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجيه. آخر محطات الجزء الأول من سيرة الأمن العام.

لم يكن مرور القامات تلك عابراً في تاريخ الأمن ولا دورها الرئيسي، ليس في

تقديم

بناء المؤسّسة فحسب، بل في المشاركة في صنع كثير من سياسات لبنان وخياراته وقراراته. ولئن آثرت الإنسحاب بصمت بعدما أتمّت سعيها وجاهدت الجهاد الحسن، جاء الكاتب نقولا ناصيف بمساعدة لجنة من ضبّاط الامن العام يحمل مَن لا يزال الله يمنّ عليه بالعمر المديد على البوح بما حضر وشاهد واختبر، ومن قرّر ونفذ. مَن طوّر ونمّا وعزّز القدرات، مَن كافأ وعاقب وأرسى الانضباط وثقافة المواطنية. مَن أعطى الدولة لا النظام، والكيان لا الأفراد. مَن أعاد ربط علاقة المواطن بالدولة عبر الجهاز الأكثر تماساً بالناس وحاجاتهم ومتطلباتهم. أول مَن يبصره الداخلون إلى لبنان، وآخر مَن يودّعون وطننا وهم يغادرون. أتى هذا الكتاب كي يحكي قصة الأمن العام وفصولها بوثائق ومدوّنات وتقارير ومذكرات وتسجيلات لا تزال خبيئة في أدراج النسيان.

بأسلوبه السلس وموضوعيته المعهودة وتسلسله المنطقي، يروي ناصيف حكاية الأمن العام كما كانت، وكما يجب أن تروى أمانة للتاريخ والحقيقة. سيجد القارئ في متن الكتاب وقائع يعرف جانباً منها، لكن فيها الكثير غير المعلوم، المجهول أو وقائع اجتزىء بعضها وشابه النقصان مرّة والإهمال مرّات. في الكتاب كذلك المختبىء في ذاكرة مَن اختار صمت المناقبية والانضباط وترك الأسرار في خزائنها. في الكتاب ما يقتضي أن لا يبقى سرّاً مخفياً أو يحذر حاملو الأسرار تلك من الإفصاح عنه. إنه كتاب يريد أن يجعل الماضي حاضراً، باباً على المستقبل.

من ماضٍ يفتخر به أصحابه وصانعوه تتجمّع مداميك المستقبل. إنه كذلك كتاب أولئكَ الرجال الذين امتزجت قصتهم بقصة الأمن العام، وكلّ باحث ومؤرّخ وساعٍ إلى قراءة فصول مجهولة في تاريخ لبنان.

الأمنُ العام مؤسّسة للبنان. بل قل عين الوطن الساهرة، وأذنه اللاقطة، وفكره الثاقب الوقّاد الذي يستشعر الأحداث قبل وقوعها، ويقدّم الحلول والبدائل للمشكلات الطارئة أو المتراكمة. مؤسّسة تحمي الدولة وتحرص على الهويّة الوطنية، وتوفر المعطيات الصحيحة التي لا يستقيم تصور سليم من دونها. وهي تشكل مع الجيش وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة العامود الفقري لبنية لبنان يعاند العواصف ويتلقى الهزّات المباشرة والإرتدادية، لكنه اعتاد على الخطوب وأصبح متمرّساً في المواجهة. يهتز ولا يقع.

سيثابر الأمن العام على الإستمرار في تقديم الأمن النظيف الذي يُسخّر لخدمة المواطن. كانت هذه رسالته كما يبين الكتاب، وهكذا يستمر.

إذا كان كتاب «سرّ الدولة، فصول في تاريخ الامن العام» - وهو أثر نوعي يسدّ فراغاً كبيراً في مكتبتنا اللبنانية - يؤرّخ للأمن العام ما بين ١٩٤٥ - ١٩٧٧، فإن جزءاً ثانياً سيليه يكمل حكاية مؤسّسة ترعرعت ونمت واتسعت، واستمدّت من دماء شهدائها وعرق العاملين فيها عزيمة لا تكلّ، وهمّة لا تملّ في سبيل الرسوخ في لبنان والولاء له والتضحية بلا هوادة من أجله. هذا شرف لا يدانى.

تمهيد

هذا الكتاب

ليس على جاري العادة أن تطلب مؤسّسة أمنية تدوين سيرتها أو أجزاء منها. ولا كذلك أن يكتبها مَن لا يمت بصلة إلى ملاكها. تقف أجهزة الاستخبارات باستمرار على طرف نقيض من تاريخها لوفرة ما لديها تحجبه وتمنع الوصول إليه. في الغالب يتطفّل الباحثون كي يعثروا على أسرارها ووثائقها ويكتبوا قصتها من دون استئذانها، ويتغلغلوا في ذاكرة رجالها بحثاً عن وقائع وخفايا - وربّما فضائح - لإخراج رواية أمنية ليست لسان حال المؤسّسة. يفعل ذلك مرّات رجالها المتقاعدون دفاعاً عن حقبة وتبريراً لدورها فيها. لكنها المرّة الأولى تُكتب قصة إدارة أمنية بطلب منها، وتُطلق يد الكاتب في سرد ما خَبرته، ولا يعود النصّ إلى رقيب يصحّح ويعدّل ويضيف ما لم يؤتَ على ذكره - وقد لا يكون حدث حقاً - أو يشطب ما يقتضي أن يُعلم.

تلك أهمية ما عنته مبادرة المدير العام للأمن العام اللواء عبّاس ابرهيم، الآتي من عالم استخبارات إلى عالم استخبارات عارفاً أسرار ذاك، ومقبلا على هذا بتجربة مخضرمة. طلب أن يُكتب جزء أول من سيرة الأمن العام يُدوِّن البناء والتأسيس والتطوّر والرجال الأوائل، المديرين والمفوّضين وصانعي مهنة ومهمة لا تكتفي بأنها في صلب النظام والسلطة والدولة والوطن، لكنّها ساهمت في صنع البعض - وأحياناً البعض الكثير - منها كلّها.

أراد اللواء عبّاس ابرهيم جزءاً أول ينتهي غداة «حرب السنتين» (1975 - 1976)، على أن يتيح عامل الوقت وإرادة البوح وكشف الوثائق والأدوار والمهمات

والإعتراف بالخطأ ومراجعة الذات لدى الذات جزءاً ثانياً.

ليس الكتاب، إذن، سيرة «رسمية» مأذون بنشرها. قل قصة حياة يرويها أصحابها، رجال دوائرها وفروعها ومشغّلو مخبريها، صانعو نجاحات وإخفاقات، وعابرو عهود عملوا في إمرتها وتكبّدوا أخطاءها. عنت مبادرة المدير العام للأمن العام أن لا يبقى تاريخها موصداً دونه، مجهولاً، خائفاً من ماضيها، حذراً من المساءلة. في الكتاب ما كان يستحق المغامرة لأسباب شتى:

أولاها، أول سيرة لمؤسّسة تقترب من عقدها السابع ولم يكتب أحد عنها، ولم تشأ هي أن تكتب أيضاً. نُظِرَ إليها بقلق وتوجّس، لكن بتهيّب. تشبه الرؤساء، فتركوا فيها بصماتهم مقدار اشتراكها في خياراتهم والقرارات.

ثانيها، اختفاء دورها تارة وراء رئيس الدولة الذي يعيّن مديرها، وطوراً وراء تقييد صلاحياتها، وأحياناً وراء إدارة أمنية أخرى اجتذبت الدورين الأمني والسياسي في السلطة والشارع هي الشعبة الثانية. كلتاهما، مديرية الأمن العام والاستخبارات العسكرية، ولدتا في سنة واحدة فصل بينهما شهران. تقاربتا وتنافستا وتباعدتا. حققتا متعاونتين ومتنافرتين فصولاً غير معلومة لا تمحى من مسار النظام والحياة السياسية. احتمتا بالصلاحيات وبالاجتهاد في الأداء. عُدّتا وحدهما فقط ربّما مخوّلتين تعريف «المصلحة الوطنية العليا» وتفسيرها وتبريرها وتحديد إجراءاتهما حيالها، لا المؤسّسات الديموقراطية ولا السياسيون. في هذا الجانب كَمَن التباس مثير للجدل.

ثالثها، أن فلسفة الدور الأمني وأدواته المشغّلة أبصرت النور لأول مرّة في الأمن العام قبل أن تلتقطها تدريجاً الشعبة الثانية وتتمرّس فيها. بل تعني المفارقة

تمهيد

أن الأب الفعـلي للأمن في لبنان منذ ثلاثينات القرن الماضي كان مديرية الشرطة والبوليـس العدلي خصوصاً. انتقلـت الخبرة إلى الأمن العام، فطوّرها وفلسـفها ونظم وسائلها ونطاقها عبر ناقل العدوى فريد شهاب. في ما بعد نشأ الخلاف على مفهوم الأمن: مَن يحدّده، السـلطة السياسية أو الجهاز المعني بممارسته؟ عُرف إذ ذاك «الأمن السـياسي» و«السياسة الأمنية» كي يُفصحا عن مشكلة محوريةَ لا تزال ـ وستظلّ ـ بلا إجابة: مَن يحمي الآخر، السياسة أم الأمن؟
رابعهـا، مثّل الأمن العام تقاطعاً اجتمعت عنده السـلطات السياسـية. حتى مطلـع عام 1962، لم يُعدّ الجيـش إلا مؤازراً للدرك ما خـلا اعتداء عدوّ على البلاد. لم تُعدّ قوى الأمن بشقي شرطة بيروت والدرك الإقليمي إلا مخافر حفظ الأمـن في الأحياء والبلدات وتحرير محاضر ضبط ومخالفات. كان الأمن العام، بقـدرات ضئيلـة وصلاحيات مقيَّـدة، المعني بالتحرّي والاسـتقصاء والاتصال المباشر بالسـلطات واطلاعها على المعلومات واستثمارها وتحضير قراراتها، رقيباً عـلى الإدارة والوظيفـة العامة والإنضواء فيها ونشـاط الأحـزاب والجمعيات ودخول الأجانب وخروجهم ومراقبة اللجوء السياسي.
خامسـها، حُصرَ تعيـينِ مدير الأمن العام ـ وكان باسـتمرار من خارج المديرية ـ برئيس الجمهورية قراراً شـخصياً له، فيما أخضعت تسـمية نظيره قائد الجيش ومدير الأمن الداخلي لتراتبية هرمية المؤسّسة والأقدمية وتراكم التجربة المؤهِّلة. يُعيّن مدير الأمن العام بطريقة مدنية، ويحكم بأسـلوب عسـكري. لا يُدعى إلى المنصب إلا أولئك الذين يشـبهون الرؤسـاء كي يحموا النظام والرئيس معاً. فإذا

المديرية تختبر أول مفهوم للأمن القومي.
«سرّ الدولة، فصول في تاريخ الأمن العام (1945 - 1977)» لا يتوخى كشف أسرار الدولـة، بل يروي قصة مؤسّسـة يصحّ أنها ـ تقريبـاً ـ سرّ مقيم في الدولة. حتى «حرب السـنتين» امتلكت أكبر مستودع أسرار عرفته الجمهورية من وفرة مئات ألوف الملفـات الخاصة وأوراق التنصّت وتقاريـر المخبرين ومحاضر اجتماعات الزعماء والسياسـيين والأحزاب والوثائق العربية والأجنبية المتبادلة ومحفوظات الأجانـب، أتت على معظمها نيران حـرب اللبنانيين بعضهم على بعض في المكان الذي اجتمعوا فيه مراراً، وافترقوا من حوله. مبنى المديرية عند المتحف الوطني.
أودّ في الخاتمة التقدّم بالشـكر والإمتنان من المفوّضين والرتباء الذين آزروا وضع هذا الكتاب بمستندات ووثائق وتقارير من محفوظاتهم الخاصة، وأولئك الذين أمضوا سـاعات طويلة في التحدّث عن تجربتهم بعد طول امتناع وتحفّظ خشية إخلالهـم باحترام قواعد الانضباط والصمت والتـزام الواجب. قاوم بعضهم من الأوائـل المـرض، والبعض الآخر عمراً مديداً يتنكّبه. أودّ أن أشـكر رئيس مكتب شـؤون الإعلام العميد الإداري منير عقيقي واللجنة المكلفة المساعدة وخصوصاً رئيسـها المقدّم وديع خاطر رفيقي في مراحل الكتـاب ودقائقه منذ اليوم الأول مولياً اهتماماً خاصاً بجمع الوثائق والمحفوظات والصور، على كلّ مؤازرة وعناية.

نقولا ناصيف

27 حزيران 2013



أدوار أبو جودة

1948 - 1945

النواة

مذ وُلد عُدَّ الأمن العـام مكمّلاً لمديرية الشرطة. كذلك رجاله. تقدّمته خبرة الأمن العام الفرنسي إبّان الانتداب ـ وكان انبثق منه ـ واحترافه. لكن أيضاً سـمعة صلفة. لم تُؤتَ النواة ثقة الدولة المسـتقلة، فأبقته على هامشـها إلى أن احتاجت إليه متأخرة. اكتشفت دوراً كان ينقصها لا يشـبه مهمات الجيش والـدرك. أعطي صلاحيات كي يحصل على معلومات بلا أدواتها.

«المكتب الأول»

مذ أُعلِنَ لبنان الكبير بالقرار 329 أصدره المفوّض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو، أول أيلول 1920، باشرت سلطات الانتداب بناء مؤسّسات الدولة الناشئة وإداراتها، قبل أن تولد الجمهورية على صورته. تتالت قرارات المفوّض السامي: القرار 299 في 3 آب 1920 فَصَلَ الأقضية الأربعة حاصبيا وراشيا والمعلّقة وبعلبك عن ولاية دمشق وألحَقها بالأراضي اللبنانية ذات الحكم الذاتي، القرار 318 في 31 آب عيّن حدود لبنان الكبير، القرار 321 في اليوم نفسه ألغى نظام المتصرّفية، القرار 329 في الأول من أيلول سمّى الكابتن جورج ترابو حاكماً على لبنان الكبير، القرار 336 في اليوم نفسه أيضاً نظّم دولة لبنان الكبير، ثم القرار 366 في 20 أيلول حدّد دور الشرطة في لبنان الكبير. صار إلى تنظيم الدرك من فصائل الجند اللبناني في جبل لبنان القديم والولايات السابقة بعدما ضُمّت إليه، وأُبقي رجال الشرطة في بيروت والمدن الأخرى طرابلس وصيدا وزحلة. اتخذت قيادة الدرك مقرّاً لها في وادي أبوجميل في بيروت، انتقلت بعد ذلك إلى ساحة الشهداء قرب السرايا القديمة[1].

في المادة الرابعة عشرة من القرار 336 وُضِعت دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس

1 ـ «الدرك في عهد الانتداب (1920 ـ 1943)»، المحفوظات الخاصة للمؤرّخ النقيب جوزف نعمة.



في رأس الدوائر العامة السبع للدولة الخاضعة للانتداب الفرنسي[2]. إلى مدير تعيّنه سلطات الانتداب، يتولى مستشار فرنسي أمانة السرّ العام لدائرة الداخلية، البنية المبكّرة لوزارة الداخلية في ما بعد عند وضع الدستور وإعلان الجمهورية. في موازاة صلاحيات نصّ عليها القرار 86 أصدره جورج ترابو في 29 تشرين الأول 1920، قضى بتنظيم وظائف الدوائر المركزية في دولة لبنان الكبير، نيط بدائرة الداخلية المحافظة على النظام والأمن العام وتنفيذ الأنظمة والقوانين المعلنة ومراقبة الإدارات المحلّية. يخضع لإمرة مدير الداخلية أربعة موظفين أحدهم مدير ثان للبوليس يتولى تنظيم فرق البوليس وإدارتها ومراقبتها. يستمد أمين السر العام، المستشار الفرنسي، دوره من حلوله محلّ حاكم لبنان الكبير عند غيابه.

بعد أقلّ من أسبوعين، 8 تشرين الثاني 1920، عُدّل القرار 86 بآخر هو القرار 118 فَصَلَ إدارة البوليس عن دائرة الداخلية وألحقها بأمانة السرّ العامة والمستشار الفرنسي. في 19 تشرين الثاني صدر القرار 145 وضع الشرطة اللبنانية بدوائرها المختلفة، وأخصّها التحرّي، نواة الأمن العام اللبناني، تحت سيطرة المندوبية العامة لحاكم لبنان الكبير.

مطلع السنة التالية، 5 كانون الثاني 1921، أصدر جورج ترابو القرار 1061 تناول نظام البوليس ووضع دوائره تحت إدارة موظف لبناني يدعى رئيس دوائر البوليس يعاونه مستشار فرنسي، فيما تألفت الإدارة المركزية لدوائر البوليس من مكتبين: «المكتب الأول» عُهد إليه في «الأمن العام والبوليس القضائي والمطبوعات والإعلانات والجمعيات والاجتماعات ونشر الدعوة الشيوعية والاعتصابات والمهرّبات والبارود والأسلحة والمواد المنفجرة ومراقبة الأجانب والقوم الرُحّل والنزل والمساكن المفروشة والسهر على الآداب». أما «المكتب الثاني» ـ وقد ذاع صيته بعد سنوات طويلة على أنه جهاز الاستخبارات الصارم ـ فكُلّف «البوليس الاداري والبلدي والبورصة والبوليس الصحّي العام ونظام السير وأسعار المواد الغذائية والأسواق ومحلات المشروبات والمسارح وقهوات الرقص وأماكن اللهو المتنوعة وهيئة المستخدمين

2 ـ الدوائر الست الباقية التي أوردها القرار 336 في التنظيمات الإدارية لدولة لبنان الكبير هي: دائرة المالية، دائرة العدلية والأملاك والأوقاف، دائرة النافعة والبرق والبريد، دائرة المعارف والفنون الجميلة، الدائرة الاقتصادية (الزراعة والتجارة والصناعة)، دائرة الصحّية والاسعاف.

واللوازم والملابس والحسابات وحفظ الأوراق وقلم الترجمة والتدخّل إدارياً بما فيه مصلحة العائلات».

أوجد «المكتب الأول» نواةً ستفضي، بعد أكثر من عقدين من الزمن، إلى نشوء الأمن العام اللبناني.

حتى ذلك الوقت كان اللبنانيون الباحثون عن عمل وارتزاق يتطوّعون في دائرة البوليس شرطيين. يُفصَلون إلى أحد شقّي «المكتب الأول»، الأمن العام أو البوليس القضائي، لمهمات التحرّي وجمع المعلومات في الاختصاصات التي نصّ عليها القرار 1061.

بعد أشهر، الأول من كانون الأول 1921، أصدرت سلطات الانتداب القرار 990 عدّل الفقرة A المعنية بدائرة الشرطة في القرار 86 بأن ناط رئاسة الشرطة بضابط لبناني من صفوفها يُلقّب «قومندان سرية الشرطة اللبنانية» في إمرة حاكم لبنان الكبير. يتلقى منه الأوامر و«ينفذ تحت مراقبة المستشار الفني كلّ جزء من أجزاء قانون الشرطة الذي وافق عليه الحاكم». كان المستشار الفني الفرنسي الرجل الثاني في دائرة الشرطة، والرئيس الظلّ الذي يتولّى الإشراف على أعمالها برمّتها.

في 19 شباط 1923 أصدر جورج ترابو القرار 1768 قسّم بوليس لبنان الكبير دوائر ثلاثاً: دائرة البوليس البلدي، دائرة البوليس العدلي والأمن العام، الدائرة الإدارية. لكلّ منها صلاحيات ودور يرتبط بمرجع واحد هو رئيس دوائر البوليس.

في أول بنية محدّدة الصلاحيات والاختصاص للأمن العام منذ إعلان لبنان الكبير من دون أن تستقلّ عن رئيس دوائر البوليس ـ بل أضحت في صلبه ـ كُلفت دائرة البوليس العدلي والأمن العام «مراقبة الصحافة والإعلانات والجمعيات ونشر الدعوة (بروباغندا) والتهريب (من بارود وسلاح ومفرقعات) والأجانب والبدو الرُحّل والفنادق والغرف المفروشة للإيجار والآداب العامة، عدا الاختصاصات التي يدلّ عليها لقب بوليس هذه الدائرة وتتفق مع تسميتها». لأول مرّة يقترب الأمن العام من الصلاحيات التي يقتضي أن يستمدّ دوره منها، بعدما اضطلع حينذاك بوظيفة لم تنفصل عن مهمّات البوليس.

اتضح الدور الجديد للبوليس العدلي والأمن العام عبر جمع المعلومات والتحرّي والاستقصاء على أوسع نطاق بإزاء كلّ نشاط عام يُمارس في البلاد، ويخضع لمراقبة مباشرة من سلطات الانتداب الفرنسي. خُوّلت دائرة البوليس البلدي في المقابل



وظائف إجرائية[3] والدائرة الإدارية وظائف تنظيمية[4] ستصبح بعد سنوات ـ عندما يبصر الأمن العام اللبناني المستقل النور ـ رزمة واحدة متكاملة تملأ صلاحياته. لعلّ المفارقة الناجمة عن توأمة علاقة البوليس العدلي بالأمن العام أن موظفين اثنين ترأساه على التوالي هما إدوار أبوجودة وفريد شهاب سيرئسان الأمن العام مستقبلاً.

عيّن القرار 1768 مرجع البوليس العدلي والأمن العام والدائرة الإدارية وهو ناظر الأمن العام ورئيس دوائر البوليس يساعدهما المفتش الفرنسي لبوليس لبنان الكبير الذي يخضع الجميع لمراقبته. ومن دون أن يكون عضواً فيه، أُعطي ناظر الأمن العام اختصاص إبداء الرأي في المجلس التأديبي لمحاكمة مفوّضي البوليس وأفراده.

لم يطل الوقت على استحداثها حتى أُلغيت نظارة الأمن العام ـ وكان ترأسها فائق شهاب ـ بعد أقلّ من خمسة أشهر ونصف شهر بالقرار 2012 أصدره في الأول من آب 1923 ثاني حاكم عسكري للبنان الكبير هو أنطوان أوبوار.

بالتزامن مع منح السلطات الوطنية حيّزاً محدّداً من الصلاحيات المحلّية لا تُخرجها من مخلب الانتداب الفرنسي، ناط المفوّض السامي موريس ساراي، عملاً بالقرار 4 أصدره في الأول من كانون الثاني 1925، بحكومتي سوريا (بعد توحيد دويلاتها) ولبنان الكبير المحافظة على الأمن العام على أراضيهما باستخدام قواهما المحلّية في البوليس والدرك، على أن يكون الدفاع عن البلاد من اعتداء خارجي من صلاحية جيش الانتداب. بات في يد المفوّض السامي استخدام السلطة العامة في كلّ من هاتين الدولتين عند اختلال الأمن فيهما، ويحلّ عندئذ محلّ الحكومة الوطنية مباشرة أو بواسطة مندوبيه، وتمسي قوات البوليس والدرك في إمرة السلطة العسكرية الفرنسية. وفي إجراءٍ مكمّل لوضع السلطتين العسكرية والأمنية بين يديه، استبق الانتداب إعلان الجمهوريةَ اللبنانية بإصداره، 19 شباط 1926، قراراً نظّم إدارة دائرة البوليس. ناط

3 ـ عَهَدَ القرار 1768 إلى دائرة البوليس البلدي في «حفظ النظام والراحة العامة وتنفيذ القوانين والأنظمة ولاسيما منها ما يتعلق بالصحة العامة ونظام السير وأسعار الحبوب والأسواق وحانات المشروبات الروحية والمسارح وقهوات الغناء والرقص وما شاكلها وأنواع التمثيل والمحافظة في البورصة والاجتماعات والتجمهر والتظاهر على الطرقات العمومية والاعتصابات».

4 ـ حدّد القرار 1768 للدائرة الإدارية «كلّ المسائل التي تهمّ هيئة رجال البوليس وتتعلق بانتقائهم وتأديبهم وتعيينهم وتبديلهم وإنزال رتبهم وعزلهم وترقيتهم وإحالتهم على المعاش ومنحهم المكافآت الفخرية وملابسهم وتجهيزهم وتسليحهم وحساباتهم وحفظ أوراقهم ومراسلاتهم وصيانة الأماكن المختصة بهم».

القرار 131 بالدولة المنتدبة ـ في نطاق ما عدّته دورها في المحافظة على الأمن العام ـ مراقبة تعيين مفوّضي البوليس والأمن العام الذين يعود إليهم واجب المحافظة على الأمن في الدول الخاضعة للانتداب، وتدخّلها في شروط تعيينهم وترقيتهم وإخضاعهم للمجلس التأديبي. كانت الكلمة الفصل ـ كما في خطوات مماثلة ـ للمستشار الفرنسي للشرطة اللبنانية تجعل موافقته ملزمة لكلّ قرارات إدارة البوليس وتعيين المفوّضين. لا يفصل في الخلاف بينه والسلطة المحلية إلا المفوّض السامي.

... والجمهورية الأولى

مع صدور أول دستور لدولة لبنان الكبير في 23 أيار 1926 وإعلان الجمهورية، ومن ثمّ انتخاب أول رئيس لها بعد ثلاثة أيام، صدر في 31 أيار المرسوم 5 قضى بتنظيم وزارات الجمهورية الجديدة وتعيين اختصاصاتها[5]، وأورد صلاحيات وزارة الداخلية بحفظ النظام والأمن والسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة المختصة بالأمن الداخلي ومراقبة الادارة المحلّية. أُخضعت لها دوائر الإحصاء والأحوال الشخصية والسجون والبوليس والجندرمة. ترأس شارل دبّاس الجمهورية الأولى، وأوغست باشا أديب الحكومة الأولى المنبثقة منها، وبشارة الخوري وزارة الداخلية لأول مرّة. كانت تلك توطئة انتقال بطيء للسلطات من الانتداب الفرنسي إلى الجمهورية الجديدة من غير أن تستقل. بعدما أعاد الدستور الجديد تنظيمها من داخل الدولة المحدثة، آلت صلاحيات حاكم لبنان الكبير إلى رئيس الجمهورية الذي حلّ محله على رأس البلاد. ورغم أن المفوّض السامي احتفظ بسلطات تجعله الرئيس الفعلي، يحدّد السياستين الداخلية والخارجية ويملك الإمرة على الشرطة والدرك والوحدات النظامية اللبنانية العاملة في «قوات الشرق الخاصة»، كان على السلطات الوطنية تنظيم الجمهورية واستنفاد ممارسة الصلاحيات. في 19 أيار 1928، سنتين بعد ولادة الجمهورية، مَهَرَ شارل دبّاس المرسوم 3308 قضى بوضع نظام عام لدوائر الشرطة أُخضعت لسلطة وزير الداخلية، ووُضعت في إدارة مدير أحالها المرسوم مديرية الشرطة بعدما ظلّت

5 ـ حدّد المرسوم 5 وزارات الجمهورية اللبنانية سبعاً: العدل، الداخلية، المال، الأشغال العامة، المعارف العامة والفنون الجميلة، الزراعة، الصحّة والاسعاف العام.



حتى ذلك الوقت دائرة البوليس. أبقى التنظيم الجديد على دور المفوّض الفرنسي للشرطة بصفة مستشار فني على غرار منزلته ونفوذه إبّان دوائر البوليس، مُقيِّداً بعض صلاحيات مدير الشرطة.

قسّم التنظيم الجديد المديرية إلى الشرطة العدلية يرئسها رئيس البوليس العدلي الذي يحلّ محلّ مدير الشرطة عند غيابه أو مرضه، والشرطة الادارية والبلدية، ومدرسة الشرطة. بات رئيس البوليس العدلي الرجل الثالث في هرمية يرئسها مدير الشرطة ويعاونه المستشار الفني الفرنسي. وخلافاً لتوزيع الصلاحيات على ثلاث دوائر كان قد نصّ عليها القرار 1768، اجتمعت الصلاحيات التقليدية للأمن العام في البوليس العدلي:

« كشف الحركات التي ترمي إلى تعكير صفو الأمن.

ـ الحركة الاجتماعية كالمؤامرات والإغتيالات والتظاهرات والمحاضرات والاجتماعات العمومية والاضراب والمؤتمرات والانتخابات والشيوعية والتجمّعات.

ـ الجمعيات وأندية المقامرة ولعب اليانصيب والاكتتابات والتبرّعات والإعانات.

ـ المطابع والمطبوعات كمنع دخول الصحف أو توقيف نشرها والإعلانات وباعة الصحف.

ـ التحقيق في القضايا المتعلقة بطلب العفو وإطلاق الحرّية.

ـ العهارة والأخلاق العمومية، وما يتعلّق بها كالرقيق الأبيض والقوّادين وحماية المرأة وتطبيق الاتفاق الدولي الصادر في هذا الشأن في 18 أيار 1904.

ـ مراقبة الفنادق والمسافرين والبيوت المأجورة.

ـ مراقبة قطارات الحديد.

ـ النظر في الطلبات المتعلقة بالعودة إلى الأوطان أو دخول المستشفيات.

ـ جوازات السفر.

ـ مراقبة الأجانب، إبعاد الأشقياء، الإقامة الجبرية، رخص الإقامة في البلاد.

ـ التحقيق في طلبات التجنّس والإشتغال في ما يختص بالمتجنّسين الأتراك.

ـ تزييف العملة والنقد، مكاتب الاستخدام، المخدّرات، مراقبة المرافىء، نقاط الحدود، أسلاك المخابرات والبوسطة والتلغراف اللاسلكي.

ـ اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام وتأمين الراحة عند تنقّلات رئيس الجمهورية

والمفوّض السامي والملوك ورؤساء الحكومات الأجنبية.
ـ قلم السير وتنظيم جداول الإحصاءات عن الجرائم وأعمال الشرطة الادارية والبلدية والسير».

كان البوليس العدلي في مديرية الشرطة المهد الأول للأمن العام، ورئيسه الأبرز فريد شهاب الأب الفعلي لمديرية سيتأخّر نشوؤها بضع سنوات.

من مديرية الشرطة شكّل مفوّضو الأمن ـ الصفة التي راحت تجمع المتقدّمين في الرتب بعد تدرّجهم ـ ومفتشوه لبنة الأمن العام في مهمات مزدوجة عُهِدَ إليهم فيها جمعت صلاحيات الشرطة والأمن العام معاً: جمع المعلومات ومؤازرة الدرك في تنفيذ مهماته. كانوا، في معظمهم، في صلب البوليس العدلي الذي يأتمر من مدير الشرطة.

لم يُوحِ التنظيم الجديد لمديرية الشرطة بالاستقلال عن سلطات الانتداب التي أخضعتها للأمن العام الفرنسي من خلال المستشار الفني، صلة الوصل بين الشرطة الوطنية والأمن العام الفرنسي. بات رجال الشرطة اللبنانية جزءاً لا يتجزأ من وظيفة الأمن العام الفرنسي، معنيين مباشرة بجمع المعلومات والتحرّي والاستقصاء لتوفير الأمن والطمأنينة في دولة تستمد استقرارها من الانتداب. تداخَلَ الأمنان اللبناني والفرنسي. كانت تلك حال الانتداب في سوريا. يرئس مدير الأمن العام الفرنسي مرجعية دوائر الشرطة المحلّية في البلدين، ويرتبط بالمفوّض السامي مباشرة.

في 20 تشرين الثاني 1935 أعاد المفوّض السامي الكونت داميان دومارتيل تنظيم الأمن العام الفرنسي على الأراضي المشمولة بالانتداب. عَهَدَ القرار 269 إلى مدير الأمن العام في الصلاحيات التي تمسّ الأمن العام في هذه البلاد، كالآتي:

«1 ـ أعمال الشقاوة أو الجنايات التي تتجاوز صفة الجناية العادية، ومن شأنها الإخلال بنظام منطقة أو دولة أو مجموع الأراضي.
2 ـ مسائل المخدّرات.
3 ـ مسائل الشيوعية.
4 ـ مسائل العملة الزائفة.
5 ـ تهريب الأسلحة.
6 ـ مسائل الجاسوسية.



7 ـ التآمر على سلامة الدولة والمفوّض السامي ورؤساء الدول والشخصيات الأجنبية المارة في الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنساوي».

أوجب المرسوم على «دوائر الشرطة والدرك في الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنساوي» إبلاغ «كلّ المعلومات المأخوذة في شأن هذه المسائل»، وتنظيمها «في تقرير خاص يُرسل فوراً إلى مدير الأمن العام وحده. وعلى دائرة الأمن العام أن تُعلم بها السلطات العليا صاحبة الصلاحية». منح مدير الأمن العام كذلك سلطتي توجيه التعليمات اللازمة إلى الدوائر المكلّفة التعقّبات، وتقرير تدابير سير التحقيقات المتصلة بها.

اتخذ الأمن العام الفرنسي مقرّاً له في مبنى في القنطاري، مجاور لكنيسة القديس الياس. ترأسه موظف برتبة مدير هو في الوقت نفسه المفتش العام للشرطة. أكثرهم شهرة الكورسيكي الأصل فرنسوا كولومباني صاحب الولاية الأطول. في 13 تموز 1937 عيّنه الكونت داميان دومارتيل مستشاراً للشرطة اللبنانية بالمرسوم 811، فأضحى الآمر الفعلي في مهمات دوائرها. أرسلته حكومة ليون بلوم إلى الشرق وعيّنته مديراً للأمن العام في لبنان وسوريا، تعلوه المفوضية العليا. لزم منصبه حتى دخول الجيوش الفرنسية والبريطانية إليهما عام 1941 عاد بعدها إلى بلاده. قيل إنه تعاون مع الألمان واختفى أثره. خَلفه حتى الاستقلال عام 1943 غوتيه ومعاونه الكابيتان بوتيون.

ضايَقَ مدير الأمن العام الفرنسي إميل إده إبّان ولايته الرئاسية، وتدخّل في شؤونه وضاعَفَ من الخلاف بينه ومنافسه على الرئاسة والزعامة السياسية بشارة الخوري منذ عام 1936، رغم أن الرئيس دان لسلطات الانتداب بانتخابه بفارق صوت واحد. لم يمثل في الذاكرة من فرنسوا كولومباني سوى قساوته في معاملة السياسيين واللبنانيين وملاحقتهم واضطهادهم.

في البوليس العدلي في مديرية الشرطة اجتمع التحرّيون الذين عَنيوا بوظائف الأمن العام الفرنسي يعكسون صورة جهاز وطني لا وجود له بعد. فإذا هم أقرب إلى شرطيين ليس إلا. دخل معظمهم برتبة دنيا وتدرّجوا مأمورين ومفتشين، أدناها درجة الخامسة. كانوا يخضعون فور صدور قرار تعيينهم لتدريبات عسكرية ورياضية طوال شهر في إشراف ضابط فرنسي. وتوطئة لدخول امتحانات الوظيفة العامة لدى

المفوّضية العليا، كان على المتطوّعين الحصول على تصريح من المحاكم يُوقّعه المدّعي العـام يفيـد بعدم وجود دعاوى في حقّهـم أو أحكام قضائية. بزّاتهم كالعسـكريين الفرنسيين. يرتدون صيفاً بنطلوناً قصيراً كاكياً، وشتاءً بزّة زيتية.

في مديريـة الشرطـة حفظوا قاعـدة كان يردّدها المفوّضون والضبّاط الفرنسـيون على مسـامعهم لتشجيعهم على الإنخراط فيها، وإن برتب دنيا، تقول إن ضابطاً في الجيش يعادل مفتشاً في الأمن.

بمثل اسـتعانته بشرطيين أُلحِقوا به، جنّد الأمن العـام الفرنسي متطوّعين للعمل في صفوفه متمرّنين في مرحلة أوَلى. بضعة عشرات ائتمروا بالأنظمة والقوانين الوظيفية الملزمة للموظفين الفرنسـيين. عملاً بإجراء كان قد اتخذ سـابقاً، 30 أيار 1931، هو القـرار R/46 نُظِرَ إليهم عـلى أنهم عاملون في إمرة سـلطات الانتداب يتحدّرون من الأراضي الخاضعة له (agents originaires des territoires sous mandat). بصفتهم هذه وُظِّفوا حينذاك لدى الأمن العام الفرنسي. وبالصفة نفسها يأتي المفتش العام الفرنسي للشرطة على ذكرهم في مراسلاته ومذكرات الخدمة.

مع استعادة حكومة فرنسا الحرّة سلطتها في لبنان أصدر المفوّض السامي الجنرال جورج كاتـرو، 28 تشرين الثـاني 1941، مذكّرة خدمة رقمها CM/1193 قضت باسـتحداث جهاز يضم الشرطيين المسـاعدين المُلحقين بالأمن العام الفرنسي يتولى حراسة منشآت ذات طابع عسكري من بينها المرفأ والمطار ومشاغل الجيش ومخازنه. وُزِّع الشرطيون اللبنانيون على المنشـآت تلك، إلى ثلاث أخرى أقرب إلى معتقلات في قلعة راشيا والميّة وميّة قرب صيدا وفي حيّ الخندق الغميق في بيروت أوقف فيها معارضون سياسـيون ومعتقلو رأي وأفراد انتموا إلى أحزاب مناوئة لسـلطات الانتداب، أو آخرون انتقدوها أو شـتموها أو شـيع عن نزوعهم إلى النازية والفاشـية، أو ارتكبوا مخالفات قانونية ممّـن لا أحكام قضائية في حقّهـم ولم يرتكبوا أفعالاً جرمية. كان الشرطيون اللبنانيون يحرسون هؤلاء، وفي معظم الأحيان تنضم إليهم امرأة تتولى تفتيش النساء الموقوفات. توزّعوا فئات ثلاثاً: الرجال، العائلات، النسـاء ولاسـيّما منهـنّ الفنانات. بعض هؤلاء الشرطيين التحق بعد سنوات قليلة بالأمن العام اللبناني المستقل.

كان رجال البوليس العدلي الملحقون بالأمن العام الفرنسي يخدمون في لبنان وسوريا معـاً، ويتقلّبـون في وظائفهما. يصير أحياناً إلى انتداب موظـف في لبنان الكبير، ثم



في ما بعد في ظلّ الجمهورية، إلى وظيفة أخرى موقتاً أو دائماً في الأراضي السـورية. أدرجـت التشـكيلات والمناقـلات في قرارات يصدرهـا مدير الأمن العـام الفرنسي بذريعة «مصلحة الخدمة»، ويُوجّهها إلى مسـؤولي الأمن العام في بيروت ودمشـق، فيعمّمونهـا على المراكـز الواقعة تحت إمرتهم في المدن الأخـرى. عام 1944 خدم المفوّض إيفانجيلوس حاجي توما في دمشـق، والمفتشـون كمال اللبابيدي وأنطوان حلو في حلب، وأفتيموس كوسـتالاس في اللاذقية. يحوزون إجازات أو بطاقات عبور (laissez-passer) من المفتش العام الفرنسي للشرطة الذي غالباً ما يأذن للمجندين اللبنانيـين بمغـادرة أراضي لبنان الكبير إلى فلسـطين ـ الخاضعـة بدورها للانتداب البريطاني ـ تنفيذاً لأوامر مهمات رسـمية أو إجازة دورية. إحدى المهمات الرسـمية تكليف إيفانجيلوس حاجي توما في 26 تشرين الثاني 1938 مرافقة مواطن سوفياتي يدعى موسى نايمن قرّرت سلطات الانتداب ترحيله من لبنان والتحقق من مغادرته اليوم التالي 27 تشرين الثاني عبر مرفأ حيفا على متن الباخرة غروزيا. كتبت مديرية الأمن العام الفرنسي إلى السـلطات الفلسطينية تسـهيل مهمته هذه. نيط به أيضاً وبرشيد درنيقة في 24 كانون الثاني 1939 تأمين الحراسة الدائمة لمنزل مفتي القدس على امتداد ساعات النهار والليل.

الإسترداد

غداة الاستقلال في 22 تشرين الثاني 1943، تلاحقت سلسلة إجراءات توخّت استعادة الدولة اللبنانية المسـتقلة إداراتها ومؤسّساتها من سلطة الانتداب. في 4 آذار 1944 أصدر السـكرتير العام للمندوبية العامة للحكومة الموقتة (فرنسـا الحرّة) في الشرق جـان بينوش القرار FC/921 وضع عدداً من موظّفـي أمن الجيوش ممّن عملوا في ظلّ الأمن العام الفرنسي في تصرّف الحكومة اللبنانية بدءاً من 25 تموز 1944. لم يعد هـؤلاء مذ ذاك ـ وعددهـم 20 موظفاً من رتب مختلفة ـ في قيود المندوبية العامة. لأول مرّة شـكّلوا النواة الفعلية للأمن العام المسـتقلّ من جـرّاء خبرتهم المخضرمة، المتفاوتة الأهمية في الأمن العام الفرنسي. استردتهم السلطة الوطنية وباتوا في إمرتها المبـاشرة بلا رقيب، وأحالوا مديريـة الشرطة إدارة لبنانية الإمـرة والقرار والقيادة. الموظفون العشرون هم المفوّضون إيفانجيلوس حاجي توما وإدمون دوناتو وعيسى

وهبي، والمفتشون الرئيسيون غبريال ميرزا وفؤاد شمعون وجوزف سقّال وألبر بسّال وعبدالمسيح عسلي ورشيد درنيقة وجوزف أشقر، والمفتشون ألفونس صليبا وأنطوان عقل وهنري عبدالجليل وعارف الداعوق وكمال اللبابيدي وهنري اسبيريدون وأنطوان حلو وغبريال أبي سمرا، ومساعد مفتش فريد راجح، ومفتش معاون فارس شويري.

في خطة رمت إلى استعادة مديرية الشرطة والمفوّضين والمفتشين والمأمورين الملحقين بالأمن العام الفرنسي وتفكيك إمرتهم به، استبقت حكومة رياض الصلح قرار جان بينوش بتعيينها في 4 كانون الثاني 1944 عارف ابرهيم - التركي الأصل والمساعد السابق لمدير الشرطة بين عامي 1942 و1944 في ظلّ عزّالدين العمري والمقدّم نورالدين الرفاعي - مديراً لإدارة جمعت الشرطة والأمن العام في مصلحة دُعيت مصلحة الشرطة والأمن. استمرّت حتى تموز 1945 لإمرار مرحلة انتقالية لم تطل عندما قرّرت الحكومة فصل أحدهما عن الآخر تمهيداً لإنشاء إدارة جديدة هي الأمن العام.

تطبيقاً لبروتوكول 7 تموز 1944 وقّعه رياض الصلح عن الجانب اللبناني وغاتينيو عن الجانب الفرنسي، انتقل الشرطيون اللبنانيون إلى مصلحة الشرطة والأمن - الواجهة الجديدة لمديرية الشرطة - وباشروا نشاطاتهم في انتظار فصل إحدى الإدارتين عن الأخرى بتعيين مدير للأمن العام وإقرار مرسوم تنظيمه. في المصلحة الجديدة حافظوا على رتبهم، وتولى معظمهم مناصب كان قد شغلها في مديرية الشرطة لسنوات خلت، فيما ألحقت بها المراكز الحدودية ومطار بئر حسن ومرفأ بيروت.

أكثر من أيّ وقت مضى، بدأ الأمن العام يتحوّل تدريجاً إدارة ناشئة مستقلة بصلاحياتها من داخل وعاء مديرية الشرطة المخضرمة. له مفوّضوه ومفتشوه ومأموروه ومراكزه ومرافقه، واختصاصه ودوره. كانت المراسلات ومذكّرات الخدمة تصدر عن عارف ابرهيم، أو توجّه إليه باسم المصلحة التي يرئس وتخضع لسلطة وزير الداخلية. لم يكن في وسع الموظفين - بمن فيهم المفوّضون - الزواج من دون إذن مسبق من «لجنة الزواج» في مديرية الشرطة. تعدّ لقرار الموافقة أو رفضه بعد استقصاء معلومات وجمعها عن اللواتي يريد المفوّضون والمفتشون الاقتران بهنّ، والتأكد من عدم وجود موانع مسلكية، والتحقق من سيرتهنّ ونبذات عائلاتهنّ.

لعلّ مفارقة «لجنة الزواج» وقتذاك - وكانت تضم رئيساً وعضوين - أن قرارها يقتضي أن يمهره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخلية، ويُصادقون عليه كي يصبح نافذاً. كان تثبيت موظّفي الأمن العام يحتاج، كذلك، إلى مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.

مُعوِّلاً على خبرة محترفة وطويلة في الشرطة عرفها إبّان السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي، أدار عارف ابرهيم المصلحة المحدثة. عندما جمع الموظفين الملحقين بها، وهو يتحضّر للدور الذي سيضطلع به الأمن العام المستقل من داخل المصلحة، مراجعاً تجربة المفوّضين الذين أوكل إليهم مواصلة مهماتهم، اكتشف أن الأمن العام الفرنسي عندما أخلى مكانه أخفى المحفوظات والتقارير السرّية ذات الصلة بالدولة اللبنانية وحجبها عنه[6]. فإذا مصلحة الشرطة والأمن، ثم في ما بعد الأمن العام، مجرَّدان من الأرشيف والوثائق التي عمل الشرطيون اللبنانيون عليها حتى ذلك الوقت.

لم يُتَح لمصلحة الشرطة والأمن تنظيم نفسها تحت وطأة ازدواجية الوظيفة في السنتين الأولين من الاستقلال. كان عليها أن تستمدّ دورها من الأنظمة التي رعت مهمات مديرية الشرطة واختصاصها، متضمّناً أيضاً منذ حقبة الانتداب الصلاحيات الممنوحة في الغالب للأمن العام الذي راح يمارس - هو الآخر لأول مرّة - اختصاصاً مستقلاً عن الشرطة. افتقر الموظفون إلى آلية عمل. كتب رئيس مصلحة مراقبة الأجانب إيفانجيلوس حاجي توما إلى عارف ابرهيم، 4 آب 1945، يشكو فوضى عمل المصلحة والضرر الذي تلحقه بموسم الاصطياف «فضلاً عن الدعايات المغرضة التي يقوم بها نفر معيّن ضدّ هذا الموسم الحيوي». لاحظ تأخّراً يصل إلى أكثر من أربعة أيام في منح أصحاب المعاملات إجازات مرور يحمل المسافرين على «الإنتظار في أروقة الأمن العام متململين محتجّين صاخبين مترحّمين على عهد الأمن العام الافرنسي حيث كانوا يأخذون جوازاتهم فور تقدّمهم منه».

في شكواه أبرزَ المفوّض العام معاناة «السواد الأعظم من هؤلاء المسافرين الغرباء عن بيروت فيُضطرون، والحال هذه، لتحمّل مصاريف باهظة، فنادق ومطاعم، ليس

6 - «من ذكرياتي»، شاهين القزّي، بيروت، 1972، ص: 138.

لهم طاقة على احتمالها وجُلّهم من المصطافين الذين يتركون الجبال على أمل الرجوع إلى بلادهم، فيُضطرون أيضاً للإنتظار في فنادق بيروت متحمّلين حرّ العاصمة وغلاء فنادقها الفاحش». كاشفه بأن «معظم أهالي فلسطين يحضرون إلى لبنان لتمضية عطلة الأسبوع في ربوعه. أما اليوم فلا يجدون إلى ذلك سبيلاً نظراً إلى الصعوبات التي يجبهونها في حضورهم وفي عودتهم».

في 26 تموز 1945 أصدر رئيس الجمهورية بشارة الخوري المرسوم K/3653 وقّعه رئيس الحكومة عبدالحميد كرامي ووزير الداخلية وديع نعيم أنشأ في وزارة الداخلية «مصلحة الأمن العام». لأول مرّة وُضعت صلاحيات الأمن العام في إدارة تختص بها. استند المرسوم إلى الدستور وتسلّم الجيش واقتراح وزير الداخلية، وعيّن إدوار أبوجودة رئيساً لها آتياً من رئاسة البوليس العدلي في مديرية الشرطة. لم تعش صفة المصلحة طويلاً. بعد شهر، ألحِقَ المرسوم الأول بآخرين في 27 آب عدّل أولهما K/3845 تصنيف الأمن العام من مصلحة إلى مديرية مرتبطة مباشرة بوزير الداخلية يرئسها موظف برتبة مدير، ويكون مركزها بيروت، ونصّ على مهماتها وتنظيم دوائرها. وأعاد الثاني K /3846 تعيين إدوار أبوجودة على رأس المديرية المحدثة برتبة وراتب مدير من الدرجة الثالثة. إلى رئيس الجمهورية، وقّع المرسومين رئيس الحكومة وزير الداخلية بالوكالة سامي الصلح. تزامنَ صدورهما اليوم نفسه مع ثالث K /3847 ثبّت عارف ابرهيم في مديرية الشرطة، وقد استعادت اسمها الأول بإلغاء مصلحة الشرطة والأمن.

في أول تنظيم لمديرية الأمن العام أورده مرسوم استحداثها K/3845 نيط بها إمكان إنشاء فروع في كلّ أنحاء الجمهورية، ومهمات متشعّبة عدّدتها المادة الثالثة وتناولت مراقبة السياسة العامة ومراكز الحدود والأجانب والراقصات واليد العاملة الأجنبية والشرائط السينمائية، إلى التأشير على جوازات السفر لدخول لبنان. إلا أنه لم يقدّم تعريفاً دقيقاً ومباشراً لوظيفة المديرية وعلاقتها بالمعلومات وأمن الدولة والنظام واستقرارهما. اكتفى بعناوين عامة أسهب في سردها.

حدّد مرسوم التنظيم، لأول مرّة، دوائر المديرية سبعاً:

ـ أمانة السرّ: البريد والمراسلات وقلم الموظفين والمحاسبة واللوازم والمحفوظات بشقّيها العامة (المراسلات ونسخ عن بطاقات هويّة الأجانب) والسرّية (المعلومات



السياسية والتحقيقات عن المشبوهين وكلّ ما يتسم بطابع سياسي).

ـ الدائرة السياسية ذات المهمات الأوفر قياساً بسواها، والأوسع نطاقاً تختلط السياسة فيها بالأمن: جمع المعلومات وارتباطها بالأمن والاخلال به كالمؤامرات والتظاهرات، وجمع المعلومات عن السياسيين والمؤسّسات والمنظّمات والأحزاب، والتحقيق في دخول وظائف الدولة وطلبات تأسيس الأحزاب والجمعيات والمنظّمات الاجتماعية والسياسية، وإقامة الحفلات على اختلاف أنواعها والإذن بها، وطلبات الإستعلام عن الأشخاص. شملت صلاحياتها مراقبة المشبوهين والتحقيق عنهم، ومرافقة رجال الدول الزائرين ورجال الدولة اللبنانية والمحافظة عليهم في أثناء انتقالهم ومرافقتهم في أسفارهم إلى الخارج، ومراقبة الجمعيات السرّية والعلنية والتثبّت من تطابق أعمالها مع القوانين، ومراقبة الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والتحقق من علاقاتها في الداخل والخارج، ومراقبة الأندية والمؤسّسات الأجنبية والوطنية والملاهي.

ـ دائرة الأجانب: النظر في طلبات دخول الأجانب قبل التأشير على جوازات سفرهم، وتنظيم بطاقات هويّة لهم، وإجازة إقامتهم الدائمة أو الموقتة أو مغادرتهم البلاد، والإذن لهم بالعمل ومراقبة تنقّلاتهم والأشغال التي يتعاطونها ولاسيّما منهم الراقصات.

ـ دائرة مكافحة المخدّرات والأسلحة: إلى إعطاء إجازات حمل السلاح ومكافحة التهريب وزرع المخدرات أو استيرادها أو الاتجار بها، جمع المعلومات عن الإجراءات التي تقوم بها الشرطة والدرك وتأمين تبادل المعلومات مع المصالح المختصة في الدول المجاورة.

ـ دائرة جوازات السفر: تنظيم مغادرة البلاد بموجب جواز سفر أو إجازة مرور يُوقّعها مدير الأمن العام بعد التثبّت من عدم وجود مانع يحول دون مغادرة صاحب الطلب.

ـ دائرة مخافر الحدود: الإشراف على المخافر البرّية والبحرية والجوّية، ومراقبة دخول البلاد ومغادرتها، والتأشير على جوازات السفر ومنع التهريب، وتنظيم بطاقات دخول الوافدين إلى البلاد ومكان إقامتهم.

ـ دائرة التحقيق: القضايا الواقعة ضمن صلاحيات المديرية وسائر الجرائم المهمة، والتحرّك تلقائياً أو بناءً على تكليف السلطة القضائية.

في 4 أيلول 1945 أصدرت وزارة الداخلية تصحيحاً للمرسوم K/3845 توخّى تقليل أهمية المديرية المحدثة بخفض مرجعية إمرتها. أحالها «مرتبطة بوزارة الداخلية» عوض أن تكون «مرتبطة مباشرة بوزير الداخلية». بذلك أضحى مدير الأمن العام يأتمر من المدير العام لا الوزير.

تباعاً صدرت مراسيم متلاحقة: 26 كانون الأول المرسوم K/4653 أدخل تعديلات على بعض أحكام المرسوم K/3845 تضمّنت إقامة الحفلات والإذن بها وحصر إجازة حمل السلاح بوزير الداخلية أو مَن ينتدبه، واشتراط مغادرة الأراضي اللبنانية بجواز سفر أو إجازة مرور يُوقّعها الوزير أو من ينتدبه باسم رئيس الجمهورية. عدّل المرسوم تأليف اللجنة الفاحصة لوظيفة مفوّض أو مفتش في الأمن العام. بات يرئسها مدير الأمن العام وتضم مستشاراً في محكمة الاستئناف ومفتشاً إدارياً وأمين السرّ ومفوّضاً في الأمن العام. في 19 شباط 1946 صدر المرسوم K /5157 مُعدّلاً بعض أحكام المرسوم K/3845، ونصّ على تأليف المجلس التأديبي لموظّفي الأمن العام من خمسة أعضاء يرئسه مديره، ويضم مستشاراً في محكمة الاستئناف وأمين السرّ ومفوّضين اثنين في الأمن العام. سبقه في 15 كانون الثاني المرسوم K/4851 القاضي بتأليف مجلس أمن للدولة دُعي المجلس الأعلى لأمن الدولة برئاسة وزير الداخلية وعضوية المدّعي العام الاستئنافي والمدير العام لوزارة الداخلية وقائد الجيش وقائد الأمن الداخلي ومدير الشرطة ومدير الأمن العام. يجتمع دورياً مرّة في الأسبوع، ونيط به أمن الدولة وحمايتها واقتراح التدابير اللازمة لصونه.

عنت عضوية الأمن العام في المجلس الأعلى لأمن الدولة ـ وقد عُدَّ حتى ذلك الوقت إدارة مدنية فحسب ـ التسليم بدور أمني يستمدّه من وظيفته في الوصول إلى المعلومات والتحرّي والاستقصاء في قطاعات يُقاسِم القوى والأجهزة الأمنية الأخرى عبء المحافظة على سلامة الدولة والنظام. كان عليه إطلاع المجلس المحدث على المعلومات المتوافرة عن حركة الإنتقال إلى لبنان ومنه ومراقبة الأجانب والمشتبه بهم، وكذلك المرافق والمعابر الحدودية، وتزويده إيّاه تقارير أمنية متصلة بالمهمّات تلك. استوى مدير الأمن العام في منزلة كادت تكون مساوية لنظرائه المسؤولين الأمنيين، من غير أن يمتلك العديد والمخصّصات المالية والعتاد المماثل. على رأس مديرية صلاحياتها أكبر من قدراتها.



كان عليه استعادة اختصاصات تقع في صلب صلاحياته تلك. بعضها أوجب انتقاله بداية إلى المدير العام لوزارة الداخلية. بإجراء اتخذه في 28 آذار 1945 في القرار 472، فوّض وزير الداخلية وديع نعيم إلى قائد قوّى الأمن الداخلي القائممقام (العقيد بحسب تسمية الرتب العسكرية آنذاك) جورج نجّار توقيع جوازات السفر اللبنانية أو إلى معاونه عند غيابه. بعد أشهر، 30 تموز، أصدر القرار 1238، أياماً بعد إنشاء مصلحة الأمن العام، نقل تفويض توقيع جوازات السفر إلى المدير العام لوزارة الداخلية أديب نحّاس، قبل أن يضع مرسوم تنظيم المديرية الصلاحية فيها.

مقار متنقّلة

وُلد إدوار خطار أبوجودة في إنطلياس عام 1910. تلقى علومه الثانوية في معهد القديس يوسف للآباء اللعازريين في عينطورة في كسروان. حاز الإجازة الفرنسية في الحقوق من جامعة القديس يوسف في بيروت. إبّان الانتداب الفرنسي انضوى في مديرية الشرطة عام 1930 وعُيّن في ما بعد رئيساً لدائرتها المركزية، ثم رئيساً لمدرسة الشرطة في النصف الثاني من الثلاثينات وتولى في الوقت نفسه تدريس المرشحين القوانين والأنظمة والأدلة الجنائية. ترأس البوليس العدلي عام 1940 طوال ثلاث سنوات. أحلّته في منصبه صداقته لبشارة الخوري الذي قرّبه إليه.

رغم صدور مرسوم إنشاء مصلحة الأمن العام أولاً وتعيينه رئيساً لها، تأخر تسلّم إدوار أبوجودة منصبه، وكذلك وضع المرسوم K/3653 موضع التطبيق إلى نهاية آب في انتظار إقرار تنظيم المصلحة المحدثة. ظلّ عارف ابرهيم يدير آنذاك مصلحة الشرطة والأمن، فيما لزم إدوار أبوجودة مكتبه كرئيس للبوليس العدلي في مقرّ مديرية الشرطة، في العمارة العثمانية التاريخية.

مذ أضحى في إمرة الحكومة اللبنانية تنقّل الأمن العام بين أكثر من مبنى. أولها عام 1945 في الزيتونة في عين المريسة. عمارة مستأجرة في شارع رزق الله قبالة ملهى أرجنتينا والحانات الليلية التي ستمسي، في ما بعد، أحد المصادر المهمة لاستيقاء المعلومات وتشغيل المخبرين والاشتباه بالمطلوبين من العدالة. اتخذ عارف ابرهيم بادىء الأمر مكتبه في المبنى قبل أن يخلفه فيه إدوار أبوجودة. في طبقاته الثلاث توزّعت مكاتب المديرية الضئيلة القدرات والقليلة الموظفين. السنة التالية،

عام 1946، انتقلت إلى مقرّ ثانٍ في الطبقة الأولى من السرايا الصغيرة في ساحة الشهداء. ثم إلى مقرّ ثالث في فيلا يملكها آل بسترس في شارع لبنان في الأشرفية عام 1950، أشهراً قليلة قبل هدم السرايا الصغيرة عام 1951. طبقتان أرضية وأولى تقاسمتها الدوائر والمكاتب يفصل بينهما درج داخلي، إلى آخر خارجي ميّز عمارتها القديمة التقليدية الطراز. يلج إليها الزائر من بوّابة يقود درجها إلى فسحة قبالة المدخل الداخلي. في وقت مضى كانت الفيلا ملهى حمل اسم التباريس، سرعان ما أكسب الحيّ هذا الاسم. وتوخّياً للحذر ومقتضيات العمل السرّي، انتقلت الدائرة السياسية ودائرة التحقيق إلى مقرّ مجاور في مكتب يعلو مرآباً تستخدمه المديرية لصيانة سياراتها، في حيّ مطل على شارع الجمّيزة عُرف بـ«زاروب الحرامية». لم تكن لمقرّ الأمن العام في التباريس نظارة توقيف المرتكبين والمخالفين، فاستعان لبعض الوقت بنظارة مديرية الشرطة في الطبقة الأرضية من السرايا الصغيرة حتى هدمها.

كان على إدوار أبوجودة التعويل على إجراءين متلازمين: انتقال اللبنانيين العاملين في الأمن العام الفرنسي إلى إمرته المباشرة، وفتح باب التعيين في المديرية المحدثة. اقتضى الإجراء الأول ترقية موظفين لبنانيين عملوا في الأمن العام الفرنسي كي يعهد إليهم في إدارة دوائر المديرية وتدريب المتطوّعين الجدد، وفي الوقت نفسه انتداب موظفين في مديرية الشرطة إلى الأمن العام كان قد عرفهم عندما ترأس البوليس العدلي. استعان بمفوّضين عامين انضمّوا إلى الأمن العام منذ عام 1944 كفؤاد شمعون وإيفانجيلوس حاجي توما وحسين نصرالله، وجاء ببشارة قهوجي من أمانة سرّ مديرية الشرطة إلى رئاسة الدائرة السياسية. أتى منها بشاهين القزّي وأديب ثابت وخليل حلواني بينما التحق بهم في وقت لاحق جان حاجي توما شقيق إيفانجيلوس من دوائر الأمن العام الفرنسي في حلب. لم يُطل في المديرية وانتقل على أثر خلافه مع إدوار أبوجودة إلى وزارة الخارجية وعُيّن قنصلاً في قبرص. أتى بموظفين من إدارات مدنية كابرهيم البقاعي من وزارة المعارف عيّنه أميناً للسرّ، ونديم مطرجي من الدوائر العقارية رقاه إلى مفتش، وعفيف ثابت من دوائر وزارة الداخلية، وكذلك بأحمد البلطجي وآخرين من مديرية الشرطة عيّنهم مفتشين كعثمان العرب وسالم رحّال وعلي حديب.



في حقبة مديرية الشرطة في إشراف الأمن العام الفرنسي، كان المفوّضون يتقاضون 125 ليرة، والمأمورون والمفتشون راتباً يترجّح بين 35 ليرة و70 ليرة. تدرّج سلّم رواتب الموظفين اللبنانيين تبعاً لرتبهم[7]. لكنّ إلحاقهم بمصلحة الشرطة والأمن منذ عام 1944 أوجد مشكلتين عانى منهما موظفون في رتب عالية كانوا يشغلون مناصب مؤثرة ومتقدّمة، متذمّرين من الإمكانات المالية المحدودة للسلطة اللبنانية الجديدة: عدم تثبيتهم في الوظيفة الجديدة، وعدم تقاضيهم راتباً كاملاً ثابتاً بل سلفة على الراتب قبل أن يكتشفوا فارقاً كبيراً بين ما كانوا يتقاضونه في ظلّ المفوّضية العليا وبين راتب ضمّهم إلى الأمن العام اللبناني. وفي محاولة إغرائهم الإلتحاق بالمديرية المحدثة، اتخذت حكومة عبدالحميد كرامي في 6 تموز 1945 قراراً أعطى الموظفين العاملين في المفوضية العليا، الملحقين بالحكومة اللبنانية، تعويض فرق الراتب الذي كانوا يتقاضونه لديها وذاك الذي يحدّده ملاك الأمن العام.

كتب إيفانجيلوس حاجي توما - وكان يرئس دائرة مراقبة الأجانب - إلى وزير الداخلية صائب سلام في 7 تشرين الثاني 1946، ثم في 4 كانون الأول، يشكو ظلامة عدم تثبيته في وظيفته بعد مرور سنتين وخمسة أشهر على ضمّه إلى الأمن العام، وتقاضيه جزءاً من الراتب هو 80 ليرة بعد أن يكون انقضى من الشهر أكثر من نصفه، ملاحظاً أن «هذه الحال تسبّب القلق وتؤثر على معنويات الموظّف وتضعفها».

لم تكن تلك حاله وحده. عندما أُدمج المأمورون والمفتشون في المديرية قارب راتب بعضهم 80 ليرة، إلا أن السلطات اللبنانية أحجمت عن دفعه طوال سنتين، مكتفية بسلفة تساوي النصف، إلى أن أعادت تنظيم سلّم الرواتب تلك بتقسيمه فئتين: أولى تتقاضى 40 ليرة، وثانية تتقاضى 45 ليرة.

7 - قضى سلّم الرواتب تحديدها آنذاك كالآتي:
- تعويض سنوي للمتطوع المتدرب 3900 فرنك.
- راتب سنوي لمفتش في الدرجة الخامسة 12000 فرنك، مفتش في الدرجة الرابعة 13200 فرنك، مفتش في الدرجة الثالثة 13680 فرنكاً، مفتش في الدرجة الثانية 14820 فرنكاً، مفتش في الدرجة الأولى 15960 فرنكاً، مفتش رئيسي في الدرجة الثالثة 18240 فرنكاً.
- راتب سنوي لمفوّض في الدرجة الأولى 19950 فرنكاً.

التطويع

لم تكن انقضت بضعة أيام على تعيينه، دعا إدوار أبوجودة إلى تطويع الدفعة الأولى من موظّفي الأمن العام، لأول مرّة من دون تدخّل كانت قد اعتادته سلطات الانتداب الفرنسي. بعدما أجرى مراجعة لملاك المديرية مذ استقلّت في ذاتها قبل أكثر من سنة ونصف سنة، ارتأى الحاجة إلى 150 موظفاً جديداً ينضمّون إلى رفاقهم الملحقين بالمديرية الطريّة العود. مهّد لتطويع الدفعة الأولى، عملاً بالمادة 15 من مرسوم تنظيم المديرية K/3845، إصدار رئيس الجمهورية في 14 أيلول 1945 المرسوم K/3889 عيّن بموجبه لجنة امتحان متطوّعين لرتبة مفتش ترأسها مدير الأمن العام وضمّت أربعة أعضاء آخرين هم زهدي يكن المستشار الممتاز في محكمة الاستئناف والمفوّضون إيفانجيلوس حاجي توما وشاهين القزّي وحسين نصرالله.

تطوّع للمباراة 1200 مرشّح بينهم حائزون البكالوريا وآخرون استوفوا شرطي الإلمام بالفرنسية وسنّ الحادية والعشرين. بعضهم تلاعب بعمره في سبيل تعيينه. بعد فحص صحّي اختزل المرشحين إلى الثلث، تقدّم 400 منهم إلى امتحان في الثقافة العامة في حضور مدير الأمن العام في مدرسة الصنائع والفنون، في مقرّها القديم في الحيّ الذي حمل اسمها منذ إنشائها عام 1925 قبل أن يتحوّل المقرّ بعد عقود مبنى لوزارة الداخلية. أقلّ من ربع المرشّحين نجح، فدخلت الدفعة الأولى من الموظفين الجدد إلى ملاك المديرية. في 2 تشرين الأول 1945 عُيّنوا بقرار شمل 81 مفتش أمن متمرّناً، بينهم من تدرّجوا وأصبحوا مفوّضين واضطلعوا بأدوار بارزة في ما بعد كعبده زغيب ولحّود لحّود وثروت قنطري وعبدالله خوري وجمال الحشيمي. لعبت الوساطات وتدخّل السياسيين يومذاك دوراً في اختيارهم. من دون خبرة سابقة، ولا دورة تأهيل لمهمات لم يتمرّسوا بها قبلاً، انصرف المفتشون إلى وظائفهم.

لم يرث الأمن العام اللبناني من الأمن العام الفرنسي، مستوحياً خبرته وتدريب موظفيه وتنظيم مهماتهم وإدارة دوائرهم، سوى السمعة السيئة والمعاملة القاسية والتصرّف الفظّ. لم يحظَ بادىء بدء باهتمام الحكومة الوطنية. خشي رجالات الاستقلال من استعادة تجربة قاسية أدركوها مع الأمن العام الفرنسي عندما استبدّ بهم وعامَلَهم باستعلاء وصلف. راقبهم وتنصّت عليهم، وتعقّبهم واعتقلهم وضايَق أنصارهم،



وتدخّل في الوزارات والإدارات، وبثّ الوشايات والمخبرين[8]. ناهيك بتقييده مقدرتهم على ممارسة صلاحياتهم والتأثير عليهم، وفي صفوفه موظفون لبنانيون ائتمروا بأوامره. لم يتحمس المسؤولون الحكوميون لتعزيز المديرية الجديدة، ولا توفير الإمكانات الكافية لمباشرتها عملها. مذ وُضع مرسوم تنظيمها افتقرت إلى الوسائل التي تمكّنها من أداء مهمتها الرئيسية وهي جمع المعلومات والاستقصاء والمراقبة كان قد نصّ عليها، شأن صلاحيات مستفيضة كان عليها الأمن العام الفرنسي.

تردّدت السلطة اللبنانية الجديدة في منح المديرية دوراً أمنياً يتعدّى المراقبة في حيّز ضيّق، وأبقته في البوليس العدلي في مديرية الشرطة مضطلعاً آنذاك، في ظلّ فريد شهاب، بمهمة الاستخبارات المدنية في قطاعاتها وامتداداتها المختلفة والمتشعّبة. فإذا كلّ ما دخل في اختصاص الأمن العام، وأسهبَ الفصل الثالث في مرسوم تنظيمه في تعداده في صلاحيات الدائرة السياسية، كان بين يدي فريد شهاب الذي أحال مديرية الشرطة ـ وكان يترأسها قاضٍ هو ناصر رعد ـ القوّة الضاربة الحقيقية للعهد. لم تعدُ الدائرة السياسية ـ آلة الاستخبارات في المديرية ـ إلا صلاحيات من ورق. سرعان ما أفصح عن أهمية الدور والشخص في آن ـ لا الصلاحيات فحسب ـ تعيين فريد شهاب مديراً للأمن العام. فينتقلان إذ ذاك لأول مرّة إلى المديرية الضعيفة. لم تكن قد وُلدت الاستخبارات العسكرية في الجيش تماماً، ولا بدا أن المسؤولين في صدد منحها دوراً يتخطى الجيش في مرحلة راح قائده اللواء فؤاد شهاب يكبّ على بنائه[9]. لم يبعث

8 - يروي الرئيس بشارة الخوري أنماطاً من المعاملة التي لقيها من الأمن العام الفرنسي، عندما اعتقله الجنود ليل 10 تشرين الثاني 1943 وفجر اليوم التالي واقتادوه مع رئيس الحكومة رياض الصلح وزعماء آخرين إلى قلعة راشيا. كان مهاجموه من مأموري الأمن العام الفرنسي «وثلاثة أشخاص مسلحين حتى الأسنان كما يقولون بالفرنسية وهم لبنانيون أحاطوا بي (...) أدخلوني غرفة عارية من كلّ رياش إلا من كرسي خشبي، فجلست عليه والباب مفتوح على الدار يحرسه واحد من رجال الأمن العام. أشعلت سيجارة وأُحضرت لي طاسة تنك فيها شاي». يروي أيضاً «ظهر لي بباب الغرفة رجل طويل القامة عرفته. إنه المسيو غوتيه مدير الأمن العام الفرنسي حدّق بي من بعيد من دون إلقاء التحيّة، ومكث برهة ينظر إليّ متسائلاً: أهذا بشارة الخوري رئيس الجمهورية في الأمس وسجيننا اليوم؟ أهذا هو الذي ظنّ نفسه حاكم بلد مستقل، فعدّل الدستور وحذف منه نِعم الانتداب ومزاياه؟» («حقائق لبنانية»، بشارة الخوري، الجزء الثاني، «الدار اللبنانية للنشر الجامعي»، 1983، بيروت، ص: 34 و35 و42).

9 - في الأول من تشرين الأول 1945 كلّف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب النقيب إميل البستاني إنشاء جهاز استخبارات عسكرية عيّنه رئيساً له قبل استحداثه، سُمّي حينذاك ـ مستوحياً التجربة الفرنسية ـ «المكتب الثاني» أو الشعبة الثانية، إحدى شعب أركان الجيش، وطلب منه تنظيمه ووضعه موضع التطبيق. في الأول من تشرين الثاني أنجز المهمة، فأمر قائد الجيش بتخصيص سبعة آلاف ليرة من موازنة وزارة الدفاع الوطني لإطلاق عمل الجهاز الجديد.

تعيين إدوار أبوجودة ـ الوثيق الصلة برئيس الجمهورية والكثير التأثر بشقيق الرئيس «السلطان» سليم ـ الطمأنينة في وجوده على رأس مديرية تتوافر لها القدرات التي تتطلّبها في جمع المعلومات والتحرّي المدني.

هكذا لم يُمسِ الأمن العام على صورة دوره. ولا عُدَّ العين الساهرة المخفية على النظام والدولة ورجالات الحكم. منذ عام 1945 أكبّ إدوار أبوجودة على جمع عدد من المخبرين من حوله يعرفهم من أبناء بلدته والأحياء والقرى المجاورة وخصوصاً في المتن الشمالي. يطلب منهم إحاطته بما يسمعونه فيها. بعض هؤلاء، لقاء مبالغ تتراوح بين خمس ليرات وعشر ليرات شهرياً، زوّدوه تقارير من أوراق صغيرة وقليلة حمّلوها ما كان يرد إليهم في محيطهم عن مطلقي النار والإشاعات والمشاغبين ومنتقدي السلطة وأولئك الذين يسبّونها، وعمّا يتردّد أمامهم عن أخبار الحزب السوري القومي الاجتماعي ومؤيديه. معظم ما انطوت عليه أوراقهم أحاديث المختار ورئيس البلدية وما يتداوله الناس عن السلطة والسياسيين، وتذمّرهم وشكاويهم. بعض مخبريه هؤلاء شجّعهم على المضي في التعاون معه بتعيينهم مأمورين في المديرية.

عوّضت دوائر الأمن العام دوره الأمني الهزيل وأخصّها دائرة الأجانب وتوأمها المحفوظات العامة والسرّية كأحد فروع دائرة أمانة السرّ. كانا الأكثر نشاطاً في تنظيم معاملات أذون الدخول والخروج والإقامة على الأراضي اللبنانية ومراقبة تنقّلات الأجانب والتدقيق في قانونيتها وفي إجازة العمل والتنبّه إلى ثغرها وأخطائها، والرجوع إلى سجلات تطابق المعلومات الواردة فيها. تمرّس إيفانجيلوس حاجي توما في دائرة الأجانب منذ أيام الانتداب ومكث فيها سنوات طويلة. عزّزت دوره شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والمهنية، نسج جزءاً رئيسياً منها بفضل صداقة جمعته بحبيب أبي شهلا، رئيس مجلس النواب والنائب والوزير والشخصية الأرثوذكسية الأوسع نفوذاً في الحكم وخارجه حينذاك. دان له إيفانجيلوس حاجي توما بتعيينه في الأمن العام الفرنسي.

كان لقسم المحفوظات بشقّيها العامة والسرّية دور مماثل. ترأسه بداية غبريال أبوصبرا، ثم أديب ثابت حاملاً من مديرية الشرطة تجربة تنظيمية خَبرها في دائرة السجل العدلي، عمل على تعميمها لتعزيز دور الأمن العام. اقترح إرسال الأحكام القضائية غير المنفذة إلى قسم المحفوظات بغية إصدار مذكّرات بلاغ تحر عن أصحابها المطلوبين، ومنعهم من السفر عبر مراكز الأمن العام ومرافقه قبل تنفيذها. ألزم أيضاً



مَن يريد دخول الأراضي اللبنانية برّاً التقدّم بطلب يُحال على قسم المحفوظات كي يُبدي رأيه في الإذن له بالدخول أو رفضه.

لم تحل القيود تلك دون إيلاء الدائرة السياسية اهتماماً خاصاً بمراقبة الأحزاب واجتماعاتها، وأخصّها المحظورة كالحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني. بخبرة احتفظ بها من مديرية الشرطة، ارتأى رئيس الدائرة المفوّض بشارة قهوجي توجيه الإنتباه إلى هذا الجانب من جمع المعلومات. منذ منتصف الأربعينات صعدت، بقوة، الأحزاب السياسية بعدما اضطلعت بأدوار متفاوتة في معركة الاستقلال وتحديد الخيارات الوطنية والسياسة الخارجية للبنان مع سوريا والعرب وكذلك مع الغرب، ودخلت بعقائد متنافرة في نزاعات محلية في البلدات والقرى، وفي التنافس على بثّ الدعاية واجتذاب المؤيّدين والأنصار في أوساط الشبّان في أحيائهم ومدارسهم.

بإيعاز من بشارة قهوجي، أصدر مدير الأمن العام في 18 آذار 1946 مذكّرة خدمة رقمها 16 حدّدت لموظّفي المديرية تعليمات مراقبة نشاطات الأحزاب والجمعيات تلك، وأبرَزَت دوافع المهمة كان قد تولى صوغها رئيس الدائرة: «للاجتماعات العامة والسرّية ناحية خطيرة في الحركات الاجتماعية يتعيّن على الأمن العام إعارتها انتباهه، ووسيلة ناجعة للتأثير في المجموع وإثارة الرأي العام، لاسيما السرّية منها الموجّهة في الغالب ضدّ سياسة الدولة وسلامتها. يقتضي تتّبع نشاط الأفراد والأحزاب والمنظّمات لمعرفة أوقات اجتماعاتها وأمكنتها ومراقبتها في أثناء انعقادها، بحضور الاجتماع إذا كان من الحفلات العامة المأذون بها أو اعتماد أحد الأشخاص المخلصين لجمع المعلومات الوافية منه، أو استقصاء الأخبار سرّاً من المجتمعين أنفسهم والمطّلعين الصادقين».

أوردت مذكّرة الخدمة آلية المراقبة وجمع المعلومات كالآتي: «اسم الحزب أو المنظّمة وأسماء الأشخاص الذين ينظّمون الاجتماع والدافعين إليه سرّاً والهدف الذي يعتمدونه، تاريخ انعقاد الاجتماع (اليوم والساعة)، مكان انعقاده (المدينة أو القرية واسم صاحب الدار)، الغاية الظاهرة والمستترة منه، عدد المجتمعين وأسماء البارزين منهم والأحزاب التي ينتمون اليها، الخطب التي تلقى فيه (أسماء الخطباء ومضمون خطاب كلّ منهم)، الأبحاث التي تجري والمقرّرات التي تتخذ، ساعة فض

الاجتماع وهل وقعت حوادث لمناسبة انعقاده، تأثيره في الرأي العام، ملاحظات المراقب الخاصة».

ضاعفَ تحفّظ الحكومات المتعاقبة بين عامي 1945 و1948 عن إيلاء الأمن العام الأهمية المتوخاة، الصعوبات التي واجهها مديره وإخفاقه في بنائه على مرّ هذه السنوات. ملاكه صغير لا يتجاوز عشرات الموظفين، مفوّضوه أقلّ من عشرة حاذر إدوار أبوجودة بدوره الترقية إلى هذه الرتبة، عتاده ضعيف حمل السلطة اللبنانية على تكليف شرطيين مراقبة الحدود مع سوريا وفلسطين.

كان لمرفأ بيروت امتياز متقدّم أبرَزَته الصفة التي أُضفِيت عليه منذ حقبة الانتداب كمفوّضية خاصة (commissariat spécial du port). بعد توقيعها مع السلطات الفرنسية محضر تسلّم المرفأ في 3 تشرين الثاني 1945، عهدت الحكومة اللبنانية برئاسته إلى أول مفوّضيه فؤاد شمعون. كان مرفأ بيروت عصب الاقتصاد ونافذة لبنان على الداخل والخارج، وجسر العبور إلى سوريا التي عوّلت - بسبب افتقارها إلى موانىء على ساحلها - على إمرار تجارتها وانتقال البضائع والسفر من خلاله. كذلك فعلت سلطات الانتداب في عقدين ونصف عقد من الزمن باستخدامها رصيف المرفأ لمدّ الجيش الفرنسي، في لبنان وسوريا، بالعتاد والعديد والتموين والأسلحة ونقل الأفواج والمناقلات التي تجري في صفوفه، ناهيك بانتقال الضبّاط والجنود إلى بلادهم من طريق البحر. جعلته أيضاً رصيفاً تجارياً للبضائع الفرنسية إلى البلدين. أضحت البواخر الفرنسية الحربية والتجارية الأكثر تردّداً على هذا الثغر.

عندما استعادت المرفأ احتفظت السلطات الوطنية بزورقين قديمين كان الانتداب يستخدمهما في دورياته البحرية على الشاطىء، وفي مراقبة رسو البواخر عند الرصيف أو على بعد منه. عُهد بالزورقين إلى مفوّضية المرفأ فكرّرت المهمة السابقة. يصعد الموظفون على الباخرة وفي أيديهم ملفات وثائق الدخول. يقصدونها، في المياه في الغالب لتعذّر الرسو، للتحقق من استيفائها المعاملات القانونية والتدقيق في لوائح المسافرين في متنها وهوّياتهم. وأحياناً لمرافقتها إلى الرصيف. بعد ذلك يؤذن لهم بنزول سلالمها وإفراغ البضائع.

لم يكن للبنان آنذاك سوى مطار صغير في بئر حسن. مرآب كبير أنشأه الجيش الفرنسي بمدرّج ومنشآت بدائية بالكاد تتسع لهبوط طائرات صغيرة وإقلاعها. للمطار بناية



واحدة من طراز العمارة التقليدية القديمة ملحقة به من ثلاث طبقات، حجارتها صفراء، خُصّصت لمكاتب الموظفين. اقتصر عتاد المطار، غداة الاستقلال، على شاحنة وأربع سيارات جيب. دوره هامشي في حركة التبادل التجاري والإمداد العسكري ما خلا حالات استثنائية كانت تقتصر على الجيش الفرنسي. لم يُطل حتى عام 1951 مع بناء مطار آخر في خلدة، سرعان ما آلت البناية الصفراء إلى الجيش الذي أقام فيها لاحقاً كتيبة الرادار التابعة لسلاح الطيران. بسبب القدرات الضئيلة لمطار بئر حسن، فضّل اللبنانيون العودة إلى بلادهم من طريق هبوطهم في مطار المزّة الأرحب في دمشق، ومنه برّاً إلى لبنان.

لباس موظّفي الأمن العام مدني ما عدا الذين أداروا مرفقي المطار والمرفأ والمعابر الحدودية البرّية. أبدل إدوار أبوجودة الشارات التي كان يحملها المأمورون والمفتشون على بزّاتهم لنزع طابعها الفرنسي، كانت قد فرضتها سلطات الانتداب. سلاحهم بضعة مسدّسات ليس إلا.

إلى العاصمة، المقرّ الرئيسي لأمانة سرّ المدير ودائرة بيروت وجبل لبنان والدوائر الإدارية، اتخذ الأمن العام في المحافظات مراكز حدودية وأخرى داخلية، تراوح عديد كلّ منها بين ثلاثة وخمسة موظفين من جرّاء افتقار الملاك إليهم. نيط بالمراكز الحدودية مراقبة الدخول إلى الأراضي اللبنانية والخروج منها ومنع تهريب المخدّرات والمجوهرات والتسلّل، وبالمراكز الداخلية الاستقصاء وجمع المعلومات والتحرّي ومراقبة ما يجري في نطاقها، وخصوصاً بإزاء الأحزاب المحظورة وإعداد تقارير بنشاطاتها السرّية. أنشأت المراكز الداخلية مكاتب لها في بنت جبيل وجديدة مرجعيون في الجنوب، وطرابلس في الشمال. أمّا المعابر البرّية الحدودية فتوزّعت مع فلسطين جنوباً، وسوريا شرقاً: ثلاثة في الجنوب هي الناقورة وتلّ النحّاس قرب مرجعيون قبالة المطلة في فلسطين وباب التنية في الخيام، ورابع في البقاع هو وادي الحرير تراجع في ما بعد إلى داخل الأراضي اللبنانية وأضحى منذ عام 1957 معبر المصنع. حتى ذلك الوقت لزِمَ موظّفو الأمن العام في وادي الحرير غرفاً ضيّقة في مبنى قديم وفقير. ينجزون فيه نهاراً المعاملات، ويبيتون في بناية ابرهيم مشعلاني في ساحة شتورة. اقتصر دور المعابر البرّية حينذاك على التدقيق في هوّية الوافدين إلى لبنان من سوريا أو المغادرين إليها. أمّا رعايا دول عربية وأجنبية فكانوا يُبرزون جواز السفر.

لم تكن ثمّة معابر برّية مع سوريا في الشمال بسبب دمج كان لا يزال قائماً بين الجمارك اللبنانية والسورية منذ حقبة الانتداب، قبل أن تتفق حكومتا البلدين على انفصال أحدهما عن الآخر واستقلاله بالجمارك الوطنية. عام 1947 نُصب شادران كبيران سُمّيا شادر ـ قاووش بسبب طوله الذي يقارب عشرة أمتار في معبرين محدثين هما العبّودية والعريضة، ايذاناً بمدخلين حدوديين بين لبنان وسوريا. كان على مأمور الحدود، بمفرده وعلى نفقته، مشقة الإنتقال إلى مركز عمله النائي. يحمل إليه فرشته ودثاره ومخدته وثيابه وأغراضه الشخصية في أكياس وصناديق. اقتضى أن يشتري قنديل كاز لإضاءة المعبر ليلاً في منطقة افتقرت إلى الكهرباء عندما يفد مسافرون من سوريا أو من تركيا عبر سوريا للتدقيق في وثائق دخولهم.

ظلّت المعابر البرّية مع فلسطين جنوباً مفتوحة حتى اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1948، أمست في ما بعد مع إقفال الحدود مراكز استطلاع واستقصاء ومراقبة وجمع معلومات. كان على الأمن العام التحوّط أيضاً من معابر مشرّعة مع فلسطين وسوريا، وخصوصاً عبر السكك الحديد التي أنشأها الجيش البريطاني، مطلع الأربعينات، بغية ضمان خطوط الإمداد والاتصال في الدول التي كان ينتشر فيها جنوده.

في 21 أيار 1947 أصدر مدير الأمن العام مذكّرة خدمة رقمها 13 قضت بتسهيل مهمة موظّفي السكك الحديد وعمّالها السوريين نقل معدّات من فلسطين إلى تركيا عبر استخدام القطار على خط حيفا ـ بيروت ـ طرابلس. تنبّه رئيس دائرة مراقبة الأجانب إيفانجيلوس حاجي توما إلى التعامل بحذر مع إطلاق حرّية هؤلاء في التحرّك بلا مراقبة عامة ودائمة. اليوم نفسه كتب إلى إدوار أبوجودة يُلفته إلى ضرورة إبقائهم تحت عيون موظّفي المديرية في أثناء تنقّلهم بين فلسطين ولبنان وسوريا وتركيا و «التثبّت من شخصيتهم ومنع كلّ تهريب قد يقومون به». وتطبيقاً لإجراء اتخذته قبل أشهر عندما طلب الجيش البريطاني من السلطات اللبنانية استخدام خط السكك الحديد الساحلي نفسه لتأمين تنقّل عمّال لبنانيين وسوريين وأجانب لديه، اقترح إيفانجيلوس حاجي توما تزويدهم بطاقات هوّية خاصة باللغات الثلاث، مطابقة لتلك، تحلّ محلّ جوازات السفر كي تُخضع الموظفين والعمال لرقابة المراكز الحدودية التي يمرّون فيها.



مغادرة غامضة

لم يترك إدوار أبوجودة وراءه تأثيراً باقياً في الأمن العام، واتسم ترؤسه إيّاه بمرحلة انتقالية قصيرة افتقدت الخبرة والتنظيم وسادها بعض الفوضى. كان عليه أن يبدأ من حيث خلّفه الانتداب الفرنسي. موظفون مشتّتون على إدارات أمنية لبنانية وفرنسية. لم يسترجع ـ كالجيش والدرك والشرطة ـ كياناً قائماً في ذاته لم تعزه هوّية وطنية. لم يُمنح أيضاً ما أُعطيوا بسخاء.

استمد المدير الأول حضوره وتمرّسه بدوره من بشارة الخوري الذي سمّاه، مفتتحاً سابقة حصر تسمية مدير الأمن العام برئيس الجمهورية. في 29 تموز 1948 صدر المرسوم 12618/ K قضى بتعيينه مديراً عاماً لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة. طبعَ الغموض مغادرته المفاجئة المديرية في مرحلة بنائها، ولم يكن انقضى وقت كاف لتنظيمها وتعزيز دورها.

لزِمَ منصبه الجديد أربع سنوات انتهت فجأة بصدور المرسوم 9435 في 16 أيلول 1952، وضعه مع ستة مديرين عامين آخرين في تصرّف رئيس الحكومة، وكُفّت يده في إدارته. لم تمضِ أشهر قليلة، مطلع عهد كميل شمعون، صدر في 3 كانون الأول المرسوم 533 القاضي بصرفه من الخدمة. انصرف إذ ذاك، من خارج الإدارة الرسمية، إلى أعمال خاصة في القطاع المصرفي. عام 1960 ترشّح للانتخابات النيابية على لائحة جمعته مع موريس الجميّل وجميل لحّود وميشال المرّ وفارتكس شامليان، خسر فيها مع ميشال المرّ بفارق 1160 صوتاً في مواجهة لائحة ترأسها كميل شمعون. في الثانية والستين من عمره توفي عام 1972.



1



3





2



4



5

6





7

1 - الرئيس بشارة الخوري مصافحاً مدير الأمن العام إدوار أبوجودة.

2 - المفوّض إيفانجيلوس حاجي توما محوطاً بموظفين.

3 - السرايا الصغيرة شغلت فيها مديرية الأمن العام طبقتها الأولى.

4 - 1948: رفوف الملفات المكدّسة في دائرة المحفوظات العامة. من اليسار: الياس واكد، زائرة صاحبة معاملة، عبده خديج، نديم مطرجي.

5 - المفوّض بشارة قهوجي جالساً محوطاً بمعاونيه في دائرة الاستقصاءات.

6 - موظّفو الأمن العام عند معبر الحدود اللبنانية ـ السورية في وادي الحرير قبل انتقاله إلى المصنع.

7 - خيمة الأمن العام عند معبر العبّودية مع سوريا في الشمال.



1

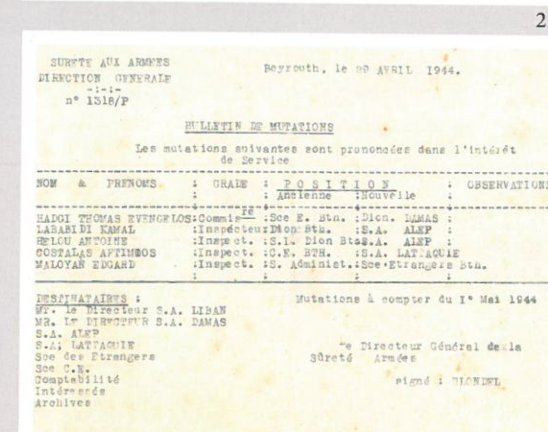


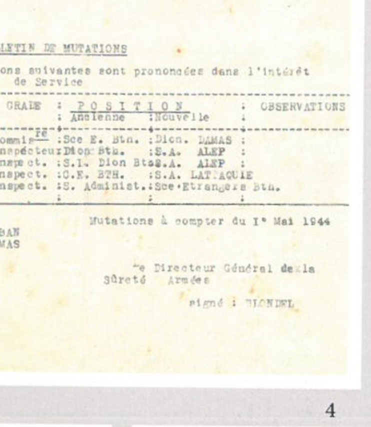


2



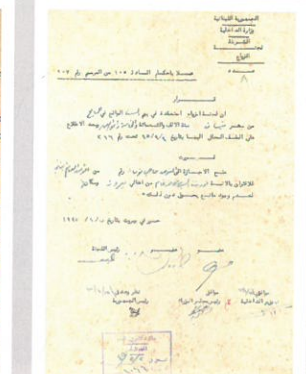
3





4

5



6



7



8



9

10

11



12

13

14

1 - 1930: طلب دخول امتحانات في سلك الامن لدى المفوّضية العليا للانتداب الفرنسي.

2 ـ 1938: تعليمات في جواز سفر نظّمته سلطات الانتداب الفرنسي.

3 ـ 1942: بطاقة إذن مرور لمفتش الأمن إيفانجيلوس حاجي توما صادرة عن الأمن العام الفرنسي.

4 ـ 1944: جدول مناوبة أعدّه الأمن العام الفرنسي لمفوّض ومفتشين لبنانيين في مراكز في لبنان وسوريا.

5 ـ 1945: مراسلة عاجلة إلى رئيس مصلحة الشرطة والأمن عارف ابرهيم من رئيس دائرة مراقبة الأجانب.

6 - 1945: قرار يأذن لمفوّض في الأمن العام بالزواج.

7 ـ بطاقة مفوّض في الأمن العام.

8 ـ 1946 : جواز سفر.

9 ـ 1946: توقيع مدير الأمن العام إدوار أبوجودة جواز السفر باسم رئيس الجمهورية.

10 ـ 1946: لائحة أعدّتها دائرة الأجانب بأعمالها خلال سنة.

11 ـ 1946: رسالة شكوى من مدير الأمن العام إلى وزير الداخلية.

12 - مرسوم ترقية مفوّضين في الأمن العام.

13 ـ 1947: بطاقة إقامة ممنوحة لكردي مقيم في لبنان.

14 - 1947: مدير الأمن العام يقدّر جهود المفوّض حسين نصرالله.



فريد شهاب

1948 - 1958

«أفضّل أن لا يُعرَف ما أعرف، والذين يعرفون
ما أعرف يكفيهم أنهم يعرفون أيضاً ماذا فعلوا»

المفرد

فاتحــة تداخل الأمن مع السياســة كي يَهِب الأمن العام سـلطة من داخل السلطة، قبل أن يتمكّن من أن يكون دوائر وذا وظائف. ظهَرَ مديره قبل أن تنشـأ المديرية، فاختصر الرجل إدارة لم تعرف سـوى أن تأتمر به وتفكر بعقله. تقلّده وتسـتمدّ منه هيبتها وقواعد الاسـتخبار وحِرفيـة التقـصّي. أدمجهـا في صلب نزاعـات داخلية ومحاور اقليمية. تقدّم الأمن القانون والصلاحيات.

ابن دولة

على غرار إدوار أبوجودة، أتى فريد شهاب إلى مديرية الأمن العام من دائرة البوليس العدلي في مديرية الشرطة بعدما ذاع صيته فيها. ثبّتَ سابقة خَلَفه بترؤسه إيّاها من خارج ملاكها رغم وجود مفوّضين كان يسهل ترشيحهم للمنصب بعد انقضاء ثلاث سنوات على إنشائها، ووجود متمرّسين في إدارتها عملوا في الأمن العام الفرنسي. كان أيضاً ذا خبرة أمنية محترفة يدخل مديرية لم تكن امتهنت تماماً العمل الأمني والاستخبار، وقصَرَت دورها في معظمه على الإدارة. مَالَ أحد المفوّضين فؤاد شمعون إلى إشغال المنصب من داخل ملاك المديرية خلفاً لإدوار أبوجودة، لكنّ شقيقه كميل شمعون ـ وزير الداخلية حتى الأيام الثلاثة الأخيرة التي سبقت التعيين ـ لم يُبد حماسة كافية، وجارى رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح في الإنحياز إلى تسمية فريد شهاب الذي مكث في المديرية الولاية الأطول في تاريخها[1].

ترأس الأمن العام عشر سنوات (1948 ـ 1958)، في سابقة لم تُوتَ في ما بعد لأيّ من خلفائه. حضر السنوات الثلاث من الولاية الثانية لبشارة الخوري التي أفضت، تحت وطأة معارضة حادة في الشارع، إلى تنحيه. حضر كذلك السنوات الست من ولاية كميل

1 ـ في أكثر من مرّة وخصوصاً بعد انتخاب شقيقه رئيساً للجمهورية عام 1952، عَمِلَ فؤاد شمعون على محاولة بسط نفوذه في المديرية والتأثير على مفوّضين ومفتشين، قبل أن يستدعيه فريد شهاب ويخيّره بين أحد حلّين: إقناع الرئيس بإقالته وتعيينه هو مديراً للأمن العام أو وقف تدخّله في شؤون تخرج عن مهماته ووظيفته. قال له: المديرية لا تحتمل رأسين. بلغت الشكوى إلى الرئيس كميل شمعون فطلب من شقيقه البقاء في «ظلّ المير فريد».



شمعون بحقبتيها المتناقضتين: المزدهرة بين عامي 1952 و1955، والمضطربة بين عامي 1956 و1958. فإذا فريد شهاب يعبر مرحلة القلاقل في جمهورية لم يكن قد انقضى خمس سنوات على استقلالها، وسنتان على جلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها. شهد ولادة دولة إسرائيل بعد أولى حروبها مع العرب، وتعاقب انقلابات عسكرية في سوريا أطاحت الديموقراطية وأحلت الجيش في الحكم لأول مرّة، وانهيار الملكية المصرية بعد ثورة الجيش، وانتقال هادىء للسلطة في الأردن، وولادة «حلف بغداد» ثم «مشروع أيزنهاور»، ثم إعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عند حدود لبنان وصولاً إلى الحرب الأهلية الصغيرة في هذا البلد في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس.

كان لبنان على تخوم الوقائع والتحوّلات تارة، وفي قلبها طوراً. بدوره المدير الجديد للأمن العام كان في صلب الأحداث تلك، وهو على رأس مديرية آخذة في التنامي في خطوات مستعجلة جهازاً أمنياً مثّل تقاطع التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط وفي الدول العربية المجاورة، ومستودع أسرارها.

حافظَ الانتداب الفرنسي في لبنان على تقليد اتبعته السلطنة العثمانية هو مكافأة الأمراء والمشايخ بمناصب رفيعة شملت عائلات وبيوتاً نافذة في جبل لبنان القديم، ولاسيّما منها وجوهها المارونية كالخازنيين والحبيشيين والشهابيين، على أنهم أبناء الدولة العثمانية لحملهم على التعاون معها. كذلك فعلت سلطات الانتداب بأن عيّنتهم في مناصب الإدارة والأمن ومرافق عامة أخرى في دولة لبنان الكبير، كما في إدارات الانتداب العاملة على الأراضي اللبنانية. ما لبث أن انتقل التقليد إلى حكومات ما بعد الاستقلال، مستوحية ما أشاعه الإنتماء إلى السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي: ها هو ابن دولة.

وُلِدَ في الحدث في بعبدا. في الحقبة العثمانية إدّعى أنه أكبر سنّاً كي يعثر على عمل. من 15 سنة إلى 21 سنة، كانت كافية كي تمكّنه من أن يصبح موظفاً حكومياً بعدما أحضر إلى المحكمة شاهدي زور. شاع أنه حمل أربع بطاقات هوّية في كلّ منها سنّ مختلفة، فلم يتحقق أحد في عائلته من عمره: مواليد عام 1905، أم عام 1908 أم 1909، أم عام 1912. كان ذلك سرّه الأول. متحدّر من الإمارة الشهابية التي حكمت جبل لبنان في ظلّ السلطنة العثمانية 144 عاماً. بين عامي 1697 و1841.

فاخَرَ بالإنتساب إلى سلالة الأمراء، فسرَّه أن يُنادى بلقب الشجرة «المير» وبانتمائه إلى بيت أجداده. «أبوحارس». حمل ابنه اسم جدّه. والده حارس بن فارس بن سيّد أحمد بن ملحم بن حيدر الجدّ الأول للشهابيين في لبنان. لملحم بن حيدر ثمانية أشقاء آخرين أحدهم عمر تحدّر منه قاسم الذي تحدّر منه إبنان أحدهما بشير الثاني الكبير الذي تحدّر منه عبدالعزيز وعبدالقادر خليل شهاب، والآخر حسن الذي تحدّر منه فؤاد عبدالله شهاب قائد الجيش ورئيس الجمهورية (1958 ـ 1964). من أبناء ملحم بن حيدر ـ إلى سيّد أحمد جدّ أبي فريد شهاب ـ يوسف الذي تحدّر منه عادل شهاب قائد الجيش (1959 ـ 1965). عُيّن والده حارس عضواً في «مجلس المبعوثان» في السلطنة العثمانية، ثم قائمقام المتن فالشوف حتى وفاته عام 1927. أمّا والدته مريم فتحدّرت من بشير الثالث الذي خَلَفَ بشير الثاني الكبير. آخر الأمراء الشهابيين حكموا جبل لبنان (1840 ـ 1841) دُعي «أبوطحين» وانهارت الإمارة في حقبته عندما آلَ حكمه في أقلّ من سنتين إلى أول حرب أهلية بين سكّان الجبل الموارنة والدروز عام 1841. بعد 19 عاماً على عزله وتقدّمه في السنّ وفقدانه بصره، قضى في سبنيه ذبحاً في اقتتال درزي ـ ماروني بين الشويفات وبعبدا إبّان الحرب الأهلية الثانية عام 1860.

قطن فريد شهاب في القصر القديم الذي عُرف بسرايا جدّ والده سيّد أحمد. رمّمه بعد سنوات طويلة ثم باعه من سفارة إسبانيا في لبنان وسكن في بيروت.

درس بادىء بدء على يد مدرّسين خاصين في بيته الوالدي قبل الذهاب إلى البعثة العلمانية الفرنسية في بيروت. انقطع عن دروسه بسبب تردّي الأحوال المالية في العائلة، فعُيّن في الأول من كانون الثاني 1925 في مديرية البرق والبريد، وعُهِدَ إليه في مركز البريد في صور سنتين قبل انتقاله إلى مبنى المديرية في بيروت. في الأول من آب 1930 استقال، بالتزامن مع حيازته شهادة الحقوق في المعهد الفرنسي للآباء اليسوعيين في بيروت. بيد أنه لم يزاول المهنة.

اختار العالم الغامض باكراً. وَلَجه من الكتب. عندما كان صبيّاً اصطافت عائلته في بحمدون. في منزل جاورته صيدلية امتلك صاحبها عبدالله أبوخالد ـ إلى رفوف الأدوية ـ مجموعة كبيرة من الروايات البوليسية. في كلّ مرّة التقى «المير» الفتى قال له: فريد في وسعك أن تستعير كلّ ما تريده من هذه الكتب أمامك شرط أن



تقرأها وتعيدها إلى مكانها[2].

شغف الصبي بقراءة الروايات تلك، وأُعجب بمؤلفين مرموقين كأغاتا كريستي مأخوذاً بأسلوبها المشوّق في بناء رواية تحبس الأنفاس وموصوفة بالألغاز، فأكسبته اهتماماً قاده إلى البحث عن الأسرار والأشرار. اجتذبه أيضاً الأسلوب القصصي لجاك ليمون وحبكاته على طريق لبنة تعلق الصبي بعالم البوليس والتحرّي وصولاً إلى المهنة الأكثر غموضاً وعرضة للخطر، والسمعة المشوّشة والإيغال في التفاصيل وهتك الخصوصية والأقلّ طيبة: الاستخبارات.

على امتداد سنوات طويلة احتفظ بمجلات بوليسية قديمة إلى أخرى تاريخية وجغرافية.

انضوى باكراً في دائرة التحرّي في مديرية الشرطة برتبة ملازم تحرٍّ بعد اجتيازه امتحان قبول. كان يرئس المديرية آنذاك أحمد البرجاوي. قرأ في الجريدة عن امتحان تطويع في مديرية الشرطة، فتقدّم ونجح طليع دورته. بعد ستة أشهر تخرّج حائزاً شهادتين في علم البصمات والمدرسة البوليسية.

عُيّن بداية، في الأول من شباط 1930، رئيساً لدائرة التحرّي. انتقل بعد ذلك إلى دائرة البوليس العدلي (الشرطة القضائية) عام 1933 وترأس مصلحتي الأخلاق ومكافحة القمار، فتوسّع في التحقيق في ملفات مديرية الشرطة. أغضبت حملته لمكافحة لعبة القمار المحظورة نافذين، فأبعدوه إلى صيدا بين عامي 1937 و1938 بلا عمل، وأُجبر على السكن هناك بعدما لامَسَ بعض نشاطاته واتهاماته رؤوساً في السلطة. عُزي السبب أيضاً إلى خلاف نشب بينه ورئيس الجمهورية إميل إدّه اتصل بعض دوافعه بموالاة فريد شهاب خصوم الرئيس ومعارضيه في الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري.

في 2 أيلول 1939 فُصلَ من مديرية الشرطة إلى مصلحة مكافحة التجسّس في الأمن العام الفرنسي مسؤولاً عن دائرة الشرق الأوسط، وتقلّب لديه في مناصب معاون مديره ورئيس مصلحة التجسّس ورئيس مصلحة مكافحة الشيوعية في كانون الأول 1939. أصبح لاحقاً رئيساً لدائرة الأنتربول اللبناني، ومسؤولاً لدى المنظمة العالمية

2 ـ «الحوادث»، الأول من آذار 1985.

للأنتربـول عن الشرق الأوسـط. تدريجـاً أرسى علاقات وثيقة بالضبّـاط البريطانيين الواسعي التأثير منذ عام 1941.

إلى العربية، أتقن سـبع لغات هي الانكليزية والايطالية والألمانية درسها في السجن، والفرنسية والتركية والعبرية واليونانية. كان يرى في اكتساب لغات جديدة جزءاً من أسـلوب عمله وتفكيره، معتقداً بأن دخول ثقافة دولة صديقة أو عدوّة من أجل أن يتعاون معها أو يحاربها، يبدأ بسـبر عقلها وتقاليدها وفهمهما. حفظ نشيد الحزب الشـيوعي السـوفياتي بلغته الأم، وكان يردّده. لم تحل براعتـه في مهنته وموقعه في الأمن العام الفرنسي دون اصطدامه بمديره الذائع الصيت الموصوف بالصلف فرنسوا كولومباني.

اتهم فريد شـهاب بتأييده سرّاً حكومة فيشي على أثر دخول الجيش الألماني باريس، وسـيقت إليه اتهامات معاكسة أيضاً بمجاراته حكومة فرنسا الحرّة. اعتقلته الشرطة الفرنسـية عام 1941 بأمر مباشر من المفوّض السـامي الجنرال هنري دانتز بذريعة الاتصـال بالبريطانيين وموالاة فرنسـا ودول التحالف، وسُـجن في سرايا بعبدا. بعد دخول الجيشـين البريطاني والفرنسي لبنان وسـوريا في حزيران 1941، اعتقل مجدّداً بعد أشـهر في 5 شـباط 1942 في حبس الرمل لأسـباب تأديبية طوال ستة أشهر بلا محاكمة. اليوم التالي عُلّقت ممارسـته الوظيفة في مديرية الشرطة بالقرار FC/209 صدر لاحقاً في 23 شـباط. كانت الحجّة اكتشـاف بندقية ألمانية في منزله بدت دليلاً على الإشتباه به واتهامه بالتعاون مع حكومة فيشي. لكنّ صداقته مع ضبّاط فرنسيين كان قـد خَبرَ التعاون الأمنـي معهم، أتاحت تسريبهم إليـه نصائح بضرورة تفادي اسـتدراجه من وراء القضبان إلى اسـتفزاز يتوخّى إلحاق الأذى به. حذّروه في بعض الأحيان من تناول طعام يُقدّم إليه، تارة خوفاً من دسّ السـمّ فيه وطوراً من إضراره بصحّته. امتثل لهم.

في 24 حزيران 1942 مثل المفوّض المعتقل، في سـنه الـ33، أمام المحكمة العسـكرية لقوات فرنسـا الحـرّة التي برأته من أولى تهـم أربع وُجّهت إليـه هي مسّ الأمن الخارجي للدولة، وأحالته على المحكمة العسـكرية بالتهم الثلاث الأخرى ذكرت أنه اقترفها بين عامي 1941 و1942: إتلاف أوراق ومعاملات وملفات ووثائق موجودة في الأمن العام والبوليس وإدارة البريد كان مؤتمناً عليها أو الإحتفاظ بها، وبيعه أسلحة

وذخائر أو حيازتها أو تسليمها على نحو غير شرعي وبلا إذن قانوني[3].

اقترنت التهم الأربع بما عُدَّ تعاونه مع دول المحور. اعتقل واقتيد إلى سجن راشيا في 29 تموز لأكثر من سـنة إلى أن أُفرِج عنه في 26 تشرين الأول 1943. سـقطت التهم المسـاقة إليه واستعاد مع إعلان الاستقلال منصبه في مديرية الشرطة بقرارين صدرا تباعـاً: أول في 4 كانون الثـاني 1944 أعاده إلى الوظيفة، وثان في 20 نيسـان ألحقه بالسلطات اللبنانية المستقلة بعد شطب اسمه من قيود المفوّضية العامة. في 3 أيلول 1945 عُيّن رئيسـاً للبوليس العدلي، ثم محافظاً للبقاع في 24 تشرين الثاني 1947، ما لبث أن أجرى نهاية آب سـنتذاك دورة في مكافحة الجريمة والجاسوسـية والأبحاث الجنائية لدى شرطة اسكوتلنديارد في لندن.

خلال وجوده في البوليس العدلي، تحرّياً ثم في ما بعد رئيساً له، وسم نفسه بالمغامرة. لم يـتردّد في التجـوّل في المدن والبلدات وراء تقصّي المعلومات والاسـتخبار والبحث عن لصّ أو قاتل أو مطلوب للعدالة. يصطاد الأخبار والوشايات والإشاعات، ويحقق في مصادرهـا كي ينفـذ إلى بعض من صحّتهـا. لا يعوّل إلا على مبادرته الشـخصية في مهمات صعبة كان يديرها بنفسـه. يتنكّر بالشروال تارة، وبشـاربين مسـتعارين طوراً. يلبس دور ثريّ عربي أو متسـوّل أو تاجر آثار، أو ثوب بدوي يذهب إلى لقاء شـخصية أجنبية على ظهر بغل في الطريق القديمة والوعرة في بعبدا. لا يشـبع من المراقبـة والتعقب واسـتخراج باطن المعلومات من ظاهرها. همّه واحد: اكتشـاف المجرم واعتقاله بالجرم المشـهود. كان يجلس في المقاهي والسـاحات في مظهر بائع أو شـارٍ لموسم الحرير، ويُسـهب في محادثة الأهالي للحصول على خبر أو زلّة لسان تعزّز شكوكه وتكهّناته، حتى إذا وصل إلى الحقيقة وجد الموقوف نفسه، صباح اليوم التالي، في دائرة البوليس العدلي أمام ذلك البائع أو الشاري أو المتسوّل الذي أكثَرَ من طرح الأسئلة يأمر بحبسه.

قبـل الحرب العالميـة الثانية وبعدها، في مراحل تقلّبه في مناصبه، كشـف عن كثير من أسرار وشبكات تجسّس كانت أخطرها شبكة نمسوية تزعّمتها امرأة شابة اسمها أنجيليكا. أوقف أيضاً تسـع شبكات تجسّـس دولية بطلاتها نساء. لكلّ منّهن لونها

3 ـ المراسلات والمحفوظات الخاصة لفريد شهاب.

وجنسيتها ومشكلتها. إحداهن وُجدت مقتولة خنقاً وعارية في سريرها. بولونية متزوجة من لبناني اسمها ليكوفسكي. بدا موتها على نحو بشع سبباً لانتشار إشاعات. قال البعض إن زوجها قتلها، وآخرون إن قاتليها مهرّبو مخدّرات، وأثار سواهم ظنوناً حول دوافع سياسية. لكنّ «المير»، بعد أربعة أيام من الاستقصاء المتواصل وجمع المعلومات، متنكّراً في ثوب بائع خضر متجوّل، كشف هويّة الفاعل الحقيقي. شاب سادي ابن عائلة معروفة تملّكته رغبة واحدة هي القتل من أجل القتل. أُوقِف وحوكم أمام القضاء وسُجن.

مطلع ثمانينات القرن الماضي، عندما روى فريد شهاب هذه الحادثة، كان الشاب السادي قد أصبح صاحب سلطة ونافذاً في لبنان[4].

خطاب الجلوس

في قلعة راشيا، في سجن عسكري خُصّص لزجّ الموقوفين السوريين فيه ويُحظّر الاختلاط، لزم فريد شهاب زنزانته بضعة أيام قبل أن يجد نفسه فجأة، وجهاً لوجه، مع ضابط سوري شاب في «قوات الشرق الخاصة» أَذِنَ الآمر الفرنسي للسجن باجتماعهما وتبادلهما الحديث. في قاووش واحد التقى حسني الزعيم. على طرف نقيض من الأوصاف التي نُعت بها في ما بعد، أبصر فريد شهاب حسني الزعيم لطيفاً، بشوشاً يشغف بالجدل ويعارض بضراوة الانتداب الفرنسي. أمضى حسني الزعيم وقته في الزنزانة يتمشى، لابساً بيجاما صفراء متمرّداً ثائراً، يكتب البيانات ويُدبّجها ويُمزّقها. يخطب بعنفوان وثورة.

روى «المير»: بقينا أنا وهو وحدنا. نجلس طوال النهار. بماذا نتسلى؟ كان لديه طموح غريب. راح يقول: سأعمل، سأريهم، سأصبح... غداً سيأتي فوزي القاوقجي والألمان وسأخرج. كنت أريد أن أتسلّى. دخلت في اللعبة معه وقلت له: نعم. أضع له خطط الانقلابات حتى وصل إلى البلاغ رقم واحد. نصحته عليه حرفياً. كنت أعتقد بأننا نتسلى[5].

بعد سبع سنوات، مساء 30 آذار 1949، ساعات قليلة بعد الانقلاب العسكري الذي

4 ـ «الحوادث»، الأول من آذار 1985.

5 ـ مقابلة تلفزيونية أجرتها ليلى رستم مع فريد شهاب في برنامج «سهرة مع الماضي» على محطة شركة التلفزيون اللبنانية.



قاده حسني الزعيم في سوريا، مستولياً على السلطة بعد إطاحة شكري القوتلي، كان فريد شهاب ـ وقد أضحى مديراً للأمن العام ـ يتعشّى مع أصدقائه عند آل سرسق. السابعة والنصف نودي إلى مكالمة هاتفية قيل له إنها من حسني الزعيم الذي باغته بالقول: كيف، هل أعجبتك؟

ردَّ تحت وقع الصدمة: المهم أن يعجبك أنت.

قال حسني الزعيم: اسمعني الساعة الثامنة على الراديو. سأتكلم وأعود وأتصل بك على التليفون وتقول لي رأيك[6].

29 تموز 1948 أضحى ثاني مدير للأمن العام بمرسوم رقمه K /12620 برتبة وراتب رئيس مصلحة ممتاز من الدرجة الثالثة وقّعه رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح ووزير الداخلية جبرائيل المرّ ووزير المال حسين العويني. في 31 تموز التحق لأول مرّة بالمنصب الجديد.

عزّزت حظوظ تعيينه ـ إلى مهارته وإنجازاته في دائرة البوليس العدلي ـ معرفته الوثيقة برئيس الجمهورية من أيام كانا جارين في بعبدا. ضمّه أولاً إلى فريق مساعديه، ثم أحله على رأس الأمن العام. رافق الانتقال من عهد بشارة الخوري إلى عهد كميل شمعون، ولزم الرئيس الجديد حتى انطواء الولاية عام 1958. لم تكن تلك حال معظم موظّفي الإدارة الموالين لبشارة الخوري والكتلة الدستورية. بعد اعتزال الرئيس أُبعدوا عن مناصبهم وشُهِّرَ بسمعتهم.

حضر نصف الولاية الثانية لبشارة الخوري بعد تجديد انتخابه في 27 أيار 1948، حتى تنحّيه على أثر تنامي المعارضة ضدّه فاستقال في 18 أيلول 1952. مثلت تلك محطة أولى لم يسع مدير الأمن العام إلا أن يكون جزءاً لا يتجزأ من إرادة الرئيس واقتناعاته وخياراته السياسية. كان كذلك في المحطة الثانية على امتداد ولاية كميل شمعون. وَالاه في سياستيه الداخلية والخارجية، وفي مواجهته خصومه في «ثورة 1958». فإذا، من خلاله الأمن العام، يجبه المعارضة المسلّحة للرئيس ويقف إلى جانبه حتى الأيام الأخيرة من الولاية. واصَل صعوده في العهد الجديد بانتخابه عام 1957 نائباً لرئيس الأنتربول الدولي، ثم على التوالي عضواً في اللجنتين الخاصتين

6 ـ المصدر نفسه.

بوضع خطتي تنسيق العمل في قضايا المخدّرات وانتقال الأجانب وتجوّلهم بين لبنان وسوريا، ثم أضحى في 12 حزيران 1958 مفتش الدولة.

أطلّ فريد شهاب كأمير في أناقته وسلوكه، وأظهر في الوقت نفسه ملامح ملتبسة أحالت شخصيته أمام معاونيه ومرؤوسيه لغزاً مُحيِّراً. اختبأت عيناه وراء نظارتين سوداوين كي لا يعرف محدّثه أين ينظر، وهل ينظر إليه حقاً، ومقدار الإهتمام الذي يوليه، وحضور ذهنه في مكان آخر. طبع شخصيته أسلوب عمله الكثير التمويه في الاستقصاء والمطاردة وجمع المعلومات والمراقبة. بأدوات بسيطة وجهاز افتقر الاستخبار فيه إلى التقنية والتحليل ـ ولم يكن قد اكتشف قياس الصدقية والدقّة ـ وسرّية حمّلها أحياناً أكثر ممّا يجب، أرعب اللصوص والسماسرة والقبضايات والجواسيس والعصابات ومهرّبي المخدّرات والجواهر والمجرمين.

طباعه مثيرة للجدل. مرحٌ تعلّق بالناس، وصارم لم تكسبه صلابته عداوات دائمة. دمث ومجامل وبارد. عامل الآخرين بمرونة وانفتاح نمّا عن براعة في الإقبال على علاقات اجتماعية عامة جذّابة، وأكبّ على إرسائها. مثقف نهم، وشجّاع يتفادى الإستفزاز. صاحب صفات إدارية لم تجعله، كأمير، يخجل من كونه موظفاً في الادارة. فاخَرَ بالمنصب.

عَملَ فريد شهاب على تنظيم الأمن العام ودوائره بأساليب ووسائل بدائية. لم يزد عديده عن بضعة عشرات من الموظفين بموازنة بلغت 30 ألف ليرة. كان عدد المفوّضين تسعة بينهم ثلاثة مفوّضين عامين هم ابرهيم البقاعي وفؤاد شمعون وشاهين القزّي، وستة مفوّضين هم حسين نصرالله وإيفانجيلوس حاجي توما وأحمد البلطجي ومنير ضو وإميل صوايا وبشارة قهوجي.

أشعرته التجربة الجديدة بإن المديرية «لم تكن شيئاً آنذاك. الشخص هو الذي يصنع المركز والموقع، وقد استطعت أن أفرض شخصيتي وهيبة المسؤولية عبر موقعي وأسلوب عملي. كنت أستعمل صلاحياتي وأتصرّف في مسائل مهمة جداً (...) كنت أعرف عملي»[7].

7 ـ «صباح الخير ـ البناء»، 12 تموز 1980.



أدارَ الأمن العام كديكتاتور، فاستمدّت المديرية هيبتها منه ومن مؤهّلاته وعلاقاته المتشعّبة على قلّة العديد وضآلة الإمكانات والقدرات والموازنة الهزيلة التي راح يشكو منها. اختصر الرجل مديريته. كان يعتقد بأن في وسعه أن يعمل وحده كي تدار. أوحى بهذا الجانب، وبعدم تعويله كثيراً على المفوّضين القليلي العدد، عندما حشر أربعة منهم في مكتب واحد بلا وظائف أو مهمات. على بابه في مبنى المديرية، في فيلا التباريس، لوحة صغيرة من الخشب مثبتة بثلاثة أزرار لثلاثة أضواء مختلفة، أحمر أخضر أصفر: لا تدخل، ادخل، انتظر. كان «المير» يستخدم من طاولته في مكتبه إضاءة كلّ من هذه الأزرار كي يأذن لزائره بدخوله، أو إظهار عدم الرغبة في استقباله كأحد مظاهر الوهرة والتهيّب التي أحاط نفسه بها. وضع أزراراً مماثلة لمهمات مختلفة يُدعى إليها الموظفون. ثلاثة ملوّنة لاستدعائهم على عجل، أو طلب أحدهم في أمانة سرّه.

أُغرمَ بالمظاهر الاستعراضية، فجعل بعضها في صلب تقاليد المديرية. ما أن تتوقف سيارته عند مدخلها صباحاً، يهرع المأمورون دورياً لفتح بابها كي يخرج. اعتاد سائقه قبيل بلوغ فيلا التباريس إطلاق الزمور لتنبيه الموظفين إلى وصول المدير كي يلزموا مكاتبهم. دقائق قليلة بعد دخول مكتبه ينصرف إلى قراءة الصحف، قبل أن يجمعها ويلفّها في رزمة واحدة كي يتأبطها وهو يغادره بعد الظهر. يضع في سيارته باستمرار رشّاشاً صغيراً تحت وطأة شعوره بتهديد دائم حتّمه موقعه. شغف برماية المسدّس وأتقنها مذ كان في مديرية الشرطة، وكان يتبارى بها في أيام الإجازة مع قائد الدرك سيمون زوين، جاره في الحدث، في حديقة المنزل بالتصويب على فوهة زجاجة. امتلك، لأول مرّة في الأمن العام لم يحظَ به سواه ما خلا الجيش، تلفوناً يعمل لاسلكياً على موجة الراديو ويستمد الطاقة من بطارية. يحمل في سيارته سمّاعة تعمل على الموجة تلك مرتبطة بمقسّم الهاتف لدى المديرية بحيث يسع الاتصال به حيث يكون. من سيارته يطلب مقسّم المديرية الذي يوفّر له عبر الهواء المكالمة برقم يطلبه ويحيله عليه.

أوجد أيضاً عادات في عمل المديرية احتاج الموظفون إلى وقت كي يأتلفوا معها، ويُحيلوها في صلب آلية عملهم. يستنفرهم في ساعة متقدّمة من الليل بحجّة تنفيذ مهمة أمنية عاجلة. يحضر إلى المديرية في الوقت المضروب بعد أن يحضروا

ويتأكد من أنهم جهّزوا مسدساتهم، فيُخطرهم بتأجيلها، من دون أن يعرفوا هل أُرجئت فعلاً أم لم تكن ثمّة مهمة، بل كان يمتحن تدريبهم على استنفار مستمر. كرّر التصرّف دائماً، وفي بعض الأحيان في ليالٍ متتالية. عندما يُدعَون إلى مهمة لا يُعلمهم سلفاً بمكانها وزمانها وهدفها. ما أنْ يصلوا إلى حيث يقودوهم يكتشفونها.

فور تعيين موظف يستدعيه إلى مكتبه للتعرّف إليه. العبارة الأولى لـ «المير»، وقد أضحت قاعدة العمل: على موظف الأمن العام أن يكون ذا نظر ثاقب، وسمع نافذ، ولسان قصير. قصير جداً.

كان يحدّثه عن مواصفات المخبر لا الموظف. لم يشأ المديرية إلا على صورة كهذه. صورته هو أيضاً. الاستخبار أولاً وأخيراً.

كانت له آذان وعيون كثيرة من حوله لا تكتفي بجمع المعلومات من الخارج، بل تراقب الداخل. مخبروه الموظفون يراقبون رفاقهم آخذين بشرطين مُلزمين فرضهما هما دوام العمل والانضباط. بدا من السهولة بمكان اكتشاف ردّ فعله بإزاء إنجاز مهمة بنجاح أو الإخفاق فيها. عندما يُخفض نظارتيه عن عينيه إلى أسفل يصبّ للفور جمّ غضبه.

من دونه نُظر إلى الأمن العام مؤسّسة ضعيفة، وعُدّ دوره أقوى منها. يحصر به القرار، ولا يتردّد في اتخاذ إجراءات تأديبية وفرض عقوبات بناءً على وشاية من دون التدقيق فيها تماماً. بعدما تأخر عن الإلتحاق بعمله، سارع المسؤول عن المناوبة المفتش ثاني جوزف أبوسمرا إلى وضع تقرير بتخلّفه بعض الوقت، ورفعه إلى مدير الأمن العام الذي بادره بالقول: لأنك كتبتَ تقريراً عن نفسك تقرّ بتأخرك عن عملك أكتفي بتأنيبك. لو لم تفعل ذلك لكانت العقوبة أقسى بكثير.

على مرّ السنوات العشر من ترؤسه إيّاها، اختبرت المديرية قوتها وضعفها مراراً متأثرة بالنزاعات السياسية التي أحاطت بها، وبعلاقة مديرها بالمراجع الرسمية كانت تفضي إلى عضدها مقدار تكبيدها وزر الخلاف والتباين في الرأي. أضعفها بشارة الخوري بسلسلة مراسيم عام 1950 قلّصت صلاحياتها وحاولت الحطّ من مكانة «المير»، ثم استرجعتها تدريجاً السنة التالية. لم تصدر في السنوات



الأربع الأولى (1948 - 1952) تشريعات جدّية تضع الأمن العام على طريق التطوّر ومدّه بالصلاحيات والقدرات والتشجيع حتى مطلع ولاية كميل شمعون بمرسومين اشتراعيين عبّرا عن مقاربة مختلفة وجديدة للمديرية، مستمدّة من الدور الأمني لفريد شهاب وكفايته.

مثّل المرسومان الاشتراعيان، لأول مرّة، بداية صعود المديرية مؤسّسة تنبثق وظيفتها من صلاحيات مدوّنة مطابقة للدور الفعلي المنوط بها وتعزيز إمكاناتها وملاكها، ومن مقدرتها خصوصاً على الاجتهاد في ممارستها عندما تجبه أزمات أمنية خطيرة.

أولهما من أولى حكومات العهد الجديد ترأسها خالد شهاب رقمه 61 في 4 نيسان 1953 قدّم تعريفاً إضافياً لمهمات المديرية[8] وأبقى على توزيع دوائرها إيّاه عام 1945 بالصلاحيات نفسها: الديوان (أمانة السرّ)، الدائرة السياسية، دائرة الأجانب والجوازات (أدمجتا في دائرة واحدة أضيفت إليها مراقبة اللاجئين والمشرّدين والفنادق والدور المفروشة والفنانات)، دائرة مراقبة الحدود. عيّن صلاحيات الدوائر وأورد أحكاماً في تعيين المفتشين والمفوّضين وفي الترقية والمكافآت والعقوبات والمأذونيات والمجلس التأديبي وفي الزواج وعلامات التقدير والإدارة، وحدّد ملاك المديرية بـ250 موظفاً[9].

في نظرة جدّية أولى إلى دور الاستخبارات وتوسيع نطاق استخدامها، والتعامل مع المعلومات على أنها حقل تأثير محلّي يستوحي من الخارج عناصر التدخّل، أولى المرسوم الاشتراعي الدائرة السياسية الدور الرئيسي عندما أدرج ـ لأول مرّة في صلاحيات الأمن العام ـ مكافحة الجاسوسية وملاحقة العاملين لحساب دول أجنبية والجواسيس. اعتمد لأول مرّة أيضاً عبارة مؤسّسات الجاسوسية العالمية، وسرَدَ مواصفات الأحزاب المنحلّة في دلالة واضحة غير معلنة إلى الشيوعية بإبراز

---

8 ـ بحسب ما نصّت عليه المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي 61، نيطت بالأمن العام مهمة «جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة، مراقبة الأجانب والأحزاب السياسية، إعطاء الجوازات، مساعدة موظّفي السياحة والاصطياف والإشتاء على القيام بالوظائف الموكولة إليهم».

9 ـ حدّد المرسوم الاشتراعي 61 الملاك الجديد للمديرية كالآتي: مدير، رئيسا مفوّضين، ثلاثة مفوّضين أولين، ستة مفوّضين، 44 مفتشاً أول، 184 مفتشاً، رئيس دائرة، تسعة كتّاب وحجّاب.

آلية انتشارها وممارستها نشاطاتها في بلاد محظورة عليها[10].

في 15 كانون الثاني 1955 أصدرت حكومة سامي الصلح مرسوماً اشتراعياً ثانياً لتنظيم المديرية رقمه 19 أضاف إلى تعريف المهمات ما يدخل في صلب دور بارز اضطلع به فريد شهاب، وأكسبه سمعة ذائعة عبر شبكة واسعة من العلاقات الأمنية المتشعّبة والمعقدة بأجهزة استخبارات عالمية والأنتربول الدولي وتعيينه نائباً لرئيسه. ناطت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي بالأمن العام «تأمين الاتصال بمصالح البوليس الدولي» للمرّة الأولى في تنظيم المديرية. ما خلا الفقرة الجديدة استمرّت الوظيفة المحدّدة له نفسها. أبقى المرسوم الاشتراعي على الدوائر الأربع، واستحدث دائرتين هما التحقيق والمختبر الفني حدّد لهما صلاحيات. وضع دائرة التحقيق في منزلة موازية للدائرة السياسية ومنحها اختصاصين: اجراء التحقيق الإداري في جوازات السفر وسمات الدخول وطالبي الوظائف الحكومية، والتحقيق الجنائي في الجرم المشهود أو بناءً على استنابات قضائية والتحقيق في تهريب المخدرات. كان مرسوم تنظيم المديرية عام 1945 استحدث دائرة التحقيق، سُرعان ما تداخلت صلاحياتها مع الدائرة السياسية التي ابتلعت دورها بالممارسة وآل إليها.

10 ـ تتولى الدائرة السياسية وفق المادة الخامسة الصلاحيات الآتية:
«ـ استقصاء المعلومات وجمع عناصر التحرّيات المتعلّقة بالجمعيات السرّية والممنوعة والمشبوهين، والتظاهرات والتجمّعات، وكلّ عمل من الأعمال المغايرة الناشئة عن تصرّفات هذه الجمعيات والجماعات.
ـ استقصاء المعلومات عن كلّ ما يمّت إلى لبنان سياسياً واقتصادياً بصلة مهمة.
ـ مكافحة الجاسوسية بمراقبة اللبنانيين الذين يعملون لحساب الدول الأجنبية وملاحقتهم، والجواسيس الأجانب ومؤسّسات الجاسوسية الأجنبية.
ـ مراقبة عمّال التخريب ومكافحتهم ودعاة الفوضى والاضطرابات ومروّجي الشائعات المضرّة، لبنانيين وأجانب، والمشبوهين وكلّ ما يتعلق بالأمن.
ـ مكافحة الأحزاب المنحلة بكلّ متفرّعاتها: من اجتماعات وتظاهرات وإضرابات وتوزيع نشرات وخطابات وملاحقة عمّالها، واكتشاف التشكيلات وأعضائها، واستقصاء المعلومات عنها ومراقبة كلّ عمل أو حركة تقوم بها هذه المنظّمات، ومعرفة كل شخص ينتمي إليها أو يحبّذ أعمالها وأهدافها.
ـ مراقبة المحطات اللاسلكية.
ـ مرافقة رجال الدول الوافدين إلى لبنان، ورجال الدولة اللبنانية والمحافظة عليهم في أثناء انتقالهم في الأراضي اللبنانية وخارجها.
ـ مراقبة الكتب والمجلات والنشرات الأجنبية الداخلة إلى البلاد.
ـ مراقبة المطبوعات والشرائط السينمائية».



من دون نصوص قانونية مسبقة، لم يكن فريد شهاب يتردّد حتى ذلك الوقت ـ كما في كمّ واسع من صلاحيات غير مدوّنة ـ في تخويل الأمن العام اختصاص التحقيق. ما لبث أن أمسى في صميم وظيفته. حافظ المرسوم الاشتراعي 19 على الصلاحيات ذاتها للدوائر، وأخصّها الدائرة السياسية من دون انتقاص أو تقييد تكريساً لدورها الأمني واستقصاء المعلومات، وأجاز لها مراقبة المطابع ودور النشر والطباعة[11]. لم يطرأ تعديل على ملاك المديرية مستقراً على عديده نفسه: 250 موظفاً مع تغيير طفيف في نسب رتبه[12].

المثلّث المخضرم

كان مدير الأمن العام في قلب معادلة متماسكة اجتمعت حول كميل شمعون، ضمّته إلى المدّعي العام التمييزي فرنان أرسانيوس وقائد الدرك الزعيم سيمون زوين ومدير الشرطة صلاح اللبابيدي. جمع الأربعة ولاءٌ أعمى لرئيس الجمهورية وتحوّلوا ركيزة قضائية ـ أمنية لعهده، وعيناً ساهرة في ظلّ علاقة مضطربة بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. ترأس فرنان أرسانيوس، في منزله تارة وفي مكتبه في قصر العدل المجاور للسرايا الكبيرة طوراً، اجتماعات يحضرها رجال الرئيس الثلاثة الآخرون، ناهيك بقائد الجيش لتبادل التقارير والمعلومات الأمنية والتقويم السياسي وتنسيق العمل.

منذ عهد بشارة الخوري، حظي المدّعي العام التمييزي ـ وكان آنذاك يوسف شربل ـ بدور كبير ومتقدّم أحاله صورة عن الرئيس وممثّله في الوقت نفسه. بصفته هذه كان على القادة العسكريين والأمنيين تزويده يومياً التقارير السرّية التي تصل إليهم للاطلاع عليها وتقدير الموقف.

أضحى الاجتماع برئاسة فرنان أرسانيوس أقرب إلى مجلس دفاع يمتزج الجانب

11 ـ أوجدت المادة التاسعة في المرسوم الاشتراعي 19 للمرّة الأولى في تنظيم مديرية الأمن العام شرطاً مقيّداً لموظفيها جميعاً من الرتب المختلفة، عسكريين ومدنيين، هو إدلاؤهم أمام الحاكم المنفرد باليمين الآتية: «أقسم بالله أني أطيع رؤسائي في كلّ ما يتعلق بالخدمة التي أُدعى إليها، ولا أنتهك حرمة الشرف، ولا أفشي أسرار الوظيفة وكلّ ما يتعلق بها أو يتفرّع عنها، ولا استنسخ الأوراق الرسمية قصد الإحتفاظ بها أو إعطاء مضمونها للغير».

12 ـ بات الملاك الجديد عملًا بالمرسوم الاشتراعي 19 يتألف من : مدير، مفوّض عام ممتاز، أربعة مفوّضين عامين، ستة مفوّضين، 40 مفتشاً أول، 115 مفتشاً، رئيس دائرة، 70 مأمور حدود، 12 كاتباً وحاجباً.

السياسي فيه بالجانبين الأمني والعسكري، ويلقى دعماً مباشراً وغير مشروط من رئيس الجمهورية. بسبب التصاقهم به وتحوّلهم أداة تنفيذية وقبضة حازمة للحكم، لم يكن من السهولة بمكان توقع استمرار أيّ من الرجال الأربعة أولئك في منصبه بانطواء الولاية. يقطف الرئيس ثمرة النجاح، ويحمل رجاله وزر الأخطاء والعثرات والإخفاق.

على أن فريد شهاب عوّل في الأمن العام على مثلث مخضرم واسع النفوذ ضم ثلاثة مفوّضين أمسوا الركائز المتينة لإدارته على امتداد حقبته الطويلة، هم إيفانجيلوس حاجي توما وحسين نصرالله وبشارة قهوجي: ترأس الأول دائرة الأجانب، والثاني دائرة التحقيق، والثالث دائرة الاستقصاءات. كانوا في الأمن العام، على نحو مديره، دعامة عهد كميل شمعون ورموزه الصارخة.

ليسوا رؤساء دوائر فحسب، بل مشغّلو شبكات متشعّبة من المخبرين. ذوو باع طويل في توفير الخدمات، وخزّان كبير من العلاقات الشخصية والعامة شملت نواباً ووزراء وسياسيين وسفراء دول، ولكن أيضاً مروحة واسعة من قبضايات الأحياء ومفاتيح الشارع والوجهاء والمخاتير ورؤساء البلديات، إلى موظفين كبار في الدوائر الرسمية. دورٌ مكمل لفريد شهاب كانوا أو كادوا. جنّد إيفانجيلوس حاجي توما مخبرين لدى الشركات والمؤسّسات التي تستقدم أجانب، وجعل أصحاب معاملات يطلبون إقامة مخبرين. بدوره بشارة قهوجي مدّ تأثيره إلى نقابة موظّفي مرفأ بيروت ـ وكان عرفهم عندما ترأس قبل سنوات مفوّضية المرفأ ـ متوغّلاً في مصالح رسمية كمؤسّسة كهرباء لبنان وبلدية بيروت وهيئات شعبية راحت تزوّده معلومات عن تحرّكات وإضرابات تعتزم تنظيمها. لم يكن يتردّد، بأوامر من مدير الأمن العام، في تحريضها على التظاهر ورفع لافتات التذمّر والإحتجاج كلّما لمس فريد شهاب ميل رئيس الجمهورية، بشارة الخوري ثم كميل شمعون، إلى تأليف حكومة جديدة يحتاج إلى ذريعة في الشارع تطالبها بالإستقالة.

أولهم إيفانجيلوس حاجي توما. يوناني الأصل، أتقن لغات أجنبية عدّة وافتقر إلى الإلمام بالعربية. دخل الأمن العام الفرنسي عام 1930 برتبة مفتش في الشرطة، وتوزّعت خدمته بين بيروت ودمشق. عُهِدَ إليه بعيد تعيينه في الرقابة على الشرائط السينمائية، ثم عُيّن في مصلحة مراقبة الأجانب، متدرّجاً فيها حتى ترأسها عام 1942 قبل أن يُلحق بعد سنتين بالأمن العام اللبناني ويلزم منصبه في رئاسة الدائرة نفسها



التي شاركت في تنظيم جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن الأراضي اللبنانية في 31 كانون الأول 1946. قيل إنه اللبناني الثالث، بعد جورج حيمري وفريد شهاب، يحمل العدد الأكبر من الأوسمة اللبنانية والعربية والأجنبية. رُقي في 29 كانون الأول 1942 إلى مفوّض. منذ تطوّعه في الشرطة امتلك شبكة واسعة من العلاقات العامة حملها معه إلى الأمن العام. ترأس دائرة الأجانب حتى عام 1958. عرف معظم الشركات والمؤسّسات الأجنبية العاملة على الأراضي اللبنانية، أو وكلاءها اللبنانيين في قطاعات البرّ والبحر والجوّ. يكاد لا يدخل أجنبي لبنان حينذاك لا يعرفه أو لم يقرأ ملفه ممّن نظم قيودهم الرسمية في الدخول والخروج والإقامة.

ثانيهم حسين نصرالله تطوّع في الجيش العربي في شرق الأردن بقيادة الملك فيصل الأول عام 1916، ودخل مع رفاقه صيدا عام 1920 قبل أن يتخلّى عن الجيش العربي بخديعة جرّدته ورفاقه من السلاح وينخرط في الجيش الفرنسي. شارك في معركة ميسلون عند أبواب دمشق في 24 تموز سنتذاك، وفي المحافظة على الأمن في العاصمة قبل أن يترك الجيش الفرنسي ويختار الإلتحاق عام 1923 بـ «الأي جندرمة لبنان الكبير» برتبة نفر خيّال. استقرّ في ذاكرته ما راح يرويه في ما بعد عن الجيش العربي الذي أوفده ورفاقه إلى متصرّفية جبل لبنان ـ وكان قد احتلها الجيش الفرنسي عام 1918 ـ كي يفتعلوا أعمالاً تخريبية، إلا أنه أخبر رؤساءه بتنفيذها من دون أن يُقدم عليها. روى أيضاً أن فرقته وصلت إلى ميسلون بعدما انهار الجيش السوري وقُتل وزير الدفاع يوسف العظمة. بعد مشاركته في مخيّم تدريب في بيت الدين ثلاثة أشهر لم يُعجبه الجيش الفرنسي، فاختار الجندرمة ومنها إلى دائرة التحرّي في مديرية الشرطة، ثم عام 1945 إلى الأمن العام اللبناني عند إنشائه.

كان حسين نصرالله، الوثيق الصلة بالزعيم الدرزي مجيد أرسلان، يحضر إلى المديرية بطربوشه ويزنّر خصره بمسدّسين لا يتخلّى عنهما من وفرة شعوره بالتهديد، مزاوجاً بين الشجاعة والمغامرة. لا يفتح باب منزله لاستقبال أحد قبل أن يُمسك بالمسدّس. فيه احتفظ أيضاً بقنبلة تحوّطاً. بصره ضعيف ويلبس نظّارتين سميكتين، ويصرّ على تقدّم موظفيه في المهمة الأمنية والدهم. تعلّق بالتبغ اللبناني، فإذا هو يشغف بلفافة سيجارة يتولاها بنفسه على مدى النهار، واحدة تلو أخرى يمجّها بعصبية ولا تفارق أصابعه. دَرَجَ بعد إنجاز عمل أمني اقتضى إطلاق نار على استدعاء الموظفين

المشـاركين فيه، وتفحّص مسدّساتهم للتحقق من حشـوتها وطلقاتها ومَن بينهم لم يُطلق النار ـ تنفيذاً لأمر بذلك ـ كي يُوبّخه على تلكئه.

لبث «حسـين أفنـدي» ـ اللقب الذي غالباً ما نودي بـه ـ في دائرة التحقيق يعاونه يوسـف شاوول وميشال خوري حتى عام 1954، عاد بعد ذلك برتبة مفوّض أول إلى مديرية الشرطة. كلّفه فريد شـهاب مراقبة السـفراء العرب والأجانب والشخصيات الرسمية الزائرة، واجتماعاتهم بالسياسيين اللبنانيين وتنقّلاتهم وتحرّكاتهم في الداخل. راقـب رعايا بلدان عربية وأجنبية أيضاً، وأخصّهم الذين يتعاطون السياسـة سرّاً. لم يكتف بزرع مخبري الأمن العام والمتطوّعين سـعياً إلى المعلومات فحسـب، بل راح يتعقّبهـم كي يتحقّق من وجودهم في أماكن مهماتهم ومراقبتهم أهدافهم وخصوصاً في الحانـات والمقاهي والملاهي والمطاعم ومحيط البيوت والفنادق القليلة في حقبة الخمسـينات، ينزل فيها الزائرون الرسـميون والرعايا المثـيرو الإهتمام. صباح اليوم التالي، كان عـلى كلّ من هؤلاء وضع تقارير بنتائج تقصّيهم على طاولة رئيس دائرة التحقيق.

ثالثهـم بشـارة قهوجي وَفَدَ إلى الأمـن العام من مديرية الشرطـة التي دخلها عام 1938. تـدرّج مـن كاتب إلى مفتش في الشرطة عـام 1943، عُيّن في ما بعد أمين سرّ فرقة الاسـتخبارات، ثم ترأس أمانة سرّ مديريـة الشرطة عام 1945 حتى انتقاله إلى الأمن العام. شـجّعه إدوار أبوجودة على ملاقاته بعدمـا تعاونا في مديرية الشرطة. درس الحقوق في المعهد الفرنسي للآباء اليسـوعيين في بيروت عام 1935 لسـنتين من دون أن يكملهما بسـبب انخراطه في مديرية الشرطة. بانتقاله إلى الأمن العام ترأس الدائرة السياسـية (الاسـتخبارات) ودائرة التحقيق حتى عام 1948 عندما انتقل إلى رئاسة مفوّضية مرفأ بيروت ومكث فيها حتى عام 1953، عاد بعد ذلك إلى الدائرتين إيّاهما. كان قد رقي إلى مفوّض عام 1946.

الأولون

أحاط فريد شـهاب نفسـه أيضاً بمعاونين مجرّبين كفؤاد شـمعون رئيس المفوّضين وهنري اسبيريدون الذي تولى الدائرة المالية. كلاهما مكثا في مكتبين مجاورين لمكتبه في الطبقـة الأولى، فيما ترأس أحمـد البلطجي الدائرة الادارية، والمفتش لحّود لحّود



أمانـة سرّ المديرية خلفـاً لخيرالله خوري الذي لبث فيها بعـض الوقت عام 1948، وأديـب ثابت المحفوظات العامة قبل انتقاله عـام 1958 إلى مفوّضية مرفأ بيروت، وجوزف سعد دائرة المطار.

ارتدى مفتشو الأمن العام ومأموروه في مرفقي المطار والمرفأ والمراكز الحدودية بزّات رسـمية في أثناء دوام العمل: زيتية شـتاءً وقريبة من البيج صيفاً. في المديرية غلب اللبـاس المدني تبعاً لدور الموظفين الذي يقتضي ـ عندمـا يتحرّكون خارج جدرانها ـ أن لا يُعرَفوا من ثيابهم كي يتمكّنوا من المراقبة والحصول على المعلومات في كلّ آن. كانـت هذه حالهم في أعمال دهم ينفذونها ببذلات مدنية. ليس للمهمات مواقيت. في كلّ لحظة ومكان حيث يجد نفسـه، على موظّف الأمن العام أن يتنبّه إلى أنه في أمر مهمة دائم، وفي لحظة اشـتباه مستمرّة. في حاجته إلى أن يُلمّ بكلّ ما يحوط به، أو تقوده المصادفة إلى حادث أمني أو حدث سياسي أو عام.

رفع المناوبة بعد نهاية الدوام الرسمي للعمل من موظّف إلى إثنين أحدهما المسؤول والآخر مساعده، لتلقي ليلاً تقارير المرافق والمراكز الحدودية، بعدما اقتصرت المناوبة في مرحلة سلفه على موظف واحد.

لم يـزد موظّفو المطار عن عشرة، والمرفأ عن عشرين. عتاد المديرية فقير. في المحافظات سـيارة جيب قبل أن يُعطى رئيس الدائرة في ما بعد سـيارة فولسـفاكن. بضع سيارات قديمـة لم تبرح مـرآب الصيانة، فلم تملأ مهمات الموظفين. اضطروا إذ ذاك لاسـتخدام سيارات أجرة لتنفيذها. سلاح هزيل يكتفي بمسدّسات إلى رشاشات صغيرة وقليلة. لكلّ من دوائـر المحافظات أمانة للسرّ ومكتبان للتحقيق والاسـتقصاء يحيلان دورها ضيّق النطاق: المراقبة والاسـتخبار والوصول إلى المعلومات. لا دوائر إدارية لتنظيم المعاملات كضبط الإقامة وملفات الأجانب وتسـليم جوازات السـفر التي يصير إلى حصرها بالمقرّ الرئيسي للمديرية. زوّد الدائرة السياسية، المعنية بالاستخبارات والاستقصاء، كلاباً مدرّبة لاكتشـاف المخدّرات المهرّبة. في مرحلة لاحقة من ولايته، أنشـأ فرقة خاصة من عشرة موظفـين عهد إليها في تنفيذ أوامر اسـتقصاء وجمع معلومات عاجلة وسريعة ارتبطت بأمين سرّه لحّود لحّود الذي يُحيل نتائج أعمال الفريق على المدير.

إلى الحـدود البرّية مع سـوريا، كان المطـار الجديد في خلدة ومرفـأ بيروت بوابتي لبنـان على الخارج. تحطّ في المطـار يومياً خمس طائرات، فيما ظلّ المرفأ في دينامية

مشهودة من التبادل التجاري والاتصال بالغرب، استمرّت سوريا تعدُّه شرياناً رئيسياً إلى داخلها بسـبب افتقارها إلى مرفأ حتى عام 1952 عندما دشّـنت ميناء اللاذقية، من غير أن يسـعها في مرحلة أولى التخلي تماماً عن مرفأ بيروت. لم يقتصر دوره على التجارة وانتقال البضائع وحركة السـفر. شـمل كذلك، حتى عام 1955 وبدء انهيار علاقة عهد كميل شـمعون بسوريا وصولاً إلى إعلان الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، اسـتقبال عتاد الجيش السـوري توطئة لنقله برّاً إلى الأراضي السـورية. أتاح هذا الجانب النشيط مرفأ بيروت مصدراً مهمّاً للمعلومات أولاه الأمن العام اهتماماً خاصـاً بغية مراقبة الداخلـين والخارجين، واتخاذ إجراءات تمنـع تهريب المخدّرات والمجوهرات والسـلاح، وتسلّل أفراد بلا أوراق رسمية إلى لبنان أو إلى سوريا. أضحى بابـاً على ولوج اسـتخبارات دول عربية وأجنبية عبر تجنيدهـا عملاء، بينهم عمّال المرفأ أو موظفوه أو أولئك الذين يسترقون السمع ويعملون على جمع المعلومات في المكان الأرحب لشبكات الاتصال والاجتماع.

كان الأمن العام لا يزال يسـتخدم حتى عام 1950 زورقين فرنسـيين قديمين لتفتيش البواخر ومراقبتها والتحقق من المعاملات القانونية لرسـوها، عندما أنشئت القاعدة البحرية للجيش وتمركزت في الحوض الأول من المرفأ، في المكان الذي شغلته مفوّضية الأمـن العام، فآل إليهـا الزورقان وكذلـك في ما بعد زوارق أخرى جديدة اشـترتها المؤسّسـة العسـكرية. اتخذت مفوضية المرفأ مقرّاً لها خارج حرمه في شـارع فوش جمـع 15 موظفاً تولّوا تنظيم معاملات الدخول والخروج والسـهر على الأمن ومنع اللصوص والتسلّل إليه من خلال مخفر حراسة.

على مرّ ولايتي الرئيسين المتعاقبين، طرأ تطوّر ملحوظ على بنية الأمن العام واحترافه التدريجي الاسـتخبار. تطلّـب ذلك، بداية، تنظيـم المديرية ووضـع قواعد عملها بالتزامن مع تجنيد شـبكات مخبرين وإدارة مهماتها خارج مقرّها. نَظَرَ فريد شهاب إلى تنظيـم الداخـل والتحرّك في الخارج على أنهما توأمان. لم يغفل السياسـة في أيّ منهما ـ وهي مدار عقله ـ ولا عدَّ المديرية إدارة فحسب.

مسـتمدّاً خبرته في مديرية الشرطة، وضع رئيس الدائرة السياسـية المفوّض بشـارة قهوجـي، عام 1953، أول تنظيم داخـلي أدركه الأمن العام حتى ذلك الوقت. مثابة تعليـمات حدّدت آلية عمل دوائره طبقاً للإختصاص المنوط بها وأسـلوب التحقيق



وكتابـة التقاريـر الملازمة لنتائج هذا التحقيق. كان تنفيـذ المهمات قد اقترن آنذاك بصلاحيات اعتباطية وقواعد استنسـابية غير مدوّنة أو تلحظها الأنظمة. اسـتوحت الاجتهاد والتقدير الشخصي والحدس، ومقاربة المشكلة بحسب عناصرها ليس إلا.

كتب بشـارة قهوجي التعليمات تلك بخطـه في دفتر خاص صغير، قبل أن يصير إلى تعميمهـا على موظفي المديرية. قسّـمها 18 باباً: طريقة عامة للقيام بالتحقيق[13]، نقاط يقتضي مراعاتها في تنظيم التقارير[14]، تحقيق في طلب تأشـير دخول، تحقيق في طلـب تجنّـس، تحقيق في طلـب شراء عقار، تحقيق في طلب تأسـيس جمعية

---

13 ـ تعليمات رقم 1: «طريقة عامة للقيام بالتحقيق

لدى القيام بتحقيق تراعى النقاط الآتية توصّلاً إلى معرفة الحقيقة:

اولاً: إذا كان التحقيق سرّياً (أيّ من دون معرفة صاحب العلاقة) تستخدم كلّ الطرق لمعرفة هوّية صاحب العلاقة ومذهبه. ثم يجري التحقيق المطلوب سرّاً باستخدام شتى الطرق ايضاً. يُبحث في المحفوظات لمعرفة إذا كانت للشخص إضبارة وتؤخذ من البوليس العدلي نسخة من سجله العدلي رقم 2 إذا دعت الحال.

ثانياً: إذا كان التحقيق يجري بناء على طلب مُقدّم من صاحب العلاقة تراعى فيه الأمور الآتية :

ـ تطالع كلّ محتويات الملف المحال على التحقيق لأجل إدراك القضية إدراكاً تاماً.

ـ يُحقق مع صاحب العلاقة لمعرفة هوّيته كاملة وأخذ الإيضاحات الواجبة العائدة إلى الطلب.

ـ يجري المحقّق دائماً تحقيقاً سرّياً، أيّ خارجاً عن صاحب الطلب للتثبّت من أقواله وإثبات النقاط التي تكون في حاجة إلى إثبات، وفي بعض الأحيان معرفة أخلاق مقدّم الطلب وسلوكه وميوله السياسية.

ـ يُبحث في المحفوظات لمعرفة هل للمستدعي إضبارة ومحتوياتها.

ـ في بعض التحقيقات يجب معرفة سوابق الشخص الذي يجري التحقيق في شأنه. في هذه الحال يؤخذ سجله العدلي رقم 2 من البوليس العدلي بناء على طلب خطّي يوقّعه مدير الأمن العام أو مَن ينوب عنه.

ملاحظة: في أثناء التحقيق يجب أن لا يغرب عن ذهن المحقق أن كلّ الأبحاث التي يقوم بها إنّما تجري لمعرفة الحقيقة، والحقيقة وحدها».

14 ـ تعليمات رقم 2: «أرجو أن تراعى في تنظيم التقارير النقاط الآتية:

ـ إن شكل التقرير أو مبناه ذو أهمية كبرى، إذ أنه يترك في نفس القارئ تأثيراً حسناً ويتابع قراءته بانتباه ولذّة أو تأثيراً سيئاً فيُصدر حكماً فورياً يكون في غير مصلحة الكاتب. لذلك يجب دائماً عند تنظيم التقارير أن يكون الورق المستعمل بقياس واحد ومن الجنس الجيّد، وأن يكون الخطّ حسناً، وأن يقسّم التقرير إلى أقسام يسهل معها على القارئ فهم المعنى بسهولة وسرعة.

ـ يُقسّم التقرير إلى أقسام يُعطى لكلّ قسم عدد ترتيبي. إن هذه الطريقة، وإن كانت تنم عن روح مدرسية، إلا أنها تسهّل على القارئ فهم الموضوع بسرعة وإبداء رأيه فيه. إذا استهجن البعض استعمال الأعداد الترتيبية، يمكنه الإستغناء عنها. لكن عليه في هذه الحال أن يشير إلى كلّ من الأقسام في ابتداء القسم في أول السطر.

ـ يُبدأ دائماً في التقرير بذكر هوّية الشخص موضوع التحقيق كاملة، أيّ اسمه وشهرته، اسم أبيه واسم أمّه، تاريخ ومحلّ ولادته، محلّ إقامته الحالي، مهنته، جنسيته، رقم الأوراق المثبتة للهوّية والجنسية وتاريخها. يُذكر أيضاً تاريخ دخوله البلاد والإقامة الحائز عليها وسببه.

ـ يجب أن يدلّ التقرير على اسم منظّمه ورتبته والمرجع المرفوع إليه، ومكان تنظيمه، وتاريخ اليوم الذي نظّم فيه».

أو حـزب أو منظّمة[15]، تحقيق في طلب تأسـيس نقابة، تحقيق في طلب تأسـيس جريـدة أو مجلـة أو إذاعـة أو تلفزيون[16]، تحقيق في طلـب إقامة حفلة أو عقد

15 ـ تعليمات رقم 6: «تحقيق في طلب تأسيس جمعية أو حزب أو منظّمة
يجري التحقيق في طلبات تأسيس الجمعيات أو الأحزاب أو المنظّمات بالإستناد الى إفادة المؤسّسين والتحقيق السرّي ومحفوظات الأمن العام، ويسعى المحقّق الى معرفة الأمور الآتية:
ـ هوّية كلّ من الأشخاص المؤسّسين كاملة، رقم تذكرة هوّية كلّ منهم وتاريخها، جنسيته ومذهبه ومحلّ إقامته ومهنته.
ـ سلوك كلّ من الأشخاص المؤسّسين وأخلاقهم وسوابقهم وميولهم السياسية.
ـ مركز الجمعية (او الحزب او المنظّمة) وغايتها بحسب إفادة المؤسّسين ونوعها، وإذا كانت رياضية الألعاب التي تمارسها.
ـ غاية الجمعية (أو الحزب أو المنظّمة) الحقيقية التي يرمي اليها المؤسّسون من وراء الستار.
ـ هل الجمعية (أو الحزب أو المنظّمة) أصل أم فرع لجمعية أخرى مركزها في لبنان. معلومات عن الأصل إذا دعت الحال. هل سيكون للجمعية فروع؟
ـ هل الجمعية (أو الحزب أو المنظّمة) فرع لجمعية مركزها خارج الأراضي اللبنانية؟ معلومات عن الأصل.
ـ هل الجمعية (أو الحزب أو المنظّمة) شبه عسكرية؟
ـ مؤهّلات مؤسّسي الجمعية (أو الحزب أو المنظّمة) الثقافية والاجتماعية والمالية والفنية (إذا كانت الجمعية رياضية) وهل في إمكانهم تحقيق الغاية التي يصبون اليها من وراء تأسيس الجمعية.
ـ مصدر مالية الجمعية (أو الحزب او المنظّمة). هل تغذي صندوقها أموال أجنبية أو أموال تأتي من غير المشتركين؟
ـ هل يجني المجتمع والبلاد فائدة من تأسيس الجمعية؟
ـ هل يحتمل أن تشترك الجمعية في أعمال مخلّة بالأمن، وكم عدد الرجال الذي يمكن أن تجمعه الجمعية تحت لوائها؟
ـ هل تغذّي الجمعية الروح الطائفية في البلاد؟
ـ دراسة في قانون الجمعية.
ـ هل للمؤسّسين إضبارات في محفوظات الأمن العام. محتوياتها.
ـ الأحكام العدلية.
ـ الملاحظات الخاصة للمحقّق.
ـ يجب أن تدرس قوانين الجمعية والأحزاب».

16 ـ تعليمات رقم 8: «تحقيق في طلب تأسيس جريدة او مجلة أو إذاعة أو تلفزيون
«تدرس القوانين المختصة. ويجري التحقيق في طلبات تأسيس الجرائد والمجلات بالإستناد الى إفادة طالب الإمتياز والتحقيق السرّي ومحفوظات الأمن العام، ويسعى المحقق الى معرفة الأمور الأتية:
ـ هوّية طالب الإمتياز كاملة ورقم تذكرة هوّيته وتاريخها، جنسيته ومذهبه ومحلّ إقامته.
ـ سلوك كلّ من صاحب الإمتياز أو المدير المسؤول ورئيس التحرير وأخلاقهم وسوابقهم وميولهم السياسية. هل ينتمون إلى أحزاب وهل يؤيّدون الشيوعية والدول التي تسير في ركابها. عقيدتهم الوطنية وموقفهم من السياسة اللبنانية الرسمية؟
ـ درجة ثقافة كلّ من طالب الإمتياز والمدير المسؤول ورئيس التحرير ومقدرتهم المهنية. وهل في إمكانهم تحقيق المشروع؟
ـ مركز الجريدة ونوعها. هل هي يومية أو دورية، وهل ستبحث في السياسة، وما هي المواضيع التي ستطرقها، وفي أيّ مطبعة ستطبع أعدادها؟
ـ مصدر الأموال التي ستصرف في سبيل الجريدة أو المجلة. هل ستغذيها أموال أجنبية؟



اجتماع، تحقيق في طلب إجازة اتجار بسلاح الصيد والبارود، تحقيق في طلب إجازة يانصيب، تحقيق سرّي عن شـخص، تقرير مراقبة شـخص، تقرير مراقبة اجتماع أو حفلـة، تحقيق عن جمعية (أو حزب أو منظّمة) سرّية أو قديمة، تحقيق عن نقابة سرّية أو قديمة، تحقيق في طلب إجازة حمل سـلاح (حربي، صيد)، تحقيق في طلب شهادة حسن سلوك.

قارَبَ مفتشو الأمن العام ومأموروه 150 عنصراً رغم أن الملاك القانوني حدّد العديد 200 موظّف لم يُشـغَل كاملاً. سنة وشهران بعد تعيينه، طوّع فريد شهاب الدورة الأولى من المفتشين المتمرّنين بلغ عددهم عشرة بالقرار 2138 في الأول من تشرين الأول 1949. ثم كانت دورة ثانية في 9 نيسان 1953 عيّنت 48 مفتشاً متمرّناً بالقرار 130، أشهراً بعد انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. أُخضِعَ المرشّحون لفحص أشرفت عليه لجنة من أطبّاء الجيش بغية التثبّت من الأهلية الجسدية، ثم لمباراة اشـترطت للمرّة الأولى حيازة القسـم الأول من البكالوريـا اللبنانية. بعد تعيينهم تقاضوا راتباً هو 145 ليرة. أبرزهم ممّن أضحوا في السنوات التالية مفوّضين واتخذوا أدواراً ومواقع متقدّمة مصطفى الحاج وأنطوان بارود ويوسـف سـليم ومصطفى القعقور وسـامي أبوالحسن وجوزف أبوسـمرا ومحمد عاصي ومحمد السبع أعين وبهجـت عيسى الخوري ومحمد عيسى وعصام ناصرالدين. فور تعيين الدفعة تلك، قيل إن عديد الأمن العام أصبح كبيراً. طُرحت على المرشحين أسئلة لامتحان خطي في الإملاء والحسـاب والترجمة وجغرافيا لبنان والعالم والإنشـاء العربي، أحدها: ما هو شعورك نحو لبنان، وبماذا تستعد كي تعمل في سبيله؟

ثـم كانت دورة ثالثـة في تشرين الأول 1956 طوّعت 72 مأموراً ومفتشـاً متمرّناً. حينـذاك أوعـز إلى مدرّب الـدورة المفوّض بشـارة قهوجي تمديدها ثلاثة أشـهر بتدريـس المتطوّعين أنظمة ثلاثة أحزاب محظورة تقع تحـت مراقبة الأمن العام هي الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب التحرير

ـ هل سيسيطر على المجلة أو الجريدة أحزاب أو أشخاص سوى صاحبي الإمتياز.
ـ هل لصاحب الإمتياز والمدير ورئيس التحرير إضبارات في محفوظات الأمن العام. محتوياتها؟
ـ الملاحظات الخاصة للمحقّق.

الإسلامي. أواخر عام 1957 دورة رابعة تقدّم فيها للرتبة نفسها 40 مرشّحاً اختير تسعة منهم فقط، بينهم سبعة حازوا الإجازة في الحقوق وثامن الإجازة في العلوم السياسية هو عبدالرحمن بعيون والتاسع هنري الأسمر. لم يُطل السبعة الأولون وكانوا يتوقّعون ترقيتهم إلى مفوّضين بعد الأخذ في الإعتبار شهاداتهم فاستقالوا، ولبث في الوظيفة الأخيران. على أبواب «ثورة 1958» كانت دورة خامسة عُيّن منها بالمباراة سبعة فقط.

اقتصرت الرتب آنذاك على فئات خمس: مأمور حدودي، مفتش أمن، مفتش أول، مفتش ممتاز، مفوّض. بلا مواصفات وشروط مسبقة يجري أحياناً تعيين موظفين من دون اختبار دخول، ويُعوّل في الغالب على وساطات زعماء وسياسيين[17]. في 14 أيار 1952 عُيّن ثلاثة احتمى كلّ منهم بوساطة هم المفتشون صلاح شعر عبر رئيس الحكومة سامي الصلح وأنيس عسّاف عبر رئيس مجلس النواب أحمد الأسعد وأنطوان محاسب عبر المدير العام لوزارة الداخلية شفيق الخازن. بعد سنة ثُبّتوا. كان الموظفون المعيّنون يخضعون للتدريب طوال سنة للتحقّق من كفايتهم قبل أن يصير إلى إدماجهم في الملاك.

أكثَرَ «المير» من المناقلات في صفوف مأموري الحدود والمفتشين بلا معايير محدّدة. على أحد جدران مكتبه لوحة خشبية ثبّت عليها بضعة أوراق تحمل أسماء موظفي المديرية وتوزّعهم على الدوائر والمراكز. من شهر إلى آخر يُحدّق في الأوراق تلك قبل أن يستدعي لحّود لحّود ويُملي عليه مناقلات لوضع مسودّة بها كي يصدرها. لا جدول زمنياً منتظماً للتشكيلات، ولا مدد معيّنة لإشغال وظيفة. لم يتردّد في الترقية من رتبة دنيا إلى أعلى في صفوف المفتشين. منحهم ترقيات استثنائية واستجاب أحكام القضاء بغية إنصاف آخرين[18]. كان قد عيّن، بانقضاء السنة الأولى، في 14 تموز 1949، دفعتين من المأمورين بلغ عددهم 19 مأموراً متمرّناً.

17 ـ لم تكتفِ الوساطة السياسية بالتعيين. شملت أحياناً المباراة. في 9 نيسان 1953 صدر قرار تعيين 48 مفتشاً متمرّناً نجحوا في الامتحان، إلا أن إعلان القرار تأخّر إلى الأسبوع التالي، 16 نيسان، بعدما تدخّل سياسيون لدى مدير الأمن العام لإمرار ترفيع عدد من مأموري الحدود من قراهم وأنصارهم إلى مفتشين، وضمّهم إلى المعينين بالمباراة.

18 ـ عملًا بقرار مجلس شورى الدولة في 28 أيار 1957، منح مدير الأمن العام في 27 تشرين الثاني ترقية استثنائية لـ27 مفتشاً تنفيذاً لحكم المجلس بإنصاف هؤلاء ومساواتهم بترقية كان حازها أحد المفتشين.



على غرار سلفه، تجنب تعيين مفوّضين من خارج الملاك أو الترفيع إلى هذه الرتبة، وحصرَ مهماتهم بالمقرّ الرئيسي للمديرية. فإذا عبء المناصب يُلقى على موظفين من رتب دنيا. نيط بمفتش كعفيف ثابت يرئس دائرة الجوازات توقيعها نيابة عن مدير الأمن العام الذي يمثّل رئيس الجمهورية في صلاحية إصدارها. كذلك تعيين مفتشين أولين رؤساء دوائر المحافظات. امتلك كلّ منهم صلاحيات واسعة مكّنته من الجلوس إلى طاولة واحدة مع قضاة ومحافظين وقائمقامين ورؤساء بلديات وضبّاط كبار في الجيش والدرك في اجتماعات أمنية ـ إدارية دورية في المحافظة. وُضعت في أيديهم سلطة قرار موازية.

التغلغل

على وفرة تأكيده أنه لا يثق بأحد، وجد فريد شهاب خزّان المعلومات في الصداقات والعلاقات العامة. راح يقول لمعاونيه والمفوّضين إن كلّ مكان ـ أيّ مكان ـ يصلح أن يكون مصدراً حقيقياً للمعلومات، ودعاهم إلى أن يحضروا فيه. سرعان ما أضحى مرجعاً للأجهزة الأمنية الأخرى كالشعبة الثانية في الجيش وقيادة الدرك ومديرية الشرطة. يلتقي ضبّاطها ومفوّضيها دورياً كلّ أسبوع ويُلقي فيهم دروساً في استقصاء المعلومات وقواعد الوصول إليها وأساليبها واستثمارها، وعلاقتها بعاملي الوقت والسرعة وتجنيد المخبرين وسبل التواصل مع الناس[19].

أحلّ جمع المعلومات والاستقصاء والتحقق ومراقبة المشبوهين أولوية غير منازع عليها في دور الأمن العام، فإذا المديرية لأول مرّة إدارة تقترب من أن تكون جهازاً أمنياً بحتاً. قاده احترافه المخضرم في التحرّي، ثم في البوليس العدلي، إلى التعويل على شبكات صغيرة ومحدودة من المخبرين المدنيين يتقاضون أجوراً عن تقارير خطّية أو شفوية يسلّمونها إلى مشغّليهم في المديرية. لم يزد عددهم عن 40 مخبراً، إلى آخرين متطوّعين لقاء خدمات كلّفوا جمع معلومات عن سفراء وسياسيين ونقابات وأحزاب وصحافيين، من غير أن يمسوا المصدر الوحيد للحصول عليها. تقاضى المخبرون رواتب ترجّحت بين 25 ليرة ومئة ليرة شهرياً، إلى خدمات أخرى ومظلة حماية غير منظورة.

19 ـ «الصيّاد»، العميد أنطون سعد يتكلّم، الحلقة الثامنة، 5 حزيران 1975.

كان يريد أن يعرف الكثير - بل كلّ شيء - عن العملاء العاملين على الأراضي اللبنانية وتهريب الأشخاص والسلع والبضائع المحظورة عبر الحدود مع سوريا وفلسطين، ومراقبة معارضي العهد والتغلغل في صفوفهم. طلب من مخبريه، كما من موظّفي المديرية المخبرين، الوصول إلى كلّ المعلومات عن اجتماعات علنية أو سرّية يعقدها معارضو بشارة الخوري ثم كميل شمعون، بحضورهم الاجتماعات تلك أو الإستعانة بالحاضرين لإطلاعهم على مداولاتها وقراراتها. لا هيبة عنده تتقدّم نجاح فريقه وموظفيه في بلوغ ما يقتضي الحصول عليه. أن يتهيّب أيّ كان الأمن العام ويخشاه[20].

نظر إلى الاستقصاء والتحقيق على أنهما متلازمان يقتضي تعاونهما، رغم أن لكلّ منهما دائرة مستقلة بصلاحيات مختلفة. حضّ المخبر على جمع كلّ ما يصل إلى مسامعه في الشارع وفي محيطه وبيئته. كذلك في الأحزاب والتنظيمات والجمعيات، وسبر كلّ ما يدور داخل قيادتها واتجاهاتها وقراراتها ممّا يتسم بالسرّية. دسّ في تظاهرات المعارضة والأحزاب ضدّ السلطة، في عهدي الرئيسين المتعاقبين، مخبرين لجمع معلومات عن المشاركين فيها وميولهم ومحرّكيهم القريبين والبعيدين ومطلقي الشعارات والإشاعات وسواهم من الناشطين، وفضح مسؤوليتهم عن أيّ تخريب أو قلاقل يمكن أن يتسبّبوا به.

على غرار مديرهم استعاد رؤساء الدوائر الرئيسية الثلاث، الآتون بدورهم من مديرية الشرطة، إيفانجيلوس حاجي توما على رأس دائرة مراقبة الأجانب، وحسين نصرالله على رأس دائرة التحقيق، وبشارة قهوجي على رأس الدائرة السياسية، تجربتهم المخضرمة الطويلة لتعميمها في الأمن العام. بعد سنوات قليلة على

20 - يمثّل فحوى مكالمة هاتفية تنصّت عليها الأمن العام، الحادية عشرة ظهر 15 حزيران 1955، مهابته ومقدرته على معرفة كلّ أمر أو الإيحاء به وتخطّي العوائق. أوردت المكالمة: «اتصل محمد شقير بعقيلة الدكتور (يوسف) حتّي. في أثناء حديثهما أخبرها الآتي: البارحة كان هناك عشاء عند بهيج (تقيّ الدين) حضره الشيخ بشارة والياس الخوري وفيليب تقلا وحميد فرنجيه. وجدت نفسي سهراناً عند الحادية عشرة والثلث. أمسكت السمّاعة واتصلت ببهيج وقلت له: الأستاذ بهيج تقيّ الدين هنا؟ قال لي: نعم. قلت: هنا الأمن العام. أنا عبده نجم موظف في الأمن العام. هل تسمح بأن تخبرني لماذا هذا الاجتماع السياسي عندك؟ أريد أن أعرف من حضرتك ماذا حصل فيه. ذلك أفضل من أن أسأل سواك. هل تقول لي ما هو غرض هذا الاجتماع؟ قالت مدام حتّي: يخرب بيتك، صحيح؟ أجاب محمد شقير: وحياة الله. قال لي بهيج: إسمع يا سيّد عبده لن أجيبك عن سؤالك هذا . فأقفلت الخطّ فوراً» (تقارير سرّية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب، المحفوظات الخاصة لحارس ويمنى فريد شهاب).



ولادته، في ظلّ مديره الأول الذي لم تطبع البوليسية صورته رغم ترؤسه البوليس العدلي، كان المفوّضون الثلاثة المؤسّسين الأولين للدور الأمني في المديرية، مستقين ما خبروه من الانتداب الفرنسي بإداراته العسكرية والأمنية الثلاث: الجيش والبوليس والأمن العام.

ترأس إيفانجيلوس حاجي توما وحسين نصرالله وبشارة قهوجي دوائرهم المهمة في الأمن العام كأنهم لمّا يزالون في الشرطة. استخدموا المفاهيم والمبادىء والأساليب نفسها، وتوقّعوا - وفي مرّات كثيرة أصابوا - الوصول إلى النتائج المتوخاة نفسها. لم يكتفوا بجمع المعلومات وإثارة الظنون والتكهّن والتقدير التي جرّبوها في مهماتهم كتحرّيين سابقين، بل أيضاً سبل الوصول إلى كشف الجرائم، من غير أن يكون في صلب الصلاحيات القانونية المنوطة بالأمن العام ما لم يُكلف إيّاها. تعلّقوا بجدوى الحدس الشخصي ومراس المراقبة والتشكيك والبحث في التفاصيل الصغيرة والهامشية. ورغم توزّع أدوارهم في دوائر مستقلة، تعاونوا معاً باستمرار وتداخلت صلاحياتهم وقاربوا المسألة الأمنية على أنها تعني أحدهم في دائرته شأن ما تعني الآخر كذلك.

من دون أن يقصر عمل دائرة الأجانب على المعاملات، أدار إيفانجيلوس حاجي توما شبكة من المخبرين، كان هو أحدهم، على صورة مطابقة لفريد شهاب. في ظنه أن المطار والمرفأ مصدران ضروريان للمعلومات واكتشاف خلايا المهرّبين والتهريب والعاملين لدى استخبارات دول أجنبية. كانا كذلك مكاناً يسهل على السوريين والفلسطينيين التحرّك من خلالهما بلا شكوك. درج ورئيس دائرة التحقيق حسين نصرالله يرافقهما موظفان في المديرية هما جورج ميرزا وخليل شاتيلا - وكان يعتمر بدوره الطربوش - على زيارة مرفأ بيروت ثلاث مرّات في الأسبوع، والمطار مرّة واحدة. ما أن يصل المفوّضان إلى مدرج المطار حتى ينتظرا هبوط الطائرة ويتوقفا عند سلّمها، ويتفرّسا في وجوه الركاب الوافدين - القليلي العدد آنذاك - وقسماتهم بالتعويل على حدسيهما لاكتشاف ارتباكهم أو ملاحظة إيحاء على سيمائهم تحملهما على اقتيادهم إلى غرفة التفتيش والتحقيق الأولي معهم. من دون معلومات أو إخبار مسبق في الغالب، يبني مفوّضا دائرتي الأجانب والتحقيق اشتباههما على الملاحظة الأولية التي تصيب أو تخفق. يمكثان في المطار أكثر من أربع ساعات أحياناً، وقد أُحيطا علماً بجدول هبوط الطائرات والدول التي أقلعت منها، أو وجهة انتقالها بعد بيروت.

كذلك الحال في مرفأ بيروت في اليومين الأكثر نشاطاً للملاحة البحرية، السبت والأحد. يراقبان البواخر واخصّها التركية واليونانية خشية إمرار بضائع مستوردة إلى سوريا تهريباً بلا وثائق رسمية. يتوقّفان عند رصيف المرفأ، قبالة الباخرة الراسية في الحوض، وينتظران نزول المسافرين أو إفراغ البضائع التي يُخضعها حدساهما كذلك للتفتيش. على مدرج المطار ورصيف المرفأ، قبل أن يبلغ المسافرون مكاتب موظّفي الأمن العام، يدقّقان في جنسياتهم.

فاخَرَ حسين نصرالله بأن في حوزته لائحة تضم أسماء 70 ألف منضوٍ في الحزب السوري القومي الاجتماعي المحظور، إسماً بعد آخر. تلك دلالته على كفايته العالية في الوصول إلى أيّ مكان وأيّ فرد. بيد أن التحقيق الذي أجراه بالتعاون مع إيفانجيلوس حاجي توما في جريمة قتل عُرفت بـ«الغاردينيا» أظهرت أهمية اتكاله على التفاصيل الصغيرة. حامت شكوكه حول شقيقين من غير أن يتمكن من الوصول إلى دليل على كشف قاتل امرأة في الحازمية هي زوجة إدوار موقديه. اعتقل الزوج بعد الإشتباه به. طلب رئيس دائرة التحقيق من أحد مخبريه مراقبة تحرّك شقيقين من عائلة صائغ يقيمان في شارون كانا يعملان في حديقة منزل المغدورة، وتعقّب كلّ نشاط يلاحظ أنه غير مألوف. بعد أيام أخطره المخبر عن شخص يثابر يومياً على شراء جريدة لم يعتد عليها قبلاً. طلب منه تشديد المراقبة. بانقضاء أيام أخرى أعلمه بأن الشخص نفسه يحمل الجريدة إلى أحد البيوت. أفضت المراقبة في آذار 1954 إلى اعتقال أحد الشقيقين مختبئاً في بيت يتسقّط منه أخبار الجرائد ومسار التحقيق في الجريمة[21]. ما لبث أن كتب المدعي العام التمييزي فرنان أرسانيوس إلى وزير العدل ألفرد نقّاش، في 17 آذار، منوّهاً بجهود المفوّضين العامين ومقترحاً ترقيتهما درجة استثنائية ومنحهما وساماً بعد كشفهما «الستار عن حقيقة مرتكبي هذه الجريمة الفظيعة».

بتعويله هو الآخر على الملاحظات البسيطة واستخدام الحيلة، أمسك رئيس الدائرة

21 ـ تفصيل مماثل ثانوي لم يهمله، قاد حسين نصرالله إلى اكتشاف كمّيات من الليرات اللبنانية المزوّرة من فئة مئة ليرة مخبأة في حوض للشتول. دهم المنزل المشتبه به ولم يفز بأثر. قبيل مغادرته لفته حوضا شتول أحدهما رُوِي بمياه تسرّبت منه والآخر جاف. طلب نبشه، فأخرج الليرات المزوّرة.



السياسية بشارة قهوجي ببضع جرائم قتل. دَلّته على اكتشاف قاتل سيّدة كانت تدير صالوناً يرتاده لاعبون مدمنون على القمار. طَبَعَ الغموض ارتكابها. استدعى المستخدمين في صالون القتيلة بعدما أدخلهم في دائرة الإشتباه. طلب منهم أن يكتبوا أسماءهم فقط على إحدى ورقتين ثم يشكّوها بالثانية بدبّوس. شكّ المستخدمون الورقتين بالدبّوس من الجهة اليمنى ما خلا أحدهم شكّهما من الجهة المعاكسة. أضاف بشارة قهوجي دليلاً إضافياً بعدما حامت الظنون وعناصر أدلة حول قاتل أعسر سرعان ما اعترف بالجريمة.

عندما ترأس مفوّضية مرفأ بيروت بين عامي 1948 و1953، ثم بعد عودته إلى الدائرة السياسية، استعان بشارة قهوجي بقبضايات بيروتيين يتردّدون على حرم المرفأ لتشغيل عمّال أو تسيير مصالح تجارية يُعنون بها. ضمّت شبكة مخبريه أيضاً باعة صحف متجوّلين وعمال مطاعم ومطابع ومقاه وسائقين. لعمال المطابع، ولاسيّما منهم منضدّي الحروف، مكانة خاصة قادته إلى معرفة الأماكن التي تطبع فيها مناشير وكتيّبات أحزاب محظورة كالحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي عندما كانا مطاردين، كذلك أولئك الذين يحرّضون على إضرابات ويتخفّون وراء بيانات يوزّعونها ليلاً كي لا يُفتضحوا. في 4 تموز 1954 اكتشف الأمن العام أن شيوعيين سوريين يخضعون في بلادهم لمراقبة وقيود متشدّدة، يطبعون منشوراتهم الحزبية وصحفهم الناطقة باسمهم في بيروت.

منتصف الخمسينات منع الأمن العام توزيع كتاب تناول العفو عن عشيرة دندش في بعلبك والهرمل في ضوء نزاع كان قد نشب بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش. كمنت أهمية المنع في أنه طاول كتاباً وضعه أسقف هو المطران يوسف المعلوف، راعي أبرشية بعلبك للروم الكاثوليك بين عامي 1937 و1968 عنوانه «العفو عند الدولة»، تحدّث عن العشائر بعداء غير مألوف عندما وصفها بـ«أقبح القبائح عند اللبنانيين» و«لفظة سمجة توهم بأن لبنان لا ينفك مجموعة قبائل وأفخاذ، وهي وصمة عار على جبين بلادنا».

أخلّ كميل شمعون بوعد قديم قطعه لفؤاد شهاب ـ وكان حينذاك رئيس الحكومة الانتقالية التي خلفت بشارة الخوري على أثر استقالته عام 1952 ـ بإصدار عفو خاص عن مطلوبين من القضاء فارّين إلى الجرود، من عشيرة دندش، بغية إنهاء نزاع

دام بينهـا والجيش وقوى الأمن وعصيانها على الدولة، فلوّح قائد الجيش في 12 آب 1955 بالاسـتقالة. تحرّى الأمن العام عن مكان طبع الكتاب المحظور، فأخفق حتى أفشى عامل في المطبعة البولسـية في حريصا، الملاصقة لكنيسة القديس بولس للروم الكاثوليك، لبشارة قهوجي به. للتوّ أخطر هنري فرعون بقرار دهم المطبعة، فتحفّظ الوزير الكاثوليكي السـابق ـ الموالي لكميل شمعون في ذلك الوقت ـ خشية تداعياته السياسية كما التعرّض لمؤسّسة تتبع الكنيسة.

قال له: إذا صحّت الوشاية أنا معك. لكن ماذا لو أخطأتَ؟ ستخرب بيتي.

دهمت فرقة صغيرة من الأمن العام المطبعة البولسـية، وتحقّقت من طبع الكتاب فيها.

أفاد تشغيل عمّال مطابع في بعض الجرائد مخبرين بشارة قهوجي في جوانب أخرى. راح هؤلاء المنضدّون، منذ منتصف الليل، يتصلون به ويطلعونه على المقالات الرئيسة التـي تتصدّر الصحــف في الغداة. عمد بعضهم إلى تهريب عــدد من الجريدة قبل مباشرة توزيعها على الباعة الجوّالين وإرسالها إليه بعد منتصف الليل. أرسل موظفين من الأمن العام إلى مجلس النواب لاسـتيقاء معلومات عمّا يدور في أوسـاط النواب عندما يختلط بهم الصحافيون، ويُدوّنون تقارير في ما يسـمعونه منهم ونشاطاتهم بين كتلهم، أو ما يهمســون به ويتداولونه عمّا يرويه زعماؤهم ورؤساء كتلهم. عُرِف بهـذا الدور «أبوأولغـا»، المفتش جوزف عون، عازب حمـل اللقب، والمفتش أديب عقيقي يحضر جلسات المجلس ويُدوّن الوقائع.

سـعياً إلى تعزيز دور مشـغّلي المخبرين وتطلّبهـم توثيق تقارير هـؤلاء وحفظها، اسـتحدث مدير الأمن العام لأول مرّة عام 1953 قسم المحفوظات السرّية، منفصلاً عـن المحفوظات العامة، في غرفة مجاورة لمكتبـه تُجمع فيه التقارير السرّية، وناط بالمفتـش كميل ناصيف ترؤسـه. في القسـم المحدث خزائن ملفـات عن الأحزاب والنواب والوزراء والسياسـيين وقضايا التهريب والموقوفين والأجانب والمسافرين إلى سـوريا الذين تشترط معاملاتهم الرجوع إلى موافقة المديرية. كانت تلك تُحفظ قبلاً في قسم المحفوظات العامة، فإذا هي في متناول كلّ مَن يطأ بابها.

مــن ثلاثة موظفين هم كميل ناصيف وإميل شـهاب وأنطوان بارود، ازداد عددهم تدريجـاً، انتظـم جمع تقاريـر المخبرين. بلا أسـماء وغير موقّعة. يتسـلّمها رئيس



القسـم ويُراجعها ويُلخّصها ويُحيلها على المدير عبر أمـين السرّ لحّود لحوّد. اعتمد القسـم المحدث بطاقات (fiches) تُرتـب التقارير والملفات في أرقـام ورموز بغية تسـهيل العودة إليها نظراً إلى وفرتها. من بطاقة الملف يلج إلى مضمونه عن الاسـم المعني وعنوانه ومعلومات عن تواريخ مرتبطة بنبذته ومهنته وأفراد عائلته وسـيرته السياسـية والحزبية والأمنية. وُزّعت على ألوان أربعة: بيضاء للسياسـيين والنقابيين والصحافيين، وحمراء للمنضوين في الحزب الشـيوعي اللبناني، وخضراء للمنضوين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ورمادية للشخصيات العامة وموظّفي السفارات. آخذة يوماً تلو آخر في اسـتقبال عشرات، ثم مئات، ملفات معلومات عن الناشـطين على الأراضي اللبنانية أو المتنقّلـين بينها والخارج، وُضعت الخزائن الأربع للبطاقات في القسم تحت أعين رئيسه.

بين عامي 1957 و1958 نشـط قسـم المحفوظات السرّية وباتت مكانته متقدّمة في المديرية. عمّم فريد شـهاب آنذاك على الوزارات والإدارات الرسمية والبلديات وقيـادة الدرك ومديرية الشرطة عدم تعيين موظف أو تطويعه قبل الحصول على موافقة الدائرة السياسـية في الأمن العام، وتحقّقها من سيرته وسلوكه وانتمائه إلى سياسيين أو أحزاب ولاسيّما منها المحظورة، وعدم صدور أحكام قضائية في حقّه[22].

ضمّ القسـم إلى خزائنه أيضـاً خلاصة تحقيقات كان يجريها الرئيسـان المتعاقبان لدائرة التحقيق حسـين نصرالله وبشـارة قهوجي قبل إحالة الموقوف على القضاء. فور اعتقال مشـتبه به، اعتادا الاستفسار من قسـم المحفوظات السرّية عن ملفه لديه والمعلومات الوثيقة الصلة به، واحتمال وجود سوابق بغية إحداث ربط بينها

22 ـ يروي الرئيس السابق لمجلس شورى الدولة القاضي يوسف سعدالله الخوري (1983 ـ 1990): على أثر نجاحه في مباراة تعيين مساعد قضائي عام 1955، أرسلت الدائرة السياسية في الأمن العام في طلبه، وأبلغت إليه تعذّر الموافقة على تعيينه بسبب انتمائه إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي المحظور. عزّزت الحجّة مسقطه إحدى بلدات الكورة.

قال له بشارة قهوجي: في حياتك نقطة سوداء تمنع تعيينك.

نفى وأكّد انتماءه ـ وكذلك عائلته ـ إلى حزب الكتائب. لم يقتنع رئيس الدائرة السياسية وطلب مُعرّفاً عنه. استنجد برئيس حزب الكتائب بيار الجميّل في صيدليته في ساحة الشهداء، طالباً تدخّله. اليوم التالي قصد بيار الجميّل والمدير العام للأحوال الشخصية فريد حبيب الدائرة السياسية وشرحا الأمر: صحيح أن أفراد عائلة الخوري في عين عكرين قوميون، لكنّ بيته كتائبي.

قال بشارة قهوجي لبيار الجميّل مجاملاً: مجيئك إلى هنا غالٍ. لكنّني أريد التحقق.

والواقعة الجديدة. عندما يتعذّر الأمر يكون قد أصبح له ملف فيه لأول مرّة.
أنشأ فريد شهاب كذلك عام 1952 شعبة ملاحقة الأحزاب المنحلة عَنيت بملاحقة حزبين عقائديين اثنين محظورين هما الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي ومراقبة المنضوين فيهما وتعقّبهم، والتحقق من ممارسة الحزبين نشاطات سياسية ممنوعة، قبل أن يصير إلى إلغائها بعد سنوات قليلة على أثر تحسّن ملموس طرأ في علاقة كميل شمعون بالحزب السوري القومي الاجتماعي، وتحالفهما السياسي في الانتخابات النيابية عام 1957. نشطت آنذاك شعبٌ أخرى كشعبة مخالفي نظام الإقامة وشعبة الفنانين الأجانب المنوط بها انتظام قانونية إقامتهم وحركة دخولهم وخروجهم. كلتاهما تابعتان لدائرة الأجانب.

بين معبرين

مع أنه لم يُولِ التنظيم الإداري أهمية حضّته على تطويره، حرص على الفصل بين الدوائر وتمييز الصلاحيات من غير تداخل أو تعارض. حظر على الموظفين الإفصاح عن مهمات كُلّفوا تنفيذها، وإن اشترك في التنفيذ موظف آخر أو أكثر. عندما كان يكتشف مخالفة كهذه تنقض مبدأ السرّية والكتمان ـ ويعدُّهما مقدّسين ـ أو أسرّ موظف إلى رفيقه بها، يُبادر فوراً إلى الاقتصاص منه بعقوبة قاسية تتسبّب، في ساعات قليلة، بتبلّغ المرتكب نقله إلى مركز ناء. منع الموظفين جميعاً، أيّاً تكن الرتبة والمنصب تحت وطأة فرض عقوبة، من الإحتفاظ بوثيقة سرّية أو مذكّرة إدارية أو تقرير معلومات لديهم، أو إخراجها من أدراج المديرية. وبسبب انزعاجه من اقتراب الصحف أحياناً من مهنته ـ عارفاً بتشابه حاد يجمعه بها هو توسّل الظاهر للإيغال في السرّ الكامن ـ أمَرَ الموظفين بعدم تسريب المعلومات إليها عن مهمات أُنجِزت أو قيد التحقيق، كي لا يحدّ الكشف عن الوقائع من التوسّع في الاستقصاء عن خيوط إضافية تتطلّبها السرّية[23]. لم يكن من الصعب على معاونيه أن ينتبهوا إلى امتعاضه من ضغوط كان رئيس الجمهورية أو وزراء أو زعماء يلقون بها عليه

23 ـ إبّان «ثورة 1958» استدعى فريد شهاب مفوّضاً يثق به هو أمين حيدر، ووجّه إليه لوماً بعدما لاحظ تعميمه إنجازاً أمنياً قام به على صحيفة. قال: كلّ عمل أمني، قبل أن ينتهي ثم بعد أن ينتهي، ينبغي أن يبقى سرّياً. لا تفضحه ولا تفضح نفسك كي لا تصبح في نهاية مطاف عملك. إحفظ هذه القاعدة كي تستمرّ.



سعياً إلى مطلب، أو ترقية موظف. ما أن يشعر بإكراهه على موقف أو إجراء تسلّح بصلاحياته القانونية. يُرقي موظفين آخرين كي لا يُظهر انكساراً بإرغامه على ترفيع أحدهم، ويعزو تصرّفه إلى تمسّكه بالمساواة في ما بينهم والعدالة.
ما خلا استحداثه مركزين غير حدوديين للأمن العام، أحدهما في صيدا في مطلع الخمسينات والآخر في زحلة عام 1956، لم يطرأ تعديل على دوائر المديرية التي اكتفت بوظيفتين إداريتين محدّدتين هما مراقبة المعابر والأجانب وتسيير المعاملات.
إلا أن المراكز الحدودية المتاخمة لفلسطين سرعان ما أضحت منذ عام 1949، بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى قبل سنة ثم إعلان دولة إسرائيل، في واقع مغاير. أصبحت الدولة العبرية على تماس مع لبنان: أقفلت طريق تلّ نحاس القريبة من مرجعيون على إسرائيل، وطريق باب التنية المقابلة للمطلة، فيما ظلت الطريق المقابلة لسوريا عبر مزارع شبعا ونهر الوزاني والمجيدية ـ وكانت سُمّيت قبلاً الخرويعة ـ مفتوحة.
حتى إقفالهما، اكتفى عمل المركزين الحدوديين في تلّ النحاس وباب التنية بالمراقبة وجمع المعلومات ليس إلا. كذلك حال مركزي الداخل في بنت جبيل وجديدة مرجعيون، القليلي الجدوى والفاعلية والعديمي التجهيز والعتاد. استقصيا شؤون الناس وأخبارهم ونزاعاتهم العائلية وخلافاتهم القروية وأقاويلهم العادية، إلى وشايات عن القائمقام ورؤساء المحاكم والدوائر الرسمية وموظفيها.
بيد أن معبر الناقورة عند الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية أمسى، مطلع عقد الخمسينات، شرياناً مهمّاً في المراقبة وجمع المعلومات. لكنّ دوره صار أكثر حذراً. كان للأمن العام مكتب في الناقورة، في جوار المعبر المقفل بين لبنان وإسرائيل، يقتصر على مفتشين اثنين كانا يتعاونان في تبادل المعلومات مع الجيش الذي اتخذ من ثكنة صيدا مقرّاً لقيادة المنطقة العسكرية. قبالة مكتب الناقورة، إلى مسافة كيلومترين، موقع للجيش الإسرائيلي في الجانب الآخر من الحدود.
رغم حظر الإنتقال بين البلدين عند هذا المعبر، كان ثمّة برنامج يشترك المركزان المتقابلان في تطبيقه منذ عام 1948. مرّة في الأسبوع، كلّ خميس تقريباً، يجتمع رئيسا المركزين اللبناني والإسرائيلي للبحث في خطة انتقال عائلات فلسطينية من الأراضي المحتلة إلى الأراضي اللبنانية عُرفت باسم «لمّ الشمل». كان على وزارة الخارجية

أن تبلغ إلى مديرية الأمن العام، ومنها إلى مركزه في الناقورة، لائحة بفلسطينيين يودّون الإنضمام إلى عائلاتهم اللاجئة إلى لبنان، أو رغبتهم في زيارتها بعض الوقت. عملاً بمذكرة خدمة تقترن باللائحة التي تتضمّن أسماء هؤلاء، يتوجّه رئيس مركز الأمن العام إلى المركز الإسرائيلي للتحقق من مطابقة العابرين وهويّاتهم وعددهم اللائحة تمهيداً لمواكبتهم إلى داخل الأراضي اللبنانية. لا دور للمراقبين الدوليين في هذا البرنامج، ولا يمثّلون وسيط تواصل بين طرفين لا يتعدى دورهما هذه المهمة.

على مرّ سنوات خدم فيها مع مفتش آخر هو أمين دسوقي في معبر الناقورة، تبادل المفتش عبده خديج أحاديث متفرّقة مع نظيره الإسرائيلي. يهودي عراقي الأصل يدعى كوهين يتكلّم العربية. راح يزوّده جرائد ومجلات بالعبرية كان المفتش اللبناني يرسلها، لدى عودته، إلى رئيس دائرة الجنوب في الأمن العام في صيدا عمر النويري. لم يتأخر بعض رجال القبعات الزرق في قوّة المراقبة الدولية لوقف النار التابعة للأمم المتحدة، المنتشرين في المنطقة العازلة في الناقورة عملاً باتفاق الهدنة عام 1949، في فيلا تحوّلت مقرّاً لهم، في حمل صحف يومية إسرائيلية إلى مركز الأمن العام اللبناني في ختام زياراتهم داخل الدولة العبرية.

تمكّن مفتشا الأمن العام من تجنيد أفراد يتنقّلون بين البلدين، ويتولون في سياراتهم نقل أثاث عائلات فلسطينية دخلت لبنان للإستقرار فيه. بات على هؤلاء ـ من سكّان الناقورة الذين يحتاجون إلى أذون مرور ـ قبول عرض موظّفي الأمن العام التعاون معهما واطلاعهما على ما يشاهدونه أو يسمعونه في طريقهم بين لبنان وإسرائيل. جمعوا بين ارتزاقهم من مهنتهم وتحوّلهم مخبرين.

كانت للأمن العام وسيلة أخرى للحصول على المعلومات تقضي، عند عبور عائلات فلسطينية إلى داخل الأراضي اللبنانية، بإخضاعها لتحقيق بسيط. توجيه أسئلة عابرة عمّا لاحظته في المقلب الآخر من الطريق: معاملة الجنود الإسرائيليين لها، استقرار الحال، ماذا أبصرت في طريقها، ما يُمنَع إخراجه من هناك، أحاديث الجنود معها واستفساراتهم، مراكز انتشارهم. اقتصر العبور على الإياب من إسرائيل إلى لبنان فقط. الحركة الوحيدة التي كان يشهدها معبر الناقورة ومقرّ الأمن العام.

بدورها الحدود الشرقية والشمالية مع سوريا أُخضعت لمعابر. عام 1957 انتقل المعبر الشرقي من وادي الحرير في المنطقة الفاصلة بين البلدين إلى المصنع. مبنيان



قديمان عمّرهما الجيش الفرنسي تفصل بينهما الطريق العام التي تقود شرقاً إلى دمشق وغرباً إلى بيروت. في كلّ من المبنيين غرفتان. أحدهما مخصّص للمعاملات والإستقبال، والآخر للمنامة. لم يزد موظّفو المعبر عن ثمانية. اكتفى كلّ من معبري العبّودية والعريضة في الشمال منذ مطلع الخمسينات بغرفتين أقيم فيهما مكتب الأمن العام في منطقة كان مطار القليعات يُعدّ نقطة الحدود الشمالية اللبنانية ـ السورية. أكبّ ثلاثة موظفين في كلّ منهما، في موقع قريب من مخفري الدرك والجمارك، على تسجيل حركة الدخول إلى الشمال والخروج منه، وتنفيذ بلاغات منع دخول أو مغادرة، والتدقيق في الهويّات والمراقبة بلا مهمة استقصاء وجمع معلومات من جرّاء عدم فاعلية المعبرين في منطقة افتقرت إلى النشاط. على أثر إعلان رئيس الحكومة السورية خالد العظم القطيعة، 15 آذار 1951، شُلّ تبادل تجاري محدود الإمكانات بين البلدين، وتحوّل معبرا العبّودية والعريضة طريق مشاة وممرّ سيارات ليس إلا. كان ثمّة معبر آخر شرقي صغير عديم الدور تقريباً في القاع من غرفة وثلاثة موظفين.

شارع الزيتونة

تصرّف فريد شهاب على أنه أول المخبرين وأكثرهم حماسة عبر شبكة واسعة من العلاقات جمعته برجالات قطاعات شتى، سياسية واقتصادية واجتماعية ونقابية، وأصحاب مصالح ومؤسّسات ذوي تأثير كانوا يحتاجون إلى التقرّب منه مقدار حاجته ـ هو أيضاً ـ إلى التوغل في صفوفهم وحيّز نشاطاتهم. عاملون في لبنان، أو بينه وبلدان أخرى بما يُتيح له معرفة نطاق أدوارهم. من غير أن يعتقد مرّة بأن على المديرية الإتكال على مخبريها فحسب، حمل إليها عصارة تجربته المخضرمة. يراقب بنفسه ويتعقّب ويتنكّر ويترصّد قبل أن يعتقل. استقلّ المفتش محمود غنام سيارة أجرة في الجميزة في طريقه إلى مقرّ المديرية قبل أن يبهره اكتشافه أن سائقها هو مديره، لابساً قبعة ونظارتين سرعان ما أنزلهما عن عينيه وأومأ له بمغادرة السيارة. كان في مهمة مراقبة سرّية لم يتردّد في التخفّي وتنفيذها بنفسه. هكذا الرجل كومة أسرار. عندما يقصد اجتماعاً سرّياً، يطلب من سائقه التوقّف بعيداً من المكان وإطفاء محرّك السيارة إلى أن يعود. يتوجه «المير» مئات الأمتار مشياً بين الأحياء والزواريب

والعمارات كي لا يتعرّف السائق إلى مقصده.

اعتاد كذلك استخدام أسلوب مألوف في عالم الاستخبارات المحترفة. يدعو عدداً قليلاً من الموظفين ويُسلّم إليهم بطاقات هوّية مزوّرة لأسماء مستعارة بعد أن يُجرّدهم من هوّياتهم الأصلية وينيط بهم مهمة.

يقول لهم باقتضاب: هذه هي أسماؤكم وصوركم على البطاقة، فاحذروا.

انتزع منهم مسدّساتهم الأميرية المرقّمة في سجلات الأمن العام، وأعطاهم سواها من الأسلحة المصادرة، مقرونة بأمر عدم إطلاق النار إلا للدفاع عن النفس. عام 1955، نادى ثلاثة من هؤلاء وطلب منهم، بعدما زوّدهم الهويّات المزوّرة والمسدّسات غير الأميرية، مرافقته في سيارته التي قادتهم ليلاً إلى سوريا. في مكان ناء قريب من حدود البلدين، في الداخل السوري، نزل من السيارة بعدما ألقى عباءة على كتفيه وذهب بعيداً من غير أن يرافقوه. أبصروه عن بعد يدخل بيتاً ينبعث منه ضوءٌ خافت. مكث فيه بعض الوقت رُجّحَ أنه التقى أشخاصاً ثم عاد إلى السيارة، ومنها إلى بيروت. لم يعرفوا ماذا حدث ومَن التقى.

في ما بعد تناهى إلى الموظفين هؤلاء، ومن غير أن يتحقّقوا، هدف الرحلة الغامضة. شارك مدير الأمن العام في اجتماع معارضين سوريين يدينون بالولاء للرئيس السابق أديب الشيشكلي الذي أُرغم على التنحّي قبل سنة. كانوا يحضّرون لانقلاب عسكري يعيده إلى حكم بلاده.

طَبَعَ أدواره ومهماته وسبل تنفيذها بغموض وتضليل كي لا تُفتضح، ولئلا يُفتضح أيضاً رجاله المشاركون فيها. في أحسن الأحوال الحؤول دون التعرّف إلى هوّياتهم موظّفي الأمن العام، ودون فقدانهم أسلحتهم الأميرية.

راح يقول لمخبريه ومشغّلي المخبرين إنه يريدهم في كلّ ملهى ليلي وكباريه في شارع الزيتونة. بعض هؤلاء لم يكتفِ بجمع المعلومات عمّا كان يجري فيها، بل يخبرونه بموظفي الأمن العام الذين يتردّدون عليها. رافقت الاستخبار عن الحانات الليلية دوريات شبه يومية للأمن العام في سيارتي ستايشن قديمتين تجوبان الشارع الذائع الصيت، الضاج بألوان الأضواء والإعلانات ولافتات الفنانات والأسرار والخفايا، والاجتماعات المريبة والصفقات الملتبسة والنشاطات المحظورة والأشخاص المموّهين.



ألمَّ بأسرار شارع الزيتونة منذ النصف الثاني من الثلاثينات، أيام التحريّ ثم البوليس العدلي، عندما كان يتردّد عليه لجمع الأخبار والتحقق من الأجانب الذين يرتادونه.

آنذاك - ولاحقاً في مديرية الأمن العام - قصد باستمرار نادياً مخصّصاً للسيدات أنشىء عام 1941. من طبقتين، علوية لا تدخلها سوى النساء وأرضية يجتمع فيها أزواجهن من الأعضاء المشتركين في النادي. عُرف باسم «women's club». يقتصر على ذوي طبقة اجتماعية مترفة. إلا أن الجانب المثير للإهتمام أن سفراء بريطانيا في الدول العربية كانوا يلتقون فيه، مرّة في الشهر عندما يحضرون إلى لبنان برّاً من طريق حيفا في فلسطين، يتداولون قضايا سياسية وشؤون سياسات حكومتهم، فيما زوجاتهم في الطبقة العلوية. كان هذا السبب وحده كفيلاً بأن يحمل فريد شهاب على الإنضمام إلى النادي وبناء صداقات مع روّاده، تمثّل نافذته على شبكات علاقاتهم واتصالاتهم ومصالحهم وارتباطها بمعلومات سياسية وأمنية.

عزا مدير الأمن العام، أمام المفوّضين ومشغّلي المخبرين، حجّة المراقبة الدؤوبة لشارع الزيتونة إلى أن الأثرياء يقصدون ملاهيه وحاناته ويخبئون وراء اللهو والسهر والاتصال بالفنانات أعمالاً خطرة وممنوعة. عدّها مصدراً مهماً ورئيسياً للمعلومات المتشعّبة الاتجاه يرتادها مهرّبو المخدّرات لإنفاق أموالهم فيها ممّا يسهّل اكتشافهم ويفضح علاقاتهم وشركاءهم في أعمال التهريب والضالعين في تسويقها. كذلك حال الإنفاق المفرط المثير للشبهة، فتُخضع المديرية أصحابه للمراقبة بغية التحقق من مصادر أموالهم ومدى اقترانها بأعمال غير مشروعة تتفاوت من السرقة الهزيلة إلى الصفقة الخطيرة.

كان على مخبري المديرية تمضية ليالي الكباريهات يتفرّسون في وجوه الساهرين وتحرّكاتهم وتحرّشهم، وإنفاقهم الأموال وإخفاء تصرّفاتهم وراء ملاطفة الفنانات وإغرائهنّ بالنقود والاطراء واستدراجهنّ إلى المغادرة، وتواريهم كذلك في زوايا معتمة لأحاديث سرّية تضعهم مرّة تلو أخرى تحت الشبهة. عَمَدَ إلى تجنيد عاملين فيها - لبنانيين وأجانب - مخبرين لديه كالساقين والحرّاس الليليين الذين كانوا يتمكّنون من استرقاء السمع لالتقاط بضع جمل وعبارات تمثّل خيوطاً أولى. ارتبطت سهولة تجنيد عمّال أجانب بتسهيل حصولهم على الإقامة في مقابل تحوّلهم عيوناً وآذاناً للأمن العام. في بعض الأحيان طلب من موظّفي المديرية اعتماد الحيلة عند

الإشتباه. يصرف هؤلاء الوقت كالساهرين الآخرين، ويُغدقون المال في الملهى والحانة لاجتذاب المشتبه بهم إليهم.

لم يتردّد «المير» عام 1957 في الطلب من المفتش عبدالرحمن بعيون إنفاق 400 ليرة ـ وهو مبلغ كبير آنذاك ـ في ليلة واحدة في أحد ملاهي شارع الزيتونة من أجل الإيقاع بشخص اشتم منه الحصول على معلومات. أنفق بسخاء في سبيل الوصول إلى الغرض، بعدما أمر مدير الأمن العام بكثير من الحزم رئيس دائرة المحاسبة هنري اسبيريدون ـ وكان يُشهَد له بالتقتير ـ بتوفير المال الذي يخصّصه لمخبريه المدعوين إلى التحرّش والظهور بمظهر الأثرياء والتطفل على إحاديث خاصة. أولى ملهى الأوبرج اهتماماً خاصاً، ولاحظ أنه يجتذب موظّفي الأمن العام إليه منذ حقبة الانتداب الفرنسي. فيه اعتاد بعض هؤلاء كتابة تقاريرهم السرّية.

لم تكن الفنادق والشقق المفروشة، بدورها، أقلّ أهمية. يلوذ بها السيّاح لأهداف تتجاوز في بعض الأحيان الترفية والإجازة إلى مهمات لا تخلو من مغامرات مناهضة للقانون. وشأن الملاهي، طلب مراقبة الفنادق والشقق المفروشة ونشر المخبرين أحياناً على مسافة من مداخلها، بائعين متجوّلين على عربات أو متسوّلين أو ماسحي أحذية أو قارئي جرائد على قارعة الطريق. راح هؤلاء يتعمّدون دخول مسابح الفنادق والتلطّي بتناول فنجان قهوة ساعات يحدّقون في كلّ اتجاه للتحقق من علاقة سيّاح بشركاء لبنانيين. كان على بعض موظّفي الاستقبال فيها تولي مهمة مخبرين والتدقيق في الأوراق الشخصية عند تسجيلها ومراقبة الزائرين ومصادر المكالمات الهاتفية والإشتباه بإهدارهم المال. التفت فريد شهاب إلى الفنادق المنتشرة على الشاطىء، وأخصّها سان جورج في عين المريسة.

في عُرفه المديرية جهازٌ أمني منوط به أمن الدولة. لم يرَه تنظيم تسليم جواز السفر وإقامة أجنبي على الأراضي اللبنانية، بل أيضاً فحوى استمارة المعلومات المُلازمة للمعاملة تلك التي تمرّ حتماً بقسمي المحفوظات العامة والسرّية قبل أن يختم الموظف إجراءاتها بعبارة تجيز منح جواز السفر أو الإقامة، أو يجد مانعاً أمنياً أو سياسياً يحول دونهما. في هذا الختم كمن سرّ المعاملة على أنها مصدر آخر لاستيقاء المعلومات والتحقق عن أصحابها.

كان مدير الامن العام يدعو المفوّضين والمفتشين رؤساء الدوائر والمراكز إلى



مكتبه، في اجتماعات دورية، ويلّح عليهم تزويده تقارير تتضمّن معلومات عن كلّ ما يبلغ إلى مسامعهم، ويأخذ على بعضهم تكاسله في مهمة يعدّها رئيسية. يجمعهم ويصيح بهم: ماذا أصابكم؟ لا أحد منكم يعمل كما ينبغي. أريد تقارير يومية. من كلّ واحد وعن كلّ شيء. في الأمن والسياسة والاقتصاد والمال والجاسوسية والتهريب. في كلّ مواضيع المجتمع. هذا هو عملنا. المطلوب منّا أن نعرف كلّ شيء.

غالباً ما أبرزَ أمامهم مجتمعين أو في ملاحظات كان يبديها لبعضهم ـ وهو يجري تقويماً لوظيفة الاستخبار ـ الأهمّية التي يقتضي أن تتوجّه إليها أنظارهم: لا يُفصح ظاهر المعلومات دائماً عن حقيقتها. في باطنها يقيم لغز الحدث. بعض التفاصيل يتوخّى التضليل.

حضّهم على متابعة البحث والاستقصاء في كلّ اتجاه لامتلاك أفضل إحاطة ممكنة وتوسيع دائرة الشبهات.

اهتم بسبل تجنيد مخبريه ـ بينهم لبنانيون وأجانب مقيمون في لبنان أو متنقّلون في بلدان أخرى أوجد وسيلة آمنة للتواصل معهم ـ كما مخبري المشغّلين.

يتعرّف إلى الراغبين في التعاون مع الأمن العام من خلال موظّفي المديرية الذين يعملون على تطويعهم في مقابل راتب شهري. يستدعيهم ويستمع إليهم لاستكشاف قدراتهم وديناميتهم وجدّيتهم، وشبكة علاقاتهم وتغلغلهم في الأحزاب والهيئات والجمعيات، ومدى حاجة المديرية إلى الاستخبار في البيئة التي يقولون إنهم ينشطون فيها، وكذلك جدوى المعلومات الناتجة عنها. يُعمّم اهتمامه هذا عندما يشرح لموظّفي المديرية، مشغّليهم، طريقة التعامل مع المخبرين. يُدرّبهم على عدم الإكتفاء بدور المتلقي وقناة التواصل بين المخبر والمديرية، بل أن يمسوا حاجة ضرورية وملحّة للمخبرين بتوفير المال والخدمات والمساعدة والحماية.

بدورهم المشغّلون أوعزوا إلى مخبريهم تنشيط حركتهم، ونظّموا لهم أنموذج إعداد تقرير أمني: عنوان عريض هو «إخبار»، يُدرِجون تحته الخبر وتفاصيله، والرقم الرمزي للمخبر أو الاسم المستعار، والتاريخ، والمصدر، وقياس صحّته وصدقيته. لا توقيع، ولا اسماً صريحاً يفضح المرسل.

المصادر الثلاثة

عوّل فريد شهاب في جمع المعلومات على مصادر ثلاثة بيّنت طريقة تفكيره وأسلوب عمله:

أولها، علاقاته الاجتماعية والعامة ومخبروه الشخصيون، جامعو الأخبار الوفيرة المتفاوتة الأهمية والوشايات وأحاديث الشارع وثرثرات القبضايات والمفاتيح في بيوت الزعماء والسياسيين، كما أولئك اللصيقون بمواقع متقدّمة في الأحزاب والمنظمات والإدارات والمؤسّسات والسفارات. لم يكن يجتمع بهم في مكتبه في المديرية، بل في أماكن عامة من بينها مطعم مشهور هو luculus في جادة الإفرنسيين المؤدّية إلى شارع الزيتونة. لم يحل ذلك دون استقباله إيّاهم أحياناً، وأخصّهم أصدقاءه المتعاونين معه، في منزله في السرايا الشهابية في الحدث بعيداً من الأعين.

كان مديراً للأمن العام، وفي الوقت ذاته مخبر نفسه. الأكثر إلماماً بالأحداث والأسرار وصاحب النسيج الأكثر تشعّباً وامتداداً في أوساط السفراء والوزراء والنواب والسياسيين وأصحاب المصالح الاقتصادية والتجارية، فأمسى المصدر الرئيسي للمعلومات لدى رئيس الجمهورية. أصغى الرئيسان المتعاقبان إلى تقاريره الدورية ووجهة نظره، وتهَيَّبه الوزراء والسياسيون، وانكفأت دونه الأسلاك الأمنية الأخرى. فإذا الشعبة الثانية في الجيش تفتقر إلى دور مماثل في مرحلة زاملَ فريد شهاب رئيسها منذ أول آذار 1952 النقيب أنطون سعد. صاحب الولاية الأطول أيضاً في تاريخ الاستخبارات العسكرية اللبنانية (1952 ـ 1964). اقتصر عمل الشعبة الثانية على مراقبة أمن الجيش وحمايته دونما التدخّل في السياسة[24]. آثر قائده اللواء فؤاد شهاب هذا الخيار ملتزماً الأنظمة العسكرية التي تضع الاستخبار وجمع المعلومات في عهدة مديرية الأمن العام، بينما تولّت قيادة الدرك ومديرية الشرطة الأمن الداخلي. بعض دوافع ابتعاده تردّي علاقته السياسية والشخصية بكميل شمعون ونسيبه فريد

24 ـ لم تتقدّم الشعبة الثانية إلى صدارة الحدث إلا بدءاً من عام 1957، عندما بدأت البلاد تشهد قلاقل أمنية نجمت عن تفجير قنابل في الأحياء كانت ثمرة نزاع راح يتفاقم بين الرئيسين كميل شمعون وجمال عبدالناصر، وبين الرئيس اللبناني ورئيس الاستخبارات العسكرية السورية العقيد عبدالحميد السرّاج. مذ ذاك، أوعز الرئيس إلى قائد الجيش تعزيز دور الشعبة الثانية في الاستخبار والمراقبة وجمع المعلومات واكتشاف الجناة، ورفع مخصّصاتها السرّية.



شهاب على السواء. التصق أنطون سعد بفؤاد شهاب التصاق فريد شهاب بكميل شمعون.

ثانيها، موظّفو الأمن العام وقد عَمِلَ على تعزيز سمعتهم وتهيّب دورهم. عندما ترأسه، لاحظ أن المسؤولين والزعماء كانوا ينظرون بتحفّظ إلى المديرية ويضيّقون عليها بعدم مدّها بالمخصّصات المالية والإمكانات والعتاد وتطويرها، متشبّثين بالصورة القاتمة التي خلّفها الأمن العام الفرنسي. مطلع الخمسينات اكتشف هؤلاء الحاجة إلى دور الأمن العام والوصول إلى المعلومات لتقدير الموقف السياسي والحيطة الأمنية في ضوء أحداث خطيرة طرأت في الدول المجاورة، بدءاً بانقلابات عسكرية متتالية في سوريا وصولاً إلى محاور إقليمية ونزاعات الأنظمة العربية راح صداها وتداعياتها يتردّدان في لبنان. أضف نشوء دولة إسرائيل ونزوح الآف الفلسطينيين إلى الأراضي اللبنانية. بدأوا يشجّعون على التطويع في الأمن العام بعدما جندوا مئات في الجيش والشرطة والدرك، وهم يلمسون الدور الذي يضطلع به فريد شهاب. مذ ذاك تنامى دور المديرية بعدما منحها عهد كميل شمعون ما حاذره سلفه، وهو إطلاق يدها في استخبار داخلي وخارجي على السواء. اكتسبت هيبتها عندما نُظِرَ إليها على أنها الجهاز الأمني للرئيس.

لمس فريد شهاب الثغرة ونفذ منها إلى بيوت المسؤولين والزعماء والسياسيين. حمّسهم على تطويع قريبين منهم وأنصار في المديرية، ما لبثوا أن أضحوا ـ وهم موظفون في الأمن العام ـ مخبرين لديه عن كلّ ما يرونه ويسمعونه في بيوت أولئك، أو من عائلاتهم ومؤيّديهم والمحيطين بهم عندما يتردّدون عليهم في بلداتهم ومساقطهم، ويُزوّدونه تقارير عنهم. بمهارة جنّبهم افتضاح أمرهم. حماهم ومنحهم المكافأة كي يثابروا على عملهم، وأتاح لهم التقرّب منه والبقاء في الوظيفة، وفي الوقت نفسه مراعاة انتمائهم إلى زعمائهم وسياسييهم وبلداتهم من دون أن يُحاطوا بالريبة والشكوك.

ثالثها، تعاونه مع استخبارات دول يعدّها ـ كما رئيس الجمهورية ـ صديقة للبنان ومتعاطفة مع نظامه. يتبادل وإيّاها التقارير والمعلومات والتنسيق. تلك حال علاقة وثيقة جمعته بالاستخبارات العراقية والأردنية والتركية والايرانية على مرّ السنوات الست من الولاية. دخلت أنظمة الدول هذه في صلب محور غربي عَمِلَ على محاربة

الشـيوعية في الشرق الأوسـط ومنع تغلغلها فيه، والدخول في نزاعات مع الأنظمة المؤيّدة للإتحاد السوفياتي كمصر وسوريا بغية تقويض استقرارها. حتى عشيّة اعلان «حلف بغداد» كان جبه الشـيوعية قاسـماً مشـتركاً بين دول الجوار العربي للبنان، سوريا والأردن والعراق ومصر. لم يكن قد وقع بعد الإنقسام بين أنظمة الدول هذه، ولا تفرّقـت محاور. ولا كذلك وقع علاقة كميل شـمعون بجـمال عبدالناصر، وكان تسـلّم لتوّه حكم مصر قبل شهرين فقط في 14 تشرين الثاني 1954 بانقلاب أبيض عـلى محمد نجيب، صديق الرئيس اللبناني ومضيفه في القاهرة. قصد فريد شـهاب العاصمة المصرية واجتمع بأربعة من نظرائه: محمد السيحمات مساعد مدير الأمن العام في الأردن، بهجت العطيّة مدير التحقيقات الجنائية في العراق، احسان القوّاس مدير الأمن العام والشرطة في سـوريا، عبدالعظيم فهمـي مدير المباحث العامة في مـصر. خلصـوا في اجتماعات عقدوها يومـي 11 كانون الثـاني 1955 و19 منه إلى اتفاق وُصف بسرّي عنوانه «الصهيونية والشيوعية هما العدوّ المشترك لكلّ من هذه البلدان»، أوردوا فيه سلسـلة إجراءات تنسيق الجهود بإزاء هذين الخطرين وتبادل المعلومات عن الناشطين فيهما. أرخى القلق من الشيوعية ظلاله على الاتفاق[25].

عامذاك 1955، لبث لبنان موالياً «حلف بغداد» من دون الإنضمام إليه، و«مشروع أيزنهاور» عام 1957 بعدما انخرط فيه. وانسـجاماً مع تأييده خيارات السياسـة الغربية للأنظمة المحيطة بلبنان وحماسـته المعلنة لها، تعاون فريد شـهاب مع استخبارات الدول الحليفة تلك. مدّته بكمّ ضخم من المعلومات تجاوز استثمارها دور البلد الصغير إلى توغل استخباري فيه وفي البلدان المجاورة له. بات في وسعه

25 ـ تناولت عناوين الاتفاق السّري على مواجهة الشيوعية، الواقع في أربع صفحات، بضعة بنود منها:
«1ـ تبادل الكشوف الخاصة بأسماء الشيوعيين والصهيونيين الذين يمارسون هذين النشاطين ودرجة خطورة كلّ منهم.
2 ـ تبادل المعلومات الخاصة بأنواع المنظّمات الشيوعية والصهيونية وتنظيمها، والأساليب التي تتبعها لنشر مبادئها وقوة نشاطها ودرجة نجاحها.
3 ـ تبادل الطرق والوسائل التي تتبعها الدول في مكافحة هذين النشاطين.
4 ـ تلبية طلبات الدول في وضع الأفراد المطلوب مراقبتهم، والافادة عن نتيجة المراقبة.
5 ـ طريقة الاتصال.
6 ـ تبادل صور التقارير والمستندات الخاصة بهذين النشاطين المحفوظة لدى ادارات الأمن العام».
(أرشيف فريد شهاب).



الحصـول يوميـاً على عشرات تقاريـر معلومات تغطي ما كان يجري في سـوريا والعراق والأردن وفلسـطين. رصد الأمن العام تحرّكات سياسيين وأحزاب لبنانية متعاونة مع جمال عبدالناصر وسوريا في مرحلة ما بعد سقوط أديب الشيشكلي عام 1954 وانتقال السلطة منذ السنة التالية إلى شكري القوتلي بدعم من الرئيس المصري.

عوَّل كذلك على وسـيلة اسـتخبار غير متوقّعة، هي اعتقاله مخبرين عملوا لمصلحة دولة أجنبية افتُضح أمرهم وأمسوا في حاجة إلى حماية المديرية، تارة تخفيفاً للعقوبة وطـوراً تطوّعـاً للاضطلاع بدور معاكس. آخـذاً بآلية تقليدية حتميّـة في التحقيق، يُجلسـهم إلى طاولة ويزوِّدهم قلـماً وأوراقاً كي يُدوّنوا سـيرة علاقتهم بالدولة تلك وأولئك الذين تعقّبوهم وكتبوا تقارير عنهم، سرعان ما تصبح إفاداتهم والأسماء التي تـرد فيها باباً مفتوحاً على مصادر إضافية للمعلومـات. لم يكن من الصعوبة بمكان العثور، في محفوظات فريد شـهاب، على عشرات تقارير مخبرين كُشـفت مهماتهم السرّية والقنوات الغامضة التي اختبأوا وراءها في لبنان[26].

لم تحجب علاقته بأجهزة اسـتخبارات الـدول الحليفة لرئيس الجمهورية شـبهات وفيرة طاردتهما باتهامهما بالحصول على أموال طائلة وخصوصاً من النظامين اللذين ارتبطا بصداقة وطيدة بهما، وأسهب في التعاون والتنسيق المباشر معهما منذ النصف

26 ـ في تقرير بخطّ اليد غير مؤرّخ يُرجَّح أنه يعود إلى منتصف الخمسينات، أورد مخبر افتضح أمره في إفادة اعترافاته أنه على «اتصال بالمكتب الثاني السوري، والذي كنت أتصل به يدعى سامي جمعة وهو من أهالي دمشق وسكّانها. موظّف قديم يدفع لي راتبي ويكلّفني وأنا أجيب طلبه». كشف أن الاستخبارات السورية طلبت منه مراقبة حزبيين قوميين و«خصوصاً حسن الأطرش وقالوا لي عنه إنه يجلس في مقهى الشامات في الزيتونة، وأسد الأشقر (...) ومصطفى عبدالساتر الذي يقيم في بعلبك وهو أمين في الحزب القومي أخبروني أنهم سيكلّفون شخصاً اسمه محمود الدوكي نسف بيته، وحصل ذلك فعلاً». طلبوا منه مراقبة سفارتي السعودية والولايات المتحدة والتردّد عليهما بانتحال صفة صحافي، والاتصال بعسكريين لبنانيين وخصوصاً في الشعبة الثانية كجوزف كيلاني، ومحاولة الحصول على معلومات عن ثكن الجيش وأفواجه وعتاده. في خاتمة تقرير اعترافاته، قال المخبر الذي لم يكتب اسمه أو يُفصح عن هوّيته في متنه: «أمّا إذا اعتقلت، فقالوا لي بأن عليك أن تكتب في الصحف عن المعاملة في السجن، وأن تطلب العدل وتدّعي بأنك مظلوم وبريء من كلّ تهمة تنسب إليك، وتشيع بأن العدل أصبح خرافة في لبنان. هذا إذا استطعت وأنتَ في السجن أو عندما تخرج ممّا يثير الرأي العام ضدّ الحكومة والعهد الحاضر». وختم: «هذا يا سيّدي المدير ما استطعت القيام به في مدّة عشرة أيام. كلّ هذه الأعمال التي قمت بها من جرّاء العوز، وأنا مستعد لأن أتعاون معكم، وعندما لا أخلص يحقّ لكم أن تقطعوا رقبتي ويكون هذا جزائي» (أرشيف فريد شهاب).

الأول من الخمسينات، وهما مملكة فيصل بن غازي في العراق وإمبراطورية محمد رضا بهلوي الإيرانية. بُرِّر تلقّي المساعدات تلك بتعزيز قدرات الأمن العام وتمكينه من الاستخبار المحترف الذي يتيح انتشاره في كلّ مكان، ودعم الأسلاك والإدارات السياسية والأمنية التي تأتمر بكميل شمعون. ما لبث أن أُدمِج جزء من هذه الأموال في المخصّصات السرّية للمديرية فسّرت في أوقات مختلفة السخاء غير المشروط في الإنفاق على المخبرين كي يتغلغلوا في البيئات المغلقة وسبر أسرارها. عام 1958، السنة الأخيرة من العهد، اتهم العراق وإيران، وكذلك الأردن، بمساندة كميل شمعون ضدّ معارضيه اللبنانيين الذين حظيوا بدورهم بدعم مماثل، مالاً وتسليحاً، من الجمهورية العربية المتحدة.

لم يكتف الحكم بملاقاة السياسة الغربية، بل غالى في انتمائه إلى معسكرها. نادى بمناوأة الإتحاد السوفياتي ومحاربته والشيوعية الدولية، وتسبّب تدريجاً بشرخ وطني قاد إلى ثورة دموية. كان على الأمن العام جبه النشاطات الشيوعية في لبنان والمراقبة الدؤوبة للحزب الشيوعي اللبناني المحظور وملاحقة محازبيه وأنصاره[27]. متأثراً بنبذه الشيوعية وعدائه لها، لم يكن فريد شهاب يتردّد في مطاردة الشيوعيين واضطهادهم ومحاولة الإيقاع بهم بتلفيق تهم[28]. لا يتكلم عن الإتحاد السوفياتي

27 ـ ممّا يرويه مفوّضون متقاعدون عن فريد شهاب أنه كان يدسّ في تظاهرات أحزاب عقائدية ولاسيّما منها الحزب الشيوعي اللبناني عملاء بغية مراقبة مسارها عن قرب، والتعرّف إلى المشاركين وأسمائهم لمطاردتهم في ما بعد. اعتاد ملاقاة الحزب عندما كان ينظّم في ساحة الشهداء وقبالة الجامعة الأميركية مسيرات استعراضية ابتهاجاً بالإتحاد السوفياتي في حقبة صعوده دولة عظمى، رافعاً أعلاماً حمراً، بأن يرسل إلى المسيرات تلك، مرّة تلو أخرى، امرأة تتولّى تنظيف مكاتب المديرية. كان يزوّدها حزاماً جلدياً تزنّر خصرها به، وفيه فتحة تشكّ العلم الشيوعي أشبه بسارية وتتقدّم التظاهرة تحدو بصوت عال شعارات الحزب. عندما تعود إلى فيلا التباريس تخبر مدير الأمن العام كلّ ما سمعت أو شاهدت وأولئك الذين تفرّست بهم وأحاديثهم وخططهم التالية.

28 ـ في 9 حزيران 1957، ساعات قليلة بعد بدء الإقتراع في الدائرة الأولى من بيروت، أمرَ فريد شهاب باعتقال أنطوان ثابت المرشح الماروني المنفرد عضو الحزب الشيوعي اللبناني. اقتيد إلى دائرة التحقيق ـ وكان يرئسها بشارة قهوجي ـ واحتجز طوال النهار حتى الخامسة بعد الظهر موعد إقفال صناديق الإقتراع، أُطلِقَ على الأثر. إبّان توقيفه حقق معه رجال الأمن العام في جريمة وهمية بغية تعطيل ترشّحه والحؤول دون حصوله على أصوات ناخبين. قيل له إنه قتل أرمنياً. انتبه إلى مغزى الإحتجاز، وجارى المحقّق المفتش ثاني جوزف أبوسمرا بالقول إنه القاتل، وأضاف: نعم قتلته، والمسدّس الذي استخدمته في الجريمة أعطاني إيّاه الأمير فريد شهاب. للفور أبلغ المحقّق الجواب إلى مدير الأمن العام الذي بادره بالقول: لا بأس. ابقهِ عندك حتى الساعة الخامسة ثم أطلقه وقل إنك اتصلت بالنيابة العامة وحصلت على إذنها بتوقيفه. لم يكن قد حصل الاتصال بالنيابة العامة قبل الإحتجاز الإعتباطي غير القانوني ولا بعده.



ودول أوروبا الشرقية سوى بعبارة «الستار الحديدي». يُحظّر السفر إليها بفرض قيود كانت تربك التجّار وأصحاب مصالح اقتصادية، ناهيك بإخضاعهم للمراقبة. بتشدّد غير مألوف يقول إنهّم شيوعيون، ومهمّته مكافحة هذا النظام في لبنان. ما أن يبلغ إليه أن لبنانياً قصد سرّاً أحد تلك البلدان يأمر باستدعائه إلى التحقيق فوراً ويُمطره المحقّقون بالأسئلة[29].

راح الشيوعيون اللبنانيون ينشطون بعيداً من الأضواء تفادياً لمطاردتهم. كان الليل مسرح تحرّكهم بطبع المناشير سرّاً وإلقائها في الشوارع وأمام المحال التجارية والبيوت تارة، وطلي جدران الطرق بلون أحمر بشعارات الحزب والتنديد بالإستعمار والرأسمالية والسلطة اللبنانية والدعوة إلى الثورة طوراً. تفادوا أعمالاً أمنية، واكتفوا بدعاية سياسية تذرّعت بها الأجهزة الأمنية لملاحقتهم واعتقالهم. بفضل عيون مخبرين ارتبطوا بشعبة خاصة بملاحقة الحزب الشيوعي اللبناني تابعة للدائرة السياسية في المديرية، أدارها أمين زيتوني وأنطون الياس وأوهانس مانويان، أُوقِفَ حزبيون وأنصار بالجرم المشهود، وآخرون طوردوا. في ما بعد تبيّن للأمن العام، من خلال مخبريه، أن الحزب كان يتلقّى تعليمات من ديبلوماسي في السفارة السوفياتية في بيروت تبعاً لخطة منظّمة قسّمت المحافظات اللبنانية إقطاعات أقرب إلى مفوّضيات، تنشط فيها خلايا الحزب لبثّ الدعاية. في 4 حزيران 1955 أمر فريد شهاب بتزويد المخافر الحدودية مع سوريا لوائح بأسماء شيوعيين سوريين حظّر دخولهم الأراضي اللبنانية بعدما لمس تزايد أعدادهم الوافدة من هناك، وتصاعد وتيرة نشاطاتهم.

على طرف نقيض من الأحزاب العقائدية، لم يُولِ اهتماماً بارزاً بالاستخبار عن أحزاب محلّية وُصفت بـ «أحزاب وطنية» لتبنّيها شعارات ومبادىء تقتصر على لبنان وتتعلق بالإنتماء إليه كأحزاب الكتائب والكتلة الوطنية والنداء القومي والنجّادة، كانت قد جمعت فريد شهاب برؤسائها ومسؤوليها البارزين علاقات وطيدة لوجودهم في الحكم وتعاونهم معه. لم يكن من الصعوبة بمكان أن يعرف

29 ـ عام 1953 اختير أحد مفتشي الأمن العام جوزف أبوسمرا لضمّه إلى منتخب لبنان في الكرة الطائرة، والسفر إلى رومانيا للمشاركة في مباراة دولية. عندما فاتحَ مدير الأمن العام بالإذن له بالسفر، ردَّ بعبارة لم تخلُ من السخط: إلى رومانيا؟ هل تريد الذهاب كي تعود إليّ شيوعياً؟ الستار الحديدي ممنوع.

منهم، ومن مخبريه، الكثير عمّا يدور داخل الأحزاب تلك ومداولاتها. لكنّ موقفه من الحزب التقدّمي الاشتراكي ـ أحدثها سنّاً منذ الأول من أيار 1949ـ كان مختلفاً. جمعية سياسية محلّية مستقلّة لا فروع لها خارج البلاد، وتستمدّ مكانتها من رئيسها الزعيم الدرزي ومعظم أنصارها ومحازبيها دروز لبنانيون. نَفَرَ من صلات وثيقة بين كمال جنبلاط ودول اشتراكية وقادة أحزاب عربية وأجنبية تدين بالولاء لليسار، ورفعه الشعارات الأكثر استفزازاً له كالتقدّمية والاشتراكية والتحالف مع الشيوعية. لم يُحسَب حزباً عدوّاً، إلا أنه أُبقيَ تحت المراقبة بغية التحقق من نطاق علاقاته الخارجية تلك وتأثيرها في صنع قراراته وسياساته.

أكبّ كذلك، بأولوية استثنائية، على التزوّد آلاف التقارير السرّية عن ناشطين عقائديين غير لبنانيين في لبنان، كما في البلدان العربية المجاورة، كالأكراد و«الاخوان المسلمين» و«حزب التحرير الإسلامي» والأرمن والأشوريين متعقّباً تحرّكاتهم المعلنة والسرّية، وارتباطهم بأحزاب ومنظّمات عقائدية عربية أو أجنبية يترصّدها الأمن العام[30].

التنصّت

خَبِر «المير» التنصّت سنوات قبل ترؤسه الأمن العام. في التحرّي بداية ثم في البوليس العدلي في مديرية الشرطة. اعتاد الظهور أمام الآخرين بمظهر أنه يعرف كلّ شيء تقريباً. راقَبَ حينذاك سفارات وتنصّتَ على اتصالات هاتفية بسمّاعات كبيرة في ما كان يُعرف بـ«طاولة الإستماع» كانت قد أنشأتها سلطات الانتداب الفرنسي عام 1939 لمراقبة البرقيات والرسائل والمكالمات الهاتفية سعياً إلى تعقب مشبوهين يشكّلون خطراً على فرنسا في لبنان. كان التنصّت في صلب إجراءات توخّاها الانتداب لضمان أمن جيشه ومراقبة الزعماء اللبنانيين المناوئين له ورصد مواجهتهم إيّاه وتنظيم مقاومتهم الوطنية له. مع تسلّم السلطات اللبنانية إدارة الهاتف نيط دور «طاولة الإستماع»، على أثر جلاء الجيش الفرنسي عام 1946، بالأمن العام بخبرة دنيا في ظلّ إدوار أبوجودة حتى عام 1948.

اتكل بادىء بدء على بضعة خطوط كان يأمر بمراقبتها. تدريجاً نظّم التنصّت. يتولاه

30 ـ «في خدمة الوطن ـ مختارات من الوثائق الخاصة للأمير فريد شهاب»، إعداد وتحرير يمنى شهاب عسيلي وأحمد أصفهاني، نشر «كتب»، الطبعة الأولى، 2005، بيروت، ص: 75 و76.



موظّف يُصغي إلى مكالمة ويُدوّن للفور ما يسمع في بطاقة تنصّت يحيلها على رئيس المقسّم الذي يرسلها بدوره بخط اليد إلى مدير الأمن العام. يسجّل «المير» ملاحظاته على البطاقة ويشطب ما يعتقد بأن المصلحة العامة توجب حجبه، ويحيلها بعد ذلك على الطابع على الآلة الكاتبة كي تمسي في صيغة نهائية، تُرسل في تقرير مطبوع إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخلية والمدّعي العام التمييزي والأجهزة الأمنية الأخرى، وإلى قسم المحفوظات السرّية في المديرية. بيد أنه احتفظ لنفسه، في أرشيفه الشخصي، بالتقرير الكامل الأصلي متضمّناً كلّ ما كان شطبه ـ لأسباب ودوافع مختلفة ـ من تقارير المسؤولين الآخرين.

لا يُدوَّن في التقارير الرسمية كلّ ما يُتنَصَّت عليه، ولا يصل إلى المراجع إلا ما يريد مدير الأمن العام إيصاله إليها. يجتزىء بعض المحتوى، وفي الغالب العبارات النابية والشتائم والتحقير والإهانات والتراكيب الشخصية. يصل إلى رئيس الجمهورية من تقارير التنصّت أكثر من سواه.

بالعربية أو الفرنسية، أو بالاثنتين معاً. بعضها بخط اليد وبعض آخر مطبوع على الآلة الكاتبة. بين تلك المخطوطة أوراق كتب فريد شهاب ملاحظات ومعلومات تنصّت بما فيها شتائم تناولته هو أتى على ذكرها سياسيون راقبَ مكالماتهم، بعضها داخلي والبعض الآخر مع دمشق، وجّهوا خلالها اتهامات شتى إليه لم يتردّد في إبقائها، بخطه، في متون التقارير.

تحوّل التنصّت مصدراً منتظماً للمعلومات والأسرار رافق سني ولايته، وافتتح سابقة وضعه في عهدة الأمن العام قبل أن تنتزعه منه الشعبة الثانية في عقد الستينات.

جمع فريد شهاب التقارير الخطّية والمطبوعة عن التنصّت، فشكّلت أرشيفاً ضخماً احتفظ به لنفسه إلى ما بعد مغادرته المديرية ـ وقد افتقرت إلى نسخة منه ـ نظراً إلى دقّة المعلومات التي حواها، وخصوصاً في حقبة الخمسينات الأكثر اضطراباً التي شهدها لبنان.

أخفى تقارير التنصّت بعيداً من العيون إلى أن عثر عليها ابناه حارس ويمنى سنوات بعد غيابه. لم يتحدّث عنها إبّان تقاعده، وأرادها مخبأة محاذراً إحراقها وإتلافها كي تكون شهادة موثّقة تروي مرحلة تاريخية، بأحداثها وأبطالها والتحوّلات التي أفضت إليها، وضعت لبنان في صلب نزاعات محاور إقليمية لم يسع بشارة الخوري

مقاومتها، بيد أن خلفه تورّط فيها. عند إعادة تبويبها عام 2005، قُسّمت الوثائق الخاصة لفريد شهاب في 12 صندوقاً، كان لتقارير التنصّت منها خمسة صناديق حملت أرقام 3 و4 و5 و6 و7، بلغ عددها 1200 تقرير تنصّت. بينها أكثر من تقرير في يوم واحد.

وُزّعت الصناديق الخمسة على دول كسوريا وفلسطين والعراق والأردن، وعلى مواضيع كأحداث لبنان كانت أقرب إلى مسح دقيق ومفصّل لأعوام 1952 (الاضطرابات وصعود المعارضة واستقالة رئيس الجمهورية) و1955 حول «حلف بغداد» وتداعياته السياسية والأمنية عامي 1956 و1957 وصولاً إلى السنة الأخيرة من العهد و«ثورة 1958». من بين المواضيع الرئيسية الشيوعية وقد أضيفت عشرات التقارير عن دول الخليج العربي ومكافحتها هذا النظام. ثمة صندوق لتقارير أرسلها صحافيون مجهولون متعاونون مع مدير الأمن العام، أحدهم أوحت أوراقه بمكانة متقدّمة في مهنته من غير التحقق من اسمه لعدم وروده فيها. ثابر على إرسال تقارير بين عامي 1947 ـ وكان لا يزال رئيس البوليس العدلي ـ و1949، كان يصل عددها يومياً أحياناً إلى خمسة.

على مرّ ساعات النهار، لأيام دقيقة تلو أخرى تقريباً، رافق تنصّت الأمن العام حملة المعارضة على بشارة الخوري لدفعه إلى الاعتزال عام 1952، وكميل شمعون لثنيه بالقوة عن تجديد ولايته عام 1958. رسمت مئات من صفحات تقارير التنصّت، تحت وطأة هذين الحدثين وعلى امتدادهما، الملامح التي أدار بها الزعماء اللبنانيون حكم البلاد، وتزاوج النزاع الداخلي بتدخّلات الخارج، ناهيك بعلاقة السياسيين والموظفين الكبار في الإدارة بسفراء دول وبعض ديبلوماسييها لم تخلُ لهجتهم من التعالي. أبرزَت السلوك السياسي اللبناني بإزاء الأحداث، ملتوياً ومتردّداً وضعيفاً أحياناً، ومجاملاً وعاجزاً في الوقت نفسه في أحايين. رخواً وصلباً لا يستثني المصالح الانتخابية ولا الإنصياع المذهبي، ويسعى في كلّ حال إلى مرجعية خارجية يلوذ بها. كان من السهولة بمكان عبر تقارير التنصّت اكتشاف الحيل والمناورات وإدارة التناقضات ووطأة الحسابات السياسية والعداوات الشخصية، وتأثيرها في التحالفات والخيارات ومواجهة الوقائع. شريط صادق وفاضح عن حقبة الخمسينات ورجالاتها.

كان معارضو الرئيسين المتعاقبين الهدف المباشر لتنصّت لم يتجاهل، بتفاوت، الموالين

سعياً إلى إبقائهم تحت سيطرة السلطة وآذانها. لم يكتفِ بالأفرقاء اللبنانيين، بل تنصّت على سفراء لعبوا أدواراً عدائية ضدّ كميل شمعون كسفير مصر عبدالحميد غالب قبل أن تتخذ حكومة سامي الصلح قراراً بطرده من لبنان في 25 تموز 1958. مكّنت الاتصالات المتلاحقة التي أجراها زعماء المعارضة به، في تنسيق متبادل لإسقاط كميل شمعون، من جعل السفير تحت رقابة الأمن العام. وكان هاتفه هو الآخر مراقباً. التنصّت نفسه رافق مكالمات مماثلة لهم مع ضبّاط كبار في الاستخبارات العسكرية السورية كعبد الحميد السرّاج ـ وكان يُؤتى على ذكره في بعض المكالمات بـ«أبوعبدالله» تخفّياً ـ وبرهان أدهم. أصغى بانتباه إلى مكالمات أجراها عبدالحميد غالب بنظيره في دمشق محمود رياض. تنصّت الأمن العام على سفير العراق محمد سليم الراضي ثم جميل عبدالوهاب والملحق العسكري العقيد صالح السمرائي وموظفين بارزين في السفارة كياسين عمر وعطا عبدالوهاب، وعلى سفير الأردن جمال طوقان ثم عبدالمنعم الرفاعي والملحق العسكري فتحي ياسين ثم المقدّم غانم. طاول تبادل مكالمات بين موظّفي السفارات تلك، أو بينهم وسياسيين وصحافيين لبنانيين موالين لعواصمها أو معارضين لها. قادت مراقبة المكالمات إلى التنصّت على رئيس الديوان الملكي في بغداد عبدالله بكر، ووُصف في إحداها بين سفير العراق وكامل مروة بـ«البوم».

في عدد وافر من المكالمات بين سفراء عرب وزعماء وسياسيين وصحافيين لبنانيين أحاديثُ عن المال وتسديد السفراء أثمان أسفار هؤلاء وإقامتهم في فنادق أوروبية وعربية تغطية مهمات أو إجازات شخصية، وعن إيحاءات توخّت توجيهاً سياسياً لمقالات في منحى يعزز حجّة السفارة والنظام الذي تنتمي إليه، أو استخدامها ضدّ خصومها من الأنظمة والعقائد المناوئة. ناهيك بطلب الحصول على تعليمات. شمل التنصّت السفارة الأميركية والمستشار الشرقي فيها حليم معماري الذي تولّى تنظيم مواعيد سياسيين لبنانيين فيها، كما مع ديبلوماسيين أميركيين يزورون لبنان. كذلك السفارة البريطانية ومستشارها الشرقي مارون عرب، وسفارة الإتحاد السوفياتي.

في 22 تموز 1955 أفصح التنصّت عن حوار دار بين السفارة العراقية وصحيفة لبنانية عند الحادية عشرة ظهراً:

ياسين عمر (السفارة العراقية) لجودت هاشم (جريدة «الهدف»): كتبت مجلة فرنسية مقالاً عن خالد العظم، وهذا المقال ترجمناه. عندما سافر إلى فرنسا اجتمع

برجال السياسة في باريس وتحدّث معهم. ثم راح إلى سان فرنسيسكو وتحدّث هناك كلاماً آخر معاكساً لما قاله في فرنسا. طبعاً نحن كعرب لا نوافق كثيراً على أعمال فرنسا في تونس ومرّاكش، لكنّنا نحب استغلال المقال كي نبرهن عن تأرجح خالد العظم في مواقفه. معروف أنه اتفق معهم عندما كان في فرنسا، لكنه عاد وتعرّض لهم في سان فرانسيسكو. المقال يُظهر استياء فرنسا من موقف خالد العظم وفيه شيء من العتاب. سأسرّ إليك بأمر يبقى بيننا. عندما ذهب إلى بغداد كان له أيضاً موقف مختلف. وعندما عاد إلى سوريا أدلى بتصريحات. هل تحب نشر بعض عبارات هذا المقال؟

جودت هاشم: متى ترسله إليّ؟

ياسين عمر: الآن. هل يُنشر اليوم؟

جودت هاشم: سأبذل ما في وسعي.

ياسين عمر: إذا لم يُنشر اليوم بيسوى بكرا[31].

يكاد لم ينجُ زعيم أو سياسي من مراقبة هاتفه. في المعارضة والموالاة، في البيت والمكتب الشخصي ومقار الأحزاب، على مرّ العهدين. لكلّ منهما رجاله صعدوا في الحقبة بعدما ضمر رجال سلفه[32]. تناول التنصّت تفاصيل دقيقة، بما فيها ثانوية وهامشية، في مكالماتهم ووقائع الحوار وصولاً إلى طلب مواعيد ودعوات إلى

31 ـ تقارير سّرية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.

32 ـ أبرز مَن طاوله التنصّت: صائب سلام ورشيد كرامي وعبدالله اليافي وحسين العويني وكميل شمعون (قبل انتخابه رئيساً) وصبري حمادة وسامي الصلح وكمال جنبلاط وحميد فرنجيه وبيار إدّه وريمون إدّه وأحمد الأسعد وعبدالله الحاج وعادل عسيران وكامل الأسعد ورشيد بيضون وسليم الخوري وتقيّ الدين الصلح ونعيم مغبغب ومالك سلام ومأمون أيّاس وأنيس صالح ومحمد خالد ومحمد كنيعو وأنور الخطيب ونسيم مجدلاني وهنري فرعون وبيار الجميّل وجوزف شادر وعدنان الحكيم وعبدالله بيهم وسعدي المنلا ويوسف سالم وكاظم الخليل وعلي بزّي ومجيد أرسلان وإميل البستاني وكاظم الصلح ويوسف السودا وألفرد نقاش وشارل حلو ومحمد شقير وخليل الخوري وسليمان العلي. شمل التنصّت صحافيين معارضين وموالين اضطلعوا بأدوار مختلفة في النزاع السياسي كغسّان تويني وكامل مروة وفاضل سعيد عقل ونسيب المتني وسليم اللوزي وعفيف الطيبي وسعيد فريحة وكسروان لبكي وحنا غصن وعبدالله المشنوق وخيري الكعكي وفرنسوا عقل ووليد تويني ومحمد البعلبكي، ومكاتب جرائد ومجلات «الحياة» و«النهار» و«صدى لبنان» و«التلغراف» و«الشرق» و«الهدف» و«الجريدة» و«الديار» و«السياسة» و«نداء الوطن» و«الصيّاد» و«اليوم» و«الأوريان»، وضبّاطاً ومسؤولين أمنيين كنورالدين الرفاعي وسيمون زوين وعزّت خورشيد، وموظفين كباراً كجورج حيمري وناظم عكّاري، ورجال دين كالمتروبوليت إيليا الصليبي والأرشمندريت غفرائيل الصليبي وشيخ عقل الدروز الشيخ محمد أبوشقرا والشيخ شفيق يموت.



اجتماعات وحفلات ولقاءات في الفنادق، وتبادل إشاعات وأخبار وروايات مختلقة ومتناقلة، وأحاديث عن زيارات سفارات في بيروت أو دمشق ومقابلات مع مسؤولين وحزبيين وضبّاط سوريين. لم تقتصر على الزعماء والسياسيين، بل أيضاً معاونيهم وأفراد مجهولين لم يتحقّق من هوّياتهم. كان الأبرز في تقارير التنصّت ـ قبل أنفجار «ثورة 1958» وبعدها ـ مكالمات هاتفية كان يجريها ديبلوماسيون في سفارة مصر مع مسؤولين عسكريين وأمنيين سوريين في نطاق تعاونهما لدعم معارضي كميل شمعون ومدّهم بالسلاح والمال.

هكذا توالت تباعاً، بوفرة في تقارير المراقبة، أسماء موظفين في سفارة مصر كجمال عفيفي وحنفي محمدين وعبدالعزيز طه ومحيي الدين خفّاجة وعلي رياض ووليد صلاح وعبدالعزيز سيّد الأهل ويحيي حسن، والعقيد عبدالمحسن عبدالنور في مكتبه في الأركان السورية. إبّان اضطرابات أمنية شهدتها أحياء في بيروت والمناطق احتجاجاً على السياسة الخارجية لكميل شمعون، خابر عبدالعزيز سيّد الأهل صحافياً في إذاعة «صوت العرب» في مصر هو أحمد سعيد في 16 آب 1956، وقال له: كلّ المحال في المدن اللبنانية في إضراب ومغلقة. هناك تظاهرات التأييد لمصر من كلّ صوب. غداً أرسل إليك، في أول طائرة إلى القاهرة، شرائط التسجيلات والخطابات أمس واليوم[33].

فتح التنصّت لمدير الأمن العام نافذة على خلافات الوزراء وشؤون الحكم التي لا تروى بالضرورة له، وأتاحت قياس علاقة المسؤولين والوزراء به والجدل الناجم عن عمله في بعض الأحيان. في 2 كانون الأول 1949 وُضع بين يديه تقرير تنصّت عن مكالمة دارت في الثامنة والنصف مساء بين كميل شمعون وألفونس عريضة:

الفونس عريضة: سمعت لك خبرية منيحة الآن.

كميل شمعون: شو؟

ألفونس عريضة: يظهر أن هناك أزمة وزارية.

كميل شمعون: إيه.

ألفونس عريضة: بهيج تقيّ الدين اختلف معهم بسبب المير فريد.

كميل شمعون: طالب رأس المير فريد؟

33 ـ تقارير سّرية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.

ألفونس عريضة: أيوه. يظهر أنه معنّد كثيراً. إمّا يطير المير فريد أو يترك هو الوزارة.
كميل شمعون: إيه. ماذا لديك سوى ذلك؟
ألفونس عريضة: وقع حادث مضحك الآن في النورماندي.
كميل شمعون: شو؟
ألفونس عريضة: كان زبونات النداء القومي قاعدين عندما دخل رياض (الصلح) وكان يريد الجلوس معهم. عندما أبصروه هربوا واحداً تلو آخر بالجملة. شقير ونجيب ومحمد.
كميل شمعون: طيّب (ضحك).
ألفونس عريضة: اعتقد أنهم ذهبوا إلى عندك.
كميل شمعون: أهلاً وسهلاً. تعال إسهر أنتَ أيضاً. سيأتي بعد قليل إلى عندي عبدالحميد (كرامي).
ألفونس عريضة: سأرى[34].
لم يستقل وزير الزراعة بهيج تقيّ الدين، ولم يفقد فريد شهاب منصبه، واستمرّت حكومة رياض الصلح حتى 14 شباط 1951.

سقوط رئيس

تتبّع مدير الأمن العام، دقيقة تلو أخرى، حملة المعارضة على بشارة الخوري. منذ إعلان الإضراب العام ضدّه في 15 أيلول 1952، انقسم الزعماء والسياسيون حياله. شابَ الاضطراب الطرفين مربكين في خطوات متناقضة ومتنافرة تقودهما إلى مواجهة في الشارع، من غير أن يتيقّن كلّ منهما من أنه سيربح معركته.
السادسة مساء 16 أيلول قال بيار الجميّل: لقد قرّرنا وقف الإضراب وأعتقد بأن الاشتراكيين موافقون أيضاً. وكميل (شمعون) من الرأي نفسه.
نسيب المتني: أنيس نجا قال إنهم سيتخذون تدابير أكثر فاعلية وقوة من الإضراب.
بيار الجميّل: تماماً. إنهم مجتمعون الآن عند حسن البحصلي في بحمدون، ويريدون اختيار رئيس جديد للحكومة. إنهم المسلمون. ليتفقوا في ما بينهم ويختاروا رئيساً

34 ـ المصدر نفسه.



للحكومة، بعد ذلك نكمل العمل معاً. نحن نفكر في تأليف مجلس وطني موحّد يمثل الشعب ويضم الممثلين الحقيقيين له والذين يتكلمون باسمه. كان في اجتماعنا كميل شمعون ونعمة ثابت. اتفقنا مع كميل وقرّرنا تأليف جبهة موحّدة.
نسيب المتني: إذن لا إضراب غداً.
بيار الجميّل: لا.
نسيب المتني: والذين في الجبهة الاشتراكية؟
بيار الجميّل: لا أعرف ماذا قرّروا.
نسيب المتني: إنهم يجتمعون في الجبهة الاشتراكية. سأنبئك في ما بعد ما يقرّرونه.
السادسة والدقيقة 40 قال غسّان تويني (مكتب الجبهة الاشتراكية الوطنية): الجوّ متوتر والناس يطالبوننا بالاستمرار في الإضراب. هناك حشد منهم متجمّعون في ساحة الشهداء قرب مكتب الجبهة. نحن نعمل تحت ضغط الشعب، ونخشى الخروج من المكتب لأن تظاهرات ومجزرة ستحصل. اتصل بي لاحقاً. ما رأيك أنت؟
نسيب المتني: عليكم مواصلة الإضراب. تكلمتُ مع بيار الجميّل فقال لي إنهم قرّروا وقفه. أنتم ماذا قرّرتم؟
غسّان تويني: لم نتخذ قراراً بعد. إحكِ مع خليل أبوجودة (إلى جانبه).
خليل أبوجودة (لنسيب المتني): الحشود تغطي ساحة الشهداء. رجال الأمن يعملون على تفريقهم. نحن في صدد العمل على وضع مناشير. دردش مع كميل (شمعون الذي إلى جانبه).
نسيب المتني (لكميل شمعون): هل صحيح أنك قلت منذ قليل عندما كنت في الاجتماع في بيت الكتائب إنك توافقهم وقف الإضراب.
كميل شمعون: لا، ليس صحيحاً، كان هناك أكثر من 200 شخص مجتمعين في الخارج يطالبون بمتابعة الإضراب، فخرجت وقلت لهم إن الاضراب هو الخطوة الأولى للوصول إلى أهدافنا.
نسيب المتني: أعدّوا مناشير يعلنون فيها انتهاء الإضراب.
كميل شمعون: هنا ليس من شيء بعد. تعال وانظر إلى الحشود في ساحة الشهداء. جميعهم مهتاجون.
17 أيلول كشف التنصّت على بضعة مكالمات هاتفية مسار المواجهة بين معارضة

باتت تحضّ على تنحّي الرئيس تحت وطأة الشـارع، وموالاة ترفض مجاراة الإضراب العام:

السابعة والدقيقة 45 قال بيار الجميّل (بكفيا) لمجهول (بيت الكتائب): هل فتحت المدينة؟

المجهول: لا يا رئيس. بعض الناس فتحوا وآخرون لا.

بيار الجميّل: والجمّيزة؟

المجهول: في الجمّيزة لم يفتحوا بعد. ينتظرون أوامرنا.

بيار الجميّل: قل لهم أن يفتحوا في الجمّيزة حالاً.

المجهول: أمرك يا رئيس.

السابعة والدقيقة 50 قال هنري فرعون لتوفيق المتني: ماذا يحدث من جديد؟

توفيق المتني: المدينة لا تزال مقفلة. باعة الخضر لم يتسـلموا بضاعتهم لأنهم قرّروا البارحة الاستمرار في الإضراب بسـبب اختفاء (يوسف) دوغان (رئيس نقابة بائعي الخـضر). وذاك الأخير عثر عليه في سـاعة متأخّرة. القصّابون كانوا على اتفاق معهم البارحة مساء، لذلك لم يفتحوا. هناك محال نصف مفتوحة. إنهم خائفون.

هنري فرعون: ماذا سيفعل بيار (الجميّل)؟

توفيق المتني: لا أعلم، لم يأتِ حتى السـاعة، ولكنّه سـيأتي ليقول لهم أن يفتحوا. في البسطة كلّ المحال مقفلة. دوغان يروي أنه خرج خلال الليل لشراء السجائر ووصل مجهولون قيّدوه ووضعوه في السيارة.

هنري فرعون: ما رأيك هل ستبقى المدينة مقفلة طوال النهار؟

توفيق المتني: لا أعتقد ذلك، لكن هناك حماسـة واستعداداً لمواصلة الإضراب. لكنّ الجبهة الشعبية تريد أن تفتح بينما الآخرون يعملون سرّاً على الإغلاق.

الثامنة والدقيقة الخامسـة قال مجهول ليوسـف (بيت الكتائـب): ما الجديد عن الإضراب؟

يوسف: الإضراب انتهى.

المجهول: لكنّ المدينة لا تزال مقفلة.

يوسف: هذا لأننا تأخرنا في توزيع مناشير إنهاء الإضراب، سنوزّعها الآن. افتحوا حالاً!

المجهول: حسناً.



(كان الكتائبيون يجيبون بهذه الطريقة عن كلّ مَن يطلب معلومات عن الإضراب).

الثامنة والدقيقة 40 قال المتروبوليت إيليا الصليبي (سـوق الغرب) للشـيخ سـليم الخوري (المنزل): أليس هناك تدخّلات لفتح المدينة.

سليم الخوري: هناك تحرّكات كثيرة بين الطرفين. الأمر يتطلّب حلاً هادئاً.

المتروبوليت إيليا الصليبي: ماذا سـتفعلون؟ يجـب أن لا يبقى الوضع على حاله. لا بدّ من تحرك الشـخصيات ذات الوزن الشـعبي لفتح المدينـة. الرئيس يهمّني كثيراً ولا أريـد للحال أن تطول على ما هي عليه لأن الرئيس هو ضحيّة هذا الإضراب. إذا اسـتمر الوضع على حاله سـيدخل البلد في وضع محزن. إذا طال إلى غد سـأنزل إلى بيروت وأجمع رؤساء الطوائف لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها. وأنتم من جهتكم ينبغي أن تدرسوا الوضع.

سليم الخوري: معك حق.

العاشرة قال رشـيد كرامي (المنزل) لكامل مروّة (المكتب في جريدة «الحياة»): أمس الأول استدعيت إلى عند صائب بك في سوق الغرب في حضور سعدي بك، وسألني إذا كنتُ أقبل المشاركة في حكومته، فأجبته أنني أقبل شرط تنفيذ المطالب التي قدّمناها إلى رئيس الجمهورية قبل 20 يوماً. ويأتي في رأس هذه المطالب تعديل الدستور، وإلا فإنني أعتذر. توقفت القصة هنا. الجمعة سنعقد لقاء شعبياً في طرابلس ونتكلّم.

كامل مروة: حسـناً. من الضروري الاتصال بجماعة بيروت. هل اتصلت بعبدالله بك (اليافي)؟

رشيد كرامي: سأتصل به حتماً اليوم قبل توجّهي إلى طرابلس.

العاشرة والدقيقة العاشرة قال نسـيم مجدلاني (مكتـب حزب كمال جنبلاط) لأنور الخطيب (المكتب): الجبهة الشعبية توزّع في هذه الأثناء منشوراً يطالب بإعادة فتح المحال. علينا توزيع منشـور آخر يقول إن الإضراب مستمرّ. أرجو أن تحضّر لي شيئاً لذلك وأن ترسله إليّ فوراً كي أطبعه وأبدأ توزيعه.

أنور الخطيب: لا نستطيع أن نفعل ذلك من دون إذن من كمال بك!

نسيم مجدلاني: يجب التصرّف بسرعة. سنطبع المناشير. ومن الآن حتى الإنتهاء منها يكون كمال بك قد وصل. فإمّا نوزّعها أو نتلفها بحسب قراره.

أنور الخطيب: حسناً سأحضر لك شيئاً.

العاشرة والدقيقة 25 قال خيري الكعكي لريمون إدّه (المكتب): الكتائب يحاولون.
ريمون إدّه: هل طبعتَ جريدتك؟
خيري الكعكي: لا.
ريمون إدّه: قل في جريدتك ضدّ مَن يُعلن هذا الإضراب؟ ضدّ شيء أم ضدّ شخص؟ بما أنه معلن ضدّ شخص ورغم مناشير الآخرين الإضراب مستمرّ، ولن يتوقف قبل رحيل هذا الشخص. فهمتني أليس كذلك؟
خيري الكعكي: نعم نعم. على كلّ حال جهودكم أثمرت.
ريمون إدّه: نعم. قل إن ريمون إدّه وسامي الصلح وعبدالله اليافي قد اتفقوا في ما بينهم على الهدف. استعمل كلمة هدف بين مزدوجين.
خيري الكعكي: حسناً. ماذا عن الجبهة الاشتراكية؟
ريمون إدّه: لا أفهم هل هي جبهة تجارية؟ لكن لا تنشر ذلك باسمي أنها جبهة تجارية. أنا لا أفهم شيئاً في التجارة.
خيري الكعكي: ما هو موقف أخيك؟
ريمون إدّه: أخي وعبدالله الحاج سينفّذان أوامر الكتلة الوطنية.
خيري الكعكي: حسناً، أنا وعبدالرحمن بك ونورالدين جلنا طوال الليل ولم نغفُ حتى الساعة الثالثة فجراً.
ريمون إدّه: حتى الجميزة مقفلة (ضحك). حينما تنتهي مرّ عليّ فنذهب سويّاً إلى عبدالله اليافي.
العاشرة والدقيقة 55 قال هنري فرعون (المنزل) لنور الدين الرفاعي (المكتب): ماذا يقول دوغان؟
نور الدين الرفاعي: لا يتهم أحداً.
هنري فرعون: ما رأيك في هذا الإضراب؟ هل علينا أن نفعل شيئاً؟
نور الدين الرفاعي: لا، دع الأمور على حالها فتصحّح من تلقائها.
هنري فرعون: ماذا يقول بيار (الجميّل)؟
نور الدين الرفاعي: يحاول دفعهم إلى فتح المحال، لكنّ أحداً لا يصغي. الجبهة الشعبية توزّع مناشير تدعو إلى إعادة فتح المحال، إلا أن أحداً لا يستجيب (ضحك). سيلقّنهم هذا درساً للمستقبل بأن لا يشعلوا النار وإلا فلن يقدروا على إطفائها.



ستصلح الأمور نفسها بنفسها. أنظر مثلاً إلى بيروت. فتح 50 في المئة من المحال.
الثانية عشرة والدقيقة 45 قال خليل أبوجودة لنسيب المتني: نواب الجبهة الاشتراكية قدّموا عريضة إلى رئيس مجلس النواب يطلبون منه أن يرفعها إلى السيد الكبير (رئيس الجمهورية) تطلب منه التنحّي.
نسيب المتني: ماذا؟
خليل أبوجودة: نعم لأن الوضع لن يهدأ إلا عندما يترك الكرسي. صائب سلام وعبدالله اليافي وسعدي المنلا ورشيد كرامي قدّموا عريضة في الإطار نفسه.
نسيب المتني: برافو.
خليل أبوجودة: هناك أيضاً إشاعة تقول إن السيد الكبير استقال.
نسيب المتني: إذا كان ذلك صحيحاً، فليعش.
خليل أبوجودة: إذا لم يتنحّ اليوم سيتنحّى غداً.
نسيب المتني: هذا جميل.
خليل أبوجودة: إذن أفهِم ذلك لصديقك (بيار الجميل) الذي كان سيقف اليوم ضدّ الإضراب. إنظر إلى ما فعله الشعب. لقد أقفل من دون ضغط.
نسيب المتني: ليكن هذا درساً له. لا أريد التحدّث إليه.
خليل أبوجودة: في ذلك اليوم بقيت خمس ساعات أحاول إقناعه، لكنّ ذلك كان مستحيلاً. أخبره بذلك.
نسيب المتني: لا أريد أن أخبره شيئاً. أين حصل الاجتماع؟
خليل أبوجودة: في مكتب الجبهة. كان يجب أن ترى الجموع تصرخ وتصفق. سآتي إليك بعد قليل.
الأولى والدقيقة 15 قال ريمون إدّه (المكتب) لعبدالسلام جنون (الهيئة الوطنية): هل استقال صائب بك؟
عبدالسلام جنون: نعم. ذهب إلى عاليه ليبلغ إليه ذلك. مرّ إلى هنا مع عبدالله اليافي ورشيد كرامي وسعدي المنلا وسامي الصلح، وتكلم كما لو أنك ملمّ بالأمر.
ريمون إدّه: حسناً. عبدالله الحاج ومأمون أياس لن يتأخرا في الوصول إلى عندك.
الأولى والدقيقة 40 قال ريمون إدّه (المكتب) لحميد فرنجيه (المكتب): هل أخذت علماً بخبر طلب نواب طرابلس؟

حميد فرنجيه: نعم، نعم. والمرشّح لرئاسة الحكومة من هذا الرأي أيضاً.
ريمون إدّه: إذاً فأنت على علم بالأمر. الجماعة مجتمعون الآن في الهيئة الوطنية إذا كنتَ تريد الذهاب إلى هناك.
حميد فرنجيه: لا، لا. أفضل أن لا أذهب.
ريمون إدّه: من المستحسن أن نكون كلّنا بدلاً من أن يوقّع قسم منّا فقط.
حميد فرنجيه: لا مشكلة عندي. ولكن مراعاة للجبهة أفضل أن لا أنزل. لكن هذا لا يعني أنني ضدّ. أنا مستعد للتوقيع، فليرسلوا إليّ ما يجب أن أوقّعه.
ريمون إدّه: ليس هناك ما توقّعه، ولكن يجب أن تكون حاضراً. هناك (عبدالله) اليافي، والحاج (حسين العويني)، و(رشيد) كرامي، والمجموعة كلّها. الهيئة الوطنية كلّها معك.
حميد فرنجيه: نعم، افهمني، مراعاة للجبهة لا أريد أن أنزل.
ريمون إدّه: أين ستكون بعد المكتب.
حميد فرنجيه: في النورماندي، ثم في البيت.
الأولى والدقيقة 55 قال سعدي المنلا (الهيئة الوطنية) لصائب سلام (السرايا): ماذا فعلتَ؟
صائب سلام: العريضة أمامي. سوف أصعد الآن.
سعدي المنلا: من أجل الاستقالة (استقالة صائب سلام)؟
صائب سلام: نعم، نعم، لقد سحبتها.
سعدي المنلا: والآخر، هل هو موافق؟
صائب سلام: هو عندي وأنا في صدد مناقشته. ما أن أنتهي سأتوجّه إلى الرئاسة، وما أن أحصل على جواب من فوق (الرئاسة)، أتصل بك.
سعدي المنلا: حسناً.
الثانية والدقيقة الخامسة قال نزيه البزري (صيدا) لعادل عسيران (الهيئة الوطنية): إذن؟
عادل عسيران: لماذا لم تقفل صيدا؟
نزيه البزري: قالوا إن الإضراب انتهى. الآن أقفلوا مجدّداً.
عادل عسيران: نواب طرابلس وكلّ نواب المعارضة وكلّ رؤساء الحكومة السابقين أعدّوا بياناً للرئيس يقولون له فيه إنه مصدر الفساد والرذيلة، وإن كلّ الإضراب وكلّ ما يحدث موجّه ضدّه لأنهم لم يعد يريدونه ويطلبون منه الاستقالة اليوم بالذات.

نزيه البزري: حسناً.
الثانية والدقيقة 40 قال رشيد كرامي (الهيئة الوطنية) لصائب سلام (السرايا): إذن.
صائب سلام: عندي اجتماع الآن. الجنرال (فؤاد شهاب) موجود عندي. نحن في صدد اتخاذ تدابير.
رشيد كرامي: ألم تخبره؟
صائب سلام: ليس بعد.
أخذ عبدالله اليافي سمّاعة الهاتف من رشيد كرامي وقال لصائب سلام: ألم تخبره بعد؟
صائب سلام: لا، ليس بعد.
عبدالله اليافي: إذن ما زلنا على ما نحن عليه.
صائب سلام: لا، لا. لكن أنا أيضاً لديّ واجبات. إنه وطننا قبل كلّ شيء. دعوت الآن رئيس المجلس والوزراء وسوف يأتون إلى هنا. هل تريد المجيء؟
عبدالله اليافي: نعم، لا مشكلة في ذلك.
صائب سلام: تعال مع الزملاء.
عبدالله اليافي: أنا هنا مع رشيد (كرامي). سعدي (المنلا) ذهب إلى البيت.
صائب سلام: طيّب، تعالوا.
الرابعة والدقيقة 50 أعلم درك بيروت درك طرابلس عن سيارات توزّع مناشير في المناطق اللبنانية تطلب من رئيس الجمهورية الاستقالة: يجب مصادرة هذه المناشير وتوقيف الفاعلين.
الخامسة والدقيقة 35 قال كمال جنبلاط (مكتب الحزب) لكميل شمعون (الهيئة الوطنية): هناك نائبان من الجنوب سيوقّعان معنا.
كميل شمعون: وسليمان العلي؟
كمال جنبلاط: هو الآن في بحمدون على ما أعتقد. سأمرّ بك ونذهب لنراه في فندق أمباسادور.
كميل شمعون: حسناً أنتظرك هنا.
كمال جنبلاط: أنا آت لا تنسَ المناشير.
كميل شمعون: كلا، سنحاول توزيعها.
السادسة والدقيقة 20 قال نسيب المتني لغسّان تويني (مكتب الجبهة الاشتراكية

الوطنية): ماذا هناك؟

غسّـان تويني: حتـى الآن وصل عدد النـواب الذين وقّعوا العريضـة إلى 18 نائباً، وسـيزداد هذا العدد لأن سليمان العلي سيوقّع هذا المسـاء. ذهبوا لرؤيته، وننتظر وصوله إلى بيروت لتوقيعها. هناك عدد كبير من نواب الجنوب سـيوقّعون العريضة. وكذلك عدد من نواب جبل لبنان.

نسيب المتني: مَن هم الموالون للحكومة؟

غسّان تويني: نعم، نعم. أمين بيهم سيوقّعها أيضاً. لم يتسنَّ لنا الوقت للقيام بجولة على النواب. صائب سـلام اتفق مع عبدالله اليافي وسـعدي المنلا. في الوقت الحاضر لا أحد منهم سينتزع رئاسة الحكومة من صائب شرط استقالة بشارة الخوري. إذا لم يستقل، يستقيل صائب سلام. عندئذ سيرفضون جميعاً تأليف حكومة جديدة ما دام بشارة الخوري في الرئاسة. الهيئة الوطنية مجتمعة الآن. حدّدنا لها مهلة قصوى حتى هذه الليلة. إما تسير معنا أو نفترق. ننتظر الآن جوابها. صعد إليها كميل (شمعون) وبيارو (إدّه) وعادل عسيران للحصول على جواب. إمّا هذه أو تلك[35].

في السـاعات التاليـة لاعتزال الرئيس فجـر 18 أيلول 1952، الثامنـة والدقيقة 55 صباحاً، قال حميد فرنجيه لنسيب المتني: أطلب منك ومن الاخوة الصحافيين أن لا تفعلوا كما فعلوا في مصر.

نسـيب المتني: لا، بالعكس. سوف نشـكره (بشـارة الخوري) ونتكلم عن محاسنه وأعماله الحسـنة. سـنقول إن محيطه كان سـيئاً. بالعكس إنه شخص نحترمه لأنه لم يقم إلا بالخير. سـأقول إن من الضروري أن نتركه في ما بيننا لاستشـارته لأننا قد نكسب من سماته[36].

لم يكن ذلك موقفا ريمون إدّه وصائب سلام.

18 أيلـول، الخامسـة والدقيقة 20 بعـد الظهر، قال ريمـون إدّه لخيري الكعكي (جريـدة «الشرق»): لا، ما من نـواب موالين. اليوم بدّلـوا جميعهم أراءهم لأن بشارة الخوري كان يريد البارحة الاستمرار، لذا ضغط عليهم، ومن ثمّ يستقيل من

35 ـ المحفوظات الخاصة للرئيس فؤاد شهاب.

36 ـ المصدر نفسه.



دون استشـارتهم. الآن هم مشتّتون ولم يحسموا خيارهم كمارون كنعان وابرهيم حيدر. لقد انقلبوا. لكنّ بشارة الخوري يعمل الآن من خلف الستارة كي يدفع نحو انتخـاب أحد أفراد أسرته. نحن نرفض ذلك وسـنطالب فوراً بمحاكمته. لن نفعل شيئاً الآن. سننتظر حتى غد لنرى ماذا سيفعل. إذا أراد اللعب سرّاً سنطالب بحلّ المجلس ولا نريده في البلد بعد ذلك. طالبنا باستقالته وبأن يستقل للفور الطائرة ويغادر البلاد. لا نريده في البلد وسنرسـل إليه إنذاراً رسـمياً ضمن مهلة 24 ساعة وسـنُعلِم الجنرال (فؤاد شـهاب). لا نريده أن يلعب من خلف الستارة. سنطالب حـالاً بَحلّ المجلس (ردّد ريمـون إدّه هذه الجملة أكثر من مرّة) وإحالة بشـارة الخوري على القضاء.

خيري الكعكي: طبعاً. لكن أنت، أنتَ كنتَ أول من شارك في المعركة. ما قلته لك هو رأي سامي بك (الصلح). رأيي ورأي الأكثرية. عليك معالجة المسألة بين بعضكم بعضاً الآن. إذ أن الكتائب يذيعون أن المسلمين يريدون سلبكم الرئاسة.

ريمون إدّه: لكنّنا أصدرنا البارحة بياناً وقّعه الجميع عن هذا الموضوع بالذات يقول إن الرئاسة هي للموارنة.

23 أيلول قال صائب سـلام في مكالمة بسـعدي المنلا في منزله، السـابعة والدقيقة 40: تمّ الأمر البارحة. ذهب نقولا سالم إليه ومشي الحال. أنا وأحمد الأسعد وصبري (حمادة) ورشيد (كرامي) وبيار وريمون إدّه، ذهبنا إليه وتكلمنا قليلاً.

سعدي المنلا: هل صحيح أن أحمد بك أراد الذهاب إليه كي يشكره (بشارة الخوري).

صائب سلام: نعم، أرايتَ؟ يا لها من قصة! قلنا له أن لا يذهب إليه لأن ذلك سيخلق مضاعفات ضدّه. ثم قال أنه سيذهب إليه، فقمنا كلّنا ضدّه.

سـعدي المنلا: حسـناً، ماذا يفعل هنا حتى الآن (بشارة الخوري). فليترك البلد. ابنه خليل يجب أن يُسجن. يتجوّل بحرّية وهو من أكبر المجرمين.

صائب سلام: ليس ابنه فقط، بل جميعهم، من صغيرهم إلى كبيرهم. يجب أن يمثلوا أمام القضاء ويُحاكموا. سيحصل ذلك. سترى يوماً ما سيُحاكمون. هل أنتَ آتٍ إليّ.

سعدي المنلا: نعم[37].

37 ـ المصدر نفسه.

... وانتخاب رئيس

تعقّب مدير الأمن العام أيضاً دقائق الاتصالات التي أفضت إلى انتخاب خلف للرئيس المستقيل. منذ ظهر الإثنين 22 أيلول 1952 وردته وقائع مكالمات أجراها زعماء المعارضة والموالاة بغية الاتفاق على رئيس جديد بين أحد مرشّحين هما كميل شمعون وحميد فرنجيه، قبل أن تفصح ساعات المساء عن ترجيح حظوظ نائب الشوف فيُنتخب في الغداة[38]:

12:15 ـ موسى مبارك لسليمان فرنجيه (منزل حميد فرنجيه): لا تعتقد أنني لا أزوركم لأنني لا أعمل معكم. بالعكس أنا أقوم بحملة كبيرة من أجل حميد. قل له بأن لا يشغل باله بجورج كرم لأنني آخذه على عاتقي.

سليمان فرنجيه: شكراً.

موسى مبارك: إذاً لا تهتم بجورج كرم. أضمن لك أنه يؤيّدكم. وإذا احتجت إليّ اتصل بي حالاً.

12:15 ـ فيليب تقلا (منزل بهيج تقيّ الدين) لجوزف شادر (منزل أمين بيهم في صوفر): نحن، الدستوريين، مجتمعون الآن وننتظر نتائج اجتماعكم أنتم. ماذا فعلتم؟

جوزف شادر: لم يتخذوا قراراً بعد. أرجأوا الاجتماع إلى الخامسة والنصف بعد الظهر في مجلس النواب. اتصل بي بعد الظهر في المجلس. ماذا فعلتم أنتم؟

فيليب تقلا: نحن 12. سنرى أيضاً جورج كرم وأحمد الحسيني. أما الأمير مجيد، فما من أمر. هل يمكننا أن نعتمد على سبعة أصوات من عندكم (كتلة نواب بيروت)؟

جوزف شادر: لا. ستة أصوات، ربما سبعة.

فيليب تقلا: وحبيب؟

جوزف شادر: لم يقرّر بعد، لكنّه قال إنه في البداية فكّر في كميل. لم يحسم قراره بعد. سنعرف خلال الاجتماع الليلة.

فيليب تقلا: حسناً.

12:20 ـ حبيب لوليد تويني («النهار»): غداً سنشعل فرن الشباك بالمفرقعات

38 ـ المصدر نفسه.



والعيارات النارية.

وليد تويني: لماذا؟

حبيب: أليس علينا إطلاق النار غداً بعد الفوز؟

وليد تويني: سنرى لاحقاً.

12:40 ـ ميشال ضوميط (المنزل) للدكتور الياس الخوري (منزل بهيج تقيّ الدين): إذن؟

الياس الخوري: ماشي الحال. وصل جورج كرم وسيمشي معنا. سنرى أين أحمد (الحسيني). سنجتمع مجدّداً عند الساعة الرابعة بعد الظهر في منزل إيليا أبوجودة في عاليه، أو عند فؤاد الخوري في بحمدون.

ميشال ضوميط: لماذا الاجتماع الثاني؟

الياس الخوري: كي يكون أحمد حاضراً ونوقّع جميعاً. هل نجحت في مهمّتك؟

ميشال ضوميط: نعم. سأكون قد انتهيت بعد حوالى الساعة.

12:40 ـ فاضل غندور (طرابلس) لنجيب المنلا (منزل سعدي المنلا في بيروت): الشيخ يوسف الضاهر و(عبدالله) عدرا أتيا كي يطلبا منّا النزول إلى بيروت لنقول لرشيد أفندي وسعدي بك أن يمشيا مع حميد فرنجيه. أنت تعلم أننا مرغمون على النزول. لذلك أردت الاتصال بك أولاً. في حال لم تكن تريد... تجنّب البقاء في البيت.

نجيب المنلا: تعالوا، لكنّ مجيئكم سيكون بلا جدوى. اجتمعوا مع نواب الجنوب وعكار وبيروت البارحة، وقالوا لحميد إنهم سيدعمون كميل شمعون. لا تقل لهم شيئاً نقلاً عنّي. تعالوا.

فاضل غندور: حسناً.

13:50 ـ صائب سلام (مجلس النواب) لسامي الصلح (المكتب): عبدالله بك بقربي، وكذلك حبيب. كنا في صوفر وقرّرنا الاجتماع في المجلس عند الخامسة والنصف. يجب أن تحضر من كلّ بدّ.

سامي الصلح: حسناً.

صائب سلام: حبيب سيزورك الآن.

13:55 ـ رشاد عازار (المنزل) لميشال ضوميط (المنزل): إذن؟

ميشال ضوميط: لم أجد صلاح البزري.

رشاد عازار: ستجده حتماً في مجلس النواب بعد الظهر.
ميشال ضوميط: حسناً. هل مشى معنا جورج كرم؟
رشاد عازار: سيمشي اليوم بعد الظهر. في اجتماع بعد ظهر اليوم الذي سيشارك فيه الحسيني. ذهب روفايل لإحضار الحسيني. هل علمتَ ماذا فعلوا في البقاع؟
ميشال ضوميط: الجميع يمشي مثلنا.
رشاد عازار: الجميع؟ العشرة؟
ميشال ضوميط: نعم.
رشاد عازار: إذاً الرقم تخطى 40 حتى الآن.
ميشال ضوميط: نعم، ماشي الحال.
14:35 ـ سعيد البربير لألفرد نقّاش (صوفر): المعركة بين حميد وكميل حادة وقاسية. الأنظار تتجه في اللحظة الأخيرة إليك. سامي بك يميل أيضاً نحو هذه الفكرة ويدعمها. الشيخ سليم الخوري أيضاً. لذا أجد أن من الضروري أن تقوم أنتَ بشيء ما.
ألفرد نقّاش: أنا جاهز. لكن في البداية يقتضي أن أحافظ على كرامتي. أتى أناس إليّ مع اقتراحات، إلا أنهم طرحوا شرطاً رفضته لأن ليس من عادتي ملاحقة الناس ومهاجمتهم ظلماً. لذلك أوكل إليك الذهاب إلى الشيخ سليم الخوري وإخباره بالمسألة بينك وبينه، وليبقَ الأمر في ما بيننا. وبعد لقائك به أنتظرك عندي في صوفر حتى الساعة السادسة. بعدها أنزل إلى بيروت. لنبقِ الأمر في ما بيننا.
سعيد البربير: طبعاً، نحن في تصرّفك دائماً. أنا ووالدي سنقوم بالاتصالات مع الشيخ سليم وسامي الصلح وهنري فرعون وآخرين مثل كمال جنبلاط، لأنني علمت أن كمال جنبلاط يفضّلك على كميل شمعون، وأنه سيتجه نحوك في حال تعذّر حلّ هذا النزاع بين حميد وكميل.
ألفرد نقّاش: حسناً أنتظر جوابك.
14:48 ـ الشيخ بطرس الخوري لسليمان فرنجيه (المنزل): إذن؟
سليمان فرنجيه: سامي (الصلح) يمشي معنا.
بطرس الخوري: نعم يمشي معنا. وقبولي الزوق أيضاً.
سليمان فرنجيه: جيّد جداً. سنأكل عند (مطعم) العجمي. أحضر حميد معك.
سليمان فرنجيه: حسناً.



15:00 ـ قبلان عيسى الخوري لرشاد عازار (المنزل): سيجتمع نواب بيروت عند الساعة الخامسة كي يقرّروا. بقي نواب البقاع ونواب بيروت.
رشاد عازار: لا، نواب البقاع قد قرّروا. حبيب (المطران) اتصل بي وقال لي إن العشرة في البقاع ماشون (مع حميد). بقي ابرهيم حيدر الذي لم يتخذ قراره حتى الآن. جميعهم مع حميد.
قبلان عيسى الخوري: جيّد جداً. إذا جدَّ أمر أبلغني.
15:20 ـ حميد فرنجيه (المنزل) لشارل حلو (عاليه): إسمع يا شارل، سامي (الصلح) يمشي معنا. أطلب منك الآن أن تتصل بهنري (فرعون) لأن هنري يؤثر به الإبتزاز. اتصل به وكلّمه. هو ماشي ولكنّه يتأثر بالإبتزاز. لقد علمت أنه سيجتمع مع سامي عند الساعة الرابعة. لذا حاول الاتصال به.
شارل حلو: حسناً.
15:35 ـ رينه معوّض (منزل حميد فرنجيه) لميشال شيحا (عاليه): أوكل إليّ حميد أن أبلغك بأن سامي بك يمشي معنا. لقد أعطاه جواباً. لكنّ هنري بك (فرعون) كان مضطرباً قليلاً هذا الصباح عندما التقاه حميد وهو في طريقه إلى عاليه.
ميشال شيحا: كان ذلك هذا الصباح، لكنّ الوضع الآن مختلف. سأتصل به.
15:45 ـ الشيخ خليل الخوري (صوفر) للشيخ بطرس الخوري (منزل حميد فرنجيه): الرجل موجود في بناية سرسق. إذهب إلى رؤيته حالاً لأنه سيغادر عند الساعة الرابعة أو اتصل به.
بطرس الخوري: حسناً، سامي يمشي معنا.
خليل الخوري: حقّاً؟
بطرس الخوري: نعم، لكنّ هنري لم يحسم قراره بعد.
خليل الخوري: إنه خائف. عندما يعلم بأن سامي مشى فهو سيمشي. إذهب لرؤية ذلك الآخر حالاً.
15:53 ـ داود أبوجودة للشيخ بطرس الخوري (منزل حميد فرنجيه): لديّ خبر سار. النائب فؤاد الخوري قال لي إن الدستوريين مشوا كلّهم مع حميد.
بطرس الخوري: جميعهم؟
داود أبوجودة: نعم، الـ12. حظّاً موفقاً.

15:55 ـ روفائيل لحّود (منزل رشاد عازار) لعلي الحسيني (منزل النائب أحمد الحسيني): يجب أن أرى أحمد بك الآن. موقفنا لا يزال نفسه، لأنني منذ البداية كنت قد اتفقت مع السيّد أحمد ولم أغيّر. ردّ عليك تعال لرؤيته عند الساعة الخامسة.

علي الحسيني: وميشال ضوميط؟

روفائيل لحّود: بعد قليل سآتي لأراك. لا أحب الكلام عبر الهاتف.

16:10 ـ رشاد عازار (المنزل) لميشال ضوميط (المنزل): وصل أحد زملائنا، هو عندي. روفائيل لحّود. الثاني (ربّما جورج كرم) آتٍ بعد قليل. لذا أطلب منك أن تحضر وحدك لعندي.

ميشال ضوميط: أنا آت.

(ملاحظة: أنا شبه متيقّن من أن رشاد عازار وروفائيل لحّود وميشال ضوميط وجورج كرم وأحمد الحسيني يقومون بلعبة سيئة ضدّ زملائهم الدستوريين، وسيقترعون في نهاية المطاف لشمعون بدلاً من حميد. العدد الذي سيبقى لحميد تسعة دستوريين).

16:30 ـ يوسف سالم لحميد فرنجيه: كيف الوضع؟

حميد فرنجيه: جيّد جداً. لكن هناك هنري بك الذي لا يريد أن يمشي. قيل له إن صائب بك سيقفل بيروت ورشيد كرامي سيقفل طرابلس. لكن هناك لجنة منتقاة من جميع الشخصيات في طرابلس أتت للاجتماع برشيد وإقناعه بتأييدي. صائب و(حزب) النداء لا يمكنهم إقفال بيروت وطرابلس، وهنري متأثر.

يوسف سالم: هل تريدني أن ألتقيه؟

حميد فرنجيه: نعم إذهب لرؤيته وشجّعه قليلاً. إنه في مجلس النواب.

يوسف سالم: حسناً.

16:30 ـ نسيب المتني لغسّان تويني (جريدة «النهار»): أعطني بوانتاجاً تقريبياً للأصوات التي ستقترع لشمعون.

غسّان تويني: الجبهة الاشتراكية ثمانية، نواب بيروت سيعلنون قرارهم عند الساعة الخامسة. جميع نواب طرابلس وعكار ما عدا قبولي الزوق الذي يؤيّد حميد. واحد من المثلث. المتن إيليا أبوجودة. كسروان إثنان هما أحمد الحسيني وجورج كرم وعلى الأرجح روفائيل لحّود لأننا لا نستطيع الوثوق بكلام هؤلاء. في الشوف لنا الأمير



مجيد. وفي الجنوب هناك 11.

نسيب المتني: سليمان العرب مع حميد.

غسّان تويني: لا، لا. في البقاع ليس معلوماً حتى الآن. سنحصل على النصف ربّما. في بيروت سنحصل على ثمانية أو كلّهم.

نسيب المتني: إذن ماذا سيبقى لحميد؟

غسّان تويني: 28 على الأكثر.

17:05 ـ صائب سلام لسعدي المنلا (المنزل): هل أتى أحد النواب إلى عندك؟

سعدي المنلا: لا. عندي شخصية رفيعة من طرابلس أتت من أجل حميد.

صائب سلام: نعم. لقد فهمت. إن كرم (ربّما جورج كرم) يمشي مع حميد. والآخرون من البقاع. والدستوريون لا أعلم ماذا فعلوا. يقال إن لدى حميد الآن 43 صوتاً.

سعدي المنلا: الآخر لا ينسحب له؟

صائب سلام: لا.

سعدي المنلا: سأرغمهم على البقاء على موقفهم.

صائب سلام: لا، انتظر، لا يزال الوقت مبكراً. أتى حميد إلى مجلس النواب وتكلم مع كميل، وكميل تكلم مع حميد. بدأ حميد بالاقتراحات. في النهاية قال إنهما لن يتفقا. نحن النواب سنهتم بالمسألة ونطلب من الذي يملك العدد الأقلّ من الأصوات الإنسحاب للذي يملك العدد الأكثر منها بروح رياضية وصداقة. سأذهب بعد قليل إلى اجتماع نواب بيروت عند الخامسة والنصف في المجلس.

سعدي المنلا: مُرّ عليّ في طريقك.

17:37 ـ ميشال ضوميط (منزل رشاد عازار) لسليمان فرنجيه (منزل حميد فرنجيه): هل الشيخ بطرس عندك؟

سليمان فرنجيه: لا، ذهب إلى العجمي.

ميشال ضوميط: إذا اتصل بك، أرجوك أن تقول له بأن يتصل بي في منزل رشاد عازار. سأعطيك رشاد.

رشاد عازار لسليمان فرنجيه: هل من جديد.

سليمان فرنجيه: لا بأس.

رشاد عازار: قبلان أتى إليّ اليوم وقال لي إنه كان راضياً جداً عن الحال. هل علمتَ

ماذا فعل نواب بيروت؟
سليمان فرنجيه: لا. لقد اجتمعوا هذا الصباح في صوفر من دون أن يقرّروا شيئاً. وسيجتمعون الليلة في مجلس النواب لاتخاذ قرار.
رشاد عازار: هل سيكون معكم خمسة أو ستة (من نواب بيروت)؟
سليمان فرنجيه: سنحصل على سبعة أو على ثمانية حتى، لأن الآخر (سامي الصلح) أتى أيضاً. عند الساعة السادسة سنعرف قرارهم.
رشاد عازار: حسناً.
17:50 ـ سعيد البربير لألفرد نقّاش (صوفر): لقد ذهبت إلى فرن الشباك عند الشخص (الشيخ سليم الخوري) وقد وعدني بصدق بأنه سيراقب الوضع والظروف اليوم. إذا استطاع خلق صعوبات للآخرين (كميل شمعون وحميد فرنجيه ولك) فإنك تتفهّم ذلك. سيفعل ما في وسعه. لا أستطيع أن أقول لك إن الأمر انتهى وهو سيمشي معك، لكن بالقلب والمشاعر هو يؤيّدك. هل اتصل بك سامي بك.
ألفرد نقّاش: لا. فاجأني ذلك. لقد توقّعت مكالمة من سامي بك. ربّما هو منشغل في اجتماعات. لديّ زوّار الآن.
سعيد البربير: المعركة ضارية جداً بين كميل وحميد. الكثيرون وعدوا الاثنين معاً.
ألفرد نقّاش: أنا على علم بذلك. لقد اعتقدت بأن سامي بك سيأخذ بزمام المسألة (انتخاب ألفرد نقّاش). الآن هناك اثنان أو ثلاثة في مجلس النواب يحاولون. أنتظر جوابهم.
سعيد البربير: هل ستبقى في البيت؟
ألفرد نقّاش: أنا خارج للمشاركة في اجتماع سيدوم ساعة ثم أعود إلى البيت.
18:25 ـ نسيب المتني للأمير مجيد أرسلان (مجلس النواب): إذن؟
مجيد أرسلان: لقد حُسم الأمر. إنه شمعون. كل نواب البقاع قرّروا التصويت لكميل. نواب بيروت وعلى رأسهم هنري اتخذوا قراراً الآن بالتصويت لكميل. المناخ تغيّر. الآن سيذهب كميل إلى حميد وسنحاول إقناعه بالإنسحاب لكميل.
نسيب المتني: هل أنت متأكد لأنني أريد أن أبدأ الطباعة؟
مجيد أرسلان: لا أعطيك إلا الأخبار الأكيدة. إنه كميل.
نسيب المتني: جيّد جداً.
18:45 ـ صائب سلام (مجلس النواب) لزوجته (المنزل): المنافسة انتهت. نواب بيروت



اجتمعوا وقرّروا بالإجماع مساندة كميل شمعون. نواب البقاع دعموا بالإجماع أيضاً شمعون. الآن نحن ذاهبون إلى حميد لدعوته إلى الإنسحاب.
18،45 ـ مجهول للشيخ بطرس الخوري (جريدة «النداء»): طلب منك جان سكاف مخابرته في مجلس النواب.
بطرس الخوري: اللعنة عليه وعلى مجلس النواب. انتهى الأمر. ما من أمل. نواب البقاع وبيروت قرّروا جميعاً دعم كميل.
18:47 ـ استعلم ميشال ضوميط (منزل رشاد عازار) من صبري حمادة (مجلس النواب). ردَّ صبري حمادة ما كان أبلغه صائب سلام إلى زوجته.
19:15 ـ ميشال ضوميط (منزل رشاد عازار) للدكتور الياس الخوري (فندق صوفر الكبير): لم أقدر أن أصعد.
الياس الخوري: يجب أن نكون جميعنا حاضرين هنا.
ميشال ضوميط: السيّد أحمد الحسيني لن يصعد. روفائيل ذهب إلى منزله. سأخبرك ماذا حصل من جديد. كتلتا بيروت والبقاع مع كميل.
الياس الخوري: سأمرّر لك فيليب (تقلا).
ميشال ضوميط لفيليب تقلا: أخبرني صبري حمادة بأن كلّ نواب بيروت وكلّ نواب البقاع هم مع كميل.
فيليب تقلا: أيّ قصة هذه؟ هنري فرعون وشارل (حلو) أيضاً.
ميشال ضوميط: نعم.
فيليب تقلا: غريب! مَن أخبرك بذلك؟
ميشال ضوميط: روفائيل لحّود أخبرني. لم أصدّق، فاتصلت بصبري حمادة في مجلس النواب. هذا الأخير أطلعني على الأمر نفسه، وقال لي إن المسألة انتهت.
فيليب تقلا: غريب! غريب!
ميشال ضوميط: إنه لسحر! على كلّ حال فكّر في ما ستقرّر وأنا معك.
فيليب تقلا: حسناً.
ميشال ضوميط: روفائيل قبّل كميل في مجلس النواب وهنأه ومشى معه.
فيليب تقلا: حسناً، شكراً.
19:40 ـ الشيخ سليم الخوري (المنزل) لرشاد عازار (المنزل): ماذا يجري؟

رشاد عازار: صبري أخبرني بأن المسألة انتهت. جميع نواب بيروت والبقاع مع كميل.

سليم الخوري: لا تصدّق هذه الأخبار. إبقوا حازمين. ليست إلا مناورات. كميل محتال. في البقاع ليس هناك إلا صبري والداود وفضل الله يمشون مع كميل، ونواب بيروت مشتّتون. حبيب (المطران) عندي. لا يزال ألفرد نقّاش واقفاً على قدميه. إصمد.

رشاد عازار: نحن صامدون، ولكنّها الحقيقة.

سليم الخوري: لا، لا.

رشاد عازار: أعطني حبيب (المطران).

سليم الخوري: ماذا تريد منه؟ أنا الذي أكلّمك وأقول لك بأنها مناورات يقومون بها. اتصل بميشال وأخبره.

رشاد عازار: حسناً سنرى.

20:40 ـ الشيخ سليم الخوري (المنزل) لرشاد عازار (المنزل): إذن؟

رشاد عازار: أخبرني فؤاد الخوري أن حميد اتصل بهم وشكرهم وقال لهم إنه سينسحب لكميل.

سليم الخوري: مستحيل. هناك خطأ. لقد أرسلت الآن حبيب (المطران) إلى حميد لأنني لا أستطيع مخابرته عبر الهاتف.

رشاد عازار: لكنّ فؤاد أخبرني للتوّ!

سليم الخوري: ربّما كان شخصاً آخر غير حميد قد كلّمه. هل يميّز فؤاد صوت حميد من صوت كميل شمعون أو فيليب مرهج؟ ستسمع الكثير الليلة. لا تصدّق شيئاً قبل أن أؤكده لك أنا شخصياً. لماذا لا تقول إن كميل انسحب كما يقولون هم؟ على كلّ حال انتظر تأكيداً منّا.

رشاد عازار: حسناً، سنرى.

20:40 ـ سليمان العلي (فندق الأمباسادور في بحمدون) لكميل نمر شمعون (المنزل): إذن.

كميل شمعون: حميد انسحب.

سليمان العلي: انتهى الأمر؟

كميل شمعون: نعم، بعد قليل سأذهب إليك.



20:50 ـ حميد فرنجيه (منزل يوسف بك سالم) لفيليب رفول (منزل حميد فرنجيه): هل الشخص هنا؟

فيليب رفّول: نعم سأمرّره لك.

المجهول لحميد فرنجيه: ألا يمكننا المجيء بشخص ثالث.

حميد فرنجيه: لا، لقد فات الأوان.

المجهول: الجنرال مثلاً؟

حميد فرنجيه: رفض قبل يومين.

المجهول: ونقّاش؟

حميد فرنجيه: أيضاً لا. حاولت من دون جدوى. سأخبرك لاحقاً. يجب اعتبار المسألة منتهية.

المجهول: حسناً. إذا احتجت إليّ سأكون في البريستول عند أختي.

(أعتقد أن المتكلم كان الشيخ أنطون إسطفان).

22:20 ـ مجهول (بعقلين) لوليد تويني (جريدة «النهار»): نسمع إطلاق نار في دير القمر. ماذا يجري؟

وليد تويني: انسحب حميد لكميل الذي صار لديه حتى الآن 54 صوتاً. نواب البقاع وبيروت جميعهم معه.

المجهول: أين غسّان؟

وليد تويني: إنه في بحمدون. كميل بك وجّه دعوة إلى جميع النواب في فندق أمباسادور في بحمدون.

بين وبين

على طرف نقيض من عام 1952، في حقبة اضطراب سياسي وأمني والإنتقال المحفوف بالأخطار من عهد إلى آخر، ومن رئيس إلى خلفه، لم يسع مدير الأمن العام التزام الحياد في السنتين الأخيرتين من ولاية كميل شمعون. حاول معارضو الرئيس منذ عام 1957، على أثر انتخابات عامة حصد فيها غالبية نيابية، حمله على التنحّي في استعادة لسابقة بشارة الخوري ردّاً على ما أشاعه الموالون عن احتمال تجديد انتخابه ولايةً ثانية. ما لبث أن أمسى الصراع دموياً السنة التالية في «ثورة 1958».

اختـار الإنحياز إلى الرئيس والدفاع عن عهـده والوقوف إلى جانبه، واضعاً بين يديه سـلاح المعلومات والاستقصاء ومراقبة زعماء المعارضة وأحزابها، ومطاردة نشاطاتهم وتحـرّكات أنصارهـم واتصالاتهم في الداخل والخارج، وخصوصاً مع سـوريا ومصر. مئات صفحات تقارير المخبرين والتنصّت تجمّعت لديه في السـنتين الأخيرتين الأكثر اضطرابـاً واسـتعاراً. تعقّـب كلّ أمر تقريبـاً. في الـوزارات والإدارات، وفي الأحزاب والشارع وبيوت السياسيين. التفاصيل البسيطة والمستفيضة، الواضحة والملتبسة، في الأمن والديبلوماسـية والدين والسياسـة، وفي كلّ شأن عام أو خاص كي لا يفوته سرّ. كلّ خبر يقود إلى مكان وفكرة وهدف وخفايا.

22 تموز 1955، السابعة والدقيقة 35 صباحاً:

اتصل نسيب المتني (المطبعة) بكمال جنبلاط (المختارة): أنا آسف جداً لما كتبته «نداء الوطن» عن اجتماعك أمس بإميل البسـتاني. قالت إن الأسـتاذ إميل البستاني أصرّ على الاجتـماع بكمال جنبلاط قبل المؤتمر الصحافي لإبلاغه رسـالة خطيرة، وإن الاجتماع تمّ بين الشخصين والرسـالة الخطيرة هي ثناء الرئيس الكبير على كمال جنبلاط ألخ... وإن كمال جنبلاط يريد ضمانات مالية ما دامت تلك الضمانات لم تنفع.

كمال جنبلاط: شيء غريب. كيف وصلت إليها هيك خبرية؟

نسـيب المتني: قد تكون حكيت شيئاً من ذلك أمام رشاد عازار، وهو الذي نقلها إلى «نداء الوطن».

كمال جنبلاط: يجوز أنني حكيت شيئاً أمامه.

نسيب المتني: سأوضح بلباقة وأقول إن إميل البستاني اجتمع بكمال جنبلاط مصادفة في مكتب «التلغراف» ودار البحث حول الجبهة الاشـتراكية، لأن إميل البستاني تلفن لي فجراً وقال لي نحن نحبّ كمال بك ولا يجوز أن يحصل هذا الاستغلال.

كمال جنبلاط: إذا شئت قل إن البحث تناول الجبهة الاشتراكية، وإنهما رفاق من زمان.

22 تموز 1955، السابعة والدقيقة 45 صباحاً:

اتصل نسيب المتني بإميل البستاني وأخبره نتيجة اتصاله بكمال جنبلاط، وأنه سيوضح حقيقة الموقف، وزاد: سأميل بالكفّة نحوك لأننا نقول الحقيقة وإن كانت علينا.

اتصل نسيب المتني بنسيم مجدلاني: هل عرفتَ ماذا كتبت «نداء الوطن» اليوم على لسان كمال بك؟



ردّاً بالنفي. قال نسـيب المتني: شو هالحالة مع كمال بك؟ نحن نجمع بينه وإميل البسـتاني والاجتماع كان للبحث في المسـائل التي يقتضي تسـويتها بينهما. ثم إن الرجـل يريد التعاون معه، وكمال بك بحث معه في تجديد الجبهة الاشـتراكية. في الحقيقة اجتمع به ثلاثة أرباع السـاعة قبل بدء المؤتمـر الصحافي وقال إنه (إميل البسـتاني) معه على طول الخطّ، ولكنّه طلب منـه أن لا يهاجم رئيس الجمهورية على المكشـوف. خلّيه يهاجم السـلطات العليا من دون أن يذكر اسم الرئيس لأن إميل بحسب رأيه ـ ومعه حقّ ـ ما دام رئيساً للجمهورية ينبغي عدم التهجّم عليه. وأعطى مثلاً على ذلك أيام بشـارة الخوري. كلّ شيء كان ضدّه ولم يؤتَ على ذكر اسمه في التعرّض له. ثم كما ترى أنتَ نحاول أن نجمع حول الحزب الرجال اللازمين مقدار ما نسـتطيع كي لا يبقى وحده (كمال جنبلاط) على طول الخط. كنت أردّد على كمال بك نصيحة في كلّ وقت ومناسـبة: خلّينا نعمل سياسـة وإلا فلن يصل الحزب إلى أيّ نتيجة.

نسيم مجدلاني: معك كلّ الحقّ.

نسيب المتني: قال إميل البستاني لكمال جنبلاط إن فخامته قال له عندما كان يبحث معه في شـأن الأحزاب في لبنان، إن ليس في لبنان أحزاباً سوى الحزب الاشتراكي، وراح يشيد بكمال بك أمام إميل البستاني. أخذت «نداء الوطن» عليه هذه الكلمة وسمّتها الرسـالة الخطيرة. اتصلت صباحاً بكمال بك في المختارة وسألته مَن أوصل الكلام إلى «نداء الوطن». ربّما رشاد عرف منك وأخبر (الياس) الغرياني (صاحب الجريدة).

وأخـبره بحديثه مع كمال جنبلاط. ثم قال: لا يخفانا أن تعاون إميل البسـتاني معنا سـيكون سـلاحاً في يد كمال بك. ثم يمسـك ببشـارة الخوري ويقول في كلّ مناسبة بوجوب التعاون معه.

نسيم مجدلاني: شو هالخلط؟ شو بدّك ببشارة الخوري؟

نسيب المتني: معقول أن الناس نسوا بشارة الخوري في سنة أو سنتين. لا يجوز ذلك أبداً.

29 تموز 1955، الأولى والدقيقة العاشرة ظهراً:

صائب سلام من منزله في بيروت لجميل مردم بك في لندن: مساء الخير.

جميل مردم بك: يسعد مساءك. وين ابرهيم (مردم)؟

صائب سـلام: كان هنا مع زهير (مردم). ذهب الإثنـان. اجتمعنا وبحثنا في قضيتك وقرّرنا أن وجودك هنا أصبح ضرورياً جداً. يجب أن تحضر كيفما كانت الحال.

جميـل مردم بك: في الحقيقة أنا لا أرى أيّ بصيص نور بعد. إذا قرّرت المجيء، فلن أستطيع الوصول قبل 10 من الشهر المقبل. لديّ عمل أريد إنجازه هنا.

صائب سلام: إذا كان الأمر يتعلق بمعالجة سلمى، اتركها هناك إذا لم تنته أو يذهب ابرهيـم إليها كي يقوم مقامك. لكن من الضروري أن تحضر أنت. هناك اتّجاه جديد وقوي جداً إلى لطفي. لذلك فإن وجودك هنا ضروري جداً.

جميل مردم بك: لا أعتقد أن هذا التوجّه صحيح.

صائب سلام: من الشعبين.

جميل مردم بك: من المؤكد أنها مناورات. مع ذلك إذا قرّرت المجيء لن أستطيع أن أكون عندكم قبل 10 آب. على كلّ حال سـأكتب لكم كلّ شيء، وعليكم بدوركم أن تجيبوني على رسالتي عند تسلّمها.

صائب سلام: على رأسي.

16 شباط 1956، الأولى والدقيقة الخامسة ظهراً:

فؤاد عمّون (وزارة الخارجية): كتبت الجرائد اليوم أن زيارة عبدالحكيم عامر تأجلت.

عبدالحميد غالب (سفارة مصر): أيوه. قرأت هذه الأخبار، لكنّ مصدرها ليس من السفارة.

فؤاد عمّون: أنا عارف. شو رأيكم نقول؟ لازم نعمل تكذيب أو تصحيح.

عبدالحميـد غالب: أنا في عمري ما أعطيت أيّ تصريح. لا أعرف من أين جاؤوا بهذا الكلام. العجيب أنه صدر في «الجريدة» و«الأوريان» و«العمل»، وفيه كمان إشـارة بسيطة في «التلغراف».

فؤاد عمّون: أعطنا نصيحة شو لازم نعمل؟

عبدالحميد غالب: الأفضل أن تبقى على ما هي. في ما بعد يظهر كذبهم ونفاقهم.

فؤاد عمّون: لكنّني إذا سُئلت سأقول لهم غير صحيح.

عبدالحميد غالب: أيوه. هل أتاكم شيء من مصر.

فؤاد عمّون: لا أبداً. سـألنا خليل تقيّ الدين (سـفير لبنان) ماذا يعمل، فقلنا له إن المسألة بين سفير مصر وهنا، وزارة الخارجية.

عبدالحميـد غالب: أنا مثل ما قلت لك النهارده. أرسـلت أحدهم مع البرنامج، بعد



يومين أو ثلاثة من المؤكد أنه سيجيبني ويتصل بكم.

18 شباط 1956، السابعة والدقيقة 50 مساءً:

عدنـان الحكيم (رئيس حـزب النجادة): أحببت الاتصال بـك وأتكلم معك كأخ في خصـوص تظاهرة حصلت البارحة بعد صلاة الجمعة، احتجاجاً على العرض الرياضي الذي ستشـترك فيه الشـابات المصريات بلباس المايوهات والشورت. اليوم اتصل بي بالتلفون أحد العلماء وقال لي إن وفداً كبيراً من العلماء والتجّار والشـباب سيزورني، والموضوع هو احتجاجهم على العرض العاري من الشـابات المسلمات. لهذا السبب أحببت أن أتذاكر معك في الموضوع قبل أن يصلوا إلى عندي.

عبدالحميد غالب: والله يا سـيّد عدنان سـأصارحك في هذا الموضوع تمام الصراحة. كلّ هذا الكلام كلام فارغ. مش مسـتعد ضيّع دقيقة من وقتي لأشـياء سـخيفة من هذا النوع. الذي يعجبه، والذي لا يعجبه يروح ينفلق. نحن في مصر مسـلمون أكثر مـن أيّ فرد هنا أو غير هنا. والإدعاء بأن البنـات يريدن الرقص بالمايوه إيه معناه؟ إيه معنى الشـورت؟ عندنا في مصر بيعرفوا الشورت، وهو رداء يستر إلى الركبة. إيه الغباوة دي والكلام السخيف. لكن يجب أن تعرف أنتَ أن هناك أشخاصاً مدفوعين لبثّ هذه الفتن والمشـاكل لأنهم يشـعرون بأننا نبذل المستحيل للتقارب بين بعضنا البعض، ولم يجدوا إلا هذه الحجّة السخيفة لتعكير الجوّ بين البلدين. هناك جماعة يدأبون على نشر الخلاف والقلق في علاقاتنا وهم يحاولون الوصول إلى ذلك. في رأينا أن بناتنا يلبسن لباساً أكثر من محتشم، مع العلم بأن لباسهنّ يعنيهنّ وحدهنّ.

عدنان الحكيم: سيدي أنا معك في هذا الرأي وموافق كلّ الموافقة على كلامك، لذلك أحببت أن أسـتطلع رأيك قبـل أن اجتمع بهم. هل تأمر بـأن أتشرّف بمقابلتك مع شخصين من هذه الجماعة، ربّما إذا قلتَ لهم هذا الكلام اقتنعوا.

عبدالحميـد غالـب: لا، لا حاجة إلى أن أرى أيّاً منهم. أولاً لأن لا وقت عندي أضيّعه على سـخافات من هذا النوع، وثانياً إذا قابلتهم سأسـمعهم كلاماً قاسياً. لو لم أكنّ أقدّرك كأخ لم أكن لأتمادى معك في هذا الكلام. ما قلته لك هو توضيح بيني وبينك، ربّما لم تكن قد فهمت الموضوع.

عدنان الحكيم: طيّب سـيدي. سـأرى الآن كيف يمكنني إفهامهم الأمر. أشكرك على كلّ حال.

2 آذار 1956، الخامسة والدقيقة 15 بعد الظهر:
صائب سلام: شكري القوتلي لم يذهب للإستجمام. هيدا راح يجتمع بـ(سلوين) لويد (وزير خارجية بريطانيا). اجتمع بجمال (عبدالناصر) ورسموا خطّتهم. الآن هناك شيء جديد. قضية الشيشكلي. إنه موجود في هذه الجهّات .
مجهول: أين، في لبنان؟
صائب سلام: لا عند إبن سعود، وهم يفكّرون في أن يرجعوه إلى سوريا قائداً للجيش.
مجهول: لا أظنّ.
صائب سلام: هكذا أخبروني.
مجهول: إذا أعادوه قل خلص راحت على سوريا. يريدون انهيار سوريا. شيء خطير.
صائب سلام: أيوه، ومزعج حقاً.
2 آذار 1956، الثامنة والدقيقة 55 مساءً:
بهجت التلهوني (القصر الملكي في عمّان): كيف الحالة عندكم؟
عبدالحميد السرّاج (السفارة الأردنية في دمشق): كتير عال والصحف تسألني كثيراً عن الأنباء الأخيرة.
بهجت التلهوني: الأنباء الأخيرة تُلخَّص بهاتين الكلمتين. رغبة جلالة الملك التي وردت في بيانه الموجّه إلى ضبّاطه وجنوده، وهي عبارة عن فكرة مفاجئة نُفذت للفور وغادر غلوب (باشا) عمّان في طائرة أُعِدّت لنقله. التصريحات التي تريد أن تعطيها، ابنها على هذا الأمر.
عبدالحميد السرّاج: الرأي العام هنا تلقى الخبر بغبطة عظيمة لا توصف.
بهجت التلهوني: ما في غير سليم لحّود (وزير الخارجية اللبناني)... هل سمعتَ تصريحه في محطة الشرق الأدنى؟
عبدالحميد السرّاج: نعم.
بهجت التلهوني: على كلّ حال سيمرّ الوزير اللبناني المفوّض (السفير) غداً علينا وسنبلغه رأينا في الرأي السخيف لوزير خارجيته.
عبدالحميد السرّاج: هل تريد مني شيئاً أبلغه إلى فخامة الرئيس؟
بهجت التلهوني: طبعاً. غداً نتصل بك.
ملاحظة: قال سليم لحّود لمحطة الشرق الأدنى: أعتقد شخصياً أن إقالة غلوب باشا



متفق عليها بين بريطانيا والملك حسين، والإستغناء عن خدماته جاء لمصلحة العرب.
7 آذار 1956، الحادية عشرة والدقيقة 35 ظهراً:
محمد شقير: قصة الأكراد معك خبرها؟
بيار الجميّل (الصيدلية): أيّ أكراد؟
محمد شقير: هؤلاء الأكراد من 30 سنة يحاولون الحصول على الجنسية اللبنانية ولم يقدروا لسوء الحظ أو لحسن الحظ، لا أعرف. المهم أنهم ذهبوا إلى كسروان. هناك خوري حراجل صار يعمّدهم كي يصبحوا موارنة ويعطيهم أوراق صلاة. بعد ذلك ذهبوا إلى فريد حبيب (المدير العام للأحوال الشخصية) كي يمنحهم بطاقة هوّية ويصبحوا لبنانيين. بعد أن يصيروا لبنانيين يذهبون إلى المحكمة الشرعية ويطلبون إعادتهم إلى دين الإسلام. لديّ لائحة بـ300 اسم. هذا شيء مخجل ومعيب.
بيار الجميّل: أعطني أيّ اسم.
محمد شقير: مثلاً مصطفى بن محمد قاسم، ماروني يرغب في العودة إلى الإسلام. شوف شو هالمنطق! محمد وماروني. فضلاً عن أن العمل في ذاته مفضوح ولا يُطاق. لم يستطع هؤلاء منذ 30 عاماً الحصول على تذاكر هوّية لبنانية إسلامية. في خمسة أيام أخذوها وصاروا موارنة. هذا الأمر يزيد في تأزيم المشكلات اليوم أكثر من ذي قبل. والله لا أعرف كيف يسعني تهدئة هذه القصة. أنتَ بدورك يجب أن ترى كيف يمكن تدارك القضية.
بيار الجميّل: يجب أن نتحقّق من أن ذلك صحيح.
محمد شقير: صحيح ونصف. الأحكام عندي أصدرها سليم الترك.
بيار الجميّل: شو اسم الخوري؟
محمد شقير: لا أعلم. لكنّه يُعرف بأنه خوري حراجل.
بيار الجميّل: خوري حراجل كان في زيارتي البارحة.
محمد شقير: سيتسلّم عبدالله المشنوق القضية غداً، وأعتقد أنه تسلّمها. ماذا تريد أن نفعل؟
بيار الجميّل: متى صدرت الأحكام؟
محمد شقير: الحكم المتعلّق بمصطفى بن محمد قاسم صدر في 28 شباط 1956.

بيار الجميّل: طيّب، سنرى.

15 آذار 1958، التاسعة والنصف مساءً:

عدنان الحكيم: سيادة الرئيس (جمال عبدالناصر) في حلب؟

عبد القادر حاتم (قصر الضيافة في حلب): نعم.

عدنان الحكيم: متى سيعود؟

عبدالقادر حاتم: لا نعرف برنامجه.

عدنان الحكيم: نحن نازلين غداً إلى الشام. هل نذهب أم نؤجّل؟

عبدالقادر حاتم: أجّلوها. لا أحد يعرف تحرّكات الرئيس. نكون قاعدين فيقولون لنا قوموا. لا أحد يعلم إلا في الدقيقة التي يقرّر التحرّك.

عدنان الحكيم: على كلّ حال نحن ذاهبون غداً إلى الشام، عشرة الآف شاب نجّاد.

عبدالقادر حاتم: كيف ستذهبون؟ ماذا لو لم يأت إلى الشام.

عدنان الحكيم: إذا أحبّ أن يأتي عال، وإذا لم يشأ فإننا ذاهبون على كلّ حال للقيام بواجبنا ونعود بعد ذلك. لم أكن لأذهب غداً إلا بالاتفاق معه. ماذا جرى؟

عبدالقادر حاتم: والله لا أعرف[39].

مهمة مكلفة

سنة بعد تسلّمه منصبه، واجه فريد شهاب امتحاناً صعباً ترك بصمات في ذاكرته. لم يُمهر اقتران اسمه بعهد بشارة الخوري بعداء وانتقام طاردا رئيس الجمهورية وشريكه في الحكم رئيس الحكومة رياض الصلح اللذين حُمّلا المسؤولية المباشرة عن إعدام رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة، فجر 9 تموز 1949، بعد محاكمة سرّية استمرّت بضع ساعات. فإذا رياض الصلح يدفع حياته ثمناً لها، ويُعدّ هذا الحدث وآخرُ مكمّلٌ له بعد سنتين لسلسلة طويلة راكمت أزمات حملت الرئيس ـ والعهد يوشك على الانهيار ـ على التنحّي عام 1952.

الشهر نفسه، سنتان بعد إعدام أنطون سعادة، في طريقه إلى مطار عمّان عائداً إلى بيروت بعدما حلّ ضيفاً على ملك شرق الأردن عبدالله في 16 تموز 1951، اغتال

39 ـ تقارير سّرية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.



مسلحون قوميون رياض الصلح ثأراً لزعيمهم. اعتبره الحزب مسؤولاً عن قرار الإعدام. ناوأ فريد شهاب حصر الاتهام برياض الصلح وحده، وعدّه خطأ جسيماً قائلاً بعد انقضاء سنوات، إن «عدداً كبيراً من المسؤولين المحلّيين، أربعة منهم على الأقلّ كان موقفهم أشدّ عنفاً وقسوة من رياض الصلح. حينما استشارهم رئيس الجمهورية في هذا الموضوع، كان رياض الصلح شبه محايد وأجاب رئيس الجمهورية: تتدبّروا أمركم هذه مسألة تتعلّق بالروم (الأرثوذكس) والمسيحيين. أنطون سعادة مسيحي. أنتم قرّروا، ولا علاقة لي أنا».

قال «المير» أيضاً: ليس المقصود تبرئة رياض الصلح. لقد شارك في القرار والتنفيذ[40]. كان مدير الأمن العام مسؤولاً عن تسلّم أنطون سعادة من حسني الزعيم في سوريا واقتياده إلى بيروت لمحاكمته. لم تكن المرّة الأولى يتعامل مع حزب أنطون سعادة المحظور. عُرف الرجل بملاحقته الدؤوبة له. عام 1933، بأمر من الأمن العام الفرنسي، كُلف مفوّض التحرّي في البوليس العدلي المفصول إليه تفتيش بيت نعمة ثابت واعتقاله، فيما تولى رفاقه في البوليس العدلي اعتقال مأمون أيّاس وجورج صليبي وعبدالله قبرصي. اكتشفت سلطات الانتداب الحزب السرّي فحَظّرته. بدت مهمة فريد شهاب يومذاك صعبة كونها الأولى حيال حزب كان يتعرّف إليه للمرّة الأولى و«مؤلمة جداً لأنني كنت اعرف عائلة ثابت جيّداً. لكنّ القيام بواجبي كان الأهم. اقتدت نعمة ثابت من منزله مكرّماً. لكنّني اقتدته إلى السجن»[41].

تعرّف إلى زعيم الحزب لأول مرّة حينما حضرا معاً في دمشق، مطلع الثلاثينات، معرضاً للوحات رسّامين سوريين. سبقت لقاءهما محطتان ستقودهما المفارقة كي يصبحا ـ من غير أن يتقصّدا ـ وجهاً لوجه. كلٌ منهما يجبه باكراً قدر مستقبله: دخول فريد شهاب مديرية الشرطة عام 1930، والتأسيس السرّي للحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1932.

لم يحسبه عدوّاً كالحزب الشيوعي اللبناني تسيّره دولة عظمى هي الإتحاد السوفياتي

40 ـ «صباح الخير ـ البناء»، 12 تموز 1980.

41 ـ المصدر نفسه.

كي تجعله حزبها في لبنان لتقويض النظام، بيد أنه لم يتقبّل عقيدة تذيب لبنان في كيان سواه، وتحبسه في فلسفة تفقده استقلاله. كلاهما حظره القانون. وكلاهما ترصّده مدير الأمن العام. ناط بموظفين من المديرية من آل هلال وأبوعرّاج تعقّب النشاطات السرّية للحزب ومسؤوليه ورفع تقارير دورية إليه عن تحرّكاتهم، بالتزامن مع ما كان يجري في صفوفه واجتماعاته وتطويع محازبيه ومناقشات قيادته وقراراتها عبر قوميين متعاونين[42].

منذ أيام البوليس العدلي تتالت عليه الشكاوى والإشاعات عن الحزب، فراح يُحيلها على الملاحقة. نفّذ منذ منتصف الثلاثينات، وخصوصاً بعد افتضاح العمل السرّي للحزب في 16 تشرين الثاني 1935 حملات دهم لمقاره واعتقل أعضاء كثيرين فيه، وضايَق زعيمه بناء على أوامر الأمن العام الفرنسي[43]. هُدِّد مراراً بالإقالة من منصبه في حال إحجامه عن تنفيذ الأوامر، إلى أن وجد نفسه يعتقل أنطون سعادة مرّتين. الأولى اكتشافه في جَيب جورج حدّاد أمراً يسمّيه الحزب مرسوماً كان قد وقّعه «الزعيم» بإعلان الثورة على السلطة اللبنانية عند اعتقاله. يومذاك تشاجر جورج حدّاد وجورج عبدالمسيح في ساحة الشهداء في بيروت، فكان أن قطع الأول أذن الثاني. بحجّة هذا القرار اعتقل فريد شهاب أنطون سعادة عام 1936 بعد دهم مركز الحزب قبالة الجامعة الأميركية، الوعاء الذي اجتذب الأنصار والمحازبين إليه، فعملوا سرّاً في حرمها. كان يقول دائماً إن تنفيذ مهمته يتقدّم أيّ عمل سواه.

في الطريق، في السيارة التي كان يقودها، قال لأنطون سعادة: آسف لاعتقالك، لكنّني أقوم بواجبي.

---

42 ـ جمعت فريد شهاب بمسؤولين آخرين علاقات وطيدة، بينهم مَن التقى بهم في حبس الرمل عام 1942 بعض الوقت كنعمة ثابت ومأمون أيّاس وأنيس فاخوري وجبران جريج. التفوا حوله في الزنزانة وأفسحوا مكاناً وأعطوه سجائر وكتباً كان قد منعها عنه الانتداب الفرنسي. في وقت لاحق أُبعدوا إلى معتقل الميّة وميّة، وهو إلى سجن قلعة راشيا. اجتمع بهم مجدّداً في هذا السجن بعدما نُقلوا إليه، في زنزانة واحدة. صادَق أيضاً أديب قدّورة وفؤاد أبوعجرم.

43 ـ يُورد كتاب «أنطون سعادة والحزب السوري القومي الاجتماعي في أوراق الأمير فريد شهاب» لأحمد أصفهاني مئات صفحات سرّية عن علاقة مدير الأمن العام بالحزب بين عامي 1935 و1983 من أرشيفه الخاص، تتناول تقارير رفعها مخبرون وعملاء تجسّسوا على نشاطاته وملاحظات ومعلومات دوّنها فريد شهاب. نشر «كتب»، الطبعة الأولى، 2006، بيروت.



ردَّ: على العكس، أنا ممتن لك معاملتك هذه[44].

لكنّ المرّة الثانية كانت أدهى، وأضحت إحدى المحطات البارزة في حياته المهنية والشخصية. منتصف ليل 6 تموز/ 7 تموز 1949 صحَبَ رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي في سيارته من الحدود السورية ـ اللبنانية إلى بيروت لتسليمه إلى السلطات اللبنانية.

كان ثمّة شرط وضعه حسني الزعيم لتسليم أنطون سعادة هو عدم وصوله إلى المحاكمة، بقتله في الطريق بعد عبور الحدود بين البلدين بذريعة محاولته الفرار. أراد تجنب كشف حقيقة علاقته به ودوره في دعم حزبه في إعلان العصيان على السلطات اللبنانية لأشهر خلت، في خضم نزاع مرير كان قد نشب بين قائد الانقلاب العسكري في سوريا وبشارة الخوري ورياض الصلح صديقي شكري القوتلي. في المدّة الفاصلة بين انقلاب حسني الزعيم وإعدام أنطون سعادة، دُعي مدير الأمن العام إلى الاضطلاع بدورين عُزيا إلى معرفته السابقة برجل سوريا الجديد: فتح باب الحوار بينه وبشارة الخوري ورياض الصلح، وتسلّمه من السلطات السورية رئيس الحزب المحظور.

ترك اعتقال حسني الزعيم شكري القوتلي وخالد العظم، والمعاملة المهينة التي لقياها، أثراً في العلاقات السورية ـ اللبنانية نجم من علاقة وطيدة كانت ربطت لسنوات طويلة الرئيس السوري السابق بنظيره اللبناني. عدّه بشارة الخوري رفيق الجهاد في التخلّص من الانتداب الفرنسي، وانتزاع استقلال لبنان وسوريا الذي أتمّاه معاً. تلا اعتقالهما في الساعات الأولى من الانقلاب إرغامهما، في 6 نيسان 1949، على الاستقالة من منصبيهما بعدما وضع قائد الانقلاب كلّ السلطات بين يديه، حاكماً عسكرياً للبلاد وحلّ مجلس النواب.

غضب حسني الزعيم من بشارة الخوري ورياض الصلح. ساءه أن الأول خابر شكري القوتلي المحتجز في المستشفى العسكري في المزّة للإطمئنان إليه، وكنَّ للثاني بغضاً عميقاً قديماً بسبب تعلقه بلبنان وتخليه عن الوحدة العربية. أثار امتعاضه أيضاً امتناع لبنان عن الإعتراف بالنظام الجديد في سوريا. أمر بإقفال الحدود بين البلدين

---

44 ـ «صباح الخير ـ البناء»، 12 تموز 1980.

وهـدّد بدفع جيشه إلى داخل الأراضي اللبنانية واحتلالها. إذ ذاك طلب رئيس الجمهورية من مدير الأمن العام الذهاب إلى دمشق يرافقه مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية محمد علي حمادة، والتوسّط لدى صديقه القديم إعادة تطبيع علاقات البلدين.

في 13 نيسان، أول لقاء بينهما منذ اجتمعا في السجن عام 1942، لمس فريد شهاب تمييز حسني الزعيم بشارة الخوري عن رياض الصلح. نظر بمرونة إلى الأول، وبعداء إلى الثاني.

جالسه الزائران اللبنانيان أكثر من مرّة في دمشق. كلّ منها في مكان أظهر فيه أنه صرحه الآمن. في مقرّ قيادة الأركان لأنه رئيس للأركان، وفي مقرّ رئاسة الحكومة لأنه حلّ محلّ رئيس الحكومة، وفي بيته في حيّ المهاجرين حول المائدة.

بضعة انطباعات استخلصها من لقاءاته بحسني الزعيم المهووس بالمغامرة والإندفاع حدّ التهوّر. ما لبث أن ضمّنها محمد علي حمادة في تقرير رفعه إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

في مكتبه في رئاسة الحكومة، أحاط حسني الزعيم نفسه بوجهاء العاصمة وبينهم أعضاء في الكتلة الوطنية ينتظرون مقابلته. بعد انقضاء ربع ساعة أمر بانصرافهم وخاطب فريد شهاب بالقول: هؤلاء الذين كانوا يؤيّدون مَن كان قبلي، ها هم يؤيّدونني اليوم. انقلا هذا الكلام.

في منزله كان حوار مختلف. تعمّد أن يُظهر لضيفيه اللبنانيين بيته القديم الصغير والمتواضع، قبل أن يقول لفريد شهاب مجدّداً وهو يصعد الدرج: فريد، انقل إلى الشيخ بشارة أنني لست مثل مَن سبقني. لا أسكن القصور، بل هذا البيت المتواضع.

في غمرة الاجتماعات قال: لا أريد الاجتماع برياض الصلح أبداً. إذا كان الشيخ بشارة يريد التفاهم، عليه التخلّي عن رياض الصلح.

بيد أنه استدرك ـ وهم جالسون إلى المائدة ـ بعدما تناول ثلاثة أكواب من الشمبانيا: لا بأس. نستطيع أن نتخاطب، خصوصاً وأنكم تقولون إن رياض الصلح لا يعرفني. عندما يعرفني يمكن أن يُحبّني[45].

45 ـ المصدر نفسه.



أفضت مهمته في دمشق إلى تبريد التشنّج والإستفزاز، عبّرت عنه برقية وزير الخارجية حميد فرنجيه إلى نظيره السوري عادل أرسلان في 23 نيسان، أعلن فيها اعتراف لبنان رسمياً بنظام قائد الانقلاب. تباعاً اجتمع حسني الزعيم برياض الصلح أكثر من مرّة أولاها في 24 نيسان في دمشق، التقى بعد ذلك بشارة الخوري في شتورة لمرّة أولى وأخيرة في 24 حزيران عشيّة انتخابه رئيساً لسوريا. حضر فريد شهاب اجتماع الرئيسين.

الإغتيال

على أثر اشتباك في الجمّيزة بين أعضاء في حزب الكتائب وآخرين في الحزب السوري القومي الاجتماعي في 9 حزيران 1949، حلّت الحكومة اللبنانية حزب أنطون سعادة ـ العائد قبل سنتين من المهجر لاستئناف النشاط ـ ولاحقت أنصاره وأغلقت مقاره بالشمع الأحمر وصادرت وثائقه. كانت قد أصدرت مذكّرة توقيف في حقّ زعيمه الذي فرّ من بيته في رأس بيروت خشية اعتقاله، وأقام بضعة أيام في بيوت رفاق قوميين قبل أن ينجح في الفرار إلى سوريا. كان مدير الأمن العام كُلف القبض عليه. تردّد في تنفيذ المذكّرة وتولى بنفسه مراقبته من منزل قبالة مقرّ الحزب حيث يعقد اجتماعات. برّر تردّده بأن الأمر ربّما أغضب حسني الزعيم الذي لم يكتم حينذاك تأييده له، محذّراً من التسبّب بأزمة بين البلدين في ظلّ تهديدات عسكرية أطلقها رجل سوريا القويّ.

لم يتأخر قائد الانقلاب في الجهر بدعم عصيان أنطون سعادة. كان قد منحه في أيار 1949 حقّ اللجوء السياسي إلى سوريا، وأهداه عندما استقبله مسدّسه عربون حمايته له، واعترافاً بالقاعدة القومية الواسعة الإنتشار في الجيش السوري. مدّه بالسلاح، فأعلن زعيم الحزب في 4 تموز «ثورة شعبية عامة» مسلّحة على السلطة اللبنانية، وهاجم أنصاره مخافر الدرك في عدد من المناطق ووزّعوا مناشير حضّت على التمرّد، ناهيك بدعوة القوميين المنخرطين في الجيش والدرك والشرطة إلى رفض أوامر السلطة والانقلاب عليها. وكان قوميون سوريون دعموا رفاقهم القوميين اللبنانيين بالتسلّل عبر الحدود السورية ـ اللبنانية إلى راشيا وحاصبيا وسحمر، واعتدوا على مخافر الدرك مؤازرةً للثورة. سرعان ما اكتشف القوميون عند اشتباكهم المسلّح مع

جنود لبنانيين أن السلاح الذي زوّدهم إيّاه حسني الزعيم فاسد.

فشل العصيان وتدخّل أكثر من جهة عربية أبرزها ملك مصر فاروق في اتصال أجراه بقائد الانقلاب، وكان لا يزال يتجاذبه الميل إلى أحد معسكرين عربيين مصري - سعودي وأردني ـ عراقي يديره عرش العائلة الهاشمية. ساهم تقرُّبه من ملك مصر في الموافقة على وساطته واقتراحه تسليم أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية. إلا أنه أضاف إليه في ما بعد شرطاً مربكاً هو قتله.

استدعى مجلس الوزراء منتصف حزيران 1949 مدير الأمن العام إلى اجتماع يعقده، وأبلغ إليه أن الحكومة اللبنانية عاجزة عن إجراء اتصال بحسني الزعيم، وطلب منه التوجّه إلى دمشق لمقابلته ومفاتحته في طلب تسليم أنطون سعادة. ذهب إلى سوريا والتقى به في حضور مساعده الأيمن قائد الشرطة العسكرية في مدينة دمشق ورئيس الشعبة الثانية ابرهيم الحسيني ومدير مكتبه نذير فنصة عديله وأقرب مستشاريه وموفده إلى بيروت، وأعلمه بفحوى مهمّته.

لم يجب. راح يتحدّث في مواضيع أخرى.

على الأثر عاد إلى بيروت وأخطَرَ بشارة الخوري ورياض الصلح بتردّده. بعد أسابيع، 6 تموز، دُعي إلى مكتب رئيس الحكومة الذي كانت تجمعه بنظيره السوري محسن البرازي صلات قربى لزواجهما من أسرة الجابري السورية، وطُلب منه الإنتقال إلى الحدود اللبنانية ـ السورية لتسلّم أنطون سعادة من رجال أمن سوريين بسرّية تامة.

قال له رياض الصلح: تذهب الليلة إلى وادي الحرير وستلتقي هناك بضابط في الجيش وتتسلّم أنطون سعادة وتسلّمه إلى الجيش[46].

بلغ فريد شهاب الحدود اللبنانية ـ السورية الثانية فجر 7 تموز، والتقى قائد الدرك العقيد نور الدين الرفاعي ومعه شرطيان كي يذهبا معاً في المهمة. عند وصولهما إلى بوابة الحدود في وادي الحرير أعلم موظّفي الأمن العام أنه في طريقه إلى سوريا بضع ساعات، وهو في طريق عودته سيتوقّف على بعد أمتار من البوابة ويُضيء مصباح السيارة ويُطفئه أكثر من مرّة إشعاراً برفع الحاجز الخشبي من طريقه، وتسهيل عبور السيارة من دون تفتيشها والتدقيق في ركابها، ولا الإقتراب منها حتى.

46 ـ المصدر نفسه.



بعد ربع ساعة وصل موكب سيارات من سوريا ضمّ 15 من رجال الاستخبارات العسكرية في ثياب مدنية كانوا يصحبون أنطون سعادة. بعد أقلّ من ساعة تسلّمه فريد شهاب ونورالدين الرفاعي داخل الأراضي السورية مرفقاً بتأكيد شرطٍ فرضه حسني الزعيم على رئيسي الجمهورية والحكومة هو قتله في طريق العودة إلى بيروت، ثمن تخلّص الطرفين منه. تسلّمه فريد شهاب وسلّمه بدوره إلى نورالدين الرفاعي الذي أصعَدَه في سيارته محوطاً بالشرطيين. تقدّمت سيارة مدير الأمن العام قائد الدرك. بعدما اجتازت السيارة وادي الحرير وابتعدت عن بوابة الحدود من دون أن تتوقف، أو يقترب منها رجال الأمن العام تنفيذاً لأوامر مديرهم، أومأ له نور الدين الرفاعي ـ وكانا أصبحا في عنجر ـ بالتوقّف قبل أن يترك سيارته ويتوجّه إلى فريد شهاب بالقول: لدينا أوامر بقتله.

ردّ: أمانع بشدّة. لسنا قتلة. هذا التصرّف ليس سليماً في حقّ الدولة.

قال: أوافقك الرأي[47].

في ما بعد أسرّ نمر صيداني، سائق «المير»، أن جدلاً نشب بين الرجلين حيال شرط حسني الزعيم. بانقضاء سنوات طويلة اعترف نور الدين الرفاعي لمحمد البعلبكي أنه تحدّث مع مدير الأمن العام في موقفهما الحرج ومقدرتهما على تحمّل وزر قتل رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وقرّرا نقض المطلب ووضع القرار بين يديّ رياض الصلح.

أكملت السيارتان طريقهما إلى ثكنة الجيش في الفيّاضية. اقترح على رفيقه في الرحلة الشاقة انتظاره وأنطون سعادة فيها بعض الوقت، ريثما يقصد رياض الصلح ويطلعه على ما حدث.

قصد بيت رئيس الحكومة وقصّ عليه تنفيذ المهمة، وسأله عن الخطوة التالية بعدما أخلّ، بقرار شخصي، بشرط أصرّ عليه حسني الزعيم هو تحوّل مهمة سلمية قضت بتسلّم متّهم بقلاقل وفوضى وعصيان مسلّح جريمة قتل متعمّدة.

صمتَ رياض الصلح وقد بدا هادئاً جامداً بلا ردّ فعل. لم يطرح سؤالاً، ولا استفسر تنفيذه المهمة. نهض من كرسيه ورفع سمّاعة الهاتف وخابَرَ نور الدين الرفاعي الذي

47 ـ المصدر نفسه.

كان لا يزال في ثكنة الفيّاضية، وأمره باقتياد أنطون سعادة إلى ثكنة الدرك السيّار في بيروت.

في الساعات الأولى من الفجر عُقد اجتماع في قصر القنطاري جمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لاتخاذ الخطوات التالية. لاحظ فريد شهاب ـ وقد دُعي إلى الاجتماع ـ انفعالاً حاداً على وجه بشارة الخوري صحبه توتر[48].

غضب حسني الزعيم لدى تبلّغه بقاء أنطون سعادة حيّاً وإخضاعه لمحاكمة، وهدّد بحشد جيشه عند الحدود. كان قد عزل يومذاك العقيد أديب الشيشكلي من رئاسة الشرطة العسكرية والأمن العام بسبب انتمائه إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي.

تدخّل مجدّداً ملك مصر لدى بشارة الخوري لاستعجال محاكمته تفادياً لأزمة مع رئيس سوريا، وإعدامه قبل انبلاج الفجر. فإذا ذلك كلّه يتحقّق في سابقة سوداء في تاريخ القضاء اللبناني اعتبرها القوميون، في ما بعد على مرّ تاريخهم العقائدي وعلاقتهم السياسية المترجّحة بين الاضطراب والاستقرار بالنظام اللبناني، مثابة اغتيال لزعيمهم. اعتقل أنطون سعادة فجر 7 تموز 1949، وحوكم أمام المحكمة العسكرية على امتداد ساعات النهار واليوم التالي، ودين وأُعدم فجر 9 تموز بتهم إعلان ثورة مسلّحة لقلب النظام والإستيلاء على الحكم بالقوة ومهاجمة ثكن الجيش ومخافر قوى الأمن والدوائر الرسمية.

قبل وقت قصير من تنفيذ حكم الإعدام، ليل 8 تموز، لم تنتظر السلطات المعنية صباح اليوم التالي للحصول على مصادقة لجنة العفو وكان يرئسها القاضي إميل تيّان. قصدت أعضاءها في بيوتهم لمهر الحكم بعدما رفض رئيس الجمهورية العفو عنه. امتنعوا خارج الدوام الرسمي، وبينهم ـ كإميل تيّان ـ مَن أحجم لأسباب سياسية اتصلت بالتهمة والمتهم. أُعدمَ أنطون سعادة للفور بلا مصادقة لجنة العفو على حكم المحكمة العسكرية، وسط إدانة القضاة حكماً وجدوه غير قانوني.

بعد سنوات أبلغ فريد شهاب إلى وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي ضمّ جورج صليبي وأديب قدّورة وفؤاد أبوعجرم وعبدالله قبرصي، زاره في منزله في

48 ـ المصدر نفسه.



السرايا الشهابية في الحدث يشكره على تصرّفه ذلك، أن الشرط السوري كان يقضي بإطلاق النار على أنطون سعادة فور نزوله من السيارة بذريعة محاولته الفرار للحؤول دون مثوله أمام المحكمة.

ثم خاطب الوفد وفق رواية ردّدها في ما بعد عبدالله قبرصي: أقسم بشرفي لو أن نورالدين الرفاعي قتل أنطون سعادة لكنتُ قتلته.

بحسب رواية بشارة الخوري لم يكن ورياض الصلح طرفي الاتفاق مع سوريا على تسلّم أنطون سعادة، بل مدير الأمن العام الذي تلقّى مخابرة هاتفية من نظيره السوري يطلب منه ملاقاته عند حدود البلدين ترافقه مفرزة لتسلّم زعيم الحزب ليلاً، عارضاً عليه «شرطاً صارماً جداً هو وجوب هذا القتل» وفق حيلة بوليسية معروفة: الإيهام بأنه حاول الفرار من حرّاسه فأطلقوا النار عليه وقُتل. ويقول الرئيس إن مدير الأمن العام تسلّم أنطون سعادة عند الحدود اللبنانية ـ السورية، ثم أعلَمَ ـ وهو في طريقه إلى بيروت ـ رئيس الحكومة بما حصل والشرط السوري بالقتل، فأوعز إليه نقله إلى ثكنتي الجيش ثم الدرك[49]. بدورها سوريا قدّمت رواية ثالثة عمّا حصل، في بيان أصدرته حكومتها في 11 تموز 1949 نفى تسليمها أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية. قال: قُبض عليه عند حدود البلدين داخل الأراضي اللبنانية[50].

العقاب

ألقى رئيس الجمهورية وزر التسليم والتسلّم عليه نافياً علمه ورئيس الحكومة بالشرط السوري إلا متأخّراً، بعدما أضحى الموكب على مقربة من العاصمة. أشاد بموقف رياض الصلح ورفضه قتل أنطون سعادة، وطلبه من فريد شهاب سوق الموقوف إلى بيروت دونما تعريضه لأذى. على الأثر خابر حسني الزعيم، السادسة صباحاً، شاكراً له تسليمه إيّاه إلى الحكومة اللبنانية، من غير أن يلحظ ـ كما روى الرئيس ـ ردَّ فعل سلبياً من نظيره بسبب عدم التزام شرط قتل الرجل. بدا جوابه إيجابياً كما أوحى عندما أعلمه

49 ـ «حقائق لبنانية»، بشارة الخوري، الجزء الثالث، «الدار اللبنانية للنشر الجامعي»، 1983، بيروت، ص: 240 ـ 241.

50 ـ لم يُطل وجود حسني الزعيم في السلطة. الشهر التالي أطاحه فجر 14 آب انقلاب عسكري ثانٍ قاده الزعيم سامي الحنّاوي، أعدِمَ حسني الزعيم ورئيس حكومته محسن البرازي في ساعاته الأولى.

الرئيس اللبناني بإحالته على المحاكمة.

غالباً ما عاد فريد شهاب بالذاكرة إلى ذلك اليوم، وراح يقول إنه لم يكن يعتقد ولا يتوقع محاكمة أنطون سعادة بعجلة كتلك، وإعدامه خلال ساعات. أغضبته مسارعة الرئيس إلى المحاكمة وتنفيذ الحكم، فاستقال من منصبه في 5 آب 1949 امتعاضاً من خاتمة مجازفة كان تولاها لإيصال رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى محاكمة عادلة. فإذا هو يقوده ـ من دون أن يشاء ـ إلى مصيره القاتل.

لم تُقبل استقالته، فانقطع عن عمله بضعة أشهر لزمَ خلالها السرايا الشهابية مكتفياً بتوقيع البريد الإداري. يُؤتى به إليه. أفضى الفتور الحاد بينه ورئيس الجمهورية إلى قطيعة تركت تداعيات على علاقتهما الشخصية في السنوات الثلاث التالية من الولاية. كان مدير الأمن العام حتى ذلك الوقت، مع المدعي العام التمييزي يوسف شربل، الموظفين الكبيرين الأقرب إلى الرئيس والأوسع نفوذاً من جرّاء مقدرتيهما في الوصول إلى كلّ ما يدور في البلاد، والصلاحيات الحازمة بين أيديهما وقد مكّنتهما من الإلمام المستفيض بكلّ شأن في الجمهورية.

بمرارة سكنته خيبة أخرى لم تكن تفارق تعلّقه بمهنته ردّدها تكراراً، هي أن إحجامه عن قتل أنطون سعادة دفع المسؤولين الرسميين إلى عدم استشارته واستمزاج رأيه منذ ذلك الحين في أيّ أمر يدخل في صلب صلاحياته ودوره، مع اقتناعه بأن تصرّفه جنّب الجيش والسلطة اللبنانية إحراجاً خطيراً أبعد عنهما تبرير ما حصل. أفضت انتقاداته العلنية اللاحقة لقرار الإعدام، ووصفه إيّاه بـ«حملة غير نظيفة» ضدّ أنطون سعادة، إلى تعمد رئيس الجمهورية تجاهله وإهماله والتعامل معه بعداء مبطّن حمله على تقليص صلاحيات مديرية الأمن العام وتفويض قسم منها إلى مديريّة الشرطة. سرعان ما شقّت المضايقة وتضييق الصلاحيات طريقها إلى مراسيم تنظيم جديدة.

اتخذ بشارة الخوري تباعاً، في يوم واحد هو 28 نيسان 1950، إجراءات ثلاثة مؤلمة للأمن العام في ثلاثة مراسيم، ولم يكن انقضى على تأسيسه خمس سنوات:

أولها، المرسوم 1736 رمى إلى إعادة المديرية إلى ما كانت عليه لأيام قليلة في أول عهدها، مصلحة محدثة في وزارة الداخلية. ضيّق صلاحياتها بأن انتزع منها ضبط تنظيم إقامة الأجانب ومنح جوازات السفر وسيطرتها الأمنية في المطار والمرفأ والمرافق البرّية كي تقتصر على مراقبة دخول الأجانب الأراضي اللبنانية وإقامتهم ومغادرتهم.



أُبقي على صلاحيات استقصاء المعلومات والتحرّي عن الجمعيات السرّية والممنوعة والمشبوهين والتظاهرات والتجمّعات. بات ملاكها يقتصر على 106 موظفين بينهم رئيس المصلحة وستة مفوّضين عامين أو مفوّضين وخمسة محرّرين و85 موظفاً برتبة شرطي إلى كتبة وحجّاب.

ثانيها، المرسوم 1737 ناط في المادة الخامسة منه بدوائر الشرطة صلاحيات كانت مديرية الأمن العام تمارسها بمقتضى القانون وجُرّدت منها. توخّى المرسوم الثاني استيعاب موظفين من الأمن العام أُلحقوا بمديرية الشرطة بأن صار إلى توسيع ملاكها ـ وقد أصبح 744 شرطياً ـ وتصنيف موظّفي الأمن العام الذين لم يُعيّنوا في الملاك الجديد في المصلحة المحدثة في الوظائف الشاغرة في ملاك مديرية الشرطة. ألغى أيضاً المرسوم 3547 الصادر في 27 آب 1945 والمراسيم المتمّمة له المتعلقة بمديرية الأمن العام.

ثالثها، المرسوم 1738 الأكثر وقعاً بتعيينه فريد شهاب رئيساً لمصلحة الأمن العام. برتبة وراتب مدير ممتاز من الدرجة الأولى لم يكن عليهما قبل أقلّ من سنتين عندما تسلّم منصبه، صار يرئس إدارة أصغر ممّا كانت يوم وطأها أول مرّة. من رئيس مصلحة ممتاز على رأس مديرية إلى مدير ممتاز على رأس مصلحة. تحسّن الحافز الشخصي والمكانة الاجتماعية في الظاهر، وتفكّك الموقع. ما عنى الرجل، المنتمي إلى سلالة أمراء، الشقّ الآخر.

ترجمة لخطة إضعافها وتقويض دورها، طلب منه رئيس الجمهورية وضع الدخول إلى مرفأ بيروت والخروج منه بمداخله ومنافذه الـ36 حينذاك في عهدة رجال الشرطة، وتكليفهم أمن حرمه ومراقبة الأجانب. تسلّح بذريعة أن أمن العاصمة برمّتها يقع في نطاق عمل مديرية الشرطة[51].

غداة صدور المراسيم الثلاثة كتب فريد شهاب إلى الرئيس يبدي ـ وهو يؤكد ولاءه وإخلاصه له ـ ملاحظاته على تقليص صلاحيات الأمن العام وتفويضها إلى مديرية الشرطة. تساءل عن جدوى الإجراء وفاعليته، والدوافع التي أملت معاقبة المديرية

---

51 ـ طلب مدير الأمن العام من رئيس مفوّضية المرفأ بشارة قهوجي تنفيذ أمر رئيس الجمهورية، فردَّ بالتحفّظ، وخيّره بين أحد حلول ثلاثة: استقالته فوراً من الأمن العام، أو إصدار مذكّرة تشكيلات تنقله إلى دائرة أخرى، أو تعديل مرسوم تنظيم الأمن العام وصلاحياته. فصُرِفَ النظر عن هذا الطلب. في الغداة وضع ديكران توسباط في افتتاحية جريدة «Le Soir» عنواناً لافتاً: واحد، إثنان، ثلاثة. قال: لا يزال المفوّض قهوجي في المرفأ... لا يزال يدير الدفة.

بتجريدها من صلاحيات رئيسية، مشيداً بانجازاتها التي لاقت تقدير الرئيس والحكومات المتعاقبة. لم يتردّد في القول لبشارة الخوري، في رسالة طويلة بفرنسية زاوجت بين معاني الصداقة القديمة والرضوخ لإمرة رئيس الدولة واستفاضت في تفنيد خطورة الإجراء وانعكاسه على صورة المديرية ودورها: إذا كانت المصلحة العليا للدولة توجب نقل الصلاحيات - وهو ليس مطلب المؤسّسة ولا مطلبي - فذلك يعني عدم استحقاقي ثقتك في وجودي في منصبي.

لم يخلُ العقاب من جانب شخصي ارتبط بعلاقة سيئة جمعت فريد شهاب بشقيق الرئيس، سليم الخوري الملقب بـ«السلطان»، ذي النفوذ الطاغي في دوائر الحكم والإدارات الرسمية طاول الأسلاك العسكرية. توسّط في التوظيف والإقالة والمكافأة والعقاب والمناقلات وأمسى صاحب كلمة فصل. لم يسع الرئيس ثني شقيقه عن دور أساء إلى العهد وسمعته وطبَعَه بمظاهر الفساد واستغلال السلطة وإطلاق الأزلام، وأوحى بضعف ذاتي وعائلي حيال «السلطان»، فبدا ظلّ رئيس الجمهورية. قيل حينذاك إن «سرايا فرن الشباك» حيث منزل سليم الخوري لا تقل سطوة عن «سرايا البرج» مقرّ رئاسة الحكومة. حاول التدخّل في شؤون الأمن العام ودوائره وتوجيه المفوّضين والموظفين وتعيين آخرين لا يستوفون شروط التأهيل، وإجراء مناقلات وترقيات وإمرار معاملات غير قانونية قاومها فريد شهاب، فشابَ التذمّر تدريجاً علاقته ببشارة الخوري. امتعض «المير»، المسكون بكبرياء شجرة ضاربة الجذور في الإمارة، من تعامل سليم الخوري معه باستعلاء وغطرسة درج عليهما بإزاء موظّفي الإدارة ومخاطبتهم بأسلوب متعجرف أقرب إلى إمرة. شاعت في أوساط المديرية بعض قصص ما بينهما[52].

أضحى الخلاف بين رئيس الجمهورية ومدير الأمن العام حيال إعدام أنطون سعادة مناسبة استثنائية كي ينتقم سليم الخوري، ويوغر صدر شقيقه ضدّه لحمله على تقليص صلاحياته وإحالتها على مديرية الشرطة برئاسة ناصر رعد، الكثير التأثر

52 - يروي مفوّضون متقاعدون إحدى تلك القصص حين استقبل فريد شهاب موفداً من سليم الخوري سلّمه ورقة صغيرة انتزعها من علبة سجائر «ينتجي» كتب عليها طلباً بتعيين عدد من أنصاره في الأمن العام. بغضب لم تخبئه قسماته من أسلوب تعامل افتقر إلى اللياقة والإحترام، رمى الورقة في سلّة المهملات بلا أيّ تعقيب. سأله الزائر ماذا يقول لـ«السلطان».
ردَّ: أخبره ما رأيت.
وطلب منه مغادرة المديرية.



والإذعان لإرادة «السلطان»[53].

بانقضاء ثلاثة أشهر أُلحِقَ بالمراسيم الثلاثة رابع رقمه 2483 أصدره الرئيس في 24 تموز 1950 كلّف المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء ناظم عكاري، بعد وضعه في تصرّف وزارة الداخلية مع احتفاظه بوظيفته، الإشراف على دوائر الشرطة والأمن العام وتأمين ارتباط الأولى بالثاني وتعاونهما، وإبداء الرأي في مشاريع المراسيم والقرارات والتدابير المرتبطة بهما وفي توزيع قوى الشرطة والأمن العام على الدوائر والمخافر والتعيين والترقية والتأديب، واقتراح التدبير اللازمة لقيام هذه الدوائر بواجباتها وضمان تحسين حال أفرادها وتنظيمها وإعطاء التوجيه العام. عنى ذلك انتقال ما تبقى من صلاحيات فريد شهاب إلى ناظم عكاري الذي حلّ محلّه.

بانطواء الخلاف عاد عن اعتكافه تحت وقع حدث لم تخلُ خطورة وطأته من ردّ الإعتبار إليه وإلى المديرية.

غداة اغتيال رياض الصلح في عمّان، 16 تموز 1951، وجّه رئيس الحكومة عبدالله اليافي لوماً قاسياً إلى فريد شهاب في المطار، في لحظة استقبال رسمي حاشد وصول النعش من الأردن. سُمِعَ يخاطب مدير الأمن العام بنبرة تأنيب عالية وغضب: لا أفهم أن لا يعرف الأمن العام أو يخبرنا بمؤامرة اغتيال رئيس حكومة وزعيم كرياض الصلح.

ردَّ: سبق يا دولة الرئيس أن زوّدتك قبل ستة أشهر تقريراً سرّياً مفاده أن الحزب السوري القومي الاجتماعي قرّر اغتيال الرئيس رياض الصلح وعهَدَ إلى أحد أعضائه في تنفيذ القرار انتقاماً لإعدام أنطون سعادة. يبدو أنهم في رئاسة الحكومة لا يقرأون

53 - كتب صاحب جريدة «الديار» حنّا غصن في صدر صفحتها الأولى في 17 حزيران 1950، افتتاحية لمّحت إلى سطوة «السلطان» سليم الخوري من دون تسميته، وانتقدت تشابك الصلاحيات بين مديريتي الأمن العام والشرطة في مرفأ بيروت. رست الباخرة «الملك فؤاد» قبالة الرصيف فشهد ركابها تنازعاً على الصلاحيات بين موظّفي الأمن العام ورجال الشرطة كاد يتحوّل تضارباً بالأيدي. قال حنا غصن في افتتاحيته: «قد يكون سبب الخلاف بين الدائرتين رغبة نافذٍ عظيم أراد أن يتولى شؤون الأمن العام كما يشرف على شؤون الشرطة، فاصطدم باستقلال المدير، فقرّر أن يجازيه على عناده فيُغرّمه ثمن دفاعه عن استقلاله واستقلال دائرته بتجريده من أكثر صلاحياته. وقد تكون رغبة الدولة في توحيد الصلاحيات المتعارضة وتجريد الأمن العام من صلاحيات تعتبرها في الأصل من حقوق دوائر الشرطة. وربّما كانت المراسيم التي صدرت في هذا الشأن، منذ أسابيع قليلة، نتيجة تدخّل النافذ العظيم أو رغبة الحكومة في الإصلاح أو العاملين معاً. ليس المهمّ نفوذ النافذ العظيم وصلاحيات الأمن العام وطموح مدير الشرطة. ليس المهمّ إنزال عقوبات معنوية بالأمير فريد شهاب لعناده ومحاولته وقف نفوذ جارف. ليس المهمّ توسيع صلاحيات مدير الشرطة لليونته وتساهله وتسهيله مجاري النفوذ الجارف. إنّما المهمّ هيبة الدولة والحكم إذا كان بعض القائمين على الأمر لا يزالون يعتقدون بوجود هيبة للدولة والحكم (...)».

التقارير السرّية المرفوعة إليكم.

قال عبدالله اليافي: كيف ذلك؟

للفور استدعى «المير» سائقه نمر صيداني وأمره بالذهاب إلى مبنى المديرية واحضار «دفتر الذمّة». سجّل تسليم التقارير الرسمية والسرّية إلى الجهّات المعنية ممهوراً بتوقيعها على التسلّم. أطلع على الأثر رئيس الحكومة وزير الداخلية على توقيع مكتبه تسلّمه ذلك التقرير[54].

قدّر رئيس الحكومة ما سمعه بعدما تحقّق من وجود التقرير السرّي. لم تنقضِ أيام استعاد الأمن العام تدريجاً صلاحياته في المرسوم 5516 أصدرته حكومة عبدالله اليافي ووقّعه بشارة الخوري في 26 تموز 1951 تضمّن ـ إلى تلك التي رعاها المرسوم 1736 ـ صلاحيات بعضها جديد كمراقبة المشبوهين لبنانيين وأجانب والتحقيق معهم بعدما كانت انتقلت صلاحية الضابطة العدلية إلى الدرك ومديرية الشرطة. وبعضها الآخر قديم كمرافقة رجال الدولة الوافدين إلى لبنان ورجال الدولة اللبنانية والمحافظة عليهم في تنقّلاتهم، وتنظيم جوازات السفر للأجانب واللبنانيين وتوقيعها باسم رئيس الجمهورية بعد التثبّت من عدم وجود مانع المغادرة، ومنع التهريب، وإجازة الإقامة الموقتة والدائمة للأجانب على الأراضي اللبنانية وإعطائهم بطاقات هوّية ومراقبة تنقّلاتهم وأعمالهم، إضافة إلى إلحاق مفوّضين وشرطيين بدوائر الامن العام.

---

54 ـ في محفوظات فريد شهاب تقرير مخبر تحدّث باكراً عن معلومات رجّحت اغتيال الحزب السوري القومي الاجتماعي مسؤولين لبنانيين اتهمهم بالمشاركة في اعدام أنطون سعادة. في تقرير غير مؤرّخ يُرجّح أنه كتب في أيلول 1949 أورد: «فُهِمَ أن الحزب القومي السوري يُعدّ العدّة لاغتيال فخامة رئيس الجمهورية ودولة رياض بك الصلح والجنرال شهاب والأمير فريد شهاب مدير الأمن العام وأحمد بك الأسعد والأمير مجيد أرسلان انتقاماً لأنطون سعادة»(«أنطون سعادة والحزب السوري القومي الاجتماعي في أوراق الأمير فريد شهاب»، أحمد أصفهاني، ص: 67).

تلقّى مدير الأمن العام كذلك، في مرحلة تالية لاغتيال الرئيس رياض الصلح، تقارير تحدّثت عن اعتزام الحزب استكمال ثأره من إعدام زعيمه. أحدها غير مؤرّخ يعود إلى ما بعد عام 1955، بخط اليد وصل إليه بالبريد، غير ممهور بتوقيع أو اسم صريح سوى «المخلص ـ كنت قومياً متعصّباً ولكن بعد قتل عدنان المالكي أصبحت متعصّباً ضدّ هذا الحزب»، كتب: «مؤامرة لاغتيالكم مع كلّ الذين اشتركوا في 7 تموز 1949 في مقتل الزعيم سعادة على يد الحزب القومي السوري. وعلمتُ في قائمة هذه الاغتيالات كلّاً من هذه الأسماء: المقدّم في الجيش أنور كرم، النقيب طانيوس سمراني، كبريال باسيلا، فؤاد شهاب قائد الجيش، العقيد محمد جواد، النقيب عزيز الأحدب، أديب عفيف، يوسف شربل، ميشال تلحمي. ولقد حضرت جلسة سرّية لاختيار الفدائيين لهذه المهمة، ولا تزال الجلسات السرّية تعقد من أجل هذه المؤامرة. توجد أسماء من خارج الحكومة» (أرشيف فريد شهاب).



استرجعت المديرية كلّ ما كان انتزع منها.

قبل شهر من استقالة من المنصب فاجأت مواليه ومعارضيه ـ وهو يواجه منذ 17 آب 1952 على أثر مهرجان المعارضة في دير القمر تصاعد الحملات ضدّه لإرغامه على التنحّي بلغت ذروةً في الاضراب العام يومي 15 أيلول و16 منه ـ أعاد رئيس الجمهورية الإعتبار الشخصي إلى فريد شهاب. في الأيام الفاصلة بين مهرجان المعارضة وانتقال المواجهة إلى الشارع، أصدر في 21 آب 1952 المرسوم 9266 الرامي إلى تحديد وظائف مديرية الأمن العام ورواتب موظفيها وفق جدولين: أول تناول تصحيح الرواتب، وثان تصنيف الموظفين في الملاك الجديد بإحلال مدير من الدرجة الثالثة محلّ رئيس مصلحة من الدرجة الثانية. عاد رأس الأمن العام مجدّداً مديراً.

لم يدفع إعدام أنطون سعادة علاقة السلطات اللبنانية بالحزب السوري القومي الاجتماعي، في الظاهر على الأقلّ، إلى تدهور سريع. لم يحلّ في الوقت نفسه دون تعرّض الحزب لمضايقات رجال الأمن العام. لم يُعطّلوا اجتماعاته ونشاطاته العامة والسياسية رغم علمهم بأنه محظور. كذلك الأمر بعد تورّط الحزب في اغتيال رياض الصلح. اكتفت السلطات، في موازاة تحقيق قضائي كان يجري في عمّان، بتكليف الأمن العام اعتقال بعض أعضائه أُخضعوا للتحقيق وإجراءات عدّها رئيس الحكومة عبدالله اليافي لمسؤولي الحزب عابرةَ وموقتة لن تفضي إلى ملاحقتهم جماعياً بعدما كان اعتبر اغتيال سلفه «جريمة سياسية». في جانب من هذا التساهل دورٌ إيجابي اضطلع به فريد شهاب.

أديب الشيشكلي سرّاً

كان برهان أدهم في سوريا ندّ فريد شهاب. ضابط الاستخبارات وظلّ عبدالحميد السرّاج وذراعه التنفيذية قبل أن يصبح، إبّان حقبة الجمهورية العربية المتحدة، رئيس «المكتب الخاص»، استخبارات الأمن القومي، المرتبط مباشرة بجمال عبدالناصر على صورة «المكتب الخاص» في مصر. عُهِدَ إليه في مراقبة لبنان ومقاومة حكم كميل شمعون ـ وقد كنّ للرئيس كعبدالحميد السرّاج كرهاً عميقاً ـ ودعم معارضيه. جعلته المفارقة يكون ابن شقيقة نديم مطرجي مفوّض الأمن العام الذي تقلّب في أوقات مختلفة في رئاستي دائرتي طرابلس ومرفأ بيروت وفي مركزي العريضة

والعبودية الحدوديين. غالباً ما استعان فريد شهاب حتى عام 1957، وكذلك رئيس الشعبة الثانية أنطون سعد، بخال برهان أدهم لتسوية مشكلة أمنية عالقة بين البلدين. درجت عبارة استخدمها أنطون سعد تكرارًا كلّما نادى نديم مطرجي إلى مهمة في دمشق وتدخّله لدى ابن شقيقته: إذهب إلى برهان وحلّها عشائرياً معه. ما خلا مهمات محدّدة، لم يضطلع نديم مطرجي بأيّ وساطة أو دور دائم بين الأمن العام والاستخبارات العسكرية السورية. عَكَسَ تقاطعاً بين المديرية وصائب سلام أحد أبرز معارضي كميل شمعون بعد مغادرته الحكم. لم تُخفِ الصلة الوثيقة التي جمعته به شكوك المديرية في أنه يُطلعه على المهمات التي يتولاها. في 22 آذار 1956 وُضِع على طاولة فريد شهاب تقرير تنصّت ذكر أن نديم مطرجي اتصل بصائب سلام فور عودته من دمشق مكلّفاً مهمة ناطها به مدير الأمن العام، وطلب مقابلته على عجل فوافق. على هامش تقرير التنصّت دوّن الفريق المولج عبارة انطوت على ريبة في المفوّض: «ملاحظة: إن نديم مطرجي يطلع صائب سلام على كلّ ما يفعله أو يعمله عن طريق وظيفته في الأمن العام»[55].

التقى فريد شهاب برهان أدهم مراراً في منزل نديم مطرجي في كورنيش المزرعة في بيروت. يبيت فيه الزائر السوري الرفيع في كلّ مرّة يحضر. في هذا البيت عقد اجتماعات مع زعماء لبنانيين يوالون الناصرية ويناوئون كميل شمعون وعهده، بمثل استقباله إيّاهم في منزله في دمشق. تردّد على العاصمة بين عامي 1956 و1958 بكثرة، متخفياً أو علناً إلى أن انقطع عنها نهائياً مع اندلاع «ثورة 1958». توقفت عندئذ الاتصالات المتبادلة بينه ومدير الأمن العام.

تدخّل برهان أدهم من دمشق في النزاع الدموي، وراح يمدّ معارضي رئيس الجمهورية بالسلاح والمال بغية إطاحته. فعلَ ذلك أيضاً ضابط بارز آخر هو عبده حكيم رئيس فرع الاستخبارات العسكرية السورية في حمص، عاملاً على دعم المعارضين اللبنانيين من بقعة نفوذه الأمني امتدت من حمص حتى عكار وطرابلس والبقاع الشمالي. عُدَّ شمال لبنان باستمرار جزءاً لا يتجزأ من دائرة عمليات الاستخبارات العسكرية السورية في المنطقة الوسطى لمنع تهريب البضائع

55 ـ تقارير سّرية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.



والمخدّرات والسلاح والمسلحين وملاحقة الفارّين والمطلوبين من العدالة في سوريا عبر وادي خالد خصوصاً، أو لممارسة ضغوط على الجار الصغير. بدوره عبده حكيم، الناصري الولاء، أرسى علاقات وطيدة مع زعماء الشمال ووجهاء القرى وتغلغل فيهم، وبنى خلايا مخبرين.

حتى عام 1958، انصرف برهان أدهم إلى مطاردة المعارضين السوريين للنظام. يتعقّبهم ـ وإن اقتضى حضوره للإشراف على المهمات ـ لاعتقالهم أو اغتيالهم بأمر من عبدالحميد السرّاج. مثّل هذا الدور منذ النصف الثاني من الخمسينات هدفاً مباشراً للسلطة الجديدة في سوريا برئاسة هاشم الأتاسي في مرحلة انتقالية بعد سقوط حكم أديب الشيشكلي.

منذ انتخب كميل شمعون رئيساً تراجع تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية، واستعادت تقريباً صورة ما كانت عليه في حقبة بشارة الخوري وشكري القوتلي بين عامي 1943 و1949 متعاونين على تنظيم خلافات البلدين وتجنيبهما خضّات وأزمات حدودية، وتمسّكهما بثقة متبادلة. كان كميل شمعون وأديب الشيشكلي صديقين يذهبان إلى الصيد معاً قبل رئاستيهما وإبّانهما. اجتمعا مراراً في لبنان، كما في الغوطة وبلودان في سوريا. اعتاد الرئيس السوري الاصطياف في الجبل وأحبّ فالوغا واشترى أرضاً فيها سعياً إلى تشييد بيت له عليها. تبادلا الجميل. عُزي إلى أديب الشيشكلي طلبه من نواب بيروت والشمال التصويت لنائب الشوف رئيساً للجمهورية في 23 أيلول 1952. لم تمضِ أيام حضر في 30 أيلول على رأس وفد سوري رفيع هنأ الرئيس المنتخب في قصر بيت الدين. بدوره الرئيس السوري بعد سقوط حكمه دان للرئيس اللبناني بحمايته ومساعدته. منحه اللجوء السياسي وساعد في آذار 1954 بعض ضبّاط العهد المتهاوي في الحصول على لجوء مماثل بعد فرارهم من سوريا شرط عدم ممارستهم نشاطات تؤذي علاقات البلدين، قبل أن يُخضَعوا ـ وآخرون هربوا من بلادهم ـ لمراقبة الأمن العام والتحقق من احترامهم أصول اللجوء.

في 19 كانون الأول 1949 قاد أديب الشيشكلي انقلاباً عسكرياً ثالثاً قبل انقضاء السنة أطاح اللواء سامي الحنّاوي. في 11 تموز 1953 أضحى رئيساً للجمهورية، وفي 25 شباط 1954 سقط حكمه باستقالته من منصبه بعد تصاعد حملة المعارضة عليه وانشقاق بعض الجيش من حوله على أثر استخدامه إيّاه بقسوة ضدّ الأهالي. غادر

دمشق إلى لبنان ولجأ ليلاً إلى السفارة السعودية في بيروت كي يحاول منها تحضير عودته إلى السلطة مجدّداً. لم يكن صديقه الرئيس اللبناني بعيداً من مساعدته وتسهيل دخوله ومغادرته أكثر من مرّة، ورعايته سرّاً اجتماعات عقدها ومعاونوه على الأراضي اللبنانية للغاية تلك. آزَرَ تحرّكه أيضاً الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ الذي ينتمي إليه الرئيس المخلوع ـ في محاولة دعم إعادته إلى الحكم. مع ذلك لم يتردّد فريد شهاب، بإيعاز من رئيس الجمهورية، في إبلاغ أديب الشيشكلي في 28 شباط، أياماً قليلة بعد لجوئه السياسي، عدم السماح له بالعودة العلنية إلى بلاده عبر لبنان حرصاً على صلات البلدين. إذ ذاك اختار السفر إلى السعودية.

بعد ثمانية أشهر على تعيينه، تعرّف فريد شهاب لأول مرّة إلى أديب الشيشكلي، وقد عيّنه حسني الزعيم على أثر انقلابه في 30 آذار 1949 مديراً للأمن العام، وكان برتبة عقيد. في مكتبه أجرى حسني الزعيم التعارف بين فريد شهاب وأديب الشيشكلي، وناط بالأخير وبنائبه النقيب أحمد القصيباتي التنسيق مع نظيره اللبناني في شؤون البلدين. بيد أن أيّاً من اللقاءات لم يتم بينهما. لم يحجب هذا الإبتعاد اقتفاء فريد شهاب أثر أديب الشيشكلي، معوّلاً على مخبريه في لبنان وسوريا يروون له ما يجري هناك في ظلّ حكمه وعلاقاته بمعاونيه وضبّاطه ومقدرته على الإمساك بقبضة السلطة، ناهيك بنزاعاته مع خصومه[56].

---

56 ـ في 7 كانون الثاني 1954، شهراً و18 يوماً قبل إرغام الرئيس أديب الشيشكلي على التنحّي، تلقى مدير الأمن العام تقريراً من مخبر وقّعه باسم جوزف كرم يُرجَّح أنه مستعار، تناول أزمات وشيكة داخل النظام. كتب في التقرير: «قبل ثلاثة أشهر وقع خلاف سرّي بين الزعيم أديب الشيشكلي والعقيد ابرهيم الحسيني ما لبث أن تطوّر ولاكته الألسن. بدأ عندما قام العقيد بحملةٍ لبناء ضريح للزعيم حسني الزعيم لم تكن للشيشكلي رغبة فيه. ثم اشتدّ بعدما سمح لأكرم الحوراني بالعودة إلى سوريا، وكان العقيد يمانع فيما سمح الزعيم الشيشكلي بها. وتطوّر الخلاف بعد حادث مصرع ابن المرشد في جبال العلويين الذي قُتل بيد الملازم أول عبدالحقّ شحادة آمر الشرطة العسكرية السورية الذي نقل من هذا المنصب ولجأ إلى لبنان مدّة من الزمن، قام خلالها بتحرّكات ضدّ الزعيم الشيشكلي، وكان للعقيد اتصال به (...) منذ انتخاب الزعيم أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية كان العقيد الحسيني يطمع في رئاسة الأركان العامة، وكان مخلصاً في عمله متفانياً في خدمة الزعيم الشيشكلي وأدّى له خدمات جلى منها اكتشاف حركة الحوراني ومحاولة الأخير الانقلاب على الشيشكلي، فقضى الحسيني عليها بذكائه ومقدرته. كذلك أبدى نشاطاً ملحوظاً لانتخاب الشيشكلي رئيساً للبلاد، فأرسل عدداً من ضبّاط الشرطة والأمن إلى لبنان لحضّ المواطنين السوريين في بيروت على الذهاب إلى دمشق وسوريا للإشتراك في عمليات الانتخاب. كذلك فعل في عمّان والأردن كي يحوز الشيشكلي أكبر عدد ممكن من الأصوات دعاية له أمام الرأي العام السوري. ولما انتخب لرئاسة الجمهورية خاب ظنّ الحسيني إذ وقّع الشيشكلي مرسوماً بإسناد رئاسة الأركان العامة إلى الزعيم شوكت شقير، وفي ظنّه ثلاثة عوامل: الأول أن ينكي سلطان الأطرش الذي وقّع بياناً ضدّه وخصوصاً بعد اعتقال



مذ غادر سوريا على أثر انهيار حكمه، تردّد أديب الشيشكلي مراراً على لبنان في طريقه إلى أكثر من بلد قصده. في كلّ مرّة دخل الأراضي اللبنانية أثار ردود فعل سلبية اتصل معظمها بحذر الحكومة وتجنّبها إغضاب السلطة السورية الجديدة. كان فريد شهاب والأمن العام في صلب حمايته في لبنان إلى أن أنفجرت فضيحة دخوله ومغادرته سرّاً بجواز سفر ديبلوماسي مزوّر.

لم يُكشف أمره إلا ساعات بعد مغادرته في 22 آب 1955. باسم محمد أديب حسن، مرتدياً عباءة ومعتمراً الكوفية والعقال، دخل لبنان بجواز سفر ديبلوماسي سعودي. لم يمرّ بموظّفي الأمن العام لختمه، بل تولى ـ بأوامر مباشرة من فريد شهاب ـ المفوّض جوزف سعد رئيس دائرة المطار إدخاله بمساعدة معاونه المفتش خيرالله خوري. انتظراه عند سلّم الطائرة وعبرا به من باب جانبي عبر مكاتب شركة الطيران اللبنانية، من دون أن يصل إلى مركز الأمن العام ويدخل من باب الزائرين. عملَ جوزف سعد بنفسه على ختم جواز السفر المزوّر، وتوجّه بأديب الشيشكلي للفور إلى مقرّ إقامته في بيروت[57].

بعدما أجرى اتصالات شملت شخصيات لبنانية وأخرى سورية معارضة للنظام مقيمة في لبنان، في مسعى ترتيب انقلاب يُعيده إلى الحكم، قرّر الإنتقال برّاً إلى دمشق. بتكليف من رئيس الجمهورية، صحبه نائب بيروت وصاحب جريدة «النهار» غسّان تويني في سيارته. اختبأ أديب الشيشكلي في المقعد الخلفي مغطى بسجادة، اجتازت الحدود اللبنانية ـ السورية من غير إخضاعها لتفتيش من جرّاء لوحتها الخاصة وحصانة النائب. أمضى ليلتين في سوريا عقد خلالهما بضعةً اجتماعات مع ضبّاط جاروا النظام

ولديه الطالبين في الجامعة السورية بتهمة النشاط الحزبي (البعث العربي الاشتراكي)، فلا يُحمَل اعتقال ابني الأطرش على محمل طائفي مذهبي (الدرزية). الثاني أن الزعيم شقير لا يستطيع إحداث انقلاب وليست لديه العناصر العسكرية المؤيّدة، في حين أن منصب رئاسة الأركان العامة يتطلّب حالياً تعيين مثل هذا الشخص. الثالث إبعاد الحسيني عن هذا المنصب نظراً إلى شعبيته في صفوف ضبّاط الجيش الكبار» (أرشيف فريد شهاب).

57 ـ وفق رواية مغايرة يقول فريد شهاب إن أديب الشيشكلي أتى إلى لبنان سّراً مرتين مذ استقال من الحكم عام 1954، أولاهما لم يعلم بها إلا متأخّراً بعدما أثيرت ضجّة من حول دخوله لبنان. ويقول عن المرّة الثانية إن سيارة دخلت مدرج مطار خلدة لمواكبة شاحنة تمدّ الطائرة بالوقود، ثم خرجت السيارة ـ وفيها أديب الشيشكلي ـ والشاحنة بعد إتمام المهمة، وتوجّه إلى منزل في الجبل وحلّ ضيفاً على رئيس حزب لم يُسمّه، إلا أنه عنى ضمناً الحزب السوري القومي الاجتماعي («في خدمة الوطن ـ مختارات من الوثائق الخاصة للأمير فريد شهاب»، ص: 583).

الجديد مُعوِّلاً على تعاونهم معه لقلب الحكم مجدّداً، إلى أعضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي موالين له من غير أن يتمكن من إنجاح هدفه. بالطريقة نفسها عاد إلى بيروت. فور اجتيازه الأراضي اللبنانية ليلاً، أجرى غسّان تويني مكالمة هاتفية أخطرت كميل شمعون ـ وكان يحضر افتتاح مهرجانات بعلبك الدولية لأول مرّة ـ بعودة أديب الشيشكلي سالماً. اليوم التالي قرّر مغادرة لبنان من المطار. في الأيام الثلاثة المنقضية من مهمّته لم يُفصح عن زيارته السرّية بيروت ودمشق.

الخامسة صباحاً توجّه إلى مطار خلدة يصحبه معين حمود، ملازم أول سابق في الجيش طُرد منه في كانون الثاني 1954 مع الزعيم جان عزيز غازي وملازم أول آخر هو جوزف أسود بسبب اتهامهم بالتحريض العلني على العصيان والتمرّد على الأوامر والتذمّر من قائد الجيش. كأديب الشيشكلي، كان معين حمود عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي. عند بلوغه مكتب الأمن العام للخروج، لفت الموظف أمين دسوقي ـ وهو يتفحّص جواز السفر الديبلوماسي السعودي باسم محمد أديب حسن ـ أن لا تأشير عليه عند الدخول يترافق مع الختم يُوقعه الموظف بقلمه أقرب إلى توقيع أولي (paraphe). إجراءٌ ضروري في جواز السفر. استفسر عن السبب ففاجأه معين حمود بالقول: لا تسأل. إنه أديب الشيشكلي.

للتوّ اتصل أمين دسوقي بصلاح شبارو، زميله في مكتب الأمن العام، وأعلمه بما حدث، فاتصل صلاح شبارو بدوره بفريد شهاب الذي أمره بتأمين سفر أديب الشيشكلي فوراً بلا ضجيج[58].

ما أن اتخذ مقعده في الطائرة، لمح أديب الشيشكلي تلامذة ضبّاط سوريين في الغالب يسافرون في دورات عسكرية إلى خارج سوريا عبر مطار خلدة. توجّس خشية أن يكون مطارداً أو يُعتدى عليه إذا افتضح، ورفض السفر في الطائرة. أبلغَ مدير الأمن العام، فأمر بتوفير مقعد له في أيّ طائرة تذهب إلى باريس مباشرة أو مروراً بمحطة.

58 ـ يُقدّم فريد شهاب رواية مختلفة للمغادرة بقوله إنه لم يأمر بسفر أديب الشيشكلي: «في ظروف كهذه يعود أمر اتخاذ القرار إلى وزير الداخلية محيي الدين النصولي، فطلبته في البيت ولم أحصل على جواب. كانت القضية مستعجلة والطائرة متوقفة إلى أن يتقرّر أمره. عندما تعذّر عليّ الاتصال بوزير الداخلية، كان المرجع الذي يليه وزير الخارجية حميد فرنجيه. قلت له إنني لم أعثر على وزير الداخلية وإنني أطلب قرار السلطة الإدارية. بعد مدّة تلقيت هاتفاً من المدير العام للداخلية (عبدالعزيز شهاب) يطلب السماح للشيشكلي بمغادرة البلاد. وهكذا حصل» (المصدر نفسه، ص: 585).



مستفيداً من صداقات تجمعه بصحافيين استمدّها من موقعه في المديرية، سرّب صلاح شبارو إلى الصحف مغادرة أديب الشيشكلي بيروت سرّاً بعدما دخلها سرّاً. في الغداة شاع الخبر وأحدث ضجّة سياسية أربكت رئيس الجمهورية حيال سوريا، والأمن العام بإزاء دخول شخصية سورية مطلوبة لدى بلادها لبنان ومغادرته من دون المرور بنوافذه. نفت الحكومة اللبنانية علمها، وتذرّعت المديرية بدخوله بجواز سفر ديبلوماسي مزّور لم يتمكّن موظّفو الأمن العام في المطار من التحقق منه. وبحثاً عن كبش محرقة يتحمّل وزر الفضيحة، أُوقف موظفا الأمن العام في مكتب الدخول محمد السبع أعين وورطان شامليان وموظفا مكتب الخروج والتدقيق في الجوازات فؤاد معبّي وحسيب غنام، وأُخضعوا للتحقيق قبل إحالتهم على المجلس التأديبي. كُفوا عن العمل 40 يوماً قبل أن يُصدر المجلس قراراً توخّى لملمة الفضيحة بلا ضوضاء بحسم خمسة أيام من رواتبهم بما يوازي حينذاك 30 ليرة.

غضب رئيس الحكومة سامي الصلح ممّا حدث، ووقّع مرسوماً بإحالة فريد شهاب على المجلس التأديبي، متّهماً إيّاه بتسهيل دخول أديب الشيشكلي خلسة من دون معرفته. لم يُجاره به كميل شمعون، فجُمّد.

في آخر مرّة غادر لبنان عام 1961، ورد في بطاقته في دائرة الأجانب، وهو يُنجز وثيقة مغادرة، اسمه محمد أديب جيجه كلي. قصد البرازيل ومكث فيها سنوات في مزرعته حتى ترصّد به هناك في 27 أيلول 1964 شاب درزي هو نوّاف غزالة، اغتاله بإطلاق النار عليه انتقاماً لدروز سوريا من حملة عسكرية قادها ضدّهم عام 1954.

على هامش الثورة

مثّلت ولاية كميل شمعون الحقبة الأهم في حياته والأمن العام عندما وضعتهما عند حافتي الداخل والخارج. لم تُتح السنوات الأربع (1948 ـ 1952) سوى محاولة بناء المديرية بإمكانات هزيلة والولوج من خلالها، تدريجاً، إلى دمج الأمن بالسياسة. في السنوات الست التالية دخل في قلب النزاعات المحلّية والإقليمية، وانخرط في خيارات الرئيس فإذا البلاد على أبواب ثورة شعبية أضحت دموية في الأشهر الخمسة الأخيرة التي سبقت انطواء الولاية.

راكمَ أزمات الداخل تناقض مواقف الرئيس وحكومته مع المعارضة حيال «حلف

بغـداد» و «مشروع أيزنهـاور»، ثم الانتخابات النيابية عـام 1957 التي أفضت إلى إقصاء صائب سلام وعبدالله اليافي وكمال جنبلاط وأحمد الأسعد عن مجلس النواب، واتهام كميل شـمعون بالتلاعب بنتائجها. ترافقت مع انبثـاق غالبية نيابية راحت تدريجـاً ـ بصـوت مخفوض ـ توحي بتجديـد انتخاب الرئيس. اسـتفزّت تحالفات وطيـدة جمعت كميل شـمعون بالعراق والأردن وتركيا وإيـران ـ واجهة الغرب في الـشرق الأوسـط ـ جمال عبدالناصر على رأس مصر وسـوريا، فيـما ترجّحت علاقة الرئيس اللبناني بالسـعودية. رفضـت «حلف بغداد» وأيّدت «مـشروع أيزنهاور»، فاضطربت علاقتها بالزعيم المصري.

دوّن فريد شهاب في دفتر صغير، بخطه، ملاحظات قليلة عن المرحلة تلك:

« العراقيون والإيرانيون هم الذين أوقفوا كميل على رجليه.

ـ ضَمَن الأميركيون بقاء كميل بواسطة الشاه وتركيا وباكستان.

ـ وُعِدت تركيا بكل منطقة حلب، ولهذا مكث كميل.

ـ كميل لم يقبل بحلف بغداد خوفاً من مصر والعرب لأنهما ضدّه.

ـ آمن كميل بالهلال الخصيب وحلف بغداد، ولكنّه خاف من أن يتكرسح إسـلامياً ومسيحياً»[59].

في وقـت مبكّر، منذ مطلع عام 1958 مراقباً تطوّر الأحداث داخل سـوريا والتفكّك الذي ضرب علاقات الأحزاب بعضها ببعض من غير تخلّيها عن تنافسها ترَكَ تداعيات على الجيش الموزّع الولاء عليها والمتشبّث في الوقت نفسه بالسلطة، ناهيك بانحسار دور الطبقة السياسـية التقليدية بعدمـا أنهكتها الانقلابات العسـكرية وأضعفت دورهـا وتأثيرها مع صعود الإسـتخبارات العسـكرية وتحوّلها آلة القـوّة الفعلية، توقّع فريد شـهاب اندماجاً وشـيكاً بين سـوريا ومصر تضع جـمال عبدالناصر عند الحدود مع لبنان. كتب إلى رئيس الجمهورية حصيلة ما استخلصته تقارير متقاطعة مع الاسـتخبارات العراقيـة والأردنية والتركية ومخبرين في الخـارج يتعاونون معه، رجّحت عجلة الوحدة المصرية ـ السـورية ومشـكلات سـيجبهها لبنان تنشأ عنها، تبرّرها حدوده المشـتركة مع سوريا وتردّي علاقاته بها. اقترح على الرئيس تخلّيه عن

59 ـ أرشيف فريد شهاب.



بعض «الحساسـيات المحلية»، والسعي إلى تفاهم مع أركان المعارضة لقطع الطريق على تعاونهم مع جمال عبدالناصر. بينهم زعماء وشـخصيات شـغوفون بالناصرية ومتعلّقـون بقائدها. عزّزت حجّته مئات تقارير تنصّـت على مكالماتهم الهاتفية في ما بينهم ومع عبدالحميد غالب، وتحضّرهم منذ انتخابات 1957 لمواجهة سياسـية وعسـكرية مع كميل شـمعون. أقرن اقتراحه بطلب عدم ظهور ميليشيا «النمور» ـ أنصار رئيس الجمهورية يتزعّمهم نائب الشـوف نعيم مغبغب ـ باسـلحة في بيروت وبعض المناطق تجنّباً للإستفزاز. أرسل مدير الأمن العام نسخة من تقريره إلى رئيس الشعبة الثانية الذي أحالها بدوره على قائد الجيش[60].

لم يسـع الأمن العام منذ اندلاع «ثورة 1958»، بعيد منتصف ليل 8 أيار مع اغتيال صاحب جريدة «التلغراف» نسيب المتني، دوراً مماثلاً لقيادة الدرك ومديرية الشرطة اللتين مكّنتهما قدراتهما من الدخول في الصراع المسـلّح وجبه «المقاومة الشـعبية» للرئيس. لم يكن بين أيدي رجال الأمن العام سـوى مسدّسات، فاقتصر دورهم على جمع المعلومـات والتقصّي ومراقبة «الثـوّار» وتنظيماتهم وتسـلّحهم وتحرّكاتهم، وفي بعـض الأحيان إلقاء القبض على مسـلحين. كان الأمـن العام بدوره تحت رقابة أولئك وعملاء الاستخبارات المصرية والسورية، لبنانيين وسوريين ومصريين، يترصّدون موظفيه ويتحقّقون من اضطلاعهم بدور مشابه للدرك والشرطة.

عـلى طرف نقيـض منهم، اتخذ الجيش موقع الحياد بعدما رسـم قائده اللواء فؤاد شـهاب نطاق تدخّله: لا يدعم فريقاً لبنانياً مسـلّحاً ضدّ آخر، ولا يسـمح بمهاجمة أحدهما مناطق خصمه، ولا خصوصاً الإعتداء على المنشـآت والمؤسّسات والإدارات الرسمية لاحتلالها أو تخريبها، ولا الإقتراب من قصر القنطاري.

غداة اغتيال نسيب المتني، رصد الأمن العام ردود فعل المعارضة وتلقّفها تحت وطأة الصدمة والذعر النبأ منذ الساعات الأولى من الصباح:

7:55 ـ عبدالله اليافي: خبّروك؟

حسين العويني: نعم خبّروني.

عبدالله اليافي: شو هالوضع هيدا!!

60 ـ «الصيّاد»، العميد أنطون سعد يتكلّم.

حسين العويني: ما بقى في وضع. انتهينا. صار على كلّ واحد أن يحمي نفسه.

عبدالله اليافي: هذه دولة عصابات.

حسين العويني: هل عرفوا مَن؟

عبدالله اليافي: من وين بدو ينعرف؟ هل عرفوا الذين اعتدوا عليه في المرّة الماضية؟

حسين العويني: هل كان هناك شيء ما في «التلغراف» أمس؟

عبدالله اليافي: لا أعرف. الذي أطلق النار عليه هرب.

حسين العويني: هل ستذهب للتعزية؟

عبدالله اليافي: بالتأكيد.

8:00 ـ ناظم القادري: أين يمكننا أن نلتقي؟

صـبري حمادة: نلتقي في المجلس حوالى السـاعة الحادية عشرة والنصف. من هناك نرى إلى أين نذهب.

ناظم القادري: طيّب.

صبري حمادة: شـو قصّة نسيب المتني؟ يقولون لي إنهم قتلوه الساعة الأولى مع أنه كان قد تكلّم معي في هذا الوقت.

ناظم القادري: لا خبر لديّ.

صـبري حمادة: اتصل بي السـاعة الحادية عشرة والنصف وقال إنـه تلقى خبراً عن اندلاع معركة في الهرمل ذهب ضحيتها 25 قتيلاً. كان يسـألني عن صحّة هذا الخبر. قلت له إن لا علم لي. قال إنه اتصل بابني غازي في الهرمل وسأله، وقال له غازي إنه لا يسـتطيع أن يجيبه على التلفون. رجاني الاتصال بالهرمل. اتصل بي مجدّداً الساعة الأولى تماماً. اليوم صباحاً سمعت أنه قتل الساعة الأولى.

ناظم القادري: مسكين.

صبري حمادة: يعني إذا بدأوا هكذا أين سنصبح؟

9:45 ـ بيـار الجميّل: في شـأن افتتاحية الغد (في جريـدة «العمل»). الجميع ينتظر ردّ الفعل في قضية نسـيب المتني، وخصوصاً نحن. على كلّ حال يجب أن نعلو هذه المسـائل. يعني أن عليك أن تقول أيّ حال وصلنا إليها، وإن لبنان لم يعتد على مثل ذلـك. اعتدنا على المحبة والتصـافي وإن زعلنا. ما حصل ليس من صنع لبناني بل من صنع الخارج، لأن القنابل والإعتداءات هذه كلّها من صنع الخارج.



الياس ربابي: نعم، حسناً.

بيار الجميّل: أوصِ فؤاد حداد بذلك أيضاً، قد لا أتمكّن من مخابرته.

الياس ربابي: نعم.

9:55 ـ خيري الكعكي (من دمشق): هل عُرِفَ القاتل؟

صدّيق (جريدة «الشرق»): لا. أصيب بتسعِ رصاصات إحداها في القلب قتلته.

خيري الكعكي: هل هناك معلومات خاصة؟

صدّيق: لا، لكن العمل معروف.

خيري الكعكي: من المؤكد أن الجماعة ليسوا بعيدين عنه. متى الدفن؟

صدّيق: يقولون بكرا الساعة العاشرة.

خيري الكعكي: مَن من الوفود زارتهم؟

صدّيق: كلّ الدنيا عندهم.

خيري الكعكي: اطلبني السـاعة الحادية عشرة في الشـام لأمر مسـتعجل. الرقم هو 17927 وأحطني علماً ببعض التفاصيل. يهمني أن أعرف. الجماعة هنا انخضّوا.

صدّيق: الدنيا كلّها انخضّت.

بأوامـر مـن جمال عبدالنـاصر الذي خطّط لإخـراج لبنان من المحـور الغربي بعد انضمامه في 16 آذار 1957 إلى «مشروع أيزنهاور»، مستعجلاً في الوقت نفسه إدماجه في الجمهورية العربية المتحدة، وزّع برهان أدهم بنادق ورشاشات كانت تُهرّب عبر الجرود بين البلدين، وخصوصاً في البقاع الشـمالي ودير العشـائر، على كمال جنبلاط في الشـوف وشبلي العريان في البقاع الغربي وصائب سـلام في بيروت ورشيد كرامي في طرابلس ومعروف سـعد في صيدا وصبري حمادة في البقاع. الأقطاب المسـلمون للمعارضة المسلّحة. إليهم أقطابٌ مسيحيون آخرون ناوؤا السياسة الخارجية لكميل شمعون ونزاعه مع الزعيم المصري كحميد فرنجيه ثم شقيقه سليمان ورينه معوّض وبشارة الخوري وهنري فرعون وفيليب تقلا وبطريرك الموارنة بولس بطرس المعوشي. نـاط برهان أدهـم بخاله الآخر خالد مطرجي، شـقيق نديم، الضابـط المتقاعد في الجيش السـوري، إدارة تمويل المعارضة المسـلّحة وتوزيع المـال على أركانها، وصلة الوصـل بها. آنذاك انقطع نديـم مطرجي عن عمله في الأمن العام والتحق بالقطب البيروتي للمعارضة صائب سلام.

في ما بعد كشف برهان أدهم لخاله المفوّض أن السياسي اللبناني الوحيد الذي حصل على سلاح من سوريا وأعاده إليها بعد انقضاء العصيان «حتى آخر قطعة محسوبة» هو كمال جنبلاط.

تركت الشكوك التي أحاطت بدور مدير الأمن العام وبعض مفوّضيه البارزين الوطيدي الصلة به ـ المؤيّدين لرئيس الجمهورية ـ كإيفانجيلوس حاجي توما وفؤاد شمعون وبشارة قهوجي وأديب ثابت وأمين حيدر أثراً في انتظام عمل إدارات المديرية. بذرائع مختلفة بعضها بسبب انحياز الأمن العام إلى الرئيس وتعاونه ضمناً مع مسلّحي حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي الذين وقفوا إلى جانبه، وبعضها الآخر من جرّاء تدهور الوضع الأمني وإطلاق النار في الشوارع ورفع المتاريس تعذّر معها الوصول إلى مقرّ المديرية، انقطع مفوّضون وموظفون ولاسيّما منهم مسلمين عن عملهم والاتصال برؤسائهم، واختاروا البقاء في بيوتهم أو على مسافة قريبة من المعارضة المسلحة كالمفوّضين عمر النويري ونديم مطرجي. أحلّ فريد شهاب أمين حيدر القريب من مجيد أرسلان على رأس دائرة بيروت وجبل لبنان على أثر تبلغّه انقطاع عمر النويري. في حين لزم مفوّض مخضرم هو أحمد البلطجي أحد أبرز معاوني «المير» رئاسة الدائرة الإدارية وثابر على الحضور.

توقّفت الدائرتان الرئيسيتان، دائرتا الأجانب والجوازات، عن العمل وشُلَّ قسم المحفوظات السرّية وجُمّدت قدرات الدائرة السياسية ودائرة التحقيق بعدما فقدتا الاتصال بالمخبرين الذين تعثّرت سبل تحرّكهم بحرّية لأداء عملهم وجمع المعلومات والتغلغل في أوساط المعارضة. انقطعوا تماماً تحت وطأة الخوف من افتضاح أمرهم في أحيائهم وبين عائلاتهم في حمأة ثورة شعبية مسلّحة والإنتقام منهم. أهملوا تعاملهم مع الأمن العام واختفوا، فخفّ وصوله إلى المعلومات والاستقصاء في المنطقة الغربية من بيروت والجنوب وطرابلس والشوف والبقاع، الواقعة في قبضة زعماء المعارضة و«المقاومة الشعبية». اقتصر نشاط المديرية على مخبريها في الأحياء المسيحية، فإذا هو محدود يصعب معهم معرفة خطط الخصم ومواقعه وتنامي تسلّحه وأعداد مسلّحيه ومنفذي هجماته. اشتبكت الأحياء المتقابلة بين شطري العاصمة ببنادق بدائية حينذاك بين أيدي مسلحين أطلقوا النار من فوق متاريس وبراميل وأكياس رمل فاصلة في ما بينها.



ساهم تنصّت الأمن العام في الحصول على معلومات مهمة عن أدوار سياسيين في التحريض على الإضراب والإقفال العام والتأليب على العصيان والتخريب المتعمّد بغية إحداث قلاقل تقوّض الإستقرار والأشهر المتبقية من حكم كميل شمعون. في 11 أيار 1958، أياماً قليلة على اندلاع ثورة المعارضة، ترافقت الدعوة إلى إضراب عام مع إلقاء قنابل ومتفجّرات في عدد من الأحياء بثّت الرعب. يومذاك، توافر لمدير الأمن العام في تقارير التنصّت بعض وقائع ما كان يجري سبق إعلان الإضراب أو تلاه:

8:10 ـ هنري فرعون: الحالة حسنة للغاية بما في ذلك في الجميزة وساحة الشهداء. أخابرك لأقول لك بأنني قمت بواجبي رغم كلّ ما قلته عني ورغم سوء التفاهم.

عبدالله اليافي: لم أقل شيئاً سيئاً، لكن من أجل بلوغ نتائج جيّدة ينبغي أن تجول بنفسك.

هنري فرعون: سأجول بنفسي على الأسواق.

8:25 ـ هنري فرعون لعزّت كشلي (منزل صائب سلام): أبلغ إلى صائب بك أن الحالة كتير منيحة من الوجهة المسيحية. سأجول بنفسي على الأسواق.

8:35 ـ هنري فرعون: الحالة ماشية للغاية كما ينبغي. مررت في الأسواق وأقفلتُ المحال المفتوحة. لكنّ روبير شويري مجنون. استقبلني أولاً بطريقة رديئة جداً وقال لي ماذا أتيتَ تفعل هنا. أنا صاحب المحلّ ولا أريد إقفاله. إفعل شيئاً يا جورج.

جورج نقّاش: سأرى جان.

هنري فرعون: لديّ اجتماع في البيت الساعة 12:30. تعالَ تناول الغداء معي.

جورج نقّاش: حسناً.

هنري فرعون: لقد أعددنا رسالة موجّهة إلى الرئيس وقّعناها نحن المسيحيين.

9:00 ـ اتصل سهيل حموي بعدنان الحكيم وأخبره عن الديناميت الذي أُلقي صباحاً على بلدية بيروت. قال: هناك امرأة جُرحت لديكم؟

عدنان الحكيم: إيه، على أثر هجومنا. حرقنا ثلاثة موتوسيكلات.

سهيل حموي: أبصرتك من النافذة كيف أحرقتهم.

عدنان الحكيم: إيه ومشينا في تظاهرة إلى البسطة وأبلغت إلى كلّ الشباب أن يحضروا إلى بيت النجّاد.

سهيل حموي: مفهومة. يجب أن تهاجموا كلّ مصالح الدولة.

عدنان الحكيم: إيه. إيه.

9:15 ـ مصباح سلام (منزل علي سلام): ماذا، ألن تأتوا.

حسين العويني (المنزل): بلى، لكن لديّ بعض الترتيبات سأنجزها وآتي.

مصباح سلام: طيّب، لكن مُرّ من جهة الكورنيش لأن الطريق مقطوعة. إنهم يغلقونها بالحجارة. تأخر عبدالله اليافي ساعة من جرّاء ذلك.

9:20 ـ حنّا يزبك: أنا لا أزال في البيت.

هنري فرعون: أنا جلت على كلّ البلد. الجميع أقفل إلا أنتم في المزرعة أولاد... الذين لديهم خيل في ميدان سباق الخيل.

حنّا يزبك: نعم. إسمع الرصاص الآن ينهمر كالشتاء. اشتبك أبناء المصيطبة مع أبناء الجامع جماعة صائب، والرصاص يلعلع.

هنري فرعون: لماذا؟

حنّا يزبك: أتى ناس إليّ فقلت لهم بأن لا يتحدّوا أحداً. اتصل الآن بصائب وقل له بأن يردّ عنا جماعته حتى نردَّ نحن جماعتنا، وإلا فإن الوضع سيخرب.

هنري فرعون: أنا ذاهب إلى هناك.

9:25 ـ روبير لأنطوني (بيت الكتائب): سامي الصلح عبر الآن في شارع اللنبي واستقبله الجمهور بالتصفيق وطلب منهم فتح محالهم. فُتحت خمسة أو ستة محال. الباقون يريدون فتح محالهم ولكنّهم خائفون. اتصلت بسيمون زوين فقال إن الجيش في طريقه ولديه أمر بإطلاق النار على مَن يُرغم الناس على الإقفال. ها هو عبدالله اليافي يمرّ بسيارته في طريقه إلى باب ادريس ويطلب من الناس الإقفال. أرسلوا شرطتنا إلى كلّ مكان.

9:45 ـ مصباح سلام: هل بلغ إليك الحادث الذي وقع بين جماعتكم وجماعتنا أمام بيتي قرب حبس النسوان؟ لا نريد أن يصبح الأمر بين مسلم ومسيحي. الكتائبيون والقوميون سيخربون البلد. إنهم جبليون ونحن بيروتيون. بيروت لنا. قم بجولة على جماعتك. أنا أتيت بجماعتي وزربتهم.

الدكتور دعبيس: نعم لديّ علم بذلك. سأجري اللازم.

10:45 ـ جوي: فتحنا سوق الطويلة وجادة الإفرنسيين ونصف شارع اللنبي ونصف شارع فوش. نحن الآن في البرج ومعي 60 شاباً.

بيار الجميّل: إيه. ضع شباباً على نحو دائم في باب إدريس.



لويس: رئيس الحالة عال.

بيار الجميّل: يا لويس هنيء هنري فرعون. ما هي لعبته؟ يريد الإنتقام من كميل شمعون فيخرب البلد. بسيطة، لنا حساب معه ومع أولئك الزعران.

10:50 ـ دارت مكالمات عدّة بين جمال عفيفي سكرتير سفير مصر والقنصل (حسني محمدين) وأفراد السفارة والقنصلية ومكتب المعلومات ومكتب الملحق العسكري. كانت الضحكات تنطلق طويلاً عندما يسأل أحدهم الآخر عن حال البلد والحوادث التي تقع هنا وهناك في الشوارع. اتضح أنهم مسرورون بما يحصل.

11:15 ـ غبريال الجميّل: أرسلتُ إليك بطرس غانم وأناساً. أرجوك بيار بأن لا ترسل دوريات إلى ساحة الشهداء. الوضع مستتب ومعظمهم يفتحون محالهم. من شأن الدوريات تفجير الوضع.

بيار الجميّل (بيت الكتائب): لكنّني أمنعهم من الخروج في تظاهرات. هل وصلوا إلى هنا؟

غبريال الجميّل: نعم.

بيار الجميّل: حسناً[61].

لم تكن تلك أولى تداعيات «ثورة 1958» وحدها على المديرية.

حافة التورّط

اعتقل الأمن العام القنصل العام لبلجيكا في دمشق لويس دوسانغ بعدما اشتبه بتهريبه في سيارته، ذات اللوحة الديبلوماسية، أسلحة إلى «الثوّار». طلب موظفو مخفر المصنع تفتيشها، فرفض. أُرغِمَ على القبول في ضوء معلومات كانت بلغت إلى المديرية عن تهريب أسلحة يعتمد وسائل غير مألوفة. تحدّثت المعلومات في حوزة رئيس الدائرة السياسية ودائرة التحقيق بشارة قهوجي عن أكثر من محاولة لم تُكتشف، أتاحت وصول أسلحة عبر ديبلوماسيين متورّطين يتنقّلون بسهولة بين البلدين، ولا تخضعهم حصانتهم لتفتيش الأمن العام والجمارك. طاولت الشبهة قنصل بلجيكا.

61 ـ تقارير سرّية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.

في موعد مُرجّح لوصوله، 12 أيار 1958، كان بشارة قهوجي ينتظره. عندما اقترب من حاجز الأمن العام لتسهيل مروره، طلب منه فتح صندوق السيارة، فامتنع متحججاً بحصانته الديبلوماسية. في حوار لم يخلُ من حدّة وتنافر قال له مفوّض الأمن العام: ليس أمامنا سوى أحد خيارين. إمّا أن تكون أنتَ بريئاً فأذهب إلى بيتي، أو تكون متّهماً بتهريب السلاح بالجرم المشهود، تصبح المشكلة عندئذ بين حكومتك ووزارة خارجيتي.
فتح صندوق السيارة، فعثّر على كمّيات منه.

في ردّ فعل مباشر على اعتقال القنصل البلجيكي، هاجم عشرات من المسلحين السوريين، منتصف ليل اليوم نفسه، مخفري الأمن العام والجمارك في المصنع، وقتلوا ستة من موظّفي الأمن العام واحتلوا المخفرين ثم أحرقوهما. كان قد تمكّن 19 من رفاقهم الآخرين من الإنسحاب إلى زحلة، واتخذوا ـ بأوامر من فريد شهاب ـ مقرّاً موقتاً لهم برئاسة المفتش أول ميشال خوري في فندق قاصوف في المدينة، أقرنوه بنصب حاجز في شتورة للتدقيق في الداخلين إلى الأراضي اللبنانية. إذ ذاك انكفأ المعبر الحدودي إلى هذا المكان.

أضحى الممرّ الشرعي في المصنع سائباً. يدخل منه المسلحون وتُهرّب الأسلحة إلى مناطق لبنانية شتى بلا رقيب، ومن غير أن يسع الجيش والدرك والأمن العام استعادة السيطرة عليه، شأن فوضى مماثلة عمّت مناطق لبنانية عدّة جارت «المقاومة الشعبية»، فإذا هي تحت سيطرتها. انحسر إلى شتورة أيضاً مخفر حدودي آخر، صغير وقليل الفاعلية، في معبر القاع ـ الجوسية في البقاع الشمالي المؤدّي إلى حمص، ولم يزد أفراده عن أربعة. سيطر عليه مسلحو المعارضة الذين أمسكوا بمعبر شمالي إلى سوريا هو العريضة بعدما تراجع موظفوه الثلاثة إلى مخفر الجمارك في عندقت، ثم إلى مخفر الدرك في حلبا.

كان الموظفون الثلاثة في مخفر العبّودية لزموه بضعة أيام، ثم أخلوه بعدما تيقّنوا من قرب مهاجمته. طُلِبَ منهم التراجع إلى عندقت، فآثروا اللجوء إلى منزل مختار البلدة القريب من المخفر للإحتماء. مكث محمد السبع أعين وراجح راجح وإدوار نقوزي لديه أسبوعاً ثم قصدوا طرابلس. هاجم المسلحون مخفر العبّودية ونهبوه وأحرقوه. لم يكن سوى غرفة قديمة من طبقتين. قبيل مغادرته عمد رئيسه المفتش محمد السبع أعين إلى إحداث حفرة على بعد أمتار منه وطَمَرَ فيها سجلات



الدخول والخروج وبطاقات الشيفرة السرّية ووثائق أخرى كي لا يسطو عليها المسلحون، وأطلع خادماً يعمل لدى المخفر من سكان البلدة على موقع الحفرة كي يُخبر في ما بعد ـ عندما تستقر الحال ـ مَن يحلّ فيه. على مرآهم اقتحم زغرتاويون مناهضون لرئيس الجمهورية، بعدما انضم حميد وسليمان فرنجيه ورينه معوّض إلى المعارضة، مخفري الدرك والجمارك وأحرقوهما. أُفلتت الحدود الشمالية، بعد الحدود الشرقية، وباتت بين أيدي مسلحين لبنانيين وآخرين سوريين تدفّقوا إلى الداخل اللبناني. لم تعد المعابر الشرعية تحت عيون المخافر التي شغرت نهائياً من أصحابها.

وحدهما مطار خلدة ومرفأ بيروت بقيا تحت سلطة الأمن العام، فراقب بتشدّد إدخال الصحف والمجلات العربية إلى لبنان للإذن بتوزيعها في الأسواق وتداولها. ما لبث أن أمَرَ مديره شعبة مراقبة المطبوعات برئاسة عبدالله خوري بإحراق الجرائد المصرية والسورية بسبب تعرّضها لكميل شمعون والنظام اللبناني واتهامهما بنعوت شتى. تعذّرت مراقبتها الدقيقة لوفرة أعدادها ونقص في الموظفين، فإذا النيران تلتهم صناديقها يومياً. تعمّد الأمن العام أيضاً عرقلة إرسال سفارة جمهورية الوحدة رزماً يومية من الصحف والمجلات اللبنانية إلى القاهرة بغية وضعها في تصرّف الاستخبارات المصرية، واطلاعها على مقاربتها حوادث البلاد، وأخصّها المتأثرة بالناصرية وتجهر بموالاتها. في معظم الأحيان عَمِلَ على مصادرتها.

أغضب الإجراء عبدالحميد غالب. تنصّت الأمن العام عليه في 3 حزيران 1958 ينقل شكواه إلى وزارة الخارجية ويتناول التعرّض لموظّفي السفارة.

الأولى بعد الظهر خابر فيكتور خوري في وزارة الخارجية قائلاً: يا عزيزي يا أخي...

فيكتور خوري: أمس أرسلنا طلباً بإعطاء إجازة لثلاثة أشخاص من السفارة للذهاب إلى المطار.

السفير: أنا أحدّثك عن الاستفزازات المستمرّة التي أشرت إليها في المذكّرة أمس. حصلت استفزازات إضافة إلى الإحتجاج الرسمي في المذكّرة. أنا أخشى إذا استمرّت الاستفزازات هذه أن يقع بيننا وبينكم ما لا يمكن إصلاحه أبداً. من السفارة أُلقي القبض عليهما وسيقا مكبّلين بالحديد ووُضعا في الزنزانة. ما رأيك لو فعلت ذلك مع

لبناني كبّلته بالحديد وسرت به في ميدان الأوبرا؟
فيكتور خوري: لم أتسلّم المذكّرة بعد.
السفير: إلى أن تتسلّمها فإن عزّالدين الحسيني الموظّف في السفارة خُطف وحُقّق معه وزجّوه في الزنزانة وقيّدوه بالحديد ثم أخرجوه. في اليوم التالي قبضوا على فاروق وعومل المعاملة نفسها. البارحة أمسكوا معاون مندوب شركة مصر للطيران، وكان يرسل جرائد مصرية ولبنانية كلّفته أنا إرسالها في الطائرة. أنا المسؤول عنها. لكنّهم أمسكوه وكبّلوه بالحديد ومشوا به على الطريق أمام الناس. لا يمكن أن نقبل بذلك أبداً. كلّها محاولات استفزاز وإهانة. تحدّثت اليوم مع توفيق سالم (رئيس الأركان) وقلت له لو كانت بيننا وبينكم حرب لما فعلتم ما تفعلونه على نحو كهذا. لو أبصرتم واحداً من السفارة يلقي قنبلة على دائرة حكومية، ليس من حقّكم اعتقاله مكبّلاً بالحديد ووضعه في الزنزانة. هناك أناس مسؤولون عنه هنا.
فيكتور خوري: عندما أتسلّم المذكّرة أدرسها وأُجري اللازم.
السفير: موظّف شركة الطيران مدحت كريم عندي الآن وحكى لي ما حصل له. لم يعد في الإمكان تحمّل ذلك.
فيكتور خوري: اسمح لي أقرأ المذكّرة.
السفير: طيّب.
أقفل عبدالحميد غالب السمّاعة ثم رفعها بعد وقت قصير، الأولى والدقيقة 20، وتحدّث مع أحد موظّفي السفارة أنور الجمل: الجرائد التي نرسلها لمصلحة الإستعلامات يجب أن تعدّ لها إجراءً يؤمن إرسالها كلّها. أنتَ عرفتَ طبعاً قصّة الجرائد التي صادروها في المطار.
أنور الجمل: أيوه، أعرفها وأعدنا ارسالها مع Air Liban.
السفير: تكلّمتُ في الأمر مع توفيق سالم.
أنور الجمل: نحن قلنا إننا نرسل الصحف الموالية.
السفير: ليه؟ حتى المعارضة منها يجب أن نرسلها. إذا كانوا مصرّين على اعتراضها، سأرسلها بواسطة الحقائب الديبلوماسية وإن اقتضى ذلك إرسال عشر حقائب أو 15 حقيبة في اليوم. علينا تنفيذ أوامر حكومتنا. أريدك أن تمرّ عليّ الآن.



أنور الجمل: حاضر[62].
حال وجود الجيش في المطار دون تهريب السلاح عبره على غرار الحدود الشرقية والشمالية، ولزم موظّفو المديرية نوافذ مكاتبهم فيه. لم يكن ذلك موقف المعارضة بعد اتهامها الولايات المتحدة والعراق بتزويد رئيس الجمهورية السلاح من طريق هبوط طائراتهما في مطار خلدة. التاسعة والدقيقة العاشرة صباح 24 أيار 1958 قال صائب سلام لنسيم مجدلاني ـ في مكالمة تنصّت عليها الأمن العام ـ إن شيخ عقل الدروز زاره موفداً من كمال جنبلاط ناقلاً سلامه «وهلق الطائرات في المطار تنزل السلاح باستمرار. سنتقدّم غداً بشكوى واعتراض للأميركيين والعراقيين».
الثامنة والدقيقة 55 مساء اليوم نفسه تحدّث صائب سلام مع عبدالله اليافي في منزل حسين العويني قائلاً: أفكر في أن نرسل بياناً إلى البابا نقول له فيه إننا، مسيحيين ومسلمين، قلب واحد وتجمعنا روابط روحية واحدة. لكن الحكومة تحاول أن تفرّق بعضنا عن بعض وتخلق بيننا فتنة. في الوقت نفسه يجب أن نوجّه اعتراضاً جديداً إلى سفير أميركا، شديد اللهجة، وإلى سفيري بريطانيا والعراق نقول لهم إن الطائرات التي تأتي بالسلاح من عندهم، تعمل الحكومة على توزيعها على الزعران. يجب توجيه شكوى إلى الجنرال (قائد الجيش فؤاد شهاب) ونقول له فيها بأنه ينبغي أن يُمسك هو بهذه المسألة لأن السلاح الذين يُوزَّع على الزعران هو لقتل الناس به. غداً قد يُوجَّه ضدّ الجيش نفسه.
عبدالله اليافي: من كلّ بدّ. سأمرّر لك حسين يريد أن يحكيك.
حسين العويني: يا صائب الإشاعات التي يُروِّجون لها بأن الجيش يريد أن يضرب بيد من حديد ويريد أن يبدأ الإعتداءات كلّها كاذبة. المقصود منها أنكم إذا أبصرتم دورية تعرّضوا لها كي يبدأ القتال.
صائب سلام: سأفهم الجماعة هنا ذلك. لكن أقول لك بصراحة، جماعتنا أمس وأمس الأول لم يناموا طيلة الليل في انتظار أول خطوة كي يبدأوا اطلاق الرصاص على أيّ كان[63].

62 ـ المصدر نفسه.
63 ـ المصدر نفسه.

عقر الدار

عنى استيلاء المعارضة على مطار خلدة سقوطاً حتمياً لكميل شمعون وإخراجه بالقوة من الحكم قبل انقضاء الولاية. وفق خطة رمت إلى السيطرة على القرى المحيطة بعاليه وعبرها على طريق بيروت ـ دمشق والتمدّد إلى البحر غرباً، هاجم كمال جنبلاط المطار في الأول من تموز 1958، حاشداً مئات من المسلحين عند محاور شملان ـ عيناب ـ سوق الغرب ـ الشويفات ـ خلدة للسيطرة عليه، فأخفق بعد تدخّل الجيش من محيطه ومسلحون ينتمون إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي في قرى قضاء عاليه. قطعوا الطريق على الزعيم الدرزي، فآثر الإنسحاب في اليوم الثاني من الإشتباكات. لم يشأ صائب سلام ملاقاته في احتلال المطار، ولم يُرسل أنصاره لنجدته. عُدَّ هذا المرفق الحيوي جزءاً لا يتجزأ من بيروت، لا امتداداً للجبل يتيح لكمال جنبلاط مدّ نفوذه إلى العاصمة.

كانت تلك معركة عسكرية ثانية يخسرها الزعيم الدرزي ضدّ رئيس الجمهورية رغم تمكّنه من السيطرة على أجزاء واسعة من الشوف وقطعه طريق دير القمر ـ الدامور في كفرحيم. قبل شهر ونصف شهر حاول الإستيلاء على المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية في قصر بيت الدين.

كان الرئيس طلب، آذار 1958، من فريد شهاب إرسال فرقة من الأمن العام لحماية القصر التاريخي. لم يشأ التعويل على الجيش بسبب موقف قائده المتحفّظ عن قمع المعارضة، فأوكل المهّمة إلى قائد الدرك سيمون زوين الذي أرسل 50 دركياً التحق بهم 25 موظفاً من الأمن العام بقيادة آمر فصيلة الدرك النقيب سامي الحشيمي، انتشروا في القصر وباحاته الفسيحة ومداخله. مساء 12 أيار طلب كمال جنبلاط من فصيلة الحماية إخلاءه فوراً. رفضت، فهدّد بمحاصرته ودخوله بالقوة صباح اليوم التالي. في الغداة، بعدما استولوا على المرتفعات المطلة، هاجم أنصاره القصر بـ300 مسلح سرعان ما تراجعوا بعدما فاجأتهم طائرتان لسلاح الجوّ أَمَرَ رئيس الجمهورية بطلعاتهما فوق الشوف وإطلاق رشاشاتهما النار عليهم. في اليوم الثالث، 15 أيار، حاول كمال جنبلاط السيطرة على الطريق المؤدّية إلى قصر بيت الدين، فاشتبك في بتلون بأنصار الزعيم الدرزي الآخر مجيد أرسلان ـ وزير الزراعة في حكومة سامي الصلح ـ ونعيم مغبغب الحليفين الوطيدين للرئيس، وقد حشدا أنصارهما لإغاثة



حامية الدرك والأمن العام. تبادل الطرفان إطلاق نار أوقع قتلى وجرحى. تدخّل الجيش وأبعدهما ونشَرَ جنوده على امتداد الطريق بين الباروك وبيت الدين.

آلت التسوية إلى وضع قصر بيت الدين في حراسة الجيش وانسحاب رجال الدرك والأمن العام إلى بيروت. إلا أن كمال جنبلاط نجح في السيطرة على معظم بلدات الشوف، مستفيداً من خطوط إمداد ربطت الجبل بالبقاع الغربي وراشيا، فأتاحت تزويده السلاح من سوريا عبر مرتفعات دير العشائر.

لدافع مماثل هاجم أنصار صائب سلام و«المقاومة الشعبية» قصر القنطاري في حزيران. لم يُطل الإشتباك سوى ثلاث ساعات انكفأ المسلحون على أثره. كان قد نيط بالأمن العام والدرك حماية القصر. مذ بدأ في كانون الأول 1956 إلقاء قنابل ومتفجّرات في عدد الأحياء، اتخذت تدابير أمنية احترازية تضاعفت نهاية السنة التالية. أجرى ثمانية موظفين من الأمن العام مسحاً للعمارات والمباني المحيطة به والأحياء الملاصقة، وإحصاءً للقاطنين فيها وأسمائهم ومهنهم تحوّطاً من أيّ تهديد. أُخضِع المرور في الشارع الذي يقع القصر في منتصفه لمراقبة مستمرّة، قبل أن يعزّز سيمون زوين الحراسة في الجوار بفصيلة من الدرك زُوِّدت مصفحات بقيادة الملازم أول جوزف مجاعص. شكّك الرئيس في ولاء الحرس الجمهوري له ما دام يتلقى أوامره من قائد الجيش الذي يجري مناقلات عسكرييه، بيد أنه تولى الدفاع عن قصر القنطاري.

لكنّ ولاء قيادة الدرك رئيس الجمهورية ومقاومتها مناوئيه لم يحولا دون سعي المعارضة باكراً، قبل انفجار الأحداث، إلى التغلغل في صفوفه وتعريضه للإنقسام بحمل رجال الدرك والشرطة المسلمين على ترك مراكزهم، والإلتحاق بـ«المقاومة الشعبية». على غرار تصعيد المواجهة في مجلس النواب والشارع، توخّت المحاولة هذه تفكيك عناصر القوّة المحيطة برئيس الجمهورية. منتصف نيسان 1958 طلب مدير الأمن العام موعداً عاجلاً من الرئيس مزوّداً تقارير أمنية، وأخطره في اجتماع حضره أيضاً وزير الاقتصاد المسموع الكلمة كاظم الخليل ورئيس الشعبة الثانية المقدّم أنطون سعد: أخشى أن تكون المعارضة دخلت ثكن الدرك.

كانت بضعة معلومات توافرت لفريد شهاب أنبأت بخطة قادة المعارضة شلّ قدرات الدرك في النزاع المسلّح في ظلّ حياد الجيش. لم تمضِ أيام حتى بات بين يديه الدليل.

حصل المفتش جوزف عون، المعروف بـ«أبوأولغا»، من أحد مخبريه على نسخة من منشور سرّي يحضّ رجال الدرك على عصيان أوامر سيمون زوين ورئيس الجمهورية. للتوّ باشر فريد شهاب تحقيقاً أمنياً بالتزامن مع تسلّم وزير العدل بشير الأعور نسخة أرسلها فوراً إلى المدّعي العام التمييزي فرنان أرسانيوس لمباشرة تحقيق قضائي. اكتنف الغموض هوّية الفاعلين الذين أطلقوا على منشورهم، في ورق أحمر استخدم الآلة الكاتبة، عنوان «الجبهة الوطنية لرجال الشرطة والدرك» تدعو إلى التضامن مع انتفاضة المعارضة والتمرّد والإمتناع عن إطلاق النار على المتظاهرين[64].

لم تكن تلك نسخة وحيدة. عمد هؤلاء إلى إرسال مئات من منشورهم الأول إلى المسؤولين والسياسيين، وإلى ضبّاط قوى الأمن الداخلي ومفوّضي مديرية الشرطة خصوصاً، عبر صناديق البريد كي يتفادوا افتضاح سرّهم. استنفر المنشور الأجهزة الأمنية بعدما أقلقتها محاولة النفاذ إلى المؤسّسات العسكرية والأمنية لأول مرّة، والإيحاء بخطة جدّية ترمي إلى تقويض المتهمة منها بالإنحياز. لم يتعدَّ التهديد ذلك المنشور، ولم يحظَ بحماية سياسية، ولا أفصح واضعوه عن أنفسهم.

أقلق تفاقم «ثورة 1958» واتخاذها منحى طائفياً بإطلاق نار ورفع متاريس مسيحية ـ إسلامية وجهاً لوجه، مدير الأمن العام من احتمال مهاجمة مقرّ المديرية في فيلا التباريس والإستيلاء على محفوظاتها ووثائقها، وأخصّها السرّية البالغة الخطورة ذات الصلة بتقارير أجهزة استخبارات عربية وغربية. خابر رئيس قسم المحفوظات السرّية كميل ناصيف، وطلب منه إحضار صناديق كرتون وأكياس خيش ووضع الملفات والتقارير السرّية كلّها فيها وتخييطها. بعد ساعات قليلة من تحضيرها في الصناديق و11 كيساً حضرت إلى المديرية دورية من الدرك تولت نقلها إلى ثكنة قوى الأمن الداخلي في الأشرفية لحفظها فيها موقتاً، إلى أن استرجعها بانطفاء «ثورة 1958» المدير الجديد للأمن العام توفيق جلبوط. في كلّ مرّة احتاجت المديرية، حينذاك، إلى بطاقة أو وثيقة معلومات ذهب أحد موظفي القسم عيد تادرس إلى الثكنة لمراجعتها والتحقق منها. وبغية منع الأحزاب والتنظيمات المحلّية والمسلحين السوريين خصوصاً من السطو عليها، شَمَلَ هذا الإجراء في وقت واحد أرشيف دوائر

64 ـ «بيروت المساء»، 28 نيسان 1958.



الشمال والبقاع والجنوب وسجّلاتها العامة والسرّية وملفات المعلومات السياسية التي نُقلت في مرحلة أولى إلى مقرّ الأمن العام، ثم إلى ثكنة قوى الأمن الداخلي. باتت بلا محفوظات تعود إليها ـ وقد فقدت للتوّ اتصالها بمخبريها ـ ما ضاعف في شلّ وظائفها. أضف أن الاضطرابات سهّلت دخول سوريين وفلسطينيين ومصريين إلى لبنان للمشاركة في النزاع الداخلي المسلّح. أُفلتت منها سيطرتها على حركة الدخول والخروج ومراقبة الأجانب والتحقق من حيازتهم وثائق قانونية وتنظيم إقامتهم.

لم يكن من الصعوبة بمكان التيقن، عبر تقارير تنصّت الأمن العام، من تأثر زعماء لبنانيين بالدور الذي يضطلع به جمال عبدالناصر في مواجهة كميل شمعون، ومؤازرة المعارضة على إسقاطه. تمسّك رئيس الجمهورية بالبقاء في منصبه حتى الدقيقة الأخيرة من الولاية، بينما توخّى سياسيون أبرزهم هنري فرعون وفيليب تقلا وشارل حلو وغسّان تويني ويوسف سالم وبهيج تقيّ الدين ويوسف حتّي ومحمد شقير انخرطوا في تجمّع دُعي «القوة الثالثة» دور الوسيط بين الرئيس والموالين له ومعارضيه. اقترحوا تعيين قائد الجيش رئيساً لحكومة انتقالية، في استعادة لسابقة 1952، تخلف رئيس الجمهورية في الأشهر المتبقية من ولايته فرفض. لم تتحمّس «القوة الثالثة» لعنف توسّلته المعارضة بغية إطاحة الرئيس بالقوة، ولا شجّعت كميل شمعون على تصلّبه وإبقاء أبواب التسوية موصدة.

في مكالمة هاتفية بين غسّان تويني وهنري فرعون، السادسة والدقيقة 55 مساء 6 حزيران، جهرا بالمأزق:

غسّان تويني: قالوا إنك اختلفت مع صائب سلام؟

هنري فرعون: لا مع عبدالله (اليافي). قال إنني أُضعِف حجته وأدافع عن شمعون. إيه، قلت له اللازم.

غسّان تويني: لا أشك في ذلك.

هنري فرعون: قلت له أكثر ممّا يقال.

غسّان تويني: ماذا يريدون؟ أن نعيش تحت رحمتهم إذا راح شمعون. ماذا هناك أيضاً؟

هنري فرعون: لن نستطيع التوصّل إلى مخرج. الحلّ الأفضل هو الحلّ بالجنرال. غير مستحيل. أرى في الوقت الحاضر أنه الحلّ الوحيد بالاتفاق على إجراء انتخابات

رئاسة الجمهورية وتعيين هذا المرشح من الآن. بذلك يحكم الرجل حتى نهاية مدّة شمعون.

غسّان تويني: إيه. هذا أحسن حلّ.

الحادية عشرة والنصف ليل اليوم نفسه، كان ثمّة حوار مناقض تماماً.

رفيق المعلوف: يا سيدنا هل ستستمر الحال على هذا النحو؟

صائب سلام: قل ذلك لكميل شمعون واطلب منه أن يرحل.

رفيق المعلوف: أنا اللي بدي قلو؟

صائب سلام: قل لجورج نقّاش، أستاذك.

رفيق المعلوف: الأمر ليس في يدي وفي يد جورج نقّاش. بل يتعلق بك وبشمعون. من عند شمعون حلّ بحكومة جديدة، وأنتَ تتنازل قليلاً عن المطلب الرئيسي.

صائب سلام: ليش، شو الأسباب؟

رفيق المعلوف: الناس صاروا تالفين.

صائب سلام: ما داموا تالفين ليقوموا معنا كي نسقطه ونريّحهم ونرتاح منه. ثانياً إذا أنا قبلت، هل يقبل الشعب سوى بسقوط هذا المجرم السفّاح؟

رفيق المعلوف: جاءنا خبر أن هناك تراجعاً، وأن الجمهورية العربية المتحدة ستضغط على المعارضة في لبنان للرجوع عن إضرابها.

صائب سلام: ليس هناك قوّة في العالم، ولا قوّة تحت الشمس من قوى غير لبنانية، تستطيع أن تضغط علينا للتراجع وإن قيد شعرة. شغلة بسيطة كتير كتير بترجّعنا هي سقوط الطاغية شمعون. هذا الأمر خذه مني مسبقاً. ما دام على الكرسي لا تصدّق أيّ كلمة تقال بأن المعارضة ستتراجع. لكن عندما ينزل، عندئذ صدّق أن المعارضة تقبل بكلّ بحث.

بدورها لغة الشارع مختلفة. تنصّت الأمن العام على مكالمة هاتفية بين اثنين من قبضايات «المقاومة الشعبية» يرويان ما يفعلان، في الأولى والدقيقة الخامسة بعد ظهر 23 تموز:

عبدالحفيظ كريدية: سمعتها (قنبلة رماها على ساحة الدباس أو بالقرب من بناية اللعازارية)؟

رشيد شهاب الدين: إيه كانت منيحة.



عبدالحفيظ كريدية: والله لأني انحشرت فيها.

رشيد شهاب الدين: بسيطة ما بتؤذي.

عبدالحفيظ كريدية: إيه، بدي شوية معجونة (ديناميت).

رشيد شهاب الدين: تكرم. شو قصة مختار شاتيلا؟

عبدالحفيظ كريدية: لديه سيارات على خط المعرض. احتجزت له واحدة كي يُضرب ويتضامن معنا.

رشيد شهاب الدين: طيّب. عمّك جمال (عبدالناصر) وصل إلى الشام.

عبدالحفيظ كريدية: عرفت.

رشيد شهاب الدين: أنا معي خبر من زمان. بدنا حفلة إطلاق رصاص وديناميت الليلة.

عبدالحفيظ كريدية: إيه. لازم شوفك ونجتمع ونرتب كلّ العمليات.

كان على «الثوّار» خوض مغامرات عسكرية مع رجال الدرك وميلشيا حزب الكتائب والحزب السوري القومي الاجتماعي، والزعماء إبقاء قنوات التواصل مع الجمهورية العربية المتحدة بعدما انخرطت بدورها في صراع إقليمي. في 14 تموز 1958 سقطت الملكية في العراق بانقلاب عسكري قتل الملك فيصل بن غازي ورئيس حكومته نوري السعيد، ودخل مشاة البحرية الأميركية لبنان وقوات بريطانية الأردن في الساعات التالية. في 18 تموز وصل جمال عبدالناصر إلى دمشق وألقى خطاباً مدوّياً، تلقفته المعارضة اللبنانية بحماسة ووجدت فيه دعماً إضافياً لها. التقط الأمن العام في ذلك اليوم مكالمات بين بيروت ودمشق أبرَزَت الإصرار على إسقاط كميل شمعون وتفادي التعرّض للجيش رغم التزامه الحياد بين الطرفين المتقاتلين والإستياء من وجود الجيش الأميركي على الأراضي اللبنانية. لم يكن قد تقرّر انتخاب خلف للرئيس الحالي، ولا بدا أن كميل شمعون سيغادر الولاية قبل الدقيقة الأخيرة منها، ولا تحضّر قائد الجيش للحلول مكانه. شأن ما كان الغرب ظهير الرئيس، كان الزعيم المصري ظهير المعارضة و«الثوّار». فإذا الصدام أكثر تعقيداً من تناحر سياسي داخلي.

22:30 ـ رينه معوّض (من دمشق): هل أعجبك خطاب الرئيس (جمال عبدالناصر)؟

صائب سلام: مثل العادة. يسلم هالتمّ.

رينه معوّض: هنا المعنويات قوّية للغاية.

صائب سلام: إيه عال. كتير كويّس.

رينه معوّض: ما الجديد؟

صائب سلام: لا جديد.

رينه معوّض: سوى ذلك.

صائب سلام: لا شيء مهمّاً. هناك بعض البحث سنرسله إليك.

رينه معوّض: هل هناك شيء حاسم؟

صائب سلام: لا، حكي. هل لديك أنت شيء ما؟

رينه معوّض: المعنويات كالحديد. لا أحد يرهبنا.

صائب سلام: عال، عال. نحن نراقب المسألة ساعة تلو ساعة.

رينه معوّض: هل هم مستعدّون وموافقون على إعطائك ما تريده؟

صائب سلام: نحن هنا لا نريد إشعالها ولا نريد حرباً عالمية. الآن ننتظر حتى نرى ماذا سيحصل في مجلس الأمن.

رينه معوّض: هل تتوقّع أن يصدر شيء ما عنه؟

صائب سلام: ربّما. إذا صدر موقف إيجابي نرحّب به، وإذا صدر موقف سلبي نقوم بما يجب القيام به.

رينه معوّض: إيه طيّب.

صائب سلام: أرسلتُ اليوم برقية من وزراء الخارجية السابقين، هل وصلت إليكم؟

رينه معوّض: لم تصل.

صائب سلام: كيف؟ أنا أرسلتها.

رينه معوّض: لم تصل.

صائب سلام: أعددنا برقية من وزراء الخارجية السابقين كونهم مسيحيين بعدما كنا أعددنا برقية من رؤساء مجالس الوزراء المسلمين كي لا تكون هناك مشكلة بين الطائفتين. تكلّمت مع هنري فرعون وشارل حلو وفيليب تقلا ويوسف سالم.

رينه معوّض: إيه عال. يجب أن تكون مهمّة. هل تعطيها لسليم الآن؟

صائب سلام: ليست بين يديّ. سأتصل وآت بها. أين ستكونان حتى أعاود الاتصال بكما.

رينه معوّض: نحن موجودان على الرقم 18600.

صائب سلام: إيه طيّب. سأحاول الحصول عليها والاتصال بكما.

رينه معوّض: إيه طيّب. هل هناك أمر آخر؟



صائب سلام: لا.

رينه معوّض: سيتحدّث معك سليم[65].

سليم: مرحبا دولة الرئيس، سمعتَ خطاب الرئيس؟

صائب سلام: إيه. الجميع سمعوه. كلّه حكمة واتزان.

سليم: هل سمعتَ ماذا قال؟ سنقاتل في بيروت، سنقاتل في دمشق، سنقاتل في القاهرة، سنقاتل في العراق. هل لديك تعليق عليه؟

صائب سلام: أنا قلت لرينه بأن موقفنا جيّد، ولا نريد أن نكون سبب الإشتعال كي لا يؤدي إلى حرب عالمية.

سليم: لكن لا تنسى أن الأميركيين وجّهوا إنذاراً. وجوب الإنذار هو العمل. إخواننا يريدون إعداد بيان نوقّعه، هل توافق لنا عليه؟

صائب سلام: ما هو هذا البيان؟

سليم: بالروح ذاتها. سنقاتل وسنقاتل وسنقاتل.

صائب سلام: إيه معلوم موافق. من المؤكّد. أعدّوه وأطلعوني عليه.

سليم: معلوم. سنعدّه ونقرأه لك.

صائب سلام: إيه طيّب.

سليم: ما قصّة القوميين والكتائب؟

صائب سلام: القوميون ضدّ الإحتلال (الأميركي) والكتائبيون معه. اشتبكوا البارحة واشتبكوا اليوم.

سليم: إيه عال، كتير عال. لكنّ برقية وزراء الخارجية مهمّة للغاية.

صائب سلام: سأطّلع عليها وأعاود الاتصال بكما[66].

بانقضاء عهد كميل شمعون وانتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب خلفاً له في 30 تموز، وطيّ صفحة «ثورة 1958»، بدا الأمن العام على أبواب حقبة جديدة تعدُّه، بدورها، لمرحلة مختلفة برجالاته ومهماته وخياراته وولاءاته حتى. لم يُصبه الإنقسام الداخلي ولا امتحنه التفكك، ولا أهدَرَ محفوظاته السرّية أو أضاعها أو سرّبها إلى أيّ

65 ـ في الغالب هو الصحافي سليم اللوزي الذي ورد اسمه في مكان آخر من تقرير التنصّت، في مكالمة بينه والرئيس صائب سلام في الثانية عشرة والدقيقة العاشرة ظهر اليوم نفسه.

66 ـ تقارير سرّية عن تنصّت الأمن العام، أرشيف فريد شهاب.

أحد، ولا تسـبّب بمقتل مخبريه، ولا افتضحت أسرار سـنواته الأخيرة في حرب أهلية صغيرة اسـتهدفت منشآت رسـمية وإدارات وأضعفت طبقة سياسية أكسبتها ولاية كميل شمعون مزيداً من النفوذ والسطوة والتأثير. شأن فريد شهاب، كانٍ على رموز الولاية المنقضية في المديرية أن يخرجوا ـ أو يُخرَجوا ـ منها تباعاً. بعدما أُحيل حسين نصرالله على التقاعد عام 1956، اختار بشارة قهوجي الاستقالة في 12 حزيران 1958 باكـراً قبيل انتخاب الرئيس الجديد، وأُبعد إيفانجيلوس حاجي توما ونديم مطرجي إلى الشرطـة القضائية، ثم أديب ثابت إبن عمّ زلفا زوجة الرئيس إلى الملاك الإداري في وزارة الداخلية عام 1960. على طرف نقيض نال عمر النويري حظوة لدى المدير الجديد، وآثر أحمد البلطجي من رجال الرئيس السابق البقاء في ظلّ الخَلَف.

إلى الإعتكاف

بعد سلسلة تهديدات تلقاها من تنظيمات ناصرية إبّان «ثورة 1958» بسبب ولائه لكميل شـمعون ودور الأمن العام في مواجهة معارضيه، قـرّر التنحّي. ناوأ بتطرّف التيّارات العقائدية كالناصرية والشيوعية واليسار والأفكار المنادية بالقومية العربية اعتقاداً منه بأنها تسـتهدف اسـتقلال لبنان. غالباً ما برّر أمام المحيطين به معاداته الشـيوعية واليسـار: كلاهما لا يصلحان مذهبين عقائديين وسياسـيين في لبنان، غير قابلين للتطبيق فيه وفي المجتمع الشرقي لتعارضهما مع الدين. لا يشـكل أيّ منهما نمط تفكيرنا كعرب. لنا فلسفتنا وأسلوب حياتنا ومعتقداتنا.

لكـنّ تعرّضه لثلاث محاولات اغتيال أوجد دافعاً مباشراً لحمله على الاسـتقالة. على أثر المحـاولات الثلاث انقطع نهائياً عن الذهاب إلى مكتبـه، بعدما كان يتردّد عليه وهو يسـمع إطلاق الرصاص والمتفجّرات من الأحيـاء القريبة من مبنى المديرية في التباريس، من الجميزة والبسـطة. صنع الحيّان المسيحي والسنّي المتقابلان في وسط بيروت القديمة، طوال خمسـة أشهر، شـهرة خطوط تماس جسّدت الإنقسام وتبادل رفع المتاريس وأكياس الرمل والبراميل وإطلاق النار.

أولى محـاولات اغتياله كانت إطلاق نـار على السرايا الشـهابية في الحدث أصابت جدرانها، وأخصّها الملاصقة لغرفة نومه. ثانيتها اختباء مسلحين ينتمون إلى «المقاومة الشـعبية» في البسـاتين المجاورة للسرايـا في انتظار وصوله إليها، مـا لبثوا أن تركوا



آثاراً في أماكن تجمّعهم بعدما انتظروا طويلاً. اعتاد الإيهام بسـلوك سـيارته طريقاً واحدة إلى بيته، إلا أنه اعتمد باسـتمرار الخيارات المتقلّبة التي تحمله على تغييرها في الدقائـق الأخـيرة. ثالثتها تنكّر شـخص في ثياب ممرّض حـاول قتله في سريره في مستشفى الجامعة الأميركية ـ بعدما أجرى جراحة في المرارة ـ بحقن إبرة سامة قبل افتضاح أمره.

بعدمـا انقطع عن مكتبه، طلـب من رئيس الجمهورية إعفاءه من منصبه وسـافر إلى لنـدن في 11 أيلـول بحجّة مزدوجة: التخلّص من وطـأة الحرب الأهلية في لبنان وأخطارهـا عليه، والمشـاركة في المؤتمر الدوري للبوليس الجنـائي الدولي (الأنتربول) بعدما كان ترأس في 23 نيسان 1958، بصفته نائباً للرئيس، اللجنة التنفيذية للمؤتمر في اجتماع تمهيدي في باريس[67].

مساء 19 أيلول، بناءً على طلبه، حمل سائقه أنطوان محاسب مرسوم قبول استقالته إلى وزير المال جوزف شادر في المقرّ الرئيسي لحزب الكتائب ـ وكان ملتئماً ـ لتوقيعه. انتقـل من ثمّ إلى منزل رئيس الحكومة سـامي الصلح في الدوّار بعيد منتصف الليل للغاية نفسها. كان كميل شمعون وقّعه قبلاً، وحمل الرقم 20553 بعدما اقترن بآخر رقمه 20600، اليوم نفسـه، عيّن فؤاد شـمعون أقدم المفوّضـين وأعلاهم رتبة مديراً للأمـن العام بالإنابة. من دون عُرف مسـبق يحصر تـرؤس المديرية بماروني، اطمأن الرئيس إلى إحلال شقيقه على رأسها. لم تكن المرّة الأولى يحلّ فؤاد شمعون محلّ فريد شهاب. شغل المنصب كلّما سافر مدير الأمن العام في إجازة أو انتدِب في مهمة رسمية إلى الخارج شـأن زيارتيه الولايات المتحدة في نيسان 1953 وإيطاليا في حزيران 1954

67 ـ في عددها الصادر في 16 أيلول 1958، بعدما وضعت في صدر صفحتها الثالثة صورتين لفريد شهاب إحداهما يحتسي القهوة أمام محلّ صغير في الشارع العام في لندن، والأخرى يتمشّى وفي يده حقيبة، كتبت صحيفة «Daily Herald» البريطانية بعنوان بعريض على سبعة أعمدة «مجرّد وجه في الحشد» الآتي: «بالنسبة إلى الملايين من اللندنيين هو مجرّد وجه في الحشد. يتنقل في الباص ويشرب القهوة في المقهى على الرصيف. ما من ميزة تبرزه أكثر من سواه بالنسبة إلى أيّ عابر. مجرّد وجه في الحشد؟ من الضروري إعادة النظر. فهذا الرجل مشهور بين التحريين بأنه «أبرع تحرّ في العالم». اسمه فريد ح. شهاب. مدير الأمن العام لدولة لبنان المضطربة. على نحو منهجي أفشل عمليات التهريب الواحدة تلو الأخرى، ودمّر أساس التهريب بين الشرق والغرب. اعتقل شخصياً كثيرين من المهرّبين. في الغالب في أخطر الظروف. حتى في سنواته الأولى كضابط، حلَّ أصعب قضايا القتل في بلده. من الضروري التذكّر أن لبنان بلد بلغتين وألف مؤامرة. هذا الرجل زرع الخوف في كلّ بازار في لبنان. مقيم في لندن منذ خمسة أيام في مؤتمر الأنتربول ـ شبكة الشرطة الدولية».

بدعوة من إدارتي الشرطة في البلدين للاطلاع على تجربتيهما[68].
وضع المرسوم فريد شهاب خارج ملاكه، وعيّنه وزيراً مفوّضاً لدى غانا براتب شهري هو ألف ليرة. في 16 كانون الأول 1959 التحق بمقرّ عمله في دول القارة السوداء: في غانا حتى عام 1961، ثم في الكاميرون في 8 حزيران 1960 مع احتفاظه بسفارة غانا، ثم في نيجيريا في 8 تشرين الأول 1960 إضافة إلى سفارة غانا. بعد أيام، 26 تشرين الأول، عُيّن سفيراً في تونس حتى 15 حزيران 1966 عندما انتقل إلى سفارة لبنان في قبرص. في الأول من تموز 1969 أحيل على التقاعد.
بعدما أصبح نسيبه اللدود في الشجرة الشهابية قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، أدرك أنه فقد نهائياً عصره ودوره منذ ذاع صيته في النصف الثاني من الثلاثينات. لا مكان له في عهد جديد له رجالاته الأكثر عداءً لكميل شمعون، في حقبة ارتأت مهادنة الناصرية التي قاومها بعنف وكرهها وعدّها تهديداً حقيقياً للبنان في صورة ما كان يرى. اختار عندئذ الخروج من قلب النزاعات اللبنانية وقد اختلطت فيها المحاور الاقليمية، وذهب إلى خيارات بلا ضوضاء، بعيداً من صدارة الحدث من دون أن يبدو أنه انكفأ أو اعتزل دوره وحضوره في كلّ مكان.
بات اللاعب متفرّجاً ليس إلا.
بعد مغادرته الوظيفة العامة لزم «المير» السرايا الشهابية في الحدث قبل أن يعتزم بيعها كي تحلّ فيها سفارة إسبانيا. أُرغِمَ على التخلّي عنها وقد حملت اسم بيته وتاريخه عقوداً بسبب الكلفة الباهظة لترميمها، وانتقل عام 1972 إلى شقّة في الرملة البيضاء مطلة من الطبقة السادسة على البحر.
في سني تقاعده ثابر على ما طبع حياته المهنية في الأمن العام والسفارة. فضيلة الصمت في ما كان يفعل انتقلت إلى تقاعده كي لا يروي ماذا فعل. لم يتحدّث مرّة عن الحقبة تلك ودوره، عن الأسرار الوفيرة عن كلّ مَن عمل في ظلّهم أو معهم أو ضدّهم. أدرك خفاياهم السياسية والشخصية. لا يفاخر بأحداث ولا يسرَد أخبارها لابنيه وسواهما، ولا يجري مراجعة ونقداً شخصياً لتجربته المخضرمة. كأنه طواها

68 ـ كان مدير الأمن العام يتقاضى، عن كلّ يوم في مهمة رسمية خارج لبنان إلى دولة قريبة أو بعيدة، تعويض انتقال يترجّح بين 40 ليرة و70 ليرة.



تماماً وأوصد دونها الذاكرة. لم ينفصل عن ذلك الماضي الذي تعلّق به وأبقاه في مخيّلته. لا ينتقد العهود ولا الرؤساء، ويهزّ رأسه بابتسامة لا تخلو من التهكم عندما يدافع محدّثوه عنها أو عن أحد رجالاتها أو يقصّون أحداثاً. في قرارة نفسه أنه هو الذي يعرف. ظلّ بعض مخبريه وأصدقاء تعاونوا معه حينذاك يتردّدون عليه في منزله في الرملة البيضاء، ويطلعونه على ما يسمعونه ويستمزجونه رأيه. بقي على تماس يومي مع الأحداث، معنياً بالجرائم. يناقش ما يقرأه عنها في الجرائد ويُرجّح دوافعها وأسبابها. يصغي إلى الراديو، ويقول بتحفّظ كأنه لم ينسَ المهنة أبداً، ولا تعلّقه بسبل الوصول إلى المعلومات متجاوزاً السنّ والتقاعد والإبتعاد: البحث عن الخبر والمعلومات مرض يقيم فينا طيلة حياتنا إلى أن نموت[69].
اكتشف حارس ويمنى شهاب سرّ أبيهما متأخرين، حينما راح الأقارب والأصدقاء يخبرونهما عمّا حجبه هو. احترم سرّية الوظيفة وتقارير المخبرين والتنصّت التي خبأها في بيته. ثابَرَ على الروايات البوليسية في مكتبة كبيرة حملت رفوفها وخزائنها الآف الكتب. لم يكتفِ بقراءتها، بل دوّن ملاحظات على هوامش صفحاتها. لم يشعر بهبوط موقعه الاجتماعي ولا الزمن تقدّمه، وظلّ لصيق الحياة العامة. يتكلّم قليلاً ويستمهل الجواب. يبدأ نهاره باكراً في السادسة صباحاً. يلتقي سياسيين مخضرمين وسفراء، ويعزف على الأكورديون والفيولونسيل، ويتمرّن أحياناً على البيانو إلى ممارسته هواية التصوير الفوتوغرافي، فجمع صوراً التقطها في مناسبات شتى في 30 ألبوماً. يتسلّى أيضاً بلعبة النرد. جمع الجرائد واحتفظ بالآف قصاصاتها على غرار سنيه المنقضية إثباتاً لمواكبته الأحداث. في خريف العمر كأنه في اليوم الأول. يحظى الحزب الشيوعي اللبناني والأحزاب الشيوعية العربية والدولية، وأخبار الشيوعية ومطاردة رجالها في الأنظمة المناوئة لها عند العرب والغرب، وكذلك المؤتمرات العامة والدراسات والأبحاث التاريخية والعقائدية عنها والتصريحات المحلّية، بالمكان

69 ـ مطلع السبعينات التقى فريد شهاب بمفتش أول في الأمن العام هو أديب عقيقي صَدَفَه عند مدخل مقرّ الرابطة المارونية، قبالة كنيسة مار مارون في الجميزة، كانت تتحضّر لعقد اجتماع. نيط بمفتش الأمن العام معرفة المداولات. بعدما تذكّره فريد شهاب ـ وكان أديب عقيقي التحق بالمديرية إبّان حقبته عام 1957 ـ أدخله معه إلى قاعة الاجتماع وأتاح له الإصغاء إلى كلّ ما دار فيه. بعدما أعدّ أعضاء في الرابطة المارونية البيان الختامي سرّب فريد شهاب نسخة منه إلى مفتش الأمن العام قائلاً: أليس ذلك أفضل من أن تتوسّل إلى صحافي تزويدك نسخة عن البيان للامن العام. خذه.

الأرحب بين محفوظاته. لم يفارق شغف متابعة نشاطات الحزب.

إبّان «حرب السنتين» تعذّر عليه البقاء في منزله في الرملة البيضاء، واختار في حزيران 1976 الإنتقال إلى المناطق الشرقية بحثاً عن ملاذ أقلّ تهديداً. تطلّب حينذاك عبور خطوط تماس شطري العاصمة. عندما اقتربت السيارة من مبنى مديرية الأمن العام في طريقها إلى الأشرفية، آلمه مشهد ظلّ يتحدّث عنه طويلاً من دون أن يبرح ذاكرته: عبرت دواليبها على الآف الملفات والمحفوظات والأوراق متناثرة على الطريق، ألقى بها المسلحون من نوافذ المديرية بعد إخلائها في آذار واحتلالها ونهبها وإحراق مكاتبها. كثير من الملفات والوثائق تلك خطّها بنفسه، أو حفظها أو مهرها بتوقيعه على مرّ عقد من الزمن على رأس مديرية مهجورة اتخذتها منظّمات فلسطينية مواقع متقدّمة لها.

قبل ساعات، مساء اليوم السابق، طرأ حادث حمله للفور على قرار ترك البيت. قرع بابه مسلحون وسألوا عن «المير فريد شهاب» لاقتياده معهم. عرّف عن نفسه، لابساً عباءته، أنه هو. طلبوا هويّته، فأعطاهم: فريد شهاب. مسلم سنّي. هي إحدى بطاقتي هويّة يحتفظ بهما. الأخرى: فريد شهاب. ماروني. تحقّقوا منها وصدّقوه. لم يعرفوا صورة له ما خلا تكليفهم مهاجمة بيته وخطفه. أجلسهم في الصالون وتحدّث معهم عن التنظيم الذي ينتمون إليه، وتدريبهم وأسلحتهم وولائهم وأفكارهم السياسية وعائلاتهم، والرواتب التي يتقاضونها. قدّم لهم مرطّبات قبل أن يغادروا. اليوم التالي خابر السفارة البريطانية وطلب تسهيل سفر زوجته يولاند - الحائزة جواز سفر بريطانياً - إلى لندن إبّان تولي السفارة إجلاء رعاياها. وقرّر مغادرة الرملة البيضاء. انتقل إلى الأشرفية ومنها إلى جونيه، ثم بحراً إلى قبرص. ترك في البيت محفوظاته كلّها. تقارير المخبرين والتنصّت. خزانة مهنته.

مكث في الجزيرة ثلاثة أشهر عاد بعدها إلى بيروت في تشرين الأول. قطن في الأشرفية بسبب تعذّر الوصول إلى الرملة البيضاء حتى انتشار الجيش السوري في بيروت قبل نهاية السنة. رجع إلى منزله في الرملة البيضاء في شباط 1977 ولزِمَه حتى منتصف عام 1982. كان قد اشترى عام 1978 شقة صغيرة على شاطىء ليماسول في قبرص، ملجأ موقتاً هارباً من جحيم الحرب.

شأن ما فعل قبله فؤاد شهاب عام 1973، ثم غريمه اللدود في الاستخبارات رئيس



الشعبة الثانية أنطون سعد عام 1976، أحرق فريد شهاب جزءاً مهماً من محفوظاته وأوراق عدّها سرّية للغاية وخطيرة، على دفعتين: أولى عند اندلاع الحرب الأهلية عام 1976 قبل سفره إلى قبرص، وثانية عام 1982 أشهراً قليلة قبل الإجتياح الإسرائيلي للبنان. كانت الحجّة نفسها. خشيته على عائلته من التعرّض لها انتقاماً منه بسبب تاريخه الأمني الطويل، الغامض والملتبس والمستفزّ، وعلاقاته المتشعّبة باستخبارات دول عربية وغربية. في المرّة الأولى أحضر تنكة إلى الشرفة وجمع أوراقه فيها، رزمة تلو أخرى، وأضرم النار فيها.

حين كان يُسأل عن إحجامه عن تدوين مذكّراته، يُجيب: أفضّل أن لا يُعرف ما أعرف، والذين يعرفون ما أعرف يكفيهم أنهم يعرفون أيضاً ماذا فعلوا.

عزا السبب كذلك إلى تحفّظه عن تناول «أشخاص لا يزالون على قيد الحياة بعد، وممّن في وسعهم الإنتقام وإلحاق الأذى بي وبأولادي من بعدي. وهذا ما لا أريده»[70].

لم يعثر ابناه، في ما بعد، على مذكّرات مدوّنة، بل تقارير ووثائق كانت نجت من الإحراق. نجت بدورها تقارير التنصّت. ألوف صفحات من المحفوظات السرّية والرسائل الشخصية ومذكّرات خدمة وبرقيات أوامر وتقارير مخبريه خطّية ومطبوعة عن نشاطات أشخاص وأحزاب وجمعيات ومنظّمات واجتماعات، عقائدية ودينية ومدنية، في لبنان كما في دول عربية كسوريا وفلسطين والأردن ومصر والعراق والسعودية وتركيا والمغرب، بالفرنسية والعربية تمتد بين عامي 1939 و1958. خلت الوثائق تلك من ملاحظاته وهوامشه وتحليلاته وتقاريره الخاصة، ما لبث أن أثبت ابناه حارس ويمنى مئات منها في كتاب صدر عام 2005 انطوى على أوراقه في مديريتي الشرطة والأمن العام[71].

لكنّ أهمّية التقارير لم تحجب التباساً واجهه الكتاب. لم يكن في الإمكان تمييز تقارير المخبرين عن تقارير يُرجّح أن يكون فريد شهاب أعدّها بنفسه. معظمها مطبوع على الآلة الكاتبة. لا تواقيع فيها، ولا أسماء حقيقية أو مستعارة أو ألقاباً. تفتقر إلى التحقق وسبل التعرّف إلى هوّية واضعيها، تؤرّخ مرحلة طويلة من الأحداث

70 - «الحوادث»، الأول من آذار 1985.

71 - «في خدمة الوطن - مختارات من الوثائق الخاصة للأمير فريد شهاب»، إعداد وتحرير يمنى شهاب عسيلي وأحمد أصفهاني، نشر دار «كتب»، الطبعة الأولى، 2005، بيروت.

السياسـية والأمنيـة أكثر منها مذكّرات شـخصية[72]. بعد نشر أجـزاء منها أُودِعت الأوراق الخاصة ووثائقه كلّها في مركز الدراسـات الشرق أوسـطية في سانت أنطوني كوليـدج في جامعـة أوكسـفورد في بريطانيا عام 2005، كي تمـسي في مأمن يحفظها للتاريخ ولا تشكّل تهديداً لأيّ أحد، وفي متناول المؤرِّخين والباحثين. شهادةٌ عن وطن كانت أسراره في أحيان كثيرة حينذاك أكبر من مساحته.

لم يترك فريد شهاب وصيّة. أحبّ الحياة وتعلّق بها، وغامر بألغازها إلى أن فارقها في 5 شباط 1985.

72 ـ كان فريد شهاب قد عَهَدَ عام 1976 إلى أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت هو جون مونرو في تدوين سيرته بعدما ناط المهمة بادىء بدء بكاتب أميركي هو بروس كوندي سرعان ما اختلفا وتخلى عن التعاون معه وقد ساورته شكوك حياله، وكان بروس كوندي أنجز فصلاً يؤرّخ عائلة شهاب. أملى «المير» على جون مونرو في جلسات طويلة ذكرياته، راغباً إليه في أن يكتبها كمغامرة أو قصة حياة. بعد شهرين من العمل غادر الكاتب إلى مصر، فانقطع الاتصال به إلى أن أقدم فريد شهاب على إحراق ما كان دوّنه له.



1



2



3



5



4

6



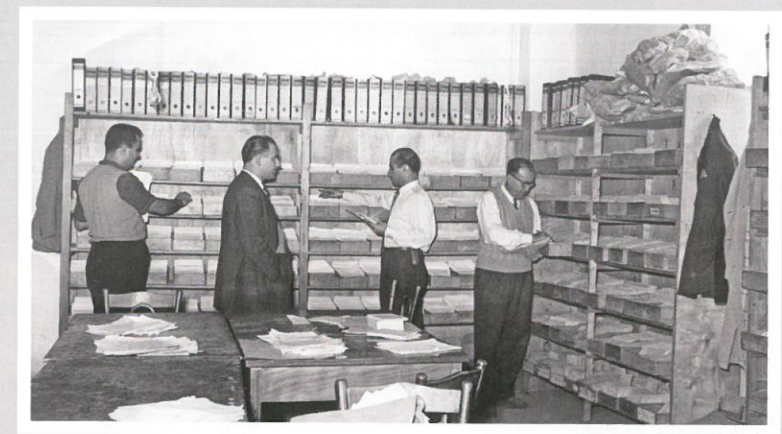
8

7

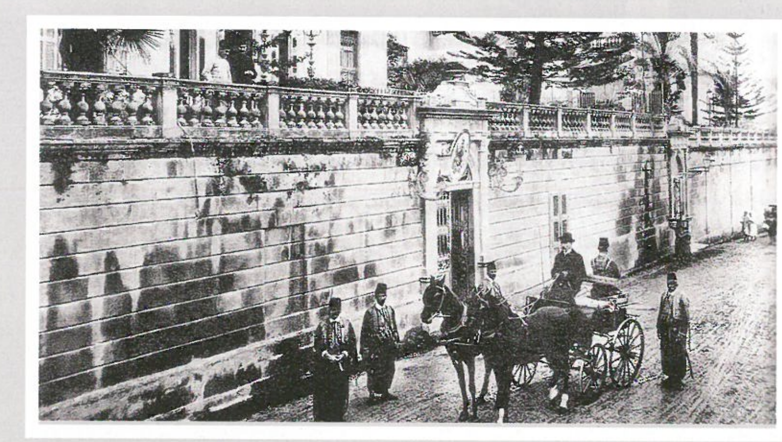


9

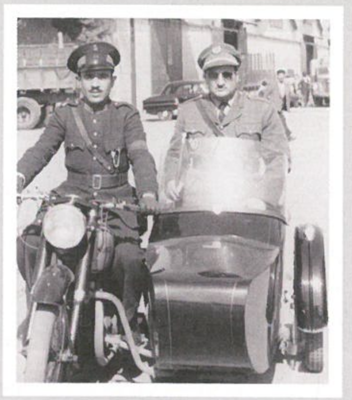
1 - 1949: 24 حزيران: فريد شهاب يتوسّط الرئيسين بشارة الخوري وحسني الزعيم في شتورة.
2 - 1949: مع الرئيس رياض الصلح.
3 - 1950: المفوّض بشارة قهوجي يتوسّط معاونيه في مفوّضية مرفأ بيروت. من اليسار: عبدالكريم دكروب، أنطوان شاوول، الياس شلهوب، نديم مطرجي، عبدالحليم حطب، محمود غنّام، سامي عيتاني، جوزف أبوخليل.
4 – 1951: من اليسار: ابرهيم نصر، حسين نصرالله، خيرالله خيرالله، إيفانجيلوس حاجي توما.
5 - 1952: فريد شهاب وفؤاد شمعون على شرفة قصر بيت الدين.
6 - المفوّض نديم مطرجي محوطاً بموظفين.
7 ـ 1953: المفوّض فؤاد شمعون يتوسّط شقيقه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة صائب سلام لدى تفقّدهما الحدود اللبنانية ـ السورية.
8 - 1954: المفتش كميل ناصيف في قسم المحفوظات السرّية.
9 - من اليسار المفوّضان إيفانجيلوس حاجي توما وحسين نصرالله والمفتش عبده زغيب.



10



11



13



12



14



JUST A FACE IN THE CROWD

NOT THIS MAN—HE'S A MASTER MIND, HATED BY THE CRIMINALS HE HAS OUTWITTED

His name spells fear in the underworld

Town gets apology for boys' conduct

YEARDYE COMES UNSMILIN' THRU'

By Andrew Smith

THE POPE ON 'BLOOD TESTS FOR ENGAGED COUPLES'

'ADVISABLE'

CHALLENGE

16

15

10 - تصنيف أكثر تنظيماً للملفّات في دائرة المحفوظات العامة. من اليسار: جوزف أبوسمرا، نديم مطرجي، بهاء الدين الخطيب، أسعد نبهان.

11- فيلا بسترس التي اتخذتها المفوّضية البريطانية مقرّاً لها قبل تحوّلها «كازينو التباريس» ثم في ما بعد مبنى مديرية الأمن العام.

12 - مفوّضو الأمن العام ومفتشوه أمام الباحة الخارجية لمقرّ المديرية.

13 - دورية لدرّاجة للأمن العام في مفوّضية مرفأ بيروت. سائقها وإلى جانبه المفتش جوزف أبوسمرا.

14 - مدير الأمن العام محتفلاً مع مفوّضيه عند باب مكتبه حيث لوحة خشبية بأزرارها: لا تدخل، ادخل، انتظر.

15 - 1956: رئيس الحكومة وزير الداخلية عبدالله اليافي يقلّد مدير الأمن العام فريد شهاب وساماً.

16 - 1958: عندما كتبت صحيفة بريطانية عن السرّ الغامض في فريد شهاب: «مجرّد وجه في الحشد».

17 - 1984: «المير» متقاعداً مع ابنه وحفيده.



17


RÉPUBLIQUE LIBANAISE
DIRECTION DE LA SURETÉ GÉNÉRALE
No. 203

الجمهورية اللبنانية
مديرية الأمن العام
رقم ٢٠٣

يرجاء من السلطات المدنية والعسكرية اسداء كل معونة للسيد جوزف سليم ابو سمرا مفتش امن لكي يتمكن من القيام بوظيفته

Les autorités civiles et militaires sont priées de prêter aide et assistance à M. Joseph Salim Abou Samra - Inspecteur de Sûreté dans l'exercice de ses fonctions.

Beyrouth, le 26 Juin 1953
بيروت في ٢٦ حزيران ١٩٥٣

...teur de la sureté générale
مدير الأمن العام

2

1 - 1953: مسودّة نظام تعليمات للأمن العام بخطّ المفوّض بشارة قهوجي.

2 - 1953: بطاقة مفتش أمن صادرة عن مديرية الأمن العام.

3 - وثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين.

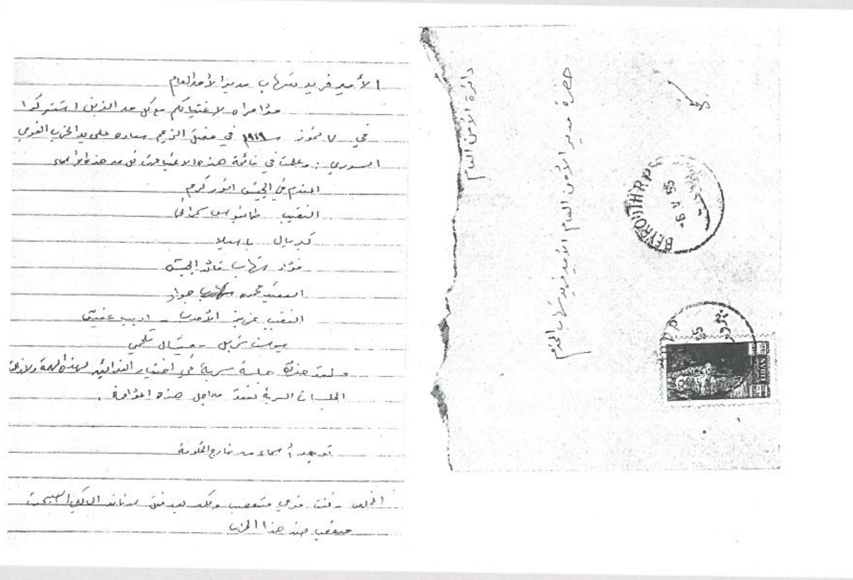
4 - 1948: تقرير أرسله مخبر إلى فريد شهاب عن وثيقة أمنية أصدرتها الشعبة الثانية في سوريا.

5 - 1957: تقرير تنصّت للأمن العام على السفارة العراقية في بيروت.

6 - ملاحظات بخطّ فريد شهاب عن معلومات متفرّقة أدرجها في نطاق تحضير لم يكتمل لتدوين مذكّراته.

7 - 1950: لائحة بإنفاق مخصّصات سرّية على مخبرين أو مشغّليهم مَن فيهم مفوضون أو أفراد ودوائر رسمية وُزّعت عليهم، مع تبيان المبالغ التي كانوا يتقاضونها.

8 - صفحة ثانية من اللائحة.



9

10

11

12

13

14

9 - 1949: رسالة إلى فريد شهاب تسلّمها بالبريد يحذّره فيها المخبر من محاولة اغتياله ردّاً على إعدام رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة.

10 - 1950: رسالة وجّهها فريد شهاب إلى الرئيس بشارة الخوري عدّلها بخطّه تتضمّن ملاحظاته على تقليص صلاحيات مديرية الأمن العام.

11 - تقرير تنصّت على النائب كميل شمعون والرئيس سامي الصلح.

12 - تقرير مخبر غير مؤرّخ يتناول تحذيراً سابقاً من محاولة اعتداء تعرّض لها في بيروت مسؤول سوري رفيع هو صلاح البيطار.

13 - إفادة مخبر افتضح أمره يدلي بها.

14 - تقرير لمفتشين في الأمن العام عن اجتماع للمعارضة.

16

15

الجمهورية اللبنانية

من مراقبة الهاتف

الخميس اول كانون الاول ٩٥٥

رقم.........

ـ الساعة ١٦/٢٥ اتصل كمال جنبلاط (من الحزب) بسفير مصر عبد الحميد غالب وقال له : انا بلختصر للمشايخ الشي اللي قلتوه وهم موافقين انه ما بيدّخلوا الحكومة المصرية بقضايا داخلية • وكذلك هم بيحبوا يعملوا زيارة لانور السادات بدون ما يفرضوا عليه زيارة مقابلة لهم • المشايخ محزونين على حفلة الاستقبال بكره • بتشوفوه وبترتبوها معهم بشكل من الاشكال • اجابه : كثير طال •

ـ الساعة ٢٠/٣٥ تحادث كمال جنبلاط مع نسيب المتني من الساعة ٢٠/٣٥ الى الساعة ٢١/٥ وهذا اهم ما جاء في حديثهما •

لقد قال جنبلاط ما قال : هلق اثناء الجلسة النيابية لاحظت ان الحكم مش محروقة كثير وذاتا انا قلت له لعادل عسيران انك طلعت هالجلسة لحتى تشرشح الحكم وقلت ان الاتحاد السوفياتي هو ضمانة للعرب • وقلت له لاميل البستاني انتا بالموتمر العام تبع ١٩٤٦ في صوفر طلبنا قبل منكم الاعتراف بالصين الشعبية • هالمدة الاخيرة تزازلوا كثير على احمد الاسعد • ما لازم نتركه لانه مش من صالحنا يضعف احمد الاسعد اكثر ما هو ضعيف هلق • بتقدر تساعده • انا شفت التكذيب اللي نشرته انت على انسه النمرى وطي بوظو وكل سوريا كذبوا خبر ارسال السلاح للاسعد • بكره مش راح اقدر اجتمع معكم انت والدكتور حنا وانطون ثابت لاني مش راح كون هون • • • • الاوفق انتا تدرس كل هالامور يوم الاثنين باجتماع موتمر الاحزاب وبعد الاجتماع منعمل بيان • حسم بدعوا (المسؤولون) انهم يحاربوا احمد الاسعد بسبب موضوع السلاح اللي كشفوه هيدا ادعاء كاذب لان في سلاح وين مكان • اميل بستاني بنفسه قال لي انه اشترى اكثر من ٣٠٠ بارودة لدير القمر • لانه بيعتقد انه اذا صار شي ضد الرئيس بيروح هو ويساعده بيتحصنوا فوق • بيفكر في بيت الدين مش بالدير • عندئذ افتاظ نسيب وقال بانه سيشير الى ذلك غدا • ثم استأنف جنبلاط حديثه قائلا : تعال يوم السبت على مركز الحزب • راح نستقبل انور السادات • وراح يكون الدكتور جورج حنا هيك بيعطيك تصريح برفع شوي معنوي احمد الاسعد • وهلق راح بخبرك خبرية مهمة كثير بخصوص زواج (ثريا) الامير مجيد •••/•••

17

18

20

من مراقبة الهاتف

الجمعه ٢/٣/١٩٥٦

الساعة ١٤/٣٠ ياسين عمر قال لسفير العراق بمنزله مستر Scott القائم باعمال السفارة البريطانية بريد يقابل معاليك اليوم من كل بد بعد الظهر عند العصر •

السفير العراقي : انت روح شوفه وقول له ليش وقفنا هالموقف • وموقف رئيس الجمهورية بهالمعنى • وانهم بحثوا لي وزير الخارجية ما قدرت شفته بعد ين بحثوا لي شخص ناطق بلسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية • بس لي الصيغة الثانية تخلي المعنى يتبدل • قلت لهم ما اكتفي فيه • لازم يشملوا ميثاق بغداد هيدا بصفة لبنان حيادي • وفهّمه انه من مبارح المسا لمن بلغنا الخبر • اتصلت بالوزراء وبمجلس الوزراء وخربطنا الوضع • هوي اكيد بريد يشوفني لها الموضوع شوفه وقوله شو بقدر يساوي من جهته ما يتأخر ويروح يشوف رئيس الجمهورية او وزير الخارجية ساواها بدون نية سيئة • انما قول له انه غشم وساواها عن غشمنه • لذلك خربطنا مبارح المسا الصيغه الاولى يللي كانت تقول انه نحن شتتنا شمل العرب وخرجنا عن الجامعة العربية وعن ميثاق الضمان الجماعي • بينما الحلف هيدا ما يتعارض مع الجامعه العربية وميثاق الضمان الجماعي وهيك كان موقف رئيس الجمهورية • غير راح حميد فرنجيه لمصر وصدر البيان • حصل عند رجوعه استقالة الوزراء • وهالمرة رئيس الجمهورية يرجو تقبل بالصيغه • انما بكره او بعد بكره الوزارة طايرة والتاريخ بحيد نفسه • المهم الان تفهّمه ان رئيس الجمهورية يرجو تقبل الفقرة المقدمة لان موقفهم حرج •

قول له اني انا مريض بالفراش كنت احب كثير اتواجه معاه • وكان ان بحكي لا يليق فيه • لذلك انت روح عن لساني شوفه واعطيه هالمعلومات •

ياسين : امـــــرك •

19

15 ـ ... وتعقيب رئيس الدائرة السياسية المفوّض بشارة قهوجي عليه مُوجّه إلى مدير الأمن العام.

16 ـ ملاحظات بخطّ فريد شهاب عن العقيد فؤاد لحّود واتصاله سرّاً بسوريا إبّان "ثورة 1958"، كان يعتزم تدوينها في مذكّراته.

17 ـ بطاقة تنصّت على سفير مصر: أول كانون الأول 1955.

18 ـ بطاقة تنصّت على كمال جنبلاط: 29 شباط 1956.

19 ـ بطاقة تنصّت على سفير العراق: 2 آذار 1956.

20 ـ بطاقة تنصّت على الرئيس صائب سلام: 18 تموز 1958.



توفيق جلبوط

1958 - 1964

«انتدبت لمهمة موقتة، وكان رئيسي يعني لي كلّ هذه المهمة.
أعتبر الآن بأن دوري قد انتهى»

البناء

أول عهد الأمن العام في إدارة رامت أن تكون مرآة الدولة. على صورة رئيسها لا مديره. في حقبة أعدّت لبناء مؤسّسات متطوّرة تمتلك اختصاصاً وكفايات ودوراً وحصانة المهمة، أبصر نفسه على الطريق نفسها. وهرة الصلاحيات والتنظيم وتحديد الوظيفة الأمنية والسياسية. أمسى قريباً من قرارات الرئيس، وأحلّ سابقة الولاية المكتفية. امتحن أول اختبار صارم لتماس الجوار المنهك مع سوريا.

خوفٌ من الدوخان

مـن مواليـد الخيام في قضاء مرجعيـون، الأول من تموز 1924. والـده فارس ملاّك ومـزارع. دخل توفيق جلبوط المدرسـة الحربية في حمص عام 1942، وكان في عداد دورته تلامذة ضبّاط لبنانيين وسوريين. مذ تخرّج فيها بعد سنتين برتبة ملازم، التحق بالفوج الخامس للمدفعية في ثكنة الأمير بشـير في بيروت. عام 1950 أرسـلته قيادة الجيـش إلى ألمانيا للتخصّـص في إدارة نار المدفعية في أيدرأوبرشـتاين طوال أربعة أشـهر. مع عودته السـنة التالية، اختاره قائد الجيش اللواء فؤاد شـهاب للإلتحاق بدورة تدريبية لدى سلاح البحرية الفرنسية.

استدعاه في أول مرّة يقابله قائلاً: عندما تسـلّمت الدولة الجيش لم يكن فيه سوى سـلاح البر والمشاة. طوّرناه قليلاً بإدخال سـلاح الطيران عليه. على جيش ناشىء أن يطوّر نفسـه بنفسـه، ويعزّز قدراته كي يكمل دوره. تتمّة لذلك نريد إدخال سـلاح البحرية إليه. سـألتُ الضبّاط عمّن يمكن إسـناد هذه المهمة إليه وتأسـيس سـلاح البحرية، فقيل لي إن ذلك يتطلب ضابطاً شاطراً في الرياضيات والعلوم. قالوا لي أيضاً إنك تناسـب هذه الوظيفة. هناك المركب الفرنسي جاندارك. سـتذهب فيه في رحلة عشرة أشهر إلى مدرسة العلوم التطبيقية البحرية.

أضـاف قائد الجيش وقد تخطى الترغيب إلى التكليف: أرى أن تذهب أنتَ في هذه الرحلة. ما رأيك؟

ردّ توفيق جلبوط: ما دمتَ اخترتني لن أتردّد.



طلب منه الاجتماع برئيس الأركان الزعيم توفيق سالم للبحث في تفاصيل المهمة.

في لقائه به، سأله توفيق سالم للتوّ: هل تدوخ في البحر؟

ردّ بالإيجـاب علّه يتخلص من الرحلة. عقّب رئيس الأركان: عال. هكذا تتمرّن كي لا تدوخ في البحر أبداً.

ذهب في دورة عسـكرية طويلة اسـتمرت سـنتين ونصف سـنة. أمضى الأشهر العشرة الأولى في البحر، منضمّاً إلى طاقم السـفينة الحربية الفرنسـية جاندارك التي جالت حول شـواطىء دول العالم دارسـاً الاختصـاص الجديد. التحق بعد ذلك، طوال سـنة ونصف سـنة، بمدارس العلوم التطبيقية في البحرية العسكرية الفرنسـية. فور عودتـه عام 1954، التحق مجدّداً بسـلاح المدفعية موقتاً ريثما يكون الجيش تسـلّم زورقين حربيين اشـتراهما من طولون كي يُكوّنا نواة سـلاح البحرية. السنة نفسها أضحى قائداً لسلاح البحرية والخافرة صيدون. عام 1955 بات قائداً للقاعدة البحرية ومجموعة الخافرات. بعد سنة استدعاه قائد الجيش مرّة أخرى كي يكون مرافقاً له طوال سـتة أشـهر خلفاً للنقيب فرنسوا جينادري الـذي ذهـب إلى باريس في دورة أركان عسـكرية. عُيّن بعد ذلك قائداً لسـلاح البحرية، وقد اقتصر على قاعدة عسكرية واحدة في مرفأ بيروت.

أياماً قليلة بعد تسلّمه صلاحياته الدستورية رئيساً للجمهورية، عيّنه فؤاد شهاب مديراً للأمن العام بالمرسوم 10 صدر في 2 تشرين الأول 1958 قضى بتكليفه هذه المهمة موقتاً. إلى رئيس الجمهورية وقّع المرسـوم رئيـس الحكومة وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية رشـيد كرامي[1]. كان قد سبقه المرسوم 9 وضع المفوّض العام الممتاز فؤاد شـمعون، مدير الأمن العام بالإنابة، في تصرّف وزارة الداخلية حتى 22 حزيران 1959 عندما أُحيل على التقاعد لبلوغه السنّ القانونية.

كانت ثمّة سلّة مراسيم صدرت في يوم واحد، 2 تشرين الأول، بدت رزمة واحدة رمت في آن إلى التخلّص من رجال كميل شـمعون في الأسلاك العسكرية وإحلال رجال فؤاد شـهاب في مناصبهم، بتكليفهم إيّاها موقتاً في مرحلة أولى على غرار

1 ـ أولى حكومات عهد الرئيس فؤاد شهاب لم تمثل أمام مجلس النواب، ولم تعش سوى 21 يوماً بين 24 أيلول 1958 و14 تشرين الأول منه، خلفتها الحكومة الرباعية.

توفيق جلبوط في مديرية الأمن العام[2].

كان توفيـق جلبوط، النقيب منذ عـام 1954، في منزل حميه في أميون عندما فاجأه تعيينه، وقد سـمعه من الراديو مساء. لم يُفاتحه الرئيس به، ولم يُوحَ له وهو لما يزل قائداً لسلاح البحرية. ظلّ طوال سنيه على رأس المديرية يرتدي بزّة سـلاح البحرية التي ابتكر إشاراتها على أكمامها، البيضاء صيفاً والكحلية شتاء، لا البزّة الرسـمية للأمن العـام تعبيراً عن وجوده في الجيـش وانتدابه الموقت إلى الإدارة الجديـدة. حينما اسـتقبله الرئيس بعد تعيينه، كانـت المرّة الثالثة يلتقيه[3].

في 22 أيلول 1959، ثلاثة أشهر بعد صدور المراسيم الاشتراعية، وقّع رئيس الجمهورية المرسوم 2117 قضى بتعيينه مديراً للأمن العام[4]، مهره معه رئيس الحكومة بالوكالة حسـين العويني ووزير الداخلية وزيـر الدفاع الوطني بالوكالة ريمون إدّه. في الأول من تموز 1960 كان قد أضحى مقدّماً، واستمرّ في رتبته هذه طيلة ترؤسه المديرية. اقترح عليه ريمون إدّه تثبيته في ملاك وزارة الداخلية، فتحفّظ ونظر إلى تعيينه على أنه آني.

قال: الجيش مهمّ للغاية بالنسبة إليّ. إنه مستقبلي.

لم يُجرَ تسليم وتسلّم بين فؤاد شمعون وتوفيق جلبوط. في اليوم الأول له في المديرية في فيـلا التباريس، 3 تشرين الأول غداة تعيينه، حضر في السـابعة والنصف صباحاً. لم يكن قد وصل أحد عندئذ سـوى رئيس قسـم المحفوظات السرّية كميل ناصيف

2 ـ قضت المراسيم الصادرة في 2 تشرين الأول 1958 بالآتي: وضع المرسوم 5 قائد الدرك سيمون زوين في تصرّف وزارة الداخلية وكلّف المرسوم 6 الزعيم جوزف سمعان قيادة الدرك، ووضع المرسوم 7 مدير الشرطة صلاح اللبابيدي في تصرّف وزارة الداخلية وكلّف المرسوم 8 المقدّم عزيز الأحدب مديرية الشرطة.

3 ـ في السنتين الأوليين من ترؤسه الأمن العام التحق بالجامعة اللبنانية ودرس الحقوق بين عامي 1959 و1960. لم يسع مدير الأمن العام ـ طالباً في الوقت نفسه ـ حضور الدروس يوماً، ولا التعرّف إلى قاعات الجامعة إلا في يوم الإمتحانات. راح يطلب من سائقه إحضار الكتب والمراجع والمحاضرات إلى مكتبه. نجح في السنة الأولى، ولم يتمكّن من التقدّم من امتحانات السنة الثانية، ثم انقطع عن الجامعة نهائياً تحت وطأة العمل المنهك. مثل في اختبارات شفوية نهاية السنة الأولى أمام أستاذين قديرين هما بطرس ديب وصبحي المحمصاني لم يفتهما ـ وهما يمتحنانه بأسئلة سهلة ـ إبصار مدير الأمن العام أمامهما.

4 ـ عملاً بالمرسوم نفسه 2117، عُيّن الزعيم جوزف سمعان قائداً للدرك والمقدّم عزيز الأحدب مديراً لشرطة بيروت.



الذي اعتاد أن يلزم مكتبه باكراً. عند الدرج الفاصل بين الطبقتين الأرضية والأولى، إلى جانب الدرابزون، عرّف توفيق جلبوط ببزّة سلاح البحرية عن نفسه، وسأل عن أمين سرّ مكتبه. أُجيب بأنّ أحداً لا يحضر قبل الثامنة. انتظر لدى رئيس قسم المحفوظات السرّيـة بعضَ الوقت ريثما يتوافـد الموظفون. في تلك الأثناء اسـتفسر عن وظيفة القسم ودوره وعلاقته بالمدير، بعدما علم بأنّه ملاصق لمكتبه الذي لا يعرفه بعد. قبـل أن يجتمع بهم، دخل عليه فؤاد شـمعون وفاتحه بإجراء تعارف مع المفوّضين ورؤساء الدوائر.

ببرودة ظاهرة ردًّ: دع الأمر لي. لا تتعب نفسك.

في جانب رئيسي من ردّ الفعل السـلبي هـذا، موقف المدير الجديد للأمن العام من الرئيس السـابق للجمهورية، شقيق فؤاد شمعون، وعدائه لخلفه لسنوات خلت في حقبة قيادة الجيش.

لم يسـبق أن التقى توفيق جلبوط فريد شـهاب سوى في مناسـبتين عابرتين لم تتركا ذكريات لديه. لكنّه عدّه رجلاً استثنائياً في إدارة الاستخبارات. راح يصفه، في مراحل متقدّمـة من وجوده على رأس المديرية ثـم في تقاعده، بالمفطور على المهنة. يُطري مواهبه التي لا يقاسـمه إيّاها. رجل مصنوع من أجل الاسـتخبارات: إنسان من فم كي يتحـدّث في كلّ شيء، وأذن كي يصغـي إلى كلّ أمـر، وقدمين تمكّناه من أن يكون في كلّ مـكان وفي أيّ وقت. لا موانع تحـول دون تدخّله في ما يريد أن يصل إليه في الداخل والخارج.

عندمـا دخل مكتبه الجديد، وجد فيه خزنة حديـد لا يعرف أرقامها السرّية. اتصل بزوجة فريد شهاب مستفسراً. في الغداة حضرت وسلّمته مفاتيحها. لم يعثر سوى على ملفات خاصة تتناول محفوظات عامة لدائرة الأجانب. لا لوائح بمخبري سـلفيه، ولا تقارير سرّية، ولا وثائق مهمة أو مميّزة.

بلغت المخصّصات السرّية للأمن العام حينذاك أربعة آلاف ليرة، اكتشـف توفيق جلبوط أنها أنفقت كلّها. أما الموازنة السـنوية فلم تتعدَّ 200 ألف ليرة. لأشـهر أخرى ظلّ يردّد أنه أدار الأمن العام ولم يسـتطع تشغيل الأزرار الثلاثة عند باب مكتبه، بألوانها الأحمر والأصفر والأخضر، التي خلّفها له فريد شـهاب كلّما طرَق بابه زائر.

على صورة الجيش

من دون أن يقترن تعيينه بتقليد لم يكن قد أصبح عرفاً يُدرج عليه، سمّى فؤاد شهاب مديراً للأمن العام من طائفة الروم الأرثوذكس بعدما كان سبقه إلى المنصب المارونيان إدوار أبوجودة وفريد شهاب[5].

حمل سلوك الجيش معه إلى المديرية. انضباطي بامتياز. لا وجوه شبه بين موقعين متباعدين شغلهما، أحدهما في البحر والآخر على الأرض. لا خبرة سابقة له في الاستخبارات والأمن، ولا اقترب منهما. عالمٌ غامض ملتبس يثير الشكوك والريبة ويتوخى العمل السرّي، ويحذر من الشمس التي تبحر الزوارق في ظلّها. على مرّ سنوات وجوده على رأس المديرية، ثم بعد مغادرته إيّاها، وبعد تقاعده، راح يتحدّث بإسهاب عن التجربة تلك بالقول إنه لم يكن ضابطاً ناجحاً بالمقدار الكافي في الاستخبارات وجمع المعلومات. لم يرَ نفسه، ولا مزاجه، مُعدّاً لمهمة كهذه تحتاج إلى مَلَكة ومراس خاصين رغم ترؤسه جهازاً بعض دوره يقع في الاستخبارات والأمن والسرّية. استغرق التنظيم والتطوير اللذان قدّمهما للأمن العام معظم اهتمامه، واعتبر الاستخبار مكمّلاً لهما. تطلّع أيضاً إلى إدارة المؤسّسة وتحديثها وتحسين علاقتها بالمواطنين واستجابة معاملاتهم وعدم إهدار الوقت وانتظام عملها. حظي بثقة رئيس الجمهورية، فأضحى أول عسكري يفتتح سابقة ترئيس ضابط في الجيش مديرية مدنية كانت، حتى ذلك الوقت، تترجّح بين السياسة والأمن والإدارة وتعاقبَ على رئاستها مدنيان.

مع المدير الجديد كاد الأمن العام يتحوّل سلكاً عسكرياً. أدخل إليه تقاليد الجيش وقواعده الصارمة وانضباطه المتشدّد وبناء إدارته والتراتبية الهرمية والإمرة، واستعارة نصوصه وأنظمته الداخلية. نقل توفيق جلبوط تجربته في الجيش إلى جهاز لم يكن قد خَبِرَها، ولا عَرِف أنماط عملها وأداءها. أكبّ على إرساء تنظيمه مطابقاً لنظيره المتّبع لدى الأركانَ العامة في الجيش. لم يُعَسكر دور الأمن العام ومهماته، بيد أنه

5 ـ يروي العميد توفيق جلبوط ما أخبره به الرئيس فؤاد شهاب: استقبل المستشار الشرقي في السفارة البريطانية مارون عرب الذي سأله كيف يُعيّن شيعياً في هذا المنصب بعدما ذُكر أن الخيام، ذات الغالبية الشيعية، مسقط المدير الجديد للأمن العام. قال مارون عرب إنه فوجىء وزعل لتسمية شيعي، قبل أن يبادره رئيس الجمهورية بالقول: صحيح أنه من الخيام، لكنّه مسيحي غير متعصّب.



مزج التجربتين العسكرية والمدنية في إدارة مثلثة الوظيفة وإن بتفاوت: إدارية ـ سياسية ـ أمنية. لم يُخضع رجال الأمن العام لدورات عسكرية وتدريبات على الأسلحة ومناورات وتمارين دورية، واكتفى بتزويدهم مسدّسات وبضع بنادق كانوا يمتلكونها منذ أيام فريد شهاب. منذ عام 1960 ألزم المعيّنين الجدد إجراء تدريب عسكري لشهرين في إشراف ضبّاط من الجيش في ثكنة الأمير بشير.

مقتدياً برئيس الجمهورية عندما استعان بضبّاط الجيش لإدارة الأسلاك العسكرية الأخرى[6]، استمدّ من الجيش أسلوب عملٍ في الأمن العام ومسلكاً في الأداء. وضع تعليمات داخلية حدّدت إطاراً للمناقبية أخضع لها المفتشون والمأمورون بعدما أُرغم المفوّضون القليلو العدد على احترامها تحت وطأة العقاب. لم يكن يسعه، كما قالَ مراراً لمعاونيه، سوى التصرّف كعسكري[7]. عندما يتشبّث برأيه يختم الحوار بعبارة مقتضبة: هذا أمر.

ليس للمرؤوسين، بمَن فيهم المفوّضون، سوى الطاعة وتنفيذ الأمر بلا اعتراض أو تحفظ. كأنّه في ثكنة أو قطعة عسكرية.

راح يسأل الموظفين عمّا يُقال عنه في أروقة المديرية ومكاتبها.

بعد أن يجيبه مرؤوسه، يفاجئه بسؤال مشابه: طيّب. ماذا تقول أنتَ في مديرك؟

على غرار نظرته إلى مخافر قوى الأمن الداخلي، عدَّ علاقة الأمن العام بالمجتمع ـ اليومية الغارقة في تفاصيل صغيرة، متشعّبة كثيرة التماس والالتصاق بالحاجات

6 ـ عيّن الرئيس فؤاد شهاب الزعيم أول نور الدين الرفاعي مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي (1959 ـ 1962) ثم خَلَفَه الزعيم جميل الحسامي (1962 ـ 1964)، والزعيم جوزف سمعان قائداً للدرك (1958 ـ 1961) ثم خَلَفه الزعيم ميشال نوفل (1961 ـ 1970)، والمقدّم عزيز الأحدب مديراً للشرطة (1958 ـ 1962). لم يكن عزيز الأحدب أول ضابط في الجيش يرئس مديرية الشرطة، بل أيضاً أول عسكري يشغلها بعدما تقلّب عليها منذ الإستقلال موظفون مدنيون قادوا جهازاً عسكرياً وأمنياً في آن: أولهم القاضي ناصر رعد منذ الاستقلال حتى عام 1952، مدير التشريفات في وزارة الخارجية عزّت خورشيد بين عامي 1952 و1953، ورئيس مصلحة في وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة صلاح اللبابيدي بين عامي 1953 و1959.

7 ـ فرض مدير الأمن العام عقوبة على مفتش أول هو بهجت عيسى الخوري، شقيق النائب قبلان عيسى الخوري، عندما علم بذهابه إلى مجلس النواب في مسعى استعادة صفة كان قد حصل عليها عام 1958، إبّان تولي المفوّض العام الممتاز فؤاد شمعون مديرية الأمن العام بالإنابة، بصدور مراسيم عيّنت حينذاك مفوّضين مكلّفين لا ينصّ القانون عليهم. أمر توفيق جلبوط بحبس بهجت عيسى الخوري 30 يوماً في ثكنة الأمير بشير لمخالفته الأنظمة الداخلية وتجاوزه رؤساءه، وبنقله من وظيفته إلى أخرى.

ـ رضائية تتوسّل المجاملة والمحاباة والمراعاة والمرونة، وتدخل فيها أنماطٌ سلوكية غير مألوفة في الجيش كالرشوة والاهمال والتساهل والتغاضي عن المخالفة وتجاوز القانون. تلك حال معاملات يتقدّم بها المواطنون من نوافذ دوائر المديرية، فإذا هي تُسقط الفواصل والعوائق بينهما.

فورَ تسلّمه منصبه، أمضى أياماً في الاطلاع على بريدها وآلية عملها وإنجاز معاملات جواز السفر وإقامة الأجانب ومراقبة الدخول والخروج. يتعرّف عليها للمرّة الأولى قبل أن يقرّر إدخال تنظيم جديد بغية تطويرها.

في الأيام الأولى استدعى رؤساء الدوائر واستطلع أحوال المديرية وأساليب العمل وطرائقها، ووجّه إليهم أسئلة عن العقبات التي يجبهونها وأفكار التحسين ونُظم الإجراءات النافذة، ناهيك بالعقوبات وأوضاع الموظفين وقدراتهم وسلوكهم والإمكانات المتوافرة لديهم، خلص منها إلى بضعة اقتراحات وضعها على طاولته.

شرع على الأثر في إحاطة نفسه بمعاونين كانوا أربعة: أبقى المفتش الممتاز لحّود لحّود أميناً للسرّ، وأتى من الجيش بضابط واحد هو الملازم أول مراد مينا عيّنه في 27 تشرين الأول 1958 مساعداً مكلّفاً الاستخبار ومهمات خاصة وجمع المعلومات وتحضير التقارير الأمنية التي يحصل عليها من المخبرين، وتصنيفها وإعداد استنتاجه عنها وتعليقه على أهميتها وتقدير استثمارها أو إهمالها. ناط به ـ إلى كونه ضابط ارتباط بين المديرية وقيادة الجيش ـ الاتصال بسياسيين صلة وصل بينهم ومدير الأمن العام. قرّب منه مفتشين ممتازين واسعي الخبرة والمراس في شؤون المديرية هما أنطوان بارود وعبده زغيب.

في تقويمه أحوال المديرية، لفتت توفيق جلبوط ظاهرتان:

أولى، تفشّي السماسرة في كلّ دوائرها يتواطأون مع الموظفين على استعجال بتّ معاملات واختصار مهلها وتجاوز بعض الإجراءات أحياناً بمساندتهم، في مقابل مبالغ وعمولات غير قانونية عدّها المدير الجديد رشاوى يتحمّل وزرها السماسرة والموظفون معاً. استرعى انتباهه تجاوزٌ آخر هو توليهم إنجاز معاملات لاجئين فلسطينيين للحصول على بطاقات إقامة، يربو عددهم حينذاك على 130 ألف فلسطيني مسجّلين في قيود المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الداخلية. تقاضى أولئك اموالاً وفيرة لإتمام معاملات تستغرق في الغالب وقتاً



أو تتطلّب شروطاً أو تصطدم بعقبات مختلفة.

وثانية، افتقار الأمن العام إلى تحديد دور للوظائف وصلاحياتها، أفضى إلى تخبّطها في أدائها وتخطي اختصاصها والقانون في بعض الأحيان. تهاوت الحدود الفاصلة بين مكافأة الموظف ومعاقبته، وبين النصوص المنظّمة والأحكام الإعتباطية. لم يعد في الامكان معاقبة موظف على تقصيره ما دام لا مرجعية يُعوِّل عليها في تعيين دوره، في آن افتقرت المديرية إلى أدوات التأهيل والإعداد والمراقبة والتأهيل. عندما يُفصَل موظّف إلى مراكز حدودية نائية، من دون تدريب مسبق وتمرّس بخبرة دنيا في عمله الجديد، كان يُقال له وهو يتأهب للمغادرة: إذهب إلى هناك وتعلّم.

اختار منع السماسرة من دخول المديرية، وعمل على إعادة تقسيم العمل في الدوائر بعد استحداث مراكز جديدة في نطاقها. رَسَمَ لكلّ وظيفة دوراً تنظّمه الصلاحية المنوطة به وآلية ممارسته من أجل ملاحظة الأداء والمحاسبة عند التقصير. في شقّ رئيسي من فوضى ضجّت بها الإدارة، غياب «تعليمات دائمة» لإنجاز المعاملات وتجنيبها الأخطاء والعثرات والتحايل على الإجراءات، اجتهد الموظفون في معظم الأحيان على نحو تجاوَزَ القانون وترتّبت عليه مخالفات. من تلقائه يرتئي الموظّف ما يقتضي قيامه به بلا مرجعية قانونية أو مراجعة تنظيمية.

استدعى المدير المفوّضين والمفتشين الممتازين وأصغى إلى التدابير التي يتولون تطبيقها في عملهم. بمساعدة معاونيه أنطوان بارود وعبده زغيب جَمَعَها وأعاد تصويبها وتطويرها وإدخال تعديلات بعضها أساسي عليها، ودوّنها خطّياً عام 1959 كي تتحوّل وثيقة رسمية سُمّيت في التداول الداخلي «التعليمات الدائمة» (instructions permanentes) وُضعت تحت عنوان عريض هو «الانضباط العام»، مثابة قواعد امتثال ومناقبية وتنفيذ أوامر وهرمية إمرة وسلوكية تصرّف. نظام عمل متعارف عليه مُلزم للموظفين جميعاً. اقتبس أجزاء منه من النظام العام للانضباط النافذ في الجيش، مستوحياً تجربة فؤاد شهاب حينما وضع ـ إبّان قيادته ـ أنظمة داخلية للمؤسّسة العسكرية في كتيّبين. أحدهما أخضر احتوى قانون الجيش، والأخر أزرق تضمّن التعليمات التطبيقية لهذا القانون. كلّما رَامَ الكلام عن أيّ من الأنظمة المدوّنة هذه، كان قائد الجيش يقول: أعطوني الكتاب الأخضر... أعطوني الكتاب الأزرق...

اكتسب الكتيّبان التسمية من غلافيهما بهذين اللونين.

على نحو مماثل دخلت الأمن العام، لأول مرّة، قواعد تنظيمية وسلوكية في 29 مادة وأنموذج أداء[8]. اختصرت أسس الانضباط مفهوم توفيق جلبوط في قيادة إدارة وتطبيق قوانينها وإمرة نظام أمني بمعايير مهنية امتزجت بمواصفات أخلاقية. لا تكتفي بتنظيم علاقة المرؤوس بالرئيس، بل تتشدّد في فرض إجراءات يذعن لها الرئيس لكبح استبداده، وفي الوقت نفسه حماية هيبة الإمرة واستيعاب تهيّب المرؤوس. أضفت على الرئيس صورة أب يستمد سلطته من الأنظمة، ولكن أيضاً من الإحترام والعطف، وعلى المرؤوس صفة الطاعة مستمدة من دور رئيسه. رمى نظام الانضباط إلى الصرامة والشدّة في الإمتثال للأنظمة والتماسك والوحدة. قيّد استخدام العقاب بشروط تحول دون إفلاته من أهدافه كي لا يمنح الرئيس في أسلوب فرضه عقوبة حقاً لا تخوّله إيّاه الصلاحية، أو ينطوي على تشفٍّ. مثّلت القيود التي أحاطت بفرض العقوبة مظهراً رئيسياً لتداخل الهيبة بالرأفة، والقصاص بالعبرة. وضع مدير الأمن العام ما سمّاه «استرشاد اعتبارات» يحمل الرئيس على تقرير العقوبة في حقّ مرؤوس عندما يتعذّر عليه استدراك المخالفات والأخطاء: «أن تكون العقوبة عادلة وبعيدة عن التحيّز. ليست فعل سلطة شخصية يمارسها رئيس تجاه مرؤوسه. الرئيس ليس سوى أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين. يتحقق ويجعل مرؤوسه يتحقق معه من المخالفة المرتكبة، ثم يُنزل العقوبة اللازمة بتجرّد القاضي الذي يطبّق القانون»[9].

8 ـ تضمّنت الأسس التنظيمية والسلوكية العناوين الآتية: أسس الانضباط، قواعد عامة في الطاعة، أسلوب الرئاسة والتأثير الشخصي للرئيس في التربية الخُلقية، التفتيش، اعتبارات عامة في السلوك والهندام وقواعد التوقير والحياد المطلق في الشؤون السياسية ونقل المعلومات إلى الرؤساء، واجبات الموظفين نحو العَلَم، واجبات الموظفين نحو رؤسائهم، مظاهر التوقير، التحيّة، المثول أمام الرئيس ومخاطبته والنداءات، عند سير رئيس ومرؤوس معاً، المراسلات، واجبات الموظفين نحو أنفسهم ونحو رفاقهم، كرامة السلك، حمل الأوسمة، حقّ النشر والخطابة بين الجماهير، حقّ الإمرة وتبادل التحيّة، في العقوبات، حقّ فرض العقوبة وممارسة هذا الحقّ، تحديد العقوبة، تعديل العقوبات والغاؤها ووقف التنفيذ، تنفيذ عقوبات التوقيف البسيط والصارم في السجن، توقيف المفتشين، معاقبة الموظفين المأذونين، الانقطاع عن الخدمة والاستيداع والغاء الوظيفة وفقدان الرتبة والإحالة على التقاعد والتنحية، تدوين العقوبات وتسجيلها، عقوبات المفوّضين وأنواعها وابلاغها وتنفيذها، تقديم الافادات بالعقوبات، الاعتراضات.

9 ـ «نظام الانضباط العام»، وثيقة أمنية داخلية، مطبوعة على الآلة الكاتبة، مؤرّخة عام 1959.



في المادة الأولى حدّدت «التعليمات الدائمة» مبادىء الانضباط:

« لما كان الانضباط منشأ القوّة في الأمن العام، من الأهمية بمكان أن يكون للرئيس على المرؤوس حقّ الطاعة التامة، وأن تنفذ الأوامر بحذافيرها من دون تردّد أو تذمّر.

ـ تصبح السلطة التي تصدر الأوامر مسؤولة عنها، ولا يسمح للمرؤوس الإعتراض عليها إلا بعد تنفيذها.

ـ ما دامت مقتضيات الخدمة توجب أن يكون الانضباط حازماً، يجب كذلك أن يكون حليماً. كلّ شدّة لا تحتّمها الضرورة، وكلّ عقاب لا ينصّ عليه النظام، أو يوحي به شعور غير الشعور بالواجب، وكلّ عمل أو بادرة أو عبارة مهينة يُوجّهها رئيس إلى مرؤوس... كلّ ذلك ممنوع منعاً باتاً.

ـ على الرؤساء، أيّاً تكن مراتبهم ووظائفهم، معاملة مرؤوسيهم برفق، وأن يكونوا لهم خير مرشد ويهتمّوا بأمورهم، ويُبدوا نحوهم كلّ الشعائر الواجبة لرفاق في الخدمة يضطلعون وإيّاهم بمهمة تطبيق قوانين الجمهورية أو صون استقلال الوطن والأمن.

ـ يسهل تأمين الانضباط بمقدار مهابة الرؤساء على مرؤوسيهم. تلك المهابة يكتسبونها عندما يكونون قدوة صالحة لهم، ويوحون بالثقة بسجاياهم، ويعطفون على المصالح المادية والمعنوية لمرؤوسيهم.

ـ من البديهي للرئيس أن يوضح للمرؤوس الأمر الذي يصدره له كي يجيء التنفيذ عن وعي وإدراك.

ـ على المرؤوس احترام الرئيس داخل الخدمة وخارجها»[10].

بيد أن المادة الثالثة رسمت ملامح الرئاسة وأسلوبها وتأثيرها في تثبيت تربية خُلقية، هي جزء لا يتجزأ من علاقة إنسانية مباشرة عدّها مدير الأمن العام ملازمة للكفاية المهنية:

10 ـ المصدر نفسه.

حدّد نظام الانضباط المخالفات التي تُعدّ تقصيراً في الواجب وإخلالاً في النظام، أدرجها في 14 مخالفة يعاقب عليها القانون بحسب تقدير خطورتها: مخالفة الأنظمة وتعليمات الأمن العام، التردّد على الملاهي والحانات وصالات الرقص وبيوت الدعارة بالألبسة الرسمية، الإختصام مع الرفاق والأهلين، الإحتفاظ بمعلومات وإن خاصة تتعلق بالمصلحة العامة، كلّ تذمّر أو عصيان من المرؤوسين، إفشاء المعلومات وإذاعة الأخبار السرّية أو استنساخ الأوراق الرسمية بقصد الإحتفاظ بها أو إعطائها للغير، عدم احترام القوانين والسلطات والرؤساء على اختلاف رتبهم، السكر، عدم التقيّد بالأنظمة الضابطة، حمل الشارات العسكرية النظامية بصورة مخالفة، حمل شارات وارتداء ألبسة غير نظامية، الإلتجاء إلى الوساطات، مخالفة نظام اللباس، المقامرة على أنواعها.

« على كلّ رئيس أن يعرف واجباته وحقوقه، ولا يجوز أن يتردّد في المبادرة وتحمّل مسؤولية وظيفته مع استمساكه بروح الأحكام النظامية وامتناعه عن تعديلها أو تحريفها.

- إن المبادرة والإعتياد على مواجهة المسؤوليات من شأنهما تعزيز الخُلق الذي هو شرط أساسي في الرئاسة.
- يجتهد الرئيس في توجيه نشاط مرؤوسيه إلى تلك الوجهة، فيُصلح أخطاءهم ويُفهمهم عند الإقتضاء أن المبادرة لا تفيد المصلحة العامة ما لم تُمارَس في نطاق الأوامر الملقاة وأحكام الأنظمة.
- تتجلى الرئاسة في إصدار الأوامر، وتزداد الأوامر تفصيلاً كلّما تدرّجت نزولاً في سلّم التراتب.
- ينبغي للرئيس أن يسهر سهراً فعلياً ومتواصلاً على تنفيذ أوامره تنفيذاً دقيقاً. إذ أن التغاضي عن عدمِ تنفيذ أمر هو مثابة تنازل عنه.
- بصفته مسؤولاً عن تصرّفات مرؤوسيه الذين له شرف رئاستهم، يعمل الرئيس باستمرار على إنماء مناقبهم، معتمداً على فطنتهم وقلوبهم بحيث يبلغ بهم إلى الهدف السامي. هذه المهمة من أنبل المهمات التي يؤديها الرئيس وتوفر له أعظم بواعث الإرتياح.
- يحمل الرئيس مرؤوسيه على احترامه وتقديره بما له من قوّة الشخصية، وعلى إعطائهم المثل الصالح في كلّ مناسبة، ويكسب ثقتهم بما يبديه من اهتمامٍ بدقائق حياتهم والإصغاء إليهم بعطف كلّما سمحت بذلك قواعد الانضباط كي يدلّ على أنه يهدف إلى خير الموظفين بعد مصلحة الخدمة»[11].

ألحَقَ مدير الأمن العام القواعد تلك بتدابير أخرى مُكمّلة لها: في مقابل حمايته موظفيه ومنع تدخل السياسيين وموظفين كبار آخرين في الإدارة في عملهم، وقَصَرَ مرجعيتهم عليه وحده بغية إشعارهم بمحافظته على معنوياتهم وعدم التطاول عليهم أو الاعتداء على ممارستهم مهماتهم، لم يتردّد في الاعتذار الشخصي عن أخطاء ارتكبوها. غالباً ما تسلّم رسائل من مواطنين انطوت على شكاوى من معاملة موظفين

11 - المصدر نفسه.



افتقرت إلى اللياقة أو أساؤوا التصرّف، وخصوصاً في المراكز الحدودية. راح يردّ عليها برسائل اعتذار أقرنها بتحقيقات مسلكية لمعاقبتهم. مَهَرَ الرسائل بتوقيعه. بتشدّد ثبّت الحماية بالمحاسبة.

في أحاديث توجيهية أمام المفوّضين ورؤساء الدوائر، على صورة فؤاد شهاب أمام ضبّاطه، خاطبهم مراراً بالعبارة الدائمة: أنا رجل عسكري لا أريد أن أشتغل في السياسة أو الحزبية. انتدبت لمهمة معيّنة أتفرّغ لها بكلّيتي.

أضاف في أكثر من مناسبة: دوائر الأمن العام في حاجة قصوى إلى تنظيم يقضي على التدخّل والمحسوبية. يقبض الموظفون رواتبهم كي يخدموا اللبنانيين من دون تمييز أو استثناء، لا من أجل أن يخدموا الزعماء وأصحاب النفوذ. على المعاملات القانونية السير طبيعياً دونما حاجة إلى مراجعة أو وساطة.

على طريق مؤسّسة

عندما تولى منصبه، كان عدد مفوّضي الأمن العام تسعة فقط من حقبة فريد شهاب هم إيفانجيلوس حاجي توما وأحمد البلطجي ونديم مطرجي وحليم الناشف وعمر النويري وأمين حيدر وأديب ثابت ومنير علوية وهنري اسبيريدون. عاشرهم فؤاد شمعون أقدمهم وأرفعهم رتبة كان قد وُضِع في تصرّف وزارة الداخلية مذ عُيّن مدير جديد للأمن العام. أما عديد المديرية فتجاوز مئتي مفتش ومأمور بقليل. وبسبب افتقارها إلى عدد كافٍ من المفوّضين، توزّعت دوائرها والمناصب الرئيسية على مفتشين ممتازين ومفتشين أولين: عبدالله خوري (رئيس دائرة المطبوعات)، سليم الريفي (رئيس دائرة الشمال)، لحّود لحّود (رئيس دائرة أمانة السرّ ومعه الياس أبوجودة وفوزي علاّم)، ثروت قنطري (رئيس دائرة مراقبة الأفلام)، عبده زغيب ومصطفى الحاج (دائرة الأجانب)، داود نحّال (رئيس دائرة المطار)، حسني الشيخة (رئيس دائرة بيروت وجبل لبنان)، حسين ناصرالدين (المرآب)، يوسف سليم (دائرة الشمال)، محمد عيسى (رئيس دائرة المرفأ).

عندما صدر مرسوم تعيينه، نشأ التباس ترؤسه مديرية كان فيها أدنى رتبة من عدد من المفوّضين المخضرمين يتقدّمونه في الأقدمية كإيفانجيلوس حاجي توما ومنير علوية وأحمد البلطجي ونديم مطرجي. حتّم تخطي خلل التراتبية والإمرة اللذين

يجعلان المرؤوس أعلى رتبة من الرئيس ـ ومن ثمّ تعطيل مقدرة الرئيس على إصدار أمر إليه ـ إقصاءهم عن مناصبهم. راجع رئيس الجمهورية ساعياً إلى تأييده في خطة بنـاء المديرية كانت تتطلّـب في مرحلة أولى إبعاد عدد من المفوّضين والموظفين عن مراكزهم، وتمهّد لإجراءات إعادة التنظيم.

كان عـلى المديـر الجديد ـ وقد حظي بموافقــة الرئيس ـ انتظـار الوقت الملائم كي يُتوئـم الآلية القانونية لتدابيره مع انتظام العمل الحكومي واســتعادة دورة الإدارة والإستقرار الداخلي في مطلع العهد. كان عليه أيضاً انتظار صدور المراسيم الاشتراعية في 12 حزيران 1959، وقد أودِع فيها تنظيماً جديداً لمديرية الأمن العام.

في وقـت لاحق على تعديل أُدخلَ على حكومة رشـيد كرامي أعـاد توزيع حقائبها بانضمام خمســة وزراء جدد إليها بعد استقالة ريمون إدّه في 7 تشرين الأول 1959، عقد مجلس الوزراء جلســة تباينت فيها الأراء من دراسة كان قد أعدّها مدير الأمن العام وسـلّم نسـخاً منها إلى الرئيـس وأعضاء الحكومة الرباعيــة، ثم في ما بعد إلى الــوزراء الجدد، تناولت أوضاع موظفي الفئة الأولى. توخّت الدراســة مراجعة واقع الإدارة، أشهراً قليلة بعد صدور المراسيم الاشتراعية ومباشرة وضعها موضع التطبيق، فأوردت ما سـمّته «شـبهات» حامت ـ من بين مَن تناولتهـم موظفين كباراً ـ حول أداء سـفير لبنان في مصر جوزف أبوخاطر. غضب بيار الجميّل مدافعاً عنه بحماسة، فأهمل مجلس الوزراء الدراسة نهائياً. قبل ارفضاض الجلسة، طلب رئيس الجمهورية من الوزراء الموافقة على مرسوم نقل موظفين من الأمن العام إلى مديرية الشرطة. قال: حسناً، لم تعجبكم دراسته، اتركوه إذاً يعمل في الأمن العام.

في 16 كانون الأول 1959 صدر المرســوم 2900 قضى بنقل مفوّضين ومفتشــين ومأمور من ملاك الأمن العام إلى ملاك مديرية الشرطة محتفظين برتبهم ورواتبهم نفسها هم: المفــوّض العام إيفانجيلوس حاجي توما، المفوّضان منير علوية ونديم مطرجي، المفتش أول مصطفى كنفاني، المفتشون فريد القزّي ومحيي الدين بيضون ومحيي الدين البطل والياس مطر وأمــين زيتوني، المأمور جورج أبوعاد. كان إيفانجيلوس حاجي توما يرئس آنــذاك قرابة عقدين من الزمن دائرة الأجانب، ونديم مطرجي دائرة مرفأ بيروت. وقد ذهبا إلى الشرطة القضائية. لبث في المديرية بين مَن تبقّى أرفع رتبة من المدير المفوّض العام أحمد البلطجي الذي سلّم بإمرته عليه، فأضحى من معاونيه البارزين.

سببٌ آخر مضمر حمل مدير الأمن العام على إقصاء الموظفين كإجراء لم يعدّه كافياً في ذاته، هو ملاحظته اســتمرار تغلغل نفوذ كميل شــمعون، بعد انقضاء ولايته، في المديرية في حقبة سياســية جديدة وُلدت على أنقاض العهد المنصرم. لم يقتصر ذلك النفوذ على ســلفه فريد شــهاب، ولا على خلَف السلف بالإنابة فؤاد شمعون ـ وقد أُحيـل عـلى التقاعد ـ بل تمـدّد إلى مفوّضين بارزين اضطلعوا بــأدوار مهمة ومثّلوا عصبيــة الرئيس الســابق في الأمن العام. منذ الأيـام الأولى لمباشرته مهماته تنبّه إلى تأثيره المســتفحل، وكانت بضعة معلومات توافــرت لديه أخطرته ببلوغ هذا التأثير إلى موظفين من رُتب دنيا يشغل بينهم أقساماً بالغة الدقّة[12].

عندما صدر المرســوم 2900، استدعى إلى مكتبه المفوّضين والموظفين المبعدين. قال: أنــاسٌ كثيرون يدّعون أن عــدم فاعلية الأمن العام وتردّي نشــاطه مردّه إلى بعض الأشــخاص من بينهم أنتم الذين ســمُّوكم. إمّا أن الادّعاء صحيح أو غير صحيح. إذا صــحّ، يعني ذلك أن بقاءكم في المديرية مجــاف لمصلحتها. وإذا أخطأ ننظر في الأمر مجدّداً. يقتضي أن أتثبّت أولاً. سأرســلكم موقتاً إلى وظائف أخرى خارج الأمن العام إلى أن يتبيّن لي بطلان ما وصفوكم به، فأعيدكم إلى هنا.

بإخراجــه أولئك اســتقرّ ملاك الأمن العام على 195 موظفاً بينهم خمســة إداريين: مفــوّض عام واحد هو أحمــد البلطجي أضحى الأعلى رتبة، خمســة مفوّضين هم هنري اســبيريدون وأديب ثابــت وعمر النويري وحليم الناشــف وأمين حيدر، 32 مفتشــاً أول بينهم مفوّضان مكلّفان هما صلاح شــعر وبهجت عيسى الخوري، 83

12 ـ استدعى مدير الأمن العام رئيس قسم المحفوظات السّرية المفتش كميل ناصيف وقرأ أمامه تقريراً تحدّث عن علاقة وطيدة تجمعه بفريد شهاب وفؤاد شمعون، وكلاهما أضحى خارج الأمن العام.

ردَّ: إنهما صديقان منذ سنوات طويلة. الأول أدخلني إلى الأمن العام، والثاني نذهب معاً وآخرين إلى الصيد.

قال: من الآن فصاعداً أنا مدير الأمن العام.

ردَّ: أنتَ رئيسي وليس فريد شهاب أو فؤاد شمعون. إذا مرضا سأعودهما، كذلك إذا التقيت بهما مصادفة لأنهما صديقاي. لكن ليس أكثر من ذلك.

قال: وأخبار الأمن العام؟

ردَّ: عندما أُوصِد الباب ورائي حينما أغادر المكتب لا أعود أتذكّر شيئاً من أعمال النهار.

ختم المدير الجديد الحوار: ما أريده أن لا تكون أخبار الأمن العام في متناولهما. بل هنا في المديرية وحدها. اذهب الآن، لكنك ستكون مُراقَباً.

مفتشاً، خمسة مفتشين متمرّنين، 64 مأموراً حدودياً، أربع كاتبات، كاتب واحد[13].
في مرحلة لاحقة، وفي خطوة مكمّلة لإعادة تنظيم المديرية، أوجد سابقة لم يعرفها سلفاه هي ترفيعه مفتشين ممتازين وأولين إلى مفوّضين بالمباراة. أجرى امتحاناً لـ13 مفتشاً ممتازاً ومفتشاً أول بعد قبول ترشيحهم في 24 أيلول 1961. أخضعهم لدورة إعدادية بين أيلول وتشرين الأول 1961 لترقيتهم إلى مفوّضين بغية ملء الشغور، مستعيناً بلجنة من المفوّضين ضمّت أحمد البلطجي وعمر النويري وأديب ثابت من الملاك الاداري في وزارة الداخلية.
قرّر الإكتفاء بترقية أربعة فقط من المرشحين الـ13. أرادهم مناصفة بين الطائفتين الكبريين ممّن نجحوا في مباراة شملت اختبارات ليومين. في اليوم الأول امتحنوا في تاريخ لبنان وأنظمة الأمن العام والترجمة والحساب، وفي اليوم الثاني اختبار شفوي في الثقافة العامة والإنشاء العربي والنقد والتحليل والتحقيق العدلي. وبمذكّرة من المدير، أُعفيوا من مواد الجبر والهندسة والرماية وعلم الأسلحة في برنامج العلوم العامة. في 29 تشرين الثاني 1961 صدر المرسوم 8118 رقى المفتشين الممتازين لحّود لحّود وعبده زغيب والمفتشين الأولين حسني الشيخة ويوسف سليم إلى مفوّضين. الأولان مارونيّان، والثالث سنّي، والرابع شيعي. لم يبرح توفيق جلبوط قاعة الإمتحان في ذلك اليوم، ومنع عنه الاتصالات كلّها ما خلا رئيس الجمهورية.
لم يُمسِ هؤلاء المفتشين الوحيدين رُقيوا إلى مفوّضين في حقبته. كرّر السابقة مرّة واحدة فقط قبل أقلّ من سنة من مغادرته منصبه، عندما رقّى ثلاثة آخرين إلى مفوّضين في 29 تشرين الثاني 1963 بالمرسوم 14586، هم المفتشان الممتازان سليم الريفي وثروت قنطري والمفتش أول الممتاز عبدالله خوري. ما خلا المحاولتين لم يزد عدد المفوّضين تطويعاً أو ترقية من صفوف الرتباء، مكتفياً بمفتشين ومأمورين تدرّجوا دورياً إلى رتب أعلى. عندما اقترب من نهاية الولاية كان عدد المفوّضين قد رسا على 11 مفوّضاً فقط حدّد مراتب إمرتهم واحداً تلو آخر لأول مرّة في المديرية.

13 ـ ترجّح الراتب عام 1959 بين حدّ أقصى كان يتقاضاه المفوّض العام هو 720 ليرة، وحدّ أدنى يتقاضاه مأمور الحدود هو 175 ليرة. سرعان ما أعاد المدير الجديد النظر فيه عامذاك، كي يصبح الحدّ الأقصى 790 ليرة والحدّ الأدنى 195 ليرة، بالتزامن مع جدول ترقيات اقترن بدرجات فئات رتباء الملاك برمّته بين عامي 1959 و1961 إلى مفتشين ممتازين ومفتشين أولين ومفتشين ثانيين ومفتشين ثالثين ومأمورين.



في الأول من تموز 1964 على أهبة ترك المديرية ، أصدر تعميماً رقمه 209 خوّل إلى المفوّضين الـ11 حقّ القيادة، من بعده، وفق الأقدمية[14]. كان قد ألغى كذلك في مجلس الوزراء في 16 آذار 1960 مراسيم أصدرها الرئيس السابق في حزيران وتموز 1958 أوجدت سابقة تعيين مفتشين مفوّضين مكلّفين أعطيوا امتياز أقدمية ترقية إلى هذه الرتبة لم تُمنح لسواهم، ومن دون إخضاعهم لمباراة، هم المفتشون أولون بهجت عيسى الخوري وصلاح شعر ونديم شمعون ومصطفى القعقور. كانوا بدورهم من العصبية اللصيقة بكميل شمعون في المديرية. عدَّ توفيق جلبوط الترفيع غير قانوني وأبطله، ساعياً إلى تقليص تأثيرهم رغم رتبهم الدنيا[15].
عمل على إعادة تنظيم مديرية الأمن العام بدءاً بالمرسوم الاشتراعي 139. حتى ذلك الوقت نُظر إليها على أنها تستمد دورها ونفوذها، ومقدرتها في الوصول إلى المعلومات ومراقبة الأمن والاستقصاء، من جاذبية مديرها وشخصيته اللامعة. كانت تلك صفة طاغية طبعت ترؤس فريد شهاب إيّاها، فأضحى الرجل مؤسّسة المديرية.
على نحو مغاير، في نطاق خطة فؤاد شهاب إعادة بناء مؤسّسات الدولة وإداراتها ـ الخارجة لتوّها من حرب أهلية صغيرة هي «ثورة 1958» ـ تطلّع المدير الخَلف إليها على صورة مؤسّسات محدثة في طريقها إلى إبصار النور. ذلك ما عنته المراسيم الاشتراعية الـ162 لحكومة رشيد كرامي، من بينها 80 مرسوماً اشتراعياً ما بين 16 كانون الأول 1958 و10 حزيران 1959. أمّا المراسيم الاشتراعية الـ82 الباقية، فصدرت في ليلة واحدة هي 12 حزيران 1959. أحدها كان المرسوم الاشتراعي 139 الرامي إلى «تنظيم مديرية الأمن العام». أعاد بناءها وحدّد صلاحياتها ودورها واختصاصها. إلى رئيس

14 ـ تبعاً لتراتب الأقدمية في ما بينهم، يتدرّج المفوّضون في حقّ القيادة والإمرة كالآتي: المفوّض العام الممتاز أحمد البلطجي، المفوّض العام عمر النويري، المفوّضون هنري اسبيريدون وأمين حيدر ولحّود لحّود وعبده زغيب وحسني الشيخة ويوسف سليم وعبدالله خوري وسليم الريفي وثروت قنطري.

15 ـ اعتراضاً على إلغاء تعيينهم، تقدّم بهجت عيسى الخوري وصلاح شعر ونديم شمعون ومصطفى القعقور بمراجعة إبطال لدى مجلس شورى الدولة، فأيّد حقّهم في الإحتفاظ برتبتهم الجديدة. لم ينفّذ مدير الأمن العام حكم مجلس شورى الدولة، فاستمرّ معلّقاً طوال العهدين الشهابيين المتعاقبين حتى انتخاب سليمان فرنجيه رئيساً للجمهورية عام 1970. نفّذ المدير العام الجديد العقيد أنطوان دحداح الحكم بايعاز من الرئيس إرضاءً للرئيس كميل شمعون، حليفه في العهد الجديد. صدرت تباعاً أربعة مراسيم بين 6 حزيران 1974 و29 نيسان 1975 صنّفت المفتشين السابقين مفوّضين في ملاك المديرية منذ 13 حزيران 1958.

الجمهورية ورئيس الحكومة وقّعه حسين العويني وريمون إدّه وبيار الجميّل، الوزراء الثلاثة الآخرون في الحكومة الرباعية من جرّاء تداخل حقائبهم في تنظيم المديرية.
ألغى المرسوم الجديد الأحكام النافذة حتى ذلك الوقت في المرسوم الاشتراعي 19 الصادر في 15 كانون الثاني 1955.
آخذاً بقانون أقرّه مجلس النواب في 12 كانون الأول 1958 مَنَحَ حكومة رشيد كرامي صلاحيات اشتراعية استثنائية، أكبّ رئيس الجمهورية والحكومة الرباعية على إعادة تنظيم الادارة وفق برنامج إصلاحي توخى الإستفادة من خبرات دول متقدّمة. بعدما استعان، مذ كان قائداً للجيش، بضابط فرنسي متقاعد واسع الإلمام بالإدارة والتنظيم هو الأنتندان جان لاي (Jean Lay) تولى بداية تنظيم الجيش، ثم أصبح المساعد الأول للرئيس في أولى سني عهده، استقدمت الحكومة الجديدة ضابطاً في البوليس الفيدرالي السويسري يُدعى فري (Frei) للمساعدة على إعادة تنظيم الأسلاك العسكرية في مرحلة ما بعد «ثورة 1958»، وتحديث بناها وقوانينها. تأثرت الأسلاك تلك بالاضطرابات الطائفية، فتركت ندوباً في تماسكها وانضباطها وولائها، وسجّلت حالات فرار وتهريب أسلحة وأعتدة وانقطاع عن الإلتحاق بالقطع وعصيان أوامر.
شرح الضابط السويسري تجربة بلاده في تنظيم الأمن الداخلي والأمن العام والوسائل والنُظم المتطوّرة التي تعتمدها، وقدّم اقتراحات أضحت في صلب قواعد تنظيم المديريتين، من بينها تبريره صحّة تعيين مدني حائز شهادة الحقوق مع ممارسة المحاماة عشر سنوات مديراً للأمن العام أو الأمن الداخلي، مستوحياً تقليداً متّبعاً في سويسرا يُجيز تسمية مدني مفوّضاً للشرطة.
عند الخوض في إعادة تنظيم قوى الأمن الداخلي والأمن العام، دُعي الزعيم أول نور الدين الرفاعي ومدير الأمن العام إلى عضوية اللجنة المكلّفة هذه المهمة. في أثناء مناقشاتها، وقع أعضاؤها في جدل مستفيض حيال المرجعية السياسية والقانونية التي يخضع لها الأمن العام، بعدما تقدّم توفيق جلبوط بمسوّدة أول تشريع متكامل لمديريته.
في خضم المناقشات، تحفّظ مدير الأمن العام عن تساؤلات أثارها نور الدين الرفاعي ـ في مسوّدة تنظيم جديد لقوى الأمن الداخلي يجعلها مديرية عامة ـ حيال صلاحيات متشابكة بين قوى الأمن الداخلي والأمن العام. قال إن قسماً من صلاحيات الأمن

العام وثيق الصلة بقوى الأمن الداخلي، وسعى إلى دمجه بها بغية تركيز سيبة رابعة للمديرية العامة المحدثة، مع قيادتي الدرك والشرطة القضائية ومديرية شرطة بيروت. تقاسمت الإدارات الأمنية الثلاث هذه دور قوى الأمن الداخلي في ذلك الحين.
رفض توفيق جلبوط إدماج الأمن العام في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ووجد فيه اعتداءً عليه، وعلى صلاحياته ومهماته المنفصلة عن تلك المنوطة بها، وأصرّ على استقلال مديريته عنها. لاذ برئيس الجمهورية، فأيّد وجهة نظره بالإبقاء على الأمن العام منفصلاً في ذاته يتبع وزير الداخلية، على نحو موازٍ لمديرية قوى الأمن الداخلي. طُرح عليه، عندئذ، تحويل الأمن العام مديرية عامة، فلم يتحمّس. لاحظ أن من شأن ذلك انتفاخ حجمها أكثر ممّا يسعها، ناهيك بالقدرات والإمكانات الضئيلة التي تملكها.
في يوم واحد هو 12 حزيران 1959، أبصرت المديريتان المطوَّرتان النور: المرسوم الاشتراعي 138 أنشأ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من أربع وحدات هي الدرك وشرطة بيروت والشرطة القضائية ومعهد قوى الأمن الداخلي يرئسها مدير عام وتتبع وزير الداخلية، والمرسوم الاشتراعي 139 القاضي بتنظيم مديرية الأمن العام[16].
حدّدت المادة الأولى مهمة للأمن العام ستثير حينذاك، ثم في السنوات التالية على تعاقب عهود الرؤساء، جدلاً طويلاً بإزاء اجتهاد لا قعر له يحتمله تفسير ممارسته إيّاها وتمكّنه من الاضطلاع بأدوار تتخطى صلاحياته، إلا أن القانون يحفظها له: «جمع المعلومات لصالح الحكومة وبنوع خاص المعلومات السياسية والاقتصادية

16 ـ يتضمّن المرسوم الاشتراعي 139 خمسة أبواب تشتمل على 49 مادة: أحكام أوّلية، القانون الخاص بالموظفين غير المفوّضين، القانون الخاص بالمفوّضين، أحكام خاصة بالاختصاصيين، أحكام مشتركة لجميع الموظفين. يصف الأمن العام بمديرية خاضعة لسلطة وزير الداخلية ومرتبطة به مباشرة. يُعيّن مديرها مبدئياً من بين مفوّضي الأمن العام الممتازين، ويمكن تعيينه استثنائياً من الموظفين الإداريين في الفئة الثانية أو من ضبّاط قوى الأمن الداخلي أو الجيش. يؤمن المدير قيادة المديرية وإدارة شؤونها ويُعنى بتعليم المفوّضين والرتباء والأفراد وتدريبهم، ويمارس الصلاحيات والحقوق نفسها التي يمارسها المدير العام لقوى الأمن الداخلي وقادة الوحدات في قوى الأمن الداخلي. يتدرّج سلّم رتب الموظفين غير المفوّضين من مأمور إلى مفتش (درجتان ثالثة وثانية) ومفتش أول ومفتش ممتاز ومفتش أول ممتاز. لكلّ رتيب من بين المفتشين حقّ القيادة على مَن دونه، وإذا تساوت الرتب عاد حقّ القيادة إلى الأقدم. أمّا المفوّضون فيتدرّج سلّم رتبهم من مفوّض (ملازم) إلى مفوّض أول (ملازم أول) ومفوّض عام (نقيب) ومفوّض ممتاز (مقدّم أو عقيد أو زعيم). ينصّ المرسوم الاشتراعي على إجراءات تعيين الرتباء وامتحان القبول والشروط المستوفاة للترشيح والترقية وعقد التعاقد وتجديده أو رفضه والعقوبات، وتعيين المفوّضين وترقيتهم، وتأليف المجلس التأديبي والمناقلات والرواتب والتقاعد. يرعى تأليف مجلس قيادة من خمسة أعضاء: مديره رئيساً ومفوّضان عامان وضابطان من الجيش.

والاجتماعية». استخدمت عبارة قريبة من هذا التعريف لأول مرّة في المرسوم 1736 عـام 1950 في معرض تقليص صلاحيات المديرية بالقول «اسـتقصاء المعلومات عن كلّ ما يمت إلى الجمهورية اللبنانية بصلة مهمّة سياسياً واقتصادياً». ثم أعاد تأكيدها المرسـومان الاشـتراعيان 61 عـام 1953 و19 عام 1955 كأحـد اختصاصات الدائرة السياسـية. لم تطـرأ تعديلات جوهرية عـلى صلاحيات هذه الدائرة في المرسـومين الاشـتراعيين 61 و19 بعدما أضحت في المرسـوم الاشتراعي 139 دائرة الاستقصاءات. تداخـل بعـض فقراتها بيد أنها أبقت عـلى الوظيفة الأساسـية في جمع المعلومات وتوسيع حيّز التحرّي والبحث عنها.

نيطت بالأمن العام أيضاً «المساهمة في التحقيق العدلي من ضمن حدود المخالفات المرتكبـة ضدّ أمن الدولة الداخلي والخارجي. ويسـاهم مع قـوى الأمن في مراقبة الحدود البرّيـة والجوّية والبحرية، ومراقبة الأجانب عـلى الأراضي اللبنانية، ويتولى إعطاء إجازات المرور».

باختصاص «جمع المعلومات لصالح الحكومة» شقّت المادة الأولى الطريق أمام رجال الأمن العام كي يبحثوا عنها في كلّ مكان. لدى السياسيين والأحزاب المحظورة والمأذون لهـا حرّية العمـل والنقابات العماليـة والمهنية والجمعيات والهيئـات الاجتماعية والدينيـة والمنظّـمات المدنية. تذرّعوا بالأمـنين الداخلي والخارجـي كي يُراقبوا عن قرب نشـاطات هؤلاء جميعاً، وكذلك الأجانب. أدخلوا مخبرين إلى القوى تلك كلّها، ولم يـتردّدوا في التحقق مـن أن التنافس والائتلافات السياسـية والحزبية والعائلية في الانتخابـات النيابيـة لا تمثّل تهديداً للنظام والأمن الداخلي والإسـتقرار. تحوّلت الصلاحية، في النصّ والقانون وفي الممارسة جزئياً، مصدر القوّة الفعلية لمديرية باتت الأسـلاك العسـكرية الأخرى تحتاج إلى مؤازرتها، وترتبط إلى حدّ بعيد اختصاصها بما يسـع الأمن العام توفيره لها. شـأن ما تُعدّ المعلومات لاتخاذ قرار صائب، تسـاهم كذلك في إنجاح آلة التنفيذ. لبثت المعلومات في حقبة فريد شـهاب ملكه وحده ما خـلا ما يعتقد بضرورة اطلاع أيّ أحد معني عليها. كان رئيس الجمهورية اسـتثناءه الوحيد. مع توفيق جلبوط أضحت المعلومات، مقدار ما اسـتطاع، مؤسّسة مستقلة في ذاتها.

كان للخبـير السـويسري دورٌ مهم أيضاً في تنظيم ملاك الأمـن العام وإداراته، صدر في



المرسوم 2873 في 16 كانون الأول 1959، ستة أشهر بعد صدور المرسوم الاشتراعي 139. قسّـم المرسـوم التنظيمي المديرية وحدتين: الإدارة المركزيـة ودوائر المناطق. ضمّت الوحدة الأولى أمانة السرّ وخمس دوائر هي الدائرة الإدارية ودوائر الاسـتقصاءات[17] والأجانب[18] وضبط الإقامة[19] ومراقبة المطبوعات والتسجيلات، والوحدة الثانية ست دوائر في بيروت وجبل لبنان (دائرة واحدة) ومطار بيروت الدولي ومرفأ بيروت والمنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية والبقاع. نِيط بالدوائر الست: استقصاء المعلومات، ومنح إجـازات الدخول إلى مناطق المـرافئ المحرّمة في المرافق الجوّيـة والبحرية، ومراقبة

17 ـ تتولى دائرة الاستقصاءات:
«- استقصاء المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن كلّ ما يمتّ إلى لبنان بصلة.
- مكافحة الجاسوسية بمراقبة اللبنانيين والأجانب الذين يعملون لحساب الدولة الأجنبية وملاحقتهم.
- مكافحة كلّ ما يمسّ الأمن بمراقبة عمّال التخريب ودعاة الفوضى والاضطرابات ومروّجي الإشاعات المضرّة والمشبوهين لبنانيين وأجانب وملاحقتهم.
- مكافحة الأحزاب المنحلة في كلّ وجوه نشاطها من اجتماعات وتظاهرات وإضرابات وتوزيع نشرات وخطابات، باكتشاف تشكيلاتها وأعضائها ومراقبة عمالها وأنصارها وملاحقتهم.
- مكافحة الجمعيات السرّية أو الممنوعة والتظاهرات والتجمّعات وكلّ عمل مغاير للقانون، واستقصاء المعلومات وجمع عناصر التحرّيات.
- استقصاء المعلومات عن نشاط الهيئات والجمعيات العائلية والخيرية والدينية والرياضية والثقافية والكشفية ونقابات العمّال وأصحاب العمل ومراقبتها.
- مراقبة الاجتماعات والحفلات سواء مرخّصاً بها أو غير مرخّص عندما يرى الأمن العام ضرورة إلى ذلك.
- مرافقة رجال الدولة اللبنانيين والمحافظة عليهم في أثناء انتقالهم داخل الأراضي اللبنانية وخارجها.
- مرافقة رجال الدولة الوافدين إلى لبنان والمحافظة عليهم في أثناء انتقالهم داخل الأراضي اللبنانية.
- إبداء الرأي في منح رخص المحطات اللاسلكية المرسلة ومراقبة تلك المحطات مرخّص بها وغير مرخّص».

18 ـ تتولى دائرة الأجانب:
«- مراقبة الأجانب في كلّ ما يتعلّق بدخولهم إلى لبنان وإقامتهم فيه وخروجهم منه.
- التحقيق في طلبات دخول الأجانب قبل التأشير على جوازاتهم، وإجازة إقامتهم الموقتة أو الدائمة ومغادرتهم البلاد، وتنظيم بطاقات هوّية لهم.
- مراقبة تنقلاتهم والأعمال التي يتعاطونها.
- مراقبة اللاجئين السياسيين والمشرّدين الأجانب.
- منح جوازات المرور.
- تنظيم تصاريح للفئات المفروض عليها شروط خاصة للإنتقال في لبنان والخارج».

19 ـ تتولى دائرة ضبط الإقامة:
«- تنظيم ملفات الأجانب المقيمين في لبنان وضبط إقامتهم.
- إبلاغ مراكز الحدود أسماء الأشخاص الممنوع دخولهم لبنان أو خروجهم منه بموجب قرار من السلطات الرسمية.
- حفظ الأوراق العامة للمديرية وملفاتها ما عدا السري منها».

دخول الأجانب وإقامتهم، والإشراف على مخافر الحدود المعنية بدورها بمراقبة دخول البلاد والخروج منها والتأشير على جوازات السفر، ومراقبة المشبوهين والمطبوعات واستقصاء المعلومات. نصّ المرسوم 2873 على أحكام إجرائية أخرى ترعى عمل مجلس قيادة الأمن العام وتنظيم علاقة الموظفين بالمديرية كعقود الخدمة والمأذونيات والمعالجة الطبّية والمصادرة والعقوبات المسلكية وتعيين مجلس التأديب والإحالة عليه والمحاكمة وأصولها والمسؤولية الجزائية. حدّد أيضاً ملاك المديرية بـ283 موظفاً باضافة طفيفة لم تتخطّ 33 موظفاً عمّا كان عليه عام 1955 [20].

لأول مرّة، مذ أضحى في عهدة الدولة اللبنانية قبل 14 عاماً، صار الأمن العام على طريق التحوّل مؤسّسة. كان الاعتقاد ببلوغ هذه المرحلة كافياً لإرضاء توفيق جلبوط، ولم تكن قد انقضت السنة الأولى من توليه المنصب. سنوات طويلة ظلّ يتحدّث في ما بعد - وهو يجري تقويماً لتجربته - عن الإنجاز الذي تحقّق: نجحتُ في تنظيم الأمن العام وفق ركائز قوانين وأنظمة وإجراءات وأساليب عمل، ومنحتُ وظائفه دورها الحقيقي وطوّرتها، وحميتُه من تدخّل السياسيين في شؤونه كي يصبح على صورة الدولة التي كان فؤاد شهاب يريدها أن تكون. لكنّني لم أنجح في السياسة والأمن على نحو ما كان يتوقّعه الآخرون.

وجهان متناقضان

تدريجاً، اتخذ مدير الأمن العام خطوات رمت إلى تنظيم علاقة الموظفين بالمديرية ودوائرهم، وحيال رؤسائهم، وكذلك بإزاء أصحاب المعاملات:

- أصبحت لرتب الموظفين، في أيّ فئة كانوا، مواصفات تستقرّ عليها. لا تطرأ ترقية إلا تبعاً للحاجة إليها وانسجاماً مع الأداء في العمل والانضباط في تنفيذ الأوامر والتعليمات وصواب ممارسة الصلاحيات. دقّق في معايير الرتب والترقيات من واحدة إلى أخرى، فأحدث انتقالاً غير مسبوق أتاح تعيين مفوّضين أو الترقية إلى هذه الرتبة، لأول مرّة منذ عام 1945.

20 - نصّ الملاك الجديد لمديرية الأمن العام على: مدير، 16 مفوّضاً من الرتب المختلفة، سبعة مفتشين أولين ممتازين، 15 مفتشاً ممتازاً، 40 مفتشاً أول، 100 مفتش ثان، 35 مفتشاً ثالثاً، 70 مأموراً، إلى خمسة إداريين من خارج الملاك.

- تشدّد في تطبيق التدابير القانونية لمنح الإقامة السنوية للأجانب مذ اكتشف بطاقات هوّية لبنانية مزوّرة تورّط فيها مختارو بعض الأحياء مع شرطيين، لتسهيل حصول عدد من الأجانب المقيمين في لبنان عليها. كان قد أصدر، أسابيع قليلة بعد تسلّمه منصبه، قراراً ألغى إجازات إقامة فنانات وفنانين أجانب عدّها غير قانونية، فأنذرهم الأمن العام أسبوعاً لمغادرة الأراضي اللبنانية. في ضوء معلومات عن قيام فنانات وفنانين بنشاطات مشبوهة، ناط بفرقة خاصة من المديرية مراقبتهم والتحقّق منها[21].
- قلّص مهل إنجاز المعاملات وأخصّها جواز السفر، بتحديد ثلاثة أيام مدّة قصوى للحصول عليه، وأعدّ نموذجاً يُكتب بحبر أحمر لجواز سفر مستعجل بلا رسوم اضافية. لم تكن انقضت ثلاثة أشهر حتى أضحى في وسع المديرية إصدار 400 جواز سفر في اليوم الواحد.
- مكّن الزوجة من الحصول على جواز سفر بلا إذن زوجها بناءً على إصرارها. لم تكن التدابير النافذة تسمح، حتى ذلك الوقت، بحصولها عليه من دون موافقة الزوج، وشكّلت هذه العقبة معضلة. استفسر مدير الأمن العام من الموظفين عنها بعدما فوتح بها تكراراً، فأجابوه بتعذّر حصول الزوجة على جواز سفر بلا إذنه. سأل عن القانون الذي يفرض هذا القيد، فقالوا إنّهم لا يعرفون[22]. رفع طلب استشارة قانونية إلى هيئة التشريع والقضايا في وزارة العدل لاستمزاج رأيها، فأجابه رئيسها القاضي أنطوان بارود بحقّ الزوجة في الحصول على جواز السفر في حال الحّت. وجد

21 - أول الخيط رفض فنانات ألمانيات، مطلع كانون الأول 1958، قرار الإبعاد بعدما أبرَزن تذاكر هوّية تثبت حصولهن على الجنسية اللبنانية. بعدما استقصى عن الطريقة التي نلن فيها الجنسية، توصّل الأمن العام إلى كشف شبكة تزوير تذاكر الهوّية من ثمانية لبنانيين بينهم مختارو الأشرفية وبرج حمّود والصيفي وشرطي افتضح أمره عندما رافق فنانة ألمانية تدعى إنياس كيرت إلى مخفر طريق الشام لإتمام معاملة قانونية للحصول على جواز سفر لبناني، بأن تولى التعريف عنها أنها لبنانية. مذ ذاك أُخضِع المختارون لمراقبة الأمن العام.

22 - أثيرت المشكلة لأول مرّة إبّان ترؤس إدوار أبوجودة مديرية الأمن العام. في 17 نيسان 1947 كتب إليه رئيس مصلحة مراقبة الأجانب المفوّض إيفانجيلوس حاجي توما يُخطره بأن «مصلحة الجوازات تشترط على كلّ امرأة تتقدّم بمعاملة الحصول على جواز سفر إقرانها بإذن من الزوج، استناداً إلى تعليمات شفوية من المستشارين الفرنسيين الذين يطبّقون القانون الفرنسي بحرمان المرأة هذا الحقّ، في حين أن قانوناً فرنسياً صدر في 22 أيلول 1942 نقض هذا الحرمان وأجاز للمرأة السفر من دون إذن». في كتابه أيضاً: «في القنصلية الفرنسية يُسلّم جواز السفر إلى كلّ امرأة تتقدّم بطلبه بلا إذن زوجها. ولا يلحظ القانون اللبناني أيّ موافقة زوجية للمرأة الراغبة في السفر». وأمل رئيس مصلحة مراقبة الأجانب من مدير الامن العام في إلغاء هذا التدبير. لم يُلغَ واستمرّ نافذاً مذ ذاك.

في هـذا الـرأي حلاً بأن أعدّ نموذجاً دَرَجَ في ما بعد، أورَدَ إصرار الزوجة على السـفر وتوقيعها النموذج، فأطلقها من شرطٍ مقيِّد.

ـ فـرض، لأول مرّة عام 1960، على الرعايا السـوريين بطاقة دخـول إلى لبنان بلون أبيض، أو الخروج منه بلون أحمر، بعدما كانوا يعبرون الحدود البرّية ببطاقة هوّية أو جواز السفر فقط. حفظ البطاقات تلك في ملفات خاصة للعودة إليها عند الإقتضاء الأمني، سرعان ما أضحـى تجميعها وتنظيمها منهكاً من وفرة أعدادها بمئات ألوف نظراً إلى حركة دخول أو خروج لا تسـتريح. بيد أنها سـاعدت، في حالات شتى، على العثور على مطلوبين من العدالة كانوا يتخفون أو يحاولون الفرار[23].

ـ نظّم ملفات الأجانب المقيمين في لبنان، موجّهاً اهتماماً خاصاً بها.

ـ أوجد نظام دوام صارماً من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساء، تتخلّله ساعتا استراحة ظهـراً ما خلا السـبت والأحد. كان قد انتقل بالمديرية، عـام 1961، من مبناها القديم والصغـير في التباريـس ـ وقد بات في وضـع مزرٍ حينما راحت مياه الشـتاء تدلف من شـقوقه إلى داخل المكاتب وتصل إلى جوازات السـفر ـ إلى آخر في شـارع بدارو، قبالة المستشفى العسـكري المركزي. تذمّر مالكو فيلا التباريس من ضجيج المديرية في الحيّ وكثرة أصحاب المعاملات الوافدين إليها، وطلبوا مراراً إخلاءها والإنتقال إلى عمارة أخرى. بمبـادرة من مدير المبـاني متري قصعة، عـثر توفيق جلبوط على مبنى جديد أشـعَرَته طبقاته السـت بأنّه أرحب وقادر على اسـتيعاب مكاتب المديرية وموظفيها واستقبال المراجعين الذين تزداد أعدادهم تدريجاً. فتح كذلك باب مقابلته بلا موعد مسبق ومن دون شفاعة أو وساطة. بدّل بزّة موظفي المديرية وشاراتها التي رسمها بنفسه.

ـ أعـاد تنظيـم قسـم المحفوظات السرّية الذي أوجده سـلفه ونظـر إليه على أنه مسـتودع أسرار الدولـة وجَعَـلَ الوثائق السرّيـة في بابين: «محفوظـات مبادىء» (archives de principe) تضمّن تقارير عن الأحزاب والحركات والهيئات السياسية والجمعيـات المدنيـة والدينية والنقابـات وأعمال الإرهـاب، و«محفوظات أفراد»

23 ـ واجه الأمن العام، عند تطبيق هذا الإجراء، عقبة تمثّلت في عبور نساء محجّبات كلّياً من سوريا يُخفين هوّيتهن عن الموظفين لئلا يُبصرون الوجه سافراً في الصورة. رفض مدير الأمن العام الذريعة، وتمسّك بصورة على الهوّية تُفصح عن صاحبتها بجلاء يُدقّق فيها الموظفون تفادياً لفرار رجال يختبئون، في بعض الأحيان، وراء حجاب امرأة في بطاقة هوّية مزوّرة للدخول خلسة إلى لبنان، أو يكونون في عِداد مطلوبين من العدالة.



(archives individuelles) احتـوى تقاريـر عـن الأشـخاص إلى أيّ تصنيف أمني انتموا أو شـغلوا مناصب في السـلطة والإدارة والأحزاب والجمعيات والمؤسّسـات، وكذلك الأجانب الذين يمارسـون نشـاطات سياسـية، ناهيك بتقارير عن المعارضين السـوريين والمشتبه بهم. أبقى المفتش أول كميل ناصيف، منذ عام 1953، على رأس قسم المحفوظات السرّية طوال ست سنوات، وعمل على تنظيم أرشيفه تبعاً لقواعد أرسـاها فريد شـهاب بإيلائه القسـم أهمية مضاعفة. ألحَقَ به المعلومات وتقارير الأحزاب والجمعيات والسياسـيين وتلك التي يتلقاها مدير الأمن العام من مخبريه. باتـت مهمتـه إضافية مذ عُدَّ قسـم المحفوظات السرّية المرجع الـذي يحتاج إليه القضاء والأجهزة الأمنية. ذاكرة المديرية أيضاً عندما ناط به الوظائف الآتية:

« تسـجيل المعاملات السرّية الواردة والصادرة على أنواعها المختلفة وفرزها، وربط ملـف كلّ صاحب علاقة بالمعاملة العائدة إليه مع ملخـص عن محتوياته، وعرضه على رئيس قلم تحرير المديرية.

ـ التدقيـق في المعاملات الصـادرة والواردة المتصلة بالمخـدّرات والتهريب والتزوير والإحتيال والتجسّس وسواها، وتوضيبها وتهيئتها وترقيمها لحفظها في الملفات.

ـ جمع مراسلات مؤسّسة البوليس الدولي وما تعلّق بها وترتيبها.

ـ مناوبـات الليل والنهار خـارج أوقات الدوام والأعمال الإضافية، لاسـيّما منها أيام الحوادث والإضرابات التي لا يمكن تحديد ساعات العمل فيها بالضبط».

استمرّت المحفوظات السرّية، في الطبقة الرابعة من مقرّ المديرية في بدارو ـ مجاورةً لمكتب المدير ـ إحدى الشُـعب الثـلاث في دائرة أمانة السرّ برئاسـة المفوّض لحّود لحّود. تدريجاً تطورّت مع إعادة تنظيمها: الشـعبة السرّية برئاسـة المفتش الممتاز الياس أبوجودة يعاونه ثمانية موظفين، شعبة البريد والتحرير برئاسة المفتش الممتاز توفيق حبيب يعاونه خمسـة موظفين، شعبة المحفوظات الخاصة (السرّية) برئاسة المفتش أول كميل ناصيف يعاونه تسعة موظفين.

إبّان المشـاورات والاتصالات التـي كان يجريها رئيس الجمهوريـة لتأليف حكومة جديـدة، كان على كميل ناصيف أن لا يـبرح مكتبه في المحفوظات السرّية ليل نهار حتـى صدور مراسـيمها، وأن يتوقّـع في أيّ وقت مكالمة من توفيـق جلبوط الذي لبث حينذاك صربا مع الياس سركيس ورئيس الشـعبة الثانية أنطون سـعد، يطلب

منه معلومات عن أسماء يرشّحها الرئيس للتوزير من بين وجوه جديدة لم تألفها الحكومات أو الطبقة السياسية. إذ ذاك يخابره كميل ناصيف على عجل ويُطلعه على ما لديه عن هؤلاء في حياتهم العامة ونبذاتهم المهنية والاجتماعية وعلاقاتهم بأحزاب وعقائد وسمعتهم المالية والأخلاقية. كان قد أسرّ إلى مديره أن سفارتي دولتين حاولتا، بواسطة أحد موظفي الأمن العام، استمالته بغية بلوغها جزءاً من البريد السرّي يرتبط بمعلومات عن أشخاص وأحزاب[24]. اقتضى ذلك إجراء احترازياً من تكرار محاولة يستسلم موظفون لإغرائها. نُقلت خزانة البطاقات المرمّزة (fiches) من قسم المحفوظات السرّية إلى مكتب رئيس القسم للحؤول دون الوصول إلى الملفات والتقارير والوثائق.

على غرار سلفه، حظّر على الموظفين دخول قسم المحفوظات السرّية بمن فيهم المفوّضون العاليو الرتب، أو طلب الاطلاع على أيّ ملف. لا يلج إليه أحد إلا بإذن المدير. يقتصر على الموظفين الذين يسيّرون أعماله. دوام على امتداد اليوم. ليلاً يبيت موظفان في القسم حتى الصباح كي يكونا متأهبين لتلقي مكالمة هاتفية من دوائر الأمن العام في المطار والمرفأ والمراكز الحدودية تطلب معلومات من الملفات السرّية عن أفراد ينتظرون للسفر أو تحوم من حولهم شكوك.

ـ حدّد قواعد الانضباط في التعامل مع التظاهرات والاجتماعات العامة في مذكّرة خدمة سرّية رقمها 5007/س أصدرها في 9 أيار 1964، تناولت تحديد سبل مراقبة التظاهرات والاجتماعات العامة والمهمات المنوطة بموظفي الأمن العام حيالها. أدرجَ في المذكّرة عناوين انضباطهم: في وضع الإستراحة أو الإجازة وما يُحظَّر عليهم القيام به، في مهمة رسمية وما يُحظَّر عليهم القيام به، في استعمال السلاح. أقرن الحالات

24 ـ بحسب رواية المفتش أول كميل ناصيف لمدير الأمن العام أن موظفاً في المديرية عُرف بتأنقه وتعاليه تردّد عليه بضعة أيام متتالية، ودعاه إلى غداء. إلى المائدة قال له الموظّف المضيف: تتقاضى راتباً عادياً. في وسعي مضاعفته لك ثلاث مرّات وتبقى في وظيفتك.
استفسر. فردّ: لا أريد منك سوى أمر واحد هو تزويدي ما يرد اليك من تقارير سرّية، سواء دوّنتها بخطّك على ورقة أو كلّفت أيّ أحد شفوياً. اختر الوسيلة التي تريد وسيكون لك ثلاثة أضعاف راتبك.
لم يُفصِح له عن السفارة التي تذهب التقارير السرّية تلك إليها.
صباح اليوم التالي قصد كميل ناصيف توفيق جلبوط وأخطره بما حدث. ربت المدير على كتفه وهزّ رأسه من دون أن ينبس ببنت شفة. خلال ساعات انتهى المطاف بالموظّف الراشي إلى نقله من مركزه في المديرية إلى آخر ناء.

هذه بتعليمات عامة تنظم سلوك تعاطي الأمن العام معها[25].

ترأس توفيق جلبوط مديرية كانت تئن من إمكانات هزيلة وقليلة أربكتها في تنفيذ مهماتها. لا معدّات. سيارات قديمة الطراز معظمها يحتاج إلى تأهيل وإصلاح في مرآبها. بوسطة صغيرة واحدة بالكاد تتسع عشرة ركّاب يُنقل فيها رجال الأمن العام إلى مهمة تشريفات أو تكليفهم مواكبة شخصيات أجنبية زائرة لبنان يتولون تأمين الحماية والحراسة لها. مسدّسات بين أيدي الموظفين قبل أن يقترح تزويدهم ما يستخدمه الجيش، طراز هرستال. بعد ثلاث سنوات، عام 1961، تمكّن بجهود مضنية من الحصول على موافقة الحكومة على شراء بضع سيارات من طراز فولسفاغن، هي الأولى، بلغ عددها 15 سيارة وُضع عدد منها في تصرّف دائرة الاستقصاءات. مذ ذاك ذاع صيت هذا الطراز ما أن التصق بمهمات الأمن العام الذي بات مسمّى السيارة. استخدمت الشعبة الثانية سيارات مماثلة، فغدت سمة الاستخبارات بشقيّها المدني والعسكري. سرعان ما عوّض المرسوم الاشتراعي 139 النقص بربط زيادة الملاك الإداري والوظيفي بتوفير العتاد المطلوب. أعطيت المديرية وسائل نقل وأسلحة وأجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية، إلى مدّها بتجهيزات وأثاث مكاتبها ومراكزها الحدودية وفي المرافق والمحافظات[26].

عندما اطلع على عديد المديرية، لاحظ أن عدداً وافراً من الموظفين صار إلى تطويعه فيها بلا فحوص واختبارات مسبقة. بينهم مَن عوّل على وساطات سياسيين من دون

25 ـ أبرَزَت مذكّرة الخدمة في تعليمات الانضباط العام الآتي:
«أ ـ إن رباطة الجأش والحزم والأناة يجب أن تكون شعار القوى المشتركة في هذه المهمة، وعدم السماح لعناصر الشغب باستفزازها وجرّها إلى الإشتباك معها.
ب ـ يُمنع على أيّ كان القبض على أحد المتظاهرين إلا إذا كان في الإمكان القبض عليه بعيداً من أعين الآخرين، وسرّياً، لا يدع المتظاهرين يعرفون كي لا تزداد حماستهم، وربّما حاول بعضهم الإشتباك مع الموظفين بغية انتزاعه من أيدي رجال الأمن.
ج ـ عدم التعرّض للمدنيين الذين قد يطلقون النار من أسلحتهم، بل المحافظة على رباطة الجأش والحرص على معرفة الشخص أو الأشخاص الذين أطلقوا النار لملاحقتهم في ما بعد.
د ـ في حال اشتباك المتظاهرين مع قوى الأمن أو إقدام رجال قوى الأمن على إطلاق النار أو رشّ المتظاهرين بالمياه لتفريقهم، يقتضي بموظّفي الأمن العام الإنسحاب من بين المتظاهرين واللجوء إلى مكان آمن يراقبون منه الحال».

26 ـ في 22 أيار 1962 أضاف توفيق جلبوط، بمرسوم أصدره مجلس الوزراء، إلى المعابر البرّية مع سوريا مخفراً حدودياً في الشمال هو البقيعة أُلحِقَ بدائرة الشمال، منضمّاً إلى مخافر المصنع والقاع والعبّودية والعريضة. أنشأ كذلك مكاتب في بعلبك ورياّق وبيادر العدس أتبعت بدائرة البقاع. وفي انتظار إعادة تأهيل معبر المصنع بعدما أحرقه المسلحون ابّان «ثورة 1958»، اتخذ موظفو الأمن العام مقرّاً موقتاً لهم عند مفترق الطريق المؤدّية إلى راشيا.

أهلية أو خبرة. لم يعبروا، شأن إدارات أخرى في الوظيفة العامة، بمرجعية وظيفية تعدّهم لمناصب إدارية[27]. فاجأه أيضاً نقصٌ في عداد موظفين مسلمين بعضهم كان قد التحق بقادة «ثورة 1958» على غرار ما شهده الجيش عندما فرّ من صفوفه 108 عسكريين لجأوا إلى زعماء المعارضة المناوئة لكميل شمعون في بيروت وطرابلس وصيدا والشوف والبقاع. كانت حال الدرك والشرطة مماثلة[28]. تنبُّهه إلى النقص الفادح في العديد حمله للفور على مراجعة رئيس الجمهورية وإبلاغه حاجته الماسّة إلى تعويض ما يفتقر إليه، ولا يسعه في الوقت نفسه الإنتظار طويلاً لمباشرة دورات التطويع. تتطلب بداية بضعة عشرات من العسكريين المتعلّمين جاء بهم من الجيش وأدخلهم في الأمن العام بصفة مأمورين. خلال ثلاث سنوات ألحق بالمديرية 98 جندياً أضحوا في ملاكها الدائم: خمسة عام 1959، عشرة عام 1960، أربعة عام 1961، 79 عام 1962. كان قد بادر في هذه الأثناء بإعلان دورات تطويع لرتبتي مأمور ومفتش بإخضاعهم لفحوص طبّية ورياضية واختبارات علمية، مهّد لها بجمع معلومات عن المرشّحين للتحقق من سلوكهم. تفادى تدخّل السياسيين في تطويعهم، وحاز مسبقاً دعم الرئيس. هكذا صمّ أذنيه تماماً عن أيّ وساطة.

مع ذلك تراكمت على طاولته عشرات بطاقات الشفاعة تجاهلها بلا تردّد. راح يروي لاحقاً أنه لم يقرأها كي لا يعرف أصحابها، ولا المرشّحين المعنيين بها. أجرى فحوص دورات التطويع واختباراتها نهاراً، وتصحيح المسابقات ليلاً، وقد ناطها بضبّاط من الجيش. ملاذه الآمن في الجدّية والصدقية والكفاية. صباح اليوم التالي تُلصق النتائج

27 ـ كانت تلك ثغرة اكتشفها الرئيس فؤاد شهاب دفعته إلى استحداث مرجعيات وظيفية ذات حصانة متينة بغية حماية دورها وصلاحياتها، وصاحبة سلطة عليا في التقويم والإعداد والفحص والتعيين والمراقبة والمحاسبة. أبصر مجلس الخدمة المدنية النور في المرسوم الاشتراعي 114 منوطاً به اختبار الموظفين وتحديد كفاياتهم وتأهيلهم للتعيين بالمباراة والاطلاع على سير الإدارة، وهيئة التفتيش المركزي في المرسوم الاشتراعي 115 معنية بمراقبة الإدارات. أعاد أيضاً تنظيم ديوان المحاسبة بالمرسوم الاشتراعي 118.

28 ـ أوجد الرئيس فؤاد شهاب حلّاً لمشكلة الفارّين هؤلاء من شقين: رفضه القاطع إعادة عسكريي الجيش الهاربين إلى قطعهم بسبب خروجهم على الانضباط والأنظمة وعصيانهم أوامر قيادتهم وانخراطهم في تنظيمات مسلحة. لم يشأ حرمانهم رواتبهم ووظائفهم، فألحقهم بالبلديات وأخصّها بلدية بيروت حرّاساً لها. أما الفارّون من رجال الدرك والشرطة والأمن العام، فترك لقادتها الجدد حرّية الموافقة على إعادتهم أو تسريحهم. كان مدير الشرطة صلاح اللبابيدي أصدر في 15 تموز 1958 مذكّرة ضمّنها أسماء عسكريين فارّين من الخدمة بأسلحتهم الأميرية، إلى رشاشات ودراجات بخارية وسيارات، بلغ عددهم 72 بينهم ثلاثة مفوّضين.



النهائية على الباب الخارجي لثكنة محمد زغيب لقوى الأمن الداخلي في الأشرفية، كي لا يُفسح في المجال أمام تدخّل السياسيين ووساطاتهم. ولأنّ إعلان نتائج الامتحانات تطلّب دائماً موافقة وزير الداخلية عليها، عمد إلى إرسالها إليه ليلاً قبل أن يصير إلى لصقها فجراً[29].

آتياً من سلاح البحرية، افتقد المدير الجديد خبرة في الاستخبارات وجمع المعلومات على طرف نقيض من رئيس الشعبة الثانية المقدّم أنطون سعد، متمرّساً فيها سنوات طويلة مذ ترأسها لأول مرّة في أول آذار 1952[30]. لم يكن قد تسلّم من سلفه شبكة مخبرين، ولا عرف مَن تعاون معهم والجهّات التي كان يراقبها ويجمع منها معلومات أو عنها. لم يتصل به أحد من مخبري سلفه يُبدي الرغبة في مواصلة العمل معه. باغته أن أحداً من أولئك لم يتحرّش بفضول به كي يُخبره أنه كان من المتعاملين السابقين.

ما خلا ترؤسهما جهازين أولاهما فؤاد شهاب اهتماماً استثنائياً، فكانا الضابطين اللصيقين بالأمن والسياسة المسموعي الكلمة لديه، ثمّة كثيرٌ يُميّز بينهما. أحجم توفيق جلبوط عن الحياة العامة والمناسبات الاجتماعية واللقاءات السياسية والحفلات والمآدب والنوادي وزيارة السفارات التي مثّلت مصدراً رئيسياً للمعلومات لدى أنطون سعد. في حلقات كهذه يُروى الوفير من الأخبار والحكايات الصحيحة والمشوّهة والمضلّلة عمداً، والكثير من الإشاعات والإيحاءات والتوقّعات والأسرار الدقيقة والملتبسة يشترك فيها الحاضرون. البعض ممّا يكون قد سمعه مباشرة، والآخرون ممّا بلغ إليهم.

29 ـ يروي العميد توفيق جلبوط أن رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام ماطل عام 1960 في الموافقة على نتائج إحدى دورات التطويع، فلم يُبدِ رأيه في تعيين المرشحين في تلك الليلة. راجع توفيق جلبوط الأمين العام لمجلس الوزراء ناظم عكاري، مُلحّاً عليه الإجابة سريعاً، فاستمهله بضعة أيام. انقضت من غير أن يُوقّعها صائب سلام أيضاً. اتصل مجدّداً بناظم عكاري، فنصحه بمقابلة رئيس الحكومة وزير الداخلية. عندما استقبله في السرايا، قال صائب سلام لمدير الأمن العام: ولو يا كولونيل، هل تريدني توقيع نتائج الامتحانات من دون أن أعرف إذا كانت لي يدٌ في تعيين هذا المرشح أو ذاك أو من جماعتنا. تريدني أن أوقّع كأنني غير موجود.

ثم وقّع لائحة الفائزين.

30 ـ على مرّ عقد من الزمن اختبر قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب مراراً ولاء رئيس الشعبة الثانية له. خامس رئيس لجهاز استحدثه في سنة استحداث مديرية الأمن العام. شهران بعد تأسيسها، عَهد قائد الجيش في الأول من تشرين الأول 1945 إلى النقيب اميل بستاني في إنشاء «المكتب الثاني»، الاسم الذي طبع الاستخبارات العسكرية سنوات طويلة. كان أول رئيس له ثم تعاقب عليه الملازمون الأولون الياس الحسواني وموسى كنعان وأنطوان عرقتي، ثم الأطول ولاية النقيب أنطون سعد.

أهلية أو خبرة. لم يعبروا، شأن إدارات أخرى في الوظيفة العامة، بمرجعية وظيفية تعدّهم لمناصب إدارية[27]. فاجأه أيضاً نقصٌ في عداد موظفين مسلمين بعضهم كان قد التحق بقادة «ثورة 1958» على غرار ما شهده الجيش عندما فرّ من صفوفه 108 عسكريين لجأوا إلى زعماء المعارضة المناوئة لكميل شمعون في بيروت وطرابلس وصيدا والشوف والبقاع. كانت حال الدرك والشرطة مماثلة[28]. تنبُّهه إلى النقص الفادح في العديد حمله للفور على مراجعة رئيس الجمهورية وإبلاغه حاجته الماسّة إلى تعويض ما يفتقر إليه، ولا يسعه في الوقت نفسه الإنتظار طويلاً لمباشرة دورات التطويع. تتطلب بداية بضعة عشرات من العسكريين المتعلّمين جاء بهم من الجيش وأدخلهم في الأمن العام بصفة مأمورين. خلال ثلاث سنوات ألحق بالمديرية 98 جندياً أضحوا في ملاكها الدائم: خمسة عام 1959، عشرة عام 1960، أربعة عام 1961، 79 عام 1962. كان قد بادر في هذه الأثناء بإعلان دورات تطويع لرتبتي مأمور ومفتش بإخضاعهم لفحوص طبّية ورياضية واختبارات علمية، مهّد لها بجمع معلومات عن المرشّحين للتحقق من سلوكهم. تفادى تدخّل السياسيين في تطويعهم، وحاز مسبقاً دعم الرئيس. هكذا صمّ أذنيه تماماً عن أيّ وساطة.

مع ذلك تراكمت على طاولته عشرات بطاقات الشفاعة تجاهلها بلا تردّد. راح يروي لاحقاً أنه لم يقرأها كي لا يعرف أصحابها، ولا المرشّحين المعنيين بها. أجرى فحوص دورات التطويع واختباراتها نهاراً، وتصحيح المسابقات ليلاً، وقد ناطها بضبّاط من الجيش. ملاذه الآمن في الجدّية والصدقية والكفاية. صباح اليوم التالي تُلصق النتائج

27 ـ كانت تلك ثغرة اكتشفها الرئيس فؤاد شهاب دفعته إلى استحداث مرجعيات وظيفية ذات حصانة متينة بغية حماية دورها وصلاحياتها، وصاحبة سلطة عليا في التقويم والإعداد والفحص والتعيين والمراقبة والمحاسبة. أبصر مجلس الخدمة المدنية النور في المرسوم الاشتراعي 114 منوطاً به اختبار الموظفين وتحديد كفاياتهم وتأهيلهم للتعيين بالمباراة والاطلاع على سير الإدارة، وهيئة التفتيش المركزي في المرسوم الاشتراعي 115 معنية بمراقبة الإدارات. أعاد أيضاً تنظيم ديوان المحاسبة بالمرسوم الاشتراعي 118.

28 ـ أوجد الرئيس فؤاد شهاب حلّاً لمشكلة الفارّين هؤلاء من شقين: رفضه القاطع إعادة عسكريي الجيش الهاربين إلى قطعهم بسبب خروجهم على الانضباط والأنظمة وعصيانهم أوامر قيادتهم وانخراطهم في تنظيمات مسلحة. لم يشأ حرمانهم رواتبهم ووظائفهم، فألحقهم بالبلديات وأخصّها بلدية بيروت حرّاساً لها. أما الفارّون من رجال الدرك والشرطة والأمن العام، فترك لقادتها الجدد حرّية الموافقة على إعادتهم أو تسريحهم. كان مدير الشرطة صلاح اللبابيدي أصدر في 15 تموز 1958 مذكّرة ضمّنها أسماء عسكريين فارّين من الخدمة بأسلحتهم الأميرية، إلى رشاشات ودراجات بخارية وسيارات، بلغ عددهم 72 بينهم ثلاثة مفوّضين.



النهائية على الباب الخارجي لثكنة محمد زغيب لقوى الأمن الداخلي في الأشرفية، كي لا يُفسح في المجال أمام تدخّل السياسيين ووساطاتهم. ولأنّ إعلان نتائج الامتحانات تطلّب دائماً موافقة وزير الداخلية عليها، عمد إلى إرسالها إليه ليلاً قبل أن يصير إلى لصقها فجراً[29].

آتياً من سلاح البحرية، افتقد المدير الجديد خبرة في الاستخبارات وجمع المعلومات على طرف نقيض من رئيس الشعبة الثانية المقدّم أنطون سعد، متمرّساً فيها سنوات طويلة مذ ترأسها لأول مرّة في أول آذار 1952[30]. لم يكن قد تسلّم من سلفه شبكة مخبرين، ولا عرف مَن تعاون معهم والجهّات التي كان يراقبها ويجمع منها معلومات أو عنها. لم يتصل به أحد من مخبري سلفه يُبدي الرغبة في مواصلة العمل معه. باغته أن أحداً من أولئك لم يتحرّش بفضول به كي يُخبره أنه كان من المتعاملين السابقين.

ما خلا ترؤسهما جهازين أولاهما فؤاد شهاب اهتماماً استثنائياً، فكانا الضابطين اللصيقين بالأمن والسياسة المسموعي الكلمة لديه، ثمّة كثيرٌ يُميّز بينهما. أحجم توفيق جلبوط عن الحياة العامة والمناسبات الاجتماعية واللقاءات السياسية والحفلات والمآدب والنوادي وزيارة السفارات التي مثّلت مصدراً رئيسياً للمعلومات لدى أنطون سعد. في حلقات كهذه يُروى الوفير من الأخبار والحكايات الصحيحة والمشوّهة والمضلّلة عمداً، والكثير من الإشاعات والإيحاءات والتوقّعات والأسرار الدقيقة والملتبسة يشترك فيها الحاضرون. البعض ممّا يكون قد سمعه مباشرة، والآخرون ممّا بلغ إليهم.

29 ـ يروي العميد توفيق جلبوط أن رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام ماطل عام 1960 في الموافقة على نتائج إحدى دورات التطويع، فلم يُبدِ رأيه في تعيين المرشحين في تلك الليلة. راجع توفيق جلبوط الأمين العام لمجلس الوزراء ناظم عكاري، مُلحّاً عليه الإجابة سريعاً، فاستمهله بضعة أيام. انقضت من غير أن يُوقّعها صائب سلام أيضاً. اتصل مجدّداً بناظم عكاري، فنصحه بمقابلة رئيس الحكومة وزير الداخلية. عندما استقبله في السرايا، قال صائب سلام لمدير الأمن العام: ولو يا كولونيل، هل تريدني توقيع نتائج الامتحانات من دون أن أعرف إذا كانت لي يدٌ في تعيين هذا المرشح أو ذاك أو من جماعتنا. تريدني أن أوقّع كأنني غير موجود.
ثم وقّع لائحة الفائزين.

30 ـ على مرّ عقد من الزمن اختبر قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب مراراً ولاء رئيس الشعبة الثانية له. خامس رئيس لجهاز استحدثه في سنة استحداث مديرية الأمن العام. شهران بعد تأسيسها، عَهد قائد الجيش في الأول من تشرين الأول 1945 إلى النقيب اميل بستاني في إنشاء «المكتب الثاني»، الاسم الذي طبع الاستخبارات العسكرية سنوات طويلة. كان أول رئيس له ثم تعاقب عليه الملازمون الأولون الياس الحسواني وموسى كنعان وأنطوان عرقتي، ثم الأطول ولاية النقيب أنطون سعد.

أبقى فؤاد شـهاب أنطون سعد على رأس الشعبة الثانية طيلة ولايته، رُقّي خلالها في تموز 1960 إلى عقيد، فإذا هو يتخلّص من حصر مهماته بالأمن العسـكري على نحو ما خَبره في عقد الخمسـينات، ويتمدّد إلى نطاق أرحب هو الأمن السـياسي، يخوض فيه علناً ويُقاسم توفيق جلبوط دوره.

مُنسجماً مع مزاج يقف على طرف نقيض من أنطون سعد، لم يُسء مدير الأمن العام أن يسـمع ما راح بعض ضبّاط الجيش ينعتونه به: مفرطٌ في ثقته بنفسـه وغطرسته وتعاليه، ذو قسـمات جامدة لا تتحرّك ولا تلين. صارمٌ وعنيد، وصاحب أراء شخصية. تُناقـض طباعـه منصبه ودوره. للرجل سـمات أخرى يحلو له أن يُطـرى بها. أقرض الشـعر وكتب قصائد واحتفظ بعشرات منها نظمها على مرّ سنوات، وحبّذ باستمرار بـاب الهجاء مفاخراً بتمكّنه من عربيـة متينة في عهد غَلَبَ فيه التخاطب مع رئيس الجمهورية بالفرنسية. كانت كذلك محادثته ومراسلاته وتقاريره الأمنية السرّية إليه. يُدوّنها بالفرنسية كما يفعل أنطون سعد. منطوٍ على الذات. يفضّل النظر إليه كنمطٍ غير مألوف بين رفاقه الضبّاط، ولاسيّما منهم الذين عملوا في الاستخبارات.

ترأس الأمن العام وتجنّب أن يحسـب نفسـه مرّة ضابط استخبارات. بسببه شغفه بالكتـب والقراءة والأدب، أحاط نفسـه بحلقة ضيّقة من أصدقـاء قريبين جمعوا نجاحهـم في مهنهم بتعلّقهـم بالثقافة والفكر كنصري المعلـوف ومحمد الجارودي ومتري قصعة ومنوال يونس وسـليمان الزين. ما أن يترك مكتبه في المديرية ـ وغالباً لزمه حتى ساعات متأخرة من المساء ـ يقصد منزله منصرفاً إلى مكتبته. لم يحلّ ذلك دون إرسـاء علاقات محدودة مع عدد من السفراء في حيّز صلاحياته، بيد أنه لم يشأ ـ كأنطون سـعد ـ جعلها أحـد مصادر الحصول على المعلومـات[31]. تفادى المغالاة في تقدير أهمية المعلومات ووضعها في منزلة عليا شـأن ندّه الذي كان يمدّ رئيس الجمهوريـة يومياً بعشرات التقارير. راح مدير الأمـن العام يقول، في ما بعد، إنه لم يكن يكتب للرئيس يومياً، لكنّ الاتصالات المتبادلة بينهما كانت كذلك.

31 ـ يقول العميد توفيق جلبوط إن ديبلوماسياً في السفارة الأميركية في بيروت هو ريتشارد باركر، أضحى سفيراً بعد سنوات (1977 ـ 1978)، غالباً ما تساءل أمامه عن الدوافع التي أملت على رئيس الجمهورية إحاطة نفسه بمعاونين وموظفين كبار قريبين منه ـ بمَن فيهم وزراء ونواب ـ من المتحدثين بالفرنسية أو ذوي ثقافة يسوعية، وتجاهله الناطقين بالانكليزية وخرّيجي الجامعة الأميركية في بيروت للتعاون معهم.



بـدوره فؤاد شـهاب ميّز بينهـما. كان يُسَرّ بمجلس أنطون سـعد عندما يسـتقبله بارتياح، ويتقبّل قرويته وعفويته وذكاءه الفطري، وتُضحكه تشابيهه وصيغ عبارات يسـتخدمها وفكاهاتـه. يجمعهـما التهكّم والسـخرية اللذان ورثهـما الرئيس عن الحبيشـيين عائلة والدتـه بديعة. لم يكن يتردّد أيضاً ـ عندمـا يغضب ـ في مخاطبة رئيس الشعبة الثانية بعبارات قاسية تفصح عن استيائه كلّما بالغ جهازه في ممارسته صلاحياتـه. مع توفيق جلبوط يمسي الحديث مختلفاً. جادٌ ومحدّد، هادىء وعقلاني. يربط التحليل بالوقائع، والخيارات بالتوقّعات. اكتفت صفحات تقاريره السياسـية والأمنية بورقة واحدة أو اثنتين صغيرتين تتفادى التطويل والإسهاب، وتطرق التفكير في الموضوع مباشرة وباقتضاب بغية تقويمه وتعيين المؤشرات. يلتزم مدير الأمن العام الصمت والتكتم اللذين يدخلان في صلب مواصفات ضابط الاسـتخبارات. كان يقول للرئيس بأنه مجتهد في تحليل النصوص والمعلومات والاستنتاج وبلوغ الخلاصات أكثر منه الحصول عليها، مفتقراً إلى مَلَكتها.

نَظَـرَ الرئيس إلى الضابطين على أن أحدهما يُكمّل الآخر بحسـب ما راح يصف كلا منهما: أنطون سعد «رجل التنفيذ المخلص»، وتوفيق جلبوط «رجل التفكير المخلص». تأتيـه المعلومات مـن الأول، والتحليل من الثاني، من غير أن يُفسـح في المجال أمام مبرّرات تنافس لم يكن سهلاً تجاوزه بين جهازين يتسابقان على إظهار الولاء للرئيس والوفاء للعهد، ويعملان على أرض واحدة، ويواجهان أخصاماً مشـتركين، ويمارسـان الصلاحيات بوسائل وأدوات تكاد تكون متقاربة، وللأهداف نفسها في حماية الحكم من أعدائه.

منذ مطلع عهده حرص فؤاد شهاب على وحدة القرار الأمني تجنّباً لمحاور تنشأ من صلاحيات متشـابكة للأجهزة الأمنية تفضي إلى تناقـض وظائفها، وصراع خفيّ على السلطة والنفوذ في ما بينها. حاذر استعادة الأجهزة تنافرها وتنافسها على نحو حقبة كميل شـمعون بين الأمن العام والدرك وبين الشعبة الثانية. أملَ ـ وهو قائد سابق للجيش ـ في تنظيم علاقتها به كي يُحيل أدوارها كلّها في خدمة النظام في ظلّ ما كان يتمسّك به أولوية قصوى لا منازع لها: المصلحة العليا للدولة.

كِلا الضابطـين متوغـلٌ في شـهابيته، لكنهما تباعدا في سـبل توجيههـا بين فريقي الموالاة والمعارضة. أحاط رئيس الشـعبة الثانية نفسـه بموالين منحهم أوسع فسحة

أبقى فؤاد شــهاب أنطون سعد على رأس الشعبة الثانية طيلة ولايته، رُقّي خلالها في تموز 1960 إلى عقيد، فإذا هو يتخلّص من حصر مهماته بالأمن العســكري على نحو ما خَبِره في عقد الخمســينات، ويتمدّد إلى نطاق أرحب هو الأمن الســياسي، يخوض فيه علناً ويُقاسم توفيق جلبوط دوره.

مُنسجماً مع مزاج يقف على طرف نقيض من أنطون سعد، لم يُسِء مدير الأمن العام أن يســمع ما راح بعض ضبّاط الجيش ينعتونه به: مفرطٌ في ثقته بنفســه وغطرسته وتعاليه، ذو قســمات جامدة لا تتحرّك ولا تلين. صارمٌ وعنيد، وصاحب أراء شخصية. تُناقـض طباعــه منصبه ودوره. للرجل ســمات أخرى يحلو له أن يُطـرى بها. أقرض الشـعر وكتب قصائد واحتفظ بعشرات منها نظمها على مرّ سنوات، وحبّذ باستمرار بـاب الهجاء مفاخراً بتمكّنه من عربيـة متينة في عهد غَلَبَ فيه التخاطب مع رئيس الجمهورية بالفرنسية. كانت كذلك محادثته ومراسلاته وتقاريره الأمنية السرّية إليه. يُدوّنها بالفرنسية كما يفعل أنطون سعد. منطوٍ على الذات. يفضّل النظر إليه كنمطٍ غير مألوف بين رفاقه الضبّاط، ولاسيّما منهم الذّين عملوا في الاستخبارات.

ترأس الأمن العام وتجنّب أن يحسـب نفســه مرّة ضابط استخبارات. بسببه شغفه بالكتـب والقراءة والأدب، أحاط نفســه بحلقة ضيّقة من أصدقـاء قريبين جمعوا نجاحهــم في مهنهم بتعلّقهــم بالثقافة والفكر كنصري المعلــوف ومحمد الجارودي ومتري قصعة ومنوال يونس وســليمان الزين. ما أن يترك مكتبه في المديرية ـ وغالباً لزمه حتى ساعات متأخرة من المساء ـ يقصد منزله منصرفاً إلى مكتبته. لم يحلّ ذلك دون إرسـاء علاقات محدودة مع عدد من السفراء في حيّز صلاحياته، بيد أنه لم يشأ ـ كأنطون ســعد ـ جعلها أحــد مصادر الحصول على المعلومـات[31]. تفادى المغالاة في تقديــر أهمية المعلومات ووضعها في منزلة عليا شـأن ندّه الذي كان يمدّ رئيس الجمهوريــة يومياً بعشرات التقارير. راح مدير الأمــن العام يقول، في ما بعد، إنه لم يكن يكتب للرئيس يومياً، لكنّ الاتصالات المتبادلة بينهما كانت كذلك.

31 ـ يقول العميد توفيق جلبوط إن ديبلوماسياً في السفارة الأميركية في بيروت هو ريتشارد باركر، أضحى سفيراً بعد سنوات (1977 ـ 1978)، غالباً ما تساءل أمامه عن الدوافع التي أملت على رئيس الجمهورية إحاطة نفسه بمعاونين وموظفين كبار قريبين منه ـ بمَن فيهم وزراء ونواب ـ من المتحدثين بالفرنسية أو ذوي ثقافة يسوعية، وتجاهله الناطقين بالانكليزية وخرّيجي الجامعة الأميركية في بيروت للتعاون معهم.



بـدوره فؤاد شـهاب ميّز بينهـما. كان يُسَرّ بمجلس أنطون ســعد عندما يسـتقبله بارتياح، ويتقبّل قرويته وعفويته وذكاءه الفطري، وتُضحكه تشابيهه وصيغ عبارات يسـتخدمها وفكاهاتــه. يجمعهــما التهكّم والسـخرية اللذان ورثهــما الرئيس عن الحبيشـيين عائلة والدتــه بديعة. لم يكن يتردّد أيضاً ـ عندمــا يغضب ـ في مخاطبة رئيس الشعبة الثانية بعبارات قاسية تفصح عن استيائه كلّما بالغ جهازه في ممارسته صلاحياتــه. مع توفيق جلبوط يمسي الحديث مختلفاً. جادٌّ ومحدّد، هادىء وعقلاني. يربط التحليل بالوقائع، والخيارات بالتوقّعات. اكتفت صفحات تقاريره السياسـية والأمنية بورقة واحدة أو اثنتين صغيرتين تتفادى التطويل والإسهاب، وتطرق التفكير في الموضوع مباشرة وباقتضاب بغية تقويمه وتعيين المؤشرات. يلتزم مدير الأمن العام الصمت والتكتم اللذين يدخلان في صلب مواصفات ضابط الاسـتخبارات. كان يقول للرئيس بأنه مجتهد في تحليل النصوص والمعلومات والاستنتاج وبلوغ الخلاصات أكثر منه الحصول عليها، مفتقراً إلى مَلَكتها.

نَظَـرَ الرئيس إلى الضابطين على أن أحدهما يُكمّل الآخر بحسـب ما راح يصف كلا منهما: أنطون سعد «رجل التنفيذ المخلص»، وتوفيق جلبوط «رجل التفكير المخلص». تأتيــه المعلومات مــن الأول، والتحليل من الثاني، من غير أن يُفسـح في المجال أمام مبرّرات تنافس لم يكن سهلاً تجاوزه بين جهازين يتسابقان على إظهار الولاء للرئيس والوفاء للعهد، ويعملان على أرض واحدة، ويواجهان أخصاماً مشـتركين، ويمارسـان الصلاحيات بوسائل وأدوات تكاد تكون متقاربة، وللأهداف نفسها في حماية الحكم من أعدائه.

منذ مطلع عهده حرص فؤاد شهاب على وحدة القرار الأمني تجنّباً لمحاور تنشأ من صلاحيات متشـابكة للأجهزة الأمنية تفضي إلى تناقـض وظائفها، وصراع خفيّ على السلطة والنفوذ في ما بينها. حاذر استعادة الأجهزة تنافرها وتنافسها على نحو حقبة كميل شـمعون بين الأمن العام والدرك وبين الشعبة الثانية. أملَ ـ وهو قائد سابق للجيش ـ في تنظيم علاقاتها به كي يُحيل أدوارها كلّها في خدمة النظام في ظلّ ما كان يتمسّك به أولوية قصوى لا منازع لها: المصلحة العليا للدولة.

كلّا الضابطـين متوغـلٌ في شـهابيته، لكنهما تباعدا في سـبل توجيههـا بين فريقي الموالاة والمعارضة. أحاط رئيس الشـعبة الثانية نفســه بموالين منحهم أوسع فسحة

من الخدمات والمساعدات، ومناوئين أوصد دونهم الأبواب. على طرف نقيض منه، ومن دون اتفاق مسبق أو تقاسم مهمات بين الشعبة الثانية والأمن العام، انفتح توفيق جلبوط على الخصوم مثابراً على الحوار معهم بلا انقطاع كريمون إدّه وكامل الأسعد، ساعياً ـ باقتناعات شخصية وافق عليها رئيس الجمهورية ـ إلى إبقاء صلتهما بالحكم الذي ناوأاه ولم يوفّرا الانتقادات والنعوت القاسية له. اثنان من ألدّ معارضي الرئيس تفادى الاتصال والحوار معهما هما كميل شمعون منذ بدء العهد، وصائب سلام بعد خروجه من رئاسة الحكومة عام 1961. لم يحل ذلك دون نشوء قناة اتصال مع حبيب المطران أحد نواب حزب الوطنيين الأحرار الذي كان يرئسه كميل شمعون، شاكياً من حجب الخدمات عن أنصار الرئيس السابق. أتاح له مدير الأمن العام بعض تلك، منها الحصول على رخص حمل سلاح فردي لأنصار حزبه كانت الاستخبارات العسكرية منعتها عنهم.

رغم امتعاضه من اتهامات ساقها المعارضون ضدّ الرئيس ـ حسبها هو مفتعلة تفتقد الصدقية ـ وَثِق في دور هؤلاء في ترسيخ الإستقرار الداخلي ومساعدة الحكم على الوصول إلى ضمانين رئيسيين يحتاج إليهما هما استتاب الأمن والتفاهم على السياسة الخارجية. كانت تلك وجهة نظر الرئيس أيضاً، من غير أن يتجاهل مرّة نفوره منهم. وإلى يقينه بأنه غير معني مباشرة بأيّ من هذين الملفين، أحدهما بين يدي رئيس الأركان يوسف شميّط ورئيس الشعبة الثانية والآخر في عهدة فيليب تقلا، أفسح الدور الذي ناطه توفيق جلبوط بنفسه حيال بعض المعارضين ممّن كان يعتقد بضرورة التحدّث معهم، مكاناً ملائماً للأمن العام تتقاطع عنده الآراء والمواقف المتناقضة. لم يُؤتَ إيّاه لأنطون سعد بعدما رسم حدوداً قاطعة بين الموالين والمناوئين، فيما انصرف يوسف شميّط إلى تنظيم علاقة رئيس الجمهورية بكمال جنبلاط ورعايتها. بإزائهما، لم يملك فيليب تقلا ـ الكثير الإنطواء على الذات ـ صبراً كافياً ومَلَكة التوسّط. كانت تلك حجّة تسلّح بها مدير الأمن العام كي يقول ـ ويبرّر هذا الرأي في ما بعد ـ أنه أكبّ على السياسة والتنظيم وأغفل الأمن.

بدوا حتى النصف الأول من الولاية متساويين في الأداء: يهتم الأمن العام بمراقبة الأحزاب والجمعيات والنقابات والأجانب، وتتولى الشعبة الثانية الأمن العسكري للجيش. كان جمع المعلومات خبزهما اليومي. لم يتخلّ الرئيس عن استقبالهما



والتحدّث معهما هاتفياً يومياً. إلا أنه أوجد عام 1961 آلية لتعاونهما في اجتماعات دورية انتظمت حتى نهاية الولاية يرئسها يوسف شميّط ويحضرها المدير العام لقوى الأمن الداخلي نورالدين الرفاعي ثم جميل الحسامي ورئيس الشعبة الثانية أنطون سعد ومدير الأمن العام توفيق جلبوط ومدير الشرطة عزيز الأحدب ثم سعيد الحسن وقائد الشرطة القضائية نسيب أبوشقرا وقادة المناطق العسكرية في الجيش، ويشارك فيها أحياناً المدّعي العام التمييزي نبيه البستاني. في اجتماعاتهم تلك تبادلوا المعلومات وتقارير مراقبة أمن الدولة والنظام وأجروا تقاطعاً في ما بينها. ناهيك بمراجعة نشاطات الأحزاب والنقابات والجمعيات، وتقويمها بغية تحديد رؤية أمنية مشتركة يُعهَد إلى الإدارة ذات الاختصاص في تنفيذها[32].

هيبة الرئيس

في بعض تقاريره الدورية لرئيس الجمهورية، أورد مدير الأمن العام تحليلاً لأداء الحكم والحكومة والانتقادات الموجّهة إليهما، وتناول الخلل الذي يشوبهما ويُقلل تقدير الإنجازات. اقترح عليه بضع أفكار لتصحيح الممارسة وحصر الشكاوى وسبل تعزيز شعبية الرئيس، وحماية صورته أمام المواطنين في ظلّ معارضة للحكم بدأت باكراً. خرج كميل شمعون من رئاسة الجمهورية زعيماً سياسياً كبيراً ذا شعبية مارونية طاغية، قبل أن ينضم إليه بعد أقلّ من سنتين زعيم ماروني آخر هو ريمون إدّه استقال من حكومة رشيد كرامي عام 1959 احتجاجاً على تدخّل الشعبة الثانية في السياسة وفي علاقته بفؤاد شهاب خصوصاً. وبعد خروجه من رئاسة الحكومة عام 1961 أصبح صائب سلام ثالثهما.

لم يكن من السهولة بمكان ترجيح كفة الرئيس على معارضيه، وهو يفتقر إلى شعبية مشابهة لما يمتلكونه في قواعدهم الشعبية والانتخابية لم يُعوّضها انتماؤه إلى شجرة أمراء. وجد توفيق جلبوط نفسه معنياً بحماية صورة الرئيس وهيبته لدى الرأي

32 ـ فاجأ مدير الأمن العام حضور رئيس فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية النقيب سامي الخطيب إلى مكتبه وفي يده بضع أوراق. أخبره ضابط الاستخبارات العسكرية مفارقة استرعت انتباهه: مخبر يُزوّد الشعبة الثانية تقارير هي نفسها تتلقاها من الأمن العام في نطاق تبادلهما المعلومات. وهو بذلك مخبر مزدوج لدى الإدارتين الأمنيتين. ثم أبرَز لتوفيق جلبوط أوراقاً بعضها بخطّ المخبر، وأخرى أحالتها عليه المديرية تضمّنت المعلومات نفسها.

العام وتجنيبها خدوشاً وعثرات تنجم من ممارسة السلطة، وإظهاره أباً للبنانيين جميعاً غير منحاز إلى أيّ طرف سياسي. فعلت ذلك أيضاً الشعبة الثانية باستقدام الجموع إلى الشوارع العامة لدى مرور موكب الرئيس والتصفيق له، ورفع صوره على الطرق والعمارات ولافتات التأييد وشعارات الولاء في الأحياء.

اختار مدير الأمن العام أسلوباً مختلفاً. رغب باستمرار في إبراز صورة رئيس مهاب ذي مهمة غير مألوفة، يتصرّف كإنسان غير عادي يريد إصلاح الدولة وإعادة بناء علاقة المجتمع والمواطنين بها وتخليصهما من طبقة سياسية تتآكلها المصالح الشخصية والانتخابية والفساد. نظر إلى وجوده قربه على أنه اقتناع ذاتي استمدّه من صورته التي حفظها عنه في الجيش، قائداً متجرّداً ونزيهاً نظيف الكفّ يعلو الخلافات السياسية والمكاسب الآنية، وأطلّ إبّان النزاع الطائفي في «ثورة 1958» مخلّصاً، قادته صفته هذه إلى رئاسة الدولة. عدَّ الرئيس مناسبة استثنائية في وسعها تقديم الكثير، ويملك المهلة التي تتيح له إنجاز مهمّته هذه.

في سبيل تعميم هذه الصورة، حضّ مخبريه ووجهاء الأحياء ومفاتيح شعبية في أوساط الناس، في مقاهي ساحة الشهداء وساحة رياض الصلح ومطاعمهما الشعبية وأماكن التجمع والاجتماعات العامة، وفي أحياء داخلية ذات عصبية شعبية وسياسية كالمصيطبة والمزرعة والجمّيزة والأشرفية من بيروت، على إطلاق شعارات تدعم العهد وترددها في كلّ مكان وزمان، والإسراف في الحديث عن المواصفات الأخلاقية والسياسية للرئيس وتطلّعه إلى الصلاح، ودحض ما يتهمه به خصومه. مَثّلت المدن الكبرى وخصوصاً بيروت، وكذلك جبل لبنان، النطاق الأرحب نشاطاً للمعارضة والأكثر اهتماماً باجتذاب شعبية إلى الرئيس. رغب في إقران تحريك الشارع بالتعويل على دور مماثل للصحف.

أملاً في استمالة جريدة «النهار»، ذات الإنتشار الواسع، ذهب إلى غسّان تويني عام 1960 طالباً تعاون صحيفته بضم مقالات مؤيدة لرئيس الجمهورية إلى صفحاتها، فلم يلمس حماسته رغم صداقة جمعتهما تطوّرت بمرور سنوات الولاية مستوحية بعض أسبابها من عداء غسّان تويني وجريدته للشعبة الثانية. سأل بعد ذلك صاحب جريدة «L'Orient» جورج نقّاش ـ وكان وزيراً للأشغال العامة والإرشاد والأنباء ـ الطلب نفسه، فأعطى جواباً مماثلاً عزاه إلى أن قراءها فرنسيون قد لا يستسيغون

طابعاً كهذا يُضرّ بصورة الجريدة نفسها. إلا أنه دلّه على منبر آخر هو جريدة «الجريدة» كان يملكها جورج نقّاش أيضاً. كتبت بسخاء عن الرئيس وأطرت عهده، واستجابت دائماً ما كان يطلبه مدير الأمن العام.

لم تطل المكانة المتساوية للأمن العام والشعبة الثانية لدى رئيس الجمهورية. عندما أقدم الحزب السوري القومي الاجتماعي، منتصف ليل 30 كانون الأول 1961، على محاولة انقلاب عسكري انقلبت الأدوار رأساً على عقب. أطلق فؤاد شهاب يد الاستخبارات العسكرية في مراقبة الحياة السياسية والعامة، وفي الملاحقة والإعتقال والتوقيف والتنصّت تحت وطأة حدث استثنائي لم يسبق أن خَبِره لبنان. محاولة انقلاب كادت تفضي إلى قتل الرئيس ووضع السلطة، لأول مرّة، في يد حزب عقائدي أمضى معظم سنيه محظوراً ومطارداً في لبنان وسوريا في آن، كان قد تعاون مع ثلاثة ضبّاط في الجيش هم النقيبان فؤاد عوض وشوقي خيرالله والملازم علي الحاج حسن تبيّن في ما بعد أنهم ـ وآخرون سُرّحوا لاحقاً ـ أعضاء فيه أو مؤيدون. اعتقلوا تباعاً في أوقات متفاوتة أياماً بعد إخماد المحاولة.

لم يُضمَر دور الأمن العام ولا تقلّصت صلاحياته، بيد أن نفوذ الشعبة الثانية تضخّم وتجاوز حدود الصلاحيات والمهمات. أصبح أنطون سعد وضبّاطه البارزون رأس حربة مواجهة المعارضة والتدخّل في كلّ شأن عام، ناهيك بقدرات مالية وُضعت في تصرّفهم للإمساك بمفاصل النظام والحياة السياسية ومنع تكرار ما حدث، ووضع الأحزاب تحت مراقبتهم المباشرة. لم تنأَ الاستخبارات العسكرية بالقضاء عن تدخّلها فيه، وراحت تستخدم مرجعيته في المطاردة والتعقب والإعتقال لديها بذريعة ضمان المصلحة العليا للدولة. مذ ذاك امتلكت أوسع شبكات مخبرين في الجيش وخارجه للوصول إلى أكبر كمّ من المعلومات والنشاطات المثيرة للريبة والشكوك. تدخّلت في صلب مهمات الأمن العام حينما راحت، بعين أمنية، تراقب الأجانب وحركة تنقّلاتهم ومساكنهم وعلاقاتهم واتصالاتهم وطريقة إنفاقهم ومواقيت مكوثهم، ولم تتردّد في الطلب من المديرية تزويدها تقارير ومعلومات تتصل بهم. فإذا الأمن العام يكتفي بالمعاملات القانونية التي ترعى دخول هؤلاء لبنان أو خروجهم منه، وتتبّع تجوالهم في بعض الأحيان.

بات القرار الأمني في يد أنطون سعد. بناءً على أوامر من رئيس الجمهورية، تُرسَل

تقارير الأجهزة الأمنية إلى الشعبة الثانية، وكذلك التي تتلقاها وزارة الخارجية من سفاراتها وبعثاتها الديبلوماسية في الخارج. أضحت معنية بمعرفة كلّ ما يجري على الأراضي اللبنانية. صار على توفيق جلبوط في الأمن العام ـ كما على نظرائه في قيادتي الدرك والشرطة القضائية ومديرية الشرطة ـ التنسيق المباشر معها، وإحاطتها مسبقاً بكلّ إجراء أمني أو استخبار بما فيه ما يتصل حصراً باختصاص أيّ من الأسلاك تلك. راقبتها من الداخل أيضاً بغية إبقاء العسكريين تحت مرآها. عوّلت على مخبرين ينقلون إلى وسطاء بينهم والشعبة الثانية أخباراً عن رفاقهم في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام عن أحاديث ملتبسة أو تبعث على الظنون، أو تكشف انتماء عسكريين إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي على غرار الضبّاط الثلاثة الضالعين في محاولة الانقلاب، أو تغلغل الحزب وسواه فيها.

لم يعد التنصّت على المكالمات الهاتفية بين يدي الأمن العام على غرار حقبة فريد شهاب. منذ مطلع العهد، وضع رئيس الجمهورية الصلاحية الحصرية عند الاستخبارات العسكرية. من غرفة في المبنى المركزي للبرق والبريد والهاتف في ساحة رياض الصلح، في وسط بيروت، أدارت الشعبة الثانية تنصّتها.

آذان الخارج

متيقناً من حاجته إلى شبكات مخبرين يضع تحت أعينهم نشاطات تدخل في اختصاص المديرية، حدّد توفيق جلبوط طرازين منهم: عامودي يعتمد على مدنيين، وأفقي على موظفي المديرية. الصنف الأول يُمكّنه من الوصول إلى كلّ أنواع المعلومات، والصنف الثاني يتيح توزيع متعاونين على مساحة البلاد.

من الطراز الأول جنّد بضعة عشرات قدّر أن أعدادهم غير كافية تحت وطأة مخصّصات سرّية هزيلة بدأت بأربعة الآف ليرة ثم تزايدت تدريجاً. مع ذلك لاحظ في السنة الأخيرة أنه يظلّ يحتفظ بعد انقضاء الشهر بأجزاء من المخصّصات السرّية كان يعزوها إلى عدم إفراطه في الانفاق على الاستخبار والمخبرين، يُرسل قسماً منها إلى رئيس الجمهورية لتوزيعه مساعدات اجتماعية على عائلات وسكان معوزّين في عدد من المناطق. أجزاء أخرى من تلك المبالغ قدّمها لدعم نشاطات دورية لجمعيات ومنتديات وهيئات ثقافية وفكرية غير قادرة على النهوض بأعبائها،



وجزء ثالث وهبه لأدباء ومثقفين يعبرون بضائقة.

في الأشهر الأولى اكتشف أنه خال الوفاض تماماً. لم يترك له سلفه مخصّصات سرّية، وهو بالكاد يُقبل على إعادة تنظيم الأمن العام. كانت قد وصلت إلى لبنان حينذاك باخرة حملت أطناناً من القمح هديّة من الولايات المتحدة مثابة مساعدة. طلب الرئيس، بعد بيعها، وضع مبالغها في حساب المخصّصات السرّية للشعبة الثانية بغية تعزيز إمكاناتها لأداء مهماتها، قبل أن يحضّ أنطون سعد على مدّ الأمن العام بقسط منها قارب 36 ألف ليرة في سبيل تحسين قدرات المديرية.

شكّك في فاعلية مخبرين يعملون على جمع الأخبار والمعلومات كيفما ترد إليهم، وفي الغالب اعتباطياً، ويتقاضون عنها رواتب شهرية. كان في حاجة أيضاً إلى كمّ من المعلومات تساعده على الإحاطة بما يبحث عنه. اقتصرت صلته بهؤلاء على علاقة مباشرة من دون المرور بوسطاء، وتجنّب تنظيم خلاياهم وإدارتها حرصاً على إبقاء هوّياتهم مكتومة. خصّ رئيس دائرة بيروت وجبل لبنان عمر النويري ورئيس دائرة الشمال سليم الريفي بمبالغ مالية لتنظيم خلايا صغيرة من المخبرين، نأى بنفسه عن التدخّل فيها أو التعرّف إليهم.

علّق أهمّية على صنف آخر ممّن يتبوأون مناصب متقدّمة في أحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم، وفي مؤسّسات وهيئات اقتصادية واسعة النشاط، أو من بين متموّلين وأثرياء كثيري الاطلاع في نطاق مهنهم واتصالاتهم وشبكة علاقات متشعّبة تشمل قطاعاتهم وسفارات وإدارات ومصارف وشركات تعوّل على الخدمات والمصالح المشتركة، إلا أنهم يفخرون باقترابهم من السلطة ومراكز النفوذ. استمالهم إليه ـ وبعضهم عرفه مذ كان قائداً لسلاح البحرية ـ وأرسى معهم صداقات. عندما يتحدّث عن هذا الصنف، كان يقول إنه يكتفي بنصف دزينة منهم فقط. وخلافاً لأنطون سعد لم يُوفّر لأصدقائه ومخبريه خدمات لدى الإدارة ورخص اقتناء سلاح فردي، ولا عمل على التوسّط للتوظيف والتعيين والترقية، أو نقل موظفّين من إدارة إلى أخرى ومن منطقة إلى سواها. لدى هذا الصنف من المتعاونين يكثر انتقال المعلومات والتحليلات والأخبار التي تتقاطع في الداخل، أو يتأتى بعضها من مصدر خارجي.

بيد أن تحفّظه عن التوسّع في الاستخبار ـ وظلّ طويلاً يعزوه إلى خبرات ناقصة ووسائل

ضعيفة وعديد قليل ـ لم يحل دون سعيه إلى اختراق زعماء وأحزاب بغية الوصول إلى أكبر مقدار من المعلومات. تطلّب ذلك أكثر من مخبر في أكثر من مكان واحد. ثلاثة أحزاب أقلقت مدير الأمن العام بعدما تنبّه إلى أن أبوابها موصدة أمام تغلغله فيها: الحزب التقدّمي الاشتراكي برئاسة كمال جنبلاط، والحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي. أحاط بالأحزاب العقائدية الثلاثة سورٌ عالٍ من سرّية مداولاتها في مرحلة عدَّ توفيق جلبوط دورها مهماً وخطيراً في الوقت نفسه. أخذ في الحسبان امتداد تحالفاتها إلى خارج لبنان وارتباطها بصداقات عربية وأجنبية أمست ولاءً لأنظمتها، وبدول تثير ريبة لبنان وشكوكه كسوريا ومصر والبلدان الدائرة في فلك الإتحاد السوفياتي تؤثر في توجيه خياراتها السياسية ومقدرتها على التحرّك والتسبّب بقلاقل. أضف مواقفها المناوئة للحكم. أخصّها الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي. أحدهما ينادي بتقويض النظام والدولة، والآخر ينكر الكيان اللبناني.

اخترق الأمن العام حزب كمال جنبلاط بمخبر موثوق به راح يوفّر له معلومات عمّا يدور داخله من مناقشات تفصح عن اتصالات الحزب محلياً وخارجياً، ومزاج زعيمه ـ الحليف القوّي لفؤاد شهاب ـ وما يبوح به أمام مسؤولي الحزب. مثّل كمال جنبلاط سرّاً غامضاً للرئيس ورجالات الشهابية الذين اجتهدوا، وفي الغالب احتاجوا باستمرار إلى جهد مضنٍ لسبر أغواره. وَإلى كمال جنبلاط رئيس الجمهورية وهو يتوجّس من شهابية متحدِّرة من إمارة اشتبكت بضراوة دموية مع البيت الجنبلاطي. ظلّ ـ وقد شغل وزارة الداخلية سنتين وأربعة أشهر في الحكومة الأطول عمراً في عهد فؤاد شهاب (1961 ـ 1964) ـ على تباين دائم مع مرؤوسه مدير الأمن العام الذي نفرَ من خياراته في العقيدة والتحالفات والسياسة الخارجية، ومن تعلّقه بجمال عبدالناصر.

نجح توفيق جلبوط في تجنيد مخبرين من داخل الحزب السوري القومي الاجتماعي من دون أن يُزوّده هؤلاء معلومات ذات جدوى كبيرة، فاقتصرت على عموميات سهّلت الاطلاع على بعض ما كان يجري في الحزب. لكنه أخفق في إيجاد مخبرين له من داخل الحزب الشيوعي اللبناني، المحظور النشاط على الأراضي اللبنانية. نُظر إليه ـ كما في حقبة فريد شهاب ـ بعداءٍ ملحوظ ولوحق المنضوون فيه لارتباط تنظيمهم



بدول الستار الحديدي، ومُنع تداول صحفه ومنشوراته. شملت المراقبة الدؤوبة جرائد شيوعية سورية تدخل لبنان تهريباً أبرزها «الصرخة». في ضوء إخبار عام 1963 عثر موظفو الأمن العام على أعداد منها مخبّأة في سيارة أرمني لبناني اعتاد إمرارها خلسة عبر معبر المصنع، يعمد بعد ذلك إلى توزيعها في بيروت. ما لبث أن أحيل على المحكمة العسكرية بتهمة ممارسة نشاط محظور يُخلّ بأمن الدولة.

أثارت عبارة الستار الحديدي، لأول مرّة، انتباه مدير الأمن العام أياماً بعد تعيينه. زاره عدنان قصّار وهنأه بمنصبه، آملاً في مرحلة جديدة تختلف عمّا كانت عليه المديرية. استفسر مقصده، فأخطره بأن له ـ وشقيقه عادل قصّار ـ مصالح تجارية مع الصين، إلا أن الأمن العام يُحظر عليه السفر إلى تلك البلاد ويُدّون على جواز السفر عدم صلاحية استخدامه في زيارة دول ما وراء الستار الحديدي تدين بالنظام الشيوعي: الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والصين. بعدما استوضح موظفي الأمن العام، أجيب توفيق جلبوط بأن لا أحكام قانونية توجب هذا الحظر، لكنه تقليدٌ أوجده سلفه في سياق السياسة الخارجية للعهد السابق، نادت بمقاطعة الدول الشيوعية ومنع السفر إليها والتحالف مع الغرب والإنفتاح على عواصمه[33].

للتوّ ألغى الإجراء وأذنَ بالسفر إلى تلك البلدان، وربط كلّ مراقبة وتعقّب للحزب الشيوعي اللبناني بقسم المحفوظات السرّية. توضع في أدراجه التقارير التي تتناول الإنخراط فيه والمعلومات الواردة عن نشاطاته الممنوعة كي يُستفاد منها عند الإشتباه وارتكاب قلاقل ومخالفة القوانين والتوظيف في الإدارة، وإبقاء المنضوين فيه تحت العيون. لم يقِلّ عن فريد شهاب عداءً للشيوعية وإصراراً على منع تحرّك حزبييها

33 ـ كان على الأمن العام، صيف 1964، تنفيذ مهمة أمنية غير مألوفة. ناط به قائد المنطقة العسكرية في البقاع الزعيم جان نجيم المحافظة على سلامة راقص الباليه السوفياتي المنشق رودولف نورييف (Rudolf Nureyev) إبّان تقديمه في مهرجانات بعلبك الدولية ليلتين متتالين أوبرا «بحيرة البجع» (Swan Lake) مع شريكته مارغو فونتين (Margot Fonteyn) في فرقة الباليه الملكي البريطاني. بسرّية تولى رئيس دائرة الأمن العام في البقاع خيرالله خوري مع فرقة صغيرة من رجاله حمايته ومراقبة مقرّ إقامته وتعقّب تنقّله من احتمال الإعتداء عليه، وتنصّت على هاتفه في الفندق. سرعان ما اكتشف هؤلاء محاولة سيّدة التسلّل إلى كواليس القلعة لتسليم راقص الباليه المنشقّ بطاقة في مظروف مختوم وصل إلى مخبري الأمن العام، وسلّمها خيرالله خوري صباح اليوم التالي إلى جان نجيم. أفصحت البطاقة عن صاحبتها. سوفياتية زوجة أحد أصحاب فندق ذائع الصيت في بيروت على صلة بسفارة بلادها، كتبت عبارة مقتضبة: لا تنسى وطنك أبداً.

انتشارها ومحاولة تغلغلها في الوظائف العامة.

طاولت قوّة المنع الترخيص لجمعيات وأحزاب شكّك الأمن العام في أهدافها، أو تعامَلَ معها على أنها أحزاب دينية خطيرة المرامي. لم يكن كمال جنبلاط أقلّ تأييداً عنه لوجهة النظر تلك. في 4 كانون الثاني 1962 حجب وزير الداخلية الترخيص عن حزب التحرير بعدما «تبيّن من التحقيق أن هذه الجمعية مستندة إلى أساس غير مشروع». كان على المديرية كذلك أن تكتب مراراً إلى وزارة الإرشاد والأنباء تخطرها بمنع إدخال كتب ومطبوعات إلى لبنان من جرّاء تهديدات تنشأ عن تداولها، قبل أن تسارع الوزارة إلى إصدار قرارات بذلك تعزوها إلى إثارة تلك نعرات طائفية وتعرّضها للوحدة الوطنية والتحريض على مسّها وتعكير صفو الأمن[34].

لكنّ سبر الأسرار كان هيّناً داخل الأحزاب اليمينية البارزة والناشطة، كحزب الكتائب وحزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار الحديث العهد وحزب النجادة، عندما أتاحت صداقات مدير الأمن العام مع مسؤولين فيها الاطلاع على الكثير من مناقشاتها. تقدّم الإهتمام بحزب بيار الجميّل ـ الحليف الوطيد للرئيس ـ سواه آخذاً في الحسبان قاعدته الشعبية الواسعة، المسيحية والمارونية خصوصاً، وتمدّده في معظم المناطق أحاله أكبر الأحزاب اللبنانية، وقواعد الانضباط والنظام والطاعة العمياء التي يتصف بها حزبيوه وراء رئيسهم. تتبّعت دائرة الأمن العام في البقاع برئاسة المفتش الممتاز خيرالله خوري، من مركزها في شتورة، المؤتمرات العامة السنوية للحزب مذ بدأت تعقد عام 1961، مع المؤتمر الرابع، في بارك أوتيل. حضر موظفو دائرة البقاع ومخبروها أيام المؤتمرات ودوّنوا الوقائع وملاحظاتهم وهم يرافقون المناقشات والهمسات الدائرة بين الأعضاء، وحصلوا على القرارات قبل وصولها إلى الصحف. عنيت المديرية بالتحقق من استمرار موالاة الحزب رئيس الجمهورية، ومراقبة التحوّلات التي تطرأ على علاقته بالسلطة وملاقاة القاعدة الحزبية خيارات رئيسها. في ظلّ الشهابية دخل حزب الكتائب الحكومة

34 ـ كانت تلك عام 1962 حال كتاب «القومية العربية وأحداث لبنان» لعدنان الحكيم ورمضان لاوند، و«الثورة الاجتماعية في الإسلام» لعبدالحافظ عبد ربه، و«في سيرة صلاح الدين الأيوبي» لبهاء الدين المعروف بابن شدّاد، وكتيّب «معركة حطّين ووحدة الصف العربي» لعطيّة القوصي. وطُبعت كلّها في القاهرة.

ومجلس النواب لأول مرّة. لكنّ بيار الجميّل لم يتردّد في أن يحيل حزبه الجمهور الذي افتقر إليه فؤاد شهاب.

زَرَعَ مدير الأمن العام مخبرين لدى زعماء مسلمين بغية الاستكشاف المبكر لمسار اتجاهاتهم السياسية بعدما أوحى له السنّة من بينهم بأنهم قاسيو المراس ولا يلينون بسهولة، معوّلين على تحالف متين مع جمال عبدالناصر. بنى صداقة مع رئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى محمد كنيعو، طبيب مكّن توفيق جلبوط من الولوج إلى قلب المجلس ومناقشاته ومقاربة تأثيره على الزعماء السنّة والشارع. لم يرَ غضاضة في الطلب منه، أكثر من مرّة، الإيعاز إلى مشايخ المساجد التوجّه إلى المصلّين في خطبة الجمعة بمواقف وأفكار تصب في دعم حكم فؤاد شهاب وتعزيز صورته لدى الرأي العام الإسلامي، ولاسيّما منه السنّي الموزّع الولاء على زعماء بعضهم موالٍ كرشيد كرامي وحسين العويني وعبدالله اليافي، والبعض الآخر معارض كصائب سلام وسامي الصلح. قرّب محمد كنيعو من فؤاد شهاب، فأضحى وزيراً في آخر حكوماته عام 1964.

لم تُحل القدرات الضعيفة دون نجاح الأمن العام في أعمال أمنية طبعت المرحلة. قارَبَ توفيق جلبوط المديرية على أنها إدارة مدنية معنية بجمع المعلومات وخوض غمار التحقق والاستقصاء الأمني من دون أن تكون هذه مهمتها الوحيدة. قلّص دوره في هذا الحيّز مكتفياً بإبراز عقله التنظيمي والإداري، وتفادى عدّ الأمن العام شرطة قضائية. لاحظ أن لموظفي المديرية أن يضطلعوا بهذه المهمة استثنائياً عند تكليفهم التحقيق في جرائم غامضة، أو ذات طابع سرّي، أو مرتبطة بقضايا سياسية أو ذات مؤشرات سياسية.

تركت إحدى المهمات تلك بصمة في عمله زاوَجت بين جمع المعلومات والتحرّك الأمني والتحقيق القضائي، هي اعتقال شبكة تهريب أموال دولية يرئسها الأميركي جون كراين وتعاونه البلجيكية نيكول أوجين كوفيلييه، إلى شريكين لبنانيين في دور محدود أنطوان جورج كرم صاحب وكالة سفريات والسائق ليون كحييان، وثالث كندي لبناني الأصل ألفرد الياس ثابت.

كان على الشبكة التي اتخذت بيروت أحد مقارها للإنطلاق في عمليات تهريب أموال إلى بلدان عربية أخرى، بيع 600 مليون بيزوس كوبي هرب بها الديكتاتور السابق

فولغنسيو باتيستا إلى الولايات المتحدة في الأول من كانون الثاني 1959 على أثر انقلاب عسكري قاده فيدل كاسترو. حمل معه أموالاً طائلة من الخزينة الكوبية من بينها تلك السلّة. تولت الشبكة أيضاً بيع أسهم وصكوك لشركات بريطانية وكندية بقيمة 30 مليون دولار وعشرة ملايين دولار أميركي نقداً سُرقت من مصرف كندا في مونريال عام 1957، ولم تتمكّن الشرطة الكندية والأنتربول الدولي من العثور على الفاعلين. قاربت المبالغ والأسهم التي حملها رئيس الشبكة إلى لبنان مليار ليرة. في عداد متعاونين مع مافيا عاملة في الولايات المتحدة تفاهمت مع الديكتاتور الفار على بيع الأموال التي هرّبها بعيداً من كوبا، حطّ جون كراين في بيروت لأول مرّة أواخر حزيران 1959 ساعياً إلى ترويج أجزاء من الأموال والأسهم. إبّان إقامته في بيروت أثار إسرافه المال بلا حساب اهتمام المحيطين به، قبل أن يُحاط الأمن العام علماً بالرجل ويقرّر مراقبته.

في زيارته الأخيرة العاصمة اللبنانية عاد مع شريكته البلجيكية في طائرة واحدة من طريق جنيف في 27 شباط 1960. حلّ الأميركي في فندق لوردز والبلجيكية في فندق الكازار، سرعان ما أنشأا شبكة متعاونين أضحوا شركاءهما.

بلغت إلى الأمن العام باكراً معلومات عنه وُضعت في أيدي فريق مصغّر ترأسه توفيق جلبوط ومعه رئيس دائرة بيروت وجبل لبنان المفوّض عمر النويري ورئيس دائرة الاستقصاءات المفتش الممتاز ميشال خوري نجحوا، بعد 11 شهراً، في مراقبة جون كراين وتعقّب تحرّكاته ومكالماته الهاتفية طيلة فترة تردّده على بيروت. تنصّت الأمن العام عليه في الفندق، فاكتشف أنه يجري صباح كلّ يوم اتصالاً بنيكول أوجين كوفيلييه. اعتزم الشريكان بيع مصرف لبناني مليون بيزوس كوبي بمبلغ يساوي 1,75 قرشاً لبنانياً في مقابل البيزوس الواحد، فيما سعره الفعلي يوازي دولاراً أميركياً واحداً، أكثر من السعر المقترح لترويج بيعه في السوق اللبنانية. انتظر الأمن العام لحظة إبرام الاتفاق.

نُصِبَ فخّ لجون كراين. تقرّب منه عمر النويري في مظهر أحد القبضايات البيروتيين باحثاً عن عمل كحارس شخصي. ألحقه به لحمايته براتب 50 ليرة في اليوم، وطلب منه التزوّد سلاحاً من دون استخدامه إلا في حال قصوى. أطلع عمر النويري مدير الأمن العام على مهمة جون كراين ملاقاة أحد الأشخاص في بحمدون لاستعادة أسهم



كان قد أودعه إيّاها، تبيّن أنها لدى اللبناني - الكندي ألفرد ثابت. كانت سيارة للأمن العام تتبع عن بُعد سيارة جون كراين يستقلها ميشال خوري واثنان من رجاله. في منزل شريكه كشف عمر النويري عن هويّته مع إطباق رجال الأمن العام على جون كراين - وكان قد استعاد الأسهم في حقيبة سوداء - وألفرد ثابت واعتقالهما بالجرم المشهود.

اكتفى الأميركي - وهو يخضع للتحقيق لدى المديرية - بطلب واحد هو تمكينه من مخابرة شخص قال إنه يُدعى وليم. حدّثه بلا ألغاز وأخطرَه بأنه لن يحضر وطلب منه أن لا ينتظره. تنصّت الأمن العام على المكالمة الهاتفية من غرفة مجاورة بيّنت له أنها أُجريت مع فندق الكازار وأن لمحدّثه الآخر وليم صوتاً رخيماً جميلاً لامرأة. دَهَمَ الفندق وفاجأ شريكته في بيع الأموال والأسهم نيكول أوجين كوفيلييه. كان جون كراين قد أبدى في أثناء التحقيق استعداداً للإدلاء بالمعلومات التي في حوزته في مقابل أن يضمن الأمن العام حياته ويحميه - وشريكته البلجيكية - من مافيا يعملان لديها قد تتهدّدهما بعد افتضاح أمرهما. قادت اعترافاته في إفادة خطية دوّنها في مكتب عمر النويري إلى كشف الشريكين اللبنانيين الآخرين اللذين اعتقلا ليل 24 آذار 1960: أنطوان جورج كرم وليون كحييان في بيروت. في أول نيسان مثل الخمسة أمام القضاء الذي أمر بتوقيفهم.

أظهرت تحقيقات المديرية أن جون كراين وشركاءه توزّعوا المهمة في فريقي عمل، أحدهما يبيع البيزوس الكوبي، والآخر الأسهم وعشرة ملايين دولار أميركي.

بيد أن الأمن العام خبر تجربة أمنية غير مألوفة اختار أن يكون على هامشها، رغم أنها دارت على أراضيه وشهدت اشتباكاً مثيراً للجدل وتداعيات ديبلوماسية وسياسية بين جهازي استخبارات دولتين عظميين هما الإتحاد السوفياتي وبريطانيا. اختصر التجربة كيم فيلبي.

لم يشأ توفيق جلبوط التورّط في هذا الإشتباك، ولم يلمس استهدافه لبنان والإضرار به أو التواطوء عليه. تدريجاً تيقن من أن البلد الصغير كان ساحة تنافس استخبارات دولتين تسابقتا على جمع المعلومات عن الشرق الأوسط والدول العربية المجاورة. أثبتت مراقبة العميل المزدوج عدم انتهاكه القوانين المحلية أو تجنيده مخبرين وهو يمارس مهنة أخفى وراءها علاقته بجهازي الاستخبارات. لم يسع لبنان الإستفادة

من تنافسهما، إلا أنه أشعره ـ وهو ما استخلصه مدير الأمن العام ـ بأن من غير المجدي الإيغال في مراقبة لعبة تتخطى قدراته على التأثير فيها. تجاهل ترحيل كيم فيلبي، العميل الذائع الصيت في ما بعد، وكذلك ملاحقته. على غرار مقاربته دوره في سنوات ولايته، التفت إلى حماية الرئيس والنظام والإستقرار في الداخل، وأهمل البحث عن مواقع وأدوار في نشاطات الاستخبارات الإقليمية والدولية من حول لبنان كي يتدخّل فيها.

اسمه الحقيقي هارولد أدريان روسل فيلبي، ويُنادى كيم. بريطاني حضر إلى لبنان ربيع 1956 صحافياً متجوّلاً في الشرق الأوسط يراسل مجلتين اسبوعيتين هما «The Economist» و«The Observer» واتخذ بيروت مقرّاً له. قطن في الطبقة الخامسة من عمارة في شارع القنطاري. لم يكن صحافيا اجنبياً عادياً، بل مسؤول مهم في الاستخبارات البريطانية (MI 6) عمل في أوقات متفاوتة في سفارتي اسطمبول عام 1947 وواشنطن عام 1949، وأُرسِلَ إلى لبنان في مهمة جديدة. انتهى المطاف بالعميل البريطاني كي يمسي عميلاً مزدوجَاً تدرّج في الإنتقال منذ نسج، مع منتصف الأربعينات، علاقات مع الاستخبارات السوفياتية إبّان تعاونها مع استخبارات بلاده، لم تبعث على الشكوك فيه. إلى أن افتضح سرّه عميلاً للاستخبارات السوفياتية التي دبّرت فراره.

ما أن استقرّ في العاصمة اللبنانية أثار فضول مدير الأمن العام فريد شهاب الذي أرسل إلى أصدقاء له في الإستخبارات البريطانية مبدياً ارتيابه به وعدم ارتياحه إليه. أبدى رغبة في عدم بقائه على الأراضي اللبنانية.

كتب إليهم باقتضاب: هذا الشخص لا يعجبني أبداً، ولا أريده في بلادي.

ردّوا باقتضاب مماثل: نثق به.

وأعطوا برهاناً أراد تبديد شكوك فريد شهاب: كيم ابن هاري سانت جون بريدجر فيلبي، ممثل بريطانيا في شرق الأردن وأضحى في وقت لاحق أحد مستشاري ملك السعودية عبدالعزيز آل سعود.

كرّر مدير الأمن العام شكوكه، فلم يجاروه.

راقبه طويلاً ولاحظ ألغازاً تختبىء وراء امتهانه الصحافة، وحَدَسَ بمهنة أخرى غامضة يخفيها. لفته إكثاره من الاتصال بالسفارة البريطانية. كان قد التقى به في مناسبتين



اجتماعيتين إلى مأدبة عشاء عام 1957، خرج منهما بانطباع سلبي أن الرجل يتعمّد الفضائح كيفما تحرّك ويفتعل إشعار الحاضرين بها[35].

لبث كيم فيلبي في بيروت إلى ما بعد مغادرة فريد شهاب منصبه عام 1958.

منذ صيف 1962 أخضعه المدير الخلف للمراقبة بناء على طلب موظفي الاستخبارات في السفارة البريطانية بعدما أقلقتهم نشاطاته وعلاقاته الملتبسة، قبل أن يسارعوا إلى المطالبة بتشديد المراقبة ساعة تلو أخرى، رغم معرفتهم بالإمكانات والقدرات المحدودة لمديرية تفتقر إلى وسائل وتقنية متطوّرة. ساورت توفيق جلبوط عندئذ شكوك في اضطلاعه بدور عميل مزدوج بات خارج سيطرة حكومته عليه. لم يغب عن ناظر مخبري الأمن العام الذين راحوا يزوّدون مديرهم على مدار النهار تقارير خطية وشفوية عن تحرّك الصحافي البريطاني الغامض، وبعضها عبر مكالمات هاتفية من محال ومتاجر في الشارع بغية إبقائه على معرفة مستمرّة. أوردت تقارير المخبرين معلومات شخصية عنه: خجول يتلعثم في الكلام، وسيم بقسمات حزينة، يتقرّب من النساء ويفرط في معاقرة الخمرة. لاحظ المخبرون مثابرته على حضور حفلات رسمية واجتماعية يُدعى إليها بصفته صحافياً بريطانياً، واختلاطه بالسفراء العرب والأجانب على السواء والتحدّث معهم. كشفت المعلومات التي بلغت إلى المفوّضين المعنيين بإدارة شبكة مراقبته أن له حياة مزدوجة عبر تنقّلاته في المدينة. يعقد اجتماعات سرّية ويتصرّف بسلوك مبهم. أبصره أحد المخبرين ليلتين على التوالي على شرفة شقته ينظر إلى ساعته ثم ينتظر دقائق قبل أن يحرّك شيئاً لم يكن في الإمكان التعرّف إليه عن بعد. من عشرات نوافذ مطلة على شقته في الطبقة العليا كانت تسهل مراقبته.

لفت المخبر تلقي كيم فيلبي إشارات ضوئية من بعيد.

تسارعت وتيرة المراقبة لكشف الجهة المُرسلة إشارات الضوء المرمّزة تلك. أجرت دوريات الأمن العام مسحاً على المباني المقابلة، منزلاً تلو آخر، إلى أن حامت شكوكها في أرمني اعترف، بعد إخضاعه للتحقيق، باستقباله الإشارات تلك من الصحافي البريطاني وإرسالها إلى شخص ثالث عن بعد من دون أن يعرفه أو يلتقي به. أخفق الأمن العام، وكذلك رجال الاستخبارات البريطانية في سفارة بيروت، في فك شيفرة

35 ـ «الحديث»، 11 تشرين الأول 1971.

الإشـارات الضوئية. طلبت السفارة من مديرية الأمن العام احتجاز الأرمني المشتبه به بغية قطع اتصاله بكيم فيلبي، أملاً في اكتشاف هوّية الرجل الثالث. بانقضاء شهر كسر الصحافي البريطاني قاعدة ذهبية في التجسّس هي إجراؤه اتصالاً مباشراً بمشغّليه منتهكاً تعليماتهم ونصائحهم حرصاً على سرّية المهمة.

ثابر رجال الأمن العام على مراقبته، يحيّرهم في تجواله. من سـيارة تاكسي إلى أخرى في الحيّ نفســه. ينزل منها في شارع كي يستقل أخرى تقوده إلى شارع آخر معاكس للأول، ثم إلى سـواه. يتوقف أمام غرفة هاتف عمومي لإجراء مكالمة قصيرة، يغادر من ثَم في سيارة تاكسي، عاملاً على إنهاك مراقبيه الذين يتتبعونه من مكان إلى آخر. أُخطِرَ توفيق جلبـوط في الغداة، بعد ليلة طويلة من المراقبـة المضنية، أن كيم فيلبي قصد بناية في فرن الشباك ومكث فيها بعض الوقت واجتمع بأحد موظفي السفارة السوفياتية.

عندئـذ أمر بتجميد تعقبه ما أن اسـتنتج أنه ضالع في مهمـة سرّية يتقاطع الغرب فيها مع الشرق ولا تمت بصلة إلى لبنان الذي لا يسعه التورّط في تنافس استخبارات دول عظمى، وإن اتخذت من الأراضي اللبنانية سـاحة لها. أخبر السـفارة البريطانية بقراره، وعزاه إلى مشاغل لبنانية داخلية أخرى تستأثر باهتمامه وانصرافه إليها. ساء الاسـتخبارات البريطانية إقفال الأجهزة الأمنية الملف قبل افتضاح سرّ الرجل. تتالت بعد ذلك المعلومات على المديرية عن مسـار قضية نأى لبنان بنفسه عنها. حضر إلى بيروت ضابطان من الاستخبارات البريطانية اجتمعا إلى كيم فيلبي وأعلماه بأن بلاده باتت على اطلاع على نشـاطاته السرّية. ردَّ بإبهام وغموض. أوحت السـفارة للأمن العام باعتقاله فلم يستجب لافتقاره إلى أدلة دامغة عن ضلوعه في نشاطات يحظّرها القانون اللبناني، أو تهدّد الأمن القومي للبلاد. لم يكن للاستخبارات البريطانية كذلك اعتقاله على الأراضي اللبنانية.

مساء 23 كانون الثاني 1963 دعي كيم فيلبي وزوجته الينور الى عشاء عند السكرتير الأول في سـفارة بريطانيـا هيـو كلينكارن بلفـور ـ بول، وحضر أصدقـاء أميركيون وبريطانيون من هواة علم الآثار. وصلت الينور وحدها وأعلمت الحاضرين بأنه قد يتأخـر قليلاً. بيد أنـه لم يحضر واختفى أثره في بيروت. اليوم التالي، 24 كانون الثاني، أبلغـت إلى مديريتي الأمن العام والشرطة انقطاع الاتصال به منذ الليلة السـابقة. أكبت الأجهزة الأمنية على البحث عنه بلا جدوى.



ليلتذاك، بعدما تيقن من إمكان افتضاح أمره واتسـاع دائرة شـكوك تحوم من حوله بعـد زيارة ضابطي الاسـتخبارات البريطانية ـ وقد أمضى بضعـة أيام متوتراً لاحظت زوجته نذائرها على قسـماته وتوقفه عن الكتابـة في المجلتين ومروره بضائقة مالية ـ قصد كيم فيلبي فندق سـان جورج في عين المريسة. في محاذاة الرصيف اقترب زورق صغير عُرف في ما بعد باسـم دولماتوفا (Dolmatova)، سـوفياتي، انتقل به إلى مكان مجهول في البحر.

تحت وطأة إلحاح السـفارة البريطانية في الأيام التالية لاختفائه، بدا من المسـتحيل لمدير الأمن العام العثور على شـاهد أبصر كيـم فيلبي يغادر لبنان في ذلك القارب، ويقدّم دليلاً حسّـياً. تمكّن من الهرب قبل أن يقع في قبضة استخبارات بلاده. طلبت الينـور من صديـق هو رجل أعمال أمـيركي يقيم في بيروت، على صلة بشـخصيات رسمية لبنانية، الاتصال بتوفيق جلبوط وطلب مؤازرته في البحث عن زوجها. أجرى الأمن العام مسحاً على المستشفيات والسجون، ودقق في سجلاته في المرافق والمراكز الحدودية للتحقق من مغادرته الأراضي اللبنانية، فلم يُعثر له على أثر. لكن مفاجأة غـير مفهومة باغتت المديرية عندما اتصلت بها الزوجة وطلبت التوقف عن البحث عنـه بقولها إنهـا قصدت فندق النورماندي ـ عنوانها للمراسـلة في لبنان ـ ووجدت رسـالة وداع منـه وتذرّعت بذهابه في مهمـة صحافية إلى خارج البـلاد. لم يصدّق الامن العام الرواية بعدما تأكد من عدم ورود اسمه في قيود المغادرين. جزم توفيق جلبـوط لموظفي الاسـتخبارات البريطانية بأن كيم فيلبي لم يغـادر لبنان من معبر شرعي تبعاً للإجراءات والتدابير النافذة[36].

في حصيلة تقويـم الأمن العام الظاهرة تلك، أن الرجل عمل لمصلحة الاسـتخبارات

36 ـ صباح 3 تشرين الأول 1971 نقلت الصحف اللبنانية عن وكالة الأنباء السوفياتية «تاس» خبراً، كانت قد نشرته في الأول من تشرين الأول جريدة «أزفستيا» الناطقة باسم الحكومة السوفياتية، أوردت فيه تصريحاً لكيم فيلبي تناول عدداً من اللبنانيين ذكر أسماءهم، قائلاً إنهم عملاء لدى إدارة الاستخبارات البريطانية من بينهم نائب جبيل أحمد إسبر ومدير الأمن العام فريد شهاب ودوري شمعون نجل الرئيس السابق للجمهورية وصاحب جريدة «الزمان» روبير أبيلا. سمّى من سوريا صلاح جديد وصلاح البيطار. أتى نشر الخبر ردّاً على طرد بريطانيا 104 موظفين سوفيات في سفارة بلادهم بعد اتهامهم بالتجسّس. قاضى أصحاب الأسماء تلك وكالة «تاس» لدى القضاء اللبناني الذي أصدر في 23 شباط 1972 حكماً غرّم مكتبها في بيروت بـ50 ألف ليرة. كانت الوكالة تنصّلت من التهمة وملاحقة مدير مكتبها ريمون سعادة عندما عمدت إلى تنحيته من منصبه في 22 تشرين الأول 1971، أياماً بعد نشر الخبر وعيّنت سواه فيه («الزمان»، 10 تموز 1972).

السوفياتية من غير أن يكون شيوعياً أو يصير في ما بعد. لم تتحقق الاستخبارات البريطانية من أهمّية المعلومات التي زوّد نظيرتها السوفياتية إيّاها، خصوصاً وأن تكهّنات متأخرة أحاطت بدوره حينما رجّحت أن يكون أطلع موسكو على معلومات عن شخصيات غربية حصل عليها من زياراته بصفته المهنية على دول المنطقة، أو اكتفى بإسداء نصائح.

أخرج الأمن العام نفسه من نزاع أوشك أن يتورّط فيه، بعدما راقب العميل المزدوج وبدأ يتعرّف إلى أسرار دوره ولامس علاقة متوترة بين جهازي الاستخبارات البريطانية والسوفياتية كان لبنان إحدى ساحاتها.

... وعيون الداخل

عوّض الطراز الثاني من المخبرين ـ الأفقي ـ ما افتقر إليه الأمن العام. كلّ موظف في المديرية مخبرٌ معنيّ بالحصول على المعلومات في أثناء أداء عمله، داخلها أو في أيّ من مراكزه أو خارجهما. في كلّ مكان يجعله على تماس مع واقعة، أو خبر، أو إشاعة، أو سرّ، أو تلميح، أو نشاط مريب وملتبس. تُفتح إذ ذاك عيون المديرية وآذانها على امتداد الأراضي اللبنانية. منذ عام 1959 ابتكر وسيلة استطلاع واستخبار أبرَزَت له جدواها عندما طلب من الموظفين جميعاً، من رتبهم المختلفة، تزويده تقريراً شهرياً عمّا يجري في النطاق الجغرافي لسكنهم وبيوت عائلاتهم أو البيئة التي يلتصقون بها كمساقطهم وطريق تنقّلهم. يُضمّنون التقرير ما يبلغ إلى مسامعهم. وخشية افتضاحهم، راح يُمزّق من أسفل الصفحة الأخيرة من التقرير اسم الموظف الذي غالباً ما باح لرئيسه بخوفه من اكتشاف فعلته.

لم يتوقّع دائماً ـ وقد تلقى نهاية كلّ شهر عشرات التقارير ـ الحصول على معلومات خاصة أو استثنائية، أو ذات محتوى سياسي أو أمني. عَمِلَ على جمع كمّ من الأخبار والأحاديث والروايات المتناقلة والإنتقادات والثرثرات راكمها يوماً تلو آخر، عبر رصد نشاطات علنية في بقعة جغرافية تكبر أو تصغر بغية مراقبة حياة السكان واتجاهاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وميولهم السياسية والعقائدية، ومآخذهم على السلطة وتذمّرهم وسخطهم أو ارتياحهم حتى، وكذلك حاجاتهم ومتطلّباتهم. أراد أن يعرف ماذا يدور في حلقاتهم المفتوحة واجتماعاتهم العفوية وملاحظاتهم المباشرة.



أغفل الاستخبار عن السفارات العاملة عارفاً بمقدار أدوار استخبارات دول عربية وأجنبية على الأراضي اللبنانية. تارة للتنافس في ما بينها في الوصول إلى معلومات من على أرض بلد تتقاطع عنده مصالح بلدان عدّة ونزاعاتها وتتحرّك منظمات وقوى غير محلية، وطوراً لمراقبة سفارات دول بعضها البعض الأخر وتغلغلها في الحياة السياسية اللبنانية. حاذر اتخاذ موقع الطرف والإنحياز في خضم هذا الإشتباك بتعاونه مع أجهزة استخبارات في مواجهة أجهزة مناوئة لها، وكذلك الاضطلاع بدور سلبي حيال أخرى ينفر لبنان من أنظمة بلدانها.

وما خلا بضع زيارات لسوريا اتصلت بمهمات عاجلة، لم يقصد مدير الأمن العام على مرّ السنوات الست دولة أخرى. لم يخابر أيّاً من نظرائه العرب والغربيين رؤساء أجهزة الأمن العام، ولا طلب التنسيق معهم وتبادل المعلومات في ملفات أمنية مشتركة. حلّت محله الاستخبارات العسكرية عندما فتحت قنوات اتصال وتعاون مستمرّين بتفاوت مع الاستخبارات العسكرية السورية والمصرية، وخصوصاً في حقبة الجمهورية العربية المتحدة بين عامي 1958 و1961، ثم مع كلّ منهما في ما بعد.

تجنّب تجنيد مخبرين فلسطينيين في مخيّماتهم المنتشرة في بيروت والجنوب والبقاع والشمال لتزويده معلومات عمّا يجري داخلها. كان منوطاً حصراً بالشعبة الثانية التي أدرجت مراقبة المخيّمات والتوغّل فيها في فرع خاص بها في أركانها. اكتفى الأمن العام بدور محدود هو تنظيم الوضع القانوني للاجئين وتحرّكهم بين المخيّمات وخارجها، وكذلك ذهابهم إلى سوريا أو عودتهم منها. قبل أن تمنح الفلسطينيين المسجّلين في قيود رسمية منذ لجوئهم إلى لبنان عام 1948 تصريحاً بمغادرتهم إليها أو دخولهم الأراضي اللبنانية، تُرسل شعبة الفلسطينيين في المديرية لوائح بأسمائهم إلى الشعبة الثانية للتحقق من عدم وجود موانع أمنية تحول دون حصولهم على الأذون. رتيبان في الاستخبارات العسكرية كانا يتوليان المهمة هما أنطوان عازوري وفريد الأطرش. يقصدان المديرية يومياً لتزوّد اللائحة، ثم يعودان في اليوم التالي بالجواب عنها بعد التدقيق في أسماء أصحاب المعاملات. تدوّن الشعبة الثانية ملاحظاتها على طلب الترخيص عندما ترفضه، ولا يُجاز الدخول كما المغادرة عند امتناعها عن منحه.

تخلّى عن تجنيد لاجئين سوريين معارضين لنظام بلدهم، فإذا الشعبة الثانية تجهد

مـن خلالهم ـ وآخريـن يتنقّلون دورياً بين البلدين ـ في معرفـة ماذا يحدث آنياً في سوريا من جهة، واستطلاع حركة اتصالات المعارضين السوريين على الأراضي اللبنانية واجتماعاتهم وتحرّكاتهم مـن جهة أخرى. كبّل مدير الأمن العام دوره بنطاق عمل محـلي هـو أن يكون معنياً بما يحصل في لبنان فقط، مـن غير أن تتناقض صلاحياته مع الشـعبة الثانيـة. لا قوّة ضاربة لديـه، ولا فرقة أمنية للتحـرّك وتنفيذ مهمات أمنية عاجلة كجهاز أنطون سـعد، ولا ميل إلى استخدام العنف والتخويف والتهويل والتهديد[37]. اكتفى بالمراقبة وجمع المعلومات وتحليلها وتوقّع نتائجها.

كان الإجـراء الموازي لتغلغله في الأحزاب واستكشـاف أسرارهـا وتقلّبات اتجاهاتها السياسية وشبكة علاقاتها المحلية والخارجية ومقدرتها على التحرّك سرّاً، فرضُه حظراً صارمـاً على تطويع حزبيـين في الأمن العام كي لا تتحوّل المديرية منبراً لبثّ أفكارهم وعقائدهـم، ومن ثمّ خلافاتهـم الناجمة عن تناقض مذاهبهـم الفكرية وصولاً إلى نزاعاتهـم داخل إدارة رسـمية قانونها الرئيسي الانضباط والتماسـك وإمرة الرئيس. شَـمَلَ الحظر الأحزاب المرخّصة كلّها بلا استثناء. راح الموظفون يستقصون كلّ ساعٍ إلى الإنضـواء في صفوف الأمن العـام، وجمع المقدار الأوفر من المعلومات عن بيئته ومسقطه وعائلته ومصادر رزقها وعمل أفرادها، وعلاقاته الشخصية والعامة وصلته بالأحزاب والسياسيين.

منـذ قرّر إعادة تنظيـم المديرية وضع هذا الشرط في صلبها. مـا لبث أن نصّ عليه المرسوم الاشتراعي 139، في المادة 46 منه، محظّراً على موظفي الأمن العام «الإنتماء إلى حزب أو نقابة أو إلى جمعية سياسية مهما كانت صفتها أو العمل لصالحها».
من دون نصوص قانونية تمنحه إيّاها، اجتهد توفيق جلبوط في استخدام صلاحيات

37 ـ في 14 أيلول 1961 هاجم أحد الأشخاص نسيم مجدلاني في ساحة النجمة في وسط العاصمة بموسى تركت ندوباً على وجهه طوال حياته. وضع نائب بيروت المصاب يده على خدّه النازف، فعالجه المعتدي بالشفرة الحادة نفسها وجرح اصبعه. تلقى رئيس الجمهورية بامتعاض خبر الإعتداء وكلّف مدير الأمن العام العثور على الجاني في ساعات. جمعت المديرية معلومات كافية عن المشتبه به، ثم دَهَم رجالها مكان وجوده واعتقله. أرمنيان أحدهما المعتدي، والآخر تولى مراقبة رفيقه وحمايته. بعد التحقيق فوجىء توفيق جلبوط بما لم يكن يتوقّعه: نفّذ الرجلان عملهما بإيعاز من أحد المتعاونين مع الشعبة الثانية هو جميل حبيقة الذي اتهم بالتحريض. تبيّن أيضاً أن أنطون سعد وراء التحريض على مهاجمة النائب. لم ترقِ لرئيس الشعبة الثانية انتقادات قاسية وجّهها نسيم مجدلاني إلى جهازه وتذمّره المتكرّر أمام رئيس الجمهورية من تجاوزات ضبّاطه.

اسـتمدّها من اقتناعات شـخصية ومهنية، ومن دور منوط بالأمن العام مكافحة التجسّـس ومراقبة الأجانب والحفاظ على الأمن والتوسّع في تقدير ما يؤذن به أو يُمنع بعيداً من تلك الصلاحيات، ربطها بما حسبَه المصلحة العليا للدولة. ثابر على تقليد سـلفه بفرض الموافقة المسـبقة للأمن العام على تعيين موظف في وزارة أو إدارة عامة أو نقله من إحداها إلى أخرى أو نقل معلمين من مدرسة إلى سواها أو طلب إنشـاء مدرسة أو معهد تربوي. أقرن هذا الشرط بالعودة إلى تقاريره حيال هـؤلاء، والتحقق من ارتباطهم بأحزاب وعقائـد مناوئة للبنان وتأثيرهم المحتمل على سـير عمل الإدارة. منع دخول الحزبيين الوظيفة العامة، وعمل على الحؤول دون ممارسـة نشـاطات حزبية داخل الدوائر الرسمية تؤول إلى إفسادها وإيجاد تربة خصبة للاسـتقطاب ونشوء خلايا، وانتقال نزاعات الأحزاب وتنافس عقائدها ودعاياتها السياسية إليها.

طاول الإجراء ـ إلى الإجازة المسـبقة للمديرية لإنشـاء أحـزاب ونقابات وجمعيات وشركات في بعض الأحيان ـ منع نقل القيود الشـخصية لأفراد أو عائلات من منطقة إلى أخرى من دون الموافقة تلك. منح مدير الأمن العام نفسه حقّ جواز نقل قيود أو رفضـه تبعاً للأهداف التي يرمي إليها، وتفادياً لتأثيرها في الانتخابات النيابية العامة خصوصـاً. كان قد لاحـظ في تقارير بين يديه أن أعضاء في الحزب السـوري القومي الاجتماعي أكثروا، على أبواب انتخابات 1960، من نقل القيود الشـخصية لعائلاتهم من مناطق شتى إلى الكورة، حيث قواعد أنصاره تساعد على تعزيز حظوظ مرشّحه في الوصول إلى مجلس النواب.

أصابع التدخّل

على مرّ عهد فؤاد شهاب، لم تُسَق إلى الأمن العام ـ على غرار الاستخبارات العسكرية ـ اتهامات بتدخّلٍ سـافر في الانتخابات النيابية العامة. لم يُفصَح عن تورّط مديره في الحياة العامة والنشاطات السياسية والشخصية، وممارسة ضغوط واستغلال السلطة والمال العام والتنصّت والتعقب والتشـهير والتهديد، كانت لاحقت الشـعبة الثانية ورئيسـها. لم تقلل هذه التبرئة حماسـة المديرية للاضطلاع بـدور مؤثر في أكثر من ملف، من بينها الانتخابات النيابية تشبّثاً بما كان يظنه توفيق جلبوط محافظة على

مكانة الرئيس وقوة النظام وتوفير أوسع شبكة حماية وتأييد لهما.
حـدّد دوره والموقف الذي يتوقّعه منه رئيس الجمهورية بالقول: لم أكن أنتظر دائماً أن يقـول لي الرئيس ما ينبغي القيام به. علينا نحن أحياناً أن نحزر ما يريدنا ـ هو ـ القيام به، فنقدم عليه.
في تفسيره هذا، أدخل مساعدة المرشحين للانتخابات النيابية، الموالين للرئيس والعهد، في صلب عمله وتكليف المديرية رعايتهم.
كان لـه دور في أول انتخابات نيابية عامة، وأحجم عنه في الانتخابات التالية أشـهراً قليلة قبل انتهاء الولاية. طبعت الانتخابات الأولى عام 1960 رغبة رئيس الجمهورية في إعـادة التوازنين التمثيلي والسـياسي إلى مجلس النواب بعدمـا أفضت انتخابات 1957، في ظلّ كميل شـمعون، إلى التلاعـب بنتائجها بغية تقويض زعامة معارضيه. خسر كمال جنبلاط مقعده في الشـوف، وصائب سـلام وعبدالله اليافي مقعديهما في بيروت، وأحمد الأسـعد مقعده في الجنوب. بدورها انطـوت الانتخابات التالية عام 1964 على جهد تولاه الموالون للإمسـاك بغالبيـة ثلثي مقاعد البرلمان وتمكينهم من تجديد ولاية فؤاد شهاب في الرئاسة. جارى مدير الأمن العام هدف انتخابات 1960، وتحفّظ عن الإنضمام إلى هدف انتخابات 1964.
إلى آمال معقودة على انتخابـات 1960 بعودة الزعماء البارزين إلى مجلس النواب، توخّـى الرئيس ومعاونوه ـ وأبرزهم توفيق جلبوط ـ منذ ما قبل ذلك إحاطة العهد بكتلـة نيابية من الموالين والمؤيدين تنخرط في برنامج الشـهابية وتطبيقه. لاحظ أن دوره عـلى رأس المديريـة مطابق لمهمة فؤاد شـهاب على رأس الدولـة وتتمّة لها. لم يُرضِه تنظيم المديرية وتحسـين أدائها وتحديد صلاحياتهـا في القوانين والأنظمة فحسـب، بل توسّع في استخدام جانب سـياسي منها: أن لا يكتفي بقصر دوره على المحافظـة على صورة الحكم ورئيس الجمهورية، وإنما المسـاعدة على تكوين طبقة حلفـاء في مجلس النواب وخارجه. يعوّل على مواقفهم وقواعدهم الشـعبية لدعم الرئيس وسياساته وتسويق الأفكار التي ينادي بها.
كانت انتخابات 1960 مناسـبة جدّيـة لولوج هذا الهدف بدعم مرشّـحين اختاروا موالاة الشـهابية، وخاضوا الانتخابات في لوائح توسّـلت هذا المبتغى. التحق الأمن العام بتدخّل الشعبة الثانية آخذةً في الحسبان نفوذها وقدراتها والإمكانات المتوافرة

لديها في الإدارة واسـتجابتها الخدمات. اختار توفيق جلبوط التأثير في دوائر محدّدة في قانون جديد للانتخاب كانت قد وضعته حكومة رشيد كرامي وصدر في 26 نيسان 1960، سرعان ما أرفقه رئيس الجمهورية في 4 أيار بمرسوم حلّ مجلس النواب. تلته اسـتقالة رشـيد كرامي وتأليف حكومة ترأسـها أحمد الداعوق للإشراف على إجراء الانتخابات النيابية.
دَعَمَ الأمن العام مرشّحين في اثنتين من الدوائر الثلاث لبيروت، وفي دوائر أقضية المتن والبترون وصور، بينما تولت الشعبة الثانية التدخّل في دوائر أخرى من غير أن تكون بعيدة عن التنسـيق مـع المديرية في الدوائر التي أكبّت عليها، وعن توجيه مسـار الاقتراع. لم يكن الأقطاب الشـهابيون الآخرون كرشـيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبـلاط وبيار الجميّل في حاجـة إلى مؤازرة الأمن العام والشـعبة الثانية لوائحهم المتينة. إلا أن توفيق جلبوط عمل على تعزيز حظوظ فؤاد بطرس في أول ترشّـح له في لائحـة بيار الجميّل في الدائرة الأولى من بيروت، ففـازت بأعضائها الثمانية. عزم عـلى دعم ترشـيح محمد الجـارودي في الدائرة الثالثة في لائحة ائتلافية مع رشـيد الصلـح الذي فاجأه، بعدمـا طلب مقابلته على عجل، باعتـذاره عن عدم التحالف معه، وعزا السـبب ـ كما روى ـ إلى ضغوط سـورية. أخبره أنه اسـتدعي إلى دمشق وطُلـب منه، تحـت وطأة تهديده، التخلي عن هذا الائتـلاف، فرضخ وأهمل لائحة كان توفيق جلبوط يتحضّر لتوفير مقوّمات فوزها. ترشّـح رشيد الصلح منفرداً متأثراً بوعود مسـاعدته على الفوز فخسر، وترشّـح محمد الجارودي في لائحة غير مكتملة مع صبحي المحمصاني فخسرا معاً.
وبنـاءً على طلب رئيـس الجمهورية، آزر الأمن العام ترشـيح جميل لحّود في دائرة المتن في مواجهة لائحة ترأسها كميل شمعون الذي نقل ترشيحه من الشوف إلى هذا القضاء متفادياً تداعيات «ثورة 1958» وتنامي نفوذ كمال جنبلاط في المنطقة على خوضـه الانتخابات. ارتـأى جميل لحّود بعد إحالته على التقاعـد ومغادرته الغرفة العسـكرية في رئاسة الجمهورية دخول المعترك السـياسي. رغب الرئيس في التخلّص منه بتشـجيعه على الترشّح، وطلب من توفيق جلبوط وأنطون سعد مساعدته. بذلا جهوداً مضاعفة بإرغام البلديات على اجتذاب الأصوات وتجييرها في مواجهة قاسـية مع لائحة منافسـة يتزعّمها رئيس سـابق للجمهورية انتهت بفوز الضابط المتقاعد.

خسر منوال يونس في دائرة البترون، وربحت لائحة جعفر شرف الدين ومحمد صفيّ الدين وسليمان عرب في دائرة صور في مواجهة لائحة ترأسها كاظم الخليل حليف كميل شمعون.

وخلافاً لسياق تدخّله في الدوائر تلك، سعى مدير الأمن العام إلى إسقاط عدنان الحكيم في الدائرة الثانية من بيروت منافساً تقيّ الدين الصلح صديق رئيس الجمهورية وأبرز مستشاريه المسموعي الكلمة وصائغ خطبه. أخفقت جهوده وربح رئيس حزب النجّادة مقعده.

كان قد حمل، في 16 حزيران 1960 ثلاثة أيام قبل الاقتراع، تقريراً إلى وزير الداخلية إدمون كسبار طمأنه إلى سقوط عدنان الحكيم. بُعيد صدور النتائج الرسمية النهائية، اتصل به الوزير قائلاً: آمل في أن لا تكون كلّ تقارير الأمن العام صائبة في تقديراتها على نحو كهذا.

عوّل في مساندة مرشّحيه على مفاتيح انتخابية في بيروت والمناطق، وعلى قبضايات الأحياء ووجهاء البلدات والقرى وناشطين متطفّلين كانوا يتقرّبون من الأمن العام والشعبة الثانية كي يستمدّوا منهما نفوذاً وخدمات تعزّز مكانتهم. عمدت المديرية كذلك، في الأسابيع القليلة التي سبقت الاقتراع، إلى وضع تقارير دورية قريبة من الاستطلاع المبكر استخلصتها من استقصاء رجال الأمن العام والمخبرين عن الحملات الانتخابية وتوزيع الصور والبيانات ومؤشرات اتجاهات الناخبين. اهتمت بمراقبة الجهود التي كان يبذلها المرشّحون بالخدمات تارة والمال طوراً لاستقطاب المقترعين وتشجيعهم على التصويت لهم، وكذلك تحريك العصبيات الطائفية والعائلية والحزبية، وإطلاق الإشاعات والإستفزاز المتبادل بنشر الاتهامات والتشهير ودعايات التهكم والسخرية، وحظوظ الفوز أو تراجعها. رُفعت التقارير إلى رئيس الجمهورية، واطلع عليها في بعض الأحيان مرشّحون موالون بغية تصويبهم إدارة حملاتهم واكتشاف ثغرها وأخطائها بعد مقارنتها بنشاطات منافسيهم تفادياً لسقوط محتوم.

لم يُثمر تدخّل الأمن العام في انتخابات 1960 كثيراً، ولا أحاط الرئيس بغالبية نيابية احتاج الوصول إليها إلى أربع سنوات أخرى كي تمسي بين يديه. أفضى الإختبار الأول إلى تأييد مرشّحين والمساهمة في نجاح آخرين واجتذاب نواب مستقلين إلى الشهابية في مرحلة لاحقة. إلى زعماء تقليديين مثّلوا دعامة عهده منذ اليوم الأول، لم يؤتَ إليه



سوى بكتلة موالية من 11 نائباً ترأسها فؤاد بطرس دُعيت «الكتلة النيابية المستقلة». في الانتخابات التالية عام 1964، حاذر توفيق جلبوط التدخّل بعدما كان فَقَدَ الكثير من القدرات وأضحى القرار الأمني في يد الشعبة الثانية وحدها منذ مطلع عام 1962. تلقّى بامتعاض إسقاط الاستخبارات العسكرية ريمون إدّه في جبيل، وكميل شمعون في الشوف.

لم يكن اهتمامه بفؤاد بطرس ومحمد الجارودي ومنوال يونس وليد انتخابات 1960. قبل أكثر من سنة مهّد لاستقطاب موالين إلى العهد برعايته المباشرة نواة أولى هي «حركة التقدّم الوطني».

تنظيم نخبة من محامين ومثقفين سعوا إلى دور سياسي في مرحلة الخروج من «ثورة 1958» وانتقال البلاد من حقبة إلى أخرى، ومن رئيس جاءت به «ثورة بيضاء» إلى خَلَف حملته ثورة دموية بعد ست سنوات. عام 1959 عقد هؤلاء بضعة اجتماعات رغبت في فرصة سياسية جديدة تتزامن مع الولاية الجديدة. التقوا في منزل منوال يونس في الرملة البيضاء فأضحوا الرعيل الأول لحركتهم وخلصوا إلى اعلانها[38]. عزموا على دعم العهد قبل أن يتعرّفوا إلى الرئيس أو يجتمعوا به. بعضهم القليل عرفه في مناسبات عابرة إبّان قيادة الجيش، بيد أن معظمهم لم يلتقِ به. تعلّقوا ببرنامجه في الإصلاح والعدالة الاجتماعية وإعادة بناء الدولة والإدارة ورؤيته للمواطنية.

كان لمدير الأمن العام دورٌ رئيسي في إطلاق «حركة التقدّم الوطني». حضر اجتماعاتها واستضاف أعضاءها في منزله لمناقشة أحوال الحكم والبلاد، ولم يتردّد في تسديد إيجار مقرّها الرئيسي وتأثيثه من المخصّصات السرّية للمديرية. أمسى صلة وصل بين أفكارهم والسياستين الاجتماعية والإنمائية للرئيس. اقترب بعض الرعيل الأول كثيراً من فؤاد شهاب فأضحى في مواقع رسمية متفاوتة حتى نهاية الولاية: فؤاد بطرس وزيراً مرّتين في حكومتي رشيد كرامي عامي 1959 و1961 ونائباً في انتخابات 1960 و1964، ومنوال يونس نائباً في انتخابات 1964، وباسم الجسر رئيساً لمصلحة الإعلام

38 ـ هم: فؤاد بطرس وجوزف مغيزل وسليمان الزين ومحمد الجارودي وحسن صعب وبهيج طبّارة وزكريا النصولي وجميل جبر ومتري قصعة ونقولا قيقانو وباسم الجسر وبشير العريضي وغالب شاهين وعبدالرحمن اللبّان وأنطوان كيروز وفؤاد عوّاد وجان مبارك ونجيب بولس وأنطوان سعيد. إلا أن عدد المنتسبين إلى «حركة التقدّم الوطني» أضحى لاحقاً 73 عضواً.

في وزارة الإرشاد والأنباء ومديراً للوكالة الوطنية للأنباء وناطقاً رسمياً باسم الحكومة اللبنانية بمرسوم وقّعه رئيس الجمهورية عام 1962.

كمنت الحجّة التي أشاعها توفيق جلبوط عن اجتذابهم إلى العهد في عبارة رئيس الجمهورية لهم، وهو اعتاد استقبالهم مجتمعين أكثر من مرّة في السنة، ومنفردين مرّات أخرى بين عامي 1959 و1962: ما دمتم تعدّون أنفسكم شهابيين، لماذا تعملون من الخارج ولا تدخلون الإدارة والدولة. تسلّموا مسؤوليات وطبّقوا ما تقولون به.

ورغم التصاقها بالحقبة الشهابية ورجالها، حرصت «حركة التقدّم الوطني» على إبراز حضورها ودورها المستقلين. وتبعاً لعلاقتها الوثيقة برئيس الجمهورية، شقّت بضعة اقتراحات رفعتها إليه طريقها إلى التنفيذ في برنامج الحكم والسياسة الاجتماعية للدولة، وانضم أعضاء من الحركة إلى اللجان المتخصّصة في تطوير الإدارة وتحديثها والتنمية في رعاية بعثة إيرفد.

مُلاقاةً لأفكار فؤاد شهاب، أطلق توفيق جلبوط جزءاً رئيسياً منها في مناقشات تأسيس الحركة. أصبح شعارها شعار حكم الرئيس، وهو التمسّك بالوحدة الوطنية سبيلاً إلى الإستقرار وإنجاز خطة عمل وطنية اجتماعية ـ اقتصادية. عام 1960 حازت العلم والخبر من وزارة الداخلية، سرعان ما انضوى في صفوفها بضعة عشرات. لم تنجح في التحوّل حزباً سياسياً ذا مؤسّسات قادراً على الاستقطاب الشعبي رغم مبادىء وعناوين ذات مصادر أخلاقية وإصلاحية وفلسفية أهّلتها للاضطلاع بهذا الدور وإيجاد منبر حزبي. وعلى وفرة الدعم السياسي، لم يسعها إلا أن تكون أقرب إلى ناد فكري لمثقفين يمثّلون نخبة. تكتفي بإصدار كراريس ومنشورات وبيانات دورية وتقديم محاضرات في رؤاها، من دون بذل جهد خاص للإنتشار. لم تُعمّر طويلاً، وأعلنت في 19 كانون الأول 1961 تجميد نشاطها.

مجازفة الإصلاح

مذ أوكلَ إليه رئيس الجمهورية ملف النقابات العمالية والإهتمام بها ـ وقارب عددها آنذاك 18 نقابة مرخّصة ـ أبقى توفيق جلبوط عين السلطة عليها وراقب حركتها، وتسرّب إلى داخل تجمّعاتها المتشعّبة التي تطلّب رؤساؤها حماية يلوذون بها ونفوذاً يحملون تأثيره إلى العاملين فيها، وقد صوّرت الحالات الفقيرة في المجتمع



كالسائقين وبائعي الخضر والقصّابين وعمال المرفأ والتنظيفات وموظفي البلديات وأخصّها بلدية بيروت. بات الأمن العام صلتهم بالدولة، فراحوا يتردّدون على مفوّضيه لتذليل معضلات بعضها اتصل بمخالفة القوانين وتراخيص الإتجار وتهريب البضائع، وبعضها الآخر بعلاقتهم برجال الأمن والمخافر، والبعض الثالث بتعاطيهم مهنتهم. أتاحت العلاقة المباشرة هذه تحوّلهم مخبرين للمديرية من داخل نقاباتهم، ومن خلال البيئة التي يقطون فيها أحياناً، فاطلع الأمن العام على ما كان يجري في أوساطهم.

غالى مدير الأمن العام في الإفادة من هذا الدور وراح يتدخّل في الانتخابات التي تجريها النقابات، ولاسيّما منها الأكثر اجتذاباً للمعلومات ويكثر فيها دور عمّال غير لبنانيين، فلسطينيين وسوريين، يطلبون الإرتزاق. فإذا بعضهم يتجاوز ما يتوخّاه ويستجيب عروضاً بممارسة نشاطات سياسية وحزبية مناوئة للسلطة تنتهك القوانين، ولا تخلو من التسبّب باضطرابات.

بكّر في التورّط في انتخابات عمالية من أجل دعم متعاونين معه على رأس نقاباتهم، كانوا مفتاح إحاطته بأخبار وافية عن اتجاهاتها وتغلغل السياسيين والأحزاب في صفوفها، وإخطاره مسبقاً بحالات تحريض داخلها على الإضراب أو التذمّر أو بثّ إشاعات ضدّ الحكم. بدت نقابة موظفي مرفأ بيروت أبرزها. لم يَخفَ أن عيون مخبريه وآذانهم من داخل المرفأ كانت تساعده على مراقبة حركة الإنتقال والتحقق من تهريب بضائع أو تسلّل اشخاص، أو تساهل موظفي الأمن العام في تطبيق الإجراءات القانونية حتى. أن يتعقب أيضاً نشاطات عمّال غير لبنانيين يُخبّىء بعضهم وراء صفة حمّال عملاً أمنياً أو يتجسّس على دورة التنقّل من المرفأ وإليه.

حمل بضع الحجج هذه توفيق جلبوط على إيلاء المرفأ أهمّية خاصة عندما عهَدَ في رئاسته إلى مفوّض متمكّن. لا يقصر عمله على المعاملات القانونية وحركة دخول البضائع ورسو البواخر ولا على خروجهما فحسب، بل كذلك تجنيب البوابة البحرية لبيروت أن تكون عاملاً مكمّلاً لافتعال قلاقل عبر التسلّل والتهريب. قاد تشبّثه بإبقاء نقابة موظفي المرفأ محط عنايته إلى نزاع مباشر بينه ورئيسه وزير الداخلية كمال جنبلاط، مثّل أحد أبرز حالات سوء التفاهم بين الرجلين. في مواجهة زعيم

كبير ذي هيبة وسمعة لا تقاوَمان، كان عليه أن يُوازن بين صفته كموظف مرؤوس له، وفي الوقت عينه النظر في مرآة نفسه بتقدير ذاتي يستمدّه من أنه رجل رئيس الجمهورية.

دَعَمَ في انتخابات نقابة موظفي مرفأ بيروت عام 1962 أنطوان بشارة على رأسها، بعدما لاحظ محاولة وزير الداخلية السيطرة على المرفق بترشيح سليم القزح، عضو الحزب التقدّمي الاشتراكي، لانتزاع الرئاسة. بإيعاز من توفيق جلبوط، اضطلع رئيس دائرة المرفأ المفوّض أمين حيدر بدور بارز في تأليب الناخبين انتهى إلى إعادة انتخاب مرشّحه أنطوان بشارة.

غضب كمال جنبلاط واتهم أمين حيدر بالتدخّل لإسقاط سليم القزح. وبغية عدم ربط استيائه بإجراء متعمّد يُستشم منه انتقام شخصي، استخدم صلاحياته بالطلب من مدير الأمن العام اقتراح مناقلات جديدة. لم تُرضه مسودّة المدير إذ أبقت على معظم التشكيلات السابقة. رفضها الوزير وأعدَّ أخرى مختلفة لم يستطع توفيق جلبوط التحفّظ عنها أو عرقلة تنفيذها. سلّم بها على مضض كي لا يخالف تعليمات تدخل في صلاحيات رئيس الإدارة وزير الداخلية. لم يشأ أيضاً الإستعانة برئيس الجمهورية والإحتكام إليه. في صلاحيات المدير أنه يقترح على الوزير مناقلات المفوّضين، فيوافق عليها أو يرفضها. بيد أن كمال جنبلاط تقصّد في المسودّة الثانية نقل أمين حيدر ـ الأرسلاني الولاء ـ إلى دائرة أخرى في ما بدا عقوبة له، وأحلّ محله شيعياً هو المفوّض يوسف سليم.

أصدر بداية، 2 حزيران 1962، القرار 173 قضى «بناءً على البواعث المستمدّة من صالح الخدمة» بتبادل الوظيفة في المرفأ بين المفوّض العام أحمد البلطجي والمفوّض أمين حيدر. ثم ألحقه بعد أيام، 7 حزيران، بالقرار 182 ألغى بالحيثيات نفسها القرار السابق وأجرى تبادلاً ثانياً للوظيفة بين أمين حيدر ويوسف سليم بات نافذاً في اليوم التالي. كان يوسف سليم رئيساً لدائرة الأمن العام في المطار، فحلّ محله حليم الناشف القريب من كمال جنبلاط بشفاعة شقيقه إدمون المنضوي في صفوف حزبه.

حاول الوزير مراراً، في أوقات سابقة، منح حليم الناشف موقعاً بارزاً في المديرية، إلا أنه اصطدم بتوفيق جلبوط الذي جبه بدوره خلافات شتى مع الوزير الباحث عن موطىء قدم فيها.



بعد أقلّ من سنتين، عام 1964، خَلَفَ حسين العويني رشيد كرامي على رأس حكومة جديدة تولى فيها أيضاً وزارة الداخلية خلفاً لكمال جنبلاط. خمسة أيام فقط من تأليفها، مستفيداً من قربه من رئيس الجمهورية، استعجل مدير الأمن العام التأثير على رئيس الحكومة وزير الداخلية باتخاذ القرار 15 في 25 شباط قضى بتعديل القرارين السابقين وردَّ الإعتبار إلى موقعه على رأس المديرية أولاً، وتعزيز سلطته على مرؤوسيه. أعاد أمين حيدر إلى منصبه في دائرة المرفأ، وحليم الناشف إلى مركزه السابق في المديرية، فيما رجع يوسف سليم بدوره إلى دائرة المطار بحركة مناقلات محدودة طاولت دوائر أخرى. حلّ حسني الشيخة في دائرة ضبط الإقامة، وعبدالله خوري وثروت قنطري في دائرة الاستقصاءات.

طبع الإستقرار والاضطراب علاقة توفيق جلبوط بوزراء الداخلية المتعاقبين. تأثرت بتعارض الأمزجة والطباع من غير أن تفقد هرمية إمرة الوزير على المدير، وكذلك تحسّب الوزير من صدقية الثقة غير المشروطة التي محضها رئيس الجمهورية لأحد أبرز معاونيه واتكاله عليه. نشأت بذلك صلات ترجّحت بين التفاهم والنفور بين الرجلين. عرف توفيق جلبوط ثمانية وزراء للداخلية، ثلاثة منهم كانوا رؤساء الحكومة هم رشيد كرامي وصائب سلام وحسين العويني. أولهم رشيد كرامي على رأس حكومة استمرت 20 يوماً فقط عُيّن خلالها مديراً للأمن العام قبل 11 يوماً من استقالتها، فلم يخبرا تعاونهما. أدرك بعد ذلك ريمون إدّه (1958 ـ 1959) وعلي بزّي (1959 ـ 1960) وإدمون كسبار (1960) وصائب سلام (1960 ـ 1961) وعبدالله المشنوق (1961) وكمال جنبلاط (1961 ـ 1964) وحسين العويني (1964).

نظر بتقدير إلى ريمون إدّه ونزاهته وشجاعته في دفاعه غير المحدود عن الديموقراطية وتعلّقه بقيمها وبالحرّية والمحاسبة السياسية ومحاربة الفساد، المماثلة لما يتحلى به فؤاد شهاب. عملا معاً وتبادلا الإحترام ولم يختلفا. ورغم القطيعة بين الرئيس وعميد حزب الكتلة الوطنية، لم يكتم في أحاديث خاصة اعتقاده بأنه ربّما كان من المفيد ـ يوماً ما ـ اختبار ريمون إدّه في رئاسة الجمهورية كأحد أبرز الزعماء الموارنة. أيقظت مقوّمات الإعجاب هذه ما لا ينساه عن فؤاد شهاب حين كان مرافقاً له عام 1956.

غير مرّة سـمعه يُبدي انزعاجه من ريمون إدّه، ومن قبله أبيه إميل إدّه ، معبّراً عن ميله إلى الكتلة الدسـتورية التي تزعّمها بشـارة الخوري. لم يُحبّ أيّاً منهما، وحفظ هذا الإنطباع طويلاً حتى انتخابه رئيسـاً للجمهورية عام 1958. عامذاك أصرّ ريمون إدّه ، العـارف باتفاق أميركي ـ مصري على انتخاب قائد الجيش رئيسـاً للدولة، على الترشّـح ضدّه لحرمانه الفوز من الدورة الأولى من الاقـتراع بغالبية ثلثي الأصوات، ذات مغزى الإجماع. صبَّ غضبه على ترشـيح قائد الجيش للرئاسـة وافتتاح سابقة قدّرها انتهاكاً للديموقراطية والحياة السياسـية والنظام البرلماني، وفرض مرشّـح على مجلس النواب بتسوية خارجية، وتمكين الجيش من الوصول إلى السلطة.

لم تكن كذلك نظرته إلى صائب سلام، وقد أخذ عليه مزاجه المتقلّب وإيلاءه زعامته مكانة لا تُجارى، فاتسـمت علاقتهما بخلافات دائمة. مع علي بزّي وإدمون كسـبار وعبدالله المشنوق مرّ التعاون عابراً. لم يتردّد كمال جنبلاط أمام رئيس الجمهورية من الشـكوى من مرؤوسه. اصطدم الوزير والمدير في حالات وفيرة بعدما اكتشفا تناقض طباعهما وتنافر موقفيهما من العقائد وشـعاراتها وفلسفتها والممارسة السياسية. لم يسعَ المدير إلى تجـاوز الوزير وصلاحياته، ولاذ لتبرير وجهة نظـره وتغليبها أحياناً برئيس الجمهورية، فعَضَدَه .

لا ينـسى توفيق جلبوط حواراً قصيراً بينهما لبث في ذاكرته أبداً وكان يرويه من حين إلى آخر، انطوى على كلّ التعارض الشخصي والسياسي.

قال له كمال جنبلاط، في خاتمة اجتماع في مكتبه في السرايا القديمة: تبدو متحمّسـاً للبنان أكثر ممّا ينبغي. هل فاتك يا كولونيل أنك من الأقضية الأربعة (في إشـارة إلى مسقطه الخيام في قضاء مرجعيون ـ حاصبيا، وكان قبل إعلان لبنان الكبير عام 1920 جزءاً من سوريا)؟

ردَّ: صحيح أنني من الأقضية الأربعة. معك حقّ. لكنني لم أرسـل يا كمال بك رسـالة إلى الرئيس عبدالناصر عام 1958 عندما زار سوريا أقول له إن جبل لبنان كلّه يزحف للقاء بطل العروبة. لم يزحف جبل لبنان كما رأيت.

آخر وزراء الداخلية في حكومات فؤاد شـهاب كان حسـين العويني، أكثر المتحمّسين لتجديد ولاية الرئيس على طرف نقيض من مدير الأمن العام.

احتفـظ مـن علاقته به بحادثة تعود إلى أولى سـني العهد عـام 1959، وكان وزيراً



للخارجية. خابره وطلب منه تسهيل دخول أحد الفلسطينيين إلى لبنان.

ردَّ: طبعاً، إذا كان وضعه قانونياً.

اسـتاء الوزير من الجواب وحمله إلى رئيس الجمهورية شـاكياً من تصرّف غير أنيق لمرؤوسه، هو استجابته المشروطة طلب وزير الخارجية، في الوقت نفسه رئيساً سابقاً للحكومة.

تلفن فؤاد شـهاب لتوفيق جلبوط واستفسر منه، ثم قال له: أنتَ على صواب في ما فعلت، لكنني سأعلّمك أمراً تدرج عليه من الآن فصاعداً. لا تقل أبداً لوزير الخارجية أو أيّ وزير آخر أو مسـؤول إنك تسـهّل طلبه شرط أن يكون قانونياً. قل نعم أولاً وانتظر أن يصل إليك طلب دخول الشخص وتحقّق من قانونيته. بعد ذلك تقول له إنه غير قانوني ولا تستطيع ادخاله.

كان رئيس الجمهورية ناط به، على أبواب إصلاح الإدارة بعد مدّها بمراسيم اشتراعية طـوّرت ملاكاتها وأنشـأت مؤسّسـات افتقرت إليهـا، تزويده لوائـح باختصاصيين وأصحاب خبرة وحملة شهادات عالية بغية اختيار بعضهم لتولي مناصب رفيعة فيها.

عَمِـلَ الأمن العام على إعداد صنفين من اللوائح: أول إحصاء موظفي الملاك الإداري من حملة الشـهادات، ولاسيّما منهم ممّن يشـغلون الفئتين الأولى والثانية وتقويم أدائهـم ومؤهلاتهم وسـلوكهم ومعايير النزاهة فيهم، وتقديـر بقائهم في وظائفهم أو إقصائهـم عنها أو ترفيعهم. وثانٍ إحصاء حملة الشـهادات والمتخرّجين الجدد في جامعاتهم المحلية والأجنبية سـعياً إلى الإسـتفادة من كفاياتهـم في الوظيفة العامة وإدارات الدولة وأجهزتها. اسـتغرقت المهمة سـتة أشـهر أنجـزت خلالها فرق من موظفـي المديرية جمـع معلومات تضمّنتها اسـتمارة أشرف توفيـق جلبوط على وضعها، تناولت خانات العمر والطائفة والوضع الاجتماعي ونوع الشهادة ومصدرها والتـدرّج العلمي وتقويم مقاييس الأداء والكفاية المهنيـة، وأقرَنَها بجداول مقارنة. اسـتقصى عشرات رجـال الأمن العام المعلومـات في الجامعة اللبنانيـة والجامعات الخاصـة في لبنان، وكذلك الجامعـات الأجنبية التي تخرّج فيهـا لبنانيون عادوا إلى بلدهم وبدأوا البحث عن العمل.

أنجز دليلاً بموظفي الإدارة وأرسـله في حزيران 1959 إلى رئيس الجمهورية والوزراء، في اليوم الأخير من المهلة الممنوحة لإصدار المراسـيم الاشـتراعية. بات الدليل جاهزاً

لاستقبال موظفين جدد محافظين وقائمقامين ومديرين عامين، ناهيك بوظائف من فئات أخرى تطلّبتها الوزارات والإدارة، المحدثة أو المرشّحة لملء الشغور فيها[39]. على الأثر استمزج رأي أصحاب كفايات وخبرات في الإنخراط في الوظيفة العامة انسجاماً مع ما أشاعه العهد ومضيه في إعادة بناء الدولة. بعض مَن فاتحهم في الإنضمام إلى الإدارة كجان مبارك وجان كيرلّس وجوزف بجاني تحفّظ وفضّل نجاحه في مهنته الأكثر إدراراً للمال له، وبعض آخر تريّث ثم وافق بعد طول استمهال كمتري قصعة وفوزي بردويل ومتري النمّار.

عندما تسلّم جداول موظفي الإدارة، راجعها رئيس الجمهورية بتأنٍ مكرّراً إصراره على إدماج حملة الشهادات العالية في برنامجه للإصلاح، متعمّداً أمام مدير الأمن العام ـ وهو يطالعها ـ المفاضلة في ما بينها بالتدقيق في سني الخبرة وتشعّب مجالاتها ومستوى الشهادة ومصدرها ومضمارها والسنّ، إلى توقفه مليّاً أمام المواصفات الشخصية. سرعان ما تولّدت عراقيل في طريق المضي في هذه الخطة بعدما صدرت تعيينات استندت إلى جداول الأمن العام. ذهب بعض السياسيين، الساخطين الذين درجوا على التوسّط والتأثير في تعيين الموظفين الكبار، يشتكون إلى رئيس الحكومة صائب سلام، ثم رشيد كرامي، مشكّكين في لوائح المديرية تارة، وموغرين صدريهما بأن الأمن العام يتولى تعيين الموظفين طوراً، واتهام السلطة الإجرائية بالإذعان لدور هامشي في صلاحيات تدخل في صلب اختصاصها، المعنية بتحديد مواصفات الترشيح والتوظيف والترفيع. قيل لرئيسي الحكومة إن الإدارة أضحت بين يديّ رئيس الجمهورية ومدير الأمن العام. تدخلا فجُمّدت مهمة الأمن العام أكثر من مرّة، إلى أن توقفت نهائياً مع رشيد كرامي.

كلّما سُمّي مرشّح لتبوؤ منصب إداري رفيع مستمدّ من جداول الأمن العام تحفّظ صائب سلام أو رشيد كرامي، وراح رئيس الجمهورية يُوازن بين مراعاته رئيس الحكومة والمحافظة على الآلية التي طمأنته إلى تعيينات سليمة وكفيّة غير مسيّسة. في وقت

39 ـ يُورد لويس الحاج في مقالة نموذجاً عن تعيين موظفين كبار استناداً إلى لوائح مديرية الأمن العام كالآتي: «كان أحد القضاة الكبار تردّد اسمه كمرشّح لمديرية وزارة العدل، فاستبعده الرئيس شهاب بعدما جاء في تقرير مديرية الأمن العام أن القاضي قانوني كبير وصاحب اجتهادات جريئة، ويمكنه أن يُصدر في قضية واحدة حكمين متناقضين. كلاهما مطابق للقانون» («النهار»، 2 كانون الأول 1982).



لاحق منذ عام 1961، تدخّل وزير العدل فؤاد بطرس لدى رشيد كرامي لإقناعه بصواب الآلية التي لا تمنح الأمن العام دوراً في تعيين الموظفين، ولا تمكّنه من النفاذ إلى الإدارة، بل توفّر عبره أوسع كمّ من المعلومات عن مرشّحين محتملين وكفاياتهم. عَمِلَ على تذليل التباين بين رئيسي الجمهورية والحكومة. تفهّم الرئيس وجهة نظر رشيد كرامي، وبدأ يتقبّل فكرة عدم اقتصار الخيار على لوائح الأمن العام وحده. عوّل مذ ذاك على مصادر أخرى للإستعلام من بينها السياسيون أنفسهم، وخصوصاً آراء رئيس الحكومة والوزراء الذين استعادوا دورهم وتغلغلهم مجدّداً في الوظيفة العامة. انتهت مهمة الأمن العام تلك تماماً عام 1962 باسترجاع الزعماء والسياسيين النفوذ في الإدارة بعدما بسطوا تأثيرهم، قبل أقلّ من سنتين، على مجلس الوزراء مجدداً. أمست حكومات النصف الثاني من الولاية على صورة ما كانت عليها في عهدي سلفيه، ممثّلة للطبقة السياسية التقليدية التي نفر منها الرئيس واحتقرها وحاذَرَ التعامل معها في السنوات الثلاث الأولى، ثم أرغم على التسليم بمقاسمتها إيّاه الحكم. بدأت ملامح الإنكفاء على أثر عودته عن استقالته في 20 تموز 1960 وتأليف الحكومة الأولى لصائب سلام في الأول من آب عامذاك، غلبت عليها الزعامات والبيوت التقليدية.

أضاف تشعّب الأدوار التي دُعي الأمن العام إليها مهمة حضّه رئيس الجمهورية على توليها عام 1960، هي الحدّ من الرشوة بعدما بلغ إليه تفشّيها في معظم الإدارات الرسمية. اشتكى سياسيون منها في مواقف أطلقوها في الجرائد وطلبوا من الحكم مكافحتها. توخّى توفيق جلبوط من مسارعته إلى المهمة الجديدة ترسيخ صفات طبعت عهد فؤاد شهاب هي النزاهة واحترام القانون ومنع الإعتداء عليه والقضاء على الفساد. وفق خطة بسيطة تبيّن له في ما بعد أنها غير موفقة، وأوقعته في مأزق أوشك أن يحمله على المثول أمام القضاء، حاول الإيقاع بمرتشين من موظفي الإدارة بالجرم المشهود: القبض عليهم في أثناء تقاضيهم رشاوى واعتقالهم ومحاكمتهم، أمثولة لسواهم كي يتوجّسوا ويحذروا ـ هم بدورهم ـ من فخ مماثل.

كلّف رجال الأمن العام استدراج المرتشين بأوراق نقدية من فئة خمس ليرات سُجّلت أرقامها سلفاً، أعطوها في أوقات متفاوتة لبعض موظفي مديرية الجمارك ومصلحة تسجيل السيارات والآليات وبلدية بيروت ومكاتب الدوائر العقارية، إلى إدارة رسمية

في صيدا، منتحلين صفة أصحاب معاملات يستعجلونها. كانت قد حامت حول هذه الإدارات شبهات عن سمعتها السيئة من جرّاء تفشّي الفساد فيها. اختار مدير الأمن العام لائحة موظفين تدور حولهم، هم أيضاً، شبهة تقاضي رشاوى يلوذون في الوقت نفسه بزعماء وسياسيين نافذين لإمرار مخالفتهم القوانين وإبطاء إنجاز المعاملات، وإقرانها بمبالغ مالية تذهب إلى جيوبهم.

أوقع مفتشو الأمن العام موظفي الإدارات تلك في الشرك وافتضحوا أمرهم. ما أن قبضوا الرشوة حتى أفصح المفتشون عن هويّتهم ودوّنوا محاضر رسمية بالجرم المشهود بعد التثبّت من الأوراق النقدية المرقمة دليلاً على ما تقاضوه. ساقوهم إلى نظارة الأمن العام قبل أن يُبلغ توفيق جلبوط إلى النيابة العامة ما حصل.

أطلع المدّعي العام التمييزي القاضي إميل هنود على تصرّفه، فتمنّى عليه زيارته في مكتبه في المقرّ القديم لوزارة العدل، المجاور للسرايا الكبيرة مقرّ رئاسة الحكومة.

عندما دخل المكتب وجد إميل هنود في انتظاره محوطاً بقضاة كبار، مبادراً إيّاه بالقول: كولونيل دعوناك لأنك وضعتَ نفسك في مأزق. أنتَ اخترتَ موظفين من الأمن العام وطلبتَ منهم أن يرشوا موظفين آخرين. أيّ أنك حرّضت على الرشوة.

ردَّ: صحيح.

قال القاضي: بحسب قانون العقوبات، ووفق المادة 217 منه، يُعاقَب المحرِّض والمحرَّض. لكن أريد أن ألفتك إلى أن عقوبة المحرِّض مستقلة عن عقوبة المحرَّض. وقد يُعاقَب المحرِّض ولا يُعاقَب المرتشي. أيّ أنك، أنت، قد تُعاقَب.

قال مدير الأمن العام: ما المطلوب إذن؟

ردَّ: إذا كنا سنمضي في هذا الموضوع، فهو سيطاولك ويطاول موظفي الأمن العام كذلك أمام القضاء. من المستحسن إخلاء سبيل المرتشين أولئك وصرف النظر عن نيّتك وعما حدث، وإتلاف محاضرك فوراً وإنهاء الأمر. عليك التصرّف بحسب ما يقتضي القيام به عملاً بالأصول القانونية تفادياً لمشكلات إضافية في غنى عنها.

لدى عودته إلى مكتبه في المديرية، أمَر بإطلاق الموظفين الموقوفين في النظارة، وتخلى عن خطته نهائياً. لم تفارق اقتناعه وأعدّ تعديلاً لقانون العقوبات يسمح لمفتشي الأمن العام برشوة الموظفين للإيقاع بهم، وبإعفائهم من العقوبة.

عندما غادر منصبه في المديرية عام 1964، لم يكن هذا التعديل قد أقرّ.



المخطوف

ليل السبت 30 كانون الأول 1961، وقع في أسر محاولة انقلاب عسكري نفّذها الحزب السوري القومي الاجتماعي ضدّ حكم فؤاد شهاب لاطاحته. بعيد منتصف الليل، هاجم مسلحون قوميون منزله في شارع الحمراء واقتادوه بعدما مَانَعَ بادىء بدء قبل أن يُرغموه. وخلافاً لرئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط وقائد المنطقة العسكرية لبيروت العقيد عبدالقادر شهاب اللذين أخرجهما المسلحون من منزليهما في بيوت الضبّاط في رأس النبع في ثياب النوم، سُمح لتوفيق جلبوط بارتداء ثيابه قبل احتجازه. امتنع أولاً عن فتح بابه قبل أن يُحمَل على مجاراة مهاجميه[40]. لم يكن قد أحاط بيته بحرّاس، ولا اتسمت علاقته بالحزب بسوء تفاهم أو خلاف ظاهر رغم معلومات وفيرة عن نشاطات أفراده زوّده إيّاها المفتش جوزف أبوسمرا الذي أكبّ عليها.

فاجأته مجازفة الحزب السوري القومي الاجتماعي بعدما كان بلغ إليه، أياماً قبل محاولة الانقلاب من أحد أصدقائه الوثيق الصلة بالحزب زاره على عجل، أنه يتهيأ لعصيان مسلح يُشبه إلى حدّ محاولة انقلاب. كشف له أن الحزب شكّل فرقاً لإحداث قلاقل ضدّ حكم فؤاد شهاب.

قال أيضاً: قد يكونون في صدد التحضير لانقلاب. أنا على ثقة بما أقوله لك. انتبه. التنفيذ ليس بعيداً. بعد بضعة أيام.

على أثر ما أسرّ إليه به محدّثه، استدعى مدير الأمن العام مسؤولاً قومياً هو عبدالله قبرصي جمعته به علاقة سابقة نجمت من تعقبه معاملات الحزب لدى الأمن العام. أطلعه على هذه المعلومات وحذّره من افتعال اضطرابات أو التفكير بانقلاب على رئيس الجمهورية.

أخطرَه بأن لبنانياً واحداً فقط كان في وسعه القيام بانقلاب، ومن غير المؤكد أنه ينجح فيه، هو فؤاد شهاب بسبب وجوده على رأس الجيش.

---

40 ـ بحسب ما أورده أحد قادة محاولة الانقلاب النقيب فؤاد عوض، فإن «الزمرة الأولى ذهبت إلى منزل المقدّم جلبوط وكان عناصرها من القوميين المهاجرين من جبل الدروز إلى لبنان. ولمّا كانت الأوامر تقضي بعدم استعمال العنف، حاول رئيس الزمرة اعتقال المقدّم جلبوط بالحسنى، لكنه رفض أن يفتح باب منزله. فعادت الزمرة وأبلغت إلى المشرف على العملية الذي أرسل زمرة أخرى مؤلفة بأسرها من آل أمهز من شيعة البقاع» («الطريق إلى السلطة»، فؤاد عوض، لا ذكر لدار نشر، 1973، ص: 207).

قال: فؤاد شهاب اليوم رئيس للجمهورية. ليس في إمكان أيّ أحد تنفيذ انقلاب ناجح. بات كلّ تفكير في خيار كهذا مخاطرة غير مأمونة العواقب. ولأن الرئيس لم يصل إلى المنصب بانقلاب عسكري، لا نجاح لانقلاب عسكري في لبنان.

أضاف: بعدما عرفنا، وقد عرفتم أننا عرفنا، أنصحكم بالتخلّي عن هذه المغامرة.

لم يُعلّق عبدالله قبرصي على ما سمع، ولم يُفصح عن الأمر.

اليوم نفسه أرسل مدير الأمن العام تقريراً إلى رئيس الجمهورية أعلمه بمعلومات تُرجّح عملاً مسلحاً للحزب السوري القومي الاجتماعي، وكذلك بمحادثته مع عبدالله قبرصي قبل أن يستنتج للرئيس أنه بات يستبعد ـ منذ تلك اللحظة ـ إقدام الحزب على عصيان وقد أضحى هو على عِلم به، وأنه لفت عبدالله قبرصي إلى أن «الدولة تعرف الآن».

سببٌ كافٍ في ظنّه كي يغض الحزب النظر عن تصرّف ساذج صار مفضوحاً.

بعد اطلاعه على التقرير، خابر رئيس الجمهورية توفيق جلبوط وطلب إرسال نسخة منه إلى رئيس الأركان يوسف شميّط ورئيس الشعبة الثانية أنطون سعد[41].

بيد أن وقوع محاولة الانقلاب باغته عندما لاحظ أن الحزب لم يأخذ في الحسبان اكتشافه إيّاها ومضى في مغامرة كان قد توقّع أنه سيطويها بسبب إخفاقها الحتمي[42].

---

41 ـ كان سلف المقدّم توفيق جلبوط في مديرية الأمن العام فريد شهاب، السفير في تونس آنذاك، في أثناء تمضيته إجازة سنوية في لبنان، قصد رئيس الجمهورية في صربا في أيلول 1961، أشهراً قليلة قبل محاولة الانقلاب، وتحدّث معه في مواضيع شتى لفته خلالها إلى معلومات في حوزته «ترجّح حركة أمنية في لبنان في وقت قريب». اكتفى بالعبارة القصيرة بعدما لاحظ أن الرئيس لم يشأ الإستفسار والإستيضاح، ولا طرح أسئلة. بدا ردّ فعله لامبالياً. بعد يومين روى «المير» القصة لسائقه إبّان المديرية أنطوان محاسب عندما طلب منه اصطحابه في نزهة في كسروان. في طباع المدير السلف أنه لا يستفيض في شرح فكرته ما لم يُسأل. يكتفي بإيرادها موجزة.

42 ـ يتطرّق النقيب فؤاد عوض إلى هذه الواقعة وفق الرواية الآتية: «أخبرني الدكتور عبدالله سعادة في إحدى ليالي كانون الأول 1961 أنه أخذ موافقة أعضاء المجلس الأعلى على تنفيذ الانقلاب، وأن التحضير قائم على قدم وساق. وأخبرني بأن مدير الأمن العام علم بتشكيل الزمر في الحزب واستدعى أحد المسؤولين فيه واستفهم منه مغزى تشكيل هذه الزمر، فأجيب بأنه عمل حزبي روتيني. قال المقدّم جلبوط: «على كلّ حال نحن لسنا أرانب يسهل القبض علينا». لقد ارتكب الحزب خطيئة عندما شكلّ هذه الزمر وسمّاها زمراً. المعروف في الحزب أن الزمرة تشكيل عسكري. كان الواجب تسميتها مديرية، وهي تسمية إدارية لخلايا الحزب. لو فعلوا لكانوا تفادوا لفت أنظار السلطة إلى الحزب. عندما علم الدكتور سعادة بما جرى مع مدير الأمن العام، عمد إلى حلّ هذه الزمر علناً وأجرى تشكيلات سرّية أخرى للفرق المعدّة لتنفيذ العملية» («الطريق إلى السلطة»، ص: 182).



ولأنه على رأس مديرية، كرئاسة الأركان والشعبة الثانية وقيادتي الدرك والشرطة العسكرية تمثّل ركائز عهد فؤاد شهاب ومصدر قوته وقبضته القويّة في حماية النظام، هاجمه الحزب السوري القومي الاجتماعي واقتاده مسلحوه إلى منزل أسد الأشقر في ديك المحدي في المتن. في هذا البيت خاطبه رئيس الحزب عبدالله سعادة، بعدما لجأ إليه متخفّياً، معتذراً من طريقة خطفه واحتجازه. اقتيد بعد ذلك إلى دير مار سمعان في بسكنتا، قبل أن يجول به خاطفوه بين القرى في محاولة لاتخاذه وضبّاط آخرين كيوسف شميّط وعبدالقادر شهاب وقائد الشرطة العسكرية المقدّم لويس شهاب والمقدّم فرنسوا جينادري رهائن يقايضون بهم مغادرة قادة الانقلاب الأراضي اللبنانية وضمان سلامتهم. ساعات قليلة بعد بدئها مُنيت محاولة الانقلاب بالفشل.

جمع المسلحون القوميون الضبّاط الكبار في سيارتين: أولى سيارة عبدالله سعادة اعتقل فيها يوسف شميّط وعبدالقادر شهاب ولويس شهاب، وثانية قادها القومي فريد الغول أُصعِدَ فيها ـ إلى توفيق جلبوط ـ فرنسوا جينادري والملازم خضر برجاوي ورتيب في الشعبة الثانية هو المعاون فيليب الخوري. اعتقل مسلحون سواهم ضبّاطاً آخرين أبرزهم قائد الدرك الزعيم ميشال نوفل وقائد الفوج الأول للمدفعية المقدّم فايز الراسي. عند وصول الموكب إلى غوسطا افترقت السيارتان ممّا سهّل إفلات توفيق جلبوط وفرنسوا جينادري والهرب بين الأحراج وصولاً إلى بلدة ريفون. من مخفرها خابرا الرئيس، فأمر بمطاردة السيارتين. لم تمضِ ساعات من اليوم التالي، 31 كانون الأول، حتى قضى الجيش على محاولة الانقلاب بعيد الظهر بإعادة السيطرة على البلاد وإطلاق الضبّاط الكبار المحتجزين.

رمى اعتقال الضبّاط الكبار إلى شلّ إمرة الجيش وتعطيل مقدرته على التحرّك وقطع الاتصال بين قطعه وأفواجه وثكنه، فضلاً عن إخفاء قادته بإحداث بلبلة في صفوفه، واكبته إشاعات عن انضواء ضبّاط واستسلام آخرين لقادة الانقلاب.

شاع كذلك قتل رئيس الجمهورية قبل أن تتمكّن فرقة من المسلحين القوميين من الوصول إلى منزله في جونيه. سابَقَ الحزب الوقت وأخفق في الإستفادة منه بعد تراكم أخطاء، مستعجلاً تنفيذ خطته. أطبق مسلحوه على وزارة الدفاع الوطني وترددوا في اقتحامها واحتلالها رغم نجاح فؤاد عوض في محاصرتها بكتيبة من

13 مصفحــة قادها من صــور إلى بيروت من غير أن يعرف عســكريوها ماذا كان ينتظرهم. تهاوت المحاولة مع التقاط الجيش أنفاسه ومعاودته ربط قطعه بعضها ببعض، وشقّ طريقه إلى مبنى الوزارة.

في الأســابيع التالية، مــع تواصل حملتها والجيــش لملاحقة القوميــين المتورّطين في محاولة الانقلاب أو المشــتبه بهم أو المتعاونين، اكتشفت الشعبة الثانية أهمّية قسم المحفوظات السرّية في الأمن العام. طلبت من المديرية الحصول على كلّ المعلومات المتوافــرة لديها عنهــم للتحقق منهم، ومن أماكن وجودهم للقبض عليهم. لم تشــأ التمييــز كثيراً بــين ضالعين وآخرين أعضــاء أو مؤيدين عاديين في مطــاردة لم تخلُ بدورها من صلف وقســوة، شــملت أكثر من عشرة آلاف قومي على امتداد الأراضي اللبنانيــة. من خلال محفوظات الأمن العام، اكتشــفت أدوار ســوريين ينتمون إلى الحزب دخلوا الأراضي اللبنانية وشاركوا في محاولة الانقلاب، كان الأمن العام يحتفظ ببطاقات دخولهم.

ساهمت المحفوظات السرّية في دهم مقار حزبية وتفتيشها والتدقيق في محتوياتها، ومصادرة وثائق أفصحت عن انتساب ألوف إلى الحزب عبر إيصالات اشتراكات مالية شــهرية وســنوية ولوائح تبرّعات وملفات عضوية ومراســلات خطية وصور تناولت علاقات شــخصية جمعت حزبيين بأنصارٍ أو محبّذيــن، أو ذوي صلة ما قادتهم إلى التحقيــق. أتاحت المحفوظــات تلك أيضاً التفريق بين منتمــين إلى صفوفه وآخرين يــتردّدون عليه أو مؤيدين عقيدتــه. لم ينجُ مخبرو المديرية من أعضاء الحزب، ممّن تعاونــوا معهــا في مراحل مختلفة، من فــخّ مصادرة الوثائــق. أضحى هؤلاء ضحية اعتقالهم لدى الشــعبة الثانية وانتزاع اعترافات منهم بعد ورود أســمائهم فيها، من غير أن تعلم باتصالهم السرّي بالأمن العام[43].

43 ـ إبّان وجوده في السفارة اللبنانية في تونس، تلقّى فريد شهاب في 7 نيسان 1964 من مراد عيسى بهلول الرسالة الآتية: «تذكرون ولا شك أنني تعاونت معكم مدّة خمس سنوات بواسطة موظف الأمن العام السيد أمين زيتوني بصفة مخبر كوني عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي. وكنت أطلعكم على كلّ ما يجري في الحزب بأمانة وإخلاص ضنّاً بمصلحة لبنان إلى أن وقعت حوادث 1958 حيث تركت لبنان ونُقلتم أنتم من مديرية الأمن العام. بعد سفركم انقطعتُ عن العمل في الحزب، ولم يكن في الإمكان أن أبيّن أمري خشية انتقام الحزب مني متى عرف بالدور الذي لعبته قبلاً، وكنتُ عرضة لانتقامهم. أقمت في ليبيا وعملت كهربائياً في شركة الكهرباء الليبية. على أثر اعتداء الحزب بعمله الانقلابي في لبنان، أصبحت بلا شكّ في لوائح أعضاء الحزب لدى السلطات اللبنانية، واسمي من بينها. وكي أبيّن لسلطات الأمن في لبنان حقيقة



لم تكتف الشــعبة الثانية بالمحفوظات السرّية للأمن العام، بل عزّزت حاجزاً للشرطة العســكرية عند المعابر البرّية مع ســوريا، في المصنع والعريضة والعبّودية، لمنع فرار قوميــين منها. أدمجت مخفر الشرطة العســكرية بمخفر الأمن العام بعدما اقتصرت مهمته حتى ذلك الوقت على منعِ العسكريين اللبنانيين من مغادرة الأراضي اللبنانية في إجــازات لا تقترن بمأذونيات وأذون مســبقة من الشرطة العســكرية، سرعان ما ضاعَفَ من دائرة مراقبة الحدود.

انضــم الأمن العام إلى حملة دهم أماكن محتملــة لاختباء قوميين ملاحقين. دخل بيوتاً ومقاراً حزبية بحثاً عن أســلحة ووثائق، وجالت دوريات فرقتين ترأســهما أنطوان طرّاف وجوزف أبوســمرا على فنادق بيروت ثلاث مرّات بحثاً عن عبدالله قــبرصي من دون التمكّــن من الوصول إليــه، في مرحلة افتقر بعــض الفنادق إلى مصاعــد. فتّــش رجال الأمن العام بعــد صعودهم الآف درجات الســلالم طبقاتها واحدة تلو أخرى، وغرفة بعد غرفة، خشــية تخفّيه وقوميين آخرين فيها ببطاقات هوّية مزوّرة. فتشت الدوريات البارات والملاهي الليلية والمقاهي وأماكن تستبعد الشــبهة، ولم تتردّد في دخول بيوت بغــاء بعدما أفرطت المعلومات غير الدقيقة في التكهّــن بمكان تواريه كما برفاقه المطاردين الفارّين[44]. تارة فنادق، وطوراً شــقق مفروشة، وفي مرّات أخرى في منازل أصدقائه وأقاربه. كانت تلك حال معظم قادة الحــزب والضبّاط الثلاثــة الذين اعتقلوا بدورهم. إلا أن الأمــن العام تمكّن في 15 شباط 1962 من اعتقال مسؤول قومي متورّط هو عميد الدفاع بشير عبيد وسوري يدعى اســماعيل محمد اسماعيل شيحة في قناطر زبيدة في المكلس. اختبأا في بيت في بستان ليمون وموز عندما فاجأتهما دورية من رئيس دائرة الاستقصاءات يوسف ســليم والمفتشين كمال الخازن وجوزف أبوسمرا بناءً على إخبارٍ واعتقلتهما. عُثر في

أمري من الحزب جئت أرجو منك التكرّم بإجراء اتصال بمَن يلزم لتبيان حقيقة الدور الذي لعبته وأنا في الحزب لمصلحة الأمن العام، كي لا يؤخذ عليّ انتسابي إليه وعملي فيه وأتعرّض للإدانة، في وقت عملتُ لخدمة مصلحة الأمن العام ومصلحة لبنان فلا أُعاقَب بينما أستحق المكافأة. لي كلّ الأمل في مساعدتكم لتبيان حقيقة أمري. وتفضلوا بقبول فائق احترامي. كما تعلمون إن اسمي في الحزب كان مراد السلماني» (أرشيف فريد شهاب).

44 ـ بعد سنوات، وكان قد صدر عفو عام أقرّه مجلس النواب عام 1969 عن السجناء والمطلوبين القوميين، عَلِم توفيق جلبوط بمخبأ عبدالله قبرصي آنذاك. أخفاه أحد أنسبائه بضعة أشهر في بئر في بستان زيتون في مسقطه ده ده، يُزوِّده يومياً طعامه وشرابه وحاجاته.

حوزة بشير عبيد على هوّية لبنانية مزوّرة.

طاولت الحزب السوري القومي الاجتماعي وأعضاءه إجراءات غير مسبوقة للحؤول دون تجميع صفوفهم. كلّما التقى ثلاثة منهم في مكان عام قبض الأمن العام عليهم وأحالهم على التحقيق، ومنه على مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية جورج ملاّط بجرم القيام بنشاط محظور لحزب منحلّ. يُحقق معهم قبل إحالتهم على القضاء العسكري من غير احتجازهم، فيما غالت الشعبة الثانية في اعتقالهم وتعريضهم للعنف والأذى لحملهم على الإدلاء باعترافات.

تنبّهت المديرية لتحايل أقدم الحزب عليه في أكثر من مناسبة. في أول آذار 1962، أول ذكرى ولادة أنطون سعادة تمرّ بعد محاولة الانقلاب، لم يسع القوميون الإحتفال بها أمام بيوتهم بعد إقفال مكاتبهم ومقارهم من دون استفزاز الأمن العام والشعبة الثانية بإشعال النار في براميل وأحواض صغيرة بحجة التدفئة. سرعان ما أخطرت المديرية بالدلالة الرمزية التي انطوت عليها ألسنة النار: إنها شموع الذكرى. اكتشفت أيضاً أن أسد الأشقر، أحد أبرز مسؤولي الحزب المحظور كتب من سجنه، بتشجيع من غسّان تويني، مقالات أرسلها إلى جريدة «النهار» بتوقيع مستعار هو سبع بولس حميدان أورَدَ في بعضها مراجعة نقدية وشخصية لمحاولة الانقلاب وتداعياتها على الحزب والبلاد. لم يطل الوقت حتى عثر الأمن العام على سرّ صاحب مقالات استأثر مضمونها باهتمامه وراح يبحث عنه: حميدان جبّ عائلة الأشقر، بولس اسم أبيه، سبع حلّ محلّ أسد.

في وقت لاحق أعدّت المديرية بطاقة خاصة بالقوميين السوريين الاجتماعيين الراغبين في السفر، تُحظّر عليهم المغادرة قبل الرجوع إليها والتيقن من عدم الإشتباه بهم في محاولة الانقلاب. بات على هؤلاء تقديم تعهّد يُحدّد وجهة السفر ومدّته وهدفه وموعد العودة. في آذار 1962 أصدر توفيق جلبوط تعميماً سرّياً قضى بالطلب من موظفي الأمن العام إيداعه تقارير معلومات عن المؤسّسات الرسمية وإداراتها كلّها لم تستثنِ رئاسة الحكومة والوزارات والأسلاك العسكرية والأمنية تتناول مراقبة أيّ نشاط فيها إلى أيّ حزب، وخصوصاً الحزب السوري القومي الاجتماعي، من شأنه مسّ سلامة الدولة وأمنها، والتقصّي عن الأفراد المتعاطفين والمؤيدين.

كان الإجراء الأدهى قرار الأمن العام منع مغادرة اللبنانيين الأراضي اللبنانية بلا

موافقته المسبقة، بالتزامن مع تدابير صارمة في منح جواز السفر راح يسبقه تحقيق منهك ودقيق عن طالبيه بغية التأكد من عدم انتسابهم إلى الحزب، أو التعاون معه أو مدّه بالمال أو أيّ صلة به. بات على كلّ مَن يريد الحصول على جواز سفر ملء استمارة في دائرة الجوازات ترسل فوراً إلى المحفوظات العامة في دائرة ضبط الإقامة أولاً للتحقق من عدم وجود أحكام قضائية، ثم إلى قسم المحفوظات السرّية للتحقق أيضاً من موانع أمنية أحدها علاقة ما بالحزب السوري القومي الاجتماعي أو محاولة الانقلاب. في ضوء إجابة قسم المحفوظات السرّية يُؤذن بمنح جواز السفر.

طاول الإجراء خصوصاً قاصدي سوريا والأردن برّاً - وقد أحاطت شبهات بدوريهما في دعم محاولة الانقلاب - بإرغامهم على الحصول على إذن قسم المحفوظات السرّية الذي يُدقق في أسمائهم. لم يُسمح لحملة جوازات السفر الصادرة قبل محاولة الانقلاب بالسفر بلا الموافقة المسبقة لقسم المحفوظات السرّية عبر الهاتف. ترجمة لذلك أمَرَ مدير الأمن العام، منذ عام 1962، بتناوب الموظفين ليلاً في القسم لتلقّي مكالمات هاتفية من المطار والمرفأ والمراكز الحدودية بمنح أذون السفر. لم يتردّد، بتأييد من رئيس الجمهورية وتعاون مع الاستخبارات العسكرية، في إصدار مذكّرات خدمة حظّرت سفر نواب ووزراء سابقين من دون موافقة الأمن العام، وأخصّهم مَن شابت علاقاتهم بالحزب السوري القومي الاجتماعي شبهات أوحت بمعرفتهم المبكرة بمحاولة الانقلاب، وبعضهم بتعاطفهم معها وآخرين بترحيبهم بتقويض حكم فؤاد شهاب والتخلّص منه.

غضب وزير الداخلية كمال جنبلاط وكتب بامتعاض إلى توفيق جلبوط يستفسر عن احتجاز نائب عكار وزعيمها سليمان العلي، أبرز موالي كميل شمعون ومناوئي الشهابية، بضع ساعات في مخفر الأمن العام في المصنع قبل السماح له بالتوجّه إلى سوريا. تضارَبَ تطبيق مذكّرتي خدمة إحداهما تمنع السفر وأخرى تلتها تأذن به فأشكَلَت على موظف الأمن العام الذي استعان بالأولى وحظّر على سليمان العلي المغادرَة.

تحت وطأة افتقار علاقتهما إلى الودّ والحرارة، عزا مدير الأمن العام الحادث إلى سوء تصرّف غير متعمّد. قال للوزير إن الموظف عوقب.

لم يُصدّق. اليوم التالي خابره وسأله عن اسم الموظف ودرجة عقوبته.

كان قرار منع السفر يصدر في مذكّرة خدمة في الغالب ما خلا حالات قليلة يكون شفوياً عندما يأمر به المدير، قبل أن يُدوَّن في ما بعد في وثيقة خطية.

«قيد الدرس»

25 تشرين الأول 1958، أحلّ توفيق جلبوط أمين سرّ دائرة الأجانب المفتش أول عبده زغيب رئيساً لها خلفاً لإيفانجيلوس حاجي توما بعدما عمل في ظلّه منذ عام 1953. بعيد تسلّمه منصبه أجاب عبده زغيب مديره عن أسئلة لم يكن يملك أدلّة مقنعة عليها.

سأله عن القوانين والأنظمة والمراسيم النافذة في تنظيم عمل دائرة الأجانب، فردَّ بالنفي.

سأله عن التعليمات المعتمدة. كان الردّ نفسه.

مُعوّلاً على خبرته في الدائرة تلك، سأله للمرّة الثالثة عن طريقة العمل. قال عبده زغيب: كلّما وصلت معاملة إلى الدائرة دُرست بحسب مضمونها واتخذ القرار بعد ذلك في شأنها.

سأل عن المحفوظات، فدلّه على خزانة من خمسة رفوف، في كلّ منها رزم ملفات محشوّة أوراقاً مبعثرة غير منظّمة أو مرقّمة. اختلط بعضها بالبعض الآخر. لا تناسق وترتيباً بين الأوراق والملفات والرزم.

عُدّت دائرة الأجانب، وخصوصاً إبّان ترؤس إيفانجيلوس حاجي توما إيّاها سنوات طويلة، الأوسع نفوذاً في المديرية تبعاً لصلاحيات متشعّبة تضع دخول الأجانب وخروجهم تحت مراقبتها، وكذلك قيودهم وإجازة بقائهم أو ترحيلهم. فإذا هي المعبر الحتمي للشركات والمؤسّسات والمصارف التي تستضيف خبراء وتقنيين أجانب، أو تستقدم موظفين وأجراء يتطلّبون إقامة قانونية. ناهيك بحركة الدخول والخروج عبر مرفقي المطار والمرفأ والمعابر الحدودية. ومع أن الأمن والإدارة يختلطان في مهماتها من جرّاء حاجتها إلى الاستقصاء قبل منح الإقامة القانونية، اكتفت دائرة الأجانب بشقّ الإدارة واستعانت لإنجاز المعاملات بالمعلومات المستقاة من المحفوظات العامة، ولاسيّما منها قسم المحفوظات السرّية. توزّعت الدائرة آنذاك على شُعَب الفنانات والإقامة الموقتة والإقامة الدائمة وشؤون الفلسطينيين والسوريين، وفي ما بعد حاملي بطاقة «قيد الدرس».



عمد رئيسها الجديد إلى تجميع محفوظاتها المشتتة وتنظيمها وفرزها وتبويبها، بغية استخراج ملفات متكاملة المواصفات دقيقة تسهل العودة إليها. استخلص من ثغرها ونواقصها تعليمات ونصوصاً تُحضّر لآلية عمل مختلفة لمراجعتها والتدقيق فيها وتكوينها. حملها إلى مدير الأمن العام الذي وافق عليها وعمّمها على موظفي الدائرة، قبل أن يطلب من عبده زغيب، عام 1960، وضع قانون للأجانب يُنظّم علاقات غير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية بالسلطات المحلية.

سعياً إلى تنظيم إقامة الأجانب على الأراضي اللبنانية وفق وثائق قانونية، كجواز السفر والهوّية تبيّن جنسية المقيم، اتصل بسفارات دول عربية وأجنبية طالباً نسخاً عن قوانين وأنظمة ترعى إقامة الأجانب على أراضيها. استنتج من كلّ منها خصوصية الدولة تلك، وأعدّ مسودّة مشروع تأخذ في الإعتبار النصوص والآليات الحديثة لتنظيم إقامة الأجانب تلائم الواقع اللبناني، وتنسجم مع توازناته الداخلية وحساسية تركيبته السياسية والاجتماعية، وتحافظ في الوقت نفسه على قدرات السلطات والأجهزة الأمنية على مراقبتهم. رفع المسودّة إلى مديره الذي وافق عليها وأحالها على وزير الداخلية علي بزّي، فأحالها بدوره على مجلس الوزراء بصفة مشروع قانون. نوقش، بيد أن إقراره تعثّر ونام في أدراج مجلس الوزراء سنتين بسبب تحفّظ وزراء عن صيغ وتعريفات وردت فيه، أبرزها تحديد الأجنبي وصحة مطابقة تعريفه على الرعايا العرب. تجاهلوا المشروع برمته.

على أثر محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1961، أُعيدت الروح إلى مشروع القانون. في الأشهر القليلة التالية لإحباط المحاولة والجدل المستفيض الناجم عن هذه السابقة ومشاركة ضبّاط من الجيش فيها، أبدى وزراء في حكومة رشيد كرامي استياءهم ممّا كشفته التحقيقات العسكرية عن وجود رعايا عرب متورّطين تمكّن بعضهم من الفرار على أثر فشل محاولة الانقلاب. بكثير من علامات الإنزعاج والإيحاء بالتقصير، سألوا عن مسؤولية الأمن العام عن دخول هؤلاء لبنان أو تسلّلهم إليه، ودورهم في المحاولة وعدم إخضاعهم لمراقبة كافية وتقصّي المعلومات عنهم.

استدعى رئيس الجمهورية توفيق جلبوط إلى جلسة مجلس الوزراء، وكانت لا تزال ملتئمة للإستماع إليه.

بعدما أصغى إلى انتقادات الوزراء وملاحظاتهم، خاطب الرئيس: عرفنا مصدر الخطر والضرر ومكمنهما، وأدركنا أن لا وسيلة لمواجهة هذه المشكلة. وجدنا أن لا نصّ ولا قانوناً بين أيدينا يمنع الخطر ويسمح لنا بالتحرّك. كنا قد وضعنا مشروع قانون لحلّ معضلة مراقبة الأجانب، لكنّ أصحاب المعالي لم يمشوا فيه.

حسم فؤاد شهاب عندئذ الموقف قائلاً: لنقرّه إذن.

باشر مجلس الوزراء مناقشته مجدّداً بإحالته على لجنة ثلاثية ضمّت وزير الداخلية كمال جنبلاط ووزير العدل فؤاد بطرس ووزير الخارجية فيليب تقلا. بعد بضعة اجتماعات في مكتب كمال جنبلاط شارك فيها عبده زغيب ممثلاً الأمن العام بصفته واضع المسودّة، أُدخلت تعديلات طفيفة على مشروع القانون، سرعان ما أقرّه مجلس الوزراء وأرسله إلى مجلس النواب الذي صَادَق عليه بدوره، ونُشِرَ في الجريدة الرسمية في 10 تموز 1962 بقانون حمل عنوان: الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه.

عندما ناقشت مشروع القانون، توقفت اللجنة الوزارية الثلاثية عند المادة الأولى منه، وقد نصّت «يُعتبَر غير لبناني كلّ شخص لا يتمتع بالجنسية اللبنانية».

قال كمال جنبلاط: لا وجود لمثل هذا التعبير.

ردَّ ممثل الأمن العام: بعض الوزراء يُعارض تسمية جيراننا أجانب. لا السوري ولا المصري ولا الفلسطيني نسمّيه أجنبياً.

سأل كمال جنبلاط مستشاراً قانونياً استعان به في جلسات اللجنة الوزارية عن تعريف القانون السوري «الأجنبي»، فردَّ: يُعتبر أجنبياً كلّ مَن لا يتمتع بالجنسية السورية.

عقّب: لماذا لا نقتدي بسوريا ونعتمد العبارة؟

كان ذلك التعديل الذي أدخل على المادة الأولى: «يُعدُّ أجنبياً بالمعنى المقصود بهذا القانون كلّ شخص حقيقي مَن غير التابعية اللبنانية».

إبّان مناقشته في مجلس النواب، طلب توفيق جلبوط من عبده زغيب الإسراع في وضع الإجراءات التطبيقية للقانون في إنتظار انجاز المصادقة عليه، مستغرقاً أكثر من شهرين متنقّلاً بين اللجان النيابية، تفادياً لإهدار الوقت. فيصير إلى تطبيقه فور نشره في الجريدة الرسمية.

أعدَّ مسودّة الإجراءات التطبيقية وأحالها على وزير الداخلية، وعَكَفَ على درسها معه يومياً في 24 اجتماعاً استمرّت أسبوعين قبل موافقة الوزير عليها. لم يتردّد كمال جنبلاط في استمزاج أنطوان بارود، قاض في وزارة العدل صديق عمره منذ مدرسة القديس يوسف في عينطورة، رأيه فيها فوافق عليها أيضاً. بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على نشر قانون الأجانب ووضعه موضع التنفيذ، صدرت إجراءاته التطبيقية في 28 تموز 1962 في المرسوم 10188.

اقترن قانون الأجانب بخطوة مكمّلة له هي تنظيم إقامة غير اللبنانيين ممّن لا يحملون وثائق قانونية على الأراضي اللبنانية، كان قد تبيّن وجود عشرات الآف منهم لا يسعهم إبراز قيود انتمائهم إلى جنسية. بينهم مَن أفصح عن هوّية لا أوراق بها في حوزته أو زعم إضاعتها، أو ادعى جنسية غير مثبتة. لم يكن قد أثير واقع هؤلاء قبلاً في غياب قانون يُنظّم إقامة الأجانب، ولم يكن من الصعوبة بمكان أيضاً العثور عليهم بعد اكتشاف ضلوع مئات منهم في أعمال مخلة بالأمن وارتكاب مخالفات، وسوقهم إلى المخافر لإقدامهم على سرقات واعتداءات وافتعال خناقات واضطرابات. كان بينهم عراقيون وأكراد أتراك، وعرب وادي خالد في الشمال، والعرب الرحّل في البقاع، وأشوريون وسريان، وروس وأوروبيون شرقيون فرّوا من دولهم ولجأوا إلى بلدان عربية من بينها لبنان. دخل هؤلاء البلاد خلسة بوسائل غير قانونية أو من معابر غير شرعية، بلا هوّية أو جواز سفر.

كان قد تقرّر عام 1963 إحصاء غير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية بصفة غير قانونية ووُصفوا حينذاك بالمكتومين، لأول مرّة منذ آخر إحصاء سكاني أدركه لبنان عام 1932 واقتصر على مواطنيه في حقبة الانتداب الفرنسي. أُمهلت السلطات المعنية ستة أشهر لإنجاز مهمتها. أرسل الأمن العام إلى مخافر الدرك في المحافظات نماذج استمارة استغرق اعدادها شهراً طلبت معلومات عن المكتومين وعدد عائلاتهم وأعمارهم وأماكن سكنهم وأوضاعهم الاجتماعية. بعد ثلاثة أشهر تلقّت المديرية تدريجياً كمّاً ضخماً من المعلومات حملتها عشرات الآف الاستمارات تكدّست للمراجعة والفحص في دوائرها، بعدما مُدّدت المهمة ستة أشهر اضافية تطلّبها إتمام عمل لجنة ترأسها رئيس دائرة الأجانب عبده زغيب وعاونه رئيس شعبة الفلسطينيين فيها عبده خديج.

استثنى الإحصاء الفلسطينيين المقيمين المسجّلين منذ نزوحهم عام 1948 في قيود المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية. لم يُلحَق به السوريون الذين يدخلون لبنان بهويّاتهم. كانت بضعة قرارات أصدرها مدير الأمن العام قضت بتزويدهم ببطاقة حمراء تنظم إقامتهم ستة أشهر قابلة للتجديد في مراكز المديرية، وكذلك مواعيد دخولهم البلاد وخروجهم منها، وتُمنح لهم عند ابراز هوّيتهم أو جواز السفر[45].

عملت اللجنة المختصة في اجتماعات دورية على التدقيق في المعلومات التي أوردتها الاستمارات عن المكتومين. واحدة تلو أخرى، وقد فاجأها إقبالهم على التصريح عن أنفسهم وعائلاتهم وأعدادهم ومقار سكنهم، والإدلاء بمعلومات والإصرار على أن لا جنسية لديهم، وفي ظنّهم أن الاستمارة ترمي إلى تجنيسهم. بعض إجابات سكان عرب وادي خالد أظهرت أنهم سوريون رغم نفيهم. أكدت هذه الحقيقة استقصاءات إضافية أجراها الأمن العام مع رؤساء بلديات عكار ومخاتيرها، إلى دوائر النفوس. كشفت الاستمارات وجود أكراد أتراك يقيمون بلا مسوغ شرعي حتّم مراجعة سفارة بلدهم والطلب منها الحصول على نسخ من قيود هؤلاء للتأكد من حيازتهم جنسيتها. كانت الشكوك قد أحاطت بإفادات أدلوا بها أمام مخافر الشرطة والدرك ودوريات الأمن العام، وعدم الإعتداد بما كانوا يُفصحون عنه بلا وثائق رسمية. لم يكن للسلطات الموافقة على منحهم الجنسية، ولا القبول ببقائهم في لبنان بلا تعريف.

حينذاك عوّلت على عبارة قانونية نافذة أدرجتها عصبة الأمم في جنيف، في عقد العشرينات، طُبِّقت للتعريف الشخصي برعايا بلدان فرّوا منها إلى أصقاع أخرى لم تمنحهم جنسيتها، فأمسوا أصحاب «جنسية غير معيّنة» (indéterminée) تفسّر منحهم الإقامة فحسب. إلا أنهم ظلّوا بلا جنسية. كان الروس الفارّون بعد الثورة البولشفية عام 1919 الضحايا الأولين لهذه الصفة متنقّلين بين دول العالم. ثم عُمِّمت التسمية على كلّ حال مماثلة، فإذا هي أقرب إلى جنسية عالمية.

قرّر الأمن العام إضفاء صفة «جنسية غير معيّنة» على أصحاب الملفات الواردة في

45 ـ أشرفت على منح البطاقة الحمراء شعبة محدثة في دائرة الأجانب هي شعبة السوريين.



استمارات المكتومين بغية منحهم إقامة تمكّن السلطات بعد إحصائهم من رصد أماكن وجودهم وأعدادهم ونطاق تحرّكهم. حُدّد رسم الإقامة السنوية لكلّ من هؤلاء عشر ليرات على أن تُمنح لثلاث سنوات. فبات الرسم 30 ليرة. كان ثمّة لبنانيون وقعوا ضحية أخطاء شابت مراحل تنفيذ إحصاء عام 1932 وأعمال لجانه أفضت إلى منحهم «جنسية غير معيّنة»، لكنّها أتاحت لهم ـ في المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر عن سلطات الانتداب الفرنسي بالقرار 15 في 19 كانون الثاني 1925 ـ حصول أولادهم على الجنسية اللبنانية[46].

بعدما وقّع الموظف المكلّف المهمة عبده خديج 50 معاملة إقامة لـ50 عائلة كردية حملت «جنسية غير معيّنة»، تبيّن للأمن العام، بانقضاء أكثر من شهر، خطورة هذا التصنيف ومفاعيله في المستقبل إذ يُمكّن حامل الجنسية غير المعيّنة في لبنان من منح أولاده ـ المولودين على الأراضي اللبنانية ـ الجنسية فوراً عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار 15. بتعاقب الأجيال ورحيل الآباء يتناقل الأبناء الجنسية، وأخصّهم تلك الفئات على نحو يُخلّ بالتوازن السكاني والاجتماعي. جمّد عبده خديج توقيع البطاقات الأخرى، مُفتقراً إلى تعليمات تنظيمية وضوابط قانونية ترعى صلاحيته تلك تفادياً للاجتهاد واستنساب إجراء إداري. ناقش المشكلة مع رئيس دائرة الأجانب عبده زغيب الذي حملها إلى مدير الأمن العام سعياً إلى مخرج يُتيح لهؤلاء إقامة قانونية على الأراضي اللبنانية من دون إكسابهم الجنسية. اقترح توفيق جلبوط عبارة بالفرنسية هي «à l' étude»، ترجمها عبده زغيب «قيد الدرس». صيغة محدثة لا نظير لها في أيّ دولة في العالم، وغير منصوص عليها في القانون اللبناني حتى ذلك الحين.

تزامن صدور قانون الأجانب مع قرار إداري أصدره الأمن العام علّق العمل بصفة «جنسية غير معيّنة» لمن مُنحت لهم حينذاك وكانوا قد استدعيوا على عجل إلى

46 ـ تورد المادة الأولى من قانون الجنسية اللبنانية الصادر بالقرار 15 في 19 كانون الثاني 1925 الآتي:
«المادة الأولى ـ يُعدُّ لبنانياً:
1 ـ كلّ شخص مولود من أب لبناني.
2 ـ كلّ شخص مولود في أراضي لبنان الكبير ولم يثبت أنه اكتسب بالبنوة عند الولادة تابعية أجنبية.
3 ـ كلّ شخص يولد في أراضي لبنان الكبير من والدين مجهولين أو والدين مجهولي التابعية».

شعبة المكتومين. شُطبت الصفة من 20 بطاقة واستعيض عنها بـ«قيد الدرس»، فيما تهرّب البعض الآخر بعدما علموا بالإجراء المفاجىء وحصلوا من المختارين على قيود تجيز لأبنائهم الحصول على الجنسية. بيد أن عددهم لم يكن كبيراً.

مذ ذاك شاعت عبارة «قيد الدرس»، مثابة بطاقة إقامة دائمة للتعريف موقتاً بهذه الفئة المجهولة إلى أن يُسوّى نهائياً وضعها القانوني بإبقائها في لبنان أو ترحيلها، المرشّح لإمرار عقود طويلة. توخّت مساعدة السلطات الأمنية على التعرّف إلى أعداد هؤلاء وأماكن وجودهم. فإذا هم يُقاربون، في ذلك الوقت، 50 ألف مقيم أجنبي على الأراضي اللبنانية. ليسوا لبنانيين، ولكنّهم ليسوا في أيّ جنسية أخرى.

الريبة

منذ انتخب رئيساً، أولى فؤاد شهاب اهتماماً خاصاً بالعلاقات اللبنانية ـ السورية، آخذاً بعبَر «ثورة 1958» والدور السلبي الذي اضطلعت به دمشق قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة ثم بعدها في خضم الأحداث تلك. ناهيك بانقسام القيادات اللبنانية على الموقف من جمال عبدالناصر وجمهورية الوحدة أحالت نزاعاتهم ثورة دموية، لم تخلُ من اقتتال طائفي. كان على الرئيس المنتخب إعادة تطبيع علاقات البلدين بعد تلقيه، 7 آب 1958، تهنئة من جمال عبدالناصر طوتها رسالة ودّ ورغبة في التعاون في المرحلة الجديدة، تمحو عداءً رافق حقبة كميل شمعون.

ورغم اطمئنانه إلى نظيره، سكنت فؤاد شهاب هواجس من أطماع تاريخية لسوريا في لبنان، ونزوعها إلى السيطرة عليه والتأثير في شؤونه. حرص على التعامل معها بحذرٍ وتجنّب إحراج علاقته بها، بعدما لمس ـ وكذلك مدير الأمن العام ـ أن رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يشأ التدخّل في التفاصيل الدقيقة للعلاقات اللبنانية ـ السورية، تاركاً الملف بين يديّ عبدالحميد السرّاج، أبرز مسؤول أمني سوري متعلّق بالناصرية ومتعاون معها. شغل منصب وزير الداخلية عام 1958، ثم نائب رئيس جمهورية الوحدة عام 1961.

لم تبعث الاجتماعات القليلة التي عقدها توفيق جلبوط مع السفير المصري عبدالحميد غالب على الارتياح لديه، ممتعضاً من تعمّده الخوض في تفاصيل شؤون لبنانية، ومن غطرسة نفوذه على سياسيين لبنانيين كانوا يرهبونه ويستسلمون لإرادته. أمسى باباً



للزعماء اللبنانيين على مصر وعلى الاجتماع برئيسها. كان يسعه توبيخهم وإرغامهم على مواقف لا يدينون بها. في الوقت نفسه نُظِرَ إليه على أنه مفتاح ولاء الزعماء والسياسيين المسلمين لعهد فؤاد شهاب وانتزاعَ التأييد له. لاحظ توفيق جلبوط أن عبدالحميد غالب صار أقرب إلى والٍ منه إلى سفير دولة عربية. لم يكن يُخاطَب في لبنان إلا بـ«باشا». عبارة مستقاة من تقاليد مصرية في السلك العسكري تسمّي ضابطاً رفيعاً برتبة لواء باشا. كان كذلك قبل تعيينه سفيراً في بيروت.

اهتم الرئيس المصري بالتعاون بين سوريا ولبنان واستقرارهما، وتفاديهما خلافات علنية خطيرة. بيد أنه أبرزَ شقّاً يتقدّم أولوية العلاقة تلك يُعنَى به الرئيس بالذات، هو السياسة الخارجية التي ينتهجها لبنان ودعمه السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وفي النزاعات الإقليمية. قلّل هذا الهدف من إيلاء العلاقات اللبنانية ـ السورية منزلة خاصة لديه، ومن تنبّهه إلى نزاعات تاريخية بينهما سبقت جمهورية الوحدة بعقد ونصف عقد من الزمن. أدرك البلدان حتى ذلك الوقت أزمات سياسية واقتصادية وأمنية تسبّبت أكثر من مرّة بإقفال الحدود قبل حقب الانقلابات العسكرية وبعدها. فضّل جمال عبدالناصر حصر المعالجة بعبدالحميد السرّاج الذي قارب بخصومة دائمة استقلال البلد الجار، وعامَلَه بصلف مذ ترأس الاستخبارات العسكرية السورية في شباط 1955.

بعد بضعة انطباعات استخلصها من أحاديث خاصة مع فؤاد شهاب، لاحظ مدير الأمن العام أن الرئيس المصري يكنّ لنظيره تقديراً واحتراماً، ويأمل من خلال علاقة بنّاءة به في تحسين صورته لدى الغرب بتعاطٍ ايجابي ومنفتح مع المسيحيين اللبنانيين. وازَن رئيس الجمهورية بين إبعاد سوريا عن التأثير في الداخل اللبناني وعدم استفزازها وإشعارها بالقلق. تحت وطأة تجربة طويلة رافقت تعاقب الانقلابات العسكرية عليها منذ عام 1949، توجّست الأنظمة السورية المتتالية من الملجأ اللبناني الذي استقبل، على مرّ سنوات، معارضيها من قادة انقلابات متهاوية أو رجالاتها أو متعاونين معها، أتاح لهم مأوى يمارسون من خلاله نشاطات سياسية مناوئة، ويخططون أحياناً للانقلاب على الانقلاب. بيد أن الرئيس لم يتردّد، مذ تسلّم الحكم، في تطمين سوريا إلى إيصاد الأبواب أمام أيّ تواطوء على النظام الحاكم هناك. قاسَمَ مدير الأمن العام رئيس الجمهورية وجهة نظره، وشكّك في جدّية تعاون سوريا

معه واستعدادها لإرساء ثقة متبادلة. في بضعة أحاديث مع الرئيس كانا يناقشان علاقات البلدين، اقترح توفيق جلبوط ما سمّاه «حدوداً اقتصادية» تعوّض افتقار لبنان وسوريا إلى حدودٍ جغرافية محدّدة ومعلومة ما دام لا أنهر تفصل بينهما، في الغالب تتوافر لرسم الحدود الجغرافية بين البلدان. لاحظ كذلك أن تحسين مستوى المعيشة والقدرات الاجتماعية والاقتصادية يصرف فريقاً من اللبنانيين عن التطلّع إلى سوريا والتأثر بها لدوافع عقائدية أو سياسية. وضع لاقتراح «الحدود الاقتصادية» شرط نجاحها وهو تأمين حياة لائقة للبنانيين تحملهم على التعلّق ببلدهم والإنتماء إليه. عبّرت الفكرة هذه عن العدالة الاجتماعية التي قال بها رئيس الجمهورية منذ مطلع عهده، وأدرَجَها في صلب خطته إعادة بناء الدولة وتكريس المواطنية.

لم يكتم شكوكاً دائمة ونظرة معادية إلى سوريا، وعدّ نفسه خصماً للعقائد القومية وشعارات المطالبة بالأمة العربية التي نفَرَ منها فؤاد شهاب بدوره. كان يحلو له ـ وهو يدافع عن رأيه وعن موقف الرئيس البالغ التحفّظ من سوريا ـ القول: عندما نُسأل عن السياسة التي نسلكها في علاقاتنا مع الدول العربية، لا يسعنا إلا تأكيد ما نريده، وهو تطبيق قرارات جامعة الدول العربية في كلّ القضايا ذات الإرتباط المشترك بيننا والعرب.

لم تكن تلك وجهة نظر الشركاء المسلمين للرئيس في الحكم، وأخصّهم أكثرهم تعلّقاً بالشهابية كرشيد كرامي وصبري حمادة وحسين العويني وكمال جنبلاط. شغلوا مراحل طويلة في ممارسة السلطة في الحقبة الشهابية، لكنّهم افترقوا عن رئيس الجمهورية في نظرته إلى سوريا وإلى شعارات رفعها الزعيم المصري عن القومية والعروبة والوحدة. لم يترك هذا التمايز، العميق، أثره في إدارة الحكم والسياسة الخارجية للبنان. قال مدير الأمن العام مراراً ـ وهو يبرّر التباعد ـ إن فؤاد شهاب لم يتخذ طوال السنوات الست من ولايته موقفاً سلبياً علنياً واحداً من سوريا. لم يتخلّ كذلك عن شكوكه المضمرة بإزائها. في الغالب أسرّ إليه الرئيس أنه لا يشعر بالأمان والإطمئنان ممّا تبيّته للبنان الأنظمة هناك، واحدة بعد أخرى.

قال أيضاً: لا أؤمن بإخلاصهم لنا. يجب أن نحملهم على أن يكفوا شرّهم عنا ونبعد خطرهم. يريدون السيطرة على لبنان ويتدخّلون في شؤوننا.

قاد الشقّ السياسي في العلاقات اللبنانية ـ السورية في مطلع الولاية رئيس الحكومة



رشيد كرامي ووزير الخارجية حسين العويني، ثم أضحى في عهدة رؤساء الحكومات المتعاقبة إلى الوزير الدائم للخارجية فيليب تقلا. أمّا الشقّ العسكري والأمني فتولاه رئيس الشعبة الثانية أنطون سعد ومدير الأمن العام توفيق جلبوط. قصد الأولون دمشق أكثر من مرّة، وكذلك القاهرة للإستعانة بجمال عبدالناصر بغية تطبيع علاقات الدولتين الجارتين وتخفيف الإستفزاز في تعامل سوريا مع لبنان. بدورهما الضابطان النافذان عقدا لقاءات متنقّلة مع نظيريهما لإظهار حسن النيّة والحرص على استقرار البلدين في آن معاً، وعدم تعريض سوريا لنشاطات مناوئة للجمهورية العربية المتحدة. على غرار الرئيس، تعاملا معها بحذر.

بعد أقلّ من شهر ونصف شهر على تعيينه، زار توفيق جلبوط دمشق للمرّة الأولى في 14 تشرين الثاني 1958 وأجرى مع مدير الأمن العام السوري اللواء محمد الجرّاح محادثات تناولت هواجس الطرفين: شكوى لبنان من تورّط سوريين في «ثورة 1958»، وشكوى سوريا من الدور السلبي الذي يضطلع به الحزب السوري القومي الاجتماعي في البلدين مناوئاً الناصرية وجمهورية الوحدة، بعدما حظي إبّان ولاية كميل شمعون برعاية أتاحت استعادته الترخيص وحرّية العمل السياسي.

خرج من المقابلة باقتناع أخطره للرئيس بعد ساعات، وهو ضرورة التعامل بصبر وتأنٍ لإعادة إحياء علاقات البلدين وتطبيعها في مرحلة لاحقة. تناول اجتماع دمشقَ مسائل تقنية طرقت تسهيل انتقال الأفراد والبضائع عند الحدود، كانت إطاراً لاستكشاف ما يودّ كلّ منهما ملاحظته في محاوره. اتفق مع نظيره على آلية إبعاد السوريين الناشطين ضدّ حكومة بلدهم فلا يصير إلى ترحيلهم إليها، بل إلى البلد الذي يختارونه هم ما دام يقتضي مغادرتهم الأراضي اللبنانية. أما اللاجئون السياسيون الفارّون، المقيمون في لبنان قبل وقت طويل، فتفاهما على عدم تسليمهم إلى سلطات الإقليم الشمالي في جمهورية الوحدة، والسماح لهم بالبقاء في لبنان شرط عدم ممارستهم نشاطاً سياسياً، على أن يُخضَعوا للمراقبة والترحيل الفوري لدى الإخلال بشرط الإقامة. أبلغ إلى محدّثه السوري خيار حكومته: أن يظلّ لبنان بلداً يدين بالحرّية وملجأ الرأسمال الفكري والسياسي والاقتصادي.

التقيا مجدّداً في شتورة في 25 تشرين الثاني، وثبّتا الرغبة في الحوار. حمل توفيق جلبوط ملفاً كان قد أثاره معه محمد الجرّاح في الزيارة الأولى تناول نشاط بعثيين

سوريين فارّين من سوريا إلى لبنان وساخطين على الجمهورية العربية المتحدة، بينهم ضبّاط مسرّحون من الجيش وصفهم محمد الجرّاح بـ«متآمرين» مذ أقصتهم الوحدة عن مناصبهم. بَحَثا في انتقال الأفراد عند الحدود وفي توقيع اتفاق جديد لتبادل المطلوبين. في 29 تشرين الثاني كانت زيارة ثالثة في النطاق نفسه، لاقاها مجلس الوزراء في اليوم التالي بخطوة مكمّلة للمحادثات تلك، هي إصداره قراراً بإلغاء الإجازات المسبقة للسوريين الراغبين في زيارة لبنان، وسمح لهم بالتنقّل فيه بلا قيد أو شرط.

كان مدير الأمن العام اتخذ إجراءً رمى إلى تخفيف وطأة التنافر بين البلدين، عندما أفرج عن 500 جواز سفر كان سلفه احتجزها من أصحابها معارضي الرئيس السابق أو المتعاطفين مع مصر وسوريا، ما خلا بضعة اعتبر بعضها ماسّاً بأمن الدولة والبعض الآخر ملاحقاً بأحكام قضائية. في 11 كانون الأول استعاد الرجلان الحوار بينهما بمكالمة هاتفية أجراها توفيق جلبوط بمحمد الجرّاح تداولا خلالها في نتائج اجتماعاتهما في دمشق وشتورة، ولاسيّما منها مغادرة معارضين سوريين بلدهم إلى لبنان عدَّتهم دمشق فارّين من وجه العدالة لارتكابهم جرائم سياسية ضدّ سلامة الدولة. حدّثه نظيره السوري أيضاً عمّن سمّاهم «غرباء». ليسوا سوريين ولا لبنانيين، يديرون في لبنان نشاطات تتوخّى تقويض الجمهورية العربية المتحدة.

ردَّ بأن الحكومة اللبنانية تولي هذه المشكلات عنايتها وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها، ولا تمانع كذلك في عودة رعايا سوريين كانت حكومة سامي الصلح قد طردتهم في أثناء «ثورة 1958» بعدما اتهمتهم بالضلوع في الاضطرابات، وقارب عددهم 20 ألف سوري. أعلمه بعودة الإستقرار إلى لبنان في مطلع العهد الجديد وانتفاء أسباب تحظّر رجوعهم.

لم تحل إشارات إيجابية أطلقها لبنان دون استمرار عقبات وضعتها سوريا للتضييق عليه، قضت بعرقلة انتقال البضائع والأفراد بين البلدين وفرض قيود ورسوم بلا مبرّر قانوني، ومنع استيراد الخضر والفاكهة من جارها، وعدم الإذن للطائرات اللبنانية أو المقلعة من لبنان بالتحليق فوق الأراضي السورية أو الهبوط في مطارها. ناقش توفيق جلبوط مع محمد الجرّاح قلقاً أبدته دمشق من فرار شيوعيين وقوميين سوريين إلى لبنان وممارستهم فيه نشاطات راح النظام يصفها بأنها «مخرّبة» لاستقراره.



كانت بضعة تقارير أمنية كشفت، في 30 كانون الأول 1958، دخول منضوين في الحزب الشيوعي السوري لبنان وسعيهم إلى الإقامة فيه منطلقاً لحملة ضدّ جمال عبدالناصر. بعد أقلّ من ثلاث سنوات، 24 حزيران 1961، أحصت السلطات الأمنية اللبنانية 300 شيوعي سوري مقيمين هربوا من جمهورية الوحدة أدرجت أسماءهم في لوائح رسمية.

ألحّ محمد الجرّاح على مطاردة الشيوعيين السوريين واللبنانيين واعتقالهم وزجّهم في السجون، أو في أحسن الأحوال تسليمهم، في وقت لم يكن مدير الأمن العام تلقّى أوامر مشدّدة من رئيس الجمهورية بملاحقتهم بصلف. رغم نفوره من عقيدة الحزب ونبذه فلسفة الإلحاد، لم يسع فؤاد شهاب ـ الكثير الإيمان والتديّن والكثير التعلّق بشعائره وممارسته، تصنيف الحزب الشيوعي اللبناني في منزلة تَعامُل نسيبه فريد شهاب معه على أنه عدوّه الأول، السياسي والعقائدي والشخصي. طلب من توفيق جلبوط منع دخول الشيوعيين السوريين وملاحقة المتسلّلين منهم، ومراقبة رفاقهم اللبنانيين وتقييد نشاطاتهم وتحرّكاتهم المناوئة في عرفه ـ كالحزب السوري القومي الاجتماعي ـ للكيان اللبناني.

دوّن الضابط السوري الكبير مآخذ على لبنانيين قال إنهم يتعاونون مع السفارة الأردنية واستخبارات المملكة، بعدما جهر الأردن بعدائه للجمهورية العربية المتحدة وراح ينظّم من لبنان تحرّكات معارضة لها تنفّذها خلايا أمنية شيوعية وقومية.

انصرف الأمن العام إلى مراقبة دخول السوريين وخروجهم من المعابر الحدودية، وخصوصاً اللاجئين السياسيين الفارّين من النظام القائم، وتنظيم إقامتهم ووثائق انتقالهم. لبث هؤلاء تحت أعين الشعبة الثانية أيضاً بعدما تبلّغت مراراً من الإستخبارات العسكرية السورية شكواها من افتعالهم قلاقل في بلدهم. كان عليهم أن يُواجهوا مرّة تلو مرّة، وكذلك السوريين الآخرين، إجراءات صارمة تتخذها دمشق بفرض قيود على تنقّلهم بين الدولتين. فرضت بداية في 20 آب 1959 على السوريين المقيمين في لبنان، والذين يودّون مغادرته، الحصول مسبقاً على تأشيرة خروج سورية بغية الحدّ من تدفّق المعارضين منهم عليه. تحفّظ لبنان عن هذا الإجراء بعدما انقسم مجلس الوزراء بين مؤيد ومعارض، إلا أنه جارى السلطات السورية اشتراطها حصول رعاياها الوافدين إليه على تأشيرة دخول منها.

ارتأى مدير الأمن العام أن لا يستجيب كلّ ما كان يصرّ نظيره على الحصول عليه في نطاق صراع داخلي في سوريا بين السلطات ومعارضيها، وتشبّث هذه بتسلّم المعارضين لمحاكمتهم. منذ الاستقلال دَرَجت الحكومات اللبنانية المتعاقبة على عدم التساهل حيال هذا المطلب، ورفضت باستمرار تسليم سوريا لاجئين سياسيين فارّين ينشطون ضدّ نظام بلدهم. كذلك فعل توفيق جلبوط وأنطون سعد عندما دُعيا إلى تسليم لاجئين سياسيين، فأكدا موقف الحكومة اللبنانية إيّاه. لم يحجب هذا التصلّب استثناءً اتخذه العهد السابق[47].

تسلّح توفيق جلبوط بقانون الأجانب بعد صدوره للدفاع عن حجته وقرار السلطات اللبنانية رفض تسليم معارضين أو لاجئين سياسيين. لم يتلقف بجدّية وصدقية ذريعة محاوره بأنهم مطلوبون من القضاء بأحكام وليسوا معارضين فحسب.

إلى تنظيم دخول لبنان والخروج منه، رعى القانون الجديد اللجوء السياسي وأتاحت المادة 26 هذا الحقّ «لكلّ أجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية أو مهدَّدة حياته أو حرّيته لأسباب سياسية» بقرار يصدر بحسب المادة 27 عن لجنة مختصة يرئسها وزير الداخلية. أعطي الأمن العام منح بطاقة اللجوء السياسي، بينما حظّرت المادة 30 على صاحبها القيام بنشاط سياسي طيلة إقامته في لبنان. لكنّ المادة 31 من القانون منعت المديرية ـ عندما تقرّر إبعاده عن لبنان ـ «ترحيله إلى أرض دولة يُخشى فيها على حياته أو حرّيته».

إلى محمد الجرّاح، اجتمع في علاقة عابرة اقتصرت على ثلاثة لقاءات بوزير الداخلية العقيد عبدالحميد السرّاج، وأبلغ إليه رغبة لبنان في فتح صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية ـ السورية والتعاون في سبيل تنسيق أمني، والتأكيد أن لبنان لن يسمح بالتآمر على سوريا من أراضيه.

في مرحلة لاحقة عام 1960 جَبَه البلدان أزمة جديدة أشاعت التوتر بينهما. أدلى

47 ـ رغم تقرير رفعه إليه مدير الأمن العام فريد شهاب في 25 كانون الثاني 1958 لم يرَ في وجوده في لبنان مصدر شكوك وقلق أو شائبة قانونية، أبعد رئيس الحكومة سامي الصلح مرتضى المراغي نجل شيخ الأزهر السابق محمد مصطفى المراغي عن الأراضي اللبنانية، متجاهلاً تحفّظ وزراء في حكومته. كَمَنَ مبرّر ترحيله في أن الرجل ـ آخر وزير للداخلية في حقبة الملكية ـ يضطلع بدور سلبي بإزاء جمال عبدالناصر الذي اتهمه بالتآمر على بلده. ألحّ عبدالحميد غالب على إبعاده بعدما تذرّع بأن بقاءه في لبنان يساعد على نسج مؤامرة ضدّ مصر.



مدير الأمن العام السوري بتصريح بثته إذاعة دمشق في 27 تشرين الأول على أثر زيارة توفيق جلبوط قبل ساعات، اتهم فيه الأمن العام اللبناني بـ«التآمر» على سوريا وإيواء «بعض المتآمرين» وامتناعه عن ترحيلهم. ترك تصريح محمد الجرّاح صدى سلبياً لدى المسؤولين اللبنانيين من دون أن يُرخي تداعيات على علاقات البلدين، وهي بالكاد استعادت قنوات الحوار والرغبة في التفاهم وحسن الجوار مجدّداً.

أخذ على لبنان مرّة أخرى تجاهله تسلّل «إرهابيين» وأحياناً سوريين معارضين بهوّيات لبنانية إلى داخل سوريا عبر الحدود لإحداث قلاقل فيها، ما حمل رئيس الحكومة صائب سلام في ذلك اليوم على ترؤس اجتماع شارك فيه وزراء - إلى توفيق جلبوط - تناول ما أثاره المسؤول الأمني السوري، والتأكيد في بيان رسمي أن الهوّيات مزوّرة، وأن الحكومة اللبنانية فتحت تحقيقاً لمعاقبة المتورّطين. جزم البيان الرسمي بأنّ لبنان لن يسمح بتعريض الإستقرار والأمن في سوريا لأيّ خضة، ولا انطلاق أعمال عدائية ضدّ الجمهورية العربية المتحدة، وسوريا خصوصاً، وأبرزَ التنسيق معها.

بناءً على طلب رئيس الحكومة، قصد ليل 27 تشرين الأول دمشق يُرافقه أحد ضبّاط الشعبة الثانية الملازم أول غابي لحّود. هناك دار الحوار ثقيل الوطأة مع محمد الجرّاح الذي خاطب توفيق جلبوط بالقول إنه يأمر بتزوير بطاقات هوّية لبنانية ومنحها لسوريين فارّين وآخرين من جنسيات مختلفة يدخلون بها سوريا للتسبّب بفوضى واضطرابات أمنية.

أغضبت التهمة زائره وكاد يُغادر. وَاصَلا مناقشة عقيمة انتهت بارفضاض الاجتماع بلا اتفاق.

بلا امتلاء ولا كلل تحدّث محمد الجرّاح عن قلق حكومته من المعارضين السوريين اللاجئين إلى لبنان طالباً تسليمهم إليها.

ردَّ توفيق جلبوط بأن لبنان لا يعترف بوجود متآمرين سوريين على أراضيه، بل عقائديون لا يزاولون نشاطاً سياسياً ضدّ بلدهم. رفض الخوض في تسليمهم، وميّز بين «لاجئين سياسيين» يفتح لبنان صدره لهم شرط عدم قيامهم بتحرّك يسيء إلى علاقات البلدين، وبين «متآمرين». كرّر له ما تضمّنه بيان حكومة صائب سلام برفض الإضرار بالإقليم السوري من داخل الأراضي اللبنانية.

عقّب أن كميل شمعون منح، إبّان عهده، سوريين الجنسية.

لم يشأ لبنان، مرّة تلو أخرى، الدخول طرفاً في نزاع داخلي بين النظام السوري ومعارضيه، ولا تحويل أرضه ساحة تصفية حسابات الصراع على السلطة.

اليوم التالي، 28 تشرين الأول، أطلع مدير الأمن العام رئيس الجمهورية على النتائج المخيّبة لزيارته. بيد أن الصحف السورية شنّت حملات على الحكومة اللبنانية متهمة إيّاها بالتواطوء. في الساعات التالية كشف توفيق جلبوط بعد مشاركته في اجتماع عقده رئيسا الجمهورية والحكومة عن تدابير لتحديد أصول اللجوء السياسي، والحدّ من إطلاقه بلا قيود ومعالجة تسيّب التسلّل السهل إلى داخل الأراضي اللبنانية. أفصح عن شروط متشدّدة أعلنها البلاغ 1374 أصدره صائب سلام، سرعان ما أحيط سفير الجمهورية العربية المتحدة عبدالحميد غالب علماً به.

ساعية إلى مزيد من الضغوط، هدّدت دمشق في الأول من تشرين الثاني بإقفال الحدود وإعادة النظر في علاقات البلدين، ما لم يتخذ لبنان في الساعات الأربع والعشرين التالية إجراءات جذرية تطاول اللاجئين السوريين.

عزّز الأمن العام والشعبة الثانية مراقبتهم، وحظّرا عليهم ممارسة النشاط السياسي قبل أن تبادر المديرية، 2 تشرين الثاني، بإبعاد سبعة منهم من لائحة ضمّنتها دمشق 12 معارضاً طالبت بتسلّمهم. اكتفت السلطات اللبنانية بطرد مَن اعتبرتهم «أكثر إثارة للمشاكل».

كان الأمن العام قد طلب بدوره من معارضين سوريين الاتصال بسفارات دول والسعي لديها للحصول على تأشيرات دخول بلدانها، وموافقتها على الإقامة فيها توطئة لمغادرة الأراضي اللبنانية. لم يتأخر مديره، من وفرة تذمّره من الإلحاح السوري على إخراج اللاجئين السياسيين من لبنان، في تسديد ثمن بطاقات سفر بعضهم من المخصّصات السرّية لاستعجال ترحيلهم بالقوة والتخلّص منهم. لم يرَ حرجاً في مخابرة سفارات يطلب مساعدتها على تأمين تأشيرات دخول موقتة لهم إلى أراضيها. منح معارضين سوريين آخرين أراد ترحيلهم إذناً بالمغادرة من دون العودة إلى لبنان.

بعد بضعة أيام، 5 تشرين الثاني، ابتكر الأمن العام فكرة توخّت استرضاء نظيره باستئجار فندق في جزين تحوّل معتقلاً احتجز فيه معارضون سوريون وآخرون

مطلوبون من بلدهم عبروا الحدود. رامَ تقديم أدلّة عاجلة على جدّية تعاونه ومراعاة قلق السلطات السورية من دون تبريره بالضرورة. ضيّق على اللاجئين وحصر إقامتهم وقيّد حركة تجوالهم. ما لبث أن حمل توفيق جلبوط الإجراءات الجديدة إلى اجتماع في شتورة ضمّه ومحمد الجرّاح ورئيس الشعبة الثانية أنطون سعد. في 8 تشرين الثاني 1960، أضحى في معتقل جزين سبعة لاجئين سوريين قبلوا بهذا القيد، فيما اختار آخرون مغادرة لبنان. لم تتوقف السلطات السورية في تلك الأثناء عن تزويد نظيرتها لوائح بمعارضين طلبت إدراجهم في عداد غير المرغوب فيهم على الأراضي اللبنانية. أثمرت جهود الأجهزة الأمنية في معظم الأحيان، وتمكّنت إلى حدّ بعيد من شلّ نشاطات المعارضين في مقابل احتفاظهم بحرّيتهم، من غير أن تجهر دمشق بارتياحها واطمئنانها إلى مساعدة هذا البلد لها.

لم يكن في وسع لبنان، ولا أجهزته الأمنية، تقدير مغزى الإصرار على استعادة المعارضين أولئك سوى الإعتقاد الجازم ـ من فرط ما أسرّوا به إلى مفوّضي الأمن العام وضبّاط الشعبة الثانية ـ بأنهم ما أن يمسوا داخل أراضي بلدهم حتى يُزجّوا وراء القضبان ويتعرّضوا للتعذيب، وأحياناً الإغتيال والإعدام في معتقلاتهم.

لم يخض توفيق جلبوط في حواره مع نظيره في هذا الشقّ الغامض، ولم يتوقّع حصوله منه على إجابة. إلا أنه لم يُتح له الظنّ باستعداده تسليمه أحدهم. فاجأ الأمن العام في 27 حزيران 1961 وصول عدد من المعارضين السوريين إلى مقرّه، واضعين أنفسهم بإذعانٍ غير مفهوم في تصرّفه شرط عدم إبعادهم إلى بلدهم تفادياً لمصير قاتل.

تركة النزاع

تعذّرت على لبنان، غداة انهيار الجمهورية العربية المتحدة، الموازنة في علاقته بين دولتين انفصلتا فجأة في انقلاب عسكري في 28 أيلول 1961، فإذا هما وجهاً لوجه، متنافرتان عدوّتان. حافظ فؤاد شهاب على تعاونه الوثيق مع جمال عبدالناصر، وحاذر إغضاب نظام الإنفصال في سوريا الذي راح يتهم جاره بالإنحياز إلى الرئيس المصري. آخذين بالذرائع نفسها منذ دَرَج عليها أول استيلاء على السلطة في سوريا عام 1949، مروراً بانقلابات مماثلة خَلَفَته، طالب قادة الإنفصال بتعقب رجال

الجمهورية المتهاوية الفارّين إلى لبنان. كان محمد الجرّاح المحاور الصلب القاسي الملامح، الحاد الطباع والشغوف بالناصرية، واحداً من الضحايا الرئيسيين بإقصائه من منصبه[48].

في الساعات التالية للانقلاب أقفلت السلطة العسكرية الجديدة الحدود مع لبنان، وألحّت عليه الاعتراف الرسمي بها بغية إرغامه على اتخاذ مسافة متساوية في علاقته بكلّ من سوريا ومصر.

انقسم الأفرقاء اللبنانيون بين مؤيدين للإنفصال بسبب كرههم الناصرية كبيار الجميّل وكميل شمعون، ومؤيدين للجمهورية العربية المتحدة المتداعية منادين باستعادتها بالقوة ودعم جمال عبدالناصر ككمال جنبلاط ورشيد كرامي وعبدالله اليافي وصبري حمادة وشبلي العريان. ما لبث أن انتقلت عدوى الإنقسام إلى مجلس الوزراء يتجاذبه موقفان متعارضان من الإعتراف بالنظام الجديد. وقف بيار الجميل وكمال جنبلاط على طرفي نقيض. الأول معه والآخر ضدّه. أغضب تلكوء لبنان في الإعتراف بهم قادة الانقلاب، فمارسوا ضغوطاً إضافية دفعت به إليه متأخراً، مسلّماً بالشرعية الجديدة في 15 تشرين الأول 1961. وفي خطوة لاحقة رمت إلى إبداء حسن نيّة والرغبة في التعاون وفتح قنوات حوار، أوفد وزير الداخلية كمال جنبلاط مدير الأمن العام إلى دمشق في أول اتصال أمني. قبيل توجهه إليها في وفد ضم قائد الدرك الزعيم ميشال نوفل والملازم أول في الشعبة الثانية سامي الخطيب، 13 تشرين الثاني، اتخذت السلطات اللبنانية تدابير أمنية عكست إرادة التواصل والتفاهم قضت بتسيير دوريات لطائرات تولت مراقبة الشاطىء ومنع تهريب أسلحة إلى سوريا برّاً وبحراً.

حتّمت مهمة مدير الأمن العام والوفد العسكري معاودة التنسيق مع نظرائهم ومراقبة الحدود المشتركة للحؤول دون التسلّل. حينذاك سمع لبنان شكوى غير مألوفة منذ مطلع عهد فؤاد شهاب. تذمّر قادة الإنفصال من تحرك السفير المصري عبدالحميد غالب المناوىء لهم، وعدُّوا دوره تحريضاً على سوريا التي افتخر الإنفصال

48 ـ عاش اللواء محمد الجرّاح عمراً مديداً حتى وفاته في 13 آذار 2012 عن 94 عاماً. أُقصي من منصبه وزّجه الإنفصال، ثم في ما بعد عام 1963 حزب البعث بعد استيلائه على الحكم، في السجن لتمسّكه بالناصرية كأحد رموزها المدافعين عن استمرارها. انصرف بعد إطلاقه إلى النضال في سبيلها وقضايا القومية.



بأنه أخرجها من سيطرة مصر عليها وأعاد إليها الاستقلال والسيادة.

ذهب توفيق جلبوط إلى دمشق مرّة أخرى، بعد أشهر في 18 تموز 1962، لمناقشة السلطة الجديدة في شكوى مزمنة لا تتخلّص منها الأنظمة المتعاقبة في هذا البلد، هي اتهام لبنان بتسهيل أعمال تسلّل إلى أراضيها عبر الحدود وتجاهله تحرّك خلايا معارضة للنظام.

كان على الأمن العام، وكذلك الشعبة الثانية، التحسّب دائماً ممّا خبروه في علاقة افتقرت إلى الثقة مع الاستخبارات العسكرية السورية عندما كانت بين عامي 1955 و1958 في قبضة عبدالحميد السرّاج ومعاونه القويّ النفوذ رئيس «المكتب الخاص» برهان أدهم[49]. كلّما أخفقت في استعادة معارضين لاجئين عسكريين وسياسيين، درجت على تقليد أرساه عبدالحميد السرّاج منذ أواسط الخمسينات هو اصطيادهم بتنظيم اغتيالهم في ظروف غامضة في لبنان، أو خطفهم منه بإيفاد رجالها لتنفيذ المهمة، أو الإستعانة بمتعاونين لبنانيين معها لدهم مقار المعارضين هؤلاء والقبض عليهم واقتيادهم عبر الحدود. أكثر من اشتباك وقع بين الجيش وعملاء سوريين في مجدل عنجر وينطا من جراء تسلّلهم لملاحقة معارضين لجأوا إلى لبنان.

ترك استمرار انقسام الأفرقاء اللبنانيين حيال ما يجري في سوريا تداعيات على الأمن العام، كما على الشعبة الثانية، فوجدا حاليهما في حرج. جَبَهت المديرية امتحاناً مشابهاً لما كانت قد واجهته الشعبة الثانية عندما تولت سرّاً، بالتعاون مع الاستخبارات المصِرية وعملاء للناصرية داخل سوريا، تهريب عبدالحميد السرّاج ـ وكان يشغل عشية الإنفصال منصب نائب رئيس الجمهورية استقال منه قبل أيام ـ من سجنه في المزّة ليل 18 أيار 1962 إلى لبنان. عبر دير العشائر أُحضرَ إلى بيت شبلي العريان، ومنه إلى المختارة كي يبيت في قصر كمال جنبلاط قبل تسليمه في الغداة إلى سفارة مصر في بيروت. ومنها في طائرة خاصة إلى

49 ـ لم يطل دور برهان أدهم في الاستخبارات العسكرية. ما أن أُطيحت جمهورية الوحدة حتى تهاوى رجالها أيضاً وطوردوا، وكان أحدهم. قبل شهر، آب 1961، اختلف مع عبدالحميد السرّاج وانقطع عن عمله في «المكتب الخاص». فور وقوع الإنفصال لجأ إلى لبنان وأقام لبعض الوقت في منزل خاله نديم مطرجي، المفوّض السابق في الأمن العام وقد أبعده توفيق جلبوط قبل سنتين إلى الشرطة القضائية. رفض برهان أدهم بعد عودته إلى سوريا عرض قادة الإنفصال التعاون معهم، فأُلقي به طوال ثلاث سنوات في سجن المزّة. من نافذة الزنزانة يطلّ على منزله إمعاناً في معاقبته واضطهاده.

القاهرة. بدوره مدير الأمن العام مرّ في اختبار مشابه.

قبيل إقفال الحدود السورية ـ اللبنانية على أثر الإنفصال، تسنّى لضبّاط وموظفين مصريين كبار ـ إلى ضبّاط وموظفين سوريين موالين لجمال عبدالناصر ـ كان يعملون في إدارات الإقليم الشمالي وأجهزته، الهرب إلى لبنان الذي آواهم واعتنى بحمايتهم في أماكن موقتة ريثما يصير إلى إعادتهم إلى بلدهم، بعدما أمَر رئيس الجمهورية برعايتهم. اتصلت السلطات بسفارة مصر وطلبت مناقشة مغادرتهم بعد تزويدهم أوراقاً رسمية ثبوتية وفقاً للأصول القانونية، ممّا أخّر ترحيلهم بضعة أسابيع. في هذه الغضون استقالت حكومة صائب سلام وخلفتها في 31 تشرين الأول 1961 حكومة رشيد كرامي، حلَّ فيها كمال جنبلاط وزيراً للداخلية خلفاً لعبدالله المشنوق.

طلب كمال جنبلاط من مدير الأمن العام ترحيلهم فوراً من دون انتظار الإجراءات الرسمية، خشية أن يقتنص نظام الإنفصال الفرصة ويُوفد عملاء لاغتيالهم أو اعتقالهم واقتيادهم سرّاً إلى سوريا. كان النظام الجديد قد ألحّ على لبنان تسليمه الفارّين هؤلاء، ولاسيّما منهم السوريين، لمحاكمتهم بسبب انتمائهم إلى الجمهورية المنهارة، وحذّر من ترحيلهم.

حيال تناقض حاول تقليل وطأته على لبنان، استمهل رئيس الجمهورية إبعادهم تفادياً لإغضاب سوريا بعدما تفكّك نفوذ جمال عبدالناصر عليها وباتت تمثّل تهديداً مباشراً للبنان. كان عليه، في الوقت نفسه، إيجاد حلّ لمصير الفارّين بترحيلهم لئلا يتحوّلوا عبئاً في نزاع ناشب بين مصر وسوريا.

أوعز وزير الداخلية إلى دائرة الأمن العام في المطار تأمين سفرهم سرّاً بالتعاون مع السفارة المصرية بعدما تبادَلَ والسفير مكالمات متتالية لإنجاز الترحيل. فور علمه بهذا الطلب رفضه توفيق جلبوط وأصدر تعليمات معاكسة ألزم الموظفين إيّاها تحت طائلة معاقبتهم. فجُمّد.

غضب كمال جنبلاط واتصل بالمدير مرؤوسه وأصرّ على طلبه دونما الأخذ في الإعتبار الأوراق الرسمية لهؤلاء، يبرّره تعرّضهم المستمر للتهديد من قادة الإنفصال. كرّر توفيق جلبوط رفضه للأسباب نفسها التي شرحها لرئيس الجمهورية وحظي بموافقته عليها: تفادي استفزاز النظام الجديد في سوريا والدخول في اشتباك معه. تمسّك الوزير بموقفه بصفته رئيساً مباشراً لمدير الأمن العام. أخبر توفيق جلبوط فؤاد شهاب بما



حدث. مساء اليوم نفسه تلقى مكالمة من الرئيس يُخطره بأن وزير الداخلية خابره مشتكياً عدم تنفيذ أوامره. إلا أن الرئيس ردَّ: دعه يقوم بعمله.

لم تُسوَّ المشكلة وفق ما شاءه رئيس الجمهورية ومدير الأمن العام. غادر الضّباط والموظفون المصريون لبنان بوسيلة ملتوية.

واجه الأمن العام مشكلة أخرى مشابهة رافقت الأسبوعين الأولين. بعدما طُرِد من سوريا مئات من الموظفين المصريين العاملين في إداراتها الرسمية، بينهم أطبّاء ومحامون ومديرو مصارف وشركات وأصحاب مهن، تجمّعوا وعائلاتهم عند معبري المصنع شرقاً والعريضة شمالاً توطئة لوضع لوائح بأسمائهم قبل أن يصير إلى نقلهم من هناك إلى مرفأ بيروت في شاحنات للجيش. وجدت المديرية نفسها أمام مهمة أخرى مختلفة تتعلّق بموظفين وضبّاط سوريين فُصِلوا في سنوات الجمهورية العربية المتحدة إلى مصر، تقضي باستقبالهم في المرفأ وتأمينَ انتقالهم على نحو مماثل، بحراسة الجيش وشاحناته، إلى الحدود اللبنانية ـ السورية كي يعودوا بدورهم إلى بلدهم.

لم تمسِ الحال أفضل مجدّداً في ظلّ انقلاب على الانقلاب نفّذه حزب البعث في 8 آذار 1963 باستيلائه على الحكم.

على نحو مشابه في كلّ مرّة يقع انقلاب عسكري في سوريا يبقي السلطة في يد الجيش وينقلها من ضبّاط إلى آخرين، تارة بنزاعهم على السلطة مسكونين بهاجس الإستئثار وطوراً بتنافس الأحزاب والعقائد عليها، واجه لبنان امتحاناً جديداً في إدارة علاقات البلدين مع نظام حزب البعث الحاكم. أصبحت في عهدة الجيش يدير ملفها رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط أو ضبّاط الشعبة الثانية. فَقَدَ الأمن العام دوره فيها تماماً، ولم يعد توفيق جلبوط يقصد دمشق، ولا بات جزءاً من التفاوض في مواضيع تدخل في صلب اختصاصه ولاسيّما منها المشكلات الحدودية ومراقبة السوريين المقيمين في لبنان وجمع المعلومات عن نشاطاتهم. أرسى ضبّاط الشعبة الثانية علاقات مع نظرائهم السوريين، فاستقرّت العلاقات بشقّيها الأمني والعسكري بين أيديهم. عجّل في تخلّص توفيق جلبوط منها ـ وهو ما أسرّ به إلى الرئيس مراراً ـ ثبات وجهة نظره السلبية من سوريا. كانت تحمله على الذهاب إلى دمشق متردّداً، والعودة منها خائباً.

بين عامي 1958 و1961 اكتفت علاقته بمحمد الجرّاح. لم يسعه استخلاص انطباعات

إيجابية منه في السنوات الثلاث المنصرمة، ولم يدم اتفاقهما في كلّ مرّة تحاوَرَا. وخلافاً له، وقد نجح في تحييد الأمن العام عن الشعبة الثانية وأدار دوره باستقلال معوّلاً على رئيس الجمهورية، كان محمد الجرّاح على رأس الأمن العام السوري جزءاً لا يتجزأ من آلة استخبارات عسكرية ترأسها عبدالحميد السرّاج. متأثراً بالجيش ودروس الانضباط التي تلقاها فيه، لم يعثر توفيق جلبوط ـ وهو يبصر سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا والإعطاب التدريجي للحياة السياسية والممارسة الديموقراطية ـ على مبرّر تعاقبها سوى تنافس الضبّاط واقتتالهم في سبيل الوصول إلى السلطة وإمرة الجيش والدولة معاً بقبضة من حديد.

جاورت ولاية فؤاد شهاب الحكم الجديد في سوريا في ظلّ حزب البعث سنة ونصف سنة، لم تخلوا من أزمات ثبتتا اعتقاد مدير الأمن العام بأن أيّاً من الأنظمة والانقلابات المتتالية طوال عقدين من الزمن لم ينظر بريبة إلى لبنان، ولم يقفل الحدود، ولم يتحرّش بجنوده ومخافره ويعتدي عليهم. التفت، أكثر من أيّ وقت مضى في المدّة الباقية من الولاية، إلى مهمات الداخل. وشأن الرئيس منذ مطلع عام 1964، بدأ يتحضّر باكراً لمغادرة منصبه. صار أقلّ حماسة. لم يعد في وسع فؤاد شهاب أن يفعل، في الإصلاح وبناء الدولة والمؤسّسات والإدارة والتوازن السياسي الداخلي وترسيخ حسن الجوار مع سوريا واستمرار تطمين الرئيس المصري، أكثر ممّا فعل. بدوره توفيق جلبوط لم يعد واثقاً من أنه قادر على أن يبدأ مع نظرائه في النظام الحاكم المجاور من حيث بدأ مع محمد الجرّاح لأول مرّة. أثقلت عليه خيبات المقابلات وجولات الحوار تلك، ولم تمنحه آمالاً بتفاهم جدّي وحقيقي بين البلدين لا تظلّله الشكوك والهواجس والاتهامات والثقة المفقودة. لم يعد يملك أيضاً صمّام أمان كان قد خبره مع رشيد كرامي وحسين العويني وصبري حمادة وكمال جنبلاط أصدقاء جمال عبدالناصر، بحمله على تفهّم وجهة نظر لبنان ومخاوفه من جارته وانتزاع تأييده بلا تحفّظ. تريّث الزعماء الشهابيون الأربعة وهم يتلقّفون الانقلاب الجديد. لا يعرفون قادته ولكنّهم أمسوا قبالتهم. كان رشيد كرامي رئيس الحكومة وكمال جنبلاط وزير الداخلية، واحتاجا إلى وقت للتأكد من استعدادهما ملاقاة نظام سرعان ما ناوأ الناصرية في الأشهر التالية. تخفّى رشيد كرامي وراء برودة أعصابه عندما رحّب غداة 8 آذار بما حدث قاصراً موقفه على التمنّي لشعب سوريا وجيشها



القوّة والازدهار. ثم قال في 5 نيسان إن لبنان يتمنى الخير لكلّ دولة عربية تختار النظام الذي يلائمها. لم يطل الوقت حتى ناصبهم كمال جنبلاط العداء.

أسباب كهذه كافية لمدير الأمن العام كي يخرج من الصدارة. آثر عندئذ التفرّج. لم تتوقف مضايقات النظام الجديد بالطلب من الرئيس تارة منع صحف لبنانية من شنّ حملات على حزب البعث بفرض قيود صارمة عليها، وبدعوته طوراً إلى اتخاذ تدابير متشدّدة عند الحدود لمنع أيّ حادث يسيء إلى علاقات البلدين، وبحضّه أحياناً على ملاحقة شيوعيين سوريين فارّين ينشطون من لبنان مع معارضين سياسيين وضبّاط آخرين فارّين بدورهم ضدّ السلطة الجديدة. لم ينقطع الحوار الأمني، لكنه بات بين أيدي الاستخبارات العسكرية بجدوى بطيئة.

تخلى توفيق جلبوط عن أيّ دور سياسي ـ أمني، واكتفى بمراقبة المعابر الحدودية البرّية والمرافق للتدقيق في الوافدين السوريين ممّن يثيرون حفيظة ضبّاط السلطة الجديدة. في 27 حزيران 1963 عاد ضبّاط الشعبة الثانية من دمشق حاملين إلى رئيس الجمهورية وجهة نظر مماثلة. بعد أقلّ من ثلاثة أشهر، 23 أيلول، اتهمت دمشق لبنان بإيواء ناصريين في مخيّمات تدريب قريبة من الحدود لتنفيذ أعمال عدائية ضدّ الداخل تبرّر هجمات الجيش السوري عليهم. ورغم نفي الأجهزة الأمنية وتحقّق الأمن العام من عدم صحّة الاتهام، قدّمت حججاً إضافية بقولها إن ضابطاً سورياً سابقاً يُدعى طلعت صدقي يشرف على المخيّمات ويتلقّى توجيهاً من «مكتب سوريا» في مصر الذي يديره عبدالحميد السرّاج. بعد يومين اقترحت الأجهزة الأمنية اللبنانية إنشاء جهاز مراقبة مشتركة للحدود. بيد أن الموضوع طُوي. ما لبث أن نشبت أزمة أمنية جديدة أكثر تعقيداً. في 19 تشرين الأول دخل جنود الهجّانة السورية الأراضي اللبنانية واشتبكوا مع جنود في عنجر أوقعوا بينهم أربعة قتلى أثاروا غضب الحكومة اللبنانية. عزت سوريا الحادث ـ وهي تقرنه باعتذار ـ إلى سوء تصرّف الدورية على غرار حوادث مماثلة.

لم يكن الإشتباك في منأى عن إجراء كان الجيش باشر اتخاذه قبل أشهر. كتب مخبرو الأمن العام مئات تقارير عن منافذ غير شرعية يتوسّلها متسلّلون سوريون وفلسطينيون لدخول الأراضي اللبنانية. في أحيان كثيرة يُعتقلون ويُرحّلون أو يُزجّون في السجون لمخالفتهم أنظمة الإقامة وعبورهم خلسة. بعدما اكتظت

بهم أصبح الترحيل حلاً وحيداً. يقلّهم الأمن العام في شاحنات الجيش إلى مسافة وراء الحدود، في منطقة جردية بين البلدين، ويُنزلهم وهو يطلق أعيرة نارية لتفريقهم وحملهم على الهرب إلى الأمام في طريقهم إلى جديدة يابوس ومنها إلى دمشق أو ريفها، بطريقة مشابهة لتسلّلهم غير المشروع إلى لبنان. لم يكن الحلّ ناجعاً تماماً. باتفاق بينها والمديرية أرسلت قيادة الجيش، بعد اطلاعها على واقع المشكلة في اجتماعات مع مفوّضي الأمن العام، سرية من فوج الهندسة لزرع ألغام في ممرّ كان الانتداب الفرنسي شقّه في طريق وعرة تمرّ بالجبال تربط الزبداني بعنجر من دون المرور بالمصنع. عبر هذا الممرّ الجردي نشط التسلّل. نصب جنود السرية خيمهم بالقرب من عنجر وعملوا على زرع الألغام بغية الحدّ من العبور غير الشرعي. لم ينقضِ وقت طويل حينما هاجم جنود الهجّانة الخيم واعتدوا على الجنود.

لم تفلح لقاءات عقدها المسؤولون الأمنيون في معالجة ذيول اعتداء عكس انزعاج دمشق من إجراءات الجيش، ومؤشراً إلى عدم ممانعتها الضمنية بالتسلّل عندما اختارت استهداف سرية الهندسة وعرقلة زرعها الألغام. جهر المسؤولون السوريون أمام مدير الأمن العام أكثر من مرّة بامتعاضهم من اعتقال سوريين متسلّلين وسجنهم وترحيلهم. راحوا يقترحون تسهيل بقائهم وتذليل العراقيل من طريق إقامتهم وإتاحة الفرص أمام تشغيلهم والحصول على فرص عمل.

في السنة الاخيرة من ولاية فؤاد شهاب واجه الأمن العام أزمتين:

أولاهما، احتجاز السلطات الأمنية السورية في 24 حزيران 1964 مفتشين اثنين في الأمن العام هما سعدي السعدي وعصام عدرة كانا في طريق عودتهما من تركيا إلى لبنان. اعتقلتهما داخل الأراضي السورية ووجّهت إليهما تهمة مسّ أمن الدولة. بإجرائها هذا ردّت على توقيف الأجهزة الامنية اللبنانية قبل أكثر من شهر، 9 أيار، ملازماً أول في الجيش السوري هو جلال مرهج وسوريين آخرين بتهمة التسلّل إلى لبنان للقيام بأعمال تخريبية وإلقاء متفجّرات كانت قد صودرت منه مع أسلحة، ناهيك بمحاولة اغتيال معارضين لنظام البعث. اعترف جلال مرهج فرفض لبنان تسليمه إلى سلطات بلده بعدما أصرّت على استرداده وأنكرت التهم المساقة إليه. إذ ذاك انتقمت دمشق باحتجاز مفتشي الامن العام.



ورغم إصدار المحكمة العسكرية في 11 آب 1964 حكماً بسجنه عشر سنوات بتهمة التآمر والقيام بأعمال إرهابية، أُطلق جلال مرهج في 22 آب بعفو رئاسي أُرغم عليه لبنان وسُلم إلى سوريا التي أفرجت بدورها، بعد يومين، عن مفتشي الأمن العام بتسليمهما إلى رئيس فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية سامي الخطيب.

ثانيتهما، تدهور العلاقة بين نظام البعث ووزير الداخلية كمال جنبلاط الذي رفض، أول آب 1963، الترخيص للحزب بممارسة نشاطات علنية على الأراضي اللبنانية بذريعة حماية البلاد من نزاع العقائد. لم تكن تلك وجهة نظر زعيم اشتراكي متشعّب الثقافة والإنفتاح على التيّارات العقائدية اليسارية وفلسفاتها، مقدار اعتقاده بتناقض ما يدين به وذاك الذي ينادي به الحزب الحاكم في الجوار. لم يتردّد أيضاً في مقالات نشرتها صحيفة «الأنباء»، لسان حال حزبه، في توجيه انتقادات حادة إلى نظام البعث. في 26 تشرين الثاني كرّر رفضه استجابة وساطات سياسيين لبنانيين الترخيص لحزب البعث قبل ان يطلب من مدير الأمن العام، 2 كانون الأول، اتخاذ تدابير متشدّدة ترمي إلى مراقبة أنصار الحزب المحظور والحدّ من نشاطاتهم.

ذهب توفيق جلبوط إلى أبعد من ذلك باقتراحه على مجلس الوزراء في 28 آذار 1964 تعقّب هؤلاء بعدما تعدّى نشاطهم لبنان إلى خارج الحدود. كانت دائرة القضايا والتشريع في وزارة العدل طلبت من وزارة الداخلية في 21 آذار 1964 تزويدها ملفاً كاملاً عن حزب البعث العربي الاشتراكي كي تتمكّن، بناءً على تكليف من حكومة حسين العويني ـ بعدما خلفت حكومة رشيد كرامي ـ من تقرير مصيره. استاء كمال جنبلاط من إطلاق جلال مرهج ـ وكان قد غادر وزارة الداخلية ـ واتهم الحزب في 10 أيلول 1964 بالتخطيط لعمليات تستهدف أمن لبنان، متأثراً باغتيال درزي كان شاهداً رئيسياً في اعتقال الضابط السوري، أطلق مسلحون النار عليه وفرّوا إلى دمشق.

لكنّ مفارقة لافتة غداة انطواء عهد فؤاد شهاب وتسلّم خلفه شارل حلو صلاحياته الدستورية، 25 أيلول، وكان توفيق جلبوط لا يزال مديراً للأمن العام، نشر الجريدة الرسمية مرسوماً عدّ حزب البعث «جمعية باطلة في لبنان».

خيارا الزهد

كان عليه الاضطلاع بدور رئيسي قرب رئيس الجمهورية في قرارين بالغي الأهمّية طبْعا مواصفاته، والأمثولة التي سترافق عهود خلفائه كلّما يؤتى على ذكر الزهد في الحكم والسلطة واحترام صورة الرئيس: استقالته المفاجئة من منصبه، ورفضه تمنّي الغالبية النيابية تجديد ولايته.

في الساعات الثماني والأربعين التي سبقت الاستقالة، 20 تموز 1960، رفع إليه مدير الأمن العام تقريراً بالفرنسية أخطره بأن العهد يجتاز مرحلة تقهقر بعدما بلغ في السنتين المنصرمتين ذروةً بإمساكه بالسلطة وتحقيق الإستقرار وإنجازات إصلاحية أساسية واستقطاب شعبية وطنية إليه.

أوجز قلقه في عبارة ختم بها تقريره: نحن نفقد السرعة التي كنّا قد انطلقنا بها. كان قد أورد فيه توقّعه صعوبات ستجبهها السنوات التالية من الولاية، ملاحظاً أن الشهابية تخسر تدريجاً في الشارع المسيحي من دون أن تتمكّن من تعويض الخسارة، وحضّ على تداركها مع تصاعد قوّة المعارضة وأخصّها القيادات المارونية المجتمعة حول كميل شمعون وريمون إدّه. بدأ حينذاك، منذ مطلع عام 1960، تردّي علاقة الرئيس ببطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي وتشعّب خلافاتهما التي لم تخلُ من دوافع سياسية. لاذ المعارضون الموارنة بالبطريرك، ففَقَدَ فؤاد شهاب عضداً إضافياً له من داخل الطائفة.

في تقريره تجنّب توفيق جلبوط تحديد خطة أو برنامج عمل لإحياء الشهابية وتعزيز قواها، ولا أوحى بحلّ يكمن في الإعتزال، ولا توقع بعد ذلك مفاجأة الاستقالة. دقّ ناقوس إنذار لحكم لم تكن قد انقضت سنتان على بدئه. على مرّ أحاديث عدّة بينهما، أملَ أمام الرئيس في تجاوز العقبات والعراقيل كي تعبر السنوات الست من الولاية بلا قلاقل وإتمام ما تتوخّاه الشهابية. وَجَدَ في فؤاد شهاب ضامناً حقيقياً لتنفيذ برنامج إعادة بناء مثلث الأهداف: الدولة، الإدارة، المواطنية. تحدّث كذلك عن سبل إنجاح تجربة استثنائية في الحكم عنتها الشهابية.

ظهر 20 تموز 1960، قبيل انعقاد مجلس الوزراء في صربا، اتصل الرئيس بمدير الأمن العام وأطلعه على قراره بالتنحّي بعدما كتب استقالة سيكاشف بها مجلس الوزراء.



ردُّ فعله تشجيعه على المضي في قرارٍ لاحظ توفيق جلبوط أنه ينسجم مع تقويمه لما أمست عليه قدرات العهد والإنتقادات الموجهة إليه. بات الحكم، وكذلك الطبقة السياسية التي نفرا منها، في حاجة إلى صدمة حقيقية وإن مكلفة للرئيس. لم يكن ذلك موقف الشعبة الثانية وقد باغتها قرار الإعتزال، فعملت على تأليب السياسيين الموالين لرفضه وبذل جهود مع الرئيس لثنيه عنه. مساء 20 تموز تراجع عن استقالته بعد عريضة حملها إليه 80 نائباً قصدوه في منزله في جونيه، وألحّوا عليه العودة عنها.

برّر رغبته في الإعتزال المفاجىء بإنجازه الجانب الرئيسي من مهمة انتخب في سبيلها، هي إعادة الإستقرار والأمن وشقّ الطريق إلى مصالحة وطنية وإعادة بناء الدولة والإدارة وإجراء انتخابات نيابية عامة أسترجعت التوازن السياسي إلى مجلس النواب. منذ انتخابه راوَدَه هذا القرار. لم يهضم بسهولة علاقته بالسياسيين، ولا أسلوب عملهم وتعاطيهم الشأن العام. كان قد أسرَّ إلى توفيق جلبوط هذه الإنطباعات سنواتٍ قبل انتخابه رئيساً. عام 1956، لم يكتم قائد الجيش أمام مرافقه الذي لزمهُ بضعة أشهر تذمّره من طريقة إدارة الحكم وممارسة السياسة، وراح يُسهِبَ في إظهار استيائه من سياسيين يُغلّبون مصالحهم الشخصية والانتخابية على ما عداها. روى له أمثلة عن حالات راقبها من الجيش عن حياة سياسية افتقرت إلى النزاهة ونظافة الكفّ والشفافية والخُلقية في وظيفة السلطة. لم يُرِد التعميم، وسمّى أسماء ناصعة قدّرها.

ثم قال: يكاد يكونون جميعاً تقريباً متشابهين.

في السنة الأخيرة من الولاية أضحى مدير الأمن العام في موقف مماثل. بعدما جارى الرئيس في قرار تنحّيه قبل أربع سنوات، استعاد المحاولة على أبواب انتخابات رئاسة الجمهورية: عدم تجديد الولاية. بيد أنه أخذ على فؤاد شهاب استعجال إعلانه رفض بقائه في السلطة منذ نيسان 1964، أشهراً قبل انطواء الولاية.

أقرّن تحفّظه عن تجديدها بضرورة تفادي العجلة في الإفصاح عن هذا الموقف. تمسّك بوجهة نظره هذه إبّان الانتخابات النيابية، وارتأى انتظار نتائجها ومراقبة البرلمان المنتخب يسلك مساره حتى اقترابه من انتخابات رئاسة الجمهورية. قال

بإحاطة موقف الرئيس من أحاديث تجديد الولاية ـ وكانت بدأت باكراً ـ بغموض يفتح باباً عريضاً على الاجتهاد والتفسير، إلى أن يُعلن على الملأ رفضه الإستمرار في الحكم.

عندما لمس إصراره على رفض تجديد انتخابه رئيساً لولاية ثانية، قال له توفيق جلبوط: لا تقل من الآن إنك ترفض. دع المسألة مبهمة. سوف نجد عدداً كافياً من النواب، وبأكثرية ساحقة لتعديل الدستور، ثم تقول لهم لا أريد. سنقوم بكلّ ما يقتضي عمله كما لو أنك تؤيّد التجديد فعلاً، ثم تدفع الكرسي بقدميك وتخرج كبيراً.

مَالَ مدير الأمن العام إلى فريق معاوني الرئيس غير المتحمّس لمجازفة باهظة كان قد خَبرها سلفاه بشارة الخوري عندما أعيد انتخابه لولاية ثانية لم يُكملها ثم أُرغِمَ على الاستقالة في منتصفها، وكميل شمعون ساعياً إلى اجتذاب غالبية نيابية لتجديد رئاسته فانفجرت في وجهه ثورة دموية.

لم تكن هذه وجهة نظر معاونين آخرين، مدنيين وعسكريين وأبرزهم ضبّاط الشعبة الثانية. تحمّسوا لبقاء رئيس الجمهورية في السلطة، وسوّقوا حجج تجديد الولاية لدى الغالبية الشهابية المنبثقة من الانتخابات النيابية الجديدة.

أربعة أيام على انتهاء الانتخابات النيابية في 4 أيار 1964، باشر أقطاب الغالبية الشهابية وكتلها تحرّكا نحو اقتراح تعديل المادة 49 من الدستور، فسحاً في المجال أمام إعادة انتخاب الرئيس الحالي ولاية ثانية. في 26 أيار أقرّت غالبية 79 نائباً تجاوزت ثلثي أعضاء البرلمان عريضة تمنّ على الرئيس القبول بتجديد ولايته. لاقت حكومة حسين العويني التمني نفسه بإبداء استعدادها وضع مشروع قانون دستوري تحيله على مجلس النواب يتبنى تعديل المادة 49، وإزالة المانع الدستوري من طريق إعادة الانتخاب. تمسّك الرئيس برفضه، وفرض على مجلس الوزراء في 3 حزيران ردّ عريضة التمنّي إلى مجلس النواب.

فتح تشبّثه بمغادرة الحكم بانقضاء السنوات الست من الولاية أبواباً على المرشّحين لخلافته. كان القرار في يد الرئيس وحده، بيد أن لكلّ من معاونيه أسماء محتملة. اقترح فيليب تقلا وفؤاد بطرس شارل حلو، وسمّى مدير الأمن العام فؤاد عمّون، وسعت الأكثرية الشهابية إلى ترشيح عبدالعزيز شهاب. رغب



آخرون من خارج هذه الحلقة كبيار الجميّل في الترشّح أيضاً. تحدّث توفيق جلبوط طويلاً أمام الرئيس عن مواصفات فؤاد عمّون ـ وكان كشارل حلو وزيراً في آخر حكومات العهد ـ في محاولة لإقناعه به: محام وقاض وأحد أبرز واضعي قانون العقوبات والأمين العام لوزارة الخارجية وصولاً إلى توزيره على رأس هذه الحقيبة. ناوأ، في المقابل، ترشيح عبدالعزيز شهاب وعدَّ شارل حلو متردّداً. عندما أجرى إحصاءً لنواب يُمكن التعويل علي اقتراعهم لفؤاد عمّون، لاحظ مدير الأمن العام أن عددهم لن يزيد عن 45 صوتاً غير كافية لترجيح كفته. لم يسعه أيضاً إقناع الرئيس بمرشّحه.

في نهاية المطاف اختار فؤاد شهاب مرشّح فيليب تقلا وفؤاد بطرس اللذين رأيا فيه استمراراً للشهابية. في 18 آب 1964 انتخب شارل حلو رئيساً للجمهورية.

نَظرَ مدير الأمن العام بحذرٍ وتوجّس إلى الرئيس المنتخب، وسلّم بذريعة كان قد استخلصها في ما بعد من الرئيس المغادر إلى الإعتزال، مُبرِّراً تسميته إيّاه: كانت الخيارات قليلة.

قال له فؤاد شهاب: لم أختر بين المرشّحين الأفضل، بل الأقلّ إضراراً.

المغادرة

على أبواب انتهاء الولاية طلب توفيق جلبوط ترك منصبه، ورغب من رئيس الجمهورية في إعفائه منه للعودة إلى قيادة سلاح البحرية. فاتحه الرئيس المنتخب بالبقاء، فآثر المغادرة. أدرجَ ترك المديرية في موقف مبدئي بسيط الدلالة: أتى مع فؤاد شهاب ويذهب بذهابه.

قبيل انطوائها صدر المرسوم 17122 ألغى مرسوم تعيينه مديراً للأمن العام وانتدابه إلى وزارة الداخلية، وأعاده إلى ملاك الجيش. وقّعه رئيس الجمهورية في 19 آب 1964، ومهره معه رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية حسين العويني، على أن يُعمل به من 23 أيلول 1964. اليوم الذي يُقسم فيه شارل حلو اليمين الدستورية ويترك سلفه الرئاسة. وخلافاً لفريد شهاب الذي رافق عهدين رئاسيين، اختار الإلتصاق بفؤاد شهاب والمغادرة معه، ممهّداً بذلك لسابقة ترك مدير الأمن العام منصبه مع نهاية ولاية الرئيس الذي سمّاه

له. ألحّ على فؤاد شــهاب توقيع المرسوم كي يتيقّن من مغادرته بانقضاء الولاية.
أمـلَ أيضاً في تضمين مرســوم إعادته إلى الجيش عبــارة «طلب المقدّم توفيق جلبــوط إعفاءه من مهمــات مديرية الأمن العام» كي يعبّــر عن إرادته هو في هذا الخيار. أراد الإحتفاظ بتوقيع فؤاد شــهاب مرسومي تعيينه وقبول استقالته، وتركهما الحكم معاً.

لم يشـأ انتظار العهد الجديد، ولا العمل في ظلّه. دافع عن تمسّكه بالعودة إلى الجيــش: انتدبت للقيام بمهمة موقتة، وكان رئيســي يعني لي كلّ هذه المهمة. أعتبر الآن بأن دوري قد انتهى.

قال أيضاً: ســيارة الأولدزموبيل ليست أفضل من الجيب، والبذلة المدنية ليست أحبّ إليّ من البزّة العســكرية، ومديرية الأمن العام ليســت أرحب من القاعدة البحرية.

أوحى بأن انقضاء الســنوات الست لم يفاجئه، بل كان يترقّبــه كي يعود إلى الجيش. لم تكن مديرية الأمن العام ســوى مرحلة عابرة اعتراضية. ما أن انقضت حتى نسيها.

بكثيــر من التعلّق والإلتزام كان يُشــبّههما بســرّ الكهنــوت (sacerdoce)، حدّد التصاقه برئيس الجمهورية. قال: جئت مع الجنرال كي أعمل معه وأساعده.

في وقت لاحق، بذل الرئيس الجديد جهوداً إضافية لثنيه عن رفضه الإستمرار في منصبه، ولم يتردّد في توســيط الرئيس الســابق للعودة عن قراره، فأخفق. رغب إليه شــارل حلو في البقاء بعض الوقت وتسيير أعمال المديرية إلى حين تعيين خَلَف له، فقَبِلَ شــرط تحديد فترة تســيير الأعمال. بعد يومين فقط من سريان مرســوم اســتقالته، صدر المرســوم 6 في 25 أيلول 1964 وقّعه الرئيس الجديد - غداة أدائه اليمين الدســتورية وقبل أن تمثل الحكومة الجديدة برئاســة حسين العويني أمام مجلس النواب لنيل الثقة - بتعيينه مديراً للأمن العام بالوكالة لمدّة لا تتجاوز 31 كانون الأول. أورد المرســوم ذريعة أنه «لم يتسنّ حتى الآن اختيار بديل من المقدّم جلبوط للقيام بالمهمات المذكورة».

راح الرئيس يســتمهله بحجّة أنه يبحث عن مرشّــح ملائم لــم يعثر عليه. انتظر بعض الوقت من دون تعيين خَلَف. بعد ثلاثة أشــهر انقطع نهائياً عن ممارســة



وظيفتــه، وجَهَرَ بطلب إعفائه ووضع المرســوم 6 موضــع التنفيذ في 31 كانون الأول. تدخّل تقيّ الدين الصلح وزير الداخلية في ثانية حكومات حسين العويني فــي العهد الجديد لإقناعه بالبقاء وقتاً آخر، فامتنع. عندئذ، بانقضاء المهلة، عيَّن شارل حلو جوزف سلامة.

كان تعييــن المدير الخَلَف اقتراحاً شــخصياً لرئيــس الجمهورية. قبل أيام، طلب من توفيق جلبوط اقتراح أســماء محتملة، فســمّى ثلاثة. أولهم مفوّض الحكومة لدى المحكمة العســكرية جورج ملاّط. ردَّ الرئيس بالتريّث، ثم صرف النظر عنه بمســحة نفور. سمّى له قاضياً آخر هو يوســف جبران. وافق بداية ثم استمهل، ثم رفض. سمّى اسماً ثالثاً رفضه الرئيس للفور. عندئذ أبلغ إليه أنه سيتوقف عن التوجّه إلى مكتبه. فاختار شارل حلو صديقه.

بعد الأمن العام عاد المقدّم توفيق جلبوط إلى الجيش. كان قد تحفّظ عن اقتراح رئيس الجمهورية تعيينه محافظاً لمدينة بيروت. قصده الياس سركيس موفداً منه إلى منزله في بيوت الضبّاط في بئر حســن وتمنّى موافقته على تعيينه في هذا المنصب. لم يُجب واســتمهل إلى اليوم التالي. ذهب إلى فؤاد شهاب في جونيه وأخطرَه بالعرض.

قال له الرئيس السابق: بماذا أجبت؟

ردّ: قلت لا أريد.

قال: حســناً فعلت. عندما نترك الرئاســة فإننا ســنتعرّض بالتأكيد لحملات قاسية تســتهدف الشهابية للنيل منها. إذا التفتوا ولم يجدوا سواك في الوظيفة، ستكون أنتَ الهدف.

طلب من قائد الجيش اللواء عادل شــهاب إلحاقه بسلاح البحرية مُجدّداً للإيحاء لرفاقــه الضبّاط بــأن الأمن العام لم يُولّد الغرور فيه، وهــا هو يعود إلى المكان الأصل له. عام 1965 استعاد موقعه في سلاح البحرية بضعة أشهر، عُيّن على الأثر رئيساً للوفد اللبناني إلى لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية. عام 1966 عُيّن قائداً للمنطقة العسكرية في البقاع، وفي السنة التالية رُقي إلى عقيد. ترأس المحكمة العسكرية الدائمة مرّتين: أولى بين عامي 1968 و1969، وثانية بين عامي 1972 و1975. بينهما اختير ملحقاً عسكرياً في بريطانيا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ

بيـن عامي 1969 و1972. خـلال وجوده في لندن عـام 1971 لوحق رفاقه في الحقبة الشـهابية، ضبّاط الشـعبة الثانيـة، أمام المحكمة العسـكرية باتهامات شملت التدخّل في الانتخابات النيابية واستغلال السلطة وحجز الحرّيات وتبديد أموال الجيش وسوء اسـتعمال الوظيفة والتهديد وإتلاف وثائق رسمية ومخالفة التعليمات العسكرية. ما لبث أن أضحى على رأس المحكمة التي مثلوا أمامها[50].
عام 1973 رُقّي إلى عميد بعدما كان تقلّد قيادة سلاح المدفعية ومديرية الشؤون الجغرافية. عام 1975 عاد إلى قيادة المنطقة العسـكرية في البقاع وقائداً للواء الأول للمشاة، ثم قائداً للمنطقة العسكرية في جبل لبنان السنة نفسها.
2 تموز 1977 قُبِلت استقالته من الجيش.

50 ـ مذ بدأ عهد الرئيس سليمان فرنجيه في 23 أيلول 1970 انكفأ دور الجيش. منتصف تشرين الأول أُقصي ضبّاط الشعبة الثانية من مناصبهم إلى أخرى بعيدة عن الأركان، بينما ذهب بعضهم إلى مواقع حدودية نائية قبل أن يُعيّنوا مُلحقين عسكريين في الخارج في 8 كانون الأول، ويُرغموا على مغادرة البلاد سريعاً غداة عيد الميلاد في 26 كانون الأول. استدعيوا بعد سنة ومثلوا منذ 11 كانون الثاني 1972 أمام المجلس التأديبي الذي قرّر تسريحهم، ثم أمام المحكمة العسكرية التي أدانتهم وأمرت بسجنهم.



1



2



3



5 4



6

1 ـ 1959: مدير الأمن العام النقيب توفيق جلبوط في مكتبه.

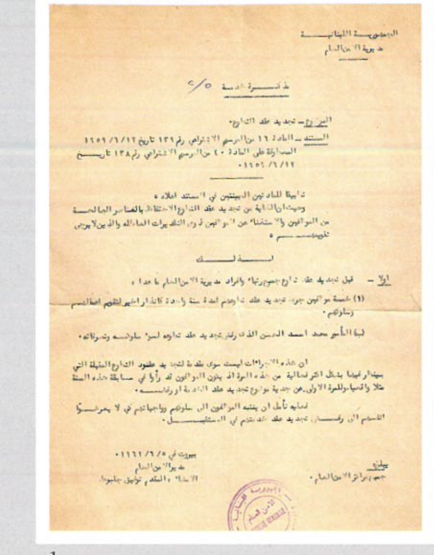
2 - 1959: يصافح ملك المغرب محمد الخامس لدى زيارته لبنان.

3 ـ 1959: مدير الأمن العام يتوسّط مسؤولي فريق المراقبين الدوليين وضبّاطه (UNOGIL) مع لجنة التنسيق اللبنانية. بدا الملازم أول غابي لحود (إلى اليمين) والملازم فرنسوا جينادري (إلى اليسار).

4 ـ 1960: مع رئيس الجمهورية فؤاد شهاب.

5 ـ 1960: يحضر اجتماع عمل برئاسة وزير الداخلية علي بزّي (إلى اليسار).

6 ـ 1960: مع وزير الخارجية فيليب تقلا (إلى اليسار) في الزبداني في طريقهما إلى دمشق للاجتماع بمسؤولين سوريين.



الجمهورية اللبنانية
مديرية الامن العام

مذكرة خدمة ٥/ح

الموضوع ـ تجديد عقد التطوع.
المستند ـ المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٩ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ المعادلة على المادة ٥٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٨ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩.

تطبيقا للقانونين المبينين في المستند اعلاه،
وحيث ان الغاية من تجديد عقد التطوع الاحتفاظ بالعناصر الصالحة من الموظفين والاستغناء عن الموظفين ذوي التقديرات [illegible] والذين لا يرجى تحسينهم.

لذلك

اولا ـ قبل تجديد عقد تطوع جميع رتباء وافراد مديرية الامن العام ما عدا:
(١) خمسة موظفين جرى تجديد عقد تطوعهم لمدة سنة واحدة [illegible]
[illegible]

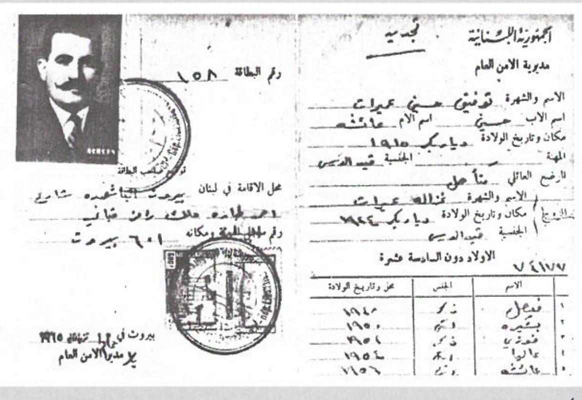
ان هذه الاجراءات ليست سوى مقدمة لتجديد عقود التطوع [illegible]
[illegible]

بيروت في ٥/٦/١٩٦١
مدير الامن العام
[illegible] توفيق جلبوط

1

2

3



الجمهورية اللبنانية — تجديد
مديرية الامن العام

الاسم والشهرة: توفيق حسين عميرات
اسم الاب: حسين — اسم الام: عائشة
مكان وتاريخ الولادة: ديامبك ١٩١٥
المهنة: — الجنسية: قيد الدرس
الوضع العائلي: متأهل
الزوجة: الاسم والشهرة: [illegible] عميرات — مكان وتاريخ الولادة: ديامبك ١٩٢٢ — الجنسية: قيد الدرس

الاولاد دون السادسة عشرة

	الاسم	الجنس	محل وتاريخ الولادة
١	فيصل	ذكر	١٩٤٨
٢	بشيره	انثى	١٩٥٠
٣	فهد [illegible]	ذكر	١٩٥١
٤	[illegible]	انثى	١٩٥٤
٥	عائشه	انثى	١٩٥٦

رقم البطاقة: ١٥٨
توقيع صاحب البطاقة
محل الاقامة في لبنان: [illegible]
رقم [illegible] ومكانه: ٦٠١ بيروت
بيروت في [illegible] ١٩٦٥
عن مدير الامن العام

4

1 ـ 1960: مذكّرة خدمة وقّعها مدير الأمن العام بتجديد عقد تطوّع موظفين.
2 ـ 1964: ... ومذكّرة خدمة بمراقبة التظاهرات.
3 ـ 1962: محضر بكشف مخبأ مسؤول قومي متورّط في محاولة الانقلاب واعتقاله هو بشير عبيد.
4 ـ نموذج بطاقة «قيد الدرس».



7

8



9

7 ـ 1961: يقلّده رئيس الحكومة رشيد كرامي وساماً.
8 - 1962: مع رئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد.
9 - 2013: العميد توفيق جلبوط متقاعداً.



جوزف سلامة

1971 - 1965

«مهمتنا في الأمن العام تطبيق السياسة التي يرسمها الرئيس لنا»

الضمور

في مرحلة تذّمر من عسكرة الحياة السياسية، جرّب لمرّة أولى صورةً مدنية لإمرته تعثّرت وأبرَزَت إخفاق جدواها. أنهكت وظيفته الأمنية، من غير أن تكسبه دوراً سياسياً مختلفاً. اختارت التوقيت الخاطىء حينما لم يسع الأمن والسياسة أن يحمي أحدهما الآخر. كذلك تشتت المديرية بينهما. لا يكفي دائماً رهان أن يشبه المدير الرئيس كي ينجح الأمن العام بلا ارتياب بالذات.

صابون الهواء

في مرحلة انتقال من ولاية إلى أخرى مكمّلة لها مثّلها انتخاب شارل حلو رئيساً، لم يحلّ في مديرية الأمن العام شهابي شأن ما كان الرئيس، وكذلك رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط الآمر الفعلي للجيش ورئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود، والمحيطون النافذون بالرئيس في القصر الجمهوري كالياس سركيس قبل أن يلتحق بهم بعد أشهر أحمد الحاج رئيساً للغرفة العسكرية. اختار فؤاد شهاب خلَفَه ممّن وثق بولائهم للشهابية ويقينه بأنه سيثابر على برنامجه في الإصلاح والعدالة الاجتماعية وبناء الدولة وتعزيز الجيش والاستخبارات العسكرية. لبث معظم أركان الشهابية في وظائفهم واجتمع حول الرئيس الزعماء والسياسيون الشهابيون، فإذا أولى حكومات العهد الجديد في الشهرين الأولين نفسها آخر حكومات الولاية المنقضية برئاسة حسين العويني ما خلا وزيرين فقط هما إدمون كسبار خلفاً لشارل حلو، وجوزف نجّار خلفاً لفيليب تقلا. لم يكن مدير الأمن العام على صورة أحد من الرجال أولئك.

بعدما أخفق في إقناع توفيق جلبوط بالبقاء في منصبه، اختار شارل حلو اسماً واحداً لمديرية الأمن العام هو صديقه رئيس المصلحة الإدارية المشتركة في وزارة



الداخلية. كأسلافه ـ وقد درج العُرف ـ كان المعني الوحيد بتعيين يصدر بمرسوم عن مجلس الوزراء. بيد أنه أعاد المنصب إلى الموارنة. في الأشهر القليلة الفاصلة بين السلف والخلف تسابق مرشّحون وهيئات أرثوذكسية على تثبيت المديرية في الطائفة انضم إليهم نوابها، وتداولت الصحف أسماء قيل إن الكنيسة رشّحت بعضهم سعياً إلى إنصافها في الإدارة كرئيس مصلحة الخزينة في وزارة المال جورج مجاعص والقاضي شحادة خزامى. سُمّي أيضاً من خارج الطائفة الأرثوذكسية قاض ماروني هو جوزف فريجة والمحقق العسكري نقولا رزق الله.

لم يصغِ الرئيس الجديد إلا إلى خياره. أخطر جوزف سلامة باكراً برغبته في تعيينه واستمهله إلى مطلع كانون الثاني 1965. تريّث في الإجابة، وانتظر بدوره. مذ ذاك احتفظ الموارنة بالتقليد قرابة عقدين من الزمن حتى أُخلّ به عام 1984.

لم يشِ تعيين مدير جديد للأمن العام بتحوّل في مديرية كانت تدور في فلك نظام يقوده عسكريو الشهابية. كانت المرة الأولى يُعيّن مدير من داخل ملاك وزارة الداخلية رافق الإعتقاد بأنه ملمّ بشؤونها، وكذلك بإحدى أبرز إداراتها هي الأمن العام. منذ الأشهر الأولى من عام 1962 لم يعد يُنظر إلى الأمن العام على أنه إدارة مستقلة في موازاة سواها، وكانت نجحت لأكثر من عقد من الزمن في تثبيت هذا الاستقلال. صار يُكتفى بولاء مديرها لرئيس الجمهورية كي تتمتع بهامش واسع من التحرّك والمبادرة على نحو ما شاع عن دورها. باتت برمتها، وخصوصاً بمفوّضيها المخضرمين الذين تكيّفوا مع الحقبة الشهابية واستجابوا التعاون غير المشروط، في صلب الدور الأمني المنوط بالجيش والاستخبارات العسكرية.

كان هذا السبب كافياً لوهلة كي لا تتوجس الشعبة الثانية من تعيين موظف إداري في مديرية لم تعد إدارية فحسب، ومرشّح غير شهابي. لم يأتِ من الجيش ولا من صفوف الشهابيين المدنيين. لم يكن في الإمكان سوى توقّع تعيين شارل حلو في المنصب الأكثر التصاقاً به مديراً للأمن العام يشبهه. لم يُعرف عن الرئيس الجديد أيضاً ميله إلى تأييد دور الجيش في السياسة. متأثراً بثقافة مدنية وحقوقية جعلته يتمسّك بتطبيق القوانين واحترام الصلاحيات - فلم يتردّد في الاستقالة من منصبه وزيراً للعدل بعد شهرين فقط من تعيينه لأول مرّة بسبب عجزه عن معاقبة

مطلقي عيارات نارية في الهواء[1] - وطأ شارل حلو رئاسة الجمهورية وقد أُعدّ له سلفاً ما يدور من حولها. كان المعاونون أول مَن ينتظره.

لم تعنِ تسميته جوزف سلامة في منصب إداري ـ أمني إلا تأكيد تشبّثه بهذا الجانب من مواصفاته.

وُلِدَ جوزف سلامة في المتين في قضاء المتن الشمالي، 15 أيار 1916. والده الياس هَاجر إلى بوليفيا في أميركا اللاتينية وعمل سنوات طويلة قبل أن يعود إلى لبنان، ويُعيّن في إدارة البريد. في بيئة متواضعة أتمّ دروسه الثانوية في مدرسة الحكمة، رجع إليها في ما بعد مدرّساً. دخل الإدارة باكراً عام 1940 وتدرّج في الوظيفة العامة. عمل أولاً في بلدية بيروت ثلاث سنوات إبّان الانتداب الفرنسي في مرحلة إدارة المستشار ديريجار (Dirigard) إيّاها قبل انتقاله إلى وزارة الداخلية. عُيّن في ديوان الوزارة ثم شغل وظيفة في المصلحة الإدارية المشتركة إلى أن ترأسها بعد سنوات ومكث فيها طويلاً حتى تعيينه مديراً للأمن العام. عُيّن كذلك محافظاً للشمال بالوكالة. درس الحقوق في جامعة القديس يوسف وأكمل شهادتها في جنيف، لكنّه لم يمتهن المحاماة. آثر في سني المصلحة الإدارية المشتركة مساعدة البلديات واستجابة حاجاتها، متخلّفاً عن تقديم خدمات للأفراد. ساهم في بناء حديقة عامة في مسقطه.

عندما فاتحه رئيس الجمهورية في تعيينه تحفّظ وردّ: أنا أفتش عن مستقبلي وأطمح إلى أن أصبح مديراً عاماً. ليست هذه حال الأمن العام الذي هو مديرية فقط.

قال الرئيس: لا تهتم. تصبح مديرية عامة.

بانقضاء ثلاثة أشهر ونصف شهر من العهد الجديد، صدر في 7 كانون الثاني 1965 المرسوم 779 القاضي بنقله إلى ملاك مديرية الأمن العام وتعيينه مديرا لها. في

1 ـ اكتشف شارل حلو، وزير العدل في حكومة رياض الصلح، أن القضاء أوقف متهمين بإطلاق النار في شوارع بيروت احتفالاً بعودة رئيس الحكومة من القاهرة، ما لبثوا أن أخليوا بعدما تبيّن أنهم ليسوا المذنبين، بل مزيّفون طُلب منهم تلقف التهمة لحماية الفاعلين الحقيقيين من أنصار رياض الصلح الذين جنّدوا هؤلاء. فأوعز بإطلاقهم فوراً. لم ينقضِ وقت حتى اعتقل بأمر من القضاء صاحب جريدة «L'Orient» جورج نقاش بسبب مقال انتقد فيه وزير الخارجية فيليب تقلا. استاء وزير العدل ممّا عدّه معيارين في تطبيق عدالة تجرأت على صحافي وأخفقت أمام مطلقي النار، فاستقال في 15 كانون الأول 1949.



3 أيلول صدر القانون 48 عدّل المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي 139 وأحال مديرية الأمن العام، لأول مرّة، مديرية عامة خاضعة لسلطة وزير الداخلية ومرتبطة به مباشرة. كان أول مدير عام لها، وعُدّ هذا التحوّل الإنجاز الرئيسي له عندما جعلها في مصاف مديريات عامة مماثلة، ووازَنَ بين دورها ومهماتها وبين تصنيفها الإداري. كان قد شاع في ذلك الحين أن منصب المدير العام ظلّ الوزير يحلّ محله، وفي الغالب أوسع نفوذاً منه لاستمراره طويلاً فيه وإلمامه المستفيض بشؤون إدارته. استهوى هذا الشغفَ الموظفون الطامحون إلى الوصول إلى رأس هرم الإدارة. لم تكن تلك حال فريد شهاب ثم توفيق جلبوط وقد أضحيا في الأمن العام ظلّ رئيس الجمهورية. كلاهما ـ بخبرة متفاوتة اكتسبها من الشرطة أو الجيش ـ نظر إلى منصبه على أنه دور لا وظيفة.

لم يوحِ التنصيف الإداري الجديد للمديرية لوهلة بملامح مختلفة تنتظرها، وبموقع ستشوبه الشكوك بعد وقت قصير. لم يمنحها أكثر من تحسين الصفة في حقبة كان القراران السياسي والأمني في يد الغالبية الشهابية في مجلس النواب والشعبة الثانية في الجيش. كان جوزف سلامة رجل الرئيس محوطاً بدوره برجال الرئيس السابق. خلافاً لما اعتادته الاستخبارات العسكرية في العهد المنقضي في معظم إجراءات الوظيفة العامة، عُيّن مدير الأمن العام من دون العودة إليها والطلب منها نبذة عن مرشّح محتمل أو أكثر وسيرته، والمعلومات المتوافرة عن انتمائه الحزبي والعقائدي والسياسي. بمفرده اختار الرئيس صديقه. بتحفّظ ضمني كتمه ضبّاطها وتداولوه في ما بينهم - مماثل لتحفّظ لم يسعها أن تجهر به أيضاً يوم سمّى فؤاد شهاب شارل حلو لخلافته - قاربت الشعبة الثانية تعيين مدير الأمن العام.

بكثير من التبسيط فسّر جوزف سلامة في ما بعد تعيينه. عملاً بتقليد اتبع ثلاث مرّات قبله، اختار رئيس الجمهورية معاوناً يثق به. إلا أنه أيضاً صديق شخصي.

لم يُروَ عنه في الأمن العام طوال السنوات الست من ولايته أن خلافاً نشب بينه ورؤسائه المتسلسلين، وزير الداخلية ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. عرف تقيّ الدين الصلح ومحمد كنيعو وبيار الجميّل وبدري المعوشي وسليمان فرنجيه وعبدالله اليافي وعادل عسيران وكمال جنبلاط وصائب سلام وزراء للداخلية في عهد شابه التحوّل الجوهري أكثر من مرّة، وعصفت به اضطرابات الداخل والخارج. كان

الوزراء المتعاقبون بدورهم على صورة ذلك الاضطراب. بينهم شهابيون أو متأثرون بالشـهابية كمحمد كنيعو وبيار الجميّل وعبدالله اليافي، ومناوئون لها كسـليمان فرنجيه وعادل عسـيران وصائب سـلام. كان بينهم طراز ثالث مثّله كمال جنبلاط عندما زاوَجَ بين وفائه لفؤاد شهاب وتخلّيه عن الشعبة الثانية وخصوصاً بين عامي 1969 و1970.

رافق ولاية شارل حلو والسنة الأولى من عهد سليمان فرنجيه وشهد علاقة مترجرجة بالاستخبارات العسكرية: في الذروة بين عامي 1965 و1968، ثم بداية التهاوي بين عامـي 1969 و1970، ثم تقويضها نهائياً عام 1971. في المراحل الثلاث تلك تخلّص تدريجاً من نفوذهـا على الأمن العام من غير أن يمتلك النفوذ ذاته والموقع المقرّر في معادلة الصراع الداخلي في الأشهر الفاصلة بين ولايتي الرئيسين.

عـام 1970 خاضت الشـعبة الثانيـة مجازفة الدفاع عن اسـتمرارها في الحكم في معركة انتخابات رئاسـة الجمهورية، لم يسـع الأمن العـام إلا أن يكون إلى جانب شـارل حلو الذي دعم مرشّـح المعارضة. بمجيء عهد جديد، اختار سليمان فرنجيه هدفاً أول هو إنهاء الدور السـياسي للاستخبارات العسـكرية وتفريق رجالها، من غـير أن يكافىء الأمن العام في الحلول مكانها حتى تشرين الأول 1971 عندما منح المكافأة لرجله هو الذي اختاره لخلافة جوزف سلامة. لبث الأمن العام على هامش سـلطة القرار مرّتين متشـابهتين في التوقيت: مطلع عهدي شـارل حلو وسـليمان فرنجيه. لم يُؤتَ له أن يكون على صورة نفسه سوى مرّتين أخريين بين عامي 1968 و1970 مع وزيري الداخلية المناوئين للاسـتخبارات العسـكرية وتدخّل الجيش في السياسـة سليمان فرنجيه وكمال جنبلاط. على مرّ السنوات هذه لاذ جوزف سلامة بشـارل حلو بغية استيعاب وزر تناقض خيارات وزراء الداخلية المتعاقبين، وعبء الخلافات المستشرية بين الرئيس ورئيس الحكومة عبدالله اليافي عام 1968 ورشيد كرامي عام 1969. التقى المفوّضون معاونوه على قاسـم مشـترك واحد أنه جنّب المديرية وطأة هذا التجاذب. كمَن في الرجل سرّ الرئيس. ما أن يُثقل عليه الخلاف يسارع فوراً إلى المصالحة.

جرّب جوزف سـلامة الإدارة طويـلاً وألمّ بالقانون بكفاية. وُصف بالمرونة من دون صرامـة. يعرف كيف يصل إلى هدفه بالطريقة التـي يريدها، معوّلاً على تأنقه في



الحديـث يحمله أحياناً على الإفراط في التكرار. يتفادى الصدام والوسـائل المنفّرة، ولا يتجاهل سـائليه. مع ذلك وجد نفسه يسلّم أحياناً بما يُفرض عليه. كان يسوؤه أن يطلـب منه وزيـر الداخلية أو رئيس الحكومة معاملـة تتطلّب أحياناً مخالفة الأصـول والقواعـد القانونية النافـذة. على طريقة جبهه معضلاته يسـلك طريق الحلول السهلة بالقول لمرؤوسـيه، وهو يبرّر استجابة الطلب: إنه رئيسنا، ليس لنا الإمتناع[2].

كرئيس الجمهورية أُغرِمَ بالمجاملة والجدل وشـغف الإسترسـال في الكلام يتنقل به بسهولة من موضوع إلى آخر. يناقش بلا توقف ويغالي في تقليب الخيارات. شخصية اجتماعية لم تفتقدها الحفلات الرسمية والمناسبات العامة والاجتماعات بالسفراء، عزّزها موقعه في مديرية يقتضي أن تكون في كلّ مكان. عنى ذلك حضوره السياسي أكثر منه سعيه إلى جمع المعلومات. يسوّي المشكلات بطريقة تشبهه تماماً: مسالماً هادئاً وغير اسـتفزازي. يُطفئها من غير أن يقدّم بالضرورة حلاً نهائياً لها. يستمهل ويستنفد الوقت. لا يعكس التردّد والحذر إلا الوجه الآخر المكمّل لصديقه الرئيس: المخارج الآنية والموقتة لوقف التوتر.

كلاهما مطبوعان بسـمة كهذه. قال المفوّضون القريبون من جوزف سلامة ما قيل دائماً في شارل حلو: لا تنقص أيّ منهما اللباقة في الصياغة من أجل تفادي الخلاف. ينفر من الإشـتباك ويخشـاه ويبحث دائماً عن ملاذ آمن لا أعداء له فيه، ويعتقد بـأن الخير وحده يفضي إلى الحلول. راح يقـول في أحاديث خاصة مع مفوّضين أو

2 - يروي المفوّض عبده خديج أن جوزف سلامة أوعز إليه، عام 1966، إنجاز معاملة أصرّ عليها رئيس الحكومة عبدالله اليافي قضت بتزويد فلسطيني، عامل في حديقة صديقه، إقامة على الأراضي اللبنانية. لدى التدقيق فيها تبيّن لرئيس شعبة المكتومين في دائرة الأجانب أن المعاملة غير قانونية من جرّاء دخول الفلسطيني لبنان من سوريا خلسة. لا اسم له في القيود الرسمية. رفضها وأعادها إلى مدير الأمن العام الذي أصرّ عليها، مكرّراً عبارة مألوفة لديه: إنه رئيسنا. رئيس الحكومة رئيسنا لا يمكننا ردّ طلبه.

اقترح منحه بطاقة «قيد الدرس»، فأخطره أن الباب أوصد دونها لسنوات خلت.

في خاتمة المطاف استجاب عبده خديج إرادة مديره بمنح الفلسطيني إقامة لا صفة قانونية لها. لا رقم للمعاملة في قيود التسجيل. على ورقة بيضاء صغيرة لا تشبه النموذج المعتمد في منح الإقامة القانونية، أجاز بقاءه في لبنان ستة أشهر مع ختم دائرة الأجانب. لم يستسغ جوزف سلامة إجراءً غير قانوني وغير مسبوق.

لم يرَ رئيس شعبة المكتومين بدّاً من القول لمديره، وهو يدافع عن هذا الإجراء: من الآن إلى أن تنقضي الأشهر الستة يفرجها الله. إما أموت أنا أو يموت الفلسطيني أو تسقط حكومة عبدالله اليافي.

مع سائقه في السيارة يقدّم النصح إنه لا يبصر سوى الخير الذي يغلب الشرّ، ويثق بأن الناس في معظمهم أخيار. لزمته صفة التصالح مع الآخرين كجزء لا يتجزأ من نظامه الشخصي متصالحاً مع نفسه. لم يُوحِ بضعف يدفعه إلى هذا الخيار، بل يقينه بحلّ الخلافات بالكلمة أحياناً. عندما يبالغ كان يقول إنها تصلح في كل الحالات. هو بذلك كلّه على نقيض ما يقتضي أن يكون عليه رئيس جهاز استخبارات. لم يكن على هذه الصورة مرّة، ولا عدَّ الأمن العام جهاز استخبارات فحسب.

على نحو ما اقتبسه شارل حلو من بشارة الخوري، فعل جوزف سلامة. يقبض كفيه بعضهما ببعض ويفركهما دائرياً عندما يريد التخلّص من مشكلة لم يكن قد تسبَّبَ بها، وفي الوقت نفسه إلقاء التبعة على سواه. كانت العبارة المألوفة للرئيس السابق في عقد الأربعينات أنه يُصوبِن الهواء. بسبب مرونته وتجنبّه الصدام اختار إرضاء الجميع. تهيّب منصبه فحرص على جدّية دوره من خلاله. احترم الألقاب وتقيّد بها. لم يُسمع مرّة يتحدّث إلى وزير أو نائب أو سفير، أو عنه، إلا بلقبه. أقرب إلى موظف مثالي منه إلى آمر. الرجل الثاني بامتياز وهو على رأس جهاز تعلّم من فريد شهاب وتوفيق جلبوط الإنصياع للتعليمات والأوامر وتنفيذها فوراً بلا اعتراض.

قيل دائماً إنه توأم شارل حلو في التفكير والتصرّف وردّ الفعل والطباع واستيعاب الصدمة. فرانكوفوني فاخر باتقانه الفرنسية مقدار العربية، فحملتاه في أحاديثه الشخصية على الإستشهاد بمؤلفات أدبية واستعادة أبيات من الشعرين العربي والفرنسي. أتاحت سهولة التعبير عندما يعتزم الكتابة الإسترسال فيها صفحات. ترك بصمات أساسية في صوغ الخطب الرسمية للرئيس الذي قدّر وأُعجِبَ به. في مديرية يطبع الغموض وظيفتها الأمنية ويحوطها التضليل في سبيل الحفاظ على سرّيتها، لم يسع مديرها إلا الإرتياب بالمحيطين به والتردّد في اتخاذ القرارات من جرّاء ما خبره في علاقاته بالسياسيين وتناقض اتجاهاتهم. كان رئيس مفوّضيه، لكنّه تيقّن في قرارة نفسه على مرّ سنوات ترؤسه إيّاهم أنهم أكثر منه احترافاً في التأثير. ادّى ذلك إلى خلاصة سهلة: ترك الدوائر الرئيسية بين أيدي مفوّضين مخضرمين كأحمد البلطجي ولحّود لحّود وعمر النويري وعبده زغيب وأمين حيدر، وأكبّ على تعاطي السياسة.

كان ثمّة ما ميّزه عن الرئيس. بدأ شارل حلو حياته المهنية صحافياً في جريدة



«Le Jour» عام 1934، فيما أنهاها جوزف سلامة صحافياً. إبّان وجوده في مديرية الأمن العام كتب مقالات في جريدة «الجريدة» وقّعها بعلامة مستعارة هي «XXX».

إدارة مدنية

أتاح مراسه الطويل في المصلحة الإدارية المشتركة بناء شبكة واسعة من العلاقات مع الزعماء والوزراء والنواب والسياسيين والأحزاب كانوا يتردّدون عليه في الدائرة المدنية الأكثر فاعلية في وزارة الداخلية. من خلالها تعبر المعاملات وأذون تأسيس الأحزاب والجمعيات وتسهيل الخدمات. وقعت الدائرة عند تقاطع إدارات عسكرية كمديرية قوى الأمن الداخلي، وأمنية كمديرية الأمن العام، ومدنية كسائر دوائر الوزارة. كان رئيسها أقرب إلى أن يكون الرجل الثالث بعد الوزير والمدير العام. مذ عَمِلَ في المصلحة الإدارية المشتركة ثم ترؤسها، على مرّ عهود بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب، عرف معظم رؤساء الحكومات ووزراء الداخلية المتعاقبين. كان بينهم مَن تقلّب في المنصب مراراً فراح يجد الموظف المخضرم أمامه. مذ ذاك عرف شارل حلو في الخمسينات، فجمعتهما صداقة وطيدة على مرّ السنوات التالية.

بعدما عُيّن مديراً للأمن العام قال للمحيطين به إنه لا يدخل عالماً مجهولاً سيعوزه بعض الوقت لاكتشافه، بل يطأ مديرية يعرفها ويلمّ بمشكلاتها. كانت تلك الملاحظة الأولى استخلصها مفوّضون ومفتشون ممتازون اجتمعوا به تباعاً لاطلاعه على أحوال دوائرهم. قال إنه يملأ المنصب لمعرفته المسبقة بما يقتضي أن يكون، وحدّد أمامهم دور مديرية الأمن العام على نحو مغاير لسلفيه البارزين: مزيج من السياسة والإدارة وليست جهازاً أمنياً فحسب. ليست قوّة ضاربة، ولا تملك العتاد الذي يمكّنها من التدخّل، ولا توقّع مهماتها مشابهة للجيش وقوى الأمن الداخلي. غلّب عليها السياسة واعتبر الاستقصاء مهمة رئيسية للأمن العام وخزّان معلومات يتيح للإدارات المعنية بالحصول عليها تحديد خيارات قراراتها السياسية والعسكرية والأمنية. أخرج نفسه من منافسة محتملة مع الشعبة الثانية، وتفادى منذ البداية الإيحاء بموقع الندّ يتخذه منها. لم يحل ذلك دون تأكيد انتقال المديرية

من حقبة إلى أخرى عندما ذكّر المفوّضين والمفتشين الممتازين ـ وهو يفصح عن تعلّقه بثقافته الحقوقية ـ بإيلاء تطبيق الحقّ والتزام النصوص وممارسة الصلاحيات في نطاق ما رسمه القانون المنزلة الوحيدة.

قال: يقتضي أن نعمل من ضمن صلاحياتنا ودورنا فقط.

عنى ذلك بالنسبة إليه أن الأمن جزء من كلّ هو الإدارة. أما السياسة التي تنتهجها المديرية فتُولي إلى مديرها، صانعها والمقصور عليه ممارستها. أضحت المعادلة مقلوبة رأساً على عقب عن فريد شهاب الذي وجد الأمن يصنع السياسة ما دام يقدّم المعلومات والتحليل والإستنتاج الذي يمهّد لاتخاذ الموقف والقرار. كان جوزف سلامة أقرب إلى توفيق جلبوط الذي ساوى في النصف الأول من الولاية بين السياسة والإدارة مهملاً الأمن وفي النصف الثاني أولاه اهتماماً رئيسياً. باح المدير الجديد لمعاونيه أن العهد مدني، والرئيس كذلك، وهو أيضاً، ويريد مديرية الأمن العام على صورة مشابهة. طلب منهم التعاون مع الشعبة الثانية والأسلاك العسكرية الأخرى، ولفتهم إلى أن معرفته العابرة بالاستخبارات العسكرية إبّان الوظيفة في وزارة الداخلية لم تحل دون استجابته ما كانت تطلبه في سبيل الأمن ومصلحة الدولة والخير العام. لم تكن عبارة الخير تبرح عقله ولسانه.

بذريعة التعاون الحتمي معها، حضّ على ما سمّاه عملاً جماعياً تنبثق منه رؤية أمنية مشتركة. كرّر في الاجتماعات التوجيهية الدعوة إلى التنسيق المباشر.

لم تكن تلك وجهة نظر مفوّضين ومفتشين ممتازين مخضرمين خبروا تنسيقاً مرتبكاً مع الشعبة الثانية، وخصوصاً خلال زيارات رسمية يقوم بها رئيس الجمهورية لدول عربية وأجنبية. أياماً قبل موعد مغادرة الرئيس، يذهب وفدان من الأمن العام والشعبة الثانية إلى ذلك البلد للبحث مع سلطاته في الإجراءات الأمنية الملازمة للزيارة: مقرّ إقامة الرئيس الزائر، أماكن المحادثات والاستقبالات الرسمية والجولات، تنقّلاته والمواكبة الآمنة. في أقلّ من ثلاثة أيام يعود الوفدان وقد عَمل كلّ منهما على حدة هناك، ويضع تقريراً بمهمته يقوّم التحضيرات الجارية وسلامتها تستبق موعد الزيارة. أكثر من مرّة تَنَاقَضَ مضمون تقرير الأمن العام عن ذاك الذي أعدّته الشعبة الثانية، وأظهر افتقارهما إلى التنسيق والتعاون. إحدى الحالات تلك زيارة الرئيس للكويت. اشتكى وفد الأمن العام لمديره من سعي الشعبة الثانية



إلى الإستئثار بالدور وتجاهل فريق المديرية على نحو أثار انتباه سلطات الإمارة. يحدث هذا التعارض إبّان الزيارة كذلك. يصحب شارل حلو مدير الأمن العام فيصحب بدوره وفداً من رجاله للإشراف على أمن رئيس الجمهورية. كذلك تفعل الشعبة الثانية إذ ترى حماية الرئيس، في الداخل والخارج، مسؤوليتها المباشرة. كلّما حدَّث جوزف سلامة المفوّضين والمفتشين الممتازين في تنظيم عملهم مع الشعبة الثانية، رووا بعض تلك الحوادث.

قال بعضهم: لدينا رأينا وطريقة عملنا، ولديهم رأيهم وطريقة عملهم. نعرضهما معاً ونناقشهما، ونستخلص رأياً ثالثاً بعد المقارنة والتدقيق والتحقق من أيّ منهما أكثر صواباً وملاءمة لإنجاح المهمة ويأخذ في الإعتبار المصلحة الوطنية. خبرتنا تسبق خبرتهم، وعمرنا في مهنتنا أطول من عمرهم في مهنتهم.

كمنت حجّة المفوّضين المخضرمين ـ وبينهم مَن خَبُر آلة الأمن طويلاً منذ أيام فريد شهاب ـ في رفضهم الطاعة العمياء لكلّ ما تقترحه الشعبة الثانية كي يسلّموا به. كان على جوزف سلامة إذ ذاك تأكيده أنه لا يريد الإصطدام بها، بل التوصّل إلى الرؤية الأمنية المشتركة.

من دون استرخاء في الانضباط والتشدّد في ممارسة الصلاحيات، لم يعد الجيش أمثولة إدارة المديرية، ولا القواعد التي يتبعها وتقاليده نموذجاً. في ظلّ المدير الجديد واجه الأمن العام تجربة لم يكن قد عرفها حتى ذلك الوقت. على رأسه حقوقي بعقل مدني مرن تغلب عليه المهادنة والتروّي والمساومة وينفر من الإستفزاز. لا يتصرّف بعصبية. لا يتقن الإمرة ولا يتحدّث بمفرداتها. ما لم يعتده المفوّضون الذين عملوا قريباً منه تبريره القرار ـ كل قرار أو تدبير ـ بحجج بدا أنها تتوخّى إقناع مَن يُدعَون إلى تنفيذه ولا يؤمرون بالإنصياع له. في جانب من أسلوب عمل غير مألوف حينذاك إيحاؤه بصواب تصرّفه. يُهيء للتحدّث في القرار ومناقشته وتقليب احتمالاته كي يكرّس مواصفات إدارته. ليست ثكنة ولا دهليزاً يكتنفه الغموض والأسرار. فإذا هو يطبع مرحلته برمتها.

فور تسلّمه منصبه استدعى المفوّضين والمفتشين الممتازين والمفتشين الأولين رؤساء الدوائر إلى مكتبه قائلاً: نحن في حكم جديد سيكون عهد الحياد. لأجل ذلك أطلب منكم جميعاً العمل على تأمين الحياد للناس جميعاً في مهماتكم. يريد الرئيس

الناس جميعاً سواء أمام القانون. دورنا كبير ويقتضي القيام به على نحو ما فعلتم حتى الآن من ضمن الصلاحيات المنوطة بنا. أريد أن تستمرّوا في جمع المعلومات والاستقصاء بالطريقة نفسها التي عملتم بها.

عندما دخل على المفوّضين والمفتشين في القاعة الفسيحة، في الطبقة الخامسة في عمارة بدارو، المخصّصة لعرض شرائط سينمائية تخضع لرقابة المديرية قبل الإذن بعرضها في الدور، قال وهو يشير إلى حقيبة جلد كان يتأبطها: لو تعرفون ماذا فيها؟ مراسيم وقرارات تجديد حياة مديرية الأمن العام. سأعمل على توسيع الملاك. أنا آت من الوظيفة العامة. كنت موظفاً سنوات طويلة ولا أزال، وأعرف تماماً ماذا تعني وأهميتها والمطلوب منها.

أضاف: نتمسّك بحياد الأمن العام في علاقاته بالأفرقاء والخلافات السياسية، والمساواة في المعاملة بين اللبنانيين وتطبيق القانون على الجميع. لم أكن يوماً في حزب ولا نريد التحزّب لأيّ أحد.

لم تنقطع فكرة الحياد عن أحاديثه الأولى، ثم أخذ يكرّرها في اجتماعات دورية يعقدها لمفوّضين مكلفين توجيه موظفي الأمن العام في دوائر أجري فيها انتخاب فرعي عامي 1965 و1966 وانتخابات عامة سنة 1968.

لأول مرّة لسنوات خلت، انتبه الموظفون إلى حقبة جديدة يلجونها. لأول مرّة أيضاً شعر بعضهم بأن الأمن العام يتحوّل من سلطة إلى إدارة.

في محاولة رمت إلى استكشاف آلية وظائف المديرية وعملها، لم يشأ جوزف سلامة إحداث تغيير رئيسي في الإدارة المركزية. راقب الدوائر واستمهل بضعة أشهر. لزم لحّود لحّود أمانة سرّ المديرية، وأحمد البلطجي رئاسة الدائرة الإدارية، وعبده زغيب رئاسة دائرة الأجانب، وداود نحّال رئاسة دائرة الجوازات خلفاً لفيليب غصن، وعمر النويري رئاسة دائرتي بيروت وجبل لبنان، وسليم الريفي رئاسة دائرة الشمال، وجورج شامي رئاسة دائرة الجنوب، وخيرالله خوري رئاسة دائرة البقاع.

بانقضاء الشهر العاشر، 20 تشرين الأول 1965، أصدر القرار 290 أجرى لأول مرّة مناقلات مفوّضين: أمين حيدر رئيساً لدائرة الاستقصاءات، حسني الشيخة رئيساً لدائرة المطار، يوسف سليم رئيساً لدائرة المرفأ، عبدالله خوري رئيساً لدائرة مراقبة المطبوعات والتسجيلات، ثروت قنطري رئيساً لدائرة ضبط الإقامة وفي الوقت

نفسه في تصرّف جهاز الأمن المشترك. ما لبث معظم هؤلاء وأخصّهم رؤساء الدوائر الرئيسية أن استمرّوا في مناصبهم طوال السنوات التالية ما خلا مناقلات جزئية اقترن بعضها بدوافع سياسية، في مرحلة كان التحوّل من الشهابية إلى نقيضها يكتمل في سكينة وبطء.

لم يقع المفوّضون البارزون جميعاً ضحيّة تحوّل اقتصر على بعض مَن وُسموا بالإلتصاق بالشعبة الثانية التي دخلت منذ عام 1968 في صدام غير مباشر مع رئيس الجمهورية. بسبب شقيقه ضابط الاستخبارات العسكرية أُبعد حسني الشيخة عن دائرة المطار إلى المديرية العامة، وبسبب ارتباطه المباشر بسامي الخطيب آل ثروت قنطري إلى المكان نفسه. نجا مفوّضون آخرون من شبهة الإنتماء إلى الشهابية كعبده زغيب على رأس دائرة الأجانب، ويوسف سليم على رأس دائرة المرفأ، وجمال الحشيمي على رأس دائرة ضبط الإقامة، وأمين حيدر على رأس دائرة الاستقصاءات. عوّل جوزف سلامة على ثلاثة مفوّضين أضحوا معاونيه الأقربين في دوائر ثلاثاً ترأسوها واختصرت مهمته وموقعه: لحّود لحود في أمانة سرّ المديرية، وأمين حيدر وعبده زغيب. من خلالهم أحاط بفحوى وظيفته والدورين الإداري والأمني. اقترب عدد المفوّضين حينذاك من عشرة معظمهم مخضرمون تدرّجوا في الرتب[3]، إلا أن تراكم خبرتهم مكّنهم من أن يكونوا ـ هم بالذات ـ مفتاح معرفته بما يجري في المديرية.

تهيّب إنجازات سلفه في التنظيم الداخلي لمديرية كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير ملاكها وإدارتها وأداء صلاحياتها، مكتفياً بتسييرها وفق الإجراءات المتبعة بأسلوب عمل مختلف يُغلّب الإقناع على الإمرة، والحوار على التشدّد، ويسلّم باستمرار ـ كرئيس الجمهورية ـ بضرورة الفسح في المجال أمام التسوية. ما خلا مرّة واحدة، أحجم عن ترقية مفتشين ممتازين إلى مفوّضين فاستمرّ خلل التراتبية والإمرة في مديرية شغل مفتشون ممتازون كداود نحّال رئاسة دائرة رئيسية هي الجوازات، في منزلة مساوية لدوائر الأجانب وضبط الإقامة والاستقصاءات ترأسها

3 ـ ثلاثة أشهر قبل مغادرة جوزف سلامة منصبه، صدر في 2 تموز 1971 المرسوم 1432 قضى بتعديل ملاك المديرية للمرّة الأولى منذ عام 1967، بأن جعله من 650 موظفاً كالآتي: مدير عام، مفوّضون من الرتب المختلفة (25)، مفتشون من الرتب المختلفة ومأمورون (616)، إداريون (8).

مفوّضون. لبث الإستثناء في دائرتي المطار والمرفأ، فلم يرئسهما إلا مفوّضون.

في 17 أيلول 1970 صدر مرسوم لمرّة أولى وأخيرة رقّى أربعة مفتشين ممتازين هم جوزف أبوسمرا وأنطوان بارود وسامي أبوالحسن ومصطفى الحاج مفوّضين في مباراة تصدّر هؤلاء رفاقهم المرشّحين الآخرين الـ34، في ملاك ضيّق يكتفي بعدد قليل من المفوّضين. أجرى في المقابل ترقية مفوّضين من رتبة إلى أخرى شملت التسعة على دفعات أربع: أولى عام 1965 شهرين بعد تسلّمه منصبه رقّت لحّود لحّود وعبده زغيب وحسني الشيخة ويوسف سليم إلى مفوّضين أولين، وثانية عام 1967 اقتصرت على ثلاثة هم سليم الريفي وثروت قنطري وعبدالله خوري إلى مفوّضين أولين، وثالثة عام 1969 اكتفت بعمر النويري وأمين حيدر بترقيتهما إلى مفوّضين عامين ممتازين، ورابعة عام 1970 رفّعت مجدّداً عبده زغيب وحسني الشيخة ويوسف سليم إلى مفوّضين عامين. أجرى أيضاً دورات عدّة لتطويع مأمورين ومفتشين، ودورات أخرى لترقية هؤلاء من رتبة إلى أخرى. استعان، للمرّة الأولى في المديرية في امتحان تطويع مأمورين ومفتشين، بأساتذة من وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة لتصحيح مسابقاتهم تفادياً لتذمّر وردود فعل تنجم عن نتائجها أحياناً باتهام المفوّضين ـ وكانوا يتولون حتى ذلك الحين التصحيح ـ بالإنحياز إلى مرشّحين والتلاعب بعلامات نجاحهم.

تدريجاً شغف مدير الأمن العام بالشقّ السياسي، وأطلق يد رئيس دائرة الاستقصاءات في الشقّ الأمني. عزّز اطمئنانه إلى دوره في دائرة تتصدّر سواها وتضع بين يديها المعلومات والتقارير السرّية، عدم انتمائه إلى الشهابية. عُدّ أمين حيدر في النصف الأول من الولاية نقيض السمّة الغالبة للعهد وهي الشهابية، بيئة الطبقتين السياسية والأمنية. كجوزف سلامة لم يكن منها. مَالَ رجل مجيد أرسلان إلى كميل شمعون، وظلّ على طرف نقيض من كمال جنبلاط الشهابي بتفاوت حتى ذلك الوقت، جزءاً لا يتجزأ من الصراع التقليدي الأرسلاني ـ الجنبلاطي. للرجل سيرة غامضة. دخل الجيش عام 1937 واستقال منه عام 1949 برتبة رقيب أول كي يُنقل بوساطة مجيد أرسلان وقرار وزير الداخلية غبريال المرّ إلى ملاك الأمن العام. بيد أن مرسوم التحاقه بإدارته الجديدة لم يصدر سوى عام 1951 عندما أذنَ قائد الجيش فؤاد شهاب بقبول استقالته وتسريحه، فعُيّن مفتشاً في الأمن العام من دون



معرفة مديره آنذاك[4]. كان رُقي إلى رقيب أول عام 1945 سرعان ما ألغيت رتبته عام 1949 وأعيد رقيباً. حكمت عليه المحكمة العسكرية سنتذاك بالحبس خمسة أشهر لتهديده بمسدس حربي، وسُجن. عام 1957 بالوساطة نفسها لدى كميل شمعون رقي إلى مفوّض، وعام 1966 إلى مفوّض عام.

قلّل وطأة الإشتباك التقليدي، في ما بعد، وصول كمال جنبلاط إلى وزارة الداخلية عام 1969. حينذاك طرأ تطوّر إيجابي في علاقة زعيمي الدروز عندما وُزِّر مجيد أرسلان في حكومة رشيد كرامي عامذاك لأول مرّة لخمس سنوات خلت، نجح خلالها كمال جنبلاط في إبعاده عن الحكومات المتعاقبة وأحلّ وزراء دروزاً سواه قريبين منه كبهيج تقيّ الدين ونجيب صالحة ونجيب علم الدين وسعيد حمادة وخالد جنبلاط. كان للعلاقة الوطيدة بينه والاستخبارات العسكرية دور في إبعاد مجيد أرسلان الشمعوني الولاء. نهاية تلك السنة أبصرت حكومة رشيد كرامي النور وشغل الزعيمان الدرزيان الحقيبتين الأمنيتين: وزارة الدفاع الوطني في البيت الأرسلاني ووزارة الداخلية في البيت الجنبلاطي. أذنَ فتح صفحة جديدة في علاقات شخصية وسياسية، وداخل الطائفة، بتعزيز دور أمين حيدر على رأس دائرة الاستقصاءات. طليق اليد مستظلاً هدنة استثنائية بين زعامتي البيتين.

في مرحلة استدارته عن الشهابية شرّعت أبواب خصومة بينه والشعبة الثانية إيذاناً بالإنفصال، توخّى كمال جنبلاط من تعيين مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني إرباكها بإبقائها تحت رقابته وسلطته المباشرة، وكانت لأشهر مضت بدأت خلافاً خفيّاً مع قائد الجيش إميل بستاني بعدما أشعَرَها بطموحه إلى رئاسة الجمهورية.

في المقابل عنى وجود كمال جنبلاط وزيراً للداخلية تقييد مقدرتها على التغلغل في إدارتين أمنيتين تخضعان لإمرة الوزير هما مديريتا قوى الأمن الداخلي والأمن العام.

أكثر من سبب حمل كمال جنبلاط على الإقتراب من أمين حيدر رغم جفاء في

4 ـ في 2 آذار 1951 كتب مدير الأمن العام فريد شهاب إلى وزير الداخلية حسين العويني يروي أنه تلقّى في الأول من آذار نسخة عن قرار مؤرّخ 11 حزيران 1949 يقضي بنقل أمين حيدر من الجيش إلى الأمن العام، طالباً الاطلاع على «قضيّة هذا الموظف الذي نقل إلى الأمن العام منذ 11 حزيران 1949 من دون أن نكون على علم بأمره، ومن دون أن نبلّغ مضمون القرار في أثناء هذه المدّة الطويلة».

تعاملهما رئيساً ومرؤوساً بين عامي 1961 و1964، إبّان وجود توفيق جلبوط على رأس مديرية الأمن العام. أبرزها افتقاره إلى موطئ قدم دائم في دوائر رئيسية في المديرية تجعله على اطلاع مستمر على أوضاعها ومسارها، وتعزيز حظوظ طائفته في صفوفها كي تشمل أنصاره أيضاً، والتحقق من وجوده في دائرة مراقبتها إيّاه وتعقّب نشاطات حزبه في مرحلة عقد فيها كمال جنبلاط تحالفاً وثيقاً مع المنظّمات الفلسطينية. كان الوزير المعني بحملها على احترام تطبيق اتفاق القاهرة المعقود بين ياسر عرفات والجيش لأشهر خلت، وفي الوقت نفسه ضمان الاستقرار بالحصول على أكبر كمّ من المعلومات بعضها يتصل بالمنظّمات تلك، صار يعوّل في الوصول إليها على دائرة الاستقصاءات. وقتذاك أضحت علاقته بالشعبة الثانية في المقلب الآخر.

كمنت المهمة الجديدة لأمين حيدر عند تقاطع البيتين التقليديين: شخصي وسياسي لدى مجيد ارسلان ووظيفي لدى كمال جنبلاط. حجة وافية كي يعزّز موقعه ودائرته ويختصرهما في دوره، ويتحوّل حاجة ملحّة لجوزف سلامة لدى وزير الداخلية.

من دون الإستعانة بعقل درزي، كان من المتعذّر على مدير الأمن العام سبر مزاج كمال جنبلاط وطريقة تعاطيه السياسة واتخاذه قراراته وردود فعله. كان العقل الدرزي لرئيس الأركان يوسف شميّط مدخل فؤاد شهاب وشارل حلو إلى الرجل.

مكث أمين حيدر المفوّض الدرزي الوحيد في الأمن العام، الثاني بعد حسين نصرالله حتى منتصف الخمسينات، بينما رُقّي إلى مفوّضين مفتشون ممتازون مسيحيون ومسلمون سنّة وشيعة لاذوا بزعماء مناطقهم.

على أثر اقتراح جوزف سلامة ترقية عمر النويري إلى مفوّض عام ممتاز في 29 كانون الأول 1969 غضب كمال جنبلاط وجمّد توقيع المرسوم قبل أن يصير إلى إلحاقه بآخر يُرقّي أمين حيدر إلى الرتبة نفسها. خلال ساعات أُعدّ مرسوم ثان رفّعه إلى مفوّض عام ممتاز وقّعه الوزير الدرزي ـ المستاء من افتئاتٍ على رجال طائفته في المديرية ـ في 31 كانون الأول. بذريعة وجود مركز شاغر للرتبة في ملاك المديرية و«قيامه بما يمكن اعتباره عملاً باهراً بين 2 حزيران 1969 و14 تشرين الثاني 1969» ساعدت على حفظ الأمن، اجتمع مجلس قيادة الأمن العام في 30 كانون الأول، اليوم السابق لتوقيع المرسوم، وأقرّ بالإجماع اقتراح رئيسه الترقية الاستثنائية بعد



منح المفوّض الدرزي أقدمية لسنة عجّلت فيها.

لم يُمسِ للطائفة مفوّض درزي ثالث سوى عام 1970 عند ترقية مفتش ممتاز قريب من كمال جنبلاط هو سامي أبوالحسن.

الدخيل

أضحى مدير الأمن العام صلة وصل بين الرئيس والسياسيين أوجبت تفويضه إلى رؤساء بعض الدوائر صلاحيات كاملة من بينها توقيع المعاملات والمراسلات من دون العودة إليه، كي ينصرف إلى دينامية سياسية جعلته لصيق الرئيس. لم يكن صديقه فحسب، بل مستشاراً مسموع الكلمة يرافقه في أسفاره إلى الخارج ويشارك في الاجتماعات الرسمية مع نظرائه رؤساء الدول ويطلعه على محاضر الاجتماعات الثنائية وإيّاهم ويصارحه بقراراته. اختاره شارل حلو لهذه المكانة وهو يواجه علاقة مترجرجة مع رئيس الشعبة الثانية غابي لحّود، المستشار الأمني والسياسي الأبرز لرئيس الجمهورية تبعاً لموقعه، ناهيك بواقع بنية مصادر القوّة في السلطة التي خلّفها له الرئيس السلف.

عندما تسلّم شارل حلو صلاحياته الدستورية، 23 أيلول 1964، وجد نفسه محاطاً بمعاونين لم يخترهم. عادل شهاب قائداً للجيش بعد تأجيل إحالته على التقاعد وتمديد خدمته سنتين قبل أن يخلفه بتزكية من فؤاد شهاب في 2 حزيران 1965 الزعيم إميل البستاني الضابط الماروني الأعلى رتبة الذي يليه، رئيس الأركان وضبّاط الاستخبارات العسكرية لبثوا مناصبهم فيما عُيّن النقيب غابي لحّود رئيساً للشعبة الثانية في الأول من أيلول. بدوره قائد الدرك ميشال نوفل في منصبه منذ عام 1961 حتى نهاية الولاية، مدير الشرطة العميد سعيد الحسن كذلك منذ عام 1962 حتى عام 1970. أتى الرئيس أواخر عام 1964 بمحمود البنا مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي طوال ولايته، لم تكن الشعبة الثانية بعيدة عن دعم ترشيحه. أول مدني في المنصب منذ استحداث المديرية العامة عام 1959 بعد ضابطين أتى بهما فؤاد شهاب من الجيش هما نورالدين الرفاعي وجميل الحسامي. بدوافع مشابهة لاختيار جوزف سلامة، أحضر إلى مديرية عسكرية ـ أمنية عقلاً مدنياً. مثّل محمود البنا للشعبة الثانية مزيجاً توأمَ بين نزوعه إلى الشهابية من غير أن يكون أحد

رجالاتها وبين ولائه لرئيس الجمهورية. أحد مظاهر الإقتراب هذا إصداره عام 1966 وسام الجدارة مقصوراً على قوى الأمن الداخلي ما لبث أن منحه لضبّاط الشعبة الثانية تقديراً لأدوارهم. في أحاديثه لهم راح يصف الجيش بـ«المؤسّسة الأم».

لم تنقضِ شهور حتى بلغت إلى الاستخبارات العسكرية، الواسعة النفوذ في أوساط الوزراء والنواب، ما كان الرئيس يحدّثهم فيه عن شكواه وتذمّره. قال أمامهم إنه بات يريد أن يصنع عهده بنفسه، لا أن يكون ظلّ عهد آخر أشعره بأنه لا يزال مستمرّاً. نُسِبَ إلى الرئيس أيضاً قوله إنه يريد أن يزرع - هو - شجرته. مذ ذاك ميّز بجلاء علاقته برجلي المؤسّستين الأمنيتين الرئيسيتين المعنيتين بأمن الرئيس واستقرار الدولة وسلامتها: جمعته بجوزف سلامة صداقتهما والجاذبية الوجدانية، وبغابي لحّود مصلحة الدولة وحماية العهد والنظام.

احتاج إلى الرجلين في آن بمفاضلة تأثرت بنزعة شخصية أكثر منها مهنية: يُسِرّ إلى الأول ما يعتمل في خاطره ويأتمنه على ما يريد إبقاءه مغلقاً دون سواهما، ويصغي إلى الثاني كي يعرف كلّ ما يجري في الحكم والشارع ويحتفظ بودّ رجال فؤاد شهاب إلى جانبه إلى أن يتمكّن من التخلّص منهم. كان ثمّة فارق رئيسي آخر بين الإدارتين الأمنيتين أتاح امتلاك الشعبة الثانية إمكانات ومخبرين ومتعاونين في قطاعات الدولة أوفياء وموازنة سخيّة، في مخصّصاتها السرّية خصوصاً، بإزاء مديرية تفاوت تقدير الرؤساء المتعاقبين دورها وحاجتهم إليها. لم يطل الوقت حتى اكتشف الأمن العام جدوى هذا الفارق في الانتخابات النيابية العامة والفرعية، وفي أحداث على صلة مباشرة بالأمن القومي للبلاد. كان يكفيه أن يبصر الجيش يقف وراء الشعبة الثانية ويمدّها بكلّ ما يملك من قدرات وطاقات وعديد، ويمكّنها من الإنتشار وفرض هيبتها ومن ثمّ إرادتها وإمرةً القوى على الأرض كي يشعر بمقارنة غير منصفة.

مذ عُيّن لم ترَ الشعبة الثانية مدير الأمن العام شهابياً على صورة رجالها. لم يُوحِ لها أيضاً بمناوأته إيّاها أو منافستها، إلا أنه أرسل إشارات إيجابية عن تعاونه معها واستجابته ما يطلبه ضبّاطها، وأخصّه ما يدخل في صلب اهتمامها: التقارير الأمنية واستقصاء المعلومات عن الطلاب المرشّحين لامتحانات دخول المدرسة



الحربية والمرشّحين للوظيفة العامة في الإدارة. في الغالب اعتمدت الشعبة الثانية على مجلس الخدمة المدنية في الحصول على معلومات عن الموظفين الجدد قبل أن تصبح هذه في جواريرها في ما بعد. طلبت من المديرية الحصول على حركة الدخول إلى البلاد والخروج منها ومراقبة المعارضين السياسيين العراقيين والسوريين والأردنيين، وتنقّل لبنانيين وعرب ينتمون إلى حركة القوميين العرب. لم تشأ التعويل على الأمن العام في ملف كان بين يديها هو المخيّمات الفلسطينية.

من دون توخّيه استفزازها، بموافقة رئيس الجمهورية بعدما صارحه بوجهة نظره، امتنع جوزف سلامة عن تزويد الشعبة الثانية تقارير دائرة الاستقصاءات عن نشاطات الأحزاب المحلية اليمينية، ولا سيّما منها المعارضة كحزبي كميل شمعون وريمون إدّه. بعد عام 1967 بدأ بيار الجميّل يخرج تدريجاً من الشهابية للإنضمام إلى المعارضة المسيحية في «الحلف الثلاثي». بات حزب الكتائب مذ ذاك على غرار الحزبين الآخرين.

حجب الأمن العام عنها المعلومات عن أيّ أحد يعلم أمين حيدر بولائه للأحزاب الثلاثة تلك أو مناصرته إيّاها أو تحرّكه في نطاقها والتعاون معها. شمل الإجراء زعماء معارضين بارزين آخرين ككامل الأسعد وعادل عسيران وصائب سلام وجوزف سكاف وسليمان فرنجيه وسليمان العلي وكاظم الخليل ونشاطات أنصارهم. فصَلَ جوزف سلامة بين السياسة الداخلية وما يمتّ بصلة إلى الفلسطينيين في المخيّمات والمعارضين واللاجئين السياسيين العرب. أفصح هذا التمييز عن وجهتي نظر متعارضتين بين المديرية والشعبة الثانية تحمّس شارل حلو لأولاهما إذ وجد في معاونه الأقرب ملاذاً جدّياً لإبقاء معارضي الشهابية في منأى عن مضايقة الاستخبارات العسكرية لهم، وحمايتهم من وصولها إلى معلومات عنهم لا تتوقف المديرية عن تعقّبها. في ظنّ الرئيس ومدير الأمن العام أن تصرّفاً كهذا يقلص تدريجاً ـ وإن ببطء ـ نفوذها على السياسة الداخلية. بمرور الوقت والتمهّل والصبر تصبح مراقبة السياسة الداخلية بين يديّ الأمن العام وحده.

تسلّح جوزف سلامة بحجّة لم ترضِها ولم تُوفَّق في ثنيه عنها، هي أن انتماء المواطن إلى حزب سياسي وطني لا يقوّض استقرار وطنه، ويدخل في صلب حرّياته وحقوقه المدنية والسياسية. ليس لأيّ أحد انتزاعها منه أو عرقلة وصوله إليها. دافع رئيس

الجمهورية عن الحجّة تلك كلّما فاتحه غابي لحّود في حجب معلومات مرتبطة بأحزاب محلية عنه. ارتأى جواباً حاضراً في ذهنه دائماً هو أن تكبّ الشعبة الثانية على حماية جانب أساسي في الأمن القومي هو مكافحة تجسّس العدوّ وأمن الجيش.

كان لرئيس الاستخبارات العسكرية موقف مغاير تماماً. تمسّكه بوحدة قرار الأجهزة الأمنية وتعاونها غير المشروط جزء لا يتجزأ من ضمان استمرار المشروع الشهابي وبرنامجه. لا يسع جهازه إلا التوغل في السياسة الداخلية وتفاصيلها الصغيرة والمتشعّبة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف. من خلال مراقبتها والسهر على إدارتها، تحافظ على غالبية نيابية بعيدة من التجاذب والتنازع على السلطة تساند الحكم وقراراته، وتحول في الوقت نفسه دون تعريضه لأزمات ترافق استقالة حكومات وتأليف سواها، وكذلك التمثيل السياسي والتوزير. عبر سلطة اشتراعية مستقرّة يسهل استمرار سلطة إجرائية هادئة. ذلك ما عناه دور «الجبهة الديموقراطية البرلمانية»، الغالبية النيابية المتحلقة منذ انتخابات 1964 حول الرئيس السابق حتى انقضاء عهده، ثم حول رجاله في العهد الجديد.

قصّ مدير الأمن العام مراراً أنه سخا على الشعبة الثانية باطلاعها على تقارير أمنية عن نشاطات أحزاب عقائدية ثلاثة عُدّت ـ وكانت لا تزال حتى عام 1970 محظورة ـ خطراً مباشراً على استقرار الدولة والنظام، هي الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث قبل انقسامه جناحين ثم بعده. احتفظ بدوره بوجهة نظر سلفيه من الخطر الذي تصوّرته المديرية عن الحزب الشيوعي اللبناني وعلاقته بنظرائه خارج البلاد، فانتقل إليه الحذر من الستار الحديدي وحجب الإذن بالسفر إلى الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. امتعض كمال جنبلاط، وزير الداخلية عام 1970، ممّا وصفه تعنّتاً موروثاً غير مبرّر تخطاه الزمن في الإبقاء على إجراء كذاك. خابر جوزف سلامة وروى له ما كان يحدث بينه وتوفيق جلبوط بين عامي 1961 و1964 عندما كان يتدخّل لديه من أجل منح أذون بالسفر إلى البلدان تلك. شمل تصلّب المدير الوزير نفسه كلّما رامَ التوسّط لأحد من أعضاء حزبه أو أنصاره للحصول على الإذن بالسفر.

بعد ذلك أعاد على مرؤوسه مدير الأمن العام الطلب نفسه.



ردَّ جوزف سلامة: أخشى أن نسمح لهم بالذهاب إلى أوروبا الشرقية ويعودون إلينا شيوعيين يبثّون هذه الأفكار.

قال كمال جنبلاط: عندما يذهب يساري وشيوعي لبناني إلى الإتحاد السوفياتي وبلدان الشيوعية تأكد أنه سيعود منها كافراً. ضع الإذن وأنا أكفل لك ذلك.

شمل الحظر جمعية دينية غير حزبية هي «شهود يهوه»، عُدَّت خطرة ذات أهداف سياسية مضمرة. مذ انضم لبنان إلى قرار ملزم اتخذته جامعة الدول العربية عام 1965 رقمه 5867 قضى بتجميد نشاطاتها في بلدانها، أُدخلت الجمعية في دائرة المراقبة المتشدّدة للأمن العام. استند قرار الجامعة إلى اتهام «شهود يهوه» بالإرتباط الصهيونية العالمية والتجسّس لمصلحة إسرائيل ومدّها بالمعلومات في دول تنشط فيها. لم تكن المرّة الأولى يُحظّر عليها ممارسة نشاط في لبنان.

منذ عام 1949 تعقّب الأمن العام بحزم المنضوين فيها بحجّة مختلفة حينذاك، إبّان ولاية فريد شهاب، عندما نُظِرَ إليها على أنها تهديدٌ مباشرٌ للمجتمع يتوخّى تدميره عبر مناشير وكتب تصدرها الجمعية وتوزّعها مجاناً للتبشير بها. ناهيك بعمل سرّي لازَمَ تحرّك أعضائها الذين اهتموا ببثّ تعاليمها في المدارس والجامعات والتردّد على البيوت، وتمويل غامض كانت تحظى به، ومناهضتها الأديان وأخصّها المسيحية. بعدما تقدّم عدد من أفرادها بطلب ترخيص لعقد اجتماع لهم في بيروت رفضه الأمن العام وأحاله على وزارة الداخلية في 8 نيسان 1949، كرّر آخرون في الجمعية المحاولة بطلب رقمه 1740 في 26 كانون الثاني 1954 سعياً إلى تأسيس فرع لهم في لبنان. رُفِض الطلب الثاني بقرار للمديرية رقمه 708 في 21 نيسان.

مذ اكتشف الأمن العام محاولة تغلغلهم، اتخذ إجراءات وتدابير قضت بمراقبة المنتسبين إلى «شهود يهوه» وتعقّب ممارستهم نشاطاً محظوراً ومصادرة منشوراتهم، وكانت تُهرَّب سرّاً إلى لبنان. بقرار قضائي دهم فرع جبل لبنان في دائرة بيروت وجبل لبنان أربعة مقار للجمعية في أحياء فقيرة وأغلقها بالشمع الأحمر. إثنان في برج حمود وثالث في عين الرمانة ورابع في كرم الزيتون في الأشرفية. اكتشف مخبرو الأمن العام تأثيراً مباشراً لها في مدرستين إحداهما في الحازمية والأخرى في جسر الباشا تمكّنت من الاتصال بالتلاميذ ومحاولة جذبهم إلى ما تدين به. في 17 كانون الثاني 1971 صدر قرار حظّر على الجمعية العمل نهائياً على الأراضي اللبنانية،

ومـا يترتب على تنفيـذه من إغلاق فروعها ومكاتبها أيّاً تكـن الصفة ومنع تداول منشوراتها وكتبها وعرضها في أيّ مكان. بعض تلك كان يصدر في لبنان أكثر من مرّة في الشهر كـ«ليكن الله صادقاً» و«الحقّ يحرّركم» و«المباحثة» ومجلتي «استيقظ» و«برج المراقبة».

ما لم يخبره سلفاه أضحى مشكلة تجبهه. اهتم فريد شهاب وتوفيق جلبوط بتوغّل المخبرين في أوساط طلاب المدارس والجامعة اللبنانية والجامعات الأجنبية، ثم لاحقاً جامعة بيروت العربية. بسبب ارتباط أكاديمي وسياسي وثيق بمصر ـ وكانت دعمت إنشاءها عام 1960 وساهمت في تمويلها ـ أضحت جامعة بيروت العربية مصدراً للمعلومات المهمّة. لم تتعدَّ المراقبة نشاطات الأحزاب المحظورة، ناهيك بطلاب سوريين وفلسطينيين وأردنيين ومصريين أحالوها مرتعاً خصباً للعقائد تستظلّ الناصرية. كان على الأمن العام أن يحضر في حرمها من خلال طلاب لبنانيين وموظفين يعملون فيها كي يتمكّن من استقصاء المعلومات عن قرب. استعان أيضاً بمخبرين من طراز مختلف هم سائقو سيارات الأجرة والباعة المتجوّلون عند مداخل الجامعة. يتنصّتون ويتطفّلون ويرصدون ما يُبث من أفكار ويُحضَّر من نشاطات على غرار الدعوة إلى تظاهرات تأييد للمقاومة الفلسطينية تارة، والتنديد بالنظام اللبناني طوراً، وملاقاة شعارات الناصرية وقد بدأت تئن من هبوط دورها بعد حرب عام 1967.

لكن الإختبار الذي واجهه جوزف سلامة كان مغايراً. خروج طلاب الجامعة اللبنانية والجامعات الأجنبية، والطلاب الثانويين أحياناً، إلى الشارع أعوام 1968 و1969 و1970 و1971، أكثر من مرّة، والتظاهر واللجوء إلى أعمال شغب والإشتباك مع رجال الشرطة ومعاملتهم أحياناً بقسوة بعدما اختلط الإحتجاج على المناهج وبرامج الدروس وحقوق الطلاب والأساتذة بتضامن سياسي مع الأحزاب والمنظّمات الفلسطينية الصاعدة في لبنان. كان قد أوعز إلى موظفي المديرية ومخبريه تتبّع نشاطات الطلاب وتظاهراتهم، وقد حسبها تهديداً للإستقرار بافتعالها اضطرابات ما أن رفعت لافتات عقائدية وتوعّدت النظام والسلطة. لم يتردّد في 19 آذار 1968 في إصدار مذكّرة خدمة أنشأت في أمانة سرّ المديرية مكتباً لتلقّي المعلومات عن تحرّك الطلاب ونشاطات الجامعات عُهِدَ به إلى المفتش الممتاز أنطوان بارود



والمفتش أول كميل ناصيف يتناوبان على مدى ساعات النهار والليل.

رمى المكتب المحدث إلى إخضاع الطلاب لمراقبة مستمرّة تتولاها دائرة بيروت وجبل لبنان، محور التحرّك الطالبي وساحته، وتنسيق المعلومات واستثمارها وإبلاغها هاتفياً إلى قوى الأمن الداخلي. كُلّفت الدائرة استقبال معلومات مماثلة من دوائر المحافظات الأخرى وإجراء تقاطع لها.

الأوعية المتصلة

كان مدير الأمن العام ثالث مشاركين استمزج رئيس الجمهورية آراءهم في خيارات وقرارات أساسية: رشيد كرامي عندما كان يرئس الحكومة ورئيس الشعبة الثانية. لم يُعطَ عبدالله اليافي دوراً مماثلاً رغم ترؤسه الحكومة أربع مرّات على غرار الزعيم الطرابلسي، وبدا متفهّماً الشهابية ومتعاوناً أكثر منه شهابياً. احتاجت إلى دوره في بيروت بغية الموازنة بينه وصائب سلام الذي ناصبها العداء. لم يفتقر إلى شعبية، إلا أن تمسّكه بملامح مثقف ومحام بارع دخل السياسة باكراً عندما ترأس الحكومة لأول مرّة في عهد إميل إده عام 1938 لم يُحله زعيماً ندّاً لنظرائه. مكث رشيد كرامي في صلب بنية النظام الشهابي منه رئيس حكومة في عهد شارل حلو.

في خليّة العمل الثلاثية الضيّقة التي أعدّت لقراراته، راح رئيس الجمهورية يجمعهم في مكتبه ويطرح عليهم أسئلة ويستفسر آراءهم وتقويمهم مشكلة مطروحة. في بعض الأحيان، ما أن يشعر بمأزقها من غير أن يقتنع بالحلول المتداولة، يترك مقعده ويتمشّى. يداه وراء ظهره حائراً في ما لا يريده أن يكون قرار رشيد كرامي أو غابي لحّود، أو الاثنين معاً، من دون أن يكون جوزف سلامة قد اقترح آخر بديلاً يوازن بينهما. على صورة الرئيس كان مدير الأمن العام. يكتفي بإبداء رأي في قرار ولا يقترحه. يجد لديه الأسباب والشروح الكافية لانتقاده وإطرائه وتبريره، لكنّه لا يسارع إلى آخر. ذاك هو الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه باستمرار.

مثّلت الإمتحان الأول في تعاون الأمن العام مع الشعبة الثانية موافقة جوزف سلامة على مشاركة المديرية في جهاز أمني محدث اقترحه غابي لحّود وحاز موافقة قائد الجيش ورئيس الأركان وناط قيادته برئيس فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية النقيب سامي الخطيب.

رمى «جهاز الأمن المشترك» إلى تحضير قوّة ضاربة متأهبة بين أيدي الاستخبارات العسكرية تأتمر بها، وتمنحها صلاحية ضابطة عدلية في التدخّل العاجل والدهم والتوقيف والتحقيق، على أن تحيط مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية - وكان يشغل المنصب جورج ملاط - بتحرّكها كي تحظى بموافقته اللاحقة في الساعات الـ24 التالية على إطلاق الموقوفين أو تمديد اعتقالهم. لم تُؤتَ لها الصلاحية قبلاً بسبب حصر اختصاصها بالتحقيق في قضايا الجيش والعسكريين فحسب، فيما نزعت إلى تعزيز تدخّلها في جوانب شتى من الحياة العامة يتيحه لها تحوّلها ضابطة عدلية، ووضع ملفات الأمن القومي - بشمولها التحقيق مع المدنيين - في عهدتها. من 90 عسكرياً موزّعين مثالثة على الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام يأمرهم سامي الخطيب. انضم إليهم ثلاثة ضبّاط من الإدارات الأمنية الثلاث: الياس شمعون من الجيش، ومحمد الأيوبي من قوى الأمن الداخلي، وثروت قنطري من الأمن العام. اختارتهم الشعبة الثانية بسبب معرفتها المسبقة بهم. اقترح سامي الخطيب الأسماء الثلاثة بعدما كان خبِرَ التعاون معهم، فاستجاب رؤساؤهم. مذ ذاك انفصل الضبّاط والرتباء والجنود تماماً عن أسلاكهم الأساسية.

لم يتردّد رئيس الجمهورية في تشجيع الفكرة، فأطلقت بلا إبطاء. ليست لجهاز الأمن المشترك مهمات الجيش، ولم يُخضع أفراده لتدريب عسكري وتأهيل مميّز ولم يُحسبوا نخبة. لباسهم مدني. لم يشأ سوى أن يكون أداة تحرّك فورية ما أن تنبئه المعلومات والتقارير السرّية به. وهو مغزى مشاركة مديريتي الأمن العام وقوى الأمن الداخلي فيه. من الأولى طلب المعلومات السياسية والأمنية وكشوف دخول الأراضي اللبنانية والخروج منها وكذلك الدخول خلسة والنشاطات غير المرخص بها، ومن الثانية تغلغل المخافر بين الناس وملاحقة المخدّرات والسرقات الكبرى في محفوظات الشرطة القضائية. كَمَنَ دوره - وهو يتوخّى تعزيز نفوذ الشعبة الثانية - في إدارة الأمن القومي بذراع مزدوجة أمنية - قضائية[5].

5- اتخذ جهاز الأمن المشترك من ثكنة الأمير بشير مقرّاً أول له أقام فيه سامي الخطيب مكتبه، وأُلحِقت به 12 زنزانة للموقوفين قبل الإنتقال إلى مقرّ ثانٍ عام 1968 في ثكنة طانيوس الحلو التابعة لقوى الأمن الداخلي في المصيطبة. استمرّ حتى حلّه في 20 تموز 1970 على أثر تصاعد حملة سياسية اتهمته بتجاوز الصلاحيات. قبل سنة بدأ يفقد دوره تحت وزر المآخذ والإنتقادات الحادة الموجّهة إليه. تدنى عديده إلى النصف وسُحب منه عدد من آلياته إضعافاً لتأثيره وإيذاناً بإنهاء وظيفته.



تقاطَعَ دور الأمن العام مع ثلاثة فروع في الشعبة الثانية تجمعه بها اختصاصات مشتركة هي فرع الأمن الداخلي برئاسة سامي الخطيب، والفرع الخارجي برئاسة عبّاس حمدان، وفرع اللاجئين الفلسطينيين برئاسة فريد بومرعي. عني بها على السواء: على تماس مع استقرار الأمن الداخلي عبر الحصول المبكّر على معلومات تستبق وقوع اضطرابات، وجمع معلومات عن شبكات تجسّس إسرائيلية محتملة وأخرى عن الدولة العبرية، ومراقبة نشاطات اللاجئين الفلسطينيين في مخيّماتهم وخارجها ومنظّماتهم. لكنّ الدور الأبرز في العلاقة المثلثة هذه، ارتباطه المباشر بفرع الأمن الداخلي أحالهما وعاءين متصلين تتجمّع فيهما المعلومات ويرفدها أحدهما إلى الآخر. في الغالب كان الرفد في وجهة واحدة أكثر منه متبادلاً: من الأمن العام إلى الشعبة الثانية ما خلا حالات قليلة ترتئي الاستخبارات العسكرية مدّ المديرية بما لديها. أرسى سامي الخطيب علائق وثيقة بمفوّضي الدوائر الثلاث الأكثر إدراراً للمعلومات: دائرة بيروت وجبل لبنان برئاسة عمر النويري، دائرة الشمال برئاسة سليم الريفي، دائرة المطار برئاسة حسني الشيخة شقيق المقدّم سامي الشيخة معاون رئيس الشعبة الثانية، إلى مفوّض رابع هو ثروت قنطري المفصول إلى جهاز الأمن المشترك. قيل في المفوّضين الأربعة إنهم رجال الشعبة الثانية في المديرية.

كان ثمّة عاملٌ ضَاعفَ تأثير الاستخبارات العسكرية داخل الأمن العام، هو مجلس قيادته من أعضائه الخمسة برئاسة المدير. ينتدب الجيش ضابطين إلى مجلس القيادة فيما العضوان الآخران مفوّضان. بذريعة التزام أحكام المرسوم الاشتراعي 139 الذي يعطي ضابطي الجيش حقّ الموافقة والإعتراض على اقتراح مناقلات المفوّضين وترقياتهم، وكذلك ترقيات المفتشين والمأمورين وتشكيلاتهم وامتحانات التطويع، أوعزت الشعبة الثانية إليهما استجابة ما تحتاج إليه داخل المديرية. آل هذا التأثير إلى تقرّب مفوّضين ومفتشين ممتازين يرئسون دوائر وفروعاً من رجال الاستخبارات العسكرية أملاً في تعزيز حظوظهم في مناصبهم. اقتضى في الوقت نفسه تعاونهم معهم. في أوقات مختلفة اقترحت الشعبة الثانية على رئيس الأركان يوسف شميّط تسمية أنطوان بركات ونبيل قريطم وسامي طبّارة لعضوية مجلس قيادة الأمن العام.

إلى صداقة قديمة مذ ترافقا على مقاعد المدرسة العاملية، وجد عبدالرحمن بعيون أحد موظّفي دائرة الاستقصاءات والرائد عبّاس حمدان حاليهما في نطاق أمني مشترك يعملان على تبادل المعلومات، قبل أن ترتاب دائرة الاستقصاءات بأحد مخبريها عندما شكّكت في دور مزدوج يضطلع به لديها ولدى جهة أخرى لم تتحقق منها. لاحظت دأبه على طلب المعلومات المتوافرة لدى الأمن العام عن السفارة السعودية قال لمشغّله عبدالرحمن بعيون إن الشعبة الثانية تلحّ عليها منه، وهي تعرف تعاونه مع المديرية، وتعتقد بأن الأمن العام يسرّب إلى السفارة السعودية معلومات سرّية ترغب في الاطلاع عليها.

أثار الطلب لغطاً عزّز الشكوك في المخبر وفي علاقة غامضة وربّما خطيرة لم تستبعد دائرة الاستقصاءات أن تكون مع جهة عربية أو أجنبية، يختبىء من خلالها بالشعبة الثانية. بموافقة من أمين حيدر زوّد المشغّل مخبره تقارير بأرقام قيود مضلّلة، سرعان ما استدعي أمين حيدر وعبدالرحمن بعيون إلى اجتماع في مكتب جوزف سلامة كان يحضره رئيس الشعبة الثانية غابي لحّود ورئيس الفرع الخارجي عبّاس حمدان اللذان كاشفا رئيس الدائرة بالتقارير الخاطئة بعدما تحققت الشعبة الثانية بدورها من عدم صحتها. كانت علامة الإستفهام الرئيسية الآتية: هل يملك الأمن العام فعلاً تقارير مغلوطة يقدّر عمله في ضوئها وتفضي إلى نتائج مماثلة عند حصول الشعبة الثانية عليها. أوجب تصويب الإلتباس بين الجهازين الأمنيين استدعاء رئيس قسم المحفوظات السرّية كميل ناصيف لمطابقة أرقام القيود بين التقارير المضلّلة وتلك الصحيحة في أدراج القسم.

لم يقتصر الإخفاق على مخبرين مزدوجي التعاون. عثر المشغّلون أكثر من مرّة على تقارير تصل إليهم من عدد من المخبرين تتضمّن المعلومات نفسها في صيغ مختلفة أفصحت عن وجود جهة منظّمة تقف وراءها. تَنَاقَضَ تقدير الغاية المرتجاة بين تعمّد ترويج المعلومات تلك بوفرة بغية فرضها حقائق، وبين تيقّن مروّجيها من تعاون المخبرين مع المديرية بغية إغراقهم في التضليل وإعطاب صدقيتهم.

لبث احتمال افتضاح عميل مزدوج في صلب مخاوف المشغّلين وظنونهم كلّما تطوّع مخبرون للعمل في إمرتهم. هاجسٌ حاذرت المديرية تجاهله، ولم يمكّنها دائماً من المرّة الأولى من اكتشاف طراز كهذا من المخبرين. لم تتوجّس سلفاً من



كلّ متطوّع كي يُحسب للفور مزدوج الدور. في بلد تشعّب فيه توغّل استخبارات عربية وأجنبية، راح الأمن العام يتطلّب مخبرين في موازاة كلّ ما كان يحوط به، ويُخضعهم للمراقبة من دون أن يمتلك خبرة ـ رغم قدمها ـ تساعده على تنظيف شبكاته. لم يُؤتَ له على مرّ عقدين من الزمن مراكمة متواصلة وكفيّة ومتكافئة لتجربة الاستخبار وتشغيل المخبرين. نشطت في ظلّ فريد شهاب، وترجّحت مع توفيق جلبوط، ثم أمست مضطربة مع جوزف سلامة.

كلّما تلقت تقارير مخبرين، راحت دائرة الاستقصاءات تراجعها بتمعّن كي تتحقق من أن المتعاون معها هو مخبر وليس مفبرك أخبار (fabricateur) يتوخّى الكسب فحسب. اكتشف موظفو الدائرة هذا النمط في وضع التقارير عندما أسهبوا في مراقبة صحف أجنبية وعربية قادتهم إلى تقارير بين أيديهم تضمّنت أخباراً ومعلومات من صحف ومجلات مصرية وسورية وعراقية وسعودية لا تتداولها الأسواق اللبنانية، يعزو أصحاب التقارير محتواها إلى معلومات سرّية. تُجتزأ معلومات الجرائد والمجلات ويُعاد صوغها في قالب مختلف مقرون باستنتاج وتقدير. منذ اكتشف العميل المزدوج بينه والشعبة الثانية، باشر الأمن العام التدقيق في تقارير بات استثمارها يتطلّب تبعاً لذلك مزيداً من التأخير وإهدار الوقت. اكتشفت دائرة الاستقصاءات مخبراً يتعاون معها وفي الوقت نفسه مع السفارة العراقية. لم تشأ التخلّص منه وكانت تحتاج إليه حيث ينشط. اكتفت في الظاهر بردّ فعل سلبي هو تحذيره من وقف التعامل بعدما فضحت سرّه، وضمرت إمكان الإفادة منه في الدور الآخر الذي يضطلع به. كان أجره قليلاً. 150 ليرة.

بتراكم الخبرة قلّت ريبة المديرية وتوجّسها من مخبرين مزدوجي الدور اعتادته في المخبرين الفلسطينيين عندما يتعاونون مع الأمن العام والشعبة الثانية في آن، ومعهما واستخبارات دول عربية ناشطة في لبنان كالإستخبارات السورية والعراقية والفلسطينية. بيد أن الأمن العام كان في حاجة إلى وجودهم في بيئات غامضة يجهل ما يجري داخلها. قوّم بتأنٍ تقاريرهم وأغراهم بالمال وتسهيل خدمات وإجازات إقامة كي يُشعرهم بأولوية العمل معه.

اعتقد بنزاهة مخبريه السوريين المعارضين بسبب فاقتهم والضائقة المالية وحاجتهم الملحة إلى ملاذ آمن وحماية من المراقبة والملاحقة والتهديد بالقتل. صدّقهم ووثق

بكفايات معظمهم بسبب خبرات أكسبتها إيّاهم أدوارهم في بلادهم مع تعاقب الانقلابات العسكرية. تطلّب هؤلاء أولاً إقامة قانونية تبرّر لجوءهم وتفادي طردهم من لبنان. احتاجوا قبل ذلك كلّه إلى ما يتقدّم حاجاتهم تلك، وهو عدم تسليمهم إلى سلطات النظام الحاكم في سوريا التي تأمر بإعدامهم. عوّل الأمن العام على هذه المقوّمات في تجنيدهم.

ثابر على اعتماد شيفرة حدودية منذ حقبة توفيق جلبوط لمراقبة حركة الدخول من المعابر البرّية مع سوريا والخروج منها والتحقق من العابرين. تخابر المديرية عند الإقتضاء موظفي المراكز الحدودية وتزوّدهم أرقاماً وتطلب التدقيق في دخول أصحابها، لبنانيين وسوريين وفلسطينيين أو رعايا عرب آخرين أحياناً، وخروجهم منها أو مراقبة تنقّلهم ومرافقيهم. يُطلب منهم كذلك اعتقال العابر. للفور يستعين الموظفون بلائحة سرّية تطابق الأرقام تلك بحروف تنتهي بالإفصاح عن أسمائهم. عند بلوغهم المركز الحدودي يُخضعون للمراقبة.

كان ثمّة دور ثالث للأمن العام هو تعاون دائرة المطبوعات مع فرع الصحافة والإعلام في الشعبة الثانية الذي ترأسه النقيب جان ناصيف لمراقبة الإعلام الخاص، وكان قد اقتصر على محطتي تلفزيون خاصتين هما شركة التلفزيون اللبنانية على القناتين 7 و9 وشركة تلفزيون لبنان والمشرق على القناة 11. باشرت الأولى بثّها من تلة الخيّاط عام 1959 والثانية من الحازمية عام 1961. لم تنقضِ سنوات قليلة حتى لزم مفوّض في الأمن العام مكتبين له فيهما يعاونه مفتشون تولوا مراقبة البرامج السياسية ونشرات الأخبار كي تبقيا على نحو غير مباشر تحت رقابة سلطة رسمية. لم تكن تلك حال الإذاعة اللبنانية الرسمية الوحيدة. كان على رئيس دائرة المطبوعات عبدالله خوري مراقبة الصحف والمطبوعات المحلية والداخلة إلى البلاد.

لم يشأ مدير الأمن العام الإيحاء بأنه دخيلٌ على حقبة شهابية تعبر طورها الثاني في حكم لبنان. لأول مرّة يشي أول الولاية بعهد متين الركائز، متماسك الخيارات والسياسات، مطمئن إلى رجالاته وقبضتهم على السلطة، يستمرّ بعناصر القوّة نفسها. حتى ذلك الحين منذ الاستقلال، وفي أوقات متفاوتة قبله، لم يخلف الرئيس إلا نقيضه يأتي على أنقاض العهد المنطوي فيما لعنة الفساد واستغلال النفوذ والمقدّرات والتشهير والاتهامات تلاحق الرئيس الخارج، وكذلك معاونيه. لم يُعطَ قبل الشهابية



عهدٌ ديمومة مشابهة. بدا لوهلة أن شارل حلو رئيس جديد لعهد قديم دُعي إلى مواصلة حقبة سلفه، لا إلى أن يبدأ من حيث يقتضي أن يوسم ولايته بمواصفاته هو.

وحده جوزف سلامة، من بين معاوني الرئيس، كان خارج آلة الحكم الشهابي.

بتعيينه أوحى رئيس الجمهورية بتفكيك أولى حلقات وحدة القرار الأمني كان قد أرساها فؤاد شهاب على أثر محاولة الانقلاب عام 1961. فرض انسجام الأسلاك والإدارات العسكرية والأمنية، بعضها مع بعض، لضمان آلية تعاون متكاملة مستقرّة. أقرب إلى أوعية متصلة انتظم من خلالها اتصال مفتوح بين رئاسة أركان الجيش والاستخبارات العسكرية والأمن العام، من دون مرورها بالضرورة بنصوص وإجراءات قانونية. كَمَنَ انفصال الحلقة الأولى في أن جوزف سلامة نظر إلى شارل حلو على أنه رئيسه المباشر والوحيد. يستمدّ منه قاعدة المصلحة العليا للدولة والمواقف التي ينبغي مجاراته إيّاها، لا من تقديرات الشعبة الثانية. عارفاً بدورها المتشعّب والمفرط في تغلغله في مفاصل الحكم والإدارة، ميّز بينها والمهمات المنوطة بمديريته: تزويد الاستخبارات العسكرية والجيش المعلومات، وترك مهمة التدخّل لهما. انتشرت مخافر الشعبة الثانية والدرك داخل المخيّمات الفلسطينية، فيما عَمِلَ الأمن العام من خلال مخبرين يتقاضون رواتب على استقصاء المعلومات من الداخل واطلاعها عليها عند طلبها.

لم يكن من السهولة بمكان بناء شبكات مخبرين، وفي أحسن الأحوال الإستعانة بمخبري سلفيه، الحذرين في مرحلة الإنتقال في الظاهر من حقبة إلى أخرى في التعامل مع شخصية غير مألوفة لديهم. لم يشجعهم توفيق جلبوط على الاتصال به، ولا سارع ضبّاط الشعبة الثانية إلى إطرائه. بيّنت بضعة مؤشرات علنية فروقاً رئيسية. بدا الرجل غير معروف لكثيرين على صورة المدير السابق. لم يُجرِ تسليم وتسلّم بين السلف والخلف، ولم يكاشف أحدهما الآخر في ما يورثه إيّاه أو يرثه منه. لم يهمس السلف في أذن الخلف بشبكة مخبريه ونُصحه بالتعاون معهم، والتحقق من رغبتهم هم أيضاً في التعاون معه حقاً. ما أن انقطع عن مكتبه في المديرية تخلّص توفيق جلبوط من كلّ ما كان يجمعه بها. أهمل المخبرين الذين يتقاضون رواتب دورية، وظنّ بأنهم باتوا في عهدة المفوّضين مشغّليهم يعيدون وصل اتصالهم بالمدير الجديد. أما المخبرون أصدقاؤه فلم يُعنوا سوى بالعلاقة المباشرة به. تفادى أيّ حافز

يحمله على مخابرة جوزف سلامة كي يحدّثه في الجانب الأكثر غموضاً وأهمية في دور الأمـن العام، وهو مصادر المعلومات والتقصّي. بـدوره الآخر لم يعثر على حجّة تبرّر مكالمته.

كانت تلك ثغرة رئيسـية في مرحلة الإنتقال تنبَّه إليهـا المدير الجديد متأخراً عندما طلب الاجتماع برؤساء الدوائر والفروع ذات الصلة بالتحرّي عن المعلومات يستفسر منهـم عن مخبريهم. مثّـل مفوّضون كأحمد البلطجي وأمين حيـدر وعمر النويري ولحّود لحّود وعبده زغيب ويوسـف سليم وحسني الشيخة وثروت قنطري وسليم الريفي، وبضعة مفتشـين ممتازين مخضرمين، مفتاح ولوجه إلى عالم معلومات كان يجهله تماماً. في الأشهر القليلة تلك ذهب مخبرون إلى الشعبة الثانية للتعاون معها بعدما فقدوا علاقتهم المباشرة بتوفيق جلبوط، واختار آخرون الإنفصال عن المديرية بعض الوقت. وعاوَدَ ثالثون الاتصال بمشغّليهم وإبداء الرغبة في استمرار العمل بغية تقاضي راتب.

لم تكن لجوزف سـلامة فلسفة خاصة بالأمن، ولا إلمام بإدارته، ولا حمل إلى المديرية أفكاراً جديدة في طريقة العمل والأسلوب، ما خلا اعتقاده بإخضاع الاستقصاء وجمع المعلومـات للصلاحيـات القانونية. نظر إليه على غرار دوائـر أخرى، بلا مفاضلة أو امتياز شـبيه بمـا أولاه إيّاه سـلفاه، وقارَبَه على أنه أداة عمل فحسـب. ليس عصا غليظة أو وسـيلة تخويف وإرغـام. يظلّله القانون الذي يـأذن ـ وحده ـ بالاجتهاد في ممارسـة الصلاحيات. ليس الأمن أفضل ما في المديرية وأقواه، ولا النطاق الوحيد لعملها. بعدما اعتادوا على وظيفة مختلفة للأمن، لاحظ المفوّضون أن المدير الجديد يتجنّب التعاطي معه على أنه مبادرة في ذاتها. إنه فحسـب جزء لا ينفصل عن آلية عمل إداري يقتضي اتبـاع الأصول المعتمدة: تحليل التقرير الأمني ومعالجة صدقية المعلومات الـواردة فيه، تحديد خيارات اسـتثمارها أو إهمالها، تقدير إحالتها على المراجع السياسية والرؤساء الهرميين.

المشغِّلون

بصلاحيات واسـعة أدار أمين حيدر دائرة الاسـتقصاءات مسـتعيناً بــ15 موظفاً لمهمتـين: تجنيد المخبرين، والاسـتخبار عن اجتماعات زعماء وسياسـيين وأحزاب



وجمعيات تعقد من غير توافر مخبرين في صفوفها. تقاطعت عنده وظائف دوائر المحافظات والمرافق والمراكز الحدودية كي تمسي دائرة الاسـتقصاءات وعاء تقارير المخبريـن. من بضعة أفكار نظّم أمين حيدر ـ المفوّض الأوسـع نفوذاً حينذاك تبعاً للـدور المنوط بدائرته ـ جمع المعلومات. آلية بسـيطة تمكّنه مـن الوصول إليها: يُكلَّف موظفـون حضور اجتماعات عامة يفتقر الأمن العـام إلى عيون وآذان من داخلها. يؤخذ في الإعتبار مكان الاجتماع، فتوفد الدائرة موظفاً من سـكان المنطقة أو المحلّة يسـهل تبريـر حضوره في بيئة يلمّ بها ويعرف وجوهها والناشـطين فيها ومفاتيحها. يتحقق بنفسه، أو يعهد إلى مَن يبدو أكثر التصاقاً بالمكان في تزويده ما قد يحدث في الداخل عندما يشعر بحذر حيال حضوره هو. تغلغلوا في التظاهرات وأخصّها في وسـط بيروت القديمة لمراقبة مسـيّريها ومطلقي الشعارات والهتافات، وانضمّـوا إلى حلقاتها الصغـيرة. أصغوا إلى ردود فعل تحمـل المنظّمين أحياناً، بلا تحضير مسـبق، على تعديل سـير التظاهرة أو افتعال أعمال شـغب، وعملوا على التقـرّب مـن الجموع للتعـرّف إلى أسـماء المحرّضين والمنضويـن. راح الموظفون يتقاسمون الأدوار. ما أن ينقضي وقت على مواكبة تظاهرة حتى يخلي المخبر مكانه للاتصـال بالمديرية واطلاعها على وقائعها الأخـيرة. يحلّ في تلك الأثناء آخر. يقصد دكاناً أو يقرع جرس منزل يعرّف عن نفسـه موظفاً في الأمن العام ويستأذن إجراء مخابرة هاتفية. بمواصفات كهذه، لا تشـكّل التظاهرات تهديداً للأسـواق والمحال التجارية والإدارات الرسمية يقتضي في سبيلها الإستعانة بالجيش. دورية صغيرة من موظفين اثنين أحدهما في مقدّم التظاهرة والآخر في مؤخرها يحاولان الإحاطة بكلّ ما يدور من حولها.

امتثل تدوين الاستخبار لقواعد أرساها فريد شهاب وطوّرها توفيق جلبوط واكتفى بتطبيقهـا جوزف سـلامة. على كلّ موظـف أن يكتب تقريراً عـن كلّ ما يصدفه في طريقـه أو يُخبَر به، عن الإشـاعات والوشـايات والاتهامـات وأخصّها المتداولة في الوزارات والدوائر والإدارات الرسـمية ومحاولات الإخلال بالوظيفة واسـتغلال النفـوذ، كي تعمـد المديرية إلى التحقيق فيها. لم يُعطَ الأمن العام ما أوتي الشـعبة الثانية حينما عيّنت ضابطاً في كلّ وزارة وإدارة رسـمية أساسـية يُخضعها للمراقبة لمنع التدخل في شؤون الموظفين والتأثير على أعمالهم وإبقاء الوظيفة العامة تحت

أعين الاستخبارات العسكرية. ناهيك بذريعة مزمنة هي عدم تحوّل الوزارات والإدارات مخبأ حزبيين ينشطون سرّاً من داخلها. طُلب من الموظفين بناء أوسع شبكة علاقات عامة تسهّل حصولهم من أصدقائهم وجيرانهم وأصحابهم وآخرين يمرّون أو تجمعهم بهم صلات متفاوتة الأهمية كي يعلمهم هؤلاء بكلّ ما يسترعي انتباههم ويلحظونه غير مألوف. خابر صرّاف عبدالرحمن بعيون وطلب الاجتماع به على عجل. أخطره بأن سيارة تحمل لوحة ديبلوماسية تقف أمام محال صيرفة يومياً تقريباً، ينزل منها أشخاص يشترون الدينار الأردني إلى حدّ فقدانه في السوق. ثم سأل مفوّض الأمن العام عن تفسيره هذا التصرّف.

لفته أيضاً إلى أن الشارين غير أردنيين، والسيارة ليست تابعة لسفارة المملكة بل لدولة عربية أخرى تتوقف أمام مسجد الأمير عسّاف في وسط بيروت، على بعد مئات أمتار من ساحة النجمة، في شارع متفرّع مساءً. يتوزّع الأشخاص على المحال لطلب العملة الأردنية.

تكهّنت دائرة الاستقصاءات في حصيلة المعلومات المتوافرة لديها في احتمال تحضير محاولة انقلاب، أو في أحسن الأحوال افتعال قلاقل خطيرة، ضدّ عرش ملك الأردن من خلال جمع أموال ترمي إلى تمويل هذا الهدف بالنقد الوطني. كانت المملكة آنذاك، عام 1969، في خضم نزاعات علنية بينها ومصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية. لم يسع مدير الأمن العام سوى رفع تقرير إلى وزارة الخارجية يتضمّن هذه الوقائع لاطلاع الحكومة الأردنية عليها.

توزّع المخبرون على فئات ثلاث من المشغّلين يتولون تجنيدهم وإدارة علاقاتهم بالمديرية: المدير العام بمخبريه وأصدقائه الذين يتحوّلون مخبرين، ورئيس دائرة الاستقصاءات، والموظفون المشغّلون. تجمع الفئات الثلاث هرمية تسلسلية: يحصل الموظفون المشغّلون على تقارير المخبرين مكتوبة بخط اليد، يطبعونها على الآلة الكاتبة من دون تدوين أيّ ملاحظة مكتفين بنقلها كما أوردها أصحابها، ثم يحيلونها على رئيس دائرة الاستقصاءات الذي يراجعها ويسجّل ملاحظاته عليها، ثم يرسلها بدوره إلى المدير. ثمّة آلية مختصرة عندما تقتصر علاقة المخبر على رئيس الدائرة فيرسل التقرير إلى المدير. أو أكثر اختصاراً بتسلّم المدير التقرير مباشرة يحيله بعد ذلك على رئيس الدائرة لإبداء ملاحظاته.



لا دور للموظف المشغّل سوى أن يكون أداة اتصال وارتباط بين المخبر والمديرية، وضمان انتقال التقرير إلى الجهة الموجّه إليها. لا يُسأل رأيه ولا حقّ له في إبداء تعليق عليه. لرئيس الدائرة في المرحلة التالية، فور تلقّي ملاحظات المدير، تقدير استثمار المعلومات الواردة في التقرير أو طلب مزيد من التحقيق فيها أو إهمالها. ولأنّ التقارير كلّها تمسي عنده وحده، يجري رئيس الدائرة التقاطع في ما بينها عندما تنطوي على معلومات تترجّح بين التطابق والتناقض. بناءً على تكليف يُطلب أحياناً من المشغّل إجراء تقاطع بين معلومات، لا بين تقارير لا يطلع عليها، بغية التيقّن منها. بعد إتمام الدورة تلك تذهب تقارير المخبرين إلى قسم المحفوظات السرّية لحفظها. مذ ذاك ليس لأيّ أحد، بلا إذن مباشر من المدير ليس إلا، استعادة تقرير سرّي أو طلب الاطلاع عليه. الآلية نفسها المتبعة منذ عام 1953. شعر المفوّضون النافذون في معظم الأحيان بأن في وسعهم، من دون رأس هرم، تسيير مديرية باتت بمرور عقدين أكثر تمرّساً كي تدير نفسها بنفسها.

للموظفين، وأخصّهم رؤساء الدوائر بما فيها غير المعنية مباشرة بالاستقصاء، تجنيد شبكات. لكلٍ شبكة سرّية لا يعلم بها زملاؤه ما خلا رئيس دائرة الاستقصاءات، المرجع المعنيّ بهذا الاختصاص. لا أحد يعرف مخبري الآخر ولا هويّته، بيد أن الأسماء تتجمّع كلّها عند أمين حيدر الذي يتعرّف إلى المخبر ويمتحن كفايته في الوصول إلى المكان الذي يُجنّد في سبيله. ثمانية من الموظفين الـ15 في دائرة الاستقصاءات نجحوا في بناء شبكات ترجّحت بين مخبر وخمسة مخبرين. في بعض الأحيان أكثر من شبكة.

كان على دائرة الاستقصاءات توفير جانب آخر من الحماية الضرورية للمخبر هو كتم اسمه لدى القضاء عندما تضطر لإحالة تقرير أمني عليه للتوسّع في التحقيق وجمع المعلومات، وتحديداً في جرائم سياسية أو ذات صلة بالأمن القومي للدولة. ليس للدائرة إلا تبنّي المعلومات الواردة في التقرير ـ صحّت أو أخطأت ـ كي لا تفضح هويّة مخبرها أمام المحقق أو القاضي، وتفادياً لمثوله أمامه للإدلاء بإفادته. إذ ذاك تصبح حياته في خطر حقيقي.

لا أسماء في تقارير المخبرين. تراوحت رواتبهم بين 150 ليرة و500 ليرة، باستثناء حالات نادرة تُمكّن المخبر من تقاضي ألف ليرة شهرياً بفضل كفايته ومقدرته على

الوصول إلى معلومات بالغة الدقّة في الأحزاب اللبنانية العقائدية ولدى المنظّمات الفلسطينية. أحدهم فلسطيني جنّده الأمن العام طوال ثلاث سنوات فوصل إلى معلومات مهمّة عن اجتماعات الفصائل الفلسطينية في صيدا قبل أن يتسبّب المخبر نفسه عام 1968 بمقتله. أدمن على معاقرة الخمر إلى أن انهار مرّة بعدما أعياه السكر، وأوحى بدوره. في الساعات التالية تبلّغت المديرية وقوع شجار في المدينة أفضى إلى إطلاق نار ومقتل المخبر. لم يُطل الوقت حتى تبيّن افتعال الاستخبارات الفلسطينية الشجار. بين المخبرين صحافيون هم الأكثر تردّداً على الزعماء والوزراء والنواب والسياسيين في مجالسهم العامة والمفتوحة في صالونات بيوتهم، يصغون إلى ما يحدّثون زوّارهم فيه أو ينسبونه إلى معاونيهم ومرافقيهم.

بسبب اقتصار وسائل الإعلام على الإذاعة الرسمية ومحطتين تلفزيونيتين خاصتين غير مجهّزتين تماماً لبثّ الأخبار فوراً، والحاجة إلى الإحاطة بما كان يجري قبل صدور صحف اليوم التالي، حضر موظفو الامن العام مؤتمرات صحافية لزعماء ونواب وسياسيين في منازلهم ومكاتبهم، واجتماعات شعبية وعامة في الأحياء أو نظّمتها الأحزاب لجمع معلومات عمّا قيل فيها أو صار إلى تداوله في العلن والسرّ على هامشها. كانت المعرفة الوثيقة التي جمعت رؤساء دوائر المحافظات بالزعماء والسياسيين كفيلة بضمان انتداب موظف لحضور الاجتماعات تلك، أو تعويلهم على حاضرين فيها للمهمة نفسها.

توخّى الاطلاع على الاجتماعات واللقاءات تلك، الحصول على أوسع مقدار من المعلومات وقياس المزاج الشعبي وعلاقة الزعماء والسياسيين بأنصارهم ومؤيديهم، ومواكبة تذمّرهم أو ترحيبهم بدور السلطة وأدائها والإيحاءات المستقاة من مواقفهم، من دون انطوائها بالضرورة على أسرار. لم يجهل أصحاب البيوت والصالونات حضور رجال الأمن العام بينهم، وفي الغالب يحضّون على مشاركتهم من أجل إيصال ما يعلنونه إلى الأجهزة الأمنية، وعبرها إلى السلطات، وتوقع ردود فعل عليه. حصل ذلك أيضاً في اجتماعات أحزاب لبنانية وأخصّها المغلقة، كان يسهل على رجال المديرية الوصول إلى مداولاتها بسبب صلاتهم الوثيقة بحزبيين لم يكن بعضهم بعيداً عن التعاون معهم.

بدا الأمر بسيطاً وسهلاً على امتداد النصف الأول من ولاية رئيس الجمهورية.



استمدّ الأمن العام بعضاً من هيئة الاستخبارات العسكرية. لا يعصى عليها اعتقال قاتل أو سارق أو معتد بإطلاق نار أو مهرّب مخدّرات، ولا فار إلى المخيّمات الفلسطينية. أوحت المديرية، بعد الشعبة الثانية، بأنها تعرف كلّ ما يحدث في البلاد. بيد أنها لم تكن بدورها في مأمن منها. لم يسع المفتش عصام نصرالله الإختباء من ملاحقة الشعبة الثانية له فور علمها بأنه أطلق النار من مسدس في شارع الحمراء. هاجمه بعض الأشخاص بعد تلاسن. عرّف عن نفسه فلم يأبهوا. أطلق النار في الهواء لإرهابهم. لم تمرّ ساعات حتى باشر رجال الاستخبارات العسكرية البحث عن صاحب الطلقات وهم يستجوبون شهوداً قصّوا ما حدث.

بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967 أضحى العبء أكثر وطأة مع صعود المقاومة الفلسطينية وتعدّد منظّماتها ودخول معظمها الأراضي اللبنانية خلسة عبر الجرود بمؤازرة سورية، وانتشار السلاح في مخيّماتها. أمسى الوسط التجاري لبيروت المكان الأكثر افتعالاً للقلق والاضطراب لانتصافه بين الجميزة المسيحية والبسطة الإسلامية، رمزي النزاع الطائفي في «ثورة 1958»، سرعان ما أعاد الانقسام السياسي ـ كما بين أركان الحكم ـ على الموقف من الفصائل الفلسطينية وحقّها في التسلّح والإنتشار إحياءه في الشارع. ورثت المقاومة الفلسطينية جاذبية الناصرية في لبنان فتوجّس منها الزعماء والأحزاب المسيحية. في كلّ مرّة أمَرَهم بمراقبة تظاهرات تأييد للفدائيين الفلسطينيين نظّمتها أحزاب لبنانية يسارية، أوعز أمين حيدر إلى موظفي الأمن العام ومخبريه التحقق من تعمّد استفزازٍ عقائدي أو طائفي يضع الحيّين التقليديين مجدّداً أمام امتحان الصدام.

الإشتباك الأول

أشهراً قليلة بعد تسلّمه منصبه، واجه جوزف سلامة أول امتحان مثّل صداماً غير مباشر بينه والشعبة الثانية هو انتخابات نيابية فرعية في جبيل، بعد وفاة أنطون سعيد في 15 أيار 1965. كانت إيذاناً باشتباك غير متوقّع أيضاً بين رئيس الجمهورية والشهابية، وبينه وسلفه، ما لبث أن أضحى ذلك الموعد بداية افتراق شارل حلو عمّن دان له بانتخابه رئيساً. تلقّت الشعبة الثانية ضربة موجعة وأصرّت على استيعابها كي يبقى الرئيس تحت نظرها ولا يقصيها عن دورها. من دون أن يكون

مدعواً إلى التسبّب بما حدث، اضطلع الأمن العام بدور رئيسي في مسار تقويض الثقة بين رئيس الجمهورية ورجال عهده.
خرج من الامتحان حاصداً أسباباً إضافية لتعزيز الرئيس ثقته، الشخصية والمهنية، به والتعويل على دوره أداة مرتبطة به مباشرة، ووفيّة له. لم يعد دور الأمن العام يقتصر على حمايته والسهر على سلامة تنقلاته، بل أمسى ذراعاً تنفيذية يسعه تحريكها حيث يفتقر إليها.
ترشّحت نهاد جرمانوس، أرملة أنطون سعيد، لخلافته على المقعد الماروني في جبيل ضدّ ريمون إدّه. للمرّة الثانية قرّرت الشعبة الثانية تصفية الحساب مع عميد حزب الكتلة الوطنية وإسقاطه على نحو دورها في انتخابات أيار 1964 وإقصائه عن مجلس النواب. لم يُجارِها رئيس الجمهورية وتمسّك بدعم صديقه ومنع أيّ تدخّل يعرقل فوزه. لاقاه في الموقف شهابيان آخران التصقا بالرئيس السابق هما رئيس الحكومة حسين العويني ووزير الداخلية تقيّ الدين الصلح اللذان مالا إلى تأييد ريمون إدّه. فإذا هما وجهاً لوجه مع الاستخبارات العسكرية. أوعز الوزير إلى الأمن العام الحؤول دون تدخّل الشعبة الثانية ضدّ أنصار ريمون إدّه بحملة مضادة تفضي إلى مساعدتهم على إيصال أصواتهم إلى صناديق الاقتراع، وحماية حرّيتهم في التعبير واختيار مرشّحهم. عنى ذلك أن على الأمن العام وقوى الأمن الداخلي - وهما يأتمران بتقيّ الدين الصلح - تنفيذ هذه الخطة. كان الوزير، شأن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، واثقاً من عودة ريمون إدّه إلى مقعده، وقلقاً من تكرار إسقاطه بالقوة.
بحجّة تكليفه مراقبة الأمن وتأمين الحياد - شعار لم يملّ جوزف سلامة من طبع المديرية به - والفرص المتساوية للمرشّحين المتنافسين بتعليمات صارمة من رئيس الجمهورية، ضيّق الأمن العام على رجال الشعبة الثانية. لم يتردّد في توقيف عدد منهم بلباس مدني بذريعة التدخّل وسوقهم إلى مراكز المديرية ونظاراتها. جال موظفوه على قرى جبيل وأعلنوا للأهالي، في محاولة لتطمينهم إلى أرادتهم في الاقتراع، أن السلطة على الحياد: ليست مع أيّ من المرشّحين، لكنّها ستمنع أيّ إخلال بتنافس متكافىء بينهما. بدورها الاستخبارات العسكرية، الواسعة القدرات والتغلغل في القرى، لم تتأخر في الطلب من دورياتها احتجاز موظفين اثنين من



الأمن العام في إهمج وإطلاق نار على اثنين آخرين في لاسا. لم يوفر الجهازان الأمنيان، في بعض القرى الأكثر اجتذاباً للتناحر العائلي والحزبي، تقديم عروض قوّة لإثبات الدور والهيبة. كان لزعيم بعلبك والهرمل رئيس مجلس النواب صبري حمادة تأثير لدى الناخبين الشيعة في بضع قرى جبيلية بحملهم على الاقتراع لنهاد جرمانوس.
تجنّب تقيّ الدين الصلح التدخّل العلني والمباشر على نحوٍ درج عليه أسلافه، أو وزراء آخرون كانوا يهمسون في آذان مفوّضين قريبين منهم الإنخراط في حملاتهم الانتخابية، وفي تعزيز مصالحهم السياسية والشعبية. آنذاك، لأول مرّة، سمع المفوّضون مديرهم يقول لهم بأن لا ينصتوا إلى الشعبة الثانية في كلّ ما تطلبه. اقتصرت العبارة على إمرار الانتخاب الفرعي فحسب عندما أعاد تأكيد ما كان يسمّيه باستمرار «حياد الدولة». في ما بعد أفرط في دعوة المفوّضين إلى التعاون معها. حظّر على الموظفين، ولا سيّما منهم أبناء قرى القضاء، تلبية دعوات إلى مآدب المرشّحين ورؤساء البلديات والمخاتير والمفاتيح الانتخابية تفادياً لإحراجهم في ما قد يُدعون إلى القيام به ما داموا سيكونون على الحياد.
حاذر الجهازان الاجتماع عشية الاقتراع، وكذلك في الأيام التي سبقته، لتنسيق تعاونهما على جاري العادة في استحقاق مماثل، وتقاسم الأدوار في حفظ الأمن توطئة لانتخابات قضاء يتأثر ناخبوه بنفوذ عائلاته التقليدية وأحزابه التاريخية.
عزّز ضبّاط الشعبة الثانية حضور خصوم ريمون إدّه في مسقطه ومنحوهم خدمات وأتاحوا لهم جمع الأنصار من حولهم، فأمسوا وجوهاً شهابية صاعدة على أنقاض الكتلة الدستورية. تحت وطأة هذا الخلل خسر ريمون إدّه انتخابات 1964 أمام أنطون سعيد، فسارعت الشعبة الثانية إلى تبرير فقدانه مقعده بالقول إن قاعدته الشعبية تخلت عنه.
رجّحت استقصاءات الأمن العام فوز ريمون إدّه على نهاد جرمانوس بفارق يقترب من ألف صوت استمدّه من استطلاع رأي أجراه لأول مرّة قبل شهر من موعد الانتخاب الفرعي، ثم في الأسبوعين السابقين، ثم في الأسبوع السابق، ثم قبل ثلاثة أيام، تلمّس طوال هذا الوقت تقدّم ريمون إدّه بفوارق كانت تتحسّن مرّة تلو أخرى. عَهَدَ مديره إلى رئيس دائرة بيروت وجبل لبنان عمر النويري في مراقبة

مسار التنافس ورجحان الكفة. للفور كلّف رئيس فرع جبل لبنان المفتش الممتاز جوزف أبوسمرا إدارة استطلاعات رأي تستقرىء سلفاً النتائج. لم يعد الانتخاب الفرعي يكتفي بتسابق المرشّحين على مقعد شاغر، ولا بتسابق عائلي على زعامة القضاء، بل آل إلى تناحر ضارٍ بين مدرستين سياسيتين يفرّق بينهما تناقض الخيارات وأسلوب العمل السياسي والممارسة والتفكير.

رَسَم استطلاع المديرية قرى القضاء بقعاً. كلّ منها من عدد من البلدات. طُلب إلى دوريات من الأمن العام، كل منها من ستة موظفين زُوِّدوا سيارتين التجوّل فيها والحصول على معلومات عن واقع المواجهة الانتخابية بين المرشّحين الجبيليين. استطلعت الدوريات أراء رؤساء البلديات والمختارين والمفاتيح الانتخابية ووجهاء العائلات والبيوت التقليدية ورؤساء فروع الأحزاب والجمعيات والتجار وأصحاب المهن، واستكشفت مقدرة كلّ من هؤلاء على تجيير الأصوات لهذا المرشّح أو ذاك. وخلصت إلى توقّع فوز عميد حزب الكتلة الوطنية بفارق ملحوظ. بعض دوافعه ردود فعل لم تُمحَ منذ انتخابات 1964 والأثر الذي خلّفه في مسقطه سقوطه المدوّي. حفظ بعض الأهالي، وأخصّهم أنصاره وأعضاء حزبه، ممارسات مؤلمة لسنة خلت قست الشعبة الثانية فيها عليهم لمنعهم من الاقتراع له. طاردتهم واعتقلت عدداً منهم بذرائع شتى، واحتجزت منهم في سيارات وشاحنات عسكرية حتى إمرار ساعات التصويت وحرمان زعيمهم أوراق الفوز. كان للوفاة المفاجئة لأنطون سعيد سرّها أيضاً في ترجيح النتائج. بسبب علاقات وطيدة نسجها الزوج مباشرة مع رجال الشهابية والاستخبارات العسكرية، لم يكن من السهل انتقالها إلى أرملته إذ تخوض لأول مرّة انتخابات نيابية. أضف إصرار الشعبة الثانية على إحلالها محلّ زوجها من دون التيقن من نجاح مجازفة ترشيحها ومنافسة خصم صلب وعنيد.

تولى رجال الدرك المحافظة على الأمن في مراكز الاقتراع، وجالت دوريات الأمن العام على القرى للتحقق من عدم مضايقة الناخبين. راقبت المهرجانات الانتخابية لريمون إدّه ونهاد جرمانوس، ونظّمت إجراءها بما يمنع عقد مهرجانين في بلدة واحدة في يوم واحد تجنباً لاحتكاك الأنصار بعضهم ببعض آخر، كان من السهل افتعاله تحت وطأة عصبية عائلية وتنافس حزبي حاد واتهامات تبادلها المرشّحان. رافق موظفو الأمن العام مواكبهما وأنصارهما في جولاتهما على قرى جبيل.



نظَرَ كلّ من الجهازين الأمنيين إلى الانتخاب الفرعي على أنه امتحان سمعته وهيبته وممارسته صلاحياته وموقعه في معادلة السلطة، مقدار الأثر الذي يتركه انتصاره فيه. اختبرت الاستخبارات العسكرية في العهد الجديد لأول مرّة منذ عشرة أشهر تحضّره للإفتراق عن الشهابية وخياراتها ودعم طبقتها السياسية، وجرّب الأمن العام استقلاله في أداء دوره ترجمة لعهد جديد بدأ، لا استكمالاً لحقبة لا يزال رجالها يقبضون على الحكم منذ الولاية المنقضية.

انتهى الانتخاب الفرعي في 11 تموز 1965 إلى أرقام قريبة ممّا توقعته استطلاعات الأمن العام. كان فارق الفوز 932 صوتاً أعاد ريمون إدّه إلى مقعد جبيل ومجلس النواب. قوّمت المديرية دورها على أنها لم تتدخّل لضمان فوزه، بل عرقلة إسقاطه بالقوة. أوحى جوزف سلامة ـ وقد أحجم عن إظهار ما حدث انتصاراً لمديريته وله ـ بأنه ينفّذ إرادة رئيس الجمهورية الذي لم يجهر على مرّ أسابيع الحملة الانتخابية بدعمه مرشّحاً ضدّ آخر. كلاهما أبرَزا حرصاً على الحياد وعدم الإنحياز ليس إلا. لم يكن الإستنتاج نفسه لدى الشعبة الثانية. واجهت ضمناً الأمن العام مقدار مواجهتها علناً عميد حزب الكتلة الوطنية ومؤيديه من داخل السلطة.

عزّز الانتخاب الفرعي حجّة تمسّك بها الأمن العام أمام مفوّض متقاعد في الأمن العام الفرنسي أراد تحديد مقاربة جديدة لعلاقة الأجهزة الأمنية اللبنانية، ولاسيّما منها الأمن العام، بالانتخابات النيابية ودورها في التحضير لها والإشراف عليها.

لم تنقض أشهر حضر إلى بيروت عام 1966 روبير أوبليه. طُلب منه مراجعة أوضاع الأسلاك العسكرية اللبنانية واقتراح سبل تحسين تجهيزها وتدريبها وتطويرها. استمرّت مهمته سنة وبضعة أشهر جال فيها على إدارات الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام في المحافظات مستطلعاً أحوالها، وألقى محاضرات وأعدّ دراسات أمنية في حصيلة مشاهداته. إبّان درسه واقعها، أطلع روبير أوبليه مديرية الأمن العام على فكرتين مستمدّتين من مراس فرنسي إحداهما «البوليس الوطني»، والأخرى دور الأمن العام في مواكبة الانتخابات النيابية العامة من خلال الاستطلاع العام.

حمل فكرة «البوليس الوطني» التي اعتمدتها فرنسا لتوّها بعد خطف المعارض المغربي المهدي بن بركة في 29 تشرين الأول 1965 في الحيّ اللاتيني في باريس،

عندما تقدّم منه شرطيان فرنسيان متواطئان مع الاستخبارات المغربية وطلبا منه مرافقتهما في سيارة للشرطة. مذ ذاك اختفى وفُقد كل أثر له. تقاذفت الأجهزة الأمنية الفرنسية الاتهامات، إحداها حيال الأخرى، ما أغضب شارل ديغول فأمر بدمج أجهزة الأمن الداخلي في واحد سُمّي «البوليس الوطني» (police nationale) أبصر النور في قانون 9 تموز 1966 أُلحِقَ به الأمن العام ودائرة البوليس. رأى روبير أوبليه تبنّي لبنان هذا التنظيم ودمجَ أجهزة الأمن الداخلي المشتملة على الدرك والشرطة والأمن العام والشرطة القضائية في واحد.

لم يلقَ اقتراحه ترحيب المفوّضين الذين اجتمع بهم تباعاً، في جلسات عمل طويلة أجروا مناقشة الحاجات والأساليب التي يتطلّبها الأمن العام لتطوير بنيته وآلية عمله ووظائفه. تحدّث معهم في دور لاحظ أنه بات يسع الأمن العام الاضطلاع به ـ وهو يواكب الانتخابات النيابية ـ في مرحلة ما قبل الاقتراع عبر استخدام تقنية الإستفتاء الشعبي. أسهب في الكلام عن طرائق إجرائه في فرنسا لاستكشاف اتجاهات الرأي العام والناخبين من المرشّحين، والتقدّم الذي يُحرزه هؤلاء في حملاتهم الانتخابية في محاولة لاجتذابهم إلى أفكارهم وبرامجهم والحصول على أصواتهم.

تكلّم المفوّض الفرنسي المتقاعد عن مقاربتين لفت إلى أنهما تشكّلان معياراً تعتمده بلاده في قياس الحملات الانتخابية، وتأثيرها على خيارات الناخبين حيال مرشّحي دوائرهم توطئة لاستخلاص توقّع أولي عام. الأولى نظرية الاستطلاع بالإحتمال (sondage par probabilité)، والثانية نظرية الاستطلاع بالحصة (sondage par cota). قالت المقاربة الأولى بالتعويل على عيّنة عشوائية من الناخبين، والمقاربة الثانية على عيّنة منتقاة.

ردّ فعل محدّثيه مفوّضي المديرية أن كلتي النظريتين غير صالحتين لتطبيقهما على انتخابات نيابية في لبنان تنساق في الغالب إلى تقاليد أرست - بتعاقب هذا الاستحقاق على مرّ عقود ومقتضيات العلاقة الاجتماعية بين السكان وزعمائهم - قواعد عمل وسلوكاً وممارسة مختلفة تأخذ في الإعتبار المزاج الشعبي. من دون دخول القرى والبلدات واحدة تلو أخرى والتعاطي المباشر مع العائلات والأحزاب والجمعيات والهيئات الرسمية والأهلية، لا يمكن إدارة انتخابات نيابية

ولا قياس التنافس. ينبغي أيضاً مراعاة رئيس البلدية والمختار وكاهن الرعية والشيخ ووجهاء البلدة وقبضاياتها وأثريائها وأصحاب المهن النافذة فيها، وفي حالات شتى المخفر كأحد مصادر التأثير. تجتمع في هؤلاء مفاتيح انتخابية تمثّل قدراتهم ومواهبهم في توجيه الناخبين والمرشّحين على السواء، وفي مسار الاقتراع أيضاً. بهم جميعاً ترتبط مبرّرات التحالفات والائتلافات وتأليف اللوائح وحتمية التوازنات المحلية.

لفته محاوروه إلى أن لكل قرية لبنانية ـ وكذلك المدن ـ طباعها الجماعية ودوافعها، وخياراتها السياسية وعلائقها الاجتماعية، ومقدار تأثّرها بزعمائها وعائلاتها ذات السطوة ومصالحها المتشابكة. أضف أن عدداً كبيراً من الناخبين لا يتقدّمون من صناديق الاقتراع إلا في الساعة الأخيرة التي تسبق إقفالها بعد أن تكون قد اتضحت اتجاهات التصويت وترجيح كفّة مرشّح على آخر. تدخل في هذا الحساب وطأة الضغوط وممارسة النفوذ واستغلال الإمكانات في الساعات القليلة السابقة لمباشرة الفرز بغية السيطرة على حظوظ الفوز. يتشتّت التصويت في البيت الواحد من جرّاء تعدّد الولاءات العائلية والعصبيات السياسية والحزبية، فلا تخلو في معظم الأحيان من سلوك عشائري. أضف الشكوك الملازمة لخيارات المقترعين تجعل كثيرين منهم لا يُفصحون عمّن يريدون التصويت لهم، أو مَن اقترعوا لهم فعلاً، مختارين التكتّم مرّة والتضليل مرّة أخرى، والإيحاء مراراً بتلاعبهم بخيارهم بين مرشّح وآخر. أسباب كهذه كافية لتبديد أهمّية الاستطلاع الإحصائي وصدقية نتائجه وجدّيته وجدواه حتى، سواء اعتمد العيّنة المنتقاة أو العيّنة العشوائية.

أخطَرَ المفوّضون روبير أوبليه أن الامن العام درج منذ انتخابات 1960 على إجراء استطلاعات رأي محدودة في المدن والبلدات والقرى في الأسابيع القليلة وصولاً إلى الساعات التي تسبق إقبال الناخبين على الصناديق، ترمي إلى تقدير التنافس والتوقّع المبكّر للنتائج النهائية.

صورة الرئيس

متأثراً بشخصية برّاقة ومميّزة تمتّع بها شارل حلو وحظيت بتقدير العرب والغرب أضفت عليها ثقافته المتشعّبة مزيداً من الإحترام والإعجاب، غير محاط بأعداء

ومعارضة متصلبة على غرار أسلافه، لم تعُز مدير الأمن العام جهودٌ خاصة واستثنائية لتلميع صورة الرئيس. اختار وسيلتين رجّح أنهما فاعلتان في قياس علاقة المواطنين برئيس الدولة وتأييدهم سياساته: أولاهما البقاء على صلة مباشرة بالصحف عبر رئيس دائرة المطبوعات عبدالله خوري يطلب إبراز خبر أو تعتيم آخر. وثانيتهما توجيه المخبرين وموظفي المديرية كي ينشطوا في الأحياء والتجمّعات الشعبية، يلقون إشاعة تتحدّث عن إجراء محتمل كزيادة ضرائب أو رفع أسعار سلع حيوية أو خفضها أو موقف سياسي مهم، يوحي مطلقوها بأن رئيس الجمهورية يستعدّ لاتخاذها.

كان عليه، في كلّ مرّة يعدّ لخطة كهذه، إصدار تعليمات يحوطها بسرّية يوجهها إلى رئيس دائرة الاستقصاءات ومشغّلي المخبرين تطلب وضع تقارير في مدّة لا تتجاوز أسبوعين عن المزاج الشعبي حيال الإجراءات تلك وردود فعل المواطنين وتقبّلهم إيّاها. يذهب المخبرون إلى المقاهي والمطاعم والمرائب والأسواق الشعبية وساحات تجمّع الباعة والسائقين والدكاكين الصغيرة يرمون الفكرة ويرصدون صداها، ويسهبون في تكرارها وأحياناً في إبداء رأي بغية اجتذاب الإهتمام إليها. في وقت لاحق بعد اتخاذ الإجراء لا يتردّد الأمن العام في استكمال الإستقطاب الشعبي بالطلب من رؤساء البلديات والمخاتير إرسال برقيات تأييد أو رفع لافتات في الشوارع دعماً للرئيس، والإشادة بخطواته والتفاته إلى شؤون الناس. في الغالب افتعال إشادة شعبية تلاقي ما يتطلبه تعزيز صورة العهد ورئيسه.

على غرار فؤاد شهاب افتقر شارل حلو إلى شعبية. لم يترشّح لانتخابات نيابية سوى مرّة واحدة عام 1951 فاز فيها من دون أن تؤسّس لقاعدة أنصار أو عصبية من حوله، وكان اعترف بالترشّح عن أحياء لا يعرفه كثيرون من ناخبيها. شغل مناصب مرموقة لم تمنحه بدورها الشعبية أو تضعه في قلب علاقة مباشرة بالناس كان اختبر شقاً منها صحافياً. عُيّن أول سفير لدى الفاتكان عام 1947 ثم وزيراً خمس مرّات أعوام 1949 و1951 و1954 و1958 و1964. مثّل نموذج النخبة المتعالية. صورة نقيضة عن بشارة الخوري وكميل شمعون اللذين قادتهما الانتخابات النيابية والصعود المتدرّج في النيابة والوزارة إلى الرئاسة. مع ذلك اجتذب شارل حلو إلى صورته تقدير المسيحيين يبصرون حفاوة البابا بولس السادس وشارل



ديغول يستقبلانه بحفاوة عام 1965، والمسلمين أمام مشهد مماثل إلى جانب جمال عبدالناصر عامي 1964 و1965.

عوّل مدير الأمن العام، سعياً إلى دعم أراء الرئيس وإحاطتها بتفهّم وتأييد، على مفوّضين يوالون زعماء ويلتصقون بهم حاول من خلالهم إبقاء صلة اتصال غير مباشرة، موازية لاجتماعات هؤلاء مع رئيس الدولة. عبر المفوّضين تروى المآخذ والانتقادات والشكاوى والهواجس من أجل إيصالها إلى الرئيس كي يتلقف ما لا يسع الزعماء والسياسيون أحياناً الجهر به. كان ذلك دور أمين حيدر لدى مجيد أرسلان، وحليم الناشف وسامي الحسن لدى كمال جنبلاط ويوسف سالم، وعمر النويري لدى صائب سلام، وسليم الريفي لدى رشيد كرامي، وثروت قنطري لدى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ومصطفى الحاج لدى كميل شمعون.

لم يكن من السهولة بمكان تمييز إدارة جوزف سلامة الأمن العام في معزل عن موقفه من رئيس الجمهورية ومن نظرته إلى الدولة والنظام السياسي، وكان منصبه معنياً بحمايتهما والدفاع عن سلامتهما. إلى أحاديث لا تتوقف عن شارل حلو وإشادته بثقافته وأسلوبه في الحكم وانفتاحه على الزعماء والأحزاب، رسمت بضعة مقالات نشرها ـ وهو يرئس المديرية ـ في جريدة «الجريدة» بتوقيع مستعار هو XXX ملامح صورة الرئيس بعبارات، كان مفوّضو المديرية يصغون إليها وهو يسهب في الكلام عن مواصفات الخيّرين ويوحي بأنها ملازمة له أيضاً. تشبّثاً بذهنية موظف لا يسعه في أثناء وظيفته سوى التزام التحفظ في إبداء الأراء السياسية، وبسبب حاجته المسبقة إلى موافقة رئيسه على إبداء الرأي قولاً وكتابة، استخدم الاسم المستعار بحذر كي لا يُقرن موقفه وتقديره الشخصي بموقع يرتبط مباشرة برئيس الجمهورية ويوحي بمعرفته المسبقة بما دوّنه صديقه.

ابتعد طوال ترؤسه المديرية عن وسائل الإعلام والأحاديث الصحافية، ولم يطل كناطق علني باسم الرئيس وهو الأقرب إليه كي يدافع عن عهده أمام الملأ. ما يستعيده مفوّضون عملوا في ظلّه قول لم يكف عن ترداده أمامهم في اجتماعات منفردة، أن مهمته هي «تطبيق السياسة التي يرسمها الرئيس لنا». كان يحضّهم على احترام إرادة السلطات الرسمية والرؤساء الهرميين والإمتثال لقراراتهم وتعليماتهم،

شأن ما يفعله هو أمامهم ويطلب من مرؤوسيه الإنصياع له. بيد أن السياسة العليا التي تعني الأمن العام حمايتها وتطبيقها يصنعها الرئيس.

في حمأة أزمة سياسية أثارت شكوكاً بإزاء مستقبل النظام السياسي وخلافات حادة بين الأفرقاء تحت وطأة استقالة حكومة رشيد كرامي في 24 نيسان 1969، بالتزامن مع انفجار اشتباكات دامية بين الجيش والمقاومة الفلسطينية، كتب مدير الأمن العام بتوقيعه الغامض خمسة مقالات في الصحيفة الأكثر ولاءً للرئيس هي «الجريدة» في أيار وتموز 1969، أشهراً قبل الوصول إلى توقيع اتفاق القاهرة، تناول فيها خطراً سياسياً وأمنياً يدهم الدولة والبلاد في آن[6].

ليست المرّة الأولى يورد أفكاره تلك، وكان حادث معاونيه فيها مراراً، وهو يصفها من موقع محايد لم يلتزم عقيدة حزبية ولم يدخل حلبة الصراع. أعاد تأكيدها في كتاباته بلغة مصلح وناصح وعبارات إنشائية أنيقة غلبتها تراكيب ادبية ومفاهيم أخلاقية ودينية. بنبرة واعظ وثّق خياراته ومواقفه من دون تحديد اقتراحات أو حلول أو توجيه اتهامات صريحة إلى أيّ أحد يحمل وزر الأزمة والإنهيار الموشك. بتعميم اعتاد عليه، أحال الأفرقاء جميعاً ضالعين في التوتر والاضطراب، وفي الوقت نفسه خيّرين يسعهم انتشال البلاد من معضلتها.

لم يشأ أن يبصر شارل حلو سوى «بخلق رضي وعمق في التفكير وشمول في الثقافة ورحابة في الصدر وطلاوة في الحديث وقدرة على الحوار قلّ أن توافرت جميعها في كثير من رجالنا»، مواصفات «كانت الحاجة ماسة إليها في معالجة القضايا العامة التي اؤتمن عليها». دافع عنه وهو يشرح قواعد المواصفات السلوكية تلك عندما لاحظ أن الرئيس «اتهم بالضعف في معرض أخذه بالخلق الرضي، ونُسب إليه التردّد في دأبه على التفكير العميق قبل الإقدام، وأخذ عليه الخوض في بحر من النظريات في رحاب ثقافته الشاملة، كما تجمعت حول تصرّفاته السنة النقد فيما هو يقبل على الصعاب برحابة صدر، ولم تسلم سمعته من الإفتراء في طريق الحوار والحديث الطلي الذي سلكه ولا يزال مع زائريه». ليس في الرئيس إلا «الذي

6 ـ صدرت المقالات الخمسة في «الجريدة» كالآتي: «الفداء» (5 أيار 1969)، «النظام» (12 أيار 1969)، «الرئيس» (15 أيار 1969)، «الإيمان» (19 أيار 1969)، «الكلمة» (7 تموز 1969).



حافظ على صداقاته ولم يتنكر لرفاقه، ولم يُسء إلى أيّ من عائلات لبنان الروحية بل نمّى المحبة في قلوب الجميع وأعطى الجميع كلّ طاقاته. لم يحد قيد شعرة عن الميثاق الذي تألبت إرادة اللبنانيين حوله، بل على العكس ركّز خطوطه العريضة بالإخلاص والتضحية في الداخل والخارج وعمل ما أمكنه لإشاعة الثقة في النفوس».

هو في ذلك كلّه «الذي حافظ حتى الساعة على الأمانة التي في عنقه متجنباً الحلول القاسية في معالجة المعضلات الأساسية لئلا يتعرّض للخطر الشديد» كي ينتهي إلى «الإلتفاف حول الرئيس وتناسي كلّ خلاف مهما كان أساسياً أمام الجوهر الذي يتعرّض للامتحان القاسي»[7].

لم يكن مثال شارل حلو، في مواصفات أخلاقية استثنائية، إلا صورة النظام السياسي نفسه الذي يحكم رئيس الجمهورية من خلاله، ويجد مدير الأمن العام نفسه معنياً، بالممارسة المهنية الذود عنه، وبثقافته السياسية تبرير جدواه كي يبدو حكم الرئيس الأكثر انسجاماً في إدارة النظام. اعتقد بأن المنطق الوحيد الملائم لتطوير الدولة والنظام هو مصلحة الوطن، إذ «ماذا كان يجدي اللبنانيين نفعاً إذا كان النظام الاشتراكي قد أوتي أعلى درجات النجاح في بلد ما من بلدان المعمور، وكان لا يلائم لبنان نظراً إلى تكوينه الجغرافي والاقتصادي والإنساني. وماذا يفيدهم إذا كان النظام الديموقراطي المتعارف عليه قد حقق المعجزات في أكثر من بلد أو قارة، وكان هذا النظام نفسه لا يؤمن عيشاً كريماً في لبنان. وماذا يجني اللبنانيون من تبنّي أراء ونظريات ومناهج أيّاً بلغت مثاليتها إذا كانت تتسبّب لدى تطبيقها في لبنان بإشاعة التفرقة وزرع الفوضى في مرافقنا الحيوية. وماذا يفيد السياسيين ورجال الفكر في لبنان إذا كانت أراؤهم تستهوي مؤيديهم وتجلب الخراب على لبنان».

لا يُصلَح النظام إلا بمقوّمات الحذر والتريّث والدراية المتأنية البطيئة في احتساب الخطوات، وقد أضحت سمة العهد. على صورة رئيس الدولة ومواصفاته. لا يحتاج تطويره إلى تهوّر وإلى ما لا يسهل عليه هضمه. أن يكون نفسه ويستمدّ تحديثه من مقوّماته نفسها: «النظام القائم نأخذه بيده لنرتقي معه إلى مراتب العدالة

7 ـ «الجريدة»، 15 أيار 1969.

الاجتماعية التي هي مطلب كلّ لبناني من دون سلوك التطرّف والسلبية، فننمّي طاقاتنا الطبيعية ونزيد من الثقة بأوضاعنا ونقوّم ما اعوج من نظامنا الضريبي على أساس التكافؤ في التكليف (...) نطوّر النظام القائم نحو الأفضل بالدرس والتخطيط والمعرفة والإخلاص، وندعو الشباب الطالع إلى الثقة به منفتحاً على كلّ جديد بنّاء (...)»[8].

ماكنة التهذيب

ثابر الأمن العام على مقاربة العاملين السوري والفلسطيني في لبنان بطريقة مطابقة للمرحلة السابقة بإخضاعهما لهدف مزدوج: المراقبة والتجنيد. اجتذب إليه المعارضين السوريين لنظام البعث، ضبّاطاً فارّين أو مدنيين، وأغراهم بتوفير الحماية من مطاردة خصومهم لهم ومدّهم بالمال ومساعدتهم على تأمين مساكن تبقى تحت مراقبته والشعبة الثانية، وتسهيله الإقامة القانونية بلا مضايقات. كان على هؤلاء في المقابل تزويد دائرة الاستقصاءات معلومات عمّا يصل إلى مسامعهم من أحاديث رفاقهم المعارضين واجتماعاتهم وأحاديثهم وأماكن الاجتماعات تلك.
خلافاً للمرحلة السابقة التي ميّزت الملف الأمني في العلاقات اللبنانية ـ السورية عن الملف العسكري، فنيط الأول حتى مطلع عام 1962 بالمديرية والثاني على امتداد الولاية بالاستخبارات العسكرية، كان ثمّة ملف واحد مع سوريا في عهد شارل حلو. حُصر بالشعبة الثانية التي خبرت على مرّ السنوات المنصرمة التكيّف مع تعاقب الانقلابات العسكرية هناك، والصراعات الدامية والقاتلة بين الضبّاط الكبار في سبيل الوصول إلى السلطة. أرست صلات مباشرة معهم كانت تبدو مجدية عندما يقبض هؤلاء على الحكم، وتنحسر عندما يفقدون مناصبهم. في الحالين معاً لم تتولّد ثقة متبادلة. لم يكن من السهل عليها، وعلى الأمن العام، ترسيخ علاقات وطيدة تمكّنهما من بلوغ مصنع القرار في سوريا. هكذا اختار مدير الأمن العام تهيّب العلاقة الثنائية أولاً، ومراقبة استتباب النظام ومصادر قوته كي يتيقن من هوّية محاوريه والاتصال بهم.

8 ـ المصدر نفسه، 12 أيار 1969.



على مرّ ولاية شارل حلو عبرت سوريا بأكثر من محاولة انقلاب رمت إلى انتقال السلطة من يد إلى أخرى، لا إلى إطاحة الحزب الحاكم. أكثرها خطراً، سنة وستة أشهر بعد انتخابه، في 23 شباط 1966. أول انقلاب من داخل حزب البعث كان فاتحة نزاعات متتالية داخل أجنحته لم تنته فصولاً إلا عام 1970. حسم الانقلاب خلافاً مريراً بين القيادتين القومية والقطرية انتهى بنجاح القيادة القطرية في إخراج الزعماء التاريخيين للحزب كميشال عفلق وصلاح البيطار ورئيس الدولة أمين الحافظ واللواء محمد عمران من السلطة، ووضعت النظام والحزب في يد الضابطين الأوسع نفوذاً صلاح جديد وحافظ الأسد اللذين نصّبا نور الدين الأتاسي رئيساً. لأول مرّة منذ انقلاب 1963 أصبحت السلطة في يد الجيش داخل الحزب.
فور وقوع الانقلاب أغلق النظام الجديد الحدود قبل أن يُفاجأ الأمن العام، اليوم نفسه، بعصيان القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان على السلطة الجديدة في سوريا وتنديدها بما حدث، ورفضها الإعتراف بالانقلاب والتمسّك بالقيادة التاريخية للحزب. تزامَن هذا التطوّر مع تلقّي مركز الأمن العام في المصنع نداء استغاثة في اليوم التالي، 24 شباط، من مركز الأمن العام السوري في جديدة يابوس يطلب مساعدته في الحصول على طعام موظفيه الذين انقطعوا عن العاصمة والمناطق المحيطة تحت وطأة حال طوارىء عزلتهم عن العالم تماماً، فافتقروا إلى المقوّمات الرئيسية للبقاء. أرسلت المديرية إلى مخفر جديدة يابوس في سياراتها أوعية تغذية.
احتاجت إلى جهود مضنية في مراقبة أعضاء حزب البعث المحظور، الناشطين من الأراضي اللبنانية ضد السلطة الجديدة على نحو يعرّض لبنان ـ كما في كلّ مرّة يجبه انقلاباً على انقلاب ـ لخلاف مع قادتها يترك تداعيات على سلامة الحدود الشرقية والإستقرار في الداخل. أول ما يُقدم عليه القادة الجدد، آخذين بعِبَر تعاقب الانقلابات، مطاردة رموز النظام المتداعي الفارّين إلى لبنان.
في 3 آذار التقط الأمن العام سانحة فكّ الإشتباك على الأراضي اللبنانية بدعوى الحفاظ على أمنه.
بتحريض من الشعبة الثانية وبذريعة ممارسة نشاط حظّره القانون، اعتقل خمسة من قياديي القيادة القطرية في لبنان هم عبدالمجيد الرافعي وعلي الخليل ونقولا الفرزلي وخالد اليشرطي ومالك الأمين ـ بينهم أعضاء في القيادة القومية

السـابقة ـ من بيوتهم واقتادهم إلى النظارة. سيقت إليهم تهمة إصدار بيانات في جريدة «الأحرار»، الموالية للقيادة القومية، باسم القيادة القطرية تتعرّض للسلطة الجديدة في سوريا وتضع لبنان في مهب أخطار أمنية. دُعي إلى التحقيق أيضاً رئيس التحرير في الصحيفة جان عبيد المستقيل من منصبه منذ كانون الأول 1965. كمَن مبرّر احتجازهم في حجّة سابقة لانقلاب 23 شباط هي حملة الصحيفة، بإيعاز من القيادة القطرية، على الشعبة الثانية على أثر اتهامها بالتسبّب بوفاة فلسطيني هو جلال الدين كعواش في زنزانتها بعد تعرّضه لتعذيب. كان الأمن العام اعتقله في 28 كانون الأول 1965 يحاول مع رفيقين له هما اسماعيل الشريدي ومحمد سلوم من «قوات العاصفة» التابعة لحركة «فتح» التسلّل من الحدود الشرقية مع سوريا ودخول لبنان، تحضيراً لهجوم على إسرائيل انطلاقاً من الجنوب أعدّ خطته وحدّد ساعة الصفر ليل اليوم التالي، في ذكرى تأسيس «قوات العاصفة». أُوقف رفيقاه في 24 كانون الأول واعترفا بمهمتهما قبل أن يعتقله الأمن العام ويسلّمه إلى الاستخبارات العسكرية التي أحالته على رئيس فرع اللاجئين الفلسطينيين النقيب فريد بومرعي.

بعد ثلاث ساعات من التحقيق حاول الهرب بأن ألقى بنفسه من نافذة الغرفة إلى الطريق على ارتفاع أربعة أمتار. لم تكن السقطة قاتلة، سرعان ما كُشف عن موته في 9 كانون الثاني 1966. قيل إنه قضى تحت التعذيب باستخدام أدوات حادة بدائية والركل والقبضات على خاصرته. ذكرت رواية الشعبة الثانية أنه كان يشكو من أمراض مزمنة منها الكلى أدّت إلى وفاته، نافية تهمة العنف. لم تصدّق المنظّمات الفلسطينية التبرير واتهمت الاستخبارات العسكرية بقتله وأعدّت لتظاهرات احتجاج وتنديد. كذلك فعلت الصحافة السورية. انتهزت صحيفة «الأحرار» الحادث لشنّ حملة عنيفة ضدّها وتمسّكت بالاتهام.

بسقوط القيادة القومية في سوريا انتقمت الشعبة الثانية لنفسها باعتقال أعضاء القيادة القطرية أولئك تصفية الحساب الحديث العهد. مَثُل جان عبيد بعض الوقت أمام المحقق العسكري بسبب ترؤسه تحرير الصحيفة إبّان الحملة تلك، ما لبث أن أُطلق. كان قد تلقّى في وقت سابق تهديداً من رئيس الفرع الداخلي النقيب سامي الخطيب عبر رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت



شفيق الحوت مرفقاً بعبارة: جَرَحَنا... لكنّنا سنجرحه.

في الساعات التالية هاجم النظام الجديد في سوريا الأمن العام والشعبة الثانية لاعتقالهما أعضاء القيادة القطرية، وطالب بإخلائهم متضامناً معهم رغم الخلاف العقائدي. لم ينقضِ وقت طويل حتى انضمّت القيادة القطرية في 22 تموز إلى قادة الانقلاب في مؤتمر للحزب انتهى إلى طرد علي الخليل وعبدالمجيد الرافعي من صفوفه وانتخاب قيادة جديدة موالية. لم تتوقف ملاحقة الأمن العام البعثيين وعَمِل على تعقّب نشاطاتهم ومصادرة وثائقهم وكتبهم التي عمدوا إلى تسويقها. كان قد اكتشف في 7 نيسان إحدى مطابعها. دهمها وصادَرَ منشورات تبحث في عقيدة حزب البعث.

اختار جوزف سلامة أن ينأى بنفسه عن بناء علاقة مباشرة ودائمة بنظرائه السوريين. ما خلا بضعاً، لم يقصد دمشق سوى في زيارات عابرة حتّمتها مهمات عاجلة. لم يُتح له كتوفيق جلبوط، وإن في سنوات قليلة، حوارات مستفيضة مع المسؤولين السوريين كي يتعرّف إلى سلوكهم ويصغي عن قرب إلى تذمّرهم المستمرّ. اقتصرت علاقته بين عامي 1966 و1969 على رئيس الاستخبارات العامة العقيد عبدالكريم الجندي. قصده في دمشق خمس مرّات واستقبله في بيروت مرّة واحدة. تناوبا على الشكاوى من تسيّب الحدود والتسلّل خلسة عبر الجرود الوعرة وإقفال الحدود والقيود على التبادل التجاري. امتعضت سوريا باستمرار من انتقاد الصحف اللبنانية نظامها واتهمتها بالضلوع في محاولة تقويضه مع معارضيه. شأن ما خبره سلفه، افتقر حوارهما إلى الثقة المتبادلة.

ساءه على أثر أحد اجتماعاته أن يضع عبدالكريم الجندي، وهو يقترح صيغة بيان مشترك عن محادثاتهما، عبارة استفزّته فوراً هي «القطر اللبناني». رفض جوزف سلامة العبارة وطلب الإبقاء على «لبنان» فحسب.

قال: نحن لسنا قطراً لأحد أو مع أحد. أنتَ تعرف ذلك. لبنان دولة مستقلة.

لبث في ذاكرته حادثة رواها لمفوّضين وأصدقاء، وقد هاله ما أبصر في لحظة يودّعه عبدالكريم الجندي أمام مكتبه في رواق إدارة الاستخبارات العامة. مرّ بهما شخص بدت آثار التعذيب في كلّ أنحاء جسمه. عيناه غائرتان وراء إزرقاق يميل إلى السواد واحمرار يحوط بهما، أذنان منتفختان صارتا أكبر من حجمهما، قدمان متورّمتان لا

تقويان على المشي وحمل ثقل الجسد المنهك المتهاوي.

بذهول ما يراه سأله: ما هذا؟

ردَّ عبدالكريم الجندي: إنه ضابط قام ببعض الحركات غير المستحبة عندنا، فتولينا تهذيبه.

قــال: هكــذا تهذّبون؟ أنا مدير للأمن العام لا يسـعني توقيف كردي طعن لبنانياً بسكين ما لم أنل موافقة النيابة العامة أولاً.

ردَّ: ما تقوله يصلح عندكم وليس عندنا. تعال.

عـاد به إلى داخل مكتبه مجدّداً واسـتدار وراء طاولته وقـرّب الهاتف نحو زائره اللبناني. رفع السّـماعة قبل أن يرم قرص الأرقام قائلاً: إطلب مَن تشـاء في سوريا. من نورالدين الأتاسي (رئيس الدولة) نزولاً إلى أيّ كان آخر، سترى هل يأتي إلى هنا في نصف ساعة أم لا.

أضاف: طبعاً يعرف ماذا يعني أن لا يحضر.

فـور عودته إلى بيروت قصَّ على رئيس الجمهورية ما حدث. هول المشـهد حمله على سرد الواقعة كلّما قارَن بين نظامي لبنان وجارته ومغزى إدارة حكم وسـلطة بالقانون أو التعسّف. لم يتردّد في إخبار سائقه أنطوان محاسب. كأنه لم يصدّق.

عندما يتحدّث عن عبدالكريم الجندي كان يكرّر الوصف نفسـه: ثياب بسـيطة. بنطلون وقميص من الكتّان. الرجل القويّ في سـوريا وباعث الرعب والقسـوة إلى حدّ الوحشـية في قلوب مواطنيه يتمشّى في الشـارع بسهولة وطمأنينة من غير أن يكتشفونه بينهم.

كان ثمّة شـقّ آخر في علاقة المديرية بسـوريا في موازاة دور محدود لمديرها، نيط بمفتشـين كانا في الموقعين الأكثر تماسـاً معها: رئيس دائـرة البقاع بين عامي 1966 و1970 المفتـش الممتـاز جـان كنعان ورئيـس مركز المصنع المفتـش أول جوزف جرمانوس الذي يأتمر بدائرة البقاع. أكسبت السنوات التي أمضاها جان كنعان عند المعابر الحدودية متنقلاً بين العبّودية عام 1960 والمصنع عام 1962 صلات وطيدة مـع الجانـب الآخر من الحـدود. كان المصنع البوابة الأكثر نشـاطاً على الداخلين السـوري واللبناني، وخصوصـاً إلى محافظـة مترامية الأطراف محرومـة ومتطلّبة بأقضيتهـا الثلاثة. بعديد لم يزد عن 35 مفتشـاً ومأموراً سـيّر الأمن العام دوريات



أمنية وحرّك الاستقصاء وجمع المعلومات[9]. أكثر من نصف محافظة البقاع تقريباً، من الهرمل إلى رياق، كان لا يزال منطقة عسكرية منذ الخمسينات بقرار من قائد الجيش بسبب صدامات متواصلة مع العشائر.

اضطلع المفتشان بدور مشابه لرئيس فرع الشعبة الثانية في المنطقة العسكرية في البقاع منذ تشـرين الأول 1964 النقيب نعيم فرح مع رئيس الفرع الخارجي في الاسـتخبارات العسكرية السـورية الرائد لويس وردة، يتبادلان معه التنسيق والتعاون. لم تكن لهما سطوة نعيم فرح الذي تصرّف على أنه آمر ناه في البقاع. يدخل مكتب المحافظ جورج ساروفيم ويجلس على كرسيه، ويتدخّلً في شؤون المحافظة والدوائر الرسمية والمحاكم والبلديات والمختارين، وكذلك في مخافر الجمــارك والدرك عند معبر المصنع وفــي المخافر الأخرى لقوى الأمن الداخلي. خَبُر السـطوة تلك خيرالله خوري سـلف جان كنعان في رئاسة دائرة البقاع، ثم الخلف الذي لم يسعه تجاهل أوامر ضابط الشعبة الثانية الصعب المراس.

نسـج مفتشـا الأمن العام علاقات أمنية مع نظرائهما المتعاقبين كانت تحملهما باسـتمرار على عقد اجتماعات في مركز الأمن العام السوري في جديدة يابوس. توليا كذلك تنظيم الزيارات القليلة لجوزف سلامة لدمشق. أكثَرَ جوزف جرمانوس مـن الذهاب إلى الجانب الآخر من الحدود لتذليل مشـكلات مسـتجدة يجبهها عابرون أو إمرار بضائع أو تبادل معلومات عن فارّين ومهربين، وفي بعض الأحيان العمل معاً على نصب الكمائن لهم واعتقالهم أو تسليمهم إلى الطرف الآخر. لم يتعدَّ دوره وجـان كنعان النطاق الأمني لتنظيم الإنتقال وإبقاء الحدود آمنة من أيّ اضطـراب. كانا صلة الوصل الوحيدة بين المديرية والأمن العام السـوري في وقت افتقر أمين حيدر إلى علاقة مماثلة. على طرف نقيض من ضبّاط الشـعبة الثانيــة لم يُعطَ مفوّضو الأمن العام فــي الإدارة المركزية، وأخصّهم رئيس دائرة الاستقصاءات، فرصة إرساء علاقات مع ضبّاط الأمن العام السوري أو زيارة دمشق

9 ـ كان مقرّ دائرة البقاع التي يأتمر بها المركزان الحدوديان في المصنع والقاع ودائرة الاستقصاء لا يزال في ساحة شتورة منذ استحدث أول مرّة عام 1956، قبل أن يصير إلى نقل الدائرة لأسباب أمنية إلى زحلة عام 1973. إبّان ولاية جوزف سلامة استحدث مركزان جديدان لاستقصاء المعلومات في جب جنين وبعلبك أُلحِقا بالدائرة. استحدث أيضاً عام 1965 مركز حدودي داخلي في وظيفته في رياق، يمرّ به خط سكك حديد يربط لبنان بالداخل السوري.

وتبادل التنسيق المباشر.

في حقبة صعود المقاومة الفلسطينية وانتقال منظّماتها وفصائلها ومسلحيها وتهريب السلاح إليه، سعى لبنان إلى الحصول على تطمين سوري بعدم استخدام الجرود الوعرة لتسلّل هؤلاء وخصوصاً في البقاع الغربي، في منطقة يتعذّر على الطرفين مراقبتها بدقة والسيطرة على منافذها. بعدما تلقت دائرة الاستقصاءات منذ 29 شباط 1965 تقارير، طارد رجال الأمن العام بسيارات فولسفاكن في الجبال أكراداً فارّين من تركيا توسّلوا الطريقة نفسها التي اعتمدها الفدائيون الفلسطينيون والسوريون الهاربون بدورهم من نظامهم لدخول الأراضي اللبنانية خلسة. اكتشف مفتشا الأمن العام دوافع تعذّر التفاهم مع نظرائهما كلّما تيقنا من أن الاتصال والتحاور يقتضي أن لا يتخطّيا الخوض في عبور الأفراد والبضائع وتفادي الخلافات العابرة ليس إلا. أخطرا المديرية بالحدود القصوى لمهماتهما: لا يسع لبنان في أي حال الحصول على تعهّد سوري رسمي جاد بمنع التسلّل وتهريب السلاح.

حينما رجع جان كنعان وجوزف جرمانوس ـ واعتادا التوجّه معاً إلى دمشق ـ من زيارة اقتادا من هناك متهماً فاراً، كاشفا مدير الأمن العام بعبارة فظّة استخدمها أمامهما عبدالكريم الجندي الموصوف بالصلف والنزق وشغف التهديد: أنتم اللبنانيون تفاخرون بشارع الحمراء. بفرقعة صغيرة نفلسه.

تعقّب الأمن العام ضبّاطاً سوريين، في الغالب في الاستخبارات العامة والعسكرية، يحضرون إلى لبنان لأسباب يتذرّعون بها ويشكك رجال المركز الحدودي في صحتها. راقب تنقلاتهم منذ أن عبروا الحدود. بينهم مَن أُذنَ له يتوسّط مسدّسه بحجّة أنه في مهمة رسمية لا يفصح عنها، أو يستبق مسؤولاً أو ضابطاً سورياً رفيعاً إلى بيروت. عندما يقيمون في فندق، يقصده رجال الأمن العام ويطلبون من موظف مقسّم الهاتف ـ بعد أن يُعرِّفوا عن صفتهم ـ السماح لهم بالتنصّت على المكالمات التي يجريها الضبّاط السوريون وكشف محدّثيهم سوريين ولبنانيين ودوافع الاتصال. كان عليهم المكوث ساعات في بهو الفندق يختفون وراء جريدة أو يتظاهرون باحتساء فنجان قهوة في انتظار أن يفتح الضابط السوري سمّاعة الهاتف.



شيفرة مفضوحة

على أبواب انتخابات الرئاسة عام 1970، أضحت الانتخابات النيابية التي تسبقها بسنتين اختباراً يتجاذبه التكتلان الأوسع نفوذاً في إدارة الصراع السياسي، وهما «الجبهة الديموقراطية البرلمانية» برئاسة رشيد كرامي و«الحلف الثلاثي» برؤوسه زعماء الأحزاب المارونية الثلاثة كميل شمعون وريمون إدّه وبيار الجميّل. بينما توزّع عليهما حلفاء من كتل صغيرة ونواب مستقلين.

كانت انتخابات 1968 أول عهد الأمن العام بالتخلّص التدريجي من سيطرة الشعبة الثانية عليه مع تعيين سليمان فرنجيه وزيراً للداخلية في حكومة عبدالله اليافي في 8 شباط 1968. كان وهنري فرعون المناوئين الصلبين للشهابية في حكومة غالبية وزرائها شهابيون. أصرّ شارل حلو على تعيينه في الحقيبة لإدارة الانتخابات بغية تقليص نفوذ الشعبة الثانية وتعزيز دور الأمن العام الذي أضحى مرؤوساً لوزير لا يسع الاستخبارات العسكرية تجاوزه وتجاهل قسوة ردود فعله وحدّة طباعه، ومن دون أن تغفل مناوأته لها. تدريجاً امتلكت المديرية حيّزاً واسعاً من التصرّف. بات على جوزف سلامة تبرير كلّ إجراء يتخذه بالموافقة المسبقة للوزير. إذ ذاك استعاد الجهازان الأمنيان موقعيهما المتناقضين على غرار الانتخاب الفرعي عام 1965. استرجع سليمان فرنجيه دور تقيّ الدين الصلح من غير أن يستعير وداعته وتأنيه وبرودة أعصابه.

اختار الرئيس الوقوف إلى جانب «الحلف الثلاثي» في انتخابات 1968 توطئة لموقف مماثل بعد سنتين يؤول إلى منع الشهابية من انتخاب مرشّحها لرئاسة الجمهورية، وكان قد أُشيع عن خطة الغالبية النيابية العودة بفؤاد شهاب إلى الحكم. وخلافاً للشعبة الثانية التي عدّت نفسها تقود معركتها في انتخابات 1968 و1970 ورأس حربتها والمعنية الرئيسية بالفوز فيهما، لم يعدُ دور الأمن العام سوى أداة تنفيذية لإرادة شارل حلو. لم يُمسِ مرّة شأنها مشروعاً سياسياً متكاملاً بطبقتين سياسية وعسكرية في الحكم وخارجه، ولا وعاءً يستوعب تناقضات الحلفاء، ولا العصب القوّي الذي يحفظ تماسكهم. قيل في وظيفته إنه سلاح في يد «الحلف الثلاثي» فحسب. لم يُعطَ الأمن العام إلا أن يكون وسيلة محتملة يعوّض نفوذ الشعبة الثانية ويحاول من خلال عديده وشبكات مخبريه ووصوله السهل إلى المعلومات

الحؤول دون تحكّمها بالاستحقاقين المتلازمي المصير. على جاري ما درج عليه في انتخابات مماثلة، أجرى استطلاعات رأي مبكرة لاتجاهات الناخبين في الدوائر الأكثر تعبيراً عن مغزى الانتصار السياسي كدوائر جبل لبنان.

قبيل دورات الاقتراع استدعى جوزف سلامة رؤساء دوائر المحافظات وطلب منهم عدم التدخّل، وتأمين حرّية الناخبين بمنع تعرّضهم لضغوط. أقرن تعليماته بإجراءين: أولهما أداء الموظفين المولجين مراقبة الاقتراع يميناً قانونية أمام رؤسائهم بعدم التدخّل في الانتخابات لمصلحة أيّ من اللوائح المتنافسة. ثانيهما تسيير دوريات الأمن العام واستخدام شيفرة خاصة لإبلاغها إلى غرف عمليات المراقبة في المحافظات عن مخالفات ومضايقات يتعرّض لها الناخبون في مراكز الاقتراع أو في طريقهم إليها. استخدمت الشيفرة عبارات غير مفهومة ومضلّلة للإفصاح عن مظاهر التدخّل، تختلف إحداها عن أخرى للدلالة على الرشوة والإغراء بوظائف واعتقال المفاتيح الانتخابية واحتجازهم في خيم أو ثكن الجيش وشاحناته والتعسّف عند الحواجز العسكرية وتوجيه اتهامات إلى ناخبين بمخالفات قانونية لحملهم على المثول أمام القضاء وإهدار ساعات الاقتراع. في صفحتين طُبعتا على الآلة الكاتبة بضعة أيام سبقت الدورة الأولى من الاقتراع، عُمّمت نسخ من الشيفرة على دوريات صار إلى تنظيم تحرّكها في المحافظات.

ترسل برقيات الشيفرة عبر اللاسلكي إلى غرفة العمليات فتصدر هذه تعليماتها باستدراك التدخّل، أنّى وقع، من دون استدراج الشعبة الثانية إلى مواجهة مباشرة. عملت الدوريات على توجيه الناخبين وتحذيرهم من مفاجأة تجبه طريقهم إلى الصناديق، وحضّت المفاتيح الانتخابية على التواري بعيداً من نطاق نشاط رجال الاستخبارات العسكرية ومخبريها. سرعان ما اكتشفت الشعبة الثانية الشيفرة عبر التنصّت فغضبت، وأوعزت بحملة مضادة لدى المديرية قضت بإصدار تعليمات معاكسة إلى رؤساء دوائر المحافظات، ومنهم إلى الدوريات، للفور: وقف البرقيات اللاسلكية المشفّرة.

تضمّنت الإشارة تلك تهديداً مبطّناً أفضى إلى تجميد الأمن العام دورياته ووقف اعتراض دور الشعبة الثانية إبّان مراحل الاقتراع.

لم تكن تعليمات سليمان فرنجيه إلى جوزف سلامة أقلّ تصلباً. بعبارات صريحة



ونافرة طلب منه إبلاغ مفوّضيه التشدّد في منع الشعبة الثانية من التدخّل وإطلاعه فوراً على التجاوزات. عني وزير الداخلية بنجاح لائحة حليفه جوزف سكاف في دائرة زحلة تحت وطأة ضغوط تتعرّض لها من نعيم فرح ساعياً بذريعة ملتبسة أشاعها في القضاء، هي أن سفير مصر في بيروت تمنّى مؤازرة لائحة منافسه جوزف أبوخاطر الذي كان في ما مضى سفيراً في القاهرة وأضحى صديقاً لجمال عبدالناصر. وثِقَ الوزير من أن قوّة أحزاب «الحلف الثلاثي» في دوائر جبل لبنان الشمالي كافية لمنع فوز لوائح المرشّحين الشهابيين كاملة في أحسن الأحوال. إلا أن موظفين في الأمن العام، متأثرين بتعاطف مع المعارضة وخصوصاً في زحلة، لم يتأخروا في تشجيع مفاتيح انتخابية وأنصار جوزف سكاف على تعليق لافتات تأييد له وتوجيه الإنتباه ـ في عباراتها وشعاراتها ـ إلى تدخّل مريب في الانتخابات والحياة السياسية والحضّ على استعادة الناخبين إرادتهم في اختيار ممثليهم. غضب نعيم فرح واتهم الأمن العام بتدبير اللافتات وأرسل في طلب المفتشين والمأمورين في دائرة البقاع يهدّد باعتقالهم بحجّة تورّطهم في الانتخابات. كانت مباراة الجهازين الأمنيين سيفاً ذا حدّ آخر. وصلت إلى أدراج رئيس فرع الشعبة الثانية في البقاع تقارير أعدّها موظفو الأمن العام عن استطلاعات الرأي المتتالية وحركة المرشّحين، وكذلك أدوارهم هم في مراقبة الحملات الانتخابية، وعن تدابير منسوبة إلى الشعبة الثانية ينفّذها رجالها ومخبروها ضدّ لائحة المعارضة. على نحو استخدامه نفوذه بصرامة، استدعى إلى مكتبه في ثكنة أبلح موظفي المديرية واضعي التقارير تلك، وكاشفهم بأوراقها التي سرّبها إليه زملاء لهم متعاونون معه، وحذّرهم من المضي في التدخّل. إلى اهتمام الوزير، راح الرئيس أياماً تلو أخرى يستفسر من مدير الأمن العام عن مسار انتخابات جبل لبنان الشمالي وتوقعات الاستطلاعات. سأله تكراراً عن مقدرة جهازه على موازنة نفوذ الشعبة الثانية واستمالة الناخبين، وعن اتجاهاتهم. تباعاً استدعى جوزف سلامة مفتشين من رتب متفاوتة وطلب منهم تزويده تقارير ومعلومات، يومياً أحياناً مع اقتراب موعد الانتخابات، عمّا يسمعونه في بلداتهم في جبيل وكسروان والمتن وبعبدا خصوصاً. سأل أصدقاء وأنسباء له كعديله خليل حبيش، إبن خالة فؤاد شهاب، عمّا يرجّحه. كانت وجهة نظر قريبه أن اللائحة الشهابية ستجتاح كسروان برمتها. أخبره موظفون يقطنون في قرى وسط كسروان

وجردها أن أحزاب «الحلف الثلاثي» وزّعت الآفاً من صورة اجتماع الخيمة بين فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر عام 1959 على الأهالي وألقت بها ـ من باب التحريض والإستفزاز ـ في ساحات القرى وأحيائها وعلى أبواب البيوت، وكميات مماثلة عن صورة أخرى بين الرئيسين يتعانقان في أول لقاء بينهما حينذاك بغية التأثير على الناخبين والإيحاء بتحالف الرئيس السابق مع الزعيم المصري المؤيد للمقاومة الفلسطينية، مقرونة بتخويف من سعيه إلى ابتلاع لبنان ومسيحييه.

أبلغ المفتشون إليه أن صناديق الاقتراع في مراكز الأقلام الكبرى في غزير وحراجل وغوسطا ومزرعة كفرذبيان من شأنها ترجيح الكفّة للمعارضة ومرشحيها الأربعة.

أُخبِرَ أيضاً بأن فوز لائحة المعارضة برئاسة حزب الكتائب في المتن رهين كمّ كبير من الأصوات يؤمل في أن يجيّرها حزب الطاشناق لمصلحته. لم يبدِ جوزف سلامة اهتماماً شخصياً بدائرة انتخابية سوى المتن الذي ينتمي إليه مسقطه المتين. منذ انتخابات 1960 ـ وكان لا يزال رئيساً للمصلحة الإدارية المشتركة ـ تحمّس لترشّح موريس الجميّل للانتخابات. راح يخابر مذ ذاك، كلّما أقبلت انتخابات عامة، أصدقاءه وأقاربه ومفاتيح انتخابية على التصويت له خصوصاً، متأثراً بثقافته الموسوعية وعلمه ورؤيته الثاقبة.

اطمأنت الشعبة الثانية إلى لوائح رشيد كرامي في طرابلس والضنية، وصبري حمادة في بعلبك ـ الهرمل، ولائحة البقاع الغربي تحت ناظر ابن جب جنين سامي الخطيب، وعدنان الحكيم في الدائرة الثانية من بيروت، ومعروف سعد في صيدا. اطمأن الأمن العام بدوره إلى لوائح بيار الجميّل في الدائرة الأولى من بيروت، وصائب سلام في الدائرة الثالثة، ومجيد أرسلان في عاليه، وسليمان فرنجيه في زغرتا، وعادل عسيران في الزهراني، وكامل الأسعد في أقضية الجنوب. كانت لائحة كمال جنبلاط في الشوف ـ وقد باشر إستدارته عن الشعبة الثانية ـ في منأى عن أيّ خطر وجهاً لوجه مع كميل شمعون. كلاهما على طرف نقيض من الاستخبارات العسكرية، فتقاسما المقاعد الثمانية.

أنشئت في دائرة البقاع في شتورة غرفة عمليات لمراقبة انتخابات زحلة والإقبال على صناديق الاقتراع وتسيير دوريات أمنية، وفُصلَ 200 موظف لمؤازرة التصويت لجوزف سكاف. بلغ إلى الدائرة محاولة الشعبة الثانية إمرار صندوقي اقتراع



يعوّمان فوز جوزف أبوخاطر أُدخلا إلى أحد مراكز فرز النتائج ليلاً لحسم الفوز. عندما أوشك احتساب أصوات المرشّحين على الإنتهاء - وكانت متقاربة - انقطع التيّار الكهربائي فجأة. في مكالمة هاتفية أجراها مدير الأمن العام مستفسراً عن نتائج الفرز للتيقّن من فوز مرشّح المعارضة، أُخطِر بفوارق ضئيلة بين جوزف سكاف وجوزف أبوخاطر مع ترجيح الكفة إلى الأول.

ثم أردف محدّثه: لكنّ عطلاً في الكهرباء طرأ تسبّبَ بانقطاعها. لا يزال صندوقا اقتراع ينتظران.

ردّ: فهمت. فهمت.

سلّم بمغزى ما سيحدث وإرادة الشعبة الثانية في إسقاط جوزف سكاف بالقوة. فإذا فارق الفوز هو 167 صوتاً فقط. كانا ـ لا اللائحة ـ الهدف.

أسقطت خصمين سياسيين آخرين هما سليمان العلي في عكار وكاظم الخليل في صور الذي أخفق في ثلاثة انتخابات نيابية عامة أشرفت عليها الشعبة الثانية أعوام 1960 و1964 و1968، رجّحت اللائحة الشهابية المنافسة بمرشّحيها الثلاثة محمد صفيّ الدين وجعفر شرف الدين وسليمان عرب (1960) وعلي عرب (1964 و1968).

غداة سقوط زعماء زحلة وعكار وصور، الأول من نيسان 1968، غضب سليمان فرنجيه وهنري فرعون واستقالا من حكومة عبدالله اليافي. تلاحقت جهود المعارضة لدى وزير الداخلية لثنيه عن قراره خشية ترك انتخابات الدوائر الست لجبل لبنان المقرّر إجراؤها الأحد التالي 7 نيسان في متناول الشعبة الثانية وسيطرتها على نتائجها. تمسّك هنري فرعون بمغادرته منصبه بعدما ندّد بتدخّل وصفه بسافر، وعاد سليمان فرنجيه عن الاستقالة بعدما حاز تأييد رئيس الجمهورية بلا تحفّظ في إطلاق يده في حقيبته. إذ ذاك باتت المواجهة مباشرة بين الوزير المعارض والاستخبارات العسكرية. أطلق بدوره يد مخافر قوى الأمن الداخلي والأمن العام في الإشراف المباشر على اقتراع دوائر الجبل تحت وطأة ضغوط سياسية وإعلامية مستفحلة وضعت الشعبة الثانية في قفص الاتهام. أفضت الخلاصة الحتمية إلى فوز لوائح «الحلف الثلاثي» بمقاعد كسروان والمتن وبعبدا كلها. كانت الضربة الأكثر إيلاماً تخلي ناخبي كسروان، مسقط فؤاد شهاب، عن المرشّحين الشهابيين.

خرج «النهج» من انتخابات 1968 بغالبية نسبية من المقاعد: 40 مقعداً له في مقابل 30 مقعداً لـ«الحلف الثلاثي» وحلفائه و29 نائباً مستقلاً.

لم يقتصر تعويل مدير الأمن العام على سليمان فرنجيه للتخلّص من تأثير الشعبة الثانية على مديريته، وكلا الجهازين الأمنيين بدأا منذ نهاية عام 1968 يفقدان تدريجاً مقدرتهما على الاضطلاع بدوريهما والتغلغل لدى مصادر المعلومات، مع الصعود المتنامي للمقاومة الفلسطينية وتحوّلها عامل اضطراب في علاقات الأفرقاء اللبنانيين بعضهم ببعض آخر. خلال 11 شهراً من عمر الحكومة الأخيرة في عهد شارل حلو ترأسها رشيد كرامي في 25 تشرين الثاني 1969، حلّ كمال جنبلاط وزيراً للداخلية ورئيساً مباشراً للأمن العام للمرّة الثانية بعد عام 1961 في ظروف مناقضة تماماً. أطلق آنذاك على منصبه صفة «حاكم لبنان الإداري». أبعدَ الأمن العام تماماً عن الشعبة الثانية ومثّل ملاذاً لمديره منع أيّ تدخّل مباشر معه من دون المرور بالوزير رئيس الإدارة تلك. عام 1970 أجاز للأحزاب العقائدية المحظورة النشاط السياسي العلني وأطلق حرّية التظاهر بعدما أخضعها لقيود نصّت عليها مذكّرة إدارية صار إلى تعميمها. كلا الإجراءين يدخلان في صلب صلاحيات المديرية كانا طبَعَا تجربتها لسنوات طويلة، واستمدّت من حظرهما المتفاوت مصادر رئيسية للمعلومات والتحرّي والمراقبة، ودانت لهما بسمعتها.

إلى سلطته المباشرة على مديرية شاع عن مديرها مرونته وامتثاله السهل لرؤسائه، عَمِل وزير الداخلية على الإيكال إلى معاونيه دوراً مصغراً مستقلاً عنها. فصَلَ موظفين إلى منزله في المصيطبة وقصر المختارة وناط بهم مهمات خاصة. من بضعة عشرات مفتشين ثالثين، دروزاً ومسيحيين، عَهَدَ إليهم في التحقق من معلومات كانت ترده عن مخالفات يرتكبها أفراد ومؤسّسات وإدارات رسمية تابعة لوزارته وسواها، وأحياناً سياسيون وقوى الأمن الداخلي عندما يُخلّ عسكريوها بواجباتهم، ويُؤتى إليه بنتائج تحقيقاتهم لفضحها بنفسه. سرعان ما تمسي التحقيقات تلك، من غير أن يطلع عليها جوزف سلامة أو يُفصِح له عنها الموظفون، ملفات سياسية تنطوي على ارتكابات يستخدمها الوزير ضدّ خصومه. لم يرَ غضاضة عام 1970 في إرسال مفتشين سراً إلى مزرعة حزّين مسقط رئيس مجلس النواب في بعلبك لتصويرها، بعدما أطلعته تقارير موظفيه على حقول مجاورة لها تزرع فيها

الحشيشة، كان صبري حمادة ينفيها. هدّد كمال جنبلاط مراراً منافسيه بملفات منافية للقانون وفضائح يحتفظ بها ويستمدّها من موظفين متمرّسين في الأمن العام ملحقين به كان يختارهم بنفسه.

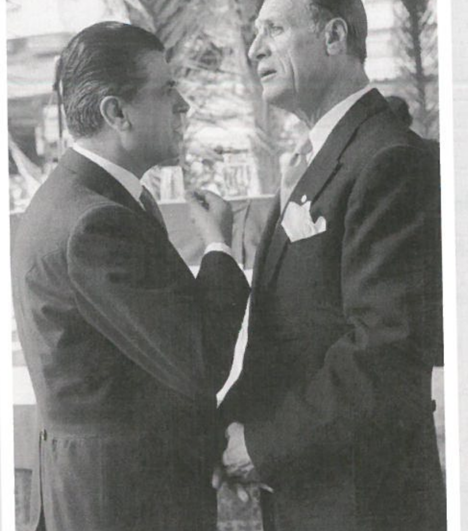
إلى السفارة

غادر جوزف سلامة منصبه في الأمن العام متأخراً أكثر من سنة، في ظلّ عهد جديد ترأسه سليمان فرنجيه. بعدما وضع استقالته في تصرّفه، استمهله الرئيس الجديد بعض الوقت. في 21 تشرين الأول 1971 صدر المرسوم 2093 وضَعَه خارج ملاك وزارة الداخلية خمس سنوات بناءً على طلبه. عُيِّن سفيراً في وزارة الخارجية وعُهِدَ إليه في سفارة لبنان في تونس طوال سبع سنوات مقتدياً بفريد شهاب، ثم في السفارة في روما ثلاث سنوات قبل إحالته على التقاعد عام 1981. في سنيه التالية كتب مجدّداً مقالات في صحف عدّة مهرها بتوقيعه، لخّص أفكاره ورؤيته إلى لبنان.

على درج منزل صديقه جوزف زعرور في طريقه إليه، 22 تموز 1998، هوى وتوفي فوراً متأثراً بنوبة قلبية دهمته في سنّه الـ82. شكا في الأشهر الأخيرة من تزايد أعراض ربو كان يئن منه.

كان الأثر الباقي الذي خلّفته ولايته على رأس مديرية الأمن العام أنه حاول، عبثاً، إضفاء صفة مدنية على إدارة لا يسعها إلا أن تشبه مهنتها، وأن تكون أمنية.


1



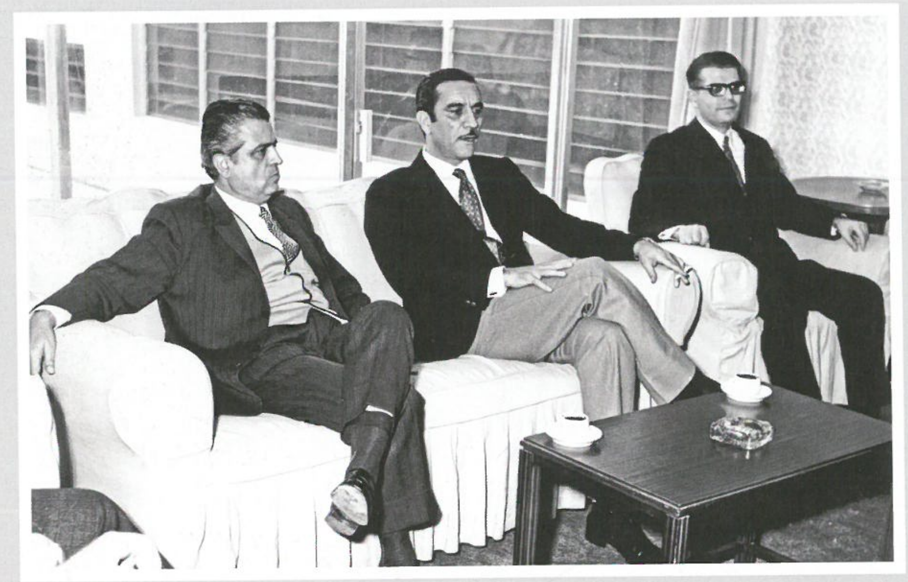
2



3


4


5


6

1 - 1965: لقاء بين جوزف سلامة وعدد من مفوّضي المديرية. بدا من اليسار يوسف سليم ولحّود لحّود وعمر النويري.

2 - 1966: مع وزير الداخلية بيار الجميّل.

3 - 1968: المدير العام للأمن العام جوزف سلامة (إلى اليسار) يحضر اجتماعاً يرئسه وزير الداخلية سليمان فرنجيه إبّان التحضير للانتخابات النيابية.

4 - مع ريمون إدّه.

5 - 1969: في خيمة الرئيس الليبي معمّر القذافي، وإلى مائدته، على هامش مؤتمر القمّة العربية. من اليسار رئيس الأركان العميد يوسف شميّط، الرئيس شارل حلو، جوزف سلامة، الرئيس الليبي، ضابط ليبي رفيع.

6 - 1971: تسليم وتسلّم في مديرية الأمن العام بين السلف والخلف جوزف سلامة والعقيد الركن أنطوان دحداح، وبدا معهما المفوّض أول عبده زغيب.



أنطوان دحداح

1971 - 1977

«أنا أقسّم الناس بزيح أفقي كي أميّز
من فوق مَن لديهم مَقدرة، ومن تحت مَن يفتقرون إليها»

الدور

آخر فصول التأسيس والتطوير واستقلاله بذاته حتى عشية الحرب الأهلية. عُصارة تعاقب الأولويات بين الأمن والسياسة والإدارة، والتجاذب بين الداخل والخارج. أبرَزَت التجربة تعويله على دور منه على صلاحيات. لم تقتصر المحاولة على صنع سياسة أمنية، بل وضعت الأمن العام عند تقاطع اشتباك السلطات وانقسام الدولة. ليس مديره عين الرئيس وأذنه فحسب. بات وسيطاً وأداة جبه عقبات وأزمات.

من البحر

على غرار المقدّم توفيق جلبوط، أتى العقيد الركن أنطوان دحداح إلى الأمن العام من سلاح البحرية في الجيش. شأن سلفه، اختارته الحقبة الجديدة التي أعقبت انتخاب سليمان فرنجيه رئيساً على رأس مديرية تدين بالولاء له.

جمعت أنطوان دحداح بسليمان فرنجيه صلات عائلية تعود إلى عام 1954. شقيقه رودريك صانع شرائط سينمائية وثائقية وإعلانية صهر الرئيس متزوّجاً ابنته لمياء، بينما الشقيق الآخر لوسيان رئيس مجلس إدارة الشركة المالية للإستثمار (إنترا) عُدّ أقرب مستشاريه. عيّنه وزيراً للخارجية والسياحة في أول حكومة عسكرية عرفها لبنان، 23 أيار 1975، برئاسة العميد أول المتقاعد نور الدين الرفاعي. لم تَمثل أمام مجلس النواب، واستقالت في اليوم الثالث من تأليفها في الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. اتخذ أنطوان دحداح دوراً مماثلاً قرب الرئيس بصفته مديراً عاماً للأمن العام. أكثر التصاقاً بخباياه وقراراته وخياراته، وأوسع إلماماً بأسلوب تفكيره وعمله.

مذ عرفه لسنوات خلت، نظر إلى سليمان فرنجيه على أن المصادفة وضعته في طريق قدره. لم يُعطَ الدور الأول في زعامة العائلة إلا عندما مَرِض شقيقه حميد فجأة عام 1957 وأقعده الشلل واعتزل. ورثه في مقعده النيابي منذ عام 1960 كي يمسي بدوره على صورة ما حفظ الناس عن شقيقه، زعيم العائلة وزعيم موارنة الشمال. إذ ذاك خرج سليمان فرنجيه إلى الصدارة. عَمِلَ في ظلّ أخيه عقدي الأربعينات والخمسينات



عندما تبوأ حميد حقائب وزارية ثم ترشّحه لانتخابات رئاسة الجمهورية عام 1952 كاد يفوز فيها. بعد 18 عاماً حملت المصادفة مجدّداً سليمان إلى المنصب.

عارفاً بمزاجه الحاد وطباعه المتقلّبة والمتنافرة، أدرك أنطوان دحداح في سليمان فرنجيه مواصفات زعيم زغرتاوي لم يُنعت يوماً إلا بالعنف والقسوة وردود الفعل السلبية والنزاعات الدموية بين العائلات الخمس في زغرتا، فرنجيه وكرم والدويهي ومعوّض وبولس مكاري، في أحيان كثيرة.

لم يُخفِ سليمان فرنجيه ـ بعدما أضحى نائباً ـ إعجابه بشجاعة نسيبه قائد سلاح البحرية يحتجز عام 1962، في عرض البحر قبالة بيروت، مركباً من طراز قديم استخدمه الجيش البريطاني لحراسة الشاطىء يحاول إدخال سجائر مهّربة إلى لبنان.

من مواليد 22 آذار 1930 في بيروت. توزّعت جذور عائلته بين بلاط في جبيل وعرمون في كسروان. دخل المدرسة الحربية عام 1948 وتخرّج فيها بعد سنتين في سلاح المدفعية، والتحق بثكنة الأمير بشير في بيروت. عُيّن مرافقاً لرئيس الجمهورية كميل شمعون بين عامي 1952 و1954، ثم ذهب السنة التالية في دورة عسكرية في سلاح المدفعية إلى مدينة سولسبري في انكلترا استمرّت سنة. لدى عودته أضحى آمر سرية في ثكنة المدفعية في صيدا حتى عام 1959. عام 1961 ذهب في دورة عسكرية إلى المدرسة البحرية في برست في شمال فرنسا حتى أواخر السنة التالية، عُيّن بعد عودته ـ برتبة نقيب ـ قائداً لسلاح البحر حتى عام 1965. ذهب في دورة أركان عسكرية إلى الولايات المتحدة بين عامي 1966 و1967، انتقل على الأثر إلى ترؤس مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني حتى عام 1971.

لم يُفاتحه رئيس الجمهورية برغبته في تعيينه مديراً عاماً للأمن العام إلا متأخراً، رغم لقاءاتهما المتكرّرة. مذ انتخب لزمه أنطوان دحداح عن قرب بدافع القربى. اصطدم سليمان فرنجيه بتحفّظ رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام، في أولى حكومات العهد الجديد، عن هذا التعيين، ولم يكن ـ تحت وطأة نزاع مرير قديم مع الشعبة الثانية طوال الحقبة الشهابية ـ قد غَفَرَ للجيش تدخّله في السياسة والانتخابات النيابية والتضييق على زعامته البيروتية. لم يُسمِّ صائب سلام مرشّحاً سواه، متصلّباً في رفض إحلال ضابط في الجيش في أيّ منصب خارج المؤسّسة العسكرية. بسبب هذا الخلاف تأخر التعيين سبعة أشهر راجت في تلك الأثناء أسماء مرشّحين يعقبون جوزف سلامة.

منتصف كانون الأول 1970 ـ وكانت حكومة صائب سلام تألفت لشهرين خليا ـ استدعى الرئيس جوزف سلامة وطلب منه الإستمرار في عمله.

قال: حتى الآن بقاؤك في منصبك يحلّ لي 12 مشكلة يمكن أن تنشأ عن تعيين سواك. خلّيك إلى أن يفرجها الله.

مـن أكثر من جهة تدفّقت الأسماء إلى أن حسم رئيس الجمهورية الجدل، قائلاً: مديرية الأمن العام منصبٌ أقرّره أنا. لا مجال فيه لتسديد الفواتير أو الزعل[1].

بمرور الوقت نجح في إقناع شريكه في الانقلاب على الشهابية بالموافقة على مرشّحه الوحيد. اقترح عليه الاستقصاء عن أنطوان دحداح للتأكد من أنه لم ينخرط مرّة في الاستخبارات العسكرية.

في خاتمة معاندة سلّم صائب سلام بإرادة سليمان فرنجيه. إذ ذاك كَمَن اهتمامه بالمرشّح لمنصب سيمثّل تقاطعاً مباشراً بينه كرئيس للحكومة ووزير للداخلية وبين رئيس الجمهورية مرجعه السياسي التقليدي. بعد أكثر من سنة على بدء الولاية، صدر في 21 تشرين الأول 1971 المرسوم 2096 القاضي بتعيينه. إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام، وقّعه وزير المال وزير الدفاع الوطني بالوكالة الياس سابا. لم يكن أنطوان دحداح، حتى ذلك الوقت، قد عَلِمَ بخلاف الرئيسين على تسميته.

صارمٌ، يتصرّف بمرونة وأناقة. يحرص بقامة مشدودة على قيافته. شأن سلفه حمل إلى الأمن العام سلوك الجيش، يُزاوج بين العقاب والمكافأة. يتعامل بلين ولا يتساهل، ويتمسّك بتنفيذ تعليماته وأوامره. لم يَخبَر السياسة قبلاً ولم يتدرّج في بيوتها، لكنّه حضر باكراً حادثة استقرّت طويلاً في ذاكرته وتركت بدورها تداعيات على الحياة السياسية لأكثر من عقدين بين زعيمي الشوف.

1 ـ «الدستور»، 21 كانون الأول 1970.

قيل إن قائمقام عاليه حميد خوري مرشّح محتمل للمنصب ما لبث أن استبعد لأنه زغرتاوي، ناهيك بعدم استيفائه المواصفات القانونية لترؤس مديرية عامة. طُرح القاضي أسعد جرمانوس القريب من رئيس الجمهورية وعائلته، فاستثني بدوره بسبب صداقته الوطيدة مع ريمون إدّه يجمعه به مسقطهما جبيل. سمّى ريمون إدّه اسماً آخر هو القاضي جوزف فريحة، والرئيس كميل شمعون المدير العام لوزارة السياحة حسن الحسن. تهاوت الأسماء كلّها ما دام لا مرشّح لدى رئيس الجمهورية سوى أنطوان دحداح.



استدعاه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب كي يكون مرافقاً لرئيس الجمهورية بشارة الخوري، بعدما طلب العقيد منصور لحّود تنحيته على أثر اعتداء أنصار «السلطان» سليم الخوري عليه. كان المرافق الثاني للرئيس العقيد عبدالقادر شهاب يتابع دورة عسكرية في فرنسا، فأصبح بلا أيّ منهما.

صباح يوم التحاقه بعمله، 18 أيلول 1952، في البيت الصيفي للرئيس في عاليه، فُوجىء بعشرات الوزراء والنواب والسياسيين يتجمّعون في الصالون. سرعان ما أُخبر أن رئيس الجمهورية استقال من منصبه فجراً، فعاد إلى ثكنة الأمير بشير.

غداة انتخاب كميل شمعون في 23 أيلول، طلب منه قائد الجيش الإلتحاق مجدّداً بالرئيس الجديد مرافقاً له. قصد الملازم أنطوان دحداح قصر بيت الدين الذي أقام فيه الرئيس بضعة أسابيع ريثما يُخلي سلفه قصر القنطاري من أمتعته الشخصية.

ثلاثة أيام بعد انتخابه، دعا رئيس الجمهورية صديقه كمال جنبلاط وزوجته ميّ إلى عشاء عائلي معه وزوجته زلفا في المقرّ الصيفي للرئاسة. بعد العشاء، العاشرة ليلاً، اختليا على شرفة القصر التاريخي ساعات قبل أن يلتحقا بزوجتيهما في الثالثة فجراً. لدى مغادرته بدت امارات الإنزعاج والإستياء على وجه كمال جنبلاط، وطبعت البرودة نبرته بعدما اتسمت أحاديثهما إلى طاولة العشاء بالمرح والودّ.

سمع المرافق العسكري زلفا شمعون تسأل الرئيس، بالفرنسية، عن عدم ارتياح حليفه في «الجبهة الاشتراكية الوطنية» التي أطاحت بشارة الخوري وأوصلته إلى خلافته.

ردّ: أظنّ أن الأمور لا تسير كما يجب.

صباح اليوم التالي، عرف من نواب «الجبهة الاشتراكية الوطنية»، غسّان تويني وإميل البستاني وعبدالله الحاج، الذين مرّوا بغرفة المرافق العسكري قبل توجّههم إلى مكتب الرئيس، أن خلافاً حاداً نشب بين الحليفين. طَرَح كميل شمعون تصوّره لتأليف أولى حكومات العهد الجديد، فردّ كمال جنبلاط باشتراط تمثيل «الجبهة الاشتراكية الوطنية» بغالبية مقاعدها مكافأةً على قيادتها معركة إرغام بشارة الخوري على التنحّي وانتخاب أحد أعضائها رئيساً للجمهورية. أصرّ أيضاً على محاكمة العهد السابق بتهمة الفساد وإحالة الرئيس المستقيل عليها إذا ثبت

تورّطه، متمسّـكاً بترجمة الإنتصار السياسي حصة كبرى في مناصب الحكم الجديد. تحفّظ الرئيس عن حصر التوزير بجبهة حلفائه ورَفَضَ محاكمة سلفه. تجادلا كثيراً واختلفا.

منذ تلك الليلة لم يلتقِ الزعيمان الشوفيان، ودخلا في قطيعة وعداء سياسي وشخصي رافقا مسيرتهما الطويلة حتى اغتيال كمال جنبلاط في 16 آذار 1977.

تنظيف البرميل

بعيد تعيينه، استدعى رئيس الجمهورية المدير الجديد ولخّص له توجّهات الحكم. قـال: حينما عيّناك على رأس الأمن العام نكون أرسـلناك إلى برميل زفت لتنظيفه. عليك تنظيف هذا السلك من رواسب المرحلة السابقة. خرجنا من حقبة أكل فيها المكتـب الثاني الأخضر واليابـس. ليس المطلوب منك الحلول مكانه، بل ممارسـة صلاحياتك فقط.

أضـاف: لا يمـارس الأمن العام صلاحياته كما ينبغي. أنتَ مدعـوٌ إلى أن تُعيد إليه دوره من ضمن الصلاحيات والمهمات المنوطة به. مارِسـها بحسب القانون وأنا إلى جانبك وأمحضك كلّ دعمي مئة في المئة.

بعد مقابلته سليمان فرنجيه، ذهب إلى صائب سلام لأول مرّة، وسمع كلاماً مماثلاً. بانقضـاء أكثر من شـهرين، مطلع عـام 1972، رغب في الإنتقـال إلى مبنى جديد للمديرية بعدما اكتشـف تعذّر استيعاب المبنى الحالي المستأجر في بدارو قدراتها. كانت وزارة الدفاع الوطني أخلـت مبناها القديم قرب المتحف الوطني وانتقلت إلى آخـر جديد على تلّة اليرزة، فخَلَفَتها فيه مديرية الدفاع المدني برئاسـة العقيد جورج معلوف. كان المبنى، بطبقتيه والبناء الملحق الملاصق له، أرحب ممّا يتطلّبه الدفـاع المـدني لأداء مهماته. اتصل أنطوان دحداح بقائد الجيش العماد اسـكندر غانم، رئيسـه في سلاح المدفعية، واستأذنه الحلول في المبنى القديم شاكياً من حال عمارة بدارو. اسـتبق محادثته إيّاه مفاتحة رئيس الجمهورية بالطلب، قائلاً: كيف يسع الأمن العام استعادته دوره في مبنى لم يعد يصلح له؟

وافق قائـد الجيش على إعارة الأمـن العام المبنى القديم لـوزارة الدفاع الوطني في مقابـل انتقال مديرية الدفـاع المدني إلى عمارة بـدارو، وأخطَرَ جورج معلوف



بقراره. في أسابيع قليلة أضحى مقرّاً جديداً للمديرية هو الخامس. طبقتان: أرضية لدائـرة الجوازات، وأولى لمكاتب المدير العام وأمانة السرّ ورؤسـاء الفروع السـتة والمحفوظـات السرّية. توزّعت الدوائر الأخرى ونظـارة التوقيف على غرف المبنى الملحق الملاصق.

لزمـت المديرية مبناها في جوار المتحف الوطني حتى منتصف «حرب السـنتين» (1975 ـ 1976) عندمـا اندلعت فيه نيرانها وأتت على معظم وثائقه ومحفوظاته. في وقت سابق كانت قد استملكت مبنى ثالثاً قديماً مجاوراً من خمس طبقات. تبع ذلك في 25 آذار 1974 صدور مرسوم خصّص ستة ملايين و750 ألف ليرة لاستملاك أرض مجـاورة أيضاً وبناء ثـلاث مجموعات من المكاتب لتسـيير الأعمال. أنجزت المديرية شـبكة اتصالات لاسـلكية بين المقرّ الرئيسي ودوائر المحافظات في خطوة أولى لربطه بالمراكز الحدودية. اشـتكت في الوقت نفسـه من افتقارها إلى شـبكة اتصالات سلكية متكاملة ومباشرة بين القلب والأطراف.

عند تسـلّمه إيّاها من سـلفه، اكتشـف أنطوان دحداح ثغراً أساسـية ومهمة في مديرية أضعفت الشعبة الثانية دورها وأفقدتها مقدرتها على التحرّك. لاحظ نقصاً لافتـاً في الكفاية والطاقة البشرية العاملة في عديـد من 12 مفوّضاً و400 موظف موزّعين مأمورين ومفتشين.

بـدا عددهم في الظاهر كافياً لإدارة المخافر في المطار والمرفأ والمراكز الحدودية مع سـوريا شـمالاً وشرقاً. بين هؤلاء 150 موظفاً لزموا مبنى المديرية الذي ضم ديوان المدير العـام وخمس دوائر: دائرة بـيروت وجبل لبنان والدائرة الإدارية برئاسـة عمر النويري، دائرة الاسـتقصاءات برئاسة أمين حيدر، دائرة الأجانب برئاسة عبده زغيب، دائرة ضبط الإقامة برئاسـة جمال الحشـيمي، إلى أنطـوان بارود في أمانة السرّ، وحسـني الشيخة وجورج حدّاد وثروت قنطري وجوزف أبوسمرا في المديرية العامـة. المفوّضـون متدرّجون من الصـفّ مأمورين أو مفتشـين إلى هذه الرتبة أفصحـوا بذلك عن مصدر القدرات المتدنية. المسـتوى العلمي بدوره مخفوض. لا شـهادات عليا وجامعية ما خلا حالات نـادرة، ولا اختصاصات ما عدا قلة حصلوا عليهـا في مرحلة لاحقة من تطوّعهم. في السـنوات الثلاث التالية ضاعَفَ ما افتقر إليه العديد من رتب مختلفة. صدر بداية في 25 آذار 1972 المرسوم 3045 الرامي

إلى تعديل ملاك الموظفين وزيادة عددهم من 650 موظفاً منذ آخر تعديل له عام 1971، إلى 1155 موظفاً. على أن يصير إلى تحقيق الملاك الجديد في غضون سنتين بزيادة 400 موظف في الملاك الدائم[2]. في 31 أيار 1974 صدر المرسوم 8087 جعل الملاك الدائم 2271 موظفاً بينهم 250 مفوّضاً، يُضاف إليهم متعاقدون يرفعون الملاك إلى 2430 موظفاً[3].

عند مغادرته منصبه عام 1977 كانت الأرقام تبعث على التفاؤل. ارتفع عديد المفوّضين إلى 96 مفوّضاً، بينهم مجازون حاملو شهادة الحقوق وآخرون تدرّجوا على مرّ سنين طويلة إلى أن رقّاهم أنطوان دحداح بأعداد غير متوقعة لم يسبقه إليها أيّ من أسلافه الأربعة. ثلثاهم ـ 62 مفوّضاً ـ تولى هو ترفيعهم. امتد الكمّ غير المألوف إلى 11 دفعة تطويع بين عامي 1949 و1974. أقدمهم حسني الشيخة. الوحيد المتبقي آنذاك من دفعة نهاية الأربعينات. إليه، كان لا يزال بينهم 15 رتيباً استمرّوا من حقبة فريد شهاب[4]. أما الأفراد فقاربوا ألف مأمور ومفتش. لبسوا جميعاً بزّة جديدة تبدّل لونها من كاكي ـ وقد اشتركت فيه بزّات رجال الجمارك والشرطة وقوى الأمن الداخلي ـ إلى أخضر داكن. على غرار توفيق جلبوط، لم يرتد أنطوان دحداح بزّة الأمن العام، محتفظاً ببزّة الجيش يُطلّ بها في المناسبات الرسمية واحتفالات التخريج. إلا أنه اختار البذلة المدنية في معظم الأوقات.

لاحظ المدير الجديد ـ الآتي من الجيش حيث الأركان العامود الفقري في تنظيمه ـ أن لا أركان لديه. مدير عام تتبع له أمانة سرّ وبضعة مفوّضين ومئات موظفين. ما خَبِرَه من

2 ـ نصَّ المرسوم 3045 الصادر في 25 آذار 1972 على توزيع الملاك الجديد للمديرية كالآتي: مدير عام، مفوّض عام ممتاز، مفوّض عام ومفوّض أول (60)، مفوّض (20)، مفتش أول ممتاز ومفتش ممتاز (100)، مفتش أول ومفتش ثان (400)، مفتش ثالث ومأمور (500)، إداري (20). إلى سبعة متعاقدين و36 فنياً و12 منتدباً من الوزارات (11 موظفاً في الفئة الثانية، قاض مستشار قانوني).

3 ـ نصَّ المرسوم 8087 الصادر في 31 أيار 1974 على تعديل الملاك كالآتي: مدير عام، مفوّض عام ممتاز ومفوّض ممتاز ومفوّض عام ومفوّض أول (200)، مفوّض (50)، مفتش أول ممتاز ومفتش ممتاز (200)، مفتش أول ومفتش ثان (800)، مفتش ثالث ومأمور (1000)، إداري (20)، إلى 48 متعاقداً بينهم ثمانية جامعيين و40 فنياً و11 منتدباً من الوزارات (قاض و10 موظفين في الفئة الثانية) ومئة أجير.

4 ـ وفق لائحة مفصّلة في محفوظات خاصة، توزّع المفوّضون الـ96 على الدفعات الآتية: 1949 (1)، 1953 (9)، 1957 (6)، 1960 (11)، 1961 (7)، 1965 (5)، 1966 (11)، 1967 (2)، 1972 (10)، 1973 (16)، 1974 (18). بينهم 52 مسيحياً و44 مسلماً.



أركان المؤسّسة العسكرية أنها تحوط بالقائد من خلال شُعَب تتوزّع الصلاحيات والأدوار تتولى تزويده المعلومات وبطاقات الاقتراحات والاقتراحات الرديفة، وتحضير معطيات القرار الذي يتخذه. افتقد أنطوان دحداح هذه الهرمية حينما لم يبصر من حوله سوى أمانة للسرّ يرئسها المفوّض أنطوان بارود وخمسة موظفين يُسيّرون الإدارة ومساعدة المدير العام، أحدهم يُعدّ البريد اليومي والمراسلات والمعاملات توطئة لتوقيعها.

بعد ثلاثة أيام من عمل مضنٍ في مراجعة البريد اليومي بين الخامسة والثامنة مساء، قرّر بناء أركان للمديرية من ستة معاونين يُريدهم كفيين. آخذاً بنجاح تجربة التنظيم والهرمية في الجيش، أنشأ ستة فروع على صورة الشُعَب الخمس في المؤسّسة العسكرية: أول لشؤون الموظفين نيطت به أيضاً مراقبة المسرحيات والأفلام، ثان للمعلومات، ثالث للعمليات، رابع للشؤون الإدارية والمال والمشتريات، خامس للإقامة والجنسية، سادس للإعلام.

من دون أن تفوته الحساسية المفرطة التي لمسها لدى الرئيس حيال الإيكال إلى ضبّاط من الجيش مهمّات تتخطّى مؤسّستهم، ذهب إليه أنطوان دحداح وأخطَرَه بحاجته إلى ستة ضبّاط يُكوّنون أركانه ويتقاسمون المسؤوليات. أكد له ـ وهو يُطمئنه إلى صواب خياره ـ أنه لن يسلّمهم أدواراً تنفيذية.

قال: أريد توزيع صلاحياتي عليهم على طريقة أركان الجيش. ذلك ما تعلّمته في مدرسة الأركان في الولايات المتحدة.

ردَّ سليمان فرنجيه: ضبّاط من الجيش! إحك إذن مع صائب بك.

قصده مدير الأمن العام وفاتحه بخطته، فرفَض للتوّ.

عقّب: تضعونني في برميل زفت وتطلبون مني تنظيفه من دون أن يكون لديّ معاونون. أريد وسائل قيادة. ستة ضبّاط من الجيش أعرفهم جيّداً وأثق بهم، ولا علاقة لهم البتة قبلاً بالشعبة الثانية.

تشبّث صائب سلام بالرفض: ماذا تنتظر أن يقول الناس؟ أخرجهم صائب سلام من الباب وأدخلهم أنطوان دحداح من الشباك. لا تتوقّع موافقتي. الجيش هو الجيش.

اقترح عليه الإستعانة بضبّاط من قوى الأمن الداخلي، فوافق مشترطاً الإكتفاء باثنين فقط بدلاً من ستة.

قال أنطوان دحداح: هل يمكنني الإستعانة بمهندسين مدنيين من مديرية الشؤون

الجغرافية في الجيش التي ترأستها.
ردّ: اختر مَن تشاء.
في تشريـن الثاني 1971، اختار ضابطين من قوى الأمـن الداخلي معاونين له عرفهما سـابقاً عندما درّبهما في المدرسـة الحربيـة هما النقيب أنطوان نـصر والملازم أول عبدالكريـم ابرهيـم، فانتدبهما موقتـاً إلى الأمن العام. كانا أول مَن شـغل الفروع الستة المحدثة: أنطوان نصر رئيساً للفرع الثاني المنوط به الاستقصاءات، وعبدالكريم ابرهيم رئيسـاً للفرع الثالث المنوط به العمليـات. أثار تعيينهما من خارج المديرية امتعـاض مفوّضين فضّلوا حلولهم هم مكانهما من داخـل الملاك. للمرّة الثانية يأتي مدير للأمن العام من الجيش، ويُعوّل على ضبّاط من خارج المديرية.
أتى أيضاً بأربعة مهندسـين من مديرية الشـؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني كان قد تعاون معهم إبّان ترؤسـه إيّاها هم زياد سـلطان رئيسـاً للفرع السـادس، وسـمير منصور رئيساً للفرع الخامس، وعبدالله نبّوت رئيسـاً للفرع الأول، والياس الأشـقر رئيسـاً للفرع الرابع. شكّل بذلك فريق عمله من المسـاعدين الستة الذين افتقدوا صلاحيات تنفيذيـة ظلّت بين يديّ المدير وحده. لا أوامر بالتوقيع المقصور عليه. عَهَدَ إليهم في ملفات الإدارة والمعاملات وتحضير المراسـلات، واسـتقبال كلّ مـا يتأتى من دوائر المديريـة والمحافظات والمراكز الحدوديـة. كلٌّ تبعاً لاختصاصه. يُدقق رئيس الفرع فيها ويُقارن قبل إحالتها على المدير للاطلاع وإبداء الرأي، مرفقةً بملاحظات ورأي واقتراحات. على صورة عمل الشُعَب في أركان الجيش.
وعملاً بالمرسـوم الاشتراعي 139، اكتمل عقد مجلس قيادة الأمن العام. ترأسه المدير وضم أعضاءه الأربعة في ثلاث هيئات متتالية[5].
في سياق ما عدّه تحديث إدارة المديرية وتنشيط خبرة موظفيها في توزّعهم المناصب ومدّهم بدينامية متواصلة، دَرَجَ على مبدأ كان قد اسـتمدّه ممّا درسـه في مدرسة الأركان في الولايـات المتحدة عام 1966، وجَعَلَه قاعـدة المناقلات والتعيينات: عدم

5 ـ ضم أول مجلس قيادة في 7 آذار 1972 المقدّمين ميشال سالم وهاني عبّاس عن الجيش والنقيبين أنطوان نصر وعبدالكريم ابرهيم عن الأمن العام، والثاني المقدّمين فؤاد الحسامي وألفرد حجّار عن الجيش والمفوّضين العامين عبده زغيب ويوسف سليم عن الأمن العام، والثالث في 10 أيار 1973 العقيد نبيل قريطم والمقدّم ميشال سالم عن الجيش والمفوّض العام يوسف سليم والنقيب أنطوان نصر عن الأمن العام.



بقاء الموظف ـ أيّاً تكن رتبته أو علت أو الدوافع ـ في مركزه أكثر من ثلاث سـنوات. بعد انقضائها ينتقل فوراً إلى آخر. كان أولَ مَن طبّق القاعدة عليهم معاونوه الستة الذيـن أتى بهم من خـارج الأمن العام. مسـتوحياً قواعد الجيش، فـرَضَ الانضباط وتنفيـذ الأوامر والتعليمات، ومدّد عمل المديرية إلى ما بعد الثانية بعد الظهر، وهو موعد تسليم المعاملات. أوجد دوام مناوبة بين المفوّضين وأسّس فرقة من 15 عنصراً للتدخّـل عند الضرورة. أصدر كذلـك، 23 آب 1974، مذكّـرة خدمة سرّية حصرها بالمفوّضـين حظّرت اختلاطهم بالمفتشـين والمأمورين «في مناسـبات وظروف معيّنة وبالتحديد في أثناء المناوبات في الخدمة بحيث يتناولون معاً المآكل والمشرب، ناهيك بالأحاديث والمسـامرة التي تتخلّلها». عزا السـبب إلى أن الإختلاط يُخلّ بـ «موازين الرتـب» ويُفقد المفوّض «إمكان السـيطرة على توجيه المرؤوسـين وضبطهم بفعل المناخـات الحميمة والإلفة المسـتفيضة التي تضفيها هذه اللقـاءات» حفاظاً على الانضباط وهيبة الرتبة، بعدما حدّدت القوانين والأنظمة مفاهيمها.
في الأشـهر القليلة التالية اكتشف، في بضعة لقاءات أجراها مع المفوّضين أو مذكّرات كان يتلقّاهـا منهـم، وطأة صعوبـات يجبهونها في دوائرهم تحـول دون تطبيقهم التعليـمات والإجراءات التنظيميـة. بعض تلك العقبات التـي رواها له المفوّضون، تجاهل رجال الدين والمحاكم الشرعية مراجعة الأمن العام وموافقته قبل عقد زواج لبناني بأجنبية، فيُبرمونه دونما الأخذ في الحسبان شبهات تحوم حول هذا الزواج، رغم أن موافقة المديرية ملزمة تبعاً لتعميم كان أصدره رئيس الحكومة سـامي الصلح في 17 كانـون الثاني 1958. غالباً ما لاذت فنانات عربيات أو أجنبيات صدرت في حقّهن قـرارات إبعاد عن الأراضي اللبنانية بلبنانيـين تزوّجن منهم، ودُوِّنَ في قيودهم لدى دوائر الأحوال الشخصية لمنع تنفيذ قرارات الإبعاد، وبقائهنّ تالياً في هذا البلد.
لاحـظ المفوّضون أيضاً تحايـلاً متزايداً على القانون عندما ينـبري لبنانيون ـ بدافع الكسـب والمنفعة ـ للحصول على قرارات من بعـض قضاة الشرع أو دوائر التنفيذ، كذلـك من بعـض قضاة العجلة، ترمي إلى إبطال تدابـير اتخذها الأمن العام بإبعاد أجانـب عن لبنان بغية اسـتمرار بقائهم فيـه. في حالات نافرة ومثيرة للإسـتغراب والحيرة لمسـتها المديرية، دخول أجنبيات لبنان خلسة ـ وبينهنّ مَن كَنَّ فيه وأُبعدن ـ وإبرامهـنّ عقـود زواج متعدّدة: من لبناني للحصول على تذكـرة هوّية لبنانيةَ ثم

الإنفصال عنه، ثم الزواج من فلسطيني لنيل بطاقة هويّة لاجئة فلسطينية ثم الإنفصال عنه، ثم الزواج من ذوي جنسية «قيد الدرس» لحيازة بطاقة مماثلة. كانت تلك حال إيرانية تدعى كوثر خورشيد خبرها المفوّضون. شكوا للمدير من إخفاق إجراءات اتخذها الأمن العام بإبعاد موقوفين أتراك عن لبنان عبر الحدود البرّية، سرعان ما كانوا يعودون من خلالها قبل وصول الموظفين المكلفين إبعادهم إلى مراكزهم. أطلعوه على نقص في تدابير زاجرة وعقوبات قليلة الفاعلية تترتب على جرائم دخول البلاد خلسة ومخالفة قرار الإبعاد.

كان قد لفته في الأسبوع الأول من تسلّمه منصبه إجراءٌ أدركه مصادفة، بيد أنه مزمن. سُئل عن مبرّر إرغام الزوجة على توقيع تصريح لدى الأمن العام بإصرارها على الحصول على جواز سفر من دون إذن زوجها. استفسر، فأُجيب بأن الإجراء نافذ من حقبة توفيق جلبوط لإيجاد مخرج يُمكّن الزوجة من السفر. طلب إيضاحات إضافية، فأُبلِغ إليه ما كان قيل قبلاً لسلفه عن حقبة فريد شهاب إن ليس للزوجة المغادرة بلا موافقة الزوج. بعدما خابر دار الإفتاء والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى للتحقق من فتاوى دينية تُحظّر هذا الحقّ وتلزم الزوجة الإذن المسبق، أصدر مذكرة ألغت التصريح نهائياً وأطلقت حرّيتها في الحصول على جواز السفر.

فمٌ مُخيَّط

بناءً على تفويض من وزير الداخلية، أصدر مدير الأمن العام، الأول من كانون الأول 1971، تشكيلات جديدة: المفوّض العام الممتاز عمر النويري رئيساً لهيئة الإرتباط لدى قيادة الجيش، المفوّض العام الممتاز أمين حيدر رئيساً لهيئة الإرتباط لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المفوّض العام عبده زغيب رئيساً لدائرة ضبط الإقامة، المفوّض العام حسني الشيخة رئيساً لدائرة الجنوب، المفوّض العام يوسف سليم رئيساً لدائرة بيروت وجبل لبنان، المفوّض أول ثروت قنطري رئيساً لجهاز المحافظة على الشخصيات، المفوّض أول جمال الحشيمي رئيساً لدائرة الشمال، المفوّض أول جورج حداد رئيساً لدائرة البقاع، المفوّض جوزف أبوسمرا رئيساً لدائرة المرفأ، المفوّض أنطوان بارود رئيساً لدائرة الأجانب، المفوّض سامي أبوالحسن رئيساً لدائرة الاستقصاءات. لزم المفوّض مصطفى الحاج رئاسة دائرة المطار منذ عام 1970.



حافظت التشكيلات الجديدة على التنظيم الإداري الذي سبقها، ما خلا استحداث جهاز المحافظة على الشخصيات وهيئتي ارتباط لدى قيادة الجيش ومديرية قوى الأمن الداخلي بغية إبقاء التواصل معهما.

لم يكن إنشاء هيئتي الارتباط هاتين سوى وجه ظاهر لهدف مُضمر هو وضع عمر النويري وأمين حيدر في تصرّف وزير الداخلية وإنهاء دوريهما القويّين والمخضرمين في المديرية. كانا مفوّضين عامين ممتازين في رتبة موازية تقريباً لأنطوان دحداح، رئيسهما بحكم تعيينه مديراً عاماً.

وارثاً مديرية تأثرت بوهن ألحقه تدخّل الشعبة الثانية في الحياة السياسية وأجهزة الدولة وإداراتها ومؤسّساتها بما فيها الأسلاك العسكرية، في حقبة شهابية طويلة، أدرك المدير الجديد أن منصبه وممارسته صلاحياته يحتاجان إلى هيبة تعيد الإعتبار إليهما، وإلى المديرية بالذات. لم يكن من السهل استعادة هذا الموقع من دون فرض سلطته على المفوّضين الكبار بادىء بدء، وأخصّهم الواسعي النفوذ، وبينهم مَن لا يزال منذ ولاية فريد شهاب. تشعّبت فاعلية أدوارهم على مرّ السنوات والعهود، وأمسكوا ـ وهم يتقلّبون بين دوائر المديرية ـ بمعظم مفاتيح إدارتها وسطوتها على الخارج وفي مؤسّسات رسمية أخرى. بعضهم نجح في أن يصبح ظلّ المدير العام في الحقبة السابقة، وفي أن يتجاوزه أحياناً. يلوذ بالزعماء والسياسيين، ويحتمي بهم للمحافظة على هذا الدور والمكاسب التي تؤول إليه من خلاله، ويتيح لهؤلاء في المقابل التدخل في شؤون المديرية.

كان قد سمع أيضاً من بعض الموظفين إيحاءات أقلقته واستفزّته في آن، بعدما وُصفت بأنها في تقاليد المديرية على مرّ سنوات تُسيِّر أعمالها وتحافظ على توازنها: للمفوّضين صلاحيات ونفوذ موازيان للمخصّصات السرّية للمدير.

وجد في إجراء مناقلات شاملة في صفوف المفوّضين باباً عريضاً على هدفين: أولهما ترسيخ سلطته وهيبته على رأس هرم المديرية، وثانيهما شقّ الطريق أمام إعادة تنظيمها. لفته أن الصلاحية مُقيَّدة وعقبة في الوقت ذاته: يقترح المدير العام مناقلات المفوّضين، لكنّ وزير الداخلية هو مَن يأمر بإصدارها بعد الموافقة عليها وتوقيعها عملاً بالمادة 30 من المرسوم الاشتراعي 139. على طرف نقيض منها، تقع مناقلات المأمورين والمفتشين في صلاحية حصرية للمدير.

آخذاً بأسلوب اعتمده الجيش الأميركي كان قد تعرّف عليه عندما أجرى دورة عسكرية، رغب في استعارة نموذج يضع المناقلات في يد الرئيس الذي يملك السلطة بتطبيقه على مديريته: يُجري المدّير مناقلات المفوّضين، ويُعطى هؤلاء من داخل وحداتهم صلاحية مناقلات مرؤوسيهم.

ذهب إلى رئيس الحكومة وزير الداخلية، 30 تشرين الثاني 1971، وكاشفه بخطته. طلب منه تفويضاً ينقل صلاحية تشكيلات المفوّضين إليه.

فوجىء بطلب التفويض، وسأل: هل سبق أن حصل ذلك. يهمّني أن لا يُقال إن صائب سلام تخلّى عن صلاحياته.

ردَّ: لا. لم يسبق أن حصل.

قال: كيف تريدني إذن أن أقبل؟ ماذا تتوقّع أن يقول الشارع السنّي؟ أعطى التفويض لماروني؟

أجاب: قلتَ لي وفخامة الرئيس إنني عُيّنت لتنظيم الأمن العام. كي أفعل ذلك يجب تجاوز هذه العقبة. من دون إزالتها لن أستطيع القيام بعملي. إذا لم أفرض سلطتي على جميع موظفي الأمن العام ولاسيّما منهم المفوّضين، لن أتمكّن من إعادة تنظيم المديرية. الموظفون الصغار ليسوا المشكلة، بل الكبار.

قال صائب سلام: لا أستطيع الإقدام على خطوة لم يسبقني إليها أحد.

ردَّ أنطوان دحداح: بلى. إن لم تستطع القيام بها تستطيع سواها.

قال: مثل ماذا؟

ردَّ: الموافقة على استقالتي وتوقيعها الآن.

وأخرج من ملف كان يحمله ورقة ضمّنها استقالته ووضعها على الطاولة.

قال صائب سلام: معك الإثنتان؟

ردَّ: نعم. ورقة التفويض وكتاب الاستقالة.

وأخرج من الملف ورقة أخرى حَوَت طلب انتقال التفويض من الوزير إلى المدير.

أضاف أنطوان دحداح: لن أخرج من عندك يا دولة الرئيس إلا بإحدى الورقتين. الموافقة على التفويض أو قبول الاستقالة. إمّا هذه أو تلك. لا أريد تأجيل بتّ الموضوع.

قال: لن أوافق على استقالتك.



ردَّ: لن تكون محرجاً أمام فخامة الرئيس إذا قبلتَ استقالتي. أنا أتكفّل بإقناعه بقراري. لكنني بالتأكيد لن أستطيع العمل من دون التفويض. يصير وجودي في الأمن العام عندئذ غير مُجد. في هذه الحال أفضّل الرجوع إلى الجيش.

قرأ رئيس الحكومة وزير الداخلية التفويض مليّاً، وقال: لا يكفي.

وأضاف بخطه «العقيد الركن أنطوان دحداح طيلة مدّة وجوده» إلى صيغة التفويض المعطى إلى المدير العام للأمن العام بقرار لوزير الداخلية رقمه 299 اليوم نفسه.

قال: هذا التفويض يقتصر عليك وحدك. من بعدك يجب أن تعود الصلاحية إلى أصحابها، إلى وزير الداخلية. هذا تفويضٌ للعقيد أنطوان دحداح فقط.

ردَّ: لن أفرّط بالصلاحية وسأقوم بما يجب القيام به. لن أجري مناقلات قبل مراجعتك شفوياً، وسأطلعك على مناقلات المفوّضين كلّما أردتُ إجراءها.

بموافقة الوزير، باتت في يده صلاحية مطلقة غير مشروطة. أجرى مناقلات شملت المفوّضين جميعاً في سرّية، وفاجأهم بإصدارها بعدما حضّ المفوّض أنطوان بارود على إيداعها في أمانة السرّ ومن ثمّ توزيعها على دوائر المديرية. وضعت المناقلات الجديدة عمر النويري وأمين حيدر في تصرّف وزير الداخلية عبر الهيئتين المحدثتين للإرتباط لدى قيادة الجيش ومديرية قوى الأمن الداخلي. كان عمر النويري قد لزم رئاسة دائرة بيروت وجبل لبنان مدّة قياسية بلغت 11 سنة ونصف سنة بين عامي 1960 و1971، فيما مكث أمين حيدر على رأس دائرة الاستقصاءات ست سنوات.

لم تنقض ساعتان على الكشف عن المناقلات حتى تلقّى أنطوان دحداح من صائب سلام - ولم يكن قد اطلع عليها قبلاً - مخابرة قال فيها، بنبرة لم تخلُ من الإمتعاض من إقصاء عمر النويري من منصبه: ولو... هل بدأت بي؟

ردَّ: لا. لم أبدأ بك. عمر النويري شهابي وأنتَ تعرف ذلك، وكان يتعاون مع المكتب الثاني، وتعرف ذلك أيضاً. لا يجوز أن يبقى في منصبه. المسألة ليست أنه من المصيطبة. مضى على وجوده في منصبه مدّة طويلة، وأنا اتخذت قراراً بأن لا يستمرّ موظف في مركزه أكثر من ثلاث سنوات.

خلافاً لعمر النويري، لم يُواجِه نقل أمين حيدر من منصبه احتجاج مجيد أرسلان.

لم يكن ذلك الإجراء الوحيد. عمد إلى نقل رئيس دائرة الأمن العام في مرفأ طرابلس، وهو من أنصار رئيس الجمهورية. بعد تلقّيه شكاوى وتذمّراً، أقصاه إلى آخر في

قضاء زغرتا. غضب الرئيس حينما نُقل الخبر إليه، فزاره وشرح تصرّفه. قال: ما يُشاع ينعكس على العهد وهو في بدايته. لا يصحّ أن نسمع بأن أنصار رئيس الجمهورية بدأوا يعبثون ويُفسدون ويؤثرون. ما لم نضع حدّاً لهذه الأقاويل بعد أن نتأكد منها لن نستطيع حماية العهد وسمعته.

لم يعُز أنطوان دحداح سوى ذلك التفويض من وزير الداخلية، يضع بين يديه الصلاحية التنفيذية الأكثر فاعلية، المفضية إلى تثبيت ركائز هيبته وزمام السيطرة على المديرية وتقييد المفوّضين بنطاق صلاحياتهم ليس إلا. احتفظ بالتفويض على امتداد وجوده على رأس الأمن العام ست سنوات، ومارسه من دون أن يجبه تحفّظ وزراء الداخلية الذين خَلَفوا صائب سلام. لم يشأ أحدهم استرداده، وأجرى في أكثر من مرّة مناقلات دونما العودة إلى الوزير.

لاحظ افتقار مديريته إلى موازنة كافية تمكّنها من أداء دورها. لم تزد أرقامها السنوية عن أربعة ملايين ليرة، من ضمنها مخصّصات سرّية بلغت 400 ألف ليرة. السنة التالية، عام 1972، رفع الموازنة إلى خمسة ملايين ليرة أثارت اعتراض وزارة المال وعدّتها كبيرة. بعد سنة طلب رفع أرقامها إلى 16 مليون ليرة، واستمرّت كذلك حتى عام 1977. أما المخصّصات السرّية التي زيدت عام 1972 إلى مليون ليرة، فاستقرّت على هذا الرقم. وزّعها على مخبريه، من غير أن تبدو مُرضية له ومؤهّلة للإكثار من تجنيدهم وتوسيع شبكاتهم.

لا تخضع المخصّصات السرّية لرقابة مسبقة أو متأخرة، وليس لمدير الأمن العام تبرير إنفاقها وتدوين قيودها. مبلغ موضوع في تصرّفه يمثّل حقاً كاملاً له، يتصرّف به وفق مشيئته في سبيل الوصول إلى معلومات تظلّ مصادرها سرّية شأن المخبرين، وتوسّل وسائل بلوغ أهداف تصبّ في حماية الرئيس والنظام والحُكم والأمن. لا تخضع للمساءلة أبداً.

حينما تسلّم من سلفه المنصب سأله عن شبكات مخبريه، فردّ بأنهم لا يرغبون في العمل معه.

لم يُفصح عن السبب، ولا عن عددهم وخبراتهم. اكتفى بالقول إنّهم يتعاونون معه هو لا مع أحد سواه في المديرية.

قال أنطوان دحداح: لا أحد تُسلّمني إيّاه.

ردّ: لا أحد يريد.



أشعَرَه هذا الإمتناع بشبكات مخبرين هزيلة وغير جدّية بعدما تبيّن له افتقاد المديرية محفوظات تُوثّق تقاريرهم أو تعاونهم.

عقّب جوزف سلامة: هناك أشخاص يتعاملون معنا وندفع لهم رواتب، لكنّهم ليسوا مخبرين. إذا أردتَ أسلّمك إيّاهم.

وأخبره بأسماء ثلاثة رؤساء نقابات معروفة يطلعون الأمن العام على ما لديهم من معلومات أو أخبار يستقونها من مصادر مختلفة في مهنهم، أو تتناهى إليهم من محيطهم ومن أوساط يختلطون بها.

بعد بضعة أسئلة طرحها على مفوّضين، اكتشف الآلية البدائية المبسّطة، غير المنظّمة والمدروسة، بين المدير والوصول إلى المعلومات عبر المخبرين: يرفع إليه الموظف تقريراً من المخبر في مظروف مختوم يتضمّن أخباره ليس إلا.

سعياً إلى بناء آلية جديدة توفّر الاتصال الآمن بين المخبر والمديرية وإيجاد وسائط سليمة موثوق بها ومؤهّلة تنظّمه، وتأسيس شبكات مخبرين تؤول إلى توجيه المديرية نحو الاستخبارات وجمع المعلومات، كاشَفَ أنطوان دحداح في الأشهر التالية الملحق العسكري في السفارة الأميركية في بيروت في الأمر، راغباً في المساعدة والإفادة من تجربة استخبارات بلاده.

ردّ الديبلوماسي الأميركي بإيفاد موظف من السفارة عامل في مكتب التحقيقات الفيديرالية (FBI) هو كورونجس نصَحَه بدوره بالإستعانة بالخبرة الفرنسية، أكثر مراساً ومهارة من الاستخبارات الأميركية في مهمات الأمن العام. أضف أن طرائق عملها أكثر سهولة وأقلّ تعقيداً. عزّزت حجّة محدّثه الأميركي لديه أنّ فرنسا استقرّت سنوات طويلة في لبنان وبنت الجيش وقوى الأمن الداخلي وأجهزتها الأمنية، ناهيك بعلاقات تاريخية تقليدية توفّر التواصل وتعاون استخبارات البلدين في تطوير الأمن العام اللبناني.

اتصل أنطوان دحداح بالسفير الفرنسي ميشال فونتان طالباً اهتمامه بالعثور على مفوّض فرنسي قدير واسع الخبرة. خلال أسابيع حضر أحدهم. متقاعد في الأمن العام الفرنسي (DST)[6] في مرسيليا هو سيرج فونتان اتخذ مكتباً مجاوراً لمكتب المدير،

6 - Direction de la Surveillance du Territoire.

مستشاراً مزدوج المهمة والنصيحة في قطاعي الإدارة والاستخبارات، مسموع الكلمة في خطط تحديث المديرية وتحسين قدراتها وتنظيمها. لبث في منصبه ثلاث سنوات (1971 ـ 1974)، غادر لبنان بعد ذلك تبعاً لقاعدة السنوات الثلاث، وخَلَفَه مفوّض فرنسي متقاعد آخر هو جان مورياك تولى التدريب على تقنيات العمل الأمني، ورفع إلى أنطوان دحداح لائحة بمعدّات قال إنها مهمّة لتطوير أداء موظفي المديرية ولاسيّما منهم المفوّضين، وتمكينهم من الإحاطة بأساليب عمل جديدة تختصر عامل الوقت وتفضي إلى إنجازات باهرة. مكث في لبنان حتى عام 1976.

حفظ من نصائح سيرج فونتان ممارسة الوظيفة من دون انحياز إلى أيّ فريق سياسي أو حزب، ولا كذلك إلى الموالاة أو المعارضة، وتفادي المفاضلة بين الطرفين ما دام التنافس الديموقراطي يؤدي إلى قلب الأدوار بالتناوب على السلطة.

طلب منه أيضاً عدم مناوأة المعارضة قبل أن يختم: هذا هو المبدأ، وأنتَ طبِّق ما شئت. أنا مستشار وذلك هو رأيي.

أبرَزَ له المفوّض الفرنسي المتقاعد أهمّية جهاز الاستخبارات عندما لفته إلى تخصيص إسرائيل جهازاً من 250 مخبراً لمراقبة السفارة السوفياتية وتعقّب ديبلوماسييها ونشاطاتهم واتصالاتهم على أراضيها، وعلاقاتهم بأوجهها الاجتماعية والسياسية والعقائدية.

كان على مدير الأمن العام البحث عن سبل تجنيد المخبرين وتحديد وسائل تعاونه مع شبكاتهم التي راح يستحدثها. وخلافاً لما أخطره به جوزف سلامة، قرّر أن لا يتعامل مع المخبرين مباشرة.

كانت تقاريرهم، وأخصّها المعلومات عن وزراء ونواب وسفراء وسياسيين ونقابيين، تُدرج في ملفات دائرة ضبط الإقامة في جوار ملفات مئات ألوف من اللبنانيين تضمّنت أحوالهم المدنية، فشغلت ثلاث طبقات من عمارة بدارو ومثّلت الثروة الفعلية للمديرية. ملفات قيود اللبنانيين جميعاً، والمقيمين على الأراضي اللبنانية وحركة انتقالهم فيها. جعل هذا الدمج تقارير المخبرين مكشوفة يسهل تسريب محتواها في دائرة نيطت بها محفوظات ووثائق رسمية يعمل في غرفها وجواريرها وخزائنها 125 موظفاً. كلٌّ من هؤلاء قادرٌ بلا عوائق على الاطلاع على تقارير المخبرين وفضح سرّيتها.



سأل أنطوان دحداح مستشاره الفرنسي عن عصارة تجربة بلاده، فأرشده إلى اقتراحه بإنشاء جهاز خاص مستقل لجمع المعلومات والاستخبار هو (Service de Manipulation)، دُعي جهاز المخبرين يرمي إلى حصرهم به لا بأفراد أو رؤساء دوائر ـ كلٌّ مستقلٌ عن الآخر ـ على ما كان سائداً. كانت لكل رئيس دائرة آنذاك شبكة مخبرين مرتبطة به وحده، لا تلبث أن تضمحل عند مغادرته مركزه أو تقاعده. فإذا المديرية بلا عيون وآذان، ومخبروها اختفوا تماماً.

رَبَط الجهاز المحدث المخبرين جميعاً به عبر شبكات يعملون في نطاقها، لكلّ منها رئيس، فأمسى مرجعهم الوحيد من ضمن آلية عمل هرمية تضعه في منزلة وسطى: فوقه الفرع الثاني، وتحته شبكة المخبرين. ليس لأحد سوى رئيس الجهاز مخبرون، وأسماؤهم الحقيقية لديه وحده. عندما يقترح رؤساء الفروع والدوائر مجنّدين للاستخبار يُحيلونهم فوراً على رئيس جهاز المخبرين وتنقطع ـ مذ ذاك ـ صلتهم بهم نهائياً. يعتمد المدير المخبرين ويُوافق على توظيفهم في ضوء تقارير ونبذات عنهم، ويطلب إلحاقهم بالجهاز.

حدّد سيرج فونتان إطار تنظيم جهاز المخبرين وطريقة إدارته وعلاقته بهم ومشغّليهم. أخضع المفوّضين لدورات تدريبية وشرح لهم التجربة الفرنسية حول «السياسة التخريبية» و«مكافحة التجسّس». من قلّة إيمانه بجدوى إرسال مفوّضين إلى الخارج للتدرّب على مهماتهم في الأمن العام وتجنّباً لتكبّده نفقات باهظة، فضّل أنطوان دحداح التعاقد مع الخبراء وإحضار الدروس إلى لبنان. طيلة الدورات التدريبية المتتالية، وضع سيرج فونتان بين أيدي المفوّضين كتيّبات عن التجسّس ومكافحة شبكاته وعن الإعتداء على أمن الدولة والاستخبارات العامة لدرسها، حتى إذا انتهت استعادها منهم بعدما حظّر عليهم استنساخها أو الإحتفاظ بها أو تسريبها إلى أيّ أحد. أُخضِع المفتشون والمأمورون كذلك لدورات قصيرة بعد ترجمة الكتيّبات إلى العربية، اقتصرت على مفاهيم الاستخبارات العامة ومهماتها وطرائق عملها.

درّس المفوّضين أن المخبر هو مخبر المديرية وليس الفرد الذي يقتضي أن لا ينظر إلى تجنيد المخبرين على أنه إنجاز شخصي. يصبح عندئذ مُجنّدًا لدى المؤسّسة الأمنية وحدها. علّمهم أن مهمات المخبرين ليست ظرفية كي يرتبطوا بمشغّليهم فقط ولئلا يذهبون بذهابهم. لفتهم إلى مَلَكَة رئيسية في التجنيد هي حسن اختيار المخبر

ووضعه في المكان الذي تحتاج إليه المديرية من أجل الحصول على معلومات مفيدة ومجدية في حزب أو تنظيم أو هيئة أو مؤسّسة، يسعه التغلغل فيها وسبر ما يجري داخلها. عيّن مواصفات المخبرين ومراتبهم، وأهمّية اكتشاف نقاط ضعفهم عند جمع نبذات دقيقة عنهم ومراحل حياتهم الشخصية والمهنية والاجتماعية، والإحاطة بطباعهم ومزاجهم لاستخدامها في الأوان المناسب. من الضرورة بمكان ـ قال سيرج فونتان ـ العثور على نقاط ضعف في المخبر بغية السيطرة عليه من خلالها.

ميّز المفوّض الفرنسي بين العميل (agent) والمخبر (informateur): الأول يعرف أسرار الداخل وسبل اتخاذ القرارات ومراجعها وتوقيت تنفيذ الخطط ويكون في صلب البنية التنظيمية التي يجمع المعلومات عنها، والثاني يجمع كلّ ما يصل إلى يديه من معلومات وأخبار من دون تكليفه أهدافاً دقيقة ومحدّدة. أسهَبَ في تناول الاستخبارات السوفياتية ـ وكان النشاط الشيوعي الأكثر إثارة للجدل ـ وآلية عملها وأقسامها وأساليب تصنيفها المعلومات وتبويبها واستثمارها بين جهازين أحدهما الاستخبارات العامة (KGB)، والآخر الاستخبارات العسكرية (GRU). أطلعهم على وسيلة تناقل المعلومات لديهما: في سفارة الاتحاد السوفياتي شخص يتمتع بالحصانة الديبلوماسية يكون على اتصال بآخر، يكون بدوره على اتصال برئيس خليّة من ثلاثة أو أربعة مخبرين يتولون إيصال المعلومات. لا يُعرَف عندئذ رأس الهرم، ولا يجري اتصال به.

كان على سيرج فونتان توجيه نصيحة مهمّة لأنطوان دحداح والمفوّضين الذين عبروا به: سرُّ كلّ مخبر ونجاحه في عبارة مقتضبة: أن يكون أخرسَ ومخيّط الفم.

آلية تجنيد

أول المخبرين رجال الأمن العام بسبب علاقاتهم الشخصية واتصالهم اليومي بالمواطنين وحاجة هؤلاء إليهم لإنجاز معاملاتهم، تُولد صداقات وإيّاهم. ناهيك بحال مماثلة مع المنضوين في الأحزاب. بذلك تمسي مهمتهم تطويع مخبرين عملاء وفق آلية متدرّجة: يسأل موظف الأمن العام المتطوّع عن مدى استعداده التعاون مع المديرية وتزويدها المعلومات. إذا وافق ملأ استمارة خاصة تنصّ على تقاضيه راتباً عن وظيفته بصفته هذه. يرفع الموظف الاستمارة إلى الجهاز المحدث الذي



يدرسها ويبدي رأيه في تجنيد المخبر. بعد الموافقة يُعرِّف موظف الأمن العام المخبر على رئيس شبكته المكلف إدارته (manipulateur)، وهو مفوّض.

لكلّ رئيس شبكة خمسة مخبرين فقط يتعاونون معه. منذ ذاك يفقد موظف الأمن العام علاقته بالمخبر وينتهي دوره. أما تقارير المخبرين فيتسلّمها رئيس جهاز المخبرين من المفوّضين رؤساء الشبكات، وينظّمها ويُبوّبها في ملفاتهم وإضباراتهم ويُعدّ ملاحظاته في شأنها، ثم يحيلها على الفرع الثاني (الاستخبارات) الذي يعمد إلى مراجعتها وتلخيصها وإعداد تقويم لأهميتها قبل إحالتها على مدير الأمن العام للاطلاع عليها. من ثمّ، في ضوء تقديره، يُوزَّع محتوى التقارير على الفروع المعنية تبعاً لحاجة كلّ منها إلى ما يجب أن يعرفه وارتباط اختصاصه وصلاحياته به، شأن المعلومات عن السياسيين والأحزاب والجمعيات والنقابات. يُدوِّن الفرع الثاني رأيه ويقترح التدابير والإجراءات الآيلة إلى استثمار المعلومات الواردة في التقارير، أو طلب إهمالها وإتلافها أو التريّث حيالها. في مسار الآلية هذه يتخذ الفرع الموقع الأقرب صلة بمدير الأمن العام. مصفاة المعلومات التي يقتضي اطلاعه عليها قبل أن تعود، في نهاية المطاف، إلى جهاز المخبرين مجدّداً كي تُحفظ فيه.

يتقاضى المخبر من رئيس الشبكة راتباً لقاء عمله ويُوقّع إيصالاً يُضمّ إلى ملفه في المحفوظات السرّية بغية مراقبة أدائه، وعدد الإيصالات التي يُوقّعها، وتقدير نشاطه وقياس المعلومات التي أفشى بها. كانت تلك نصيحة سيرج فونتان عندما سأله أنطوان دحداح عن الطريقة الملائمة في التعامل مع المخبرين.

قال المفوّض الفرنسي المتقاعد: ما يرد في تقارير المخبرين سرّ الأمن العام وعمله. ينبغي أن تكون لكلّ مخبر بطاقة تُدوَّن فيها المبالغ التي يتقاضاها عن تقاريره منذ بدأ يتعاون مع المديرية.

أضاف: لا تصدّق أحداً يقول لك إنه يقبض الراتب ولا يُوقّع الإيصال. جميعهم يُوقّعون. في البداية يتملّصون ثم يفعلون.

ظلّت أسماؤهم مجهولة لا يعرف بها سوى رئيس جهاز المخبرين. رقم أو رمز ليس أكثر. بهذه الصفة يعرفهم رئيس الفرع الثاني. بعضهم اتخذ اسماً مستعاراً أو لقباً خبّأ هوّيته وتعاونه السرّي مع الأمن العام. أما تسليم التقارير فيجري بوسائل مختلفة كأن يُوضع في مكان تجنّباً للقاء مباشر، أو في مقابلات وجهاً لوجه في مطارح غير

مزدحمة لا تثير الشبهة، أو عبر الهاتف.

بعد توقيع المخبر إخباره في أسفل صفحة التقرير ـ نموذج ابتكره أنطوان دحداح أورَدَ فيه خانات تحدّد قياس الصدقية والصحة والدقة والمصدر ـ يُمزّق رئيس الشبكة الزاوية السفلية من الورقة، المخرّمة والمقصورة على اسم المخبر وتوقيعه لئلا يُفتضَح عندما يمرّ التقرير في آلية انتقال من جهاز المخبرين إلى الفرع الثاني، إلى المدير، ومن ثمّ إلى فروع الاختصاص والصلاحية.

على امتداد السنوات الست ترأس المفتش أول الممتاز قبل ترقيته إلى مفوّض ميشال القاضي جهاز المخبرين. لم يأتِ من مراسٍ سابق في الاستخبار والاستقصاءات بعدما صرف خدمته في دائرتي المطار والمرفأ. تعمّد أنطوان دحداح مواصفاته كي يجيء إلى جهاز المخبرين بأحد لم يختبر قبلاً علاقة مباشرة بالشعبة الثانية أو تأثر بها، أو عمل في ظلّها. توخّى إرساء أسلوب مختلف في مقاربة الاستخبار، وهو يحدث تطويراً في مديرية يريد لها في الوقت نفسه التخلّص نهائياً من تغلغل الاستخبارات العسكرية فيها. عني المفوّضون بدورهم بتجنيد مخبرين يرتبطون برئيس الشبكة الذي يرتبط برئيس الجهاز.

حتى اندلاع «حرب السنتين» (1975 ـ 1976) كان مخبرو جهاز المخبرين بلغوا 150 متعاوناً يتقاضون رواتب دورية موزّعين على 30 شبكة. في المرحلة الأولى من وضع الجهاز موضع التطبيق جنّد الأمن العام 30 مخبراً توزّعوا ست شبكات.

حَصَرَ مدير الأمن العام حفظ تقارير المخبرين برئيس الجهاز الذي اتخذ مكتباً مجاوراً له. خزنة حديد أُودِعَت فيها والمحفوظات السرّية الأصلية. احتفظ رئيس الفرع الثاني بدوره بنُسَخ عنها كونه مرجعية إحالتها على المدير وضعها في خزنة حديد أخرى في مكتبه، إضافة إلى تقارير تقويمية وخلاصات تقديرات أعدّها الفرع.

صُنّفت تقارير المخبرين في إضبارات تحافظ على سرّيتها وحُظِر الوصول إليها، واقتصر استثمار مضمونها على أمر مباشر من مدير الأمن العام وحده. حوت خزنة الحديد تقارير عن الوزراء والنواب والأحزاب والشخصيات والنقابات والجمعيات والسفارات. لها مفتاحان أحدهما مع ميشال القاضي والآخر مع رئيس الفرع الثاني. يُفتحان معاً. في مكتب أنطوان دحداح خزنة حديد ثالثة تتضمّن ملفات دقيقة وخاصة لا يطلع عليها معاونه ورئيس جهاز المخبرين ورؤساء الفروع، تُعنى برئيس

الجمهورية ورئيس الحكومة، أو تتصل به هو بالذات وتنطوي على سرّية عالية.

تبعاً لأهمّية تقاريره ومحتواها، يتقاضى المخبر ما بين 200 ليرة و500 ليرة شهرياً. يزداد الراتب كلّما تقدّم موقعه في حزب مهم، أو في الوصول إلى المصادر الأوسع اطلاعاً على المعلومات. يصحّ ذلك على تسريب المخبر معلومات دقيقة ومحاضر الاجتماعات السرّية للأحزاب. لكنّ الراتب يتدنّى عندما يلاحظ رئيس الشبكة إخفاقه في تزويده ما يتطلّبه منه. دافعان يحدّدانه: كفاية المخبر وجدّية تعاونه والثقة به، والحاجة إليه في بيئة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يفتقر الأمن العام إلى عيون وآذان فيها. حصل في بعض الأحيان على تقارير ملتبسة، ومرّات مغلوطة كلّياً، ومرّات متفاوتة الصدقية. مع ذلك تمسّكت المديرية بمخبريها كي تكون لها العين والأذن الضروريتان في هذا المكان أو ذاك في غياب التقنية المتطوّرة والتنصّت والأجهزة اللاسلكية والإمكانات المالية المساعدة. بدا المخبر الفرد المصدر الرئيسي والوسيلة. بقلم وورقة أو بما يهمس به لرئيس الشَبكة. لم يكن أمام الأمن العام سوى تصديقه، والتظاهر بتصديقه كذلك، وإجراء تقاطع يصبح صعباً عندما يكون المخبر هو المتعاون الوحيد في البيئة المنشودة المكلّف مراقبتها والحصول على معلومات وأخبار عنها. في الغالب يُعوَّل على عامل الوقت والإنتظار لإثبات صدقية الأخبار تلك وكفاية المخبر.

آخذاً بتصنيفٍ كان قد نصح به سيرج فونتان، كان ثمّة مخبرون مميّزون (honorable correspendant). شخصيات في مواقع ومناصب رفيعة ذات امتياز خاص، شأن نواب وسياسيين ورجال أعمال ومديري مصارف ورؤساء نقابات وأصحاب شركات ومؤسّسات مالية واقتصادية أو مديريها أو موظفين فاعلين يتمتعون بمكانة اجتماعية مؤثرة. لا يتقاضون رواتب، وتلتفت المديرية إليهم بهدايا دورية في الأعياد. لكنّها تمكّنهم من بعض النفوذ وحصولهم على خدمات وتسهيلهم حصول آخرين عليها. تطبع علاقة الأمن العام بهم الصداقة الشخصية. لم يزد عددهم عن مئة. ليس للمعلومات والأخبار التي يحصلون عليها أهمّية استثنائية لاستيقائهم إيّاها من اتصالهم بمحيطهم، أو ما يصل إلى مسامعهم. ليسوا مخبرين، بل أصدقاء تنطوي معرفتهم أحياناً على تحليل مفيد ذي دلالة في رصد اتجاهات وخيارات.

بدورهم رجال الأمن العام، في أيّ رتبة أو إدارة أو مرفق أو مركز حدودي، مخبرون

حتميّون معنيون بجمع المعلومات والمراقبة. تدخل هذه الصفة في صلب واجباتهم بلا تردّد أو مكافأة متوخّاة. لكنّ أنطوان دحداح، مستخلصاً عِبَرَ تجربة الشعبة الثانية، تجنّب تعميم الاستخبار من الداخل وتكليف أفراد جمع معلومات عن رؤسائهم المفوّضين أو رؤساء الفروع والدوائر أو رفاقهم في الإدارة، خشية تعريض الانضباط لخلل رئيسي وتعطيل الإمرة والهرمية عندما يتحوّل المأمور أو المفتش مخبراً أوسع نفوذاً من رئيسه. لم يحل ذلك دون التفاته إلى مكافأة موظفين نشطوا في الوصول إلى معلومات. بعدما حدّدت موازنة المديرية بند المكافآت بـ30 ألف ليرة سنوياً، رفعها في سنة واحدة إلى 300 ألف ليرة من خارج المخصّصات السرّية، ثم أصبحت عام 1976 مليون ليرة.

نظر مدير الأمن العام إلى الفرع الثاني بأولوية متقدّمة لوقوعه في صلب مهمات المديرية. مستودع الأسرار والمعلومات. بعد أنطوان نصر الذي ترأسه حتى مطلع عام 1975، حلّ فيه زاهي البستاني طليع الدورة الأولى من المفوّضين الأولين المجازين، ثم علي الموسوي طليع الدورة الثانية منهم. في ظلّ زاهي البستاني صار أكثر تميّزاً وغزارة في الوصول إلى المعلومات والتدخّل في شؤون الأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات الاقتصادية والسياسيين. نيط به أيضاً جمع التقارير الوافدة من دوائر المديرية في المحافظات وقصاصات الصحف وتقارير جهاز المخبرين، إلى تحليل المعلومات وتقاطعها وإعداد التقارير التي تُرفع إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخلية.

آخذاً بقاعدة أن عليه أن يعرف كلّ شيء عن كلّ شيء وفي كلّ شيء، بلا موانع أو محرّمات في أيّ مكان، أرسى زاهي البستاني طريقة عمل فرع افتقر إلى صلاحيات تنفيذية. عوّل على تعاون مباشر مع جهاز المخبرين برئاسة ميشال القاضي ودائرة الاستقصاءات برئاسة سامي أبوالحسن. يطّلع على التقارير ويقدّر الحاجة إلى استثمارها أو إتلافها، أو تقاطعها أو متابعتها للحصول على مزيد من الإيضاحات، ثم يرسلها إلى أحدهما. راح يلحّ على معلومات دقيقة، واضحة، مقنعة، غير مستقاة من مصادر مفتوحة وثرثارة، أو تتخبّط في عموميات. قارَبَ الأمن من منظار مزدوج هو تلازمه مع السياسة. ذو وظيفة سياسية على غرار المعلومات ذات الوظيفة السياسية البعيدة عن الشغف والإعتداد بمعرفتها كي تنتهي في الأدراج. يصبح الأمن مُسيّساً



عندما يستظلّ السياسة، ولا يتوسّل أن يكون مظلّتها.

من دون وضعها موضع التنفيذ وتقدير الحاجة إليها، تصبح المعلومات بلا جدوى. تقترن باستمرار بمرجع يملك القرار والإمرة وقدرات إجرائية تتيح الإستفادة منها.

فاخَرَ زاهي البستاني بأن أيّاً من مخبري الأمن العام لم يُفتضح إبّان «حرب السنتين» عندما دخل لبنان ـ في موازاة الحرب الأهلية ـ صراعات أجهزة استخبارات عربية وأجنبية تورّطت فيها بغية اصطياد المعلومات والخصوم والنفوذ والتلاعب بالتوازنات الداخلية والتغلغل داخل الأحزاب والتنظيمات اللبنانية والمنظّمات الفلسطينية.

ليس للفرع الثاني تجنيد مخبرين، ولا يدخل في اختصاصه. يكتفي بإحالة مَن يُقدّر جدّية تعاونه مع الأمن العام على جهاز المخبرين، ومنه على رئيس الشبكة. لم يزد العاملون في الفرع عن خمسة. مع ذلك أخلّ زاهي البستاني بالقاعدة ونطاق الاختصاص، وأدار مخبرين ارتبطوا به مباشرة قارب عددهم 70 مخبراً موزّعين على المحافظات الخمس. لم يكن العدد كافياً لكنّه أتاح له الوصول إلى كمّ كبير من المعلومات. جنّد مخبرين من المديرية أيضاً، ومَالَ إلى ترجيح العملاء منهم. باشر باكراً هذا الدور منذ ترأس عام 1974 شعبة في دائرة الاستقصاءات، وبلغ ذروة تنظيمهم وإدارتهم رئيساً للفرع الثاني عام 1975 ثم رئيس دائرة الاستقصاءات عام 1976.

على مرّ السنوات الثلاث تلك، حدّد أهدافاً مباشرة للمعلومات هي الأحزاب اللبنانية اليمينية واليسارية والمنظّمات الفلسطينية اقترب فيها مخبروه من دوائر القرار.

أوْلَى ـ وجهاز المخبرين ـ اهتماماً بالحصول على معلومات عن سوريين معارضين مقيمين على الأراضي اللبنانية من سوريين آخرين على تماس بهم لتعقّب تنقّلاتهم واتصالاتهم ونشاطاتهم. لم يتردّد في القول إنه يريد مخبراً على الأقلّ نافذاً في كلّ حزب وتنظيم. جنّد في حزب الكتائب مخبراً هو عضوٌ في مكتبه السياسي ترأس مصلحة الطلاب فحضر الاجتماعات بصفته هذه، يحظى بثقة رئيس الحزب بيار الجميّل. راح منذ عام 1974 يُزوّده أسبوعياً تقارير عن الاجتماعات المغلقة براتب شهري مقداره 120 ليرة[7]. عندما أصبحا صديقين، سأل بشير الجميّل زاهي البستاني عام 1981 مراراً عن مخبره في الحزب، فأحجم عن كشفه. استعان

7 ـ قادت المفارقة إلى أن يصبح الرجل بعد عقدين نائباً ووزيراً بارزاً.

بأصدقائه لتزويده معلومات من دون أن تجمعهم بالمديرية علاقة سابقة. عام 1976 بات يتكلّم عن حاجة المديرية إلى استخبارات قوّية رغم ضآلة الإمكانات والمخصّصات السرّية. فاجأه إسرافٌ غير مبرّر فيها يذهب إلى شخصيات، بعضها سياسي وحزبي، وإلى أفراد عُزي إلى صداقات خاصة ومساعدات اجتماعية. فاتَحَ مدير الأمن العام بالأمر فخفّض عدد هؤلاء، وأحال القسم الأوفر من المخصّصات السرّية على المخبرين، ذوي أولوية في المكافأة.

لم يسهل عليه، رئيساً للفرع الثاني، العمل بلا عقبات. بانفجار الحرب اللبنانية شُلّ الاتصال والتواصل بين الأحياء والمناطق. تحوّط المخبرون وقلّلوا تحرّكاتهم خشية افتضاح تعاونهم مع المديرية، وتعرّضهم للإنتقام من ميليشيات وأحزاب بسطت سيطرتها وراحت تقاوم المؤسّسات الرسمية والأجهزة الأمنية، وتقوّض استمرارها وتحاول التسلّل إلى داخلها للحلول محلّها. اكتشف موظفو الأمن العام أن المنظّمات الفلسطينية كانت تجمع الأوراق التالفة التي يُلقون بها في براميل النفايات للاطلاع على محتواها. يحضر يومياً إلى مبنى المديرية عمّال تنظيفات مكلّفون جمع براميل النفايات تلك. في وقت لاحق أسرَّ أحد المخبرين الفلسطينيين إلى رئيس شبكته أن بعض عمّال التنظيفات يتعاون مع منظّمات فلسطينية لإيصال النفايات إليها بمخصّصات شهرية تصل أحياناً إلى ألوف الليرات، تنفق على تناوب العمّال ـ وبينهم فلسطينيون ـ على جمع النفايات. معظم هذه أوراق أو معاملات قديمة أو تقارير أو تعليمات يجري التدقيق فيها. للفور اتخذ الفرع الثاني إجراءً أبدل العمّال ووجهة إرسال النفايات. أوعز رئيسه إتلاف الأوراق تلك بفرّامات خاصة كي يتعذّر الاطلاع عليها. تكهّن بتعاون بين بعض موظفي المديرية وجهّات فلسطينية استخدمت عمّال التنظيفات. لم تكن قد توافرت حتى ذلك الوقت سوى فرّامات قليلة في الفرع الثاني ودائرة الاستقصاءات وجهاز المخبرين.

حاذر مدير الأمن العام التنصّت، وكان لا يزال في عهدة الشعبة الثانية. انتقل إليها في ولايتي فؤاد شهاب وشارل حلو، واستمرّ كذلك مع خَلَفَهما.

سأل مستشاره الفرنسي عن التنصّت في بلاده، فردَّ جازماً: بالتأكيد هناك تنصّت. لكنّ المسألة بالغة الدقّة. لدينا جهاز يجمع الأسلاك العسكرية على رأسه جنرال مشهود له بصفة عالية من الثقة والصدقية يُنعت



بـ «General de haute conscience». في كل مرّة يجري تنصّت تسبقه موافقة المدّعي العام الذي يأذن به.

بعدما تجاهلت الشعبة الثانية هذه القاعدة في العهدين الشهابيين، وتوسّلت تنصّتاً متفلّتاً من الرقابة القضائية، اختار مدير الأمن العام في العهد الجديد الإبتعاد عن هذا المصدر المهمّ من المعلومات، فبقي بين يديّ رئيس الاستخبارات العسكرية العقيد جول البستاني، مُثقلاً بقيود ألزمه إيّاها سليمان فرنجيه وصائب سلام: اقتصار التنصّت على حماية الأمن العسكري للجيش ومكافحة التجسّس وصراع أجهزة استخبارات عربية ودولية على الأرضي اللبنانية.

لم يحل ذلك دون تنسيق دائم بين الأمن العام والشعبة الثانية عزّزته صداقة طويلة بين رئيسيهما، رفيقي الدورة في المدرسة الحربية بين عامي 1948 و1950. سرعان ما آل تعاونهما إلى إحياء تقليد دَرَجَ بتفاوت في الخمسينات والستينات. اجتماع دوري للأجهزة الأمنية قبل ظهر كلّ سبت في مكتب المدعي العام التمييزي ميشال طعمة في قصر العدل، يحضره المدير العام لقوى الأمن الداخلي هشام الشعّار والمدير العام للأمن العام العقيد أنطوان دحداح ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني وقائد الشرطة القضائية (رؤوف عبدالصمد ثم علي الحسيني ثم فؤاد الفرّ). يتبادلون المعلومات والتحليلات وتقدير الأوضاع وتقويمها ومراقبة المخيّمات الفلسطينية.

عقد أنطوان دحداح وجول البستاني اجتماعات ثنائية من غير أن يتعمّد أحدهما، في ظلّ الفصل بين الأدوار والمهمات والصلاحيات، اختراق الآخر بالمعلومات أو مراقبته. قاطَعَا تقاريرهما واستخلصا معطيات إضافية. اقترح أنطوان دحداح على جول البستاني الاجتماع بسيرج فونتان والإستفادة من خبرته لدى جهازه، فلم يتحمّس. مَالَ إلى طريقته هو في إدارة الاستخبارات العسكرية وتنظيم آلية بناء شبكات مخبريه بعلاقة مباشرة بينهم ورئيس الفرع المعني.

جمعت الرجلين مرجعية واحدة مصدر تعيينهما ورأس الهرم هو رئيس الجمهورية الذي لم يخف المفاضلة الشخصية، ولا كذلك تغليب رأي الأمن العام على الشعبة الثانية، ولم تكن التراتبية الوظيفية والإدارية تساوي بينهما. أحدهما مدير عام يرئس مؤسّسته، والآخر رئيس شعبة في أركان الجيش لها رئيسها. منذ مطلع

عهده، ميّز سليمان فرنجيه بين صلاحيات الجهازين وأدوارهما منعاً للتوسّع في الاجتهاد وتفادياً للإشتباك. رعى القانون اختصاص الأمن العام، والمذكرة الإدارية الشفوية في معظم حالاتها عمل الشعبة الثانية.

كان ثمّة فارق جوهري بين الضابطين والإدارتين الأمنيتين. بدا دور مدير الأمن العام أقوى من إمكانات مؤسّسته رغم اختصاص فضفاض ناطه بها القانون. في المقابل لاذ جول البستاني على رأس جهازه بالقوة المعنوية والقدرات الصلبة التي امتلكتها المؤسّسة العسكرية بموازنتها ومخصّصاتها السرّية وعديدها وعتادها وسرعة تحرّكها وحيّز عريض من المناورة يجعلها لا تنتظر بالضرورة القرار السياسي. يتهيّب الجيش الوزير لكنّ القائد هو مَن يأمر. ليست الحال نفسها بين وزير الداخلية ومديرية الأمن العام. كلتا الإدارتين الأمنيتين اتكلتا على سمعة وهمية عن قوة صوّرها الآخرون لها وحفظوها عنها. استمدّ الأمن العام هيبة السمعة من الصلاحيات التي تمكّنه من أن يكون في كلّ مكان وأوان بلا عوائق، والشعبة الثانية من مقدرتها على فعل ذلك كلّه بلا صلاحيات ونصوص.

لم يُؤتَ جول البستاني علاقة بسليمان فرنجيه مشابهة لتلك التي جمعت فؤاد شهاب بأنطون سعد، وشارل حلو بغابي لحّود، ولا عُدَّ كسلفيه رجل الرئيس الذي يمحضه ثقة غير مشروطة. لم يُقرّبه منه كي يشغل - إلى دوره الأمني - مستشاراً سياسياً يُطلعه على ما لديه ويستمزج رأيه في قراراته ويؤثر فيها. تأخّر تعيين رئيس جديد للاستخبارات العسكرية حتى مطلع عام 1971، خَلَفَ عبّاس حمدان في أثنائها غابي لحّود بضعة أشهر. عندما طُرحت أسماء محتملة لأداء دور مناقض تماماً للسنوات الإثنتي عشرة التي أمضتها الشعبة الثانية في القبض على السياسة والسلطة أكثر منها في الأمن العسكري، همس أنطوان دحداح لرئيس الجمهورية - وكان لا يزال إلى جانبه قبل تعيينه مديراً للأمن العام - باسم جول البستاني. ليس ابن بيئة شهابية وغير منضو في حزب. لم يتمرّس في الاستخبارات ولا استماله رجال فؤاد شهاب. يحمل عقلاً منظماً وتفكيراً رحباً. واسع الثقافة ذو مَلَكة تشخيصية دقيقة وخيال خصب ومقدرة تحليلية متفوّقة. في 21 كانون الثاني 1971 عُيّن رئيساً للشعبة الثانية برتبة مقدّم، رُقّي إلى عقيد بعد سنة.

كان القرار الآخر للرئيس وضع الشعبة الثانية تحت رقابته المباشرة وإطلاق يد



الأمن العام في جمع المعلومات في قطاعاتها شتى والاستقصاء والمراقبة والملاحقة والتعقّب وبناء شبكات مخبرين مدنيين مُنعت عن الشعبة الثانية. أصرّ على إعادة الاستخبارات العسكرية إلى دورها الفعلي وتقييده بصلاحياتها المحدودة، المقصورة على مراقبة الجيش من الداخل والمحافظة على أمنه من أيّ تهديد خارجي بعد مراجعة تنظيمها وتحديد مهماتها. قيل مذ ذاك عن هذا التضييق إنه انتقام من الشعبة الثانية ومحاولة إنهاكها، ومنح الأمن العام حجماً مضاعفاً بشقّيه السياسي والأمني. حُظّر عليها التدخّل في السياسة والخوض في المعلومات السياسية والبحث عنها واستثمارها، ودُعيت إلى مراقبة الحدود ونشاطات الفدائيين الفلسطينيين والحؤول دون تهريب أسلحة إليهم ومكافحة التجسّس. عند دوري المديرية والشعبة تَقَاطَع الأمنان العسكري والقومي.

خلافاً لشارل حلو، تصرّف سليمان فرنجيه على أنه أقوى من جهاز الاستخبارات العسكرية الذي لا يتعدّى عمله اطلاعه على تقاريره الأمنية. لا يصنع سياسات الرئيس ولا يتخذ قراراته، ولا يُملي عليه الخيارات وإدارة علاقة الحكم بالقوى السياسية. لا يُسمّي رؤساء الحكومات ولا يؤلفها، ولا يجمع الحلفاء والأضداد والمتنابذين والمتنافرين في لوائح انتخابية. لم يُطل الوقت حتى اكتشف الرئيس، مع انفجار الصدامات المسلحة بين الجيش والمنظّمات الفلسطينية عام 1973، أنه سيكون مجدّداً في حاجة إلى المؤسّسة العسكرية قربه، وإلى دور جول البستاني والمعلومات المتوافرة لديه وتحليله.

البطاقة المفقودة

لاقى أولوية الأمن تنظيم آلية توثيق دخول الأجانب لبنان وخروجهم منه وملفات اللبنانيين لارتباطهم به تارة، وبالأحكام القضائية طوراً. بدأ بخطوة أولى استغرق التحضير لها شهراً هي العمل على تصنيف بطاقات الدخول والخروج عبر الحدود والمرافق وتبويبها. اعتاد الأمن العام استقبال نحو عشرة الآف بطاقة دخول أو خروج يومياً، بدا أنها تفتقر إلى الدقّة والإعداد. عوّل في الغالب على مركز الكتروني تابع لوزارة الدفاع الوطني استحدث عام 1968 واتخذ من كفرشيما مقرّاً له يرئسه ضابط هو جوزف وهبه. يجمع المركز الالكتروني بطاقات الدخول

أو الخـروج ـ المخرّمـة ـ الواردة من مراكز الأمن العـام في أكياس كبيرة نظراً إلى وفرتهـا، فيُحصيها ويُبوِّبها ويُفرزها، ويُدخلها في كومبيوتر كي تبقى في محفوظات المؤسّسـة العسـكرية. عندما تحتاج المديرية إلى معلومـات عن بطاقات دخول أو خـروج تطلبها من المركز الالكتروني. لم تكن ثمّـة تقنية متقدّمة تربط اتصالها بالجيش باسـتمرار كي تتمكّن فوراً من الحصول على البطاقات. هكذا، كان عليها انتظار وصولها من كفرشيما.

سأل أنطوان دحداح جوزف وهبه عن وسيلة تمكّنه من بلوغ المعلومات تلك على عجل، فردَّ بالنفي. قال: أزوّدك إيّاها حتى الأشهر الستة الأخيرة. لم نُدخِل بعد في أجهزة المركز بطاقات الأشهر الستة الأخيرة.

اسـتنتج بأن استعانته بالمركز الالكتروني لا تستجيب حاجة المديرية إلى معلومات آنية تتطلّبها سريعاً. للتوّ قرّر إنشـاء جهاز موازٍ يجمع بطاقات الدخول والخروج ويُوثقهـا كي يُكوِّن أرشـيفها ويسـتثمر معطياتهـا فوراً، من غـير أن يحجبها عن الجيـش. خصّص قاعة كبـيرة في البناء الملحق الملاصق لمبنى المديرية تسـتوعب رفوفها 100 ألف بطاقة، مستهلّاً العمل بتنظيم بطاقات الأشهر الستة الأخيرة وفق فرز يدوي. السادسـة مساءً تنطلق سيارات الأمن العام من المطار والمرفأ والمراكز الحدودية حاملة ألوفاً من بطاقات الدخول والخروج تعود بها إلى مبنى المديرية. تسـجّلها وتعمد إلى فرزها وتجميعها بحسـب جنسـيات العابرين ثم حفظها في القاعة الفسيحة. على امتداد الساعات الـ24 يتواصل العمل عبر أكثر من فريق.

ألحَـقَ مدير الأمن العام الخطوة الأولى بأخرى متلاحقة إحداها بدت غير مألوفة إلا أنها عنت حقاً ملامح المرحلة الجديدة منذ بدأت قبل ثلاث سـنوات بانتخاب سليمان فرنجيه رئيساً: تقويض كلّ ما كان يمتّ بصلة إلى تدخّل الجيش، والشعبة الثانية خصوصاً، في الحياة السياسـية والعامة وإيحاءات دورها وتُركتها في الإدارة والمؤسّسـات. كان المطلـوب بقرار أفصح عنه الرئيس لأنطـوان دحداح الإنتقال بالأمن العام من حقبة إلى أخرى. بعبارة لم تخفِ نبرة الأمر حضّه على هتك أسرار الشـعبة الثانية وإزالـة مواقع نفوذها من المديريـة بتخليصها ـ على غرار خطة مماثلة طبّقها وصائب سلام في الجيش مع قائديه المتعاقبين جان نجيم واسكندر غانم ـ من آثار المرحلة المنطوية.



لم يكـن أمـراً عادياً توقّع إقـدام مدير الأمن العام على إلغاء قسـم المحفوظات السرّيـة، مخزن الكمّ الأكبر من المعلومـات الخاصة في البلاد. عثر في أدراجه على ألوف ملفـات وقصاصات وتقارير مخبرين تناولت جوانب شـخصية، إلى أخرى سياسـية وعامـة، في تعقّب زعـماء ووزراء ونواب وسياسـيين ورؤسـاء أحزاب وحزبيين، بعضها شمل اهتمامات خاصة لعائلاتهم ليس للأمن العام أن يُعنى بها. كان القسـم سرّ المديرية مقدار ما كان سرّ الدولة أيضاً. يصفه المفوّضون المحظّر عليهم ولوج بابه بأنه ذاكرة المديرية التي تحفظ كلّ صنوف المعرفة الأمنية.

دمـج أنطوان دحداح قسـم المحفوظات السرّية ودائـرة المحفوظات العامة في دائرة ضبط الإقامة فإذا دورها ينطوي مذ ذاك على أهمّية مضاعفة. أمر بتنظيف جوارير قسـم المحفوظـات السرّية من كلّ ما يخرج عـن اختصاص الأمن العام وإتلافه ما خلا ملفات الرؤسـاء والوزراء والنواب والشـخصيات السياسـية التي أُحيلـت على الفرع الثـاني وأبقيت في خزائنه. منذ اسـتحداثه عام 1953، مروراً بالحقبة الشـهابية الطويلة، نُظِرَ إلى القسـم بتهيّب. أصغـر من دائرة لكنّه أكثر امتيـازاً واسـتقلالاً. لا أحد يعرف مـاذا فيه، ولا أحد يطأه إلا بـإذن مدير الأمن العام فقط صاحب الإمرة المباشرة عليه[8]. أصبح شعبة تابعة لدائرة ضبط الإقامة فيما أتـاح إلحاق وثائق دائـرة المحفوظات العامة بها وضـع الأحكام القضائية والتحقيقـات الإداريـة في اختصاصها. توسّـعت دائرة ضبـط الإقامة وباتت من شُعَب سبع[9].

---

8 ـ قبيل إحالته على التقاعد عام 1972، طلب رئيس قسم المحفوظات السرّية المفتش أول الممتاز كميل ناصيف مقابلة المدير العام لاطلاعه على أمر عدَّه مهمّاً قبل مغادرته المديرية نهائياً. عندما اجتمع به أخطره بأن في خزنة مكتبه منذ منتصف الخمسينات محفوظات سرّية لا وثائق ومحاضر رسمية بها، كان فريد شهاب قد أوعز إليه ضمّها إلى القسم. عملات نقدية لبنانية وعربية وإسرائيلية، إلى دولارات أميركية وشيكات مزوّرة وأكياس صغيرة من المخدّرات ومسدس صادرها الأمن العام حينذاك ولم يُدوّن فيها مستندات، ورافقت ولاية فريد شهاب ثم توفيق جلبوط ثم جوزف سلامة. ألّف أنطوان دحداح لجنة تحقيق من رئيس الفرع الثاني النقيب أنطوان نصر وكميل ناصيف ومسؤول في قسم المحاسبة المفتش أول توفيق معلولي، ثبت لها بعد حين أن العملات والشيكات أضحت باطلة وعديمة الجدوى بعد انقضاء أكثر من عقد ونصف عقد من الزمن.

9 ـ تتوزّع الشُعَب السبع الجديدة في دائرة ضبط الإقامة على: البريد وأمانة سرّ الدائرة، التدقيق، التلخيص والتقييم، الملفات، مبطقة القرارات النافذة (عدلية وسياسية)، التنقّل، المحفوظات السرّية.

مهّد هذا الدمج لإجراء منهك وحتمي بعدما سأل مدير الأمن العام عن خزائن دائرة ضبط الإقامة المعنية بمحفوظات الأجانب ودائرة المحفوظات العامة المعنية بوثائق اللبنانيين، فأجيب بالتباس وغموض وردود متناقضة غير مفهومة وغير مبرّرة. احتوت الدائرتان على ما يزيد عن مليونين ونصف مليون ملف. قيل له إن فوضى عمّتهما من الولاية السابقة نجمت عن تساهل في إدارة دائرتين تعتمدان آلية مشتركة في تصنيف الوصول إلى المحفوظات عبر طريقتين متلازمتين: بطاقات التعريف (fiches) والملفات. من خلال البطاقات تلك وأرقام مرمّزة يسهل إخراج الملفات من الجوارير والرفوف والتدقيق فيها لإنجاز معاملة. روى المفوّضون قصص الفوضى تلك. يتعذّر الوصول إلى البطاقات والملفات أحياناً. مرّة بسبب إهمال ترتيبها وتنظيمها وإعادتها إلى تسلسلها، وأخرى تأثّراً برشوة تحمل الموظف على إخفاء البطاقة أو الملف عندما يتضمّن أحكاماً قضائية أو موانع أمنية بغية تسهيل إمرار معاملة وتفادي تجميدها، ومرّة ثالثة بتقاضي رشوة من أجل البحث عن أيّ منهما، ومرّة رابعة تتعمّد التضليل عندما يتعذّر على الموظف المرتشي إتلاف الملف المشوب بعيب أو تهريبه من المديرية فيقحمه في أوراق ملفات مغايرة كي يُفقَد أثره تماماً.

أضحى المال باباً عريضاً على الوصول إلى البطاقات والملفات، كما على حجبها. شأن اختفائها فجأة يُعثر عليها. أمكن بلوغ بطاقات تبيّن أن لا ملفات لها، وأخفق الحصول على ملفات من جرّاء ضياع بطاقاتها وأرقامها المرمّزة.

في الأشهر الأخيرة من عام 1972 عقد مدير الأمن العام اجتماعات متتالية مع رئيس دائرة ضبط الإقامة أنطوان طرّاف وموظفيها القليلي العدد، وطلب منهم مباشرة جردتين على وثائق دائرتي ضبط الإقامة والمحفوظات العامة بدأتا على التوالي في كانون الثاني 1973 واستغرقتا ستة أشهر. لم يكن سهلاً على فريق من 30 موظفاً عَمِلَ ليل نهار على جمع ملفات الأجانب وإعادة تصنيفها وتبويبها. تشعّبت المواصَفات تبعاً لاختلاف الشعوب والرعايا والدول. كان على موظفي الدائرة حينذاك، تحت وطأة تطوّرات ونزاعات إقليمية منذ مطلع السبعينات، إيلاء بطاقات الأرمن الوافدين من يريفان عاصمة أرمينيا في الإتحاد السوفياتي

أهمّية بذريعة لمّ الشمل، وأولئك الذين يقصدونه أو يتوجّهون إلى دول أوروبا الشرقية - وبينهم مَن كان يقصد البلدان الاسكندنافية - بالتدقيق في وثائقهم والمعلومات الشخصية التي يفصحون عنها. صحّ ذلك أيضاً على فلسطينيين يقصدون الإتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية دورياً للتدرّب على السلاح والقتال واستخدام المتفجّرات. افترض الموظفون وهم يقلّبون الملفات أن واحداً على الأقلّ من مئة من بين هؤلاء الرعايا الداخلين إلى لبنان يقتضي أن يُنظر إليه بريبة وشكوك على أنه عميل استخبارات دولة أجنبية من إحدى البلدان تلك، أو يتخذها محطة متنقّلاً بين بلدان عدّة.

كانت ثمّة جردة ثانية مماثلة بثغرها وأخطائها على ملفات اللبنانيين في المحفوظات العامة. اقتضى منح جواز السفر العودة الحتمية إلى وثائق الدائرة والتأكد من براءة صاحب المعاملة من أحكام قضائية أو ملاحقات أو موانع قانونية أو أمنية تحظّر حصوله عليه.

إبّان جردة الملفات - وكانت اختلطت في بعضها مراسلات وتقارير ذات طابع سرّي - وقع أنطوان طرّاف على بطاقة إحالة قديمة وقّعها رئيس الحكومة سامي الصلح - وكان يشغل منذ 22 أيار 1958 وزارة الدفاع الوطني - مُوجّهة إلى «سعادة الجنرال الأمير فؤاد شهاب الأفخم»، يطلب منه تكليف الجيش حفظ الأمن في البلاد في حمأة «ثورة 1958». حُفظت البطاقة في أوراق مدير الأمن العام فريد شهاب، فإذا هي لغز محيّر حينما يُعثر عليها لدى دائرة المحفوظات العامة. كلاهما، مُوقّع البطاقة والموجّهة إليه، لا صلة لهما بالمديرية.

شرع الإلتباس الغامض في تكهّنين كلٌّ منهما احتمل التصديق من غير أن يُمسي حقاً يقيناً: أحدهما أن يكون فريد شهاب كُلّف تسليم بطاقة الإحالة إلى قائد الجيش ولم يفعل. والآخر أن يكون فؤاد شهاب رفض تسلّمها من نسيبه متمسّكاً بوجهة نظره المناقضة لكلّ ما كان يحضّه عليه رئيسا الجمهورية والحكومة وهو إنزال الجيش إلى الشارع لقمع معارضيهما. لم يَصدق أحد التكهّنين واحتفظ «المير» بالبطاقة تلك وضمّها إلى أوراقه الخاصة قبل أن تضيع في دائرة المحفوظات العامة حتى اكتشافها مجدّداً مطلع السبعينات.

انتهت الجردتان في حزيران 1973 بمسح ملفات الأجانب واللبنانيين ووضعها

في تنظيم مدروس ومصنّف، مرقّم وفق ترتيب أبجدي يسهل الوصول إليها في كلّ وقت ويحول دون التلاعب بها، ويتيح في الوقت نفسه توفير المعلومات الضرورية العاجلة.

سهّل التنظيم الجديد لدائرة ضبط الإقامة واستحداث شُعبها، ولاسيّما منها شعبة التنقّل المختصة بحركة الدخول والخروج من المعابر الحدودية والمرافق، التعرّف سريعاً إلى اثنين من أربعة جناة أطلقوا في 10 كانون الأول 1974 صاروخين من طراز rocket launchers على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في كورنيش المزرعة، طاولا مركز الأبحاث الفلسطيني والمكتب الاجتماعي لحركة «فتح» وأوقعا ستة جرحى وأضراراً. فور حصول الحادث طلب مدير الأمن العام من دائرة ضبط الإقامة إفادته عن أجانب غادروا لبنان في الساعات الـ24 السابقة لإطلاق الصاروخين.

مُعوّلاً على افتراض رَبَطَ بين إطلاق الصاروخين وحادث مشابه قبل ثمانية أشهر ليل 10 نيسان 1973 عندما هاجم كومندوس إسرائيلي ثلاثة قادة فلسطينيين في بيوتهم في فردان واغتالهم، رجّح أنطوان دحداح أن يكون الفاعلون إسرائيليين، أو في أحسن الأحوال أجانب. كما حصل في فردان، دخلوا سيّاحاً وأعدّوا لتنفيذ عملهم وفرارهم قبل إطلاق الصاروخين على نحو مماثل للكومندوس الإسرائيلي الذي أجلته قبل طلوع الفجر زوارق حربية بعد فرار عملائه الذين أعدّوا لخطة الإغتيال وراقبوا القادة الثلاثة، وكانوا دخلوا لبنان سيّاحاً أجانب. صحّ حدسه متأخراً. كان الجناة الأربعة إيرلندياً وبريطانياً ومكسيكياً وألمانياً استأجروا شقة قبالة مكاتب منظّمة التحرير، ونصبوا صاروخين وحدّدوا توقيت انفجارهما بعد أن يكونوا سافروا. في حصيلة تحقيقات مشتركة بين الأمن العام والأجهزة القضائية أمكن التأكد من هويّة البريطاني والألماني اللذين أبرما عقد ايجار الشقّة قادت إلى رفيقيهما الآخرين[10].

10 ـ لم تكن المرّة الأولى يُستخدم هذا الأسلوب في مهاجمة مكاتب منظّمة التحرير الفلسطينية على كورنيش المزرعة. في 15 تشرين الأول 1969 أُطلقت عليها أربعة صواريخ بلجيكية الصنع، سوفياتية الرؤوس، من الطبقة الأولى في بناية قبالتها أضراراً وتخريباً، إلى 11 جريحاً بينهم مدير مكتب بيروت شفيق الحوت وعضو اللجنة التنفيذية خالد اليشرطي. كشفت التحقيقات أن شخصاً يحمل جواز سفر نمساوياً يدعى أحمد رؤوف دخل لبنان أواخر أيلول واستأجر الشقة.



كان الإجراء التالي بعد دائرة ضبط الإقامة جردة تشمل ما تبقى من محتويات قسم المحفوظات السرّية، بيد أن اندلاع الحرب عام 1975 حال دونها.

أنشأ أنطوان دحداح معهد الأمن العام في ديك المحدي، وعَهَدَ في قيادته إلى المقدّم إدغار معلوف، أحد أبرز ضبّاط الشعبة الثانية بين عامي 1962 و1971 رئيساً للفرع العسكري. كان اسم الرجل وماضيه كافيين كي يحملا رئيس الحكومة ووزير الداخلية صائب سلام على رفض تعيينه تحت وطأة كرهٍ لا قعر له كنّه له ورفاقه ضبّاط الاستخبارات العسكرية، أنطون سعد وغابي لحّود وسامي الخطيب وجان ناصيف وسامي الشيخة وعبّاس حمدان ونعيم فرح وكمال عبدالملك وجورج الحرّوق وفريد بومرعي. لكنّه وافق بعد حين عندما تيقّن من افتقار قائد المعهد المُحدث إلى صلاحيات تنفيذية، مكتفياً بإدارة دورات تدريب موظفي المديرية[11].

أنشأ كذلك حقل رماية جعله يتأكد من أنّ إنشاءات المديرية، في معظمها، بالإعارة: المبنى الرئيسي قرب المتحف الوطني ملك وزارة الدفاع الوطني، معهد الأمن العام في ديك المحدي ملك خاص، حقل الرماية في عرمون ملك مديرية قوى الأمن الداخلي. أدخل إلى المديرية عام 1973 جهازاً جديداً هو فرقة حماية الشخصيات ضمّت عند ترشّح أفرادها مئة تدنّى عددهم إلى النصف في مرحلة أولى، ثم إلى الربع في مرحلة ثانية فأمسوا 25، ثم إلى 14. نجحوا في امتحان التخرّج بعد إخضاعهم لدورة تأهيل عسكري وأخرى للرماية بالمسدّس أدارها ضابط فرنسي متقاعد بناءً على اقتراح سيرج فونتان. استعان مدير الأمن العام بضابط أميركي من مكتب التحقيقات الفيديرالية (FBI) شارك في تدريب فرقة حماية الشخصيات ومناورة تخرّجها بغية إقرانه بشهادة يوقّعها مكتب التحقيقات الفيديرالية لإكساب أفرادها صدقية احترافهم وجدّيته. على امتداد أسابيع التدريب على

11 ـ راودته فكرة المعهد منذ مطلع عام 1972 بعدما لاحظ أن مفتشيه ومأموريه يتدرّبون لدى الجيش في معهد التعليم في بعلبك على نحو العسكريين الأغرار. لم يبصر النور إلا بعد أكثر من سنة ونصف سنة عام 1974. استأجرت المديرية بيتاً كبيراً وقديماً يملكه آل الأشقر في ديك المحدي أحالته معهد تدريب. ثم استأجرت عمارة أخرى مجاورة كانت مدرسة تحوّلت طبقاتها غرف منامة للمتدرّبين ومستودعات ومخازن للتجهيزات اللوجستية، أُلحِقَ بها موظفون لحراسة المعهد وحمايته. كانت دورة المفتشات ثانيات أول مَن افتتح التدريب في المعهد وتخرّج فيه.

الرماية، استنفدوا عشرات الألوف من الطلقات وعشرات المسدّسات استخدموها. في وقت لاحق انضمّت الفرقة إلى الحرس الجمهوري وقوى الأمن الداخلي لحماية موكب رئيس الجمهورية في تنقّلاته. عُهِدَ إليها في تنفيذ مهمات خاصة أيضاً. تلاحقت تدريجاً إجراءات إدارية وتنظيمية أخرى[12].

زيحان

تصرّف مدير الأمن العام على أنه رجل الرئيس الذي يمثّل مرجعيته السياسية الأولى. ولأنه كذلك، كمنت المسؤولية المباشرة المنوطة به ـ وبإدارته الأمنية ـ في حماية النظام والعهد وتوفير الديمومة له في ظلّ الإستقرار والمراقبة الدؤوبة. من رئيس الجمهورية يستمدّ دوراً سياسياً يتجاوز صلاحيات نصّ عليها القانون. يجتهد في تفسيرها والتوسّع في ممارستها وتبريرها. إلا أنه سلّم بإمرة وزير الداخلية، رئيسه المباشر، عليه.

لم يكتفِ بمنصبه. اتخذ أيضاً صفة المستشار الأمني والسياسي لرئيس ذي طباع ومزاج خاصين. لا يُشارك أحداً، مستشارين أو وزراء أو قريبين منه، في قراراته. لا أحد يسبر أسراره والتكتّم الذي يقبض على سلوكه. يسأل ويستمزج الرأي، ويطلب معلومات من أكثر من مرجع يعتقد بأن عليه أن يعرفها ويضعها لديه للتوّ، دونما الإفصاح عمّا يعتمل في نفسه أو الخيار الذي ينحو إليه. لا أحد ـ أيّ أحد ـ يعرف قرار الرئيس إلا عندما يأمر بتنفيذه. قارَبَ سليمان فرنجيه المعلومات التي يحصل من أنطوان دحداح، وبقلّة من جول البستاني، على أنها عاملٌ مؤازرٌ لاتخاذ قراره. يفضّلها شفوية أكثر منها خطّية. لا يتردّد في سؤال قليلين محيطين به ـ بينهم مدير الأمن العام

12 ـ أمَرَ مدير الأمن العام بإصدار مجلة شهرية تُوزّع على موظفي المديرية مثابة نشرة داخلية حملت اسم «أنباء الأمن العام». بضع صفحات لا تتجاوز عشراً تضمّنت كلمة المدير العام والإجراءات المسلكية في حقّ الموظفين على امتداد الشهر والتنويهات والمكافآت المالية والتشكيلات والترقية، ومقتطفات من الصحف، إلى صور عن نشاطات الأمن العام. في كانون الثاني 1975 صدر العدد الأول من المجلة، تلته أعداد أخرى دورياً قبل توقفها نهاية السنة. أحدث للمرّة الأولى عام 1972 العيادة الطبّية لمعاينة الموظفين واستشفائهم، واتخذ لها مقرّاً في المبنى الملحق بعد التعاقد مع طبيب، وحدّد بالمرسوم 7264 في 19 شباط 1974 تنظيم الصندوق الخاص لاحتياط الأمن العام كانت نصّت عليه المادة 45 من المرسوم الاشتراعي 139 لدعم أحوال موظفين يجبهون صعوبات اجتماعية وصحّية، ولم يشقّ طريقه إلى التنفيذ. أنشأ كذلك ميدالية الأمن العام بالمرسوم 9538 في 28 كانون الثاني 1975.



ـ في مرشّحين لرئاسة الحكومة أو التوزير ولا سيّما منهم لأول مرّة، ويطلب من الأمن العام والشعبة الثانية نبذات عن سلوكهم وعلاقاتهم العامة والمهنية وصلاتهم الحزبية والعقائدية. لا يجد حرجاً في الإصرار على معلومات ووقائع جديدة عن شخصيات معروفة، وأحياناً أسماء كبيرة ذائعة الصيت.

على طرف نقيض من توفيق جلبوط، لم يُعنَ أنطوان دحداح بإحاطة الرئيس بموالين وأنصار، ولا الإهتمام بصورته أمام الرأي العام بغية تجميلها وتلميعها. لم يُضِف إلى مهمته عبء إبراز صورة مثالية لإخفاء عيوب وأخطاء وعثرات. ليس له إلا منع الإعتداء عليه وحماية النظام بالوصول المبكّر إلى المعلومات سبيلاً إلى هذا الهدف.

منذ عُيّن ـ ودَرَجَ على هذا التقليد في كلّ مرّة تألفت حكومة ـ ذهب إلى الوزير الجديد للداخلية وأبلغ إليه، في أول مقابلة، أن القانون والهرمية الإدارية يجعلانه رئيسه المباشر، لكنّ الممارسة المتبعة منذ الاستقلال تحيل رئيس الدولة مرجعه الأول لأنه عيّنه، ولأنه ـ هو ـ المسؤول عن أمنه وسلطته وحماية تنقّلاته، ولأن عليه إيداعه قبل سواه أسرار الدولة والمعلومات المحظّرة.

كان يقول له إن علاقته برئيس الجمهورية الذي سمّاه لمنصبه انسجاماً مع أعراف مستقاة من تجارب سابقة، تلزمه أن يكون أكثر التصاقاً به دونما المرور بالضرورة بسلّم الهرمية كي يخابره أو يذهب إليه.

ثم يسأل الوزير الجديد هل يمانع في استمرار اتباعه هذا التقليد أم يفضّل الحصول على موافقته قبل مقابلة رئيس الجمهورية.

يضيف أيضاً أنه سيعود إليه في كلّ مرّة يستدعيه الرئيس كي يطلعه على ما دار بينهما.

راح يُعقّب بعد ذلك: أجزم لك باطلاعك على كلّ حديث أُجريه مع الرئيس ولا أخفي عنك شيئاً. التقارير التي أرسلها إليه تصل نسخة منها إليك، وإلى رئيس الحكومة. لن أعدّد التقارير أو أنفرد بأحدها لرئيس الجمهورية وحده وأتجاهل وزير الداخلية ورئيس الحكومة.

وافق الوزراء المتعاقبون بدءاً بصائب سلام مروراً ببشير الأعور وبهيج تقيّ الدين ورشيد الصلح وانتهاء بكميل شمعون على اتصاله المباشر برئيس الجمهورية، ولم يُبدوا تحفّظاً. بادىء بدء لم يُعجب التقليد صائب سلام، وزير الداخلية الأطول

ولاية على امتداد سنتين ونصف سنة. لم يكن قد نسي تعيين ضابط من الجيش على رأس مديريـة مدنية في معظـم إداراتها، وظلّ يتصرّف بحذر حيال اسـتئثار رئيس الجمهورية بسلطة مباشرة على الاستخبارات المدنية المنوطة بالأمن العام ـ مرؤوس الوزير ـ والاستخبارات العسكرية في الجيش.

كلّ تقريـر أعدّه أنطـوان دحداح رفعـه إلى رئيس الجمهوريـة ورئيس الحكومة ووزير الداخلية. لم ينشـأ ما يُضطره لإخفاء معلومات أطلع سـليمان فرنجيه عليها عن رئيسـيه الآخرين. بين يديه صنفان من التقارير: خطّية ذات طابع عام يُرسـلها متطابقة إلى رؤسـائه الثلاثة، وشـفوية ينقلها إلى كلّ منهـما تبعاً لأهمّيتها وحاجة المرجعيـة المعنيـة إليها. لا تثير التقارير الشـفوية بالضرورة اهتماماً مشـتركاً لدى رئيسي الجمهورية والحكومة ووزير الداخلية، ولا تستوي في منزلة واحدة. عنيت في الغالب بأحدهم دون الآخر، من غير أن يظهر حجبها إخفاءً متعمّداً. يجتمع برئيس الجمهورية كلّ أربعاء في الخامسة والنصف بعد الظهر بعد اجتماع الرئيس بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي. ويجتمع برئيس الحكومة دورياً.

في ظـلّ مرجعيتـين مباشرتين، سياسـية وإدارية، راعى علاقـة الرجلين وعمل ـ في سبيل إتمام مهمته أولاً ـ على السهر عليها لإنجاحها وانبثاق سياسة متجانسة تعوّل على التفاهم والمقاربات المشـتركة للمشـكلات، وكذلك تبديد التباين في الرأي. إلى الإستقرار الأمني، دخل الإستقرار السياسي للحكم في صلب وظائفه الرئيسية، ساعياً إلى تجنيب الرئيس ورؤسـاء الحكومات المتعاقبة اضطرابـات تتولّد من تناقضات مرتبطـة بتأثر كلّ منهما بعلاقته بالفريق السـياسي الذي ينتمـي إليه، وبطائفته وخيارات السياسة الخارجية والتعاطف مع المحاور الإقليمية.

اطمأن في السنتين ونصف السنة، الأولى من العهد، إلى متانة تعاون سليمان فرنجيه وصائب سـلام قبل أن يفترقا عام 1973، ويُغادر الزعيم السـنّي رئاسـة الحكومة نهائيـاً مذ ذاك. اسـتعان رئيس الجمهورية في ما بعد بأربعة رؤسـاء حكومة هم أمـين الحافظ (1973) وتقيّ الدين الصلح (1973 ـ 1974) ورشـيد الصلح (1974 ـ 1975) ونـور الدين الرفاعي (1975) ورشـيد كرامـي (1975 ـ 1976) الأكثر بين نظرائه إدراراً للخلاف والتباعد بينه وسـليمان فرنجيه. كلاهما من مدرسة سياسية مناوئة للأخرى، ومن تحالفات متعارضة رغم تزعّمهما الشـمال. أحدهما على رأس



زغرتا المارونية، والآخر على رأس طرابلس السـّنية. توسّع نفوذ سليمان فرنجيه إلى بشرّي والكورة والبترون، ورشيد كرامي إلى الضنّية والمنية. لكنّ أحداً منهما لم يسعه يوماً الزعم أنه زعيم الشـمال برمته. ومع أنهما لم يختبرا التعاون في الحكم معاً إلا 15 شـهراً، كانت هذه الأسـوأ في علاقة رئيس الجمهورية برئيس الحكومة في ذلك العهد.

أول خـلاف بين سـليمان فرنجيه وصائب سـلام كان على أثر هجـوم كومندوس إسرائيـلي على بـيروت ليل 10 نيسـان 1973، واغتياله ثلاثة قادة فلسـطينيين في بيوتهـم في فردان هم كمال ناصر وكمال عدوان وأبويوسـف النجّار. طلب رئيس الحكومة إقالة قائد الجيش اسـكندر غانم مُحمِّلاً إيّاه مسؤولية تهاون الجيش في عدم مقاومته الإعتداء الإسرائيلي. رفض الرئيس وتمسّـك به، فاختار صائب سـلام التنحّـي. إذ ذاك افترق حليفـان قادا مع كامل الأسـعد و«الحلف الثلاثي» معركة إسـقاط الشـهابية. صديقان لأربعين سـنة انقضت تداخَلَ فيها العائلي بالسياسي والشخصي.

كان صائب سلام أحد أبرز صانعي رئاسة سليمان فرنجيه، وَوَطأا معاً العهد الجديد عام 1970، وتصرّفا كأنهما سـُيمضيانه معاً حتى انطوائه. من فرط وثوقه بحليفه، راح الزعيم السنّي يوحي بأن العهد هو حكمه هو، وهو رئيسه. حاول مدير الأمن العام مصالحتهما ففشل، وعدَّ نفسه أخفق في مهمة رئيسية منوطة به هي المراقبة الدؤوبة لعلاقة رئيـس الجمهورية بحلفائه وحمايتها، والحؤول دون خلافات تضرّ بسـمعة الحكم ومقدرته على الإسـتمرار وجبه المعارضة والعقبات. من أجل ذلك انتظـم عقد اجتماعاته بصائب سـلام على مرّ وجوده في رئاسـة الحكومة ووزارة الداخلية إلى الفطور صباح كلّ يوم جمعة في منزله في المصيطبة.

اعتقد بأن على الرجلين أن لا يختلفا أبداً، وأن يستمرّا معاً كما بدأا. أحدهما يُكمّل الآخـر. لم تكن عائلة رئيس الجمهورية بعيدة، بدورها، عن افتعال خلافات بينهما بسبب الإصرار على توزير طوني، نجل الرئيس، في حكومات عهد والده.

حينما انفصلا وانهارت آمال استعادتهما صداقتهما وتعاونهما، اقترح أنطوان دحداح على سـليمان فرنجيه إصدار بيان يعلن فيه تنحّيه وترك الرئاسة لسواه بعدما فَقَدَ حليفه. رفض وتشبّث بالولاية.

من دون إغضاب الرئيس الذي غالباً ما يستاء ممَّن يُبدون رأياً لا يُسألون عنه، قال: لن تستطيع المواجهة وحدك من دونه. تنتظرنا ثورة فلسطينية سنُضطر لمواجهتها. لم يُجب.

قال أيضاً: هو الوحيد القادر على الصمود إلى جانبك. أنا أعرف كيف يتحدّث مع المسؤولين الفلسطينيين ورؤساء منظّماتهم وفصائلهم، ومع ياسر عرفات خصوصاً. حضرت بعض اجتماعاته معهم. سمعتُ نبرته العالية وهو يضرب بيده على الطاولة. يهدّد ويتصلّب ويفرض رأيه.

أضاف: هذا الرجل يشبهك كثيراً عندما لا تشبهان، أنتما معاً، زعماء وسياسيين آخرين كثيرين. مثلك لا يخفض صوته ولا ينحني أبداً.

للفور أنهى سليمان فرنجيه الحوار.

بيد أن محاولة جديدة لعودة صائب سلام إلى رئاسة الحكومة أخفقت عام 1974 على أثر استقالة حكومة تقيّ الدين الصلح. اختلفا هذه المرّة على توزير ابن الرئيس. بعدما وزّرت حكومتا أمين الحافظ وتقيّ الدين الصلح عام 1973 طوني فرنجيه في حقيبة البرق والبريد والهاتف، رفض صائب سلام ـ عند تكليفه ترؤس حكومة جديدة ـ توزير الإبن للمرّة الثالثة ونَظَرَ إلى هذا الإجراء على أنه سابقة خطيرة ومسيئة إلى صورة العهد ورئيسه. بعد 18 يوماً من تكليفه، 21 تشرين الأول 1974، اعتذر عن عدم تأليف الحكومة.

توسّط مجدّداً بينهما في محاولة لتعويم صداقتهما وإحياء تحالفهما القديم، فتعثّر مسعاه تحت وطأة شروطهما المتبادلة. تفهّم ضعف الرئيس أمام نجله الأكبر، وارثه السياسي في البيت، وكان قد خَلَفَه في مجلس النواب عام 1971. لكنّه وجد نفسه أكثر اقتناعاً بوجهة نظر صائب سلام بعدم توزيره.

قال لرئيس الجمهورية راغباً في إنهاء نزاعهما: في أحوال كهذه يجب أن تستمرّا معاً أو تتلقّيا الضربات معاً. خلافكما كارثة.

لم تنشأ بين أنطوان دحداح وطوني فرنجيه علاقة ودّية متواصلة. ورغم ثقة محضه الرئيس إيّاها وأطلق يده في الأمن العام، لمس تدخّل عائلته وأنصاره الزغرتاويين في المديرية ومحاولة التغلغل فيها. كذلك فعل صهره نائب عكار عبدالله الراسي بطلب تعيين مأمورين من مؤيديه وأحياناً خارج المعايير القانونية. في أكثر من مناسبة،



ألحّ طوني فرنجيه على تسهيل حصول محبّذيه على خدمات من الأمن العام. قدّر أنطوان دحداح أنه كان من المبكر استعجال خلافة الإبن أبيه في مقعده النيابي في زغرتا بسبب افتقاره إلى خبرة في ولوج المعترك السياسي. اقترح على الرئيس تعيينه بداية سفيراً في مصر، في مرحلة متدرّجة تتوخّى تأهيله بضع سنوات وتعزيز تجربة تعاطيه السياسة توطئة للخلافة. لم يُوافق، ولا العائلة التي تمسّكت منذ انتخابات الرئاسة عام 1970 بشقّ الطريق سريعاً أمام الإبن البكر. بعد توزيره اتسعت دائرة خلافه معه، فذهب إلى رئيس الجمهورية شاكياً وزر تناقضٍ تخطّى التدخّل في شؤون مديريته إلى الممارسة السياسية.

قال له: أنا أقسّم بين الناس بزيح أفقي كي أميّز. من فوق مَن لديهم مقدرة، ومن تحت مَن يفتقرون إليها. بينما طوني يقسّم الناس بزيح عامودي يضع إلى اليمين مَن لديهم مقدرة ويقول هؤلاء معنا، وإلى اليسار مَن يفتقرون إليها ويقول هؤلاء ضدّنا.

في أكثر من مرّة عبّر الرئيس عن تقديره لآرائه وحرصه على استمزاج رأيه. فاتحه بفكرة شابها الإرتباك. عزم إبّان حكومة تقيّ الدين الصلح على إجراء ورشة مناقلات في الإدارة تشمل المديرين العامين والموظفين الكبار وملء الشغور في بعض المراكز. من وفرة الوزارات والإدارات والمجالس والمصالح والمؤسّسات العامة التي تطاولها التشكيلات، سأله عن سبل تنفيذها.

بعدما حصل على لوائح وجداول بموظفي الفئة الأولى في الإدارات المعنية، إلى المراكز الشاغرة، صعد أنطوان دحداح إلى الطبقة الثانية من قصر بعبدا، حيث الجناح الشخصي للرئيس، واتخذ من قاعة كبيرة مكاناً للورشة تلك. في وسط القاعة طاولة بليارد يتسلّى الرئيس بلعبتها. بمساعدة معاونه زياد سلطان، أعدّا بطاقات صغيرة مربّعة من الكرتون، ملوّنة، كلٌ منها حمل اسم مدير عام، ووزّعها على خريطة للإدارة اللبنانية وزارات ومجالسَ ومؤسّسات قُسّمت خانات على الطاولة الخضراء، ووُضعت كلّ بطاقة في الخانة التي تشغل وظيفتها أو تشكو من شغورها. لبضعة أيام يحضر رئيس الجمهورية، السابعة مساء، إلى القاعة التي احتفظ مدير الأمن العام بمفتاحها ومنع دخولها، ويقف أمام الطاولة يتفرّس في خريطة الإدارة. يُقلّب البطاقات الملوّنة بين وظيفة وأخرى. يتوقّف. يفكّر مليّاً. يستدير من حولها، ثم يبدّل بطاقات أسماء المديرين العامين بين الخانات، من منصب إلى سواه.

في اليوم الخامس دخل رابعٌ إلى الغرفة هو رئيس الحكومة تقيّ الدين الصلح. شرح له سليمان فرنجيه ما يحدث، وراحا يتحدّثان في المواصفات وإبدال الخانات والأسماء بعضها ببعض على الطاولة. يختلفان على اسم، ويتفقان على آخر حتى أنجزا المناقلات كلّها[13].

استدعى الرئيس المدير العام لرئاسة الجمهورية كارلوس خوري، وطلب منه إعداد المناقلات والتشكيلات في جداول وبيانات ولوائح تبعاً لما استقرّت عليه الخريطة على طاولة البليارد. بعد أيام أقرّها مجلس الوزراء.

لم يكتفِ الرئيس بتقليب الأسماء بين الخانات. قلّب كذلك ـ بلا معايير مسبقة ـ طائفة الوظيفة كي لا تُخصَّص إحداها بها دون سواها، وأدخل تناوب الطوائف على وظائف الفئة الأولى.

كان تقويم مدير الأمن العام لما يُبصره، بمثل هذه البساطة والعفوية والإعتباطية في مناقلات وظائف رئيسية تمثّل عاموداً فقرياً للإدارة، أن لرئيس الجمهورية ما يكفي من الجرأة والمبادرة، لكنّه يفتقر إلى ما تحتاج إليه مهمة معقدة كهذه من الكفاية والتقدير العلمي الصائب والتحضير الطويل والمتأني.

«إذهب إليهم»

بعد أقلّ من شهرين ونصف شهر من تعيينه، ذهب أنطوان دحداح إلى سوريا على أثر حادث أمني خطير تورّط فيه مسلحون فلسطينيون. كان رئيس الشعبة الثانية جول البستاني سبقه إليها عندما باشر منذ أيار 1971 الاتصال والحوار مع الاستخبارات العسكرية السورية ورئيسها العميد حكمت الشهابي.

لم تكن المرّة الأولى يزور سوريا. ذكرياته فيها قديمة. أمّه من حلب، وهو درس خمس سنوات صغيراً في مدرسة في اللاذقية أدارها لبناني. بيد أنه يذهب إليها بصفة مختلفة لمهمة مربكة من دون أن يتحضّر للاجتماع بالمسؤولين السوريين، ولا معرفة أسلوب

13 ـ يروي العميد أنطوان دحداح: عندما وصل رئيس الجمهورية إلى مناقلات مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، توقّف عند منصب شيعي شاغر. لم يكن له مرشّح. سأل رئيس الحكومة مَن يرشّح. ردَّ بالنفي. التفت إلى مدير الأمن العام وسأله: هل لديك مهندس شيعي لهذا المنصب؟ ردَّ بالإيجاب. وسمّى معاونه رئيس الفرع الخامس سمير منصور الذي حلّ في هذه الوظيفة. أنزل الرئيس بطاقة بيضاء دوّن الاسم عليها في الخانة الشاغرة.

التعامل معهم وطرائق تفكيرهم وردود فعلهم.

في الساعات القليلة التالية لرأس السنة، فجر الأول من كانون الثاني 1972، هاجم 27 مسلحاً فلسطينياً من تنظيم «الصاعقة» الذي يأتمر من الجيش السوري مخفراً لقوى الأمن الداخلي في نهر بيروت وأطلقوا النار على حرّاسه وقتلوا ثلاثة منهم، وأخلوا بالقوة موقوفاً فلسطينياً في زنزانة المخفر وفرّوا. في وقت قصير حضر رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام إلى المخفر وتفقّده، وطلب من مدير الأمن العام التوجّه إلى دمشق ومطالبة سلطاتها بتسليم القتلة.

سأله أولاً: هل تعرف أحداً في سوريا.

ردَّ: لا. لا أحد.

قال: إذن إذهب وتحدّث إليهم.

ردَّ: مَن؟

قال: أنتَ تعرف. هذه شغلتك.

لم يكن قد عرف في سوريا، حتى ذلك الوقت، سوى مقدّم في الشرطة العسكرية يرئس دائرة العلاقات العامة في هيئة الأركان العامة هناك. حضر إلى بيروت قبل أسابيع طالباً مساعدته على تذليل مشكلة، ترك له على الأثر بطاقته. قصده أنطوان دحداح في دمشق، في الساعات التالية، 2 كانون الثاني، وأطلعه على الحادث الأمني وقال إنه يريد مناقشته مع المسؤولين السوريين المعنيين. نصحه محاوره بالاجتماع أولاً بوزير الداخلية علي ظاظا. ذهب إليه واستعادا معاً ذكريات تعود إلى سنوات ماضية عندما التقيا في دورة أركان عسكرية في الولايات المتحدة عام 1966. استرجعا برامج الدورة والزيارات المتمّمة لها.

عندما صارحه بفحوى زيارته وتداعيات حادث مخفر نهر بيروت، قال له علي ظاظا: إذا أردتَ مناقشة جدّية في سوريا، عليك الذهاب إلى العميد حكمت الشهابي. صحيح أنا وزير الداخلية، لكنّه يمثّل القوّة والثقل.

ضرب له للفور موعداً مع حكمت الشهابي. في اللقاء تحدّثا أيضاً عن تجربة الدورات العسكرية الأميركية، وكان حكمت الشهابي اختبر إحداها في الرصد الجوّي لسلاح الطيران استمرّت أربع سنوات. في السنة الأخيرة عام 1956 قُطعت العلاقات السورية ـ الأميركية على أثر العدوان الثلاثي الفرنسي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي على مصر.

طلبت دمشق استرداد ضبّاطها قبل أن تقرّر إرسال حكمت الشهابي إلى الإتحاد السوفياتي. شاء الإلتباس والخطأ والمصادفة انتقال اختصاصه من المعلومات الجوّية إلى الاستخبارات الجوّية. في موسكو تعرّف إلى ضابط سوري في سلاح الجوّ هو حافظ الأسد يُجري دورة عسكرية. صارا يلتقيان باستمرار في منزل الملحق العسكري السوري في العاصمة، فاتحة صداقة طويلة بينهما.

في حواره الأول معه ـ وهما يقوّمان التجربة الأميركية في الدورات العسكرية ـ قال أنطوان دحداح في سياق حديث متشعّب: أنتم تتبعون المدرسة الشرقية، الإتحاد السوفياتي وحلفاءه من الدول الاشتراكية، ونحن نتبع المدرسة الغربية الأميركية والفرنسية. فارقٌ مهم للغاية ومتناقض في طريقة عملنا ومناقشة استراتيجياتنا السياسية والعسكرية والعقائدية، وفي تسلحنا وتحصيل العلوم العسكرية. أكثر من ذلك، أنا مقتنع بأهمّية علاقاتنا مع الولايات المتحدة. لكنّ ذلك يجب أن لا يحول دون تعاوننا بعضنا مع بعض. لبنان وسوريا بلدان متجاوران وتجمعهما روابط مختلفة يحتاج أحدهما إلى العمل مع الآخر.

أطلعه على مهمته وأبلغ إليه أن الفلسطينيين المنتمين إلى تنظيم «الصاعقة» طلقاء على الأراضي اللبنانية. سُويّت المشكلة باستدعاء رئيس الاستخبارات العسكرية السورية رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية وقائد «الصاعقة» زهير محسن إلى دمشق وأَمرَه بإنهائها.

بعدما نفى علاقة سوريا بما حدث، طلب حكمت الشهابي من زهير محسن التوجّه إلى بيروت والعمل مع السلطات اللبنانية على تسليمها قتلة الدركيين الثلاثة.

تطرّقا في أحاديثهما إلى التعاون الأمني. رحّب أنطوان دحداح لافتاً إيّاه إلى القوانين اللبنانية التي تُخضع هذا التعاون لقيود، من غير أن يُسهب في الشقّ الذي يتشدّد لبنان في التمسّك به لكنّه يمثّل في الوقت نفسه نزاعاً قديماً مع سوريا يعود إلى نهاية الأربعينات، وهو رفض تسليم معارضين ولاجئين سياسيين إلى سلطات بلادهم.

لدى عودته إلى بيروت أطلع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على نتائج مهمته.

لم يطل الوقت حتى ذهب في مهمة ثانية إلى دمشق في 10 كانون الثاني 1972، وقابل المسؤولين السوريين لمعالجة مشكلة جديدة نجمت عن قرار حكومتهم فرض رسم على الحجّاج اللبنانيين قاصدي السعودية لدى مرورهم بالأراضي السورية في



سيارة لبنانية، قدره مئة ليرة ونصف ليرة. أغضب الإجراء الحجّاج فأغلقوا الحدود بين البلدين عند المصنع. نجحت زيارته بحمل دمشق على خفض الرسم إلى 25 ليرة.

بعد أيام استدعاه صائب سلام إلى مكتبه وقال له: أريدك أن تذهب باستمرار إلى سوريا. إذا أراد السوريون التراذل علينا في وسعهم فعل الكثير ومضايقتنا. سيكون من الصعب علينا منعهم. عليك أن تحول دون ذلك بعلاقات طيّبة. إذهب إليهم وابنِ معهم صلات تعاون وتفاهم جيّدة.

في ما بعد، على مرّ لقاءاتهما، صارحه حكمت الشهابي بمآخذ حكومته، وهي عدم تسليمها معارضي نظام حزب البعث الحاكم الناشطين بعدائية داخل الأراضي اللبنانية. أفصح عن الموقف نفسه مراراً أمام نظيره اللبناني جول البستاني. غالباً ما عرض الضابط السوري الكبير لوائح بأسماء معارضين سوريين مناوئين لحزب البعث، بينهم متعاونون مع الجناح العراقي في الحزب يقيمون في لبنان. طلب تسليم هؤلاء، وفي أحسن الأحوال إبعادهم عن لبنان لمنعهم من ممارسة نشاطات معادية.

ردَّ مدير الأمن العام: لبنان لا يُسلّم معارضين، ويَعدُّ نفسه ملاذاً للاجئين السياسيين وطالبي الحرّية من كلّ مكان، وهو مُلزَم حمايتهم من دون اقتران ذلك بموقف سياسي. لا يُسمح لهم بالعمل من داخل البلاد ضدّ أنظمة بلدانهم، ولا يقف هو أيضاً ضدّ هذه الأنظمة.

على غرار سلفيه، عزا رفض تسليم اللاجئين السياسيين والمعارضين إلى سياسة اتبعتها الحكومات المتعاقبة. قال: لا يقتصر القرار على سوريا، بل يشمل سائر الدول التي تطالبنا بتسليمها معارضيها. لم يسبق أن سلّم لبنان قبلاً لاجئاً سياسياً أو معارضاً يقيم على أرضه إلى دولته. لن نفعل ذلك أيضاً مع سوريا.

كانت للاستخبارات العسكرية السورية انتقادات شتى تجاوزت مواطنيها إلى شؤون لبنانية: حملات قاسية تشنّها صحف لبنانية على نظام البعث في سوريا، المعاملة السيئة التي يتلقّاها العمّال السوريون في لبنان، تفلّت نشاط الجناح العراقي لحزب البعث في مقابل قيود فُرضت على الجناح السوري، اعتقال أعضاء فيه.

بدوره أنطوان دحداح كانت له هموم مختلفة راح يحدّث حكمت الشهابي فيها، ويسرد دوافع تحمله على زيارة دمشق والاجتماع به، وهي معلومات في حوزة الأجهزة الأمنية عن تسلّل مسلحين فلسطينيين من الجرود والمرتفعات بين البلدين

إلى الداخل. كذلك تسهيل سوريا عبر تلك المنافذ تهريب شحنات ضخمة من آلاف صناديق الرشاشات والبنادق والقنابل والمتفجّرات والذخائر ـ منها كما من العراق ـ ومدّ المخيّمات الفلسطينية بخبراء حفر خنادق وأنفاق وتدريب الفدائيين وبناء مخازن أسلحة تحت الأرض وملاجىء وتحصينات. ناهيك بمساعدتهم على الاتصال بسفارات دول أوروبية شرقية وأخرى آسيوية وأميركية لاتينية ككوبا، لتعزيز النشاطات السرّية للمنظّمات الفلسطينية.

لم يُقدّم حكمت الشهابي مرّة إجابة دقيقة وواضحة. تارة ينفي علمه بتهريب أسلحة في شاحنات فلسطينية، وطوراً يُرجّح حصوله عبر الجرود والجبال حيث لا قدرة للجيش السوري واستخباراته العسكرية على مراقبتها كلّها بسبب طولها ووعورتها. أسهب في الكلام عن القضية الفلسطينية ودعم القيادة السورية منظّماتها في نضالها المسلح. لم يتردّد أيضاً في الإعراب عن رضى ضمني لقيادته عمّا كان يعترض عليه زائره اللبناني، وهو تسهيل تهريب الأسلحة وتسلل المسلحين. أشعَرَ محاوره بظنون في صدقية ما يدلي له به عن موقف حكومته من لبنان ورؤيته مستقراً. لم يكن يجد غضاضة في طرح الأسئلة والخوض في تفاصيل شؤون لبنانية داخلية.

لدى عودته قال مدير الأمن العام لرئيس الجمهورية حاملاً هذه الشكوى: لديّ إحساسٌ بأن عليّ دائماً أن ألقي ظلال الشك على كلامه لي. الرجل يكتم الحقيقة ويناور.

ردَّ: إبقَ على اتصال مفتوح به وتحدّث معه كي لا نفسح لهم التدخّل في شؤوننا.

في مرّات أخرى قال له سليمان فرنجيه: لن نتخطى القانون، ولن أقبل منهم طلباً خارج قوانينا وأنظمتنا.

وطّد حادث مخفر نهر بيروت علاقته برئيس الاستخبارات العسكرية السورية وتعاونهما، وهما بالكاد تعارفا. تردّد لاحقاً على دمشق، مرّة في الشهر على الأقلّ، للقاء المسؤولين والتشاور معهم في ملفات أمنية، ناهيك بتعزيز التواصل الشخصي وخصوصاً مع حكمت الشهابي الذي وجد نفسه على صلة مباشرة بنظيرين له في لبنان هما المدير العام للأمن العام ممثّل الرئيس، ورئيس الشعبة الثانية ممثّل الجيش. اجتمع بهما ونسّق مع كلّ في نطاق اختصاصه: الأول في الأمن السياسي، والثاني في الأمن العسكري. وبصفته موفد الرئيس، حمل أنطوان دحداح رسائل إلى



حافظ الأسد أوصلها إليه حكمت الشهابي[14]. تسلّم رسائل مقابلة تجاوَزَ بعضها المضمونين السياسي والأمني إلى التمنّي على الرئيس اللبناني استجابة طلبات اتصلت بتعيينات في الإدارة، أو ذات طابع خاص أفاد منه موالون ومؤيّدون لنظام البعث في سوريا.

خلافاً لجول البستاني الذي لم يكتفِ منذ أيار 1971 بمحاورة حكمت الشهابي في اجتماعات دورية، بل التقى مدير الاستخبارات الحربية المصرية اللواء محسن محرز ورئيس الاستخبارات العامة العراقية سعدون شاكر ومدير الاستخبارات العامة الأردنية الزعيم نذير رشيد ومدير الاستخبارات العسكرية العقيد محمّد بشير، امتنع أنطوان دحداح عن نسج علاقات أمنية وسياسية مع نظرائه العرب والغربيين. لم يلتقِ أحداً منهم، ولا تبادل الاتصالات والتنسيق معهم. كان حكمت الشهابي محاوره الأمني الوحيد، ونافذته اليتيمة على الخارج[15].

في زياراته المتكرّرة دمشق، التقى علي ظاظا ومعاون حكمت الشهابي في الاستخبارات العسكرية العقيد علي دوبا الذي خَلَفَ ـ في السنوات التالية ـ رئيسه على رأس الجهاز على أثر تعيينه رئيساً للأركان العامة وترفيعه إلى لواء.

لبعض الوقت ترأس حكمت الشهابي الأركان العامة والاستخبارات العسكرية معاً قبل أن تناط الثانية بمعاونه، ونَظَرَ باستمرار إليها بأولوية زائدة قائلاً لأنطوان دحداح: ليس مهمّاً بالنسبة إليّ أن أصبح رئيساً للأركان. يمكنهم تعيين أيّ ضابط آخر سواي. الاستخبارات العسكرية هي الأهم.

حمله ذلك الإمتياز على سؤال زائره اللبناني عن المخصّصات السرّية لمديريته. حَارَ في كشف رقمها الهزيل في الموازنة المخصّصة للأمن العام. قال: مليون ليرة.

14 ـ رافق مدير الأمن العام رئيس الجمهورية في زيارته دمشق في 7 شباط 1976، واضطلع بدور رئيسي في الإجراءات الأمنية التي رافقت زيارة الرئيس حافظ الأسد لبنان في 7 كانون الثاني 1975. على نحوٍ مشابه لخيمة 25 آذار 1959 بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر عند الحدود اللبنانية ـ السورية، نصب الجيش في وادي الحرير خيمة استقبل فيها الرئيس اللبناني نظيره مثابة استراحة قصيرة تولى حمايتها رجال الأمن العام. كانت خيمة الوداع أيضاً بعد محادثاتهما في «بارك أوتيل» في شتورة. على أثر ارفضاضها، في طريق العودة، نزل الرئيسان من السيارة وتمشّيا بضعة عشرات أمتار قبل بلوغ الخيمة، تبادلا في أثنائها حواراً ظلّ طيّ الكتمان.

15 ـ لزم مدير الأمن العام الرئيس سليمان فرنجيه في أسفاره إلى قمّتين عربيتين في الجزائر في تشرين الثاني 1973، والرباط في تشرين الأول 1974، وإلى الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني 1974 على رأس وفد أمني ضم 20 موظفاً من الأمن العام.

ردَّ حكمت الشـهابي: مخصّصاتي السرّية في شعبة الاستخبارات العسكرية 52 مليون ليرة سـورية. أيّ 52 ضعف مخصّصاتكم. ليس لديكَ المـال الكافي كالذي عندي. أنا مستعد لمدّك به لتعزيز تعاوننا الأمني.

ثم فاجأه بالقول: أريد منك معلومات.

تحفّظ أنطوان دحداح وأعلَمَ، لدى عودته إلى بيروت، رئيس الجمهورية الذي اكتفى بإبداء دهشته حيال هذا الرقم.

التقى في دمشـق أيضاً وزير الخارجية عبدالحليم خدّام، وكان عرفه منذ عام 1967 إبّان ترؤسه مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني. كان حينذاك محافظاً لدمشـق يرئس وفد بلاده في لجنة مشتركة لبنانية ـ سورية، يمثّل لبنان فيها محافظ البقاع. عقدت اللجنة التي يعود تأليفها إلى الأربعينات بضعة اجتماعات بين دمشق والبقاع، وتولت مناقشة النزاعات الحدودية.

بالجرم المشهود

وجد الأمن العام نفسه بين ناري استخبارات نظامي البعث في سوريا والعراق اللذين خاضا، منذ انقسـام الحزب في 23 شـباط 1966، حرباً سرّية على الأراضي اللبنانية. لم تخلُ مـن تداعيات معلنة عندما يُكشـف عن خطف رعايا مدنيين وعسـكريين من بينهم ضبّاط سـوريون أو عراقيون أو يجـري اغتيالهم. يتعقّب جهاز كلّ منهما مواطنيه معارضي نظامه، وفي الوقت نفسه موالي النظام الآخر الناشطين على الأراضي اللبنانية. يتوسّـل خطفه لتهريبـه إلى بلاده ومحاكمته وإعدامـه هناك، أو قتله في أيّ مـكان يتمكّن من الوصول إليه. أمسى الجهازان أداة تصفية الحسـاب في لبنان، مباشرة عبر عملاء سوريين أو عراقيين أو فلسطينيين، أو من خلال لبنانيين متعاطفين مع عقيدة الحزب حلفاء هذا النظام أو ذاك، أو بتجنيد مأجورين يتقاضون رواتب. لكلّ منهما، بدوافع شتى، ألوف المؤيّدين في أوساط السياسيين والأحزاب والأفراد.

بسـبب ثروته الطائلة التي راح يوزّع منها بسـخاء على هؤلاء، نجح نظام البعث في العـراق ـ أكثر من عدوّه اللدود ـ في التغلغل وتطويع مخبرين وعملاء له يتحرّكون بديناميـة لجمع المعلومـات ومراقبة المعارضين العراقيـين ومطاردتهم لخطفهم أو اغتيالهم. أهدَرَ أموالاً وفيرة على هيئات ومنظّمات ذات أهداف مختلفة، مرّة قروضاً



وأخـرى تبرّعات، تعزيزاً لتمدّده وتبديد الشـبهات حيال دوره تجعله حاضراً في كلّ مكان وموقع ونشـاط لا صلة له أحياناً بالعملين السـياسي والعقائدي. التقى ونظام البعث في سـوريا على اسـتخدام العنف والبطش والقسوة في التعامل مع أعدائه. لم يكن التناحر العراقي ـ السـوري أقلّ وطأة من الصراع السـوري ـ السوري والعراقي ـ العراقي. كلاهما اتخذ الوسـيلة نفسها للقضاء على منافسيه وخصومه. في 12 تموز 1971 هاجم مسلحون ملثمون منزل بعثي عراقي هو فؤاد شاكر في وطى المصيطبة واشـتبكوا معه ومع مسؤول القيادة القطرية السـابقة للحزب مالك الأمين والأردني حاكم فايز. أصيب فؤاد شـاكر وهرب مالك الأمين وخُطف الأردني. كان المستهدَفون مناوئين لحافظ الأسـد ـ بالكاد انقضت آنذاك أربعة أشـهر على تسـلّمه السلطة ـ ينشطون ضدّه من داخل الأراضي اللبنانية. اغتال مسلحون آخرون في 4 آذار 1972 اللواء محمد عمران أحد أبرز قادة انقلاب 8 آذار 1963 بإطلاق النار عليه في منزله في طربلـس. لجأ إلى لبنان بعد حركة 23 شـباط 1966 مع إبعاد الزعماء التاريخيين للبعث، وأضحى بدوره عدوّاً لحافظ الأسـد. قطن بادىء بدء في شـارع كاركاس في بـيروت قبـل أن يخطره الأمن العام بأنه مهدّد بالقتـل في ضوء مراقبته حركة موالي النظـام كانـوا يترصّدونه. طُلب منه مغـادرة البلاد كي ينجو بنفسـه، فلم يأبه. ترك بيروت إلى طرابلس وسـكن في حيّ علوي في بعل محسـن أشعره بأنه ـ وهو علوي ـ في ملاذ آمن. طاردوه إلى هناك وقتلوه.

لم يسـتثنِ الاشـتباك بين الدولتين صحفاً ومجلات لبنانية كانت بدورها موزّعة الولاء بينهما لدوافع عقائدية أو مالية. اسـتهدفت «الدسـتور» الحليفـة للبعث العراقي في 25 نيسـان 1972 و«الرايـة» الناطقة باسـم البعث السـوري في 8 كانون الأول 1972 بمتفجّرات في مرحلة كان زرع العبوات الناسـفة لغة التخاطب وأداة الإنتقام. اسـتهدفت صحف ومجلات أخرى لا ارتبـاط لها بأيّ من الحزبين كـ «النهار» في 15 تشرين الثاني 1972 و«الحوادث» في 19 آذار 1973. تسـلل مسـلحون ملثمون إلى مكاتبهـما ومطابعهما ووضعـوا فيها عبوات. اعتادتا انتقـاد نظامين يتصارعان على شرعية حزب واحد قلّما يحتملان الرأي المغاير ولا يفسحان مكاناً له.

لم يتردّد حكمت الشهابي في الإعتراف لأنطوان دحداح بأن الاستخبارات العراقية أقوى من اسـتخبارات بلاده في الإنتشار في لبنان. قال: لديهم كثيرٌ من المال لا نملكه، وهم

قادرون من خلاله على التجنيد أكثر منا. نحن لا ندفع.

في المقابل، تحجّج العراق بنشاط قوي تضطلع به الاستخبارات السورية في لبنان يجعلها ترصد الآتين منه أو الذاهبين إليه من طريق مطار بيروت وتجنيدها عملاء يتنصّتون على مكالماتهم الهاتفية.

تكوّن اعتقاد مماثل لمدير الأمن العام، وقد أخطرته معلومات مخبرين عن تلقّي سياسيين معروفين وأحزاب مبالغ دورية من العراق توزّعها عليهم السفارة في بيروت تارة، ويتولى سياسيون لبنانيون يتنقّلون بين البلدين إحضارها من بغداد طوراً.

لم تكن هذه سابقة. حضر فريد شهاب من قبل إنفاق مال وفير على سياسيين وصحافيين وأحزاب عندما كان العراق حليفاً لولاية كميل شمعون في الخمسينات. لم يبخل بثروته، ولم يختلف نظام الحزب الواحد كثيراً في ما بعد عن حكم الملكية.

شأن ما كانت تطالب به سوريا، ألحّ العراق على تسليمه ضبّاطاً فارّين ومعارضين لاجئين لمحاكمتهم بجرائم وارتكابات، متذرّعاً بأنهم مذنبون لن يُخضعَهم لمحاكمة سياسية. بيد أنه اتبع أسلوباً مغايراً في مطاردة معارضيه اكتشفه الأمنَ العام متأخراً. يخطف مجنّدون المعارض العراقي إلى مقرّ السفارة في الرملة البيضاء ويخبّئونه فيها، ثم ينكرون معرفتهم باختفائه أو ينكرون علاقتهم بالحادث. تعمد السفارة بعد ذلك إلى إخراجه من الأراضي اللبنانية من طريق المطار عبر مرافقين اثنين يملكان حصانة ديبلوماسية تمنع التحقق من أدوارهما ومهماتهما ومن الأوراق الثبوتية لمرافقهما الثالث. مرّة واقفاً مهدّداً، وأخرى مريضاً في سرير لا يقوى على التلفّظ بكلمة. كانت رشوة موظفين في المطار سبيلاً ناجعاً في معظم الأحيان لتنفيذ المهمة بعناية واتقان.

اختبر الأمن العام أسلوب العمل هذا عندما خطف متعاونون مع الاستخبارات العراقية الملازم أول محمد كاظم الموسوي، المساعد السابق للملحق العسكري في السفارة في بيروت، من أحد شوارع العاصمة في 12 كانون الثاني 1974 واقتادوه إلى مبناها واحتجزوه فيه. عَلِمَ بالخطف ومكان اعتقاله، فطوّق رجاله المقرّ من جهاته المختلفة بأمر من رئيس الجمهورية الذي ساءه هذا التصرّف. بعد بضعة أيام من مفاوضات شاقة استمرّ حصار الأمن العام من حولها وراح يفتش الداخلين إليها والخارجين منها ويدقّق في هويّاتهم لمنع إخراج المخطوف منها، أقرّت السفارة بعد إنكار طويل باحتجازها إيّاه وسعيها إلى تهريبه إلى بلاده، وأطلقته. ولئلا يُفتضح



سرّ خطفه، لجأ الأمن العام بالاتفاق مع ديبلوماسييها إلى حيلة قضت بنقل محمد كاظم الموسوي بمواكبة رجال المديرية إلى صيدا والإفراج عنه هناك، ثم الإعلان أنه كان يمضي الوقت في المدينة عندما انقطعت أخباره عن عائلته وأصدقائه يومين، وقد عثروا عليه فيها.

لم يعد هذا العمل مستهجناً حينما أدرك أنطوان دحداح من رئيس الاستخبارات العامة العراقية سعدون شاكر، في اجتماع ضمّهما في 30 نيسان 1974 مع هشام الشعّار وجول البستاني على هامش زيارته بيروت قبل يومين، المنطق الذي يتسلّح به نظامه.

قال سعدون شاكر لمحاوريه: لا يمكن الحكم في بلدي التغاضي عن نشاطات مناوئي النظام، والسياسة الصريحة المعلنة لنا هي ملاحقة أعداء الثورة أينما وُجدوا لشلّهم والقضاء عليهم، أيّاً يكن الثمن. الاستخبارات العراقية مصمّمة على ملاحقة المتآمرين على النظام. لذلك يمكن أن تلجأ إلى تكرار أعمال الخطف أو التصفيات الجسدية لهؤلاء.

لم تكن لسوريا سفارة في بيروت تعوّل على خطة مشابهة كانت تتوسّلها أيضاً السفارة المصرية إبّان حقبة عبدالحميد غالب من أواسط الخمسينات إلى نهاية الستينات. اعتمدت الاستخبارات العسكرية السورية أسلوباً مختلفاً يقضي بتهريب المعارض المخطوف من معابر غير شرعية عند الحدود بين البلدين، وخصوصاً دير العشائر. مرتاباً بخطط مماثلة، عزّز الأمن العام مراقبته دخول الضبّاط السوريين الأراضي اللبنانية بذرائع عدّة يصعب في بعض الأحيان التحقق من أهدافها الضمنية. يتحجّجون بتمضية إجازة أو زيارة أقارب وأصدقاء أو التسوّق في بيروت، أو نقاهة ترمي في الظاهر إلى تبديد الشبهة بهم قبل أن يشقّوا طريقهم إلى مهماتهم. كان على المديرية التحسّب خصوصاً من زيارات ضبّاط بارزين أو في مواقع حسّاسة في الاستخبارات العسكرية السورية تُدرج إداراتهم الأمنية لبنان والمناطق المتاخمة للحدود في صلب الصلاحيات المنوطة بهم مراقبتها والتحرّك في نطاقها.

كانت تلك - من بين سواها - حال ضابط سوري من رتبة دنيا شغل منصباً أمنياً مهماً هو ترؤسه المنطقة الوسطى، وتشمل مدينة حمص وريفها الذي يتقاسم الحدود الشمالية والشرقية مع لبنان، النقيب غازي كنعان. عام 1972 طلب أنطوان دحداح

في مذكّرة سرّية إلى رئيس دائرة الشمال المفوّض جمال الحشيمي، في ضوء معلومات متناقضة الدلالة بين يديه، مراقبته منذ دخوله الأراضي اللبنانية حتى مغادرته محافظة الشمال، يُعهَد بعد ذلك في المهمة نفسها إلى دوائر المحافظات التي يمكث أو ينشط فيها عبر موظفي المديرية ومخبريها. راحت سيارة الفولسفاكن تتعقّب تنقّلاته، وفي بعض الأحيان يستعين المخبر بسيارة إجرة. كان غازي كنعان يصرّح لمركز الأمن العام عند وصوله إلى أحد معبري العبّودية أو العريضة أنه يقصد مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت للإستشفاء. بيد أنه ينزل في فندق بسّول في عين المريسة. عندئذ يصبح زوّاره تحت المراقبة والتحقق من مرامي الزيارة. تكرّرت زيارات رئيس المنطقة الوسطى التي تُخضع الداخل اللبناني من طرابلس حتى بعلبك مروراً بعكار والهرمل لمراقبتها، مرّة كلّ أسبوعين. سرعان ما تعدّ الدوائر المعنية بتعقّب تحرّكه، في بيروت والمحافظات الأخرى، تقريراً يُحال فوراً على أنطوان دحداح.

آخذاً بوزر النزاع القاتل السوري ـ العراقي، اختار مدير الأمن العام محاولة تقليل أضراره بالإكتشاف المبكّر لخطط تنافسهما والحؤول دون تنفيذها وتدارك تداعياتها على الإستقرار في أحسن الأحوال. كانت المنظّمات الفلسطينية بدورها في صلب هذا النزاع متأثرة بتشعّب ولاءاتها بينهما، منها «جبهة التحرير العربية» الوثيقة الإرتباط بالعراق، وقد موّل منظّمات عدّة سواها. في المقابل، كان على سوريا تسهيل تهريب السلاح والتسلّل إلى لبنان.

لم يكن الاشتباك الوحيد الذي جبهته الأجهزة الأمنية. على نحو لا يقلّ ضراوة أثقَلَ عبئه على الإستقرار، اتسم النزاع الأمني الأردني ـ الفلسطيني. انتقلت تداعيات «أيلول الأسود» بين الطرفين في المملكة الهاشمية إلى لبنان كي يتحوّل مدار استقطاب. منذ الخمسينات نشطت الاستخبارات الأردنية في لبنان من دون أن يُقلّص دورها تماماً انقضاء عهد الحليف القوّي كميل شمعون. دخلت في خلاف خفيّ مع عهد فؤاد شهاب باتهامه المملكة بتشجيع الحزب السوري القومي الاجتماعي على محاولة الانقلاب وفرار عدد من مسؤوليه إلى عمّان. أضحت المواجهة مكشوفة مع تدفّق الآف اللاجئين الفلسطينيين على لبنان هرباً من جحيم الحرب في أيلول 1970. في السنوات الأربع التالية اندلعت حرب بين الاستخبارات الأردنية والفلسطينية.

كانت بضعة حوادث متفرّقة أنبأت بحدّة متزايدة للصراع. في 10 نيسان 1971 كَمَنَ

مسلحون فلسطينيون لخمس شاحنات أردنية على الطريق الدولية بين بحمدون والجمهور ليلاً، واستولوا عليها وانتقلوا بها إلى الرملة البيضاء وأشعلوا النيران فيها. كان الحادث الأول في سلسلة. 6 كانون الثاني 1972 اعتقلت «قوات أمن فتح» أردنياً هو محمد عامر بدر قالت إنه كان يتحضّر لتفجير سيارة بإيعاز من الاستخبارات الأردنية. بعد أيام 20 كانون الثاني، اتهمتها المنظّمات الفلسطينية بإلقاء قنابل على مقرّ لها في شارع الحمراء وعلى السفارة الجزائرية في الرملة البيضاء.

لم يسع الأمن العام تفسير تفجيرات ضربت مناطق لبنانية وأخصّها في بيروت وضواحيها في أوقات متفاوتة في معزل عن حدثين بدوا مترابطين وفي وقت متقارب. تنقّل انفجار عبوات ناسفة طاولت منشآت سياحية في الأرز وطرابلس وأحياء الصنائع وميناء الحصن والشيّاح وشارع الحمراء والوسط التجاري في ساحة الشهداء استهدفت إحداها صيدلية بيار الجميّل. أخفقت الأجهزة الأمنية في اكتشاف الجناة في ظلّ شبهات متناقضة نجمت عن تداخل أدوار سلبية اضطلعت بها أجهزة استخبارات عربية تقاسمت، على الأراضي اللبنانية، المنظّمات الفلسطينية المتعدّدة الإنتماء ومصادر التمويل والتسليح والعقائد.

في 5 تشرين الأول 1972 وقع انفجار داخل القسم القنصلي في سفارة الأردن في بيروت ظلّ غامضاً بدوافعه. لم تحجب موجة استنكار قوبل به من الحكومة اللبنانية والسفارات العربية شكوكاً ساورت الأمن العام الذي تولى جمع المعلومات من غير أن يتحقق، وسط تكتّم تام عن تفاصيل شتى، من أسباب الحادث. رجّحت ريبة أنطوان دحداح بين أن يكون اعتداءً في سياق الحرب الأمنية الخفيّة والإختراق المتبادل، وبين أن يكون نجم عن خطأ في الداخل. لم يُفصَح عن إصابات، ولم يكن من السهل بلوغ حقائق ما يجري داخل سفارة دولة ذائعة الشهرة في مهارة استخباراتها ومراسها المحترف. تساوى التكهّنان وانقضى الأمر عند هذا الحدّ. بعد شهر ونصف شهر فاجأ حادث أمني آخر ارتبط بالسفارة نفسها الأمن العام عزّزت بالجرم المشهود صحّة شكوكه.

في 20 تشرين الثاني أبلغ مسؤول بارز في حركة «فتح» هو أبويوسف النجّار إلى رئيس الفرع الخامس سمير منصور، المكلّف ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، أن حقيبة متفجّرات يُنتظر أن يُسلّمها أحد الأشخاص ـ لم يعرف هوّيته ـ إلى فلسطيني

كان في ما مضى قد سُجن في الأردن ودخل لبنان حديثاً، وتستخدمه الاستخبارات الأردنية أداة لافتعال اضطرابات وقلاقل وأعمال تخريب. أعلَمَه بموعد مرجّح لتسليم الحقيبة، الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه ـ وكان أحداً ـ في حديقة فندق ريفييرا في عين المريسة. على جاري العادة، في عطلة نهاية الأسبوع، تقتصر حماية مبنى المديرية على 15 موظفاً يتناوبون على حراسته ساعات النهار والليل.

اجتمع مدير الأمن العام بأبويوسف النجّار، ثم جنّد العناصر الـ15 لتنفيذ مهمة اعتقال رجلي حقيبة المتفجّرات. أُخطِروا بمواصفات الفلسطيني الذي سيتسلّم الحقيبة ولونها ـ وكان أزرق ـ وانتشروا بلباس مدني في محيط حديقة الفندق إلى أن أطبقوا على المشتبه بهما. لكنّ مفاجأة باغتتهم عندما صاح بهم حامل الحقيبة لحظة اعتقاله بالجرم المشهود: أنا الملحق العسكري الأردني وأتمتع بحصانة ديبلوماسية.

اقتيد إلى المديرية السادسة مساء. كان أنطوان دحداح ينتظره في مكتبه. كشف الديبلوماسي الأردني عن اسمه هشام يوسف وعن شريكه أردني من أصل فلسطيني. للفور خابر سليمان فرنجيه وصائب سلام، ثم اتصل بالمدعي العام التمييزي ميشال طعمة الذي حذّره من التعرّض لديبلوماسي يحتمي بحصانته، داعياً إيّاه إلى تسليمه صباح اليوم التالي إلى سفارة بلاده. نبّهه أيضاً إلى تداعيات أذيته. أُوقف الملحق العسكري الأردني في زنزانة في المبنى الملحق بالمديرية، مخصّصة لتوقيف أصحاب امتيازات خاصة. في التحقيق معه التزم الصمت رافضاً الإفصاح عن دوره قبل أن يجهر بالجهة التي كلّفته مهمة تخريبية: رئاسة أركان الجيش الأردني بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات، والهدف هو مكتب الإعلام لحركة «فتح» في جوار جامعة بيروت العربية. عزا الغاية إلى إحداث قلاقل وبلبلة بغية تسعير النزاع بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. في الغداة، 21 تشرين الثاني، سُلّم إلى سفارة بلده التي رحّلته بعدما كانت نفت للسلطات اللبنانية في اليوم السابق علاقتها بالحادث، وطلبت من القضاء اتخاذ إجراءاته القانونية.

ليست المرّة الأولى في عهد سليمان فرنجيه يُفتَضح عملٌ أمني لاستخبارات تلك الدولة. كانت الشعبة الثانية اعتقلت بدورها رائداً سابقاً في الجيش الأردني هو رفيق نعيم الحميدي يدير شبكة تجسّس.



لم يكن من السهولة بمكان في السنتين التاليتين تبرئة الاشتباك الأردني ـ الفلسطيني من سلسلة أعمال مخلّة بالأمن وترهيب بإلقاء قنابل. في كلّ مرّة انفجرت عبوة ناسفة طلب أنطوان دحداح من جول البستاني إرسال خبير يحقّق في الإنفجار ويستخلص معلومات عن طريقة حصوله والأسلوب المستخدم وميزاته والمواد المستعملة فيه والدلالة السياسية التي توخّاها. مُعوِّلاً على خبرة وافية تمرّس فيها ضبّاط الجيش، وأخصّهم رجال الشعبة الثانية وافتقر إليها الأمن العام، انتهى مديره إلى خلاصة ما باح له به جول البستاني حملها إلى رئيس الجمهورية عن مواصفات تفجير العبوات. قال للرئيس: أصبح في إمكاننا إلى حدّ بعيد تقدير الجناة الفاعلين. بين أيدينا والشعبة الثانية قواسم مشتركة عن أعمال تفجير باتت تدلّ على أصحابها أو في أحسن الأحوال تلمّح إليهم. توافرت لدينا أوجه شبه عدّة بين حوادث وقعت. الفدائيون الفلسطينيون يستخدمون الفتائل في قنابلهم، والأردنيون ساعات التوقيت في متفجراتهم.

على طرف نقيض من النزاع الأردني ـ الفلسطيني، استمدّ الصراع العراقي ـ السوري حدّته من وطأة انقسام عقائدي تسبّب في نشوء حزبين للافتة واحدة جرجرا أذيالهما إلى نظامي البلدين، فأضحيا عدوّين أطلقا العنان لاشتباكهما على الأراضي اللبنانية. قال أنطوان دحداح لرئيس الجمهورية: يفاجئني أحياناً أن السوريين والعراقيين لا يستخدمون كالآخرين، دائماً، لغة القنابل والعبوات الناسفة عندما يُبادل أحدهما الآخر الإنتقام. ربمّا الإغتيال بمسدّسات والخطف والإعتقال كاف[16].

---

16 ـ لاحَقَ الأمن العام تنظيمات وأحزاباً غير مرخصة وتعقّب اجتماعاتها السّرية بعدما اشتبه بدورها عامي 1973 و1974 في اعتداءات وإلقاء قنابل طاولت سفارات وشركات أجنبية وصحفاً ومؤسّسات تجارية لبنانية ومخافر ومنشآت رسمية. طارَدَ جمعيات مناوئة للحكم والدولة ظهرت فجأة واعتنقت العنف وتقويض النظام كـ «المنظّمة الثورية الاشتراكية اللبنانية» التي افتضحت في 16 كانون الثاني 1973. تنظيم سرّي سطا على مصارف لجمع المال والحصول على السلاح لتمويل حملته على النظام اللبناني وتدميره. اعتقل يومذاك تسعة من أعضائه، ثم قادت تحقيقات الأجهزة الأمنية إلى اكتشاف الأربعة الباقين الذين تمكّنوا من الفرار. في أوقات متفاوتة نفّذ هؤلاء 12 عملاً تخريبياً أبرزها في 15 آذار 1974 عندما تبنّى التنظيم محاولة اغتيال سفير إيران منصور قدر برمي قنبلة عليه. ظهرت أيضاً تنظيمات إرهابية صغيرة كـ«المنظّمة الشيوعية العربية» التي اعتقل قائدها علي الغضبان و18 عضواً فيها في 6 تموز 1975 بعد تنفيذهم 11 عملاً تخريبياً، و«منظّمة الشباب العربي الثائر» و«منظّمة النسور العربية» عام 1974 تبنّت هجمات مسلحة على مصالح أميركية وإيرانية. تعقّب الأمن العام منظّمة سرّية هي «لجان النضال الوطني» موالية للحزب الشيوعي الصيني، واعتقل أفراداً يُوزّعون مناشير تحضّ على التظاهر والإضراب.

الهفوة الباهظة

كان على مديرية الأمن العام أن تعبر تجربة غير مألوفة ومكلفة في الوقت نفسه، بامتحانها عملاً أمنياً ناجحاً قابله نصف نجاح في شقّ آخر اتسم بخطورة.

ذلك ما عنته مراقبتها خلافاً قديماً اختبأ وراء وقائع تاريخية لم يطوها الزمن، وتنقّل بين ساحات دولية انتشرت فيها مصالح الطرفين، هو العداء المزمن السياسي والاجتماعي بين تركيا والأرمن. استهدف الجيش السرّي الأرمني المصالح التركية حيث امتدّت يداه إليها. إحداها في 20 شباط 1975 بانفجار عبوة ناسفة في مكاتب شركة الخطوط الجوّية في ميناء الحصن، سارع الجيش السرّي الأرمني إلى تبنّيها.

تلقّى رئيس الفرع الثاني زاهي البستاني معلومات عن خطة للجيش السرّي الأرمني تقضي بمهاجمة منزل سفير تركيا قبالة قصر رياض الصلح في بئر حسن، وتفجيره بقاطنيه وخصوصاً صاحبه. مصدر المعلومات مخبرٌ خاص لرئيس الفرع. سوري يملك مطبعة في ساقية الجنزير تطبع مناشير وكتيّبات وبيانات منظمات فلسطينية. طُلب منه طبع منشور يتضمّن تبنّي الجيش السرّي الأرمني تفجير بيت السفير على أن يصير إلى توزيعه بعد تنفيذ العملية. تولى المخبر صاحب المطبعة طبع المنشور واحتفظ بنسخه في سيارته إلى الوقت المناسب. إلا أنه أبلغ إلى مُشغّله في الأمن العام المفتش الممتاز منير لطيف تفاصيل خطة التفجير وأعطاه نسخة عن المنشور، وحذّره من كشف المعلومات للقيادات الفلسطينية: بعضها وأبرزها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» متعاطفٌ مع الجيش السرّي الأرمني، وضالع في الخطة.

وبسبب افتقاد الأمن العام قوّة عسكرية ضاربة لتنفيذ مهمة أمنية دقيقة، تحدّث مديره مع رئيس الشعبة الثانية جول البستاني واتفقا على عمل مشترك قضى بتحريك ثلاث مجموعات تتوزّع الأماكن التي سيمرّ بها أفراد الجيش السرّي الأرمني في طريقهم إلى تنفيذ الهجوم: أولى للأمن العام بقيادة زاهي البستاني تمركزت قرب قصر رياض الصلح، وثانية بقيادة سهيل خوري تمركزت قرب بيت السفير التركي، وثالثة قوّة دعم ومساندة بقيادة عدنان شعبان تمركزت قرب مكاتب الوكالة الدولية لغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التابعة للأمم المتحدة. كانت مجموعتا سهيل خوري وعدنان شعبان من رجال قسم المكافحة التابع للاستخبارات العسكرية. قوّة ضاربة استحدثها جول البستاني. انتشرت المجموعات الثلاث التاسعة والنصف مساء،



ساعة قبل الموعد المضروب للهجوم على بيت السفير.

وخشية تدخّل المنظّمات الفلسطينية في مهمة سرّية في منطقة نفوذ مسلح لها في مخيّم شاتيلا المتاخم - ولم تكن انقضت سنتان على اشتباكات 2 أيار 1973 بينها والجيش - متفادياً تعريض رجال الأمن العام لصدام غير متكافىء، أخبرَ أنطوان دحداح مسؤولاً فلسطينياً اعتاد التعاون معه هو توفيق الصفدي أن الجيش والأمن العام سينفّذان مهمة في تلك الليلة لا علاقة للمخيّم الفلسطيني المجاور بها، من دون أن يُفصح عن تفاصيلها وأهدافها. سرعان ما بلغ إلى الجيش السرّي الأرمني تحرّك الأمن العام والجيش من جرّاء اتصال وثيق يجمعه بـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» داعمة نشاطاته، كانت قد علمت به من توفيق الصفدي. إذ ذاك أُلغي أمر الهجوم واستعاض عنه المنفّذون بحيلة كادت تتسبّب بمجزرة بين الأمن العام والجيش ومسلحين فلسطينيين.

الحادية عشرة ليلاً، مرّت سيارة سوداء في الطريق الجديدة وأطلقت النار على حاجز لمسلحين فلسطينيين وفرّت. بعد دقائق تبلّغ مركز «أمن الثورة» - وهو جهاز انضباط فلسطيني عامل داخل المخيّمات وفي محيطها - أن السيارة الجانية متوقّفة قرب مكاتب منظّمة «أونروا»، بعدما تأكد مسلحو الجبهة الشعبية عن بعد من تمركز مجموعات الاستخبارات العسكرية والأمن العام. بضع دقائق كانت كافية لإحكام مسلحي «أمن الثورة» بقيادة مسؤول عسكري هو أبوالطيّب الطوق على العسكريين اللبنانيين ومحاصرتهم. للمرّة الأولى أبصر زاهي البستاني وسهيل خوري وعدنان شعبان ما لم يكن قد علموا به قبلاً في اشتباكات 2 أيار 1973، وهو امتلاك المنظّمات الفلسطينية رشاشاً ثقيلاً مضاداً للطائرات من طراز 12،7 ميلليمتراً. بفضل اتصالاتٍ سريعة بين الجانبين أمكن تفادي صدام محقّق[17].

كانت خلاصة ما استنتجه زاهي البستاني، في تقرير رفعه إلى مدير الأمن العام اليوم التالي، عدم جدوى معلومات مهمّة يحصل عليها الأمن العام من دون استثمارها في

17 - لم تنقضِ شهور قليلة حتى تمكّن الجيش السّري الأرمني في 16 شباط 1976 من اغتيال السكرتير الأول في السفارة أوكتار سيريت بإطلاق نار عليه في شارع الحمراء، وفي اليوم التالي نجاة ملحق في السفارة هو عمر محمد ديميريل من محاولة اغتيال مماثلة في الشارع نفسه.

ظلّ دولة قادرة على حماية المعلومات تلك وسرّيتها، وعلى أمنها على أرضها خصوصاً. في ضوء إفشائها وإلغاء خطة الهجوم، ونشوء سلطة رديفة للدولة اللبنانية العاجزة، فقدت المعلومات أهمّيتها في حفظ الأمن الوطني وكادت تتسبّب بمأساة مروّعة. أقرّ الأمن العام بضعفه وإخفاقه في امتلاك أداة تنفيذية تتيح له الإفادة منها، مُفتقداً سلطة متمكّنة وقدرات ميدانية تساعده.

استأثر الشقّ الأمني في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بالحيّز الأوفر من الشكوك وفقدان الثقة بين دولة تتمسّك بسيادتها على أراضيها ومقاومة تريد تفادي تكرار ما تعرّضت له في الأردن عام 1970. لم يُتح هذا التناقض تسوية ملائمة. لم يسع السلطة اللبنانية كذلك استيعاب وطأة تحالف فصائل فلسطينية مع سوريا وأخرى مع العراق رجّحتا تأييد المقاومة على وجهة نظر لبنان.

أدار مدير الأمن العام حواراً مستمرّاً بينه والمنظّمات. وضع رئيس الجمهورية الملف الأمني في إدارة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بين أيدي الأمن العام، فنأى جول البستاني بنفسه عنه. توسّع التفويض كي يشمل الاتصالات السياسية والمشكلات الاجتماعية التي كانت تجبهها المخيّمات الفلسطينية الفقيرة. في موازاة الاستخبار عنها واكتفائه آنذاك بتشغيل 50 مخبراً فقط، أكبّ أنطوان دحداح على تعزيز قنوات الاتصال المباشر. بدت العلاقة أكثر مرونة وانفتاحاً قبل صدام عنيف بين الجيش والمنظّمات في 2 أيار 1973، مكّنته خلال سنة ونصف سنة من توطيد التواصل والحوار مع مسؤولين فلسطينيين، وأخصّهم ياسر عرفات. كلّما نشب التباس في علاقة المقاومة بالسلطات اللبنانية، ذهب إلى ياسر عرفات وأجرى معه حواراً في سبل معالجته والتنسيق بينهما وتجنيب الطرفين الخلاف، في واقع بات الانقسام الحاد يتحكّم به تماماً. أفقدت المخيّمات نفسها طابعها المدني كملاذ آمن يحفظ لسكانها لجوءهم، وأضحت ترسانة أسلحة تحمل القاطنين فيها على التنقّل بها إلى خارجها والتحرّش بالأحياء السكنية المجاورة، ونصب حواجز مسلحة تعترض المارة اللبنانيين على أرض بلادهم للتدقيق في هويّاتهم. ناهيك بتجاوز القانون وارتكاب مخالفات كان الجيش وقوى الأمن الداخلي يواجهانها.

خلافاً لمسؤولين آخرين في المقاومة كانوا يقصدونه في مكتبه في المديرية، اختار الذهاب إلى ياسر عرفات في مقاره السرّية الكثيرة. لفته تصرّفٌ للقائد الفلسطيني

في مكتبه لم ينتبه إلى مغزاه إلا بعدما أفصح له عنه رئيس استخبارات حركة «فتح» أبوحسن سلامة.

في أثناء اجتماعهما دخل سكرتيره وفي يده شيكٌ مصرفي. تفحّصه ياسر عرفات وأعاده إليه بغضب، وقال: ألم يتعلّموا بعد. أعِده إليهم وقلْ لهم يجب أن يضعوا أبوعمّار وليس أيّ اسم آخر.

ثم بادر مدير الأمن العام بالقول: هذا شيك من السفارة السعودية بقيمة 50 مليون دولار لحساب منظّمة التحرير الفلسطينية. لا شيء اسمه منظّمة التحرير الفلسطينية. هناك أبوعمّار فقط. الأموال تأتي باسمي وإلا أردّها. إذا لم يعجبهم الأمر ليتوقّفوا عن الدفع.

كان تفسير أبوحسن سلامة في ما بعد، عندما قصّ عليه ما حصل: يلجأ أبوعمّار إلى هذا الأسلوب في الحصول على الأموال كي لا يقتلوه لأنها كلّها باسمه. إذا قتلوه يخسرونها تماماً. بهذه الصفة وضعنا أموالنا وأرصدتنا في المصارف الأميركية[18].

أرسى انطوان دحداح حواراً دائماً مع أبويوسف النجّار وكمال عدوان وتوفيق الصفدي وأبوحسن سلامة وسعد صايل (أبوالوليد). بيد أنه لمس تعاوناً بنّاءً مع رئيس استخبارات حركة «فتح» الذي غالباً ما استعان به لإدخال شخصية فلسطينية إلى لبنان في إطار مهمة أو دعوة. كان على المقاومة باستمرار استقبال شخصيات من الأراضي المحتلة كالضفة الغربية وغزّة، ومن الأردن ومصر وسوريا والكويت ودول عربية أخرى، ناهيك بدول أجنبية يقيمون فيها، لإلقاء محاضرات أو تبادل التشاور والآراء أو التعرّف على المخيّمات واستطلاع حاجاتها وبؤسها، وحمل صورتها إلى الخارج للحصول على دعم سياسي أو مالي. حتّم ذلك مراجعة مدير الأمن العام وطلب منح الشخصيات تلك تأشيرة دخول وتسهيل إقامتها في أثناء زياراتها لبنان. لم يكن يتردّد في الاستجابة شرط حصر الإقامة بـ15 يوماً فقط تغادر على أثر انتهائها، وراح يربط عدم التقيّد بالمهلة بتجميد منح التأشيرة وبطاقة الدخول. وضع إجراءات مبسّطة لدخول طلاب فلسطينيين من تلك البلدان

18 ـ يروي مفوّض متقاعد في الأمن العام أن ضابطاً فلسطينياً في استخبارات حركة «فتح» سأله عن المبلغ الذي يسعه دفعه لقاء الحصول على خبر مهم. تردّد في الجواب. قال الضابط الفلسطيني بتعالٍ: أستطيع دفع 50 ألف ليرة عن خبر مهم واحد حتى.

للإنتساب إلى الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة. كلّ سنة يدخل نحو عشرة الآف طالب فلسطيني تمنحهم المديرية بطاقة إقامة سنوية تتيح لهم المغادرة في الصيف والعودة مجدّداً مع بدء السنة الدراسية الجديدة. بهذا الإجراء بدّد مخاوفهم من تدابير انتقامية.

أوجد للفلسطينيين المقيمين منذ لجوئهم الأول عام 1948، وفق قيود رسمية لدى المديرية العامة لشؤون اللاجئين، وثيقة رسمية مثابة إذن مرور دائم قابل للتجديد مرّة كلّ ثلاث سنوات، شبيه بجواز السفر اللبناني أطلق عليه اسم (laissez- passer). تفسح الوثيقة الجديدة في المجال لهؤلاء مغادرة لبنان والرجوع إليه تبعاً لاتفاق أبرمه مع دول عربية وأجنبية يتردّدون عليها وتوافق حكوماتها على استقبالهم. توخّت إضفاء شرعية قانونية تأخذ في الإعتبار افتقار الفلسطينيين في بقاع الأرض ـ وقد باتوا بلا دولة ـ إلى جواز سفر وطني يتجوّلون به. أعفى الحصول عليها فلسطيني عام 1948 من تسديد رسوم ضريبية ومُنِحَت لهم مجاناً. اقتصر هذا الإجراء على تلك الفئة، فيما أُخضِعَ سائر الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان منذ عام 1967، مروراً بعام 1970، من طرق شرعية أو غير شرعية لقيود أخرى. أمّا أولئك الوافدون من دول عربية وأجنبية فيُعاملون ـ كالمواطنين والرعايا العرب ـ باشتراط حصولهم على تأشيرة دخول الأراضي اللبنانية في الوثائق الرسمية التي يحوزونها منها.

تبادَل الأمن العام مع منظمة «أونروا» المعلومات والإحصاءات عن أعداد اللاجئين في المخيّمات، ولادات وزيجات ووفيّات، من المقيمين منذ عام 1948 وقارب عددهم حينذاك 400 ألف فلسطيني، والمقيمين الطارئين منذ أحداث «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970 وفرارهم إلى لبنان وقارب عددهم 200 ألف فلسطيني. في بضعة اجتماعات صارح أنطوان دحداح المسؤولين الفلسطينيين في ضرورة التعاون مع السلطات اللبنانية وتسهيل وصولها إلى إحصاءات دقيقة عن الأحوال الاجتماعية والسكانية للمخيّمات، والإفادة من المساعدات الإنسانية التي كانت توفّرها لها المنظّمة الدولية.

قال مراراً لأبوحسن سلامة في لقاءات ثنائية في مكتبه: لم يُعطكم بلدٌ عربي ما حصلتم عليه في لبنان. لا النشاط السياسي والإعلامي، ولا حرّية التَنقّل والسفر، ولا سهولة الحصول على بطاقة الدخول والخروج، ولا إطلاق يد الإعلام الفلسطيني في التحرّك



وبثّ دعاياته واجتذاب الرأي العام إليه، ولا انفتاح المخيّمات على جوارها ومحيطها. لم تُعطَوا في الدول العربية الأخرى، في سوريا والأردن ومصر، كلّ هذا الذي تأخذونه هنا. حاصروا مخيّماتكم هناك بجيوشهم واستخباراتهم وحظّروا إعلامكم وقيّدوا حرّياتكم. لا نريد منكم في مقابل ذلك سوى ترك البندقية جانباً والتفاهم مع السلطة اللبنانية.

لم يلقَ آذاناً مصغية. عندما تنشأ حادثة أمنية تنجم عن انتهاك القانون والظهور المسلح يتعذّر حلّها في حوار ثنائي، كانت المقاومة الفلسطينية تستنجد بالسفير الجزائري في بيروت للتوسّط. أكثر من مرّة ذكّر السفير المسؤولين الفلسطينيين، في حضور محاورهم مدير الأمن العام، بتجربته الشخصية: عندما كنتُ في جيش التحرير خلال مقاومتنا الجيش الفرنسي، إبّان الثورة الجزائرية، لجأنا إلى الجبال عند الحدود مع تونس. لم نكن نستطيع مغادرة مخيّماتنا ومعسكراتنا داخل الأراضي التونسية إلا بعد ترك بنادقنا فيها باستثناء التحضير لهجمات عليه. يقتضي أنتم أيضاً أن لا تُخرجوا بنادقكم من مخيّماتكم؟

بعد انفجار الصدام في 2 أيار 1973، انتقل الحوار والاتصال المباشر من الأمن العام إلى الجيش. لم تكن المديرية طرفاً في النزاع المسلح، ولا باتت ـ في خضم مواجهة عسكرية ضارية حملت رئيس الجمهورية لأول مرّة على استخدام سلاح الجوّ ضدّ المخيّمات ـ قادرة على الإكتفاء بموقف المتفرّج، ولا التفاوض بعد وقف إطلاق النار. مذ تفاقمت الإشتباكات بين الجيش والمنظمات الفلسطينية عام 1969، ثم في السنوات الثلاث الأولى من السبعينات، لم تعد المخيّمات ملفاً اجتماعياً وانسانياً فحسب. أضحت جزءاً من صراع الأنظمة العربية على الأرض اللبنانية وأداة التقويض التدريجي للاستقرار في هذا البلد. اختارت أن تكون في صلب الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية وطرفاً منحازاً فيها.

صناديق الديموقراطية

دُعي الأمن العام ـ كما الشعبة الثانية بعدما جُرِّدت تماماً من عصبية السلطة ـ إلى عدم التدخّل في اول انتخابات نيابية عامة يُجريها العهد الجديد لإضفاء طابع النزاهة عليها. لأول مرّة بعد ثلاثة استحقاقات أدارتها الحقبة الشهابية أعوام 1960

و1964 و1968 اتهمت الاستخبارات العسكرية بالتورّط فيها والتلاعب بنتائجها من اجل القبض على الحياة السياسية، رفع سليمان فرنجيه وحليفه صائب سلام وزير الداخلية شعارات الديموقراطية والحرّية والممارسة المدنية للسياسة إيذاناً بزوال الشهابية نهائياً. أبلغ الرئيس إلى أنطوان دحداح أنه لا يريد التدخّل في الانتخابات النيابية كي يتلقّفها الرأي العام مثالية، على صورة مواصفات العهد أيضاً: أعدنا الديموقراطية إلى الحكم والدولة. أطلب الآن أن تعود إلى الناس. هكذا أريد انتخاباتنا الأولى. ديموقراطية وحرّة.

أضاف: لا أريد أحداً، ولا أدعم أيّ لائحة. كذلك رئيس الحكومة. لكامل بك (الأسعد) جماعته في الجنوب. تصرَّفْ بناءً على ذلك. إمنع تدخّل أيّ أحد فيها. هذا قراري نفّذه.

أعدّت المديرية غرفة عمليات تابعة لوزارة الداخلية للإشراف على إدارة الانتخابات، ووفّرت لها وسائل اتصال سلكي ولاسلكي وآلات حاسبة الكترونية وآلات عرض الخرائط. أتاحت غرفة العمليات الاطلاع الفوري على الحوادث التي ترافق في الغالب الانتخابات، وكذلك على نتائج الاقتراع الوافدة من مراكز الأقلام. تُعرَض على شاشة كبيرة وتبثّها فوراً كاميرا التلفزيون. تولت الإذاعة الرسمية مهمة مماثلة. أُجريت الانتخابات على ثلاث دورات: بيروت والشمال في 16 نيسان 1972، الجنوب والبقاع في 23 نيسان، جبل لبنان في 30 نيسان. بين التاسعة مساء والحادية عشرة ليلاً راحت النتائج النهائية تصدر تباعاً.

امتنع مدير الأمن العام عن التدخّل في تأليف اللوائح، ونأى بنفسه بلا إحراج عن محاربة المعارضة ومنعها من الفوز، في مناخ سياسي كان لا يزال يستنفد تداعيات إسقاط الشهابية. سمع من رئيس الجمهورية عبارة قاطعة للبقاء على الحياد: إذا كانت المعارضة ستربح، فلتربح. ما الخطر في ذلك؟

أحجم الرئيس عن طلب دعم ترشّح نجله للمرّة الثانية لانتخابات دائرة قضاء زغرتا. إلا أن أنطوان دحداح لاحظ، في الأسبوعين اللذين سبقا الإقتراع، تأييداً علنياً أفصح عنه طوني فرنجيه للائحة حليفة له في دائرة قضاء البترون جمعت جورج سعادة وبطرس حرب، في الغالب لوالده الرئيس نفوذ استمّده من علاقات قديمة مع بعض العائلات السياسية التقليدية في القضاء. كان بينه وآل ضو في البترون ما بينه وآل



غصن في الكورة، وبينه وآل كيروز وعيسى الخوري في بشرّي.

بعدما ضَمَنَ لائحة الائتلاف في قضاء زغرتا مع رينه معوّض وسمعان الدويهي، وتيقّن من الفوز الحتّمي لتحالف العائلات الثلاث، وجّه طوني فرنجيه اهتمامه إلى البترون وراح يشارك في المهرجانات الانتخابية، مناصراً اللائحة الحليفة ضدّ أخرى ضمّت الشهابي منوال يونس وعضو حزب الكتلة الوطنية سايد عقل. ترشّح الكتائبي جورج سعادة للمرّة الثانية بعد انتخابات 1968، وبطرس حرب للمرّة الأولى خلفاً لعمّه الشمعوني الولاء والهوى جان حرب نائب دورات 1953 و1957 و1960 و1964. في مطلع صداقة جديدة بينه وبطرس حرب، رغب نجل الرئيس في إظهار مؤازرته له.

قبل أربعة أيام من انتخابات أقضية محافظة الشمال، الأحد 16 نيسان، ذهب مدير الأمن العام إلى رئيس الجمهورية وأطلعه على دور نجله.

قال له: طلبتَ منا عدم التدخّل في الانتخابات بغية إجرائها بنزاهة. هل تعلم ماذا يجري في البترون؟

استفسر، فأخطَرَه قائلاً: هل تريد ذلك؟ وهل تفضّل فعلاً هذه اللائحة ضدّ سايد عقل الذي صوّت لك في انتخابات الرئاسة. هل يبدو من المعقول أننا نحاربه؟

ردَّ الرئيس بالنفي، واستدعى من مكتبه نجله وأصرّ على التحدّث معه في حضور أنطوان دحداح، داعياً إيّاه إلى ترك القضاء يختار نوابه بنفسه وعدم التدخّل فيه، وكذلك عدم التردّد عليه إلى ما بعد الإقتراع.

آل تنافس اللائحتين إلى فوز بطرس حرب بفارق 1043 صوتاً وجورج سعادة بفارق 218 صوتاً.

بدوره نسيم مجدلاني ذهب إلى صديقه رئيس الجمهورية يشكو من إمكان فوز منافسه نجاح واكيم بعدما رفع الناصرية عنواناً لحملته الانتخابية في الدائرة الثالثة من بيروت. ترشّح نسيم مجدلاني في لائحة رئيس الحكومة صائب سلام، ونجاح واكيم منفرداً. تناهت إلى الأول أخبار متناقضة وغامضة عن موجة غير مفهومة تستقطب أصوات الناخبين السنّة البيروتيين إلى منافسه، بعدما دغدغ مشاعرهم بإحياء صورة جمال عبدالناصر في وجدانهم وتكرار أقواله وأفكاره، إلى رفع صوره ولافتات شعاراته، ولم تكن انقضت سنتان على وفاته المفاجئة. طَرَحَ المحامي الأرثوذكسي، المجهول لدى السنّة البيروتيين، نفسه مرشّحاً ناصرياً باسم تنظيم كان

يرئسه كمال شاتيلا هو «التنظيم الناصري ـ اتحاد قوى الشعب العامل». التبس اسم المرشّح الشاب على الناخبين أيضاً.

استنجد نسيم مجدلاني بالأمن العام للتدخّل. حضر مديره إلى قصر بعبدا بناءً على طلب الرئيس، وأجاب عن سؤال عن دورٍ محتمل لمديريته في انتخابات الدائرة الثالثة.

ردّ: طُلب منّا أن لا نتدخّل في أيّ دائرة، فهل نفعل في بيروت وها نحن في أولى دورات الاقتراع؟ هل نُدخِل نجاح واكيم إلى الحبس؟ سيفوز وإن تدخّلنا ضدّه. لا يمكننا منع فوزه.

أضاف: الآن عرفتَ أنتَ باحتمال فوزه، لكنّنا توقّعناه قبل زمن. فات الأوان، لم يعد في وسعنا أيّ أمر. تعليمات الرئيس أن لا نتدخّل. إلا أن تدخّلنا لا يفيد في أيّ حال.

غادر نسيم مجدلاني قصر بعبدا غاضباً، آخذاً على الأمن العام تجاهل مساندته.

في حصيلة النتائج النهائية للاقتراع حصد نجاح واكيم 16033 صوتاً، وحلّ ثالثاً الأعلى تصويتاً بعد صائب سلام رئيس اللائحة وزير الداخلية وزكي مزبودي مرشّح اللائحة نفسها. كان الفارق 4602 أصوات بينه ونسيم مجدلاني الذي ناب عن المقعد الأرثوذكسي في بيروت أربع دورات بلا انقطاع أعوام 1957 و1960 و1964 و1968.

على أثر هذا الفوز اتصل صائب سلام بأنطوان دحداح وقال: هل رأيت؟ فاز مرشّح الأمن العام.

ردّ: كان خطأنا نحن. استفاد من القمع الذي مارسناه عليه فربح الانتخابات.

كانت تلك إشارة رئيس الحكومة إلى اعتقال الأمن العام نجاح واكيم في 31 كانون الأول 1971 وسجنه، ومن ثمّ إطلاقه بضجّة سياسية منحته وتنظيمه شعبية مجانية تردّدت أصداؤها في الانتخابات النيابية. لم يكن «التنظيم الناصري» في صدارة الأحزاب المحلية، ولا اختبر تأثيره في الشارع. التزم شعارات الناصرية وألصَقَ صور الزعيم المصري حيث تحرّك ونشط ونظّم مهرجاناً واقتنص مناسبة لتأكيد دوره وخطابه. كان له مؤيّدون لا يحملون عقيدة تشبه الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب التقدّمي الاشتراكي وحزب



البعث، ولا يحوطون قائداً كبيار الجميّل على رأس حزب الكتائب وكميل شمعون على رأس حزب الوطنيين الأحرار، ولا يمثّلون نخبة شأن حزب ريمون إدّه.

لأربعة أشهر خلت، تلقّى الأمن العام من مخبريه ثلاثة تقارير عن مهرجان أقامه «التنظيم الناصري ـ اتحاد قوى الشعب العامل» وحزب البعث العربي الإشتراكي، 12 كانون الأول 1971 في سينما بيروت، احتجاجاً على احتلال إيران ثلاث جزر في الخليج العربي، تحدّث فيه كمال شاتيلا ونجاح واكيم وعاصم قانصوه وعبد الأمير محسن. أوفد الأمن العام مخبرين إلى المهرجان لتدوين وقائعه، وحصل أحدهم على نسخة من نشرة حزبية يصدرها التنظيم تعرّضت لرئيس الجمهورية.

اليوم التالي خابر المدّعي العام التمييزي ميشال طعمة مدير الأمن العام، وطلب منه اعتقال نجاح واكيم وكمال شاتيلا بتهمة تحقيرهما رئيس الدولة، وقرّر الإدّعاء عليهما.

استمهله كي لا تنشأ من توقيفهما ضجّة سياسية وإعلامية على أبواب الانتخابات النيابية، لافتاً إيّاه إلى كثيرين لا يمدحون الرئيس، وبعضهم يشتمه في السرّ والعلن.

أصرّ ميشال طعمة على قراره حمايةً لهيبة الرئاسة وسمعتها ومنع التطاول عليها.

بناءً على أمر من النيابة العامة التمييزية، اعتقل الأمن العام نجاح واكيم فيما تمكّن كمال شاتيلا من الفرار إلى سوريا. تطوّع محامون للدفاع عنه قبل أن يُبرّئه القضاء في 6 كانون الثاني 1972 من تهمة تحقير رئيس الجمهورية، وكان أنكر علاقته بنشرة «التنظيم الناصري». قضى الحكم بحبس كمال شاتيلا غيابياً سنة واحدة للتهمة نفسها.

استمعت محكمة الإستئناف الجزائية في بيروت إلى إفادتي مفوّضين في الأمن العام هما رئيس دائرة بيروت وجبل لبنان يوسف سليم ورئيس دائرة الاستقصاءات سامي أبوالحسن، ولاحظت أن الدليل الوحيد ضدّ نجاح واكيم هو التقارير السرّية الثلاثة لمخبري المديرية.

عند مثوله قال المفوّض العام يوسف سليم إن مخبريه دوّنوا في تقاريرهم تعرّض الخطباء لدول عربية ونعتوها بالرجعية كالأردن والعراق والجزائر والسعودية، وقالوا إن إسرائيل تشقّ طرقاً في جنوب لبنان بينما تقام في الشمال حفلات انتخاب ملكات الجمال. بدوره المفوّض سامي أبوالحسن قال إن المخبرين أوردوا كلام الخطباء ووصفهم لبنان بأنه عميل الإستعمار ورؤوس الأموال الأميركية

والبريطانيــة، وأن الســعودية تبـذّر أموالها في الانتخابـات النيابية في لبنان على عملائهـا. نفى معرفته بالصفة التي خطب بها نجـاح واكيم، وأبلغ إلى القاضي - تبعـاً لإضبارات الأمن العام - أنه عضوٌ في «التنظيم الناصري»، وأن خطابه تناول سياسـيين وعدداً من الـدول الأجنبية والعربية من دون مسّ مقام الرئاسـة من قريب أو بعيد[19].

في اليوم الثالث عشر لسجنه أُطلِق نجاح واكيم، وحمله أنصار تنظيمه على الأكتاف وسط هتافات.

كان عـلى مدير الأمن العام، في الأيام القليلة التي سـبقت انتخابـات 1972، تلقّي مفاجأة جديدة. اتصل به رئيس الاسـتخبارات العسـكرية السورية العميد حكمت الشهابي ورغب إليه في الاجتماع.

في لقائهما في دمشق، باغته بالسؤال الآتي: ماذا تعتزمون أن تفعلوا في الانتخابات؟

ردّ: لا شيء. انتخابات حرّة ونزيهة. لن نتدخّل فيها من أجل سمعة العهد لأنها الأولى يُجريها.

قال: أريد فيها أمرين.

ردّ باسـتغراب: تريد أمرين بينما نحن لا نريد لأنفسنا منها شيئاً، ولا الرئيس طلب! الأحرى أن لا يطلب أحد سواه.

ثم سأله: ما هما؟

أجـاب: طلبان أصرُّ عليهما هما منع انتخاب عبدالمجيد الرافعي في طرابلس ورياض طه في الهرمل.

ردّ أنطوان دحداح: لن نوافق عليهما لأننا لن نتدخّل في الانتخابات.

قال رئيس الاسـتخبارات العسكرية السورية: لكنّنا لا نقبل بجواب كهذا، وفي وسعنا العرقلة.

ردّ: كيـف تعرقلـون إذا كان قرار الحكومة اللبنانية عـدم التدخل في الانتخابات؟ في أيّ حـال سـينجح عبدالمجيـد الرافعي لأن لديه شـعبية كبـيرة، وكذلك حزب البعث العراقي في ظلّ انحسـار شـعبية رشـيد كرامي بعد انهيار الشهابية، أضف

19 - «النهار»، 7 كانون الثاني 1972.



أن المسـيحيين في طرابلس سـيقترعون له. هل تريـدون محاربتهم؟ أمّا رياض طه فسـيخسر من تلقائه في الهرمل من دون تدخّلنا بسبب تركيبة اللوائح هناك. هذا ما سيحصل في النهاية.

كرّر حكمت الشـهابي تمسّـكه بطلبيه، فقال محدّثه: ليس لكم إلا أن تقبلوا بنتائج انتخابات ستكون حرّة ونزيهة.

إذ ذاك لوّح بالعبارة الآتية: سأخبر سيادة الرئيس بالأمر.

فور عودته إلى بيروت أطلع مدير الأمن العام رئيس الجمهورية على وقائع الحوار.

أيامـاً بعد صـدور النتائج النهائيـة لانتخابات دائرة طرابلس في 16 نيسـان ودائرة بعلبـك - الهرمـل في 23 منه، خَابَرَ أنطـوان دحداح حكمت الشـهابي بالقول: هل صدَّقت؟ كلّ ملفاتنا وتقديراتنا كانت تقول لنا، ومن دون أن نتدخّل، إن عبدالمجيد الرافعي سيربح ورياض طه سيخسر.

كانا المرشّـحين الوحيدين اللذين اهتمت دمشـق بحملتيهما. عنيت بمنع انتخابهما بسـبب علاقة وثيقة جمعتهما بالجناح العراقي لحزب البعث. الأول عضو في قيادته القطرية، والثاني موالٍ له.

قيـل في انتخابـات 1972 إنها مثاليـة، الديموقراطية الأولى لعقـود خلت. لم تُنعَت بالتزوير والتلاعب وممارسـة ضغوط وتهديدات وتورّط السلطة فيها وتعمّد إسقاط زعماء. لم يشـبها تدّخل خارجي كي يُعثَر على تأثير مصري أو سـوري مباشر على غرار ما خبرته انتخابات عقدي الخمسينات والستينات. في كلا البلدين حقبة جديدة منذ عام 1970 - سنة انتخاب سليمان فرنجيه - تكتمل فصولاً أيضاً: خَلَفَ أنور السادات جـمال عبدالناصر وانـصرف إلى تقويض الناصرية في بلده، ووصل حافظ الأسـد إلى السـلطة في انقلاب أقرنه السنة التالية بانتخابه رئيساً وسيطرته على مفاصل الحكم والدولـة. لم يكن للجيش والأجهزة الأمنية للمـرّة الأولى منذ عام 1960 دورٌ فيها ما خـلا حفـظ الأمن خارج مراكز الاقـتراع تولته قوى الأمن الداخـلي على أن يوآزرها الجيـش عنـد الضرورة. داخل الأقـلام حضر موظف من الأمن العـام لمهمات ثلاث محدّدة: ضمان الأمـن، منع التدخّل من خارجها والتأثير على إرادة الناخب وحرّيته من مندوبي المرشّـحين المتنافسـين على أن يُعدَّ في خاتمة النهار عند إقفال الصناديق تقريراً بذلك يرفعه إلى المديرية، حمل نسخة من احتساب نتائج الأقلام في مظروف

على عجل إلى غرفة العمليات لمباشرة فرز موازٍ للنتائج النهائية تجريه وزارة الداخلية.

أُطلقت يد الزعماء في إدارة الانتخابات، فأتاحت إمساك الطبقة السياسية التقليدية مجدّداً بمجلس النواب. دخله 38 نائباً جديداً تظلّلوا أولئك التاريخيين في مناطقهم. أفضت انتخابات 1964 و1968 إلى قوتين متكافئتين تقريباً جسّدتا تكتّلين سياسيين متناحرين انقسم بإزائهما مجلس النواب بين غالبية شهابية وأقلّية معارضة. كلتاهما تمثّلت فيهما الطوائف والمذاهب والقوى. على طرف نقيض منها، آلت انتخابات 1972 إلى نشوء كتل نيابية صغيرة انبثقت من اللوائح الانتخابية، مثّلت المناطق والأحزاب وافترقت عن الإصطفاف بين التكتّلين الكبيرين اللذين تفكّكا بعدما اقترن كلّ منهما بمشروع سياسي مختلف. لا أكثرية ولا أقلّية. لا موالاة ولا معارضة.

خسرت الشهابية كلّ ما كانت بنته، واستمرّ رموزها الأقوياء زعماء أقضيتهم كرشيد كرامي في طرابلس والضنية، وصبري حمادة في بعلبك ـ الهرمل. بصفتهم هذه ـ لا كصانعي جزء أساسي من الحقبة المنطوية ـ كسبوا المقاعد وكرّسوا شعبيتهم واستعادوا مبادرة الحضور في عهد ناقضهم الخيارات والأهداف وأسلوب الممارسة. بزخم أكبر انتصر رجال العهد الجديد: سليمان فرنجيه في دوائر زغرتا والكورة والبترون وبشرّي، وصائب سلام في الدائرة الثالثة من بيروت، وكامل الأسعد في دوائر النبطية وبنت جبيل ومرجعيون ـ حاصبيا. قبض كمال جنبلاط على دائرة الشوف ما خلا مقعدين أحدهما لكميل شمعون، ومجيد أرسلان على دائرة عاليه، وعادل عسيران على دائرة قرى قضاء صيدا، ونزيه البزري على دائرة صيدا، وجوزف سكاف على دائرتي زحلة والبقاع الغربي ـ راشيا، وسليمان العلي على دائرة عكار. ربح بيار الجميّل الدائرة الأولى من بيروت والمتن، وريمون إدّه دائرة جبيل، وكميل شمعون دائرة بعبدا. تحالفت الأحزاب المارونية مع العائلات النافذة في كسروان فربح شهابيون ومناوئون للشهابية في لائحة ضدّ أخرى جمعت شهابيين ومناوئين للشهابية.

غداة انتخابات 1972 سمع مدير الأمن العام من رئيسي الجمهورية والحكومة رأيين متطابقين. في ارتياح بادٍ قال سليمان فرنجيه إنها الإنجاز المهم الثاني لعهده

قبل أن ينقضي نصفه بعد تقويض نفوذ الجيش وتدخّله في الحياة السياسية واستعادة الديموقراطية ومجلس النواب دوريهما بلا قيود. وفاخَرَ صائب سلام ـ وكان خسر مقعدين في الدائرة الثالثة حلّ فيهما الشهابي عثمان الدنا ونجاح واكيم، متتبعاً من مكتبه في السرايا دورات الاقتراع وإعلان النتائج ـ بأنه أخرج الشهابية والجيش من حيث ينبغي أن لا يكونا.

لم يكن في الإمكان، في خاتمة استحقاق كان الوحيد في عهد سليمان فرنجيه، تمييز معارضة من موالاة، وغالبية من أقلّية. استرجع الأقطاب إدارة انتخابات كانوا خبروها في الأربعينات لتوطيد الزعامة والشعبية. لم يعد ثمّة مشروعان سياسيان متناقضان طبَعَا الحقبة الشهابية. خرج الموالون من عباءتها وصاروا جميعاً شركاء في الحكم الجديد. عاد الجيش إلى ثكنه، ومديرية الأمن العام إلى مهماتها[20].

دمٌ جديد

فتح أنطوان دحداح على المديرية باباً لتعزيز ملاكها لم يسبق أن ولجته: مدُّها بدم شاب ومثقف عبر تطويع حملة الإجازة في الحقوق من المدنيين، يمسون عند قبول تعيينهم مفوّضين أولين في رتبة موازية لملازم أول. أثارت الخطوة امتعاض الجيش وقوى الأمن الداخلي معاً اللذين يطوّعان في قطعهما اختصاصيين إداريين من حملة شهادة جامعية، من خارج المدرسة الحربية، برتبة ملازم. في الدفعة الأولى ترشّح مئتان، وفي الدفعتين الثانية والثالثة قارب عددهم ألفاً.

عملاً بالمرسوم 3194 في 13 أيار 1972، الرامي إلى تعديل شروط تعيين بعض موظفي الأمن العام وترقيتهم، ألغيت المادة 20 من المرسوم الاشتراعي 139 وأبدلت بأخرى تتيح تعيين مفوّضين أولين من بين المدنيين بنسبة 80 في المئة، حائزين الإجازة اللبنانية في الحقوق.

خضعت الدفعة الأولى من المرشّحين، ثم الدفعات التالية، لامتحانات صارمة لقبول

20 ـ أصدرت المديرية العامة للأمن العام، حزيران 1974، مجلّداً أنيقاً وثّق انتخابات 1972 في 450 صفحة تناولت مراحلها ودورات الاقتراع وأرقام الناخبين والمقترعين ولوائح المرشّحين والأصوات التي نالها الفائزون والخاسرون ونِسَبها المئوية في الأقلام، إلى خرائط الدوائر الانتخابية وإحصاءات تاريخية عن المجالس النيابية المتعاقبة.

تعيينهم[21]. امتحنت بين 15 آب و22 منه، أصدر بعد ذلك مجلس قيادة الأمن العام في 23 آب القرار 6 الذي عيّن العشرة الأُوَل من بين الفائزين «بعد الاطلاع على حاجات التعيين». في 29 آب صدر المرسوم 3805 وقّعه رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه ورئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام ووزير المال فؤاد نفّاع قضى بتعيين المفوّضين الأولين العشرة موقتاً: زاهي البستاني وأسعد الطقش وحسن السبع وحافظ شحادة ويوسف راجح ومحمد علي مطر وسيف الدين يوسف ومخايل رمّوز ونبيل خيرالله وميشال الخوري. أُرسلوا في الأول من أيلول إلى فرنسا لإخضاعهم لدورة تدريبية استمرّت 11 شهراً في المدرسة الوطنية العليا للشرطة (ENSP)، في سان سير قرب ليون.

في هذه المدرسة، بناءً على إلحاح أنطوان دحداح، خضع المفوّضون اللبنانيون لبرامج التأهيل والدروس والامتحانات نفسها التي أُخضِع لها المفوّضون الفرنسيون، وعادوا بشهادات وقّعها وزير الداخلية الفرنسية تحمل صفة مفوّضي بوليس مطابقة للتي يحوزها نظراؤهم الفرنسيون عند تخرّجهم. رجعوا إلى بيروت بداية تموز 1973 وأجروا دورة تدريب عسكري طوال خمسة أشهر قبل أن يُعيَّنوا في دوائر المديرية لأول مرّة في الأول من كانون الثاني 1974. في الأول من آب شاركوا في احتفال عيد الجيش عند تخريج تلامذة ضبّاط في المدرسة الحربية.

استمدّ مدير الأمن العام فكرة تعيين مفوّضين مجازين من تجربتين فرنسية وأميركية تعتمدان تأهيل المفوّضين وضبّاط الجيش والشرطة لنيل شهادات جامعية في اختصاصات شتى، أخصّها القانون والإدارة والتنظيم في موازاة علومهم العسكرية. وتحوّطاً من تدخّل السياسيين ـ وكان قد رجّح جبهه إيّاهم ـ على جاري عادات وتقاليد تسهّل تغلغلهم في الإدارات الرسمية، سأل رئيس الجمهورية موقفه.

قال: سأعيّن عشرة مفوّضين جدداً حدّاً أقصى في كلّ دورة، وسأمنع الوساطات حرصاً على كفايتهم. كلّما خفّضت العدد تراجعت الوساطات. فهل ينبغي توقّع تدخّلك في

21 ـ في مذكّرة خدمة أصدرها في 14 آب 1972، حدّد مدير الأمن العام مواد المباراة لرتبة مفوّض أول من حملة الإجازة في الحقوق اللبنانية شملت فحصين طبي مماثل لمرشّحي دخول المدرسة الحربية ورياضي، وامتحانين خطّي في القانونين الجزائي والإداري وفي الأفكار والأحداث والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقرن العشرين، وشفوي في مقابلة مع المدير العام الذي عيّن لجنة فاحصة ترأسها وضمّت النقيب أنطوان نصر والمفوّضين العامين عبده زغيب ويوسف سليم وزياد سلطان.



تعيينهم؟ في وسعي منع تدخّل الجميع باستثناء رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. لا أستطيع رفض وساطتهما.

أضاف: هل يسعني الإتكال عليك في عدم التدخّل وطلب وساطة.

ردَّ الرئيس بالإيجاب.

ذهب إلى صائب سلام، فوافق بدوره.

على مرّ ثلاث دفعات من تعيين مفوّضين أولين مجازين، امتنع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن التدخّل والتوسّط. تسلّم مفوّضو الدفعتين التاليتين عامي 1973 و1974 رئاسة الفروع والدوائر بعدما أجروا الدورة التدريبية نفسها في المدرسة الفرنسية في سان سير. عُيّن مفوّضو الدفعة الثانية بالمرسوم 5868 في 23 آب 1973 وقّعه ـ إلى رئيس الجمهورية ـ رئيس الحكومة وزير المال تقيّ الدين الصلح ووزير الداخلية بهيج تقيّ الدين، وبلغ عددهم عشرة أيضاً: علي الموسوي وناجي بوخليل وأنطوان جبيلي ونبيل حيدر ومنير طعمة ووهيب قيقانو وغسّان زهرالدين وسليمان ساسين وفضيل أدهمي وغطّاس شويري. بعد سنة عُيّن مفوّضو الدفعة الثالثة بالمرسوم 8484 في 22 آب 1974 وقّعته المراجع نفسها ضمّ لأول مرّة 12 مفوّضاً أولَ: سمعان حبيقة وطلال خضري وفؤاد عويدات وكمال مدوّر ورزق الله فريفر وجان مخايل ونبيل تقيّ الدين وإيلي ضاني ومحمد فقيه ورؤوف عطالله ومفيد بوخزام وسمير حمّود.

اكتشف مدير الأمن العام أن بعض المفوّضين الجدد لا يُحسن الرماية، ولم يختبر إطلاق النار من مسدّس، ففرض دورة تدريبية دورية ألزمهم الإمتثال لها.

ما خلا بهيج تقيّ الدين في آخر دفعة تعيين مفوّضين مجازين عام 1974، لم يتدخّل وزراء الداخلية المتعاقبون. توسّط الوزير الدرزي لتعيين مرشّح غير درزي، قائلاً: ألا يحقّ لي أنا وزير الداخلية بمرشّح واحد؟

ردَّ أنطوان دحداح: منذ عام 1972 لم يتوسّط أحد. لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة. لم أوافق على وساطة لمرشّح، أيّ مرشّح. فكيف إذا لم تكن علاماته تسمح بتعيينه؟

أضاف: إذا طلب وزير الداخلية واحداً، من حقّ رئيس الجمهورية طلب اثنين، وكذلك رئيس الحكومة. هكذا يذهب نصف الدفعة، خمسة من عشرة إلى الوساطات. لماذا

نجري عندئذ امتحاناً؟ لنعيّنهم وننته الأمر.

مهّد تطويع مفوّضين أولين لمرحلة تالية غير مسبوقة في الأسلاك العسكرية اللبنانية، تمثّلت في تعيين مفوّضات أوَل ثم مفتشات ثانيات عكس إنجازين مهمّين للأمن العام أدخلا المرأة إلى ملاكه. أفسحا في المجال، كذلك، أمام منحها دوراً مماثلاً للرجل يُلقي عليها وزر وظيفة عامة يختلط الشقّ العسكري فيها بالشقّ المدني. سرعان ما وصف أنطوان دحداح الإجراء الجديد ببرنامج بناء هرم نسائي في المديرية. نيط تحضيره وتنفيذه برئيس الفرع السادس زياد سلطان. كان أول دخول للمرأة إلى مديرية لم تألف وجودها في صفوفها لأسباب اقترن معظمها بالقدرات الجسدية المطلوبة لأداء أعباء صعبة.

طُوّعت بداية ست مفوّضات أُوَل ممّن حُزنَ الإجازة في الحقوق على غرار مواصفات تعيين المفوّضين الأولين. استمزج مدير الأمن العام رئيسة البوليس النسائي البريطاني رأيها في تعيين مفتشات ثانيات في الأمن العام لوظائف مماثلة لفئات المفتشين، بعدما كان قد دعاها لزيارة لبنان رسمياً مدّة أسبوع. وافقته اقتراحه وقلبت الخيارات. ارتأت تعيين مفوّضات أُوَل يُشكّلن في ما بعد كادراً ملائماً لتدريب المفتشات الثانيات. تقدّمت لامتحانات القبول 18 مرشّحة حائزة إجازة في الحقوق انسحبت منهنّ ست، واستمرّت 12 مرشّحة فُزن منهنّ ست هنَّ هيام أبوسعد طليعة الدورة وياسمين اسماعيل وربيعة الخيمي ومهى الحمصي وهيام سابيلا وليلى فيّاض. خَضَعن لامتحانات مماثلة للمفوّضين الأولين، الخطية والشفوية، وراعى تعيينهنّ ـ كأولئك ـ التوازن الطائفي. أجرين أيضاً تدريباً عسكرياً ورياضياً تولاه ضبّاط في الجيش وقوى الأمن الداخلي تناول الأنظمة العسكرية والانضباط والمداهمات والتعامل مع المواطنين. في 6 شباط 1973 شوهدن ببزّة رياضية زرقاء يُنفّذن رماية بالمسدّسات على أهداف هي رجال وهميون في إشراف النقيب عبدالكريم ابرهيم.

بعدما صدر مرسوم بتعيينهنّ مفوّضات أُوَل موقتاً في 23 كانون الثاني 1973، ذهبن في آذار إلى لندن وتابعن دروساً في الأكاديمية البوليسية في اسكوتلنديارد استمرّت ستة أشهر. عُدن على الأثر لإجراء دورة رماية في مدرسة القتال التابعة للجيش، ثم تسلّم وظائفهنّ. إلى العمل الإداري، عُهد إلى المفوّضات الأُوَل في تحرّيات سرّية اتصلت بالأمن القومي والعناية بالأحداث. تساوين مع المفوّضين الأولين في الإمتيازات



والصلاحيات. بعد سنة وثلاثة أشهر، أصدر رئيس الجمهورية، 25 نيسان 1974، المرسوم 7673 القاضي بترقيتهنّ مفوّضات أُوَل نهائياً. تزامن ذلك مع تعيين دفعة ثانية من المفوّضات المجازات ضمّت ستاً صدرت بالمرسوم 8484 ـ حمل متنه أيضاً 12 مفوّضاً أول في دفعتهم الثالثة ـ وقّعه الرئيس في 22 آب 1974. شملت الدفعة الثانية: فريال الخنسا وسهام حركة وسنيّة شطح وإفلين الهاشم ومهى شبيب ودلال الرحباني.

لم يكن سهلاً تقبّل الفكرة الجديدة داخل المديرية أولاً. مرور مفوّضة أولى في الحادية والعشرين من عمرها تتنكّب نجمتين تحيلها للفور رئيسة كلّ مَن يقلّ عنها رتبة، بما في ذلك موظفون مخضرمون. لم تُخفِ المفوّضات الأُوَل إحراجاً نجم عن واقع غير مألوف جَعَلَ موظفين يتفادون الإقتراب منهنّ كي لا يؤدّوا التحيّة العسكرية. بعضهم يعبر بهنّ ويتصرّف بلامبالاة، والبعض الآخر يتعمّد إشعار المفوّضة الأولى بمخالفة التعليمات والانضباط الذي يُلزِم المرؤوس تقديم التحيّة لرئيسه تحت طائلة عقوبة. لم يتردّد أحد الموظفين في مخاطبة المفوّضة الأولى هيام أبوسعد عندما سألته عن سبب تجاهلها: لا أستطيع تأدية التحيّة لامرأة. لن أفعل.

كان على المفوّضات الأُوَل، وعلى الموظفين أيضاً، إمرار بعض الوقت كي يعتاد أحدهما على الآخر.

مطلع عام 1974 طوّع مفتشات ثانيات من حملة القسم الثاني من البكالوريا اللبنانية بلغ عددهن 85 مفتشة ثانية. أربع منهنّ نجحن في امتحان رتبة مفوّضة أولى. لأول مرّة أبصر اللبنانيون فتيات بلباس عسكري يتولين عملاً إدارياً في دوائر الجوازات والأجانب وضبط الإقامة ومراجعة السجل الإلكتروني، ووراء شبابيك المعاملات اليومية. كُلّفن أيضاً شؤون الفنانات الأجنبيات العاملات في لبنان. أُخضعن لتدريب عسكري ورياضي صارم في معهد الأمن العام في ديك المحدي استمرّ ثلاثة أشهر شمل الدفاع عن النفس والإسعافات الأولية والتربية البدنية، ودَرَسن تنظيم الأمن العام والاستخبارات العامة والقانونين الجزائي والإداري والدستور وقانون الأجانب والجريمة والبروتوكول وقراءة الخرائط، إلى دروس أخرى في الهندام والتصرّف والإطلالة الجدّية. أشرفت على تدريبهنّ خمس مفوّضات أُوَل هنّ هيام أبوسعد ومهى حمصي وياسمين اسماعيل وهيام سابيلا وربيعة الخيمي. بعد تمارين في المدينة الرياضية، أجرين لشهر في تموز 1974 رماية

بالمسدّسات ببزّات عسكرية في إشراف خبير فرنسي في حقلي رماية لقوى الأمن الداخلي في عرمون والجيش في بسوس. صوّبن على رجال وهميين.

في 10 أيـار 1974 أصدر مدير الأمن العام القـرار 77 قضى بتعيينهنّ في الملاك برتبة مفتـش أمن عـام ثان. في 4 تشريـن الأول أقيم احتفال تخريجهـن في معهد الأمن العام ترأسه المدير. كنَّ الدورة الأولى والوحيدة لمفتشات ثانيات حتى اندلاع الحرب الأهلية السنة التالية.

توزّعن بعد ذلك على مهماتهن في 13 آب 1974، وقد دمجن مقوّمات الأنوثة بالهيبة العسـكرية: أنيقـات ببزّات، مكياج عصري وشـعر مصفّف، أظافر مطلية ومشـية مدروسـة. 27 منهنّ ذهبن إلى دائرة الجوازات، و14 إلى شـعبة الرعايا العرب، و13 إلى أمانة السرّ، و11 إلى شـعبة المكتومين، و8 إلى دائرة الأجانب، وأخريات في مراكز سواها.

في غضون سـنوات ثـلاث دخلت الأمن العـام ثلاث دورات مـن المفوّضين الأولين، ودورتان مـن المفوّضات الأُوَل، ودورة واحدة من المفتشـات الثانيات. عيّن أنطوان دحداح على مرّ هذه السـنوات 400 مأمور على دفعتين متساويتين صدرتا بقرارين في 3 نيسـان 1973، و26 حزيران 1975. وعلى دفعات رقّى ـ عملاً بالتفويض الدائم الممنـوح له ـ موظفـين قدامى تدرّجوا في الرتب حتى مفوّض: عام 1973 رفّع ثروت قنطـري وجمال الحشـيمي إلى مفوّضين عامـين، وجوزف أبوسـمرا وأنطوان بارود وسـامي أبو الحسن ومصطفى الحاج إلى مفوّضين أُوَل. عام 1974 رفّع يوسف سليم إلى مفوّض ممتاز وجورج حدّاد إلى مفوّض عام.

خان ميسلون

بأمـر من رئيس الجمهورية خاض الأمن العام معركة سياسـية قاسـية ضدّ جريدة «النهار»، مثّلت تدخّلاً غير مسـبوق في نطاق لا يدخل في اختصاص المديرية ودورها في عهد صوّر نفسـه بأنه نقيض الشـهابية، وما حسـبه تعسّفها في استخدام الجيش واستخباراته العسكرية، متعلّقاً بالحرّيات السياسية والعامة ومدافعاً عنها.

في 4 كانـون الأول 1973 نشرت «النهار» في صفحتهـا الأولى القرارات السرّية لقمّة الملوك والأمراء والرؤسـاء العرب في الجزائر بين 26 تشرين الثاني و28 منه، مع صورة

الصفحة الأولى منها. كانت القمّة قرّرت سرّية قراراتها بعدما وُزّعت نسـخ منها على رؤسـاء الوفود. بيد أن لبنان حصل، اسـتثنائياً، على نسـختين بسبب مشاركة رئيس الحكومة تقيّ الدين الصلح جنباً إلى جنب مع رئيس الجمهورية في كلّ أعمالها خلافاً لسـائر الوفود. نَظَرَ العرب حينـذاك إلى ثنائية الوفد اللبناني برئاسـة رئيس الدولة بتقدير لانسجام العلاقات المسيحية ـ الإسلامية في هذا البلد.

عندما عاد الوفد من قمّة الجزائر دُعي وزير الخارجية فؤاد نفّاع، 2 كانون الأول، إلى جلسة لجنة الشـؤون الخارجية في مجلس النواب. وسط حذره من كشف القرارات السرّيـة للقمّة، اطلع النواب الحاضرين على ما أحاط بهـا. لكنّ صحافياً في جريدة «النهـار» هو إميل خوري لفتته على المنصة التي كان يجلس إليها الوزير، في القاعة العامة بعد ارفضاض الجلسـة، بضعة أوراق متروكة. بفضولٍ اقترب وأمسك بالأوراق التي حملت عنواناً بارزاً «القرارات السرّية لقمّة الجزائر». كان رئيس اللجنة النيابية أمـين الحافظ يُطلع الصحافيين، في تلـك الأثناء، على ملخّص مداولات الاجتماع. ظنّ إميل خوري، باديء بدء، أن الوثيقة موزّعة على النواب، وأن أحدهم ربّما ترك نسخته بلامبالاة بعدما اطلع عليها قبل أن يُكاشفه عدد منهم ـ كان قد سألهم عن القرارات السرّيـة ـ بأن وزير الخارجية أخفاها بحجّة سرّيتها. للتوّ خرج مسرعاً بصيده الثمين إلى صحيفته وعَمَدَ إلى استنسـاخ القرارات السرّيـة قبل أن يُخطره زملاؤه بأن فؤاد نفّـاع يطلب ملاقاته فوراً عند مدخل مبنى الجريدة في شـارع الحمراء. سـأله عن القرارات السرّية، فأعطاه النسخة الأصلية واحتفظ لنفسه بتلك التي استنسخها، من غير أن يفصح له عن ذلك.

بعدما انتهت جلسـة لجنة الشـؤون الخارجية جمع فؤاد نفّاع أوراقه، من دون أن ينتبه إلى القرارات السرّية التي نساها على المنصة، وغادر.

ألـحّ الوزير عليـه عدم نشر ما اطلع عليـه في القرارات السرّية نظـراً إلى خطورتها وتأثيرها على سـمعة لبنان. كذلك فعل تقيّ الدين الصلح الذي خابره ـ بعدما تلفن لغسّان تويني ـ عندما عَلِم من فؤاد نفّاع بحصول «النهار» عليها. وهي النسخة التي حصـل عليها رئيس الحكومة في الجزائر. كان مرافق الوزير تذكّر وجود إميل خوري قرب المنصة لحظة اختفاء القرارات السرّية.

لم يشـأ صاحب الصحيفة نشر الوثيقة غداة العثور عليها، واسـتمهل 24 ساعة حتى

صباح 4 كانون الأول عندما تصدّرت الصفحة الأولى بخط عريض: «القرارات السرّية لمؤتمر القمّة». تعمّد تأخير نشرها وأقرَنَه بتوقيع وفيق رمضان، الصحافي الذي أوفده إلى الجزائر لتغطية وقائع القمّة العربية. وتفادياً لإلقاء وِزر تسريبها على لبنان وإحراج رئيسه، ارتأى توقيع وفيق رمضان الذي قال أمام المحكمة العسكرية، في ما بعد، إنه حصل على القرارات السرّية في الجزائر وعاد بها إلى بيروت.

غضب سليمان فرنجيه، وعدّ نشرها إساءةً إلى سمعته وصورته كرئيس دولة من بين الآخرين تعهّدوا بعدم إفشائها. لدى عودته إلى بيروت خبّأها في خزنة حديد في مكتبه الشخصي في قصر بعبدا. في الساعات القليلة التالية لتفرّد الجريدة بنشر القرارات السرّية، أمَرَ رئيس الجمهورية المدّعي العام التمييزي ميشال طعمة بملاحقة صاحب «النهار» ومديرها المسؤول غسّان تويني وإصدار مذكرة توقيف في حقّه. سُجن معه وفيق رمضان. لم يُلاحَق إميل خوري، ولم تُسَق إلى الجريدة تهمة سرقة الوثيقة السرّية بعدما تيقّن المسؤولون من خطأ جسيم ارتكبه وزير الخارجية نجم عن إهماله ونسيانه إيّاها. حُبِسَ غسّان تويني ووفيق رمضان في سجن الرمل عشرة أيام ثم أُطلقا بقرار من المحكمة العسكرية أصدره رئيسها العميد توفيق جلبوط بلا كفالة مصرفية، بعدما اتهمهما القرار الظنّي بـ«التحريض على ارتكاب أعمال عدائية ضدّ سلامة الدولة ووحدتها، وتعكير صلات لبنان بدول أجنبية، وتعريض اللبنانيين لأعمال ثأرية تقع عليهم وعلى أموالهم». قضى قرار المحكمة العسكرية بحبسهما سبعة أيام بعدما كانا أمضيا في السجن ثلاثة أخرى. راح غسّان تويني مذ ذاك يُذكّر سليمان فرنجيه بثلاثة أيام إضافية يحتفظ له بها في ذمته.

لكنّهما دُعيا مجدّداً إلى المثول أمام المحكمة العسكرية في قفص خشبي، 19 كانون الثاني 1974، برئاسة توفيق جلبوط الذي أصدر، بعد محاكمة استمرّت ست ساعات، حكماً ببراءتهما من الأفعال المنسوبة إليهما واعتبار فعلهما جنحة وحبسهما شهراً وغرامة 200 ليرة، وخفض العقوبة إلى أسبوع حبس والغرامة إلى مئة ليرة.

لم ينته الأمر عند هذا الحدّ. ميّزت النيابة العامة العسكرية الحكم، فالتأمت محكمة التمييز العسكرية برئاسة القاضي جورج ملاط في جلسات عدّة آخرها في 11 تموز أصدرت في خاتمتها، بالإجماع، حكماً مماثلاً بتبرئتهما وحبس كلّ منهما شهرين، وخفض العقوبة إلى شهر واحد مع منحهما وقفاً للتنفيذ.



لم يبرد غضب رئيس الجمهورية على مرّ شهور مرحلتي المحاكمات في المحكمة العسكرية بين كانون الثاني وتموز، فاستعجل التشفّي من الصحيفة وصاحبها بطريقة أخرى أكثر إيذاءً بعدما استفزّته تبرئته. عَهَدَ إلى مدير الأمن العام في مهمة الإنتقام. ترافق إطلاق غسّان تويني مع موجة اتهامات سيقت إلى الحكم وشعارات مناوئة لما عُدّ تعرّضه للحرّيات الإعلامية.

بناءً على نصيحة من رئيس شعبة في دائرة الاستقصاءات المفوّض أول زاهي البستاني ـ وكان عَمِلَ قبل انخراطه في الأمن العام صحافياً في مجلة «ماغازين» الناطقة بالفرنسية بين عامي 1965 و1966 وأسّس شركة ميبرا للإعلانات والعلاقات العامة بين عامي 1967 و1972 ـ قرّر أنطوان دحداح توجيه ضربة قاسية إلى «النهار» من المكان الأكثر إيلاماً لها، وهو الإعلانات التجارية التي تمثّل مصدراً رئيسياً لتمويلها وأرباحها.

مستفيداً من أحكام قانونية تضع بين يديه صلاحية استنسابية ترعى منح الأجانب الإقامة على الأراضي اللبنانية وانتزاعها منهم، وتُقرن الحصول عليها بشروط مقيّدة، أرسل الأمن العام في أيار 1973 تبليغاً إلى عدد من الرعايا الأجانب المقيمين يُخطرهم بانتهاء المفاعيل القانونية لوجودهم على الاراضي اللبنانية وإمهالهم عشرة أيام لمغادرتها. كان هؤلاء من التجار والمستوردين وأصحاب وكالات ومديري شركات سلع أجنبية كالسجائر والمشروبات الروحية وإطارات السيارات والأقمشة والملابس والعطور والأدوات الكهربائية، أو من موظفين فيها منتدبين للعمل في لبنان يديرون فروعاً ومكاتب لشركاتهم التي تُعلِن بانتظام في «النهار» بمبالغ كبيرة. طاول الإجراء كذلك شركات الإعلان، الوسيط في علاقة صاحب السلعة بالصحيفة.

لم يطل الوقت حتى تنبّه هؤلاء إلى أن المستهدف الحقيقي منه هو الجريدة وليست شركاتهم. تجنّب الأمن العام الإفصاح عن المقصود بإجرائه، داعياً إيّاهم إلى مراجعة محاميهم. تبع ذلك إيحاءات إلى المحامين والشركات على السواء بأن السلطة تخوض معركة ضارية مع «النهار»، وغسّان تويني بالذات، يقتضي أن لا يكونوا طرفاً فيها كي لا يمسوا وقودها. إذ ذاك، خشية فقدانهم الإجازة القانونية لإقامتهم، جمّدوا إعلاناتهم في الصحيفة. بعضهم تجاوز ضغوط الأمن العام من دون مخالفة القانون. راح يدفع لغسّان تويني ثمن الإعلان من غير أن يُدرجه على صفحات الجريدة،

فإذا هي صباح اليوم التالي خانات كبيرة أو صغيرة بيض في حجم إعلانات يُكتب في داخلها «إعلان مدفوع»، من غير الكشف عن صاحبه الذي توخّى مساعدتها على مواجهة أزمتها المالية المتفاقمة.

اتهمت «النهار» زاهي البستاني باستدعائه منذ الأول من أيار 1974 تجاراً وصناعيين ومديري شركات ثم أصحاب وكالات الإعلان ومديريها، إلى مكتبه في مبنى الأمن العام وإبلاغهم ـ بأوامر تلقّاها من المدير ـ بوجوب التوقّف عن نشر أيّ إعلان بدءاً من 23 أيار مهدّداً إيّاهم بعواقب وخيمة، وطرد كلّ أجنبي يعمل في المؤسّسات تلك بعد سحب إجازتي عمله وإقامته. اتهمته بممارسة ضغوط على ثماني شركات مُعلنة بعدما وصف الصحيفة بأنها ضدّ النظام وضدّ العهد.

بعدما أبرَزَت على صفحتها الأولى، بأحرف كبيرة، أنها بلا إعلانات من جرّاء تدبير تعسّفي طارد المعلنين ووكالات الإعلان لحملهم على حجب إعلاناتهم عنها، قاضى غسّان تويني في حزيران زاهي البستاني مدنياً وأنطوان دحداح جزائياً، ورفع دعوى ثالثة ضدّ الدولة لدى مجلس شورى الدولة.

منذ 17 أيار بدأت الجريدة ـ ذات السمعة المهنية العالية والواسعة الإنتشار ـ تفتقد إعلاناتها بالتزامن مع تلقّيها عشرات مراسلات وبرقيات معلنين تلغي حجزاً سابقاً حتى بلغت ذروة الحصار بدءاً من 23 أيار 1974، مع أول عدد خلا منها. ترك هذا الإجراء تأثيره على مداخيلها قلّصت معه عدد صفحاتها وقلّلت طبع أعدادها تفادياً لخسارة تضاعف ضائقتها بعد انقطاع الإعلان عنها، وكان يمدّها بأرباح وفيرة. منذ 2 تموز ألغت تحت وطأة «حرب الإعلانات» ثلاثة ملاحق تصدر صباح الأحد واستغنت عن 15 محرّراً وخفضّت رواتب آخرين. سرعان ما قدّرت خسائرها حتى 12 تموز بنصف مليون ليرة بعد تدني مساحة الإعلان فيها إلى أقلّ من الربع. حظيت بعطف شعبي وتأييد الرأي العام، ناهيك بدعم سياسي راح معه الزعماء المعارضون ينتقدون الأمن العام بعنف ويتهمونه بقيادة حملة ترمي إلى إضعاف «النهار» وإنهاء دورها المهني والسياسي العريق. راهنت المديرية على انهيار المؤسّسة خلال أسابيع، في معركة بدت غير متكافئة مع سلطة تتمتع بهيبة الفرض وأجهزتها بقدرات الضغط والمنع والتنفيذ والتهويل. أرادت أن تقول للجريدة وصاحبها إنها هي الأقوى.

برّر أنطوان دحداح تصرّفه بالقول: لغسّان تويني استخدام حرّيته الصحافية، ولي



استخدام صلاحياتي القانونية.

نظر إلى خطته هذه على أنه يستخدم حقّاً أتاحته له صلاحية قانونية غير قابلة للطعن فيها، ويتوخّى من الإحتكام إليها حماية النظام من أيّ تعرّض له وإضرار به، إلا أن فاعليتها توازي حرّية الرأي التي ناطها الدستور بالمواطنين.

لمدير الأمن العام ساعة يشاء، وأنّى قرّر، اللجوء إلى هذا الإختصاص من دون أن يُحسَب مخالَفة للقانون.

تضامنت حكومة تقيّ الدين الصلح مع الأمن العام ووجدت تصرّفه قانونياً. في جلسة له في 22 أيار 1974، استمع مجلس الوزراء إلى وزير الداخلية بهيج تقيّ الدين «حول ما أشيع عن أن أحد موظفي الأمن العام هدّد بعض ممثلي الشركات الأجنبية بالطرد من الأراضي اللبنانية إذا استمرّوا في الإعلان في صحيفة معيّنة، واطلع على كتاب وجّهه الوزير إلى المدير العام للأمن العام وجواب المديرية عنه»[22].

أيّد مجلس الوزراء بيان المديرية وعدّ التدبير المتخذ «ضمن الصلاحيات المحدّدة بالقانون وضمن إطار سياسة الحكومة الرامية إلى الحفاظ على أمن الدولة والسلامة العامة من دون مساس الحرّيات العامة على اختلافها، أيّ الإنتقاص من الديموقراطية التي ضمنها الدستور».

في الجلسة حمل وزراء قريبون من كميل شمعون ككاظم الخليل وميشال ساسين ونصري المعلوف وآخرون قريبون من ريمون إدّه كاميل روحانا صقر وألبر مخيبر

22 ـ تضمَّن جواب المدير العام للأمن العام العقيد أنطوان دحداح عن كتاب وزير الداخلية بهيج تقيّ الدين الآتي:
«أولاً: تقوم مديرية الأمن العام بدراسات وإحصاءات عن الأوضاع المالية لبعض المؤسّسات والصحف عملاً بالمادة الاولى من المرسوم الاشتراعي 139 تاريخ 12 ـ 6 ـ 1959 التي تنيط بالمديرية العامة للأمن العام مهمة جمع المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
ثانياً: انصبّ اهتمام مديرية الأمن العام على مراقبة الإنفاق الإعلاني على بعض الصحف والمؤسّسات اللبنانية، وذلك في الأمور التي تتصل بأمن البلاد واستقرارها، وبعدما تجمّع لديها من معلومات عن أن جهات أجنبية تمدّ بعض الأفراد والهيئات والمؤسّسات الصحافية والإعلانية بمساعدات مالية تحت ستار الإعلان، غايتها خلق اضطرابات تمسّ أمن الدولة وسلامتها.
ثالثاً: لا ينحصر هذا التدبير بمؤسّسة صحافية معيّنة، بل يتناول صحفاً ومؤسّسات أخرى في ضوء معلومات تتعلّق بأمن الدولة.
رابعاً: لم يستعمل الأمن العام أساليب غير قانونية، ولم يتجاوز في الماضي، كما لن يتجاوز في المستقبل، حدود القانون الذي منحه حقّ تقدير الأسباب المبرّرة لاتخاذ أيّ تدبير يتعلّق بإقامة الأجانب في لبنان».

على زاهي البستاني، وطالبوا بمعاقبته وإقالته من منصبه وطرده.

ردَّ رئيس الجمهورية: هذا قرارٌ نحن اتخذناه ونفّذه زاهي البستاني. مَن لم يُعجبه في استطاعته ترك الحكومة والاستقالة منها.

بدوره بهيج تقيّ الدين دافع عن هذا الإجراء في جلسة مجلس النواب في 28 أيار.

قاد كميل شـمعون وصائب سلام وريمون إدّه حملة الدفاع عن «النهار» والحرّيات الصحافية بسلسـلة اجتماعات ومسـاع لـدى الرئيس انتهـت في 8 حزيران 1974 باجتماع ضمّه والرئيسـين السـابقين، دُعي إليـه مدير الأمن العام الـذي تبلّغ من رئيـس الجمهورية تعليمات قضـت بوقف تدابير مضايقة الصحيفة. كان سـليمان فرنجيه قد أخطر كميل شـمعون وصائب سلام بأن المشكلة سُوّيت. طلب أيضاً من أنطوان دحـداح إبلاغ وكالات الإعلان والشركات التجاريـة حرّية تصرّفها في الإعلان حيث تشـاء. مسـاء اليوم نفسـه زار مدير الامن العام كميل شـمعون وأعلمه أنه سيسـتدعي إلى مكتبه نقابة وكالات الإعلان وممثلي الشركات التجارية لإطلاعها على هذه التعليمات. في 13 حزيران اسـتقبل النقابة وأطلق يدها في الإعلان في الصحف بلا قيود، مع تأكيد حرص الدولة على الحرّيات الإعلامية. لكنّه ذكّرها بأن السلطة لم تتخذ إجراءً إلا من ضمن ما ترعاه القوانين والصلاحيات.

ورغم الحديث المستفيض عن طيّ صفحة «حرب الإعلانات»، استمرّت القيود تراوح مكانها حتى 20 حزيران، عندما دعا كميل شـمعون شريكيه في الوساطة إلى اجتماع سـادس قال فيه إنه أبلغ إلى غسّـان تويني عجزه عن الاستمرار في وساطته، وطلب منه اتخاذ الموقف الذي يُمليه دفاعه عن جريدته والحرّيات الصحافية.

قبـل أن تخرج مـن امتحانها، جبهت «النهار» آخر أكثر خطورة. التاسـعة والنصف مسـاء الأربعاء 3 تموز، هاجم أربعة مسلحين رئيس تحريرها وكاتب عامودها الأبرز ميشـال أبوجودة وخطفـوه معصوب العينـين إلى جهة مجهولة طوال سـتة أيام. اسـتعيدت مروحة الاتصالات والمسـاعي مجدّداً وشملت معظم الزعماء والقيادات السياسـية دونما التوصّل إلى اكتشـاف هوّية خاطفيه ومكان إخفائه. عُزي السـبب إلى مقالته اليومية، في العامود الثامن من الجريدة، انتقد فيها تكراراً سـوريا وحزب البعـث. آل تزامن «حرب الإعلانات» مع خطف رئيـس تحرير الصحيفة إلى توجيه أصابع الاتهام فوراً إلى الأمن العام، وقيل إن احتجازه خطوة مكمّلة لترويع المؤسّسة



وإرهابها توطئة لتقويضها.

في السـاعات التالية لحادث لخطف، طلب أنطوان دحـداح من رئيس الفرع الثاني النقيب أنطوان نصر التوجّه في الغداة، 4 تموز، إلى دمشق ومقابلة رئيس الاستخبارات العسكرية حكمت الشهابي، وإبلاغه رسالة مفادها الآتي: كان الرئيس سليمان فرنجيه يعتزم في هذا اليوم، الخميس، بدء إجازته في المقرّ الصيفي للرئاسة في إهدن، إلا أنه جمّد الإنتقال إليها ريثما يُعثر على ميشال أبوجودة. يأمل العقيد أنطوان دحداح في حال توافرت معلومات لدى الاسـتخبارات السـورية عن مصيره أو خاطفيه تزويده إيّاها.

أوعز إلى أنطوان نصر الإيحاء لحكمت الشهابي بأن الصحافي مخطوفٌ في سوريا. قال: أريـد أن يعرف أننا نعرف أنه هناك. إذا كان لا يزال على قيد الحياة لن يقتلوه بعد ذلك. أمّا إذا كانوا قتلوه فعلاً ـ وأنا أشـك في عجلتهم ـ يكون الأمر انتهى. في ظنّي أن الوقت لم يحن لقتله. أريد أن أقطع الطريق على تصرّف كهذا.

عندما عاد من دمشـق، كان في حوزته جوابٌ غامض من حكمت الشـهابي. أصغى إلى الرسالة، وبدا غير معني قبل أن يقول لزائره: الله يوفقّكم في العثور عليه. ابذلوا جهدكم.

كانـت بضعـة معلومات وصلـت إلى المفوّض أول زاهي البسـتاني حـدّدت انتماء الخاطفين إلى أحد أجنحة الاسـتخبارات السـورية. ليست لدمشق صلة بخطفه، بل رغبة الخاطفين ـ ذوي صفة رسمية ـ في الحصول على معلومات في مسائل عُنيت بها ليبيا مباشرة. كان الإعتقاد في ظنّ هؤلاء أن ميشـال أبوجودة على اطلاع واف عليها. أفصح عن أهمية السعي إلى الحصول على المعلومات تلك، في ما بعد، جولاتٌ طويلة من التحقيقات والاستجواب أخضعه الخاطفون لها.

لم يسـع الأجهزة الأمنية التحقق تماماً من هوّيـة الخاطفين في الأيام الأربعة التالية، بعدمـا تجمّعت لديها تكهّنات متناقضة. قبل ظهر السـبت 6 تموز ترأس سـليمان فرنجيه اجتماعاً حضره وزير الداخلية بهيج تقيّ الدين وقائد الجيش اسـكندر غانم والمدير العام لقوى الأمن الداخلي هشـام الشعّار والمدير العام للأمن العام أنطوان دحداح ورئيس الشـعبة الثانية جول البستاني تناول المعلومات المتوافرة لديهم عن مصيره. قدّم المسـؤولون الأمنيون تقديراتهم بإزاء الجهة الخاطفة تراوحت بين اتهام

الاستخبارات الأردنية رجّحه جول البستاني واتهام الاستخبارات العراقية رجّحه هشام الشعّار.

بعد فضّ الاجتماع، قال مدير الأمن العام لرئيس الجمهورية: لم يُسمِّ أحد سوريا. أعتقد أنها هي الفاعل. أوفدت أنطوان نصر إلى هناك للتأكد. إذا كانت لديهم نخوة يعيدونه، وإلا فقدناه حقاً. الفاعلون هناك.

ناقضت ظنونه أمام الرئيس ما أطلعه عليه زاهي البستاني، واستبعاده مسؤولية رسمية ومباشرة لسوريا في الخطف، من دون إيصاد الأبواب أمام احتمالات متنافرة. لم يشأ التشكيك في قدرات المفوّض أول اللامع في شعبة الاستقصاءات، ولم يُرِد في الوقت نفسه تجاهل ما يَخبَره عن المسؤولين السوريين. بدت المعلومات قليلة كي تتنامى الريبة وتتسع دائرة الشبهات.

انقضى اليوم التالي 7 تموز تحت وطأة الانتظار، إلى أن تلقّى مكالمة هاتفية، الأولى بعيد منتصف الليل، من حكمت الشهابي يطلب منه ملاقاته فوراً في خان ميسلون. عند مفترق البلدة على بعد كيلومترات قليلة من الحدود اللبنانية ـ السورية. صحب معه إلى هناك، في سيارتين، المفوّض أول حافظ شحادة والمفتش ثاني في فرع الاستقصاءات أنطوان شاوول.

قرابة الثالثة فجراً وجد أنطوان دحداح حكمت الشهابي ينتظره في خان ميسلون، منطقة مقفرة ومظلمة تمتد إلى مسافة طويلة على طريق الحدود الدولية تُسمَّى وادي القرن. لم يكن في المكان سوى مرافقيهما.

تمشّيا قليلاً لوحدهما بضعة أمتار، قبل أن يقول له الضابط السوري الكبير: عثرنا على ميشال أبوجودة، وهو في طريقه إلينا الآن. كان في لبنان. سيحضرونه إلى هنا.

أضاف: آتٍ من عندكم. ضغطنا على «الصاعقة» كي تعثر عليه، وقد عثرت عليه.

لم يُفصح عن هويّة الجهة الخاطفة، مكتفياً بالإشارة إلى دور التنظيم الفلسطيني الذي يأتمر من الجيش السوري في إطلاقه، وبراء سوريا كلّياً من أيّ دور.

حاذر مدير الأمن العام الإستفسار أو طلب إيضاحات. بعد أقلّ من نصف ساعة وصلت سيارة ستايشن سوداء في داخلها ستة مسلحين يلبسون كوفية فلسطينية، وفي مقعدها الخلفي جلس ميشال أبوجودة في دشداشة بيضاء ملطّخة بالدم، رابطاً ذراعه اليمنى المكسورة بضمادة إلى خدوش في الرأس، والخوف والذهول على وجهه.



خاطب حكمت الشهابي مدير الأمن العام وهو يهمّ بمساعدة ميشال أبوجودة على دخول سيارته: هذه هدية سيادة الرئيس إلى فخامة الرئيس. قل له إن في وسعه الذهاب إلى إهدن وتمضية الصيف هناك مرتاح البال.

مع اقتراب انبلاج الصباح، الرابعة فجر الإثنين 8 تموز، صحب أنطوان دحداح ميشال أبوجودة في سيارته تواكبها أخرى للأمن العام. السادسة فجراً وصلا إلى قصر بعبدا. كان الرئيس على الشرفة على جاري عادته يشرب قهوته باكراً. فاجأه وصوله. عانقه وهنّأه بالسلامة. ثم نقله مدير الأمن العام في سيارته إلى منزله في جلّ الديب.

ساعات قليلة غادر سليمان فرنجيه إلى المقرّ الصيفي للرئاسة في إهدن.

لم يَرِد في صحف اليوم التالي، 9 تموز، ذهاب أنطوان دحداح إلى سوريا، بل أبرَزَت عثور فرقة من الأمن العام على ميشال أبوجودة في منطقة مجهولة قرب عنجر عند الثالثة والنصف فجراً.

ظلّ احتجازه مشوباً بالغموض والتعتيم. لم تُكشف أسباب خطفه ولا الجهة الفاعلة، ولم يُصدّق أنطوان دحداح حجّة حكمت الشهابي. بتحفّظ وتكتّم اكتفى ميشال أبوجودة بالقول إن إنقاذه تمّ على إحدى طرق البقاع المليئة بشجر السرو، وإن الخاطفين كانوا يريدون قتله قبل أن تُنجده فرقة من الأمن العام. لم يتعرّف إلى خاطفيه، ولم يتهم أحداً بالحادث، ولم يُوحِ بمسؤولية جهّة لبنانية أو غير لبنانية سوى القول إنهم عصبوا عينيه وتنقّلوا به في أكثر من سيارة قبل أن يتركوه عندما أبصروا رجال الفرقة. أمسى العثور عليه في البقاع الرواية الرسمية الوحيدة.

ضاعَفَ من الشكوك التي احاطت بخطفه إيراد الإذاعة اللبنانية، في نشرتها الأولى للأخبار صباح 8 تموز، أن ميشال أبوجودة «عاد إلى لبنان»، قبل تصحيح العبارة بأخرى تؤكد وجوده مدّة احتجازه في الأراضي اللبنانية.

كان ثمّة ما أخفى الحقيقة. ساعات قليلة بعد إطلاقه، قبل ظهر 8 تموز، بأمر من مدير الأمن العام، قصد حافظ شحادة يرافقه أنطوان شاوول المستشفى الذي كان يُعالج فيه في جلّ الديب، ناقلاً رغبته في طيّ صفحة ما حدث في الأيام الأخيرة، وخصوصاً طريقة إطلاقه والمكان وعدم الإيحاء بأيّ دور سلبي أو إيجابي لسوريا تفادياً لقلاقل معها، والتأكيد أنه يجهل خاطفيه الذين عصبوا عينيه وساقوه إلى محلّ مجهول في البقاع لم يستطع تحديده، وحبسوه في كوخ.

قال ميشال أبوجودة عندئذ: عندما اقتادوني بعد منتصف تلك الليلة اعتقدت بأنهم سيعدمونني. لم أطمئن حقاً إلا في ما بعد.
تجاوزت نجاته «حرب الإعلانات» على «النهار» خاتمة أزمة بينها ورئيس الجمهورية الذي استدعى، بعد سنة، غسّان تويني إلى قصر بعبدا لتعيينه وزيراً في آخر حكومات عهده برئاسة رشيد كرامي. وزّره للمرّة الأولى في أولاها برئاسة صائب سلام عام 1970، لكنّه لم يطل واختلفا، ثم استقال في الشهر الثالث متضامناً مع الطلاب وتظاهراتهم.
من التحالف معاً ضدّ الشهابية طوال عقد الستينات إلى العداء. ومن الحكم إلى السجن، ثم إلى الحكم مجدّداً. مخاضٌ عسير في علاقة سليمان فرنجيه بغسّان تويني الذي كتب في افتتاحية جريدته صباح 18 آب 1970، غداة انتخاب الزعيم الزغرتاوي رئيساً بفارق صوتٍ واحد عن منافسه أنه «صوت الشعب».

أول الغيث

بعدما اضطلعت بوساطة لإنهاء صدام عسكري بين الجيش والمنظّمات الفلسطينية في 2 أيار 1973، واتخاذها أداة ضغط لإرغام لبنان على تجميد الأعمال العسكرية ضدّ المخيّمات والعودة إلى تطبيق اتفاق القاهرة، رافقها إقفال الحدود في 8 أيار بالتزامن مع تسهيل عبور بضعة آلاف من مسلحي جيش التحرير الفلسطيني إلى الأراضي اللبنانية من دير العشائر وأخرى من النهر الكبير الجنوبي، انتقل نفوذ دمشق من بعد أمني إلى آخر سياسي.
كانت قد تدخّلت في شأن أمني داخلي محض هو توسّطها لدى سليمان فرنجيه لوقف ملاحقة القائد السابق للجيش إميل بستاني وأربعة من الضبّاط السابقين في الشعبة الثانية هم سامي الخطيب وسامي الشيخة وكمال عبدالملك وجان ناصيف، لجأوا إليها في شباط وآذار 1973 هرباً من ملاحقة قضائية. رفضت طلب لبنان تسليمه إيّاهم رغم اتفاق تسليم مطلوبين للقضاء بين البلدين منذ عام 1951، وكانوا حظيوا بحماية النظام هناك. تداخلت الوساطات، فعاد الضبّاط الفارّون في 24 حزيران 1974 بعد سنة وأربعة أشهر كي يصير إلى تبرئتهم في المحكمة العسكرية، وأُعلِن اتفاق لوقف النار مع المقاومة الفلسطينية أفضى إلى بروتوكول ملكارت معدِّلاً



اتفاق القاهرة. مذ ذاك راح النظام الجديد في سوريا برئاسة حافظ الأسد ـ بعدما استتبت له السلطة في الداخل السوري وقبض على الحكم والجيش وحزب البعث ـ يتوغّل تدريجاً في الشؤون الداخلية للبنان.
لـزِمَ ذاكرة مدير الأمن العام حدثٌ مهم عندما فاجأه حكمت الشهابي، لأول مرّة، بطلب لم يكن في حسبانه، ومثّل تدخّلاً سورياً مباشراً غير مسبوق في الحياة السياسية اللبنانية، بل في صلب تكوين السلطة. حتى ذلك الوقت اقتصر تدخّل دمشق، على جاري العادة، على رغبات عابرة كان يسهل على رئيس الجمهورية الموافقة عليها واستجابتها، آخذاً بصداقة قديمة وعميقة جمعته بحافظ الأسد منذ عام 1957.
مساء 3 تشرين الأول 1974، تلقّى مخابرة هاتفية مستعجلة من رئيس الاستخبارات العسكرية السورية يدعوه إلى ملاقاته صباح اليوم التالي لأمر ملحّ. أعلَمَ رئيس الجمهورية بالمكالمة، وتوجّه إلى العاصمة السورية. هناك باغته بالسؤال الآتي:
الرئيس فرنجيه كلّف صائب سلام تأليف الحكومة.
ردَّ: صحيح.
قال: نحن لا نستطيع أن نحمل ذلك.
ردَّ: لم أفهم. ما دخلكم أنتم في التكليف؟ كيف لا تقبلون؟
قال: لا نوافق على تكليفه.
ردَّ: هذه أول مرّة أسمع منكم طلباً كهذا. قل لي لماذا لا توافقون! ربّما تقنعني وأجاريك.
لم يُجب.
قال: هل تتوقّع مني أنا، مدير الأمن العام، أن أذهب إلى الرئيس فرنجيه وأقول له إن السوريين لا يريدون صائب سلام؟ هل يمكن لمدير الأمن العام أن يقول له ذلك.
لم يعلّق حكمت الشهابي، واكتفى بتأكيد الطلب.
قال: في وسعي أن أتكهّن لك بثلاثة آراء. رأيي الشخصي وهو أن الرئيس سيرفض حُكماً ما سأنقله إليه، ورأي الرئيس وهو أنه سيرفضه أيضاً لأنه هو الذي كلّف الرئيس سلام أمس تأليف الحكومة، ورأيه بعد أن أطلعه على ما طلبتَ وهو أنه سيرفضه كذلك لأن لا شأن لسوريا بذلك كلّه.
اتفقا على العودة إلى الاجتماع بعد أن يكون رئيس الاستخبارات العسكرية السورية

اتصل بقيادته. لم يسع أنطوان دحداح إبداء رأي في موضوع فوجىء بطرحه عليه، ولم يشأ مخابرة الرئيس من دمشق. في المساء التقيا ثانية، فأعاد حكمت الشهابي تكرار الطلب باسم قيادته: رفض ترؤس صائب سلام حكومة تخلف حكومة تقيّ الدين الصلح بعد استقالتها في 25 أيلول 1974. تفادى إقران الطلب بتهديد اعتادته الأنظمة العسكرية المتعاقبة. بيد أنه بدا جازماً من دون تبرير.

ردّ قبيل مغادرته: سأوصل الأمانة إلى الرئيس فرنجيه.

عاد إلى بيروت ليلاً وقصد رئيس الجمهورية وأخبره بحواره مع حكمت الشهابي.

لم ينبس سليمان فرنجيه ببنت شفة. وبسبب مزاجه وطباعه الغامضة أحياناً، يصبح من الصعوبة بمكان توقّع موقفه أو قراره عندما لا يُبدي ردّ فعل فورياً.

ظهر هذا اليوم، 4 تشرين الأول، إبّان محادثاته في دمشق، كانت الإذاعة السورية تعلن في تعليقها اليومي معارضتها تكليف صائب سلام ترؤس الحكومة اللبنانية، وتحذّر من آثاره على العلاقات اللبنانية ـ العربية، ورجّحت أن لا تتعاون معه مَن سمّتها القوى الوطنية في لبنان لتأليف الحكومة. كانت هذه إشارة إلى بعض حلفائها اللبنانيين بوضع عراقيل على طريق التأليف.

كان سليمان فرنجيه كلّف صائب سلام تأليف حكومة جديدة قبل ظهر 3 تشرين الأول، في حصيلة استشارات أجراها مع الكتل النيابية والنواب المستقلين في الساعات القليلة المنصرمة منحت الزعيم البيروتي أكثرية نسبية من الأصوات، في مقابل 57 صوتاً تركت لرئيس الجمهورية حرّية التسمية. عارض كمال جنبلاط عودته إلى رئاسة الحكومة، وبدا ضمناً يُلاقي موقف سوريا، رافضاً اقتراحاً حمله إليه مدير الأمن العام باسم رئيس الجمهورية يقضي باحتفاظه بحقيبة الداخلية في الحكومة الجديدة. تمسّك بموقفه عازياً إيّاه إلى الرئيس المكلّف من جرّاء عدم نيله الغالبية المطلقة من أصوات النواب، لا إلى حصة تمثيله هو في الحكومة.

انقضى الأسبوع الأول من التكليف من دون أن يتمكّن صائب سلام من تأليف الحكومة، بعدما اصطدم بعقبات أوحى ظاهرها بشروط الزعماء والكتل من التوزير.

استدعى الرئيس أنطون دحداح وقال: أرسل إليّ السوريون شخصاً يمحضونه الثقة وقال لي باسمهم إن مدير الأمن العام أخفى عني ما طلبوه منه. حمّلوك أمانة لم توصلها إليّ كما قال. لم أُعطِ جواباً فتكهّنوا أنك لم تخبرني بما طلبوه لأنني لم أجبهم.



قلتُ لهذا الشخص إن أنطوان دحداح مثل خاتم في إصبعي، لا يخفي عني شيئاً ولا يتصرّف من تلقائه، وهو أوصل الأمانة إليّ في الليلة نفسها.

لم يُقدّم الرئيس ردّاً شافياً للموفد الموثوق به. اكتفى بالصمت مجدّداً.

كان تأليف الحكومة يمرّ، في تلك الأثناء، بمخاض. اتفق الرئيس المكلّف مع حليفيه رشيد كرامي وريمون إدّه على تشكيلة ينضم إليها تحالفهم الثلاثي بممثلين عنه كحسين الحسيني وألبر منصور وهاشم الحسيني وإميل روحانا صقر. لم يُضِف اسم طوني فرنجيه إليها بسبب رفضه توزير أبناء المسؤولين الحاكمين، وقال لدى مفاتحته في الأمر: لا سابقة في حياتنا السياسية توزير ابن رئيس الجمهورية.

نُقلَ كلامه إلى الرئيس، فأغضبه اقتراحه تشكيلة في معزل عنه. سرّب القصر الجمهوري إذّا ذاك إلى الصحف موقفاً سلبياً منه: تأليف الحكومة في قصر بعبدا لا في المصيطبة.

عندما ناقش معه في اجتماعهما الأول بعد التكليف لائحته المقترحة، رفض رئيس الجمهورية توزير ألبر منصور بحجّة أنه شيوعي. في الاجتماع الثاني رفض توزير حسين الحسيني بذريعة مهرجانين أقامهما الإمام موسى الصدر في بعلبك في 17 آذار 1974، ثم في صور في الأول من أيار. في المهرجانين، في حضور عشرات الآف من الأنصار والمؤيّدين قبل أشهر من إعلانه حركة «أمل» في 6 تموز 1975، ظهر السلاح على نحو غير مسبوق ما عدّه سليمان فرنجيه استفزازاً له ولهيبة الدولة، بعدما جهر موسى الصدر بعبارة مُدوّية: السلاح زينة الرجال.

قال الرئيس لصائب سلام وهو يرفض توزير حسين الحسيني، القريب من الإمام: لا أجلس إلى طاولة واحدة مع مَن رفع السلاح في وجهي.

ردَّ: لكنّك أجلسته معك في الاستشارات النيابية لتكليفي.

أصرّ على موقفه.

قال صائب سلام: الجماعة يتجهون إلى مهرجان ثالث في بيروت. مشاركتهم في الحكومة تجعلنا أقوى على معالجة المشكلة. لا أستطيع وحدي حِمل وزر مهرجان مسلح لهم في بيروت.

أخفق في التفاهم معه أيضاً. في اليوم الـ18 لتكليفه 21 تشرين الأول، اعتذر عن عدم تمكّنه من تأليف حكومة جديدة لأسباب بعضها معلن هو تمسّكه بوزراء التحالف الثلاثي، والبعض الآخر مضمر هو رفضه توزير طوني فرنجيه. بعد ثلاثة أيام كلّف

سليمان فرنجيه رشيد الصلح تأليفها، فنجح.
لم يسع مدير الأمن العام التيقّن من رئيس الجمهورية من دوافع اعتذار صائب سلام سوى خلافه معه على تأليف الحكومة، ولا التأكد كذلك من استجابته طلباً سورياً بلغ في نهاية المطاف هدفه بإبعاد الرئيس المكلّف عن رئاسة الحكومة. لم يحمل أنطوان دحداح إلى حكمت الشهابي جواب الرئيس، ولا حمله سواه. بعض الشكوك دفعته إلى الإعتقاد بأن رئيس الجمهورية تحقّق من صعوبة تعاونه مجدّداً مع الزعيم البيروتي، وحاذَرَ المغامرة بخلاف جديد مع الرئيس السوري بعد أحداث 2 أيار 1973. كَمَن في ذلك سرّ الإعتذار، فأطاح مرّة أخرى علاقة الحليفين السابقين. بعد قطيعة أولى بين نيسان 1973 وحزيران 1974، كانت قطيعة ثانية.
في ظنّ مدير الأمن العام أن تسمية نائب بيروت الذي يُدعى للمرّة الأولى إلى ترؤس الحكومة كانت خياراً شخصياً للرئيس، من غير أن يلمس تأثيراً سورياً مباشراً. لم يكن صديقاً لسليمان فرنجيه، ومعرفته به عابرة وعادية. نُظر إليه باستمرار ـ وهو قاضٍ سابق ترشّح مراراً للانتخابات النيابية ـ على أنه من جبِّ مختلف عن جبّ النسيبين رياض وسامي الصلح.
عشية تكليفه، في طريقه إلى غرفة نومه في الطبقة العليا من قصر بعبدا، قال رئيس الجمهورية لأنطوان دحداح في المصعد بعدما تعشّيا: ينبغي أن أقرّر الليلة مَن أكلّف غداً تأليف الحكومة. أمامي أحد اسمين، عبدالله اليافي أو رشيد الصلح.
عقّب مرافقه: إذا اخترتَ عبدالله اليافي يكون قد مرّ في كلّ العهود رئيساً للحكومة.
لم يُجب.
رغب في تكليف شخصية تخرج من عباءة زعامة سياسية تقليدية تملأ مخيّلة الناس، وقادرة على مواجهة تحدّيات وشيكة. لكنّ أحداً لم يتوقّع رسو الخيار على رشيد الصلح. بنصيحة من محسن ابرهيم وجورج حاوي، اشترط الرئيس المكلّف توزير طوني فرنجيه للموافقة على ترؤس الحكومة الجديدة.
لم تمضِ أشهر حتى عاود حكمت الشهابي التدخّل في شأن لبناني. على أثر إصابة معروف سعد في 26 شباط 1975 بطلق ناري على رأس تظاهرة للصيّادين في صيدا ما لبث أن توفي في 6 آذار، اشتبك الجيش مع مسلحين فلسطينيين سرعان ما أمرته السلطة السياسية بالإنكفاء من الشارع إلى ثكنته المشرفة على المدينة. في 11 آذار



خابر رئيس الاستخبارات العسكرية السورية مدير الأمن العام وطلب الاجتماع به على عجل، كما في الغالب.
في مكتبه في دمشق، اليوم التالي، قال حكمت الشهابي لزائره: في صيدا أحداث ذات طابع طائفي. نرى أن مصلحتكم في نقل قائد المنطقة العسكرية للجنوب أحمد زكا من منصبه.
وكرّر العبارة: مصلحة لبنان تقضي بأن تفعلوا ذلك.
استغرب الطلب. أسهب في إبراز مواصفات أحمد زكا: عميدٌ كفيّ وقدير ومنضبط، سنّي من أنفة قرب طرابلس. تؤلمه أحداث صيدا أكثر مني. لماذا نقله؟
ردّ: ربّما كان هو المسؤول عمّا جرى.
شأن ما اعتاد إجابته، قال: سأنقل هذه الرغبة إلى الرئيس فرنجيه رغم أن مناقلات الضبّاط ليست مسؤوليته ولا تدخل في صلاحياته هو، بل قائد الجيش. لا أعرف إلى أيّ مدى سيوافق على إجراء كهذا. أظنّه لن يقبل، وقد يغضبه ما سمعته منك.
ردّ: نأمل في نقل هذا الموقف إليه والأخذ في الإعتبار مصلحتكم.
عقّب: سأفعل من دون أن أكون واثقاً من أنه سيُفاتح قائد الجيش به، أو هل سيوافق قائد الجيش عليه؟ ثمّة فرق شاسع بين ما يجري عندكم وعندنا. إذا طلب الرئيس الأسد أمراً يُنفّذ فوراً بحكم طبيعة النظام والدولة والصلاحيات هنا. الرئيس عندكم هو كلّ شيء من فوق إلى تحت. يأمر الجميع بلا استثناء وتنفّذ المؤسّسات والاجهزة أوامره. في لبنان حالنا مختلفة تماماً. للرئيس صلاحيات مهمّة. لكن حينما يطلب ما لا يدخل في صلاحياته يذهب إلى الجهة صاحبة الاختصاص كي تقرّر ما ينبغي القيام به ما دام القانون يحمي لها صلاحياتها. يُمكن تلبية طلب الرئيس، وأحياناً يتعارض مع صلاحيات مؤسّسات أخرى.
أضاف: في لبنان لا نستطيع أن نفعل ما تفعلونه أنتم هنا.
ورجّح أن لا تلقى هذه الرغبة صدى لدى رئيس الجمهورية وقائد الجيش.
عند عودته إلى قصر بعبدا مساء، أعلَمَ سليمان فرنجيه بما حصل، فردَّ بمفاجأة: قائد الجيش أَمَرَ بنقله منذ الثانية عشرة ظهراً.
قبل ساعات من جلسة لمجلس الوزراء، الخميس 13 آذار، في محاولة توخّت استيعاب غضب الشارع مع فوضى انتشار مسلحين فلسطينيين ولبنانيين عمّت صيدا

وجوارها، وتوجيه اتهام مباشر إلى الجيش بإطلاق النار على النائب السابق للمدينة ومقتله، اتخذ قائده تدبيراً مزدوجاً أوحى في الظاهر بأنه إجراء عسكري بحت بيد أنه انطوى على استجابة ضغوط سياسية علنية، قضى بنقل العميد أحمد زكا ورئيس فرع الشعبة الثانية في الجنوب النقيب ابرهيم عبّاس إلى موقعين آخرين.

منذ 28 شباط بذل رئيس الحكومة رشيد الصلح، ساعات بعد أحداث صيدا، جهوداً لإقصاء أحمد زكا وابرهيم عبّاس من منصبيهما، إلا أنه أخفق حينما وجد الصلاحية في يد قائد الجيش، وليس لدى مجلس الوزراء.

الانقسام

تدريجاً بانقضاء الأشهر الأولى من الحرب، وتفاقم جولاتها صيف 1975 حتى مطلع سنة تالية أرّخت ما سُمّي «حرب السنتين»، انتقلت عدوى انهيار الدولة وتفكّك مؤسّساتها إلى المديرية، آخر الأسلاك العسكرية تتهاوى بعد الجيش وقوى الأمن الداخلي. تعثّرت في مقاومة الانقسام الوطني وتداعياته، وكذلك في المحافظة على تماسكها ووحدتها تحت وطأة التشنّج الطائفي والنزاع السياسي. مبناها عند خط التماس بين شطري بيروت، ومكاتبها ومداخلها شرقاً وغرباً تقود إليهما. فإذا هي بين ناري الفريقين المتناحرين. ساهم موقعها في منتصف الطريق ـ عاكساً دوراً محايداً لم تكن على صورته الشعبة الثانية ولا الجيش ـ في عقد اجتماعات دورية في مكتب مديرها: في مرحلة أولى قبل اندلاع الحرب بين عامي 1974 و1975 للأجهزة الأمنية يشارك فيها أنطوان دحداح وهشام الشعّار وجول البستاني ويحضر أحياناً العقيد أحمد الحاج بصفته مفاوضاً في بروتوكول ملكارت المعدِّل لاتفاق القاهرة وقادة المنظّمات الفلسطينية، تخصّص للتنسيق الأمني والعسكري وتطبيق بنود البروتوكول ومنع التجاوزات. في مرحلة ثانية أواخر عام 1975 ومطلع عام 1976 انضم إليها ممثّلو الأحزاب والميليشيات اللبنانية المتقاتلة والفصائل الفلسطينية. كان أنطوان دحداح يترأس الاجتماعات تلك سعياً إلى وقف النار ومراقبة تكريسه وإطلاق مخطوفين يحتجزهم أفرقاء النزاع ووقف التعدّيات والسرقات وتعميم الفوضى، ناهيك بإبقاء قنوات تواصل مفتوحة تعوّض الإحتكام إلى السلاح.

ثابر المواطنون على التوجّه إلى دوائر المديرية لإنجاز معاملات ملحّة كجواز السفر



والإقامة. بيد أن المبنى أمسى أكثر استهدافاً بتعرّضه لنار مستمرّة بعدما تناهى إلى المفوّضين إيحاءات بالوصول إلى أوسع محفوظات سرّية في لبنان بوجهيها المدني والأمني للإستيلاء عليها. أضف ملفات الأجانب والرعايا المقيمين ولاسيّما منهم معارضي أنظمة بلدانهم أو فارّين منها، والملاحقين قضائياً وعملاء أو متعاونين مع سفارات افتضح سرّهم وأُبقي على ملفاتهم في محفوظات المديرية، إلى وثائق وتقارير سرّية تتصل بدور الأمن العام ومخبريه مستقاة من استخبارهم عن سياسيين وأحزاب. في آذار 1976 شهد امتحانه المؤلم. مع تصاعد الأعمال العسكرية عند جانبي خط التماس، بدأ المسلحون الفلسطينيون يتسلّلون إلى مبنى المديرية. بداية اقتربوا منه، ثم راحوا يدخلون دوائره ومكاتبه رغم وجود الموظفين، يشيعون الترويع ويُلوِّحون ـ وهم يغادرون بعد حين ـ بعودتهم إليه تارة، وبوقوعه في قبضتهم طوراً. كانوا يسألون عن مفوّضين وموظفين ويبحثون عنهم في الغرف والأروقة ويهدّدون بملاحقتهم، ويصفونهم أعداء. لم يُفصحوا عمّا يريدونه، ونظروا إلى المديرية موقعاً متقدّماً لهم عند خط التماس.

مذ بدأ تسلّلهم إلى جوار المديرية ودخولهم مكاتبها، تحوّط رئيس دائرة الاستقصاءات زاهي البستاني من الإستيلاء على محفوظاتها السرّية. بالاتفاق مع رئيس جهاز المخبرين ميشال القاضي، نقلا أجزاء أساسية منها إلى مركز آخر للأمن العام في كرم الزيتون في الأشرفية، هو مركز دائرة بيروت جبل لبنان، وأودعاها فيه إلى محفوظات سرّية أخرى كان زاهي البستاني يُخبّئها في خزنة مكتبه، فأضحت بذلك في مأمن. نقلا إليه أيضاً جزءاً كبيراً من وثائق دائرة الأجانب قبل أن يصبح مركز بيروت وجبل لبنان، منذ 13 آذار، مقرّاً ثانياً موقتاً لدائرة الأجانب تنجز فيه معاملات الإقامة وتديرها المفوّضة أولى هيام أبوسعد. في مناقلات الدوائر الرئيسية للمديرية أحلَّ أنطوان دحداح لأول مرّة على رأس الدائرتين الأكثر نشاطاً مفوّضتين: هيام أبوسعد رئيسة دائرة الأجانب، ومهى حمصي رئيسة دائرة الجوازات.

بإعلان قائد المنطقة العسكرية لبيروت العميد أول الركن عزيز الأحدب مساء 11 آذار 1976 البلاغ رقم واحد، انهارت تباعاً الأسلاك العسكرية بانقسامها على نفسها وتفكّكها من الداخل. قبل أسبوع، أمر عزيز الأحدب ببناء سور وتحصينات في محيط مقرّ قيادته المجاور للمحكمة العسكرية، في خطة للدفاع عنهما من اعتداء

مسلحين فلسطينيين وآخرين من «الحركة الوطنية» من الجانب الغربي لبيروت، ومن الميليشيات المسيحية من الجانب الشرقي. ذهب إليه مدير الأمن العام وطلب منه مدّ نطاق الخطة إلى المتحف الوطني، كي تشمل الحماية مديرية الأمن العام بسبب ضآلة عتادها وقدرات موظفيها بما لا يمكّنهم من الدفاع عنها وعن أنفسهم.

في الساعات الـ48 التي تلت البلاغ رقم واحد، 13 آذار، حضر أنطوان دحداح إلى مبنى المديرية وطلب الاجتماع بالمفوّضين في حضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي هشّام الشعّار، ثم غادرا إلى مقرّ مديرية قوى الأمن الداخلي، على بعد مئات أمتار داخل أحياء الأشرفية تحت سيطرة الميليشيات المسيحية. من هناك استدعى المفوّض أول زاهي البستاني وطلب منه الاتصال بالضابط المناوب المفوّض أول حسن السبع لإبلاغ الموظفين المسيحيين الإلتحاق به حيث هو مع الأجهزة اللاسلكية. فوجىء حسن السبع بالطلب ولاقى مدير الأمن العام، وناقش معه خطورة هذا الإجراء. عزا طلبه إلى أخطارٍ باتت تهدّد الموظفين المسيحيين وسلامتهم في طريقهم إلى مكان عملهم، الواقع في بقعة توشك أن تصبح في قبضة المنظّمات الفلسطينية، ناهيك بقنص متبادل بين شطري العاصمة يُعرّضهم لموت محقّق. في أوقات متفاوتة عثر مفوّضون ومفوّضات على قصاصات ورق على زجاج سياراتهم تنذرهم بمغادرة المديرية فوراً وعدم العودة إليها. لم يعد العدد القليل من حرّاس المديرية، من المأمورين، كافياً لحمايتها والزود عنها من هجمات محتملة بمسدّسات وبنادق قليلة الفاعلية كانت في حوزتهم.

منذ ذلك اليوم انقطع أنطوان دحداح عن مكتبه في المديرية ولزم مقرّ مديرية قوى الأمن الداخلي. تبريراً لموقفه، اقترح على هشام الشعّار أن يحلّ موقتاً في مكتبه في مديرية قوى الأمن الداخلي، فيما يحلّ نظيره في مكتبه هو في مديرية الأمن العام الأكثر تماساً مع الأحياء الإسلامية. وافق هشام الشعّار على التخلي عن مكتبه لمدير الأمن العام، وآثر تسيير أعمال مديريته وإداراتها ومعاملاتها من منزله في رأس النبع، في الشقّ الإسلامي من بيروت حيث نفوذ أحزاب «الحركة الوطنية» والمقاومة الفلسطينية.

كان قد كلّف، قبيل مغادرته مكتبه، المفوّض الممتاز يوسف سليم ـ الأعلى رتبة بين المفوّضين ـ الحلول مكانه لإدارة شؤون المديرية وكالة. تدريجاً انضم الموظفون المسيحيون إلى أنطوان دحداح واتخذوا مديرية بديلة موقتة افتقرت إلى كلّ ما تحتاج



إليه لعملها، فلم يتسنَّ لهم أداء مهماتهم: الأختام الرسمية والخاصة والجوازات والوثائق والملفات وبطاقات التعريف والمحفوظات العامة والسرّية والأوراق النموذج والمستندات والآت التصوير والطابعة والعتاد الضروري. كان عليهم في الأيام الأولى الاكتفاء بالحضور ريثما تتوافر لديهم وسائل وظائفهم وأدواتها. ليس بين أيديهم ما يُعدّهم لإجراء معاملات المواطنين في مبنى ليس معدّاً لاستقبالهم. لا شبابيك مكاتب ولا اماكن تجمّع وانتظار، ولا فسحات تتيح تسليم المعاملات. وخلافاً لمديرية الأمن العام كإدارة رسمية، كانت مديرية قوى الأمن الداخلي ثكنة تتجمّع فيها آلياتها ومرآبها ومشاغلها ومخازن أسلحتها وذخائرها وعتادها، ومكاتب أركان قيادتها وغرفة عملياتها التي تشمل الدرك الإقليمي وشرطة بيروت والشرطة القضائية ومصالح أخرى.

مع انتقال الموظفين المسيحيين إلى مديرية قوى الأمن الداخلي ـ وكانوا بضعة عشرات ـ استحدث فرع آخر موقت لدائرة الجوازات في سرايا جونيه أداره بالتكليف المفوّض أول مخايل رمّوز، فيما لزمت مهى حمصي دائرتها في المقرّ الرئيسي للمديرية.

مذ أعلن عزيز الأحدب البلاغ رقم واحد، اختار أنطوان دحداح الوقوف إلى جانب رئيس الجمهورية ومساندة شرعيته الدستورية.

في 14 آذار سرى همسٌ في بعض دوائر المديرية تولاه مفوّضون حضّوا على اتخاذ موقف صريح ومعلن من انقلاب عزيز الأحدب، وقد أصبح في صدارة الحدث واجتذب ردود فعل متباينة بين مؤيّد ومناوىء لم تقتصر على المؤسّسة العسكرية. انقسم الزعماء والسياسيون والأحزاب من حوله.

دعا يوسف سليم المفوّضين من الرتب المختلفة إلى اجتماع لاتخاذ قرار يُجنّب المديرية الانقسام ويجمع مفوّضيها على موقف موحّد ممّا يجري وضمان لحمة الموظفين. لم يكن سهلاً تجاهل ما كان يجري، ليومين خليا، على بعد أمتار قليلة من المبنى حيث مقرّ المنطقة العسكرية لبيروت، مقرّ قيادة عزيز الأحدب.

طَرَحَ على المفوّضين خياراتٍ ثلاثة: تأييد البلاغ رقم واحد والإنضمام إليه، أو معارضته، أو إهماله. اكتفى الاجتماعُ الذي ضم مفوّضين مسيحيين ومسلمين بمناقشة الخيارات تلك.

اليوم التالي، خابر أنطوان دحداح يوسف سليم وطلب منه إبلاغ الموظفين الذين لا يستطيعون الإلتحاق بالمديرية، الإنضمام إليه في مديرية قوى الأمن الداخلي.

ردَّ بأنه يخشى أن يلتحق به موظفون من فئة معيّنة ـ قاصداً المسيحيين ـ سيُعرّضون وحدة المديرية للتفكّك، وناشده التخلّي عن هذه الفكرة.
آخذاً بأمر واقع هو تمكين الموظفين من أداء أعمالهم في أمان لم يعد في المستطاع توقّعه إلا في مناطق طوائفهم، تمسّك مدير الأمن العام بوجهة نظره. قال عبارة مقتضبة: لا بأس.
ولأن المسافة الفاصلة بين المديريتين لا تتجاوز مئات قليلة من الأمتار، انطوى الإلتحاق بكلّ منهما على دلالة سياسية أكثر منها أمنية. مَن يصل إلى إحداهما يبلغ الآخرى بسهولة مماثلة. صار الانقسام في ذروته بين شرعية دستورية تتمسّك ببقائها، وانقلاب عسكري يريد أن يطيحها ويخلفها كي ينجح. ورغم أن عزيز الأحدب نصّب نفسه حاكماً عسكرياً موقتاً، إلا أن حركته أقرنت المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية بدعوة مجلس النواب فوراً إلى انتخاب رئيس جديد. تجاوَزَ الجدل السياسي الذي أحاط، في ما بعد، بالبلاغ رقم واحد خيار إعادة اللحمة إلى الجيش وتوحيده لوقف انهياره، إلى امتحان مصير رئيس الجمهورية بين قائل ببقائه في منصبه ومنادٍ بحمله على التنحّي.
راح موظفو الأمن العام في المناطق يلتحقون بمراكز المديرية الأقرب إلى بيئاتهم وبيوتهم، والأكثر طمأنينة لهم في مجتمع طائفي منسجم لا يُعرّضهم للإنتقام، شأن ما شهدت مدن وبلدات وقرى عدّة في حمأة نزاع عسكري واقتتال طائفي مشهود أصاب الجيش في قطعه وثكنه. قلّة منهم انقطعت عن العمل، والآخرون اختاروا مراكزهم على صورة انقسام وطني طبع البلاد.
أخفق يوسف سليم مجدّداً، 16 آذار، في إقناع مدير الأمن العام بالعودة إلى مكتبه في المديرية، وكذلك الموظفين المسيحيين الذين وافوه. على مسمع مفوّضين خابره، داعياً إيّاه إلى حضّهم على الإلتحاق بمكاتبهم. ردّ بالحجّة نفسها، هي خشيته من التعرّض لحياتهم في منطقة أضحت في مرمى نيران المسلحين يستعرّ فيها الإشتباك الطائفي.
أضحت الخطوة الحتمية التالية لهذا الانقسام، انضمام مفوّضي الشطر الغربي من بيروت إلى البلاغ رقم واحد.
ما أن أقفل سمّاعة الهاتف مع أنطوان دحداح ظهر ذلك اليوم دعا يوسف سليم إلى اجتماع عام للمفوّضين وقرّر إجراء اقتراع سرّي بين الإنضمام إلى حركة عزيز الأحدب



أو رفضها. بعد الظهر أُعلِنت حصيلة التصويت: 16 مفوّضاً من بين 21 شاركوا ـ معظمهم مسلمون بعد مغادرة رفاقهم المسيحيين ـ أيدّوا الحاكم العسكري الموقت وحركته ضدّ رئيس الجمهورية. مفوّض أول واحد فقط عارض هو زاهي البستاني، فيما وُجدت في صندوقة الاقتراع أربع أوراق بيض لم يُفصَح عن أصحابها. دُوِّن بعد ذلك محضر رسمي بوقائع ما حصل[23].

23 ـ «محضر اجتماع مفوّضي المديرية العامة للأمن العام ومفوّضاتها
الزمان: يوم الثلثاء في 16 آذار 1976.
المكان: المبنى الرئيسي للمديرية العامة للأمن العام.
الحاضرون: كلّ من المفوّض الممتاز يوسف سليم، المفوّض العام بهجت عيسى الخوري، والمفوّضين أولين زاهي البستاني وأسعد الطقش وحسن السبع وحافظ شحادة وهيام أبوسعد وليلى فيّاض ومهى الحمصي وهيام سابيلا وعلي الموسوي ووهيب قيقانو وغسان زهر الدين ومنير طعمة وطلال الخضري وفريال الخنسا وسهام حركة وسنيّة شطح، والمفوّضين شوقي خليفة وعبدالرحمن بعيون.
الموضوع: اتخاذ موقف تجاه حركة العميد أول الركن عزيز الأحدب.
في غمرة الأحداث التي يتعرّض لها الوطن الحبيب لبنان منذ عشرة أشهر، ومع تطوّر الوضع بسرعة خاصة بعد حركة العميد أول الركن عزيز الأحدب، حصلت تحرّكات بين عناصر الأمن العام. البعض يجاهر بتأييده للحركة، وآخر معارض. ولدى استعراض الأمور تبيّن أن العقيد الركن دحداح قد اتخذ من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي مركزاً له وأجرى اتصالاً مع المفوّض أول حسن السبع يوم السبت 13 ـ 3 ـ 1976 حوالى الساعة العاشرة صباحاً بواسطة المفوّض أول زاهي البستاني طالباً إرسال الموظفين المسيحيين للإلتحاق بقوى الأمن الداخلي. انتقل المفوّض أول حسن السبع إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي شارحاً لحضرة العقيد الركن مدير عام الأمن العام محاذير هذه الخطوة التي ستؤدّي حتماً إلى انقسام عناصر الأمن العام وبالتالي إلى انهيار هذه المؤسّسة، ومقترحاً على حضرته الإستمرار في العمل كالمعتاد من دون تقسيم الموظفين بحسب انتمائهم الطائفي. فوافق حضرته على اقتراح المفوّض أول حسن السبع وطلب منه إبلاغ المفوّض أول زاهي البستاني بذلك.
يوم الأحد 14 ـ 3 ـ 1976 حصل تململ في أوساط الموظفين، حتى أن بعضهم قد لوّح بالسيطرة على مبنى المديرية العامة وإصدار بيان يؤيد الحركة. وقد قام المفوّض أول أسعد الطقش الذي كان موجوداً في مكتب المفوّض أول زاهي البستاني بمقابلة العقيد محمد الحاج معاون قائد منطقة بيروت العسكرية وتمنّى عليه عدم إصدار البيان باسم عناصر الأمن العام لأن هذا العمل من شأنه أن يؤدّي إلى انشقاق في مؤسّسة الأمن العام. وقد استجاب حضرة العقيد الحاج. وبناءً على اقتراح المفوّض أول أسعد الطقش، أجرى المفوّض أول زاهي البستاني اتصالاً بكلّ من العقيد الركن دحداح والمفوّض الممتاز سليم الذي حضر إلى المديرية العامة ودعا بعض المفوّضين إلى عقد اجتماع وتداول الأمر. وقد حضر الاجتماع كلّ من المفوّض الممتاز يوسف سليم والمفوّض درجة أولى بهجت عيسى الخوري والمفوّضين الأولين جوزف أبوسمرا ومصطفى الحاج وزاهي البستاني وأسعد الطقش وحسن السبع ووهيب قيقانو وطلال الخضري ونبيل تقيّ الدين. وتمَّ الرأي على مقابلة العميد أول الركن عزيز الأحدب وشرح الوضع. وانتهى الأمر بعدم إصدار برقيات والبقاء على تسيير العمل بصورة طبيعية.
يوم الإثنين الساعة العاشرة دعا المفوّض الممتاز سليم إلى اجتماع في مكتبه بعدما اتصل به العقيد الركن دحداح وطلب منه إبلاغ الموظفين من الطائفة المسيحية الإلتحاق به. في الاجتماع تمّ الاتفاق على البقاء متضامنين في المديرية العامة، وتمّ

قبيل مباشرة التصويت مُزِّقت بضع أوراق بين أيدي الحاضرين قصاصات صغيرة وُزّعت على المفوّضين الـ21 لتدوين موقفهم فيها. في الحصيلة:

ـ 16 مفوّضاً أيّد حركة عزيز الأحدب، 13 منهم اكتفى بكلمة «مؤيّد» (لم يكشف بينهم عن اسمه في ورقة التصويت إلا اثنان هما بهجت عيسى الخوري وعبد الرحمن بعيون)، وثلاثة بكلمة «مع».

ـ أربع أوراق بيض غامضة الموقف لم يُفصح أصحابها عن أسمائهم: اثنان «مع وحدة الأمن العام»، وواحد «مع بقاء اللحمة بين عناصر الأمن العام»، وواحد كتب «سكوت».

ـ معارض: صوت واحد هو زاهي البستاني.

إبلاغ ذلك إلى المدير العام خاصة وأن محاذير التحاق الموظفين من الطائفة المسيحية ستؤدّي إلى انشقاق مؤسّسة الأمن العام. فأصرّ على رأيه قائلاً: معليش.

يوم الأربعاء في 16 ـ 3 ـ 1976 عقد اجتماع برئاسة المفوّض الممتاز سليم وحضور المفوّضين المدرجة أسماؤهم أعلاه بعدما تبيّن أن نسبة الحضور قد تضاءلت، وأن بعض العناصر يطالب بتأييد حركة العميد أول الركن عزيز الأحدب. بعد استعراض الوقائع المذكورة، وبعدما أجرى المفوّض الممتاز سليم اتصالاً بالعقيد الركن دحداح متمنّياً عليه المجيء إلى المديرية العامة للأمن العام والطلب من العناصر المتواجدين في مقرّ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الإلتحاق بالمديرية العامة للأمن العام إنقاذاً لبقاء الأمن العام ووحدته، خاصة وأننا في الأيام الصعبة طيلة عشرة أشهر تمكنّا من المحافظة على لحمة عناصر الأمن العام، وتعهّد له في حال مجيئه مع العناصر الموجودين في قوى الأمن الداخلي عودة الحال إلى مجراها الطبيعي، وتتمكّن هذه المؤسّسة من اجتياز المرحلة الدقيقة خصوصاً وأن الأمن العام لم يتخذ موقفاً صريحاً تجاه حركة العميد أول الركن الأحدب، وأنه سيستمرّ على هذا الموقف في حال الإلتحاق لأن بقاء العناصر المسيحيين وعلى رأسهم المدير العام سيكرّس التقسيم الجسدي والنفسي في المديرية العامة للأمن العام. فأعَلَمَ المدير العام العقيد الركن دحداح المفوّض الممتاز سليم بأنه سيتصل به ثانية. بالفعل تمّ الاتصال وأعلمَه أنه يرفض الإلتحاق بالمديرية العامة للأمن العام لأنه، في نظره، تكريسٌ للإعتراف بحركة العميد أول الأحدب، وبأن العناصر يرفضون ويؤيّدون موقفه. أُعلِمَ المفوّضون الحاضرون بموقف المدير العام، ثم طُرح الاقتراح الآتي: تأييد حركة العميد أول الركن عزيز الأحدب. نال الاقتراح غالبية 16 مفوّضاً ورفض واحد، ووُجِدت أربع أوراق لم تتخذ موقفاً صريحاً. ثم توجّه وفد يمثّل الحاضرين على رأسه المفوّض الممتاز سليم وقابل العميد أول الركن الأحدب وقدّم له البرقية التالي نصّها:

«حضرة العميد أول الركن عزيز الأحدب، الحاكم العسكري الموقت.

إن المديرية العامة للأمن العام، ضبّاطاً ورتباء وأفراداً، تؤيّد حركتكم الإصلاحية التي ترى فيها لحمة جيش لبنان وشعبه.

عشتم وعاش لبنان.

عنهم المفوّض الممتاز سليم».

وقد طلب الحاكم العسكري الموقت من المفوّض الممتاز سليم، بصفته الأعلى رتبة، القيام بأعباء المدير العام متمنّياً حضور المدير العام العقيد الركن دحداح إلى مركزه وهو يكفل سلامته».



إحراق المحفوظات السرّية

لم تتوقّف الهجمات العسكرية عند خط التماس بين شطري بيروت ومحاولات متبادلة لاقتحام المواقع. في 3 نيسان قرّر موظفو الأمن العام إحراق ما كان تبقّى من المحفوظات السرّية، إلى محفوظات عامة مهمّة تعذّر تهريبها خشية وقوعها في أيدي ميليشيات لبنانية ومنظّمات فلسطينية متقاتلة تحوط بالمديرية من جهاتها المختلفة. عزّز قرار إتلاف المستندات والوثائق وتقارير المخبرين معلومات عن احتمال مهاجمة المبنى للإستيلاء عليها. سبقتها تحرّكات عسكرية قريبة منه وإطلاق نار وقنص طاوله. في كلّ مرّة أُطلقت إشاعة للتهويل، أجرى المفوّضون اتصالات بمراجع سياسية وحزبية لتدارك الإعتداء والحؤول دون الوصول إلى خزائن أسرار الدولة.

لم يقتصر الخوف على المحفوظات السرّية على هذا التهديد. اتصل معاون قائد المنطقة العسكرية لبيروت العقيد محمد الحاج والقاضي مصطفى منصور بالمفوّضين أولين مصطفى الحاج وأسعد الطقش وحافظ شحادة، وطلبا الحصول على ملفات سرّية خاصة بالمخبرين وأسمائهم وبطاقاتهم، مُودعة ـ كما كانا يتوقّعان ـ في خزنة حديد في مكتب رئيس دائرة الاستقصاءات زاهي البستاني. خابره المفوّض أول حسن السبع طالباً منه إرسال مفتاح الخزنة الحديد كي يصير إلى إخفاء ملفاتها وحفظها في مكان آمن كما أسرَّ له، فوَعَدَه به. بيد أنه لم يفعل[24].

الثانية بعد ظهر 3 نيسان، تلقّى الضابط المناوب المفوّض أول فضيل أدهمي مكالمة هاتفية من «شخصيات في المقاومة الفلسطينية طلبت منه مغادرة مبنى المديرية بسبب هجوم ستتعرّض له هذه الليلة». للفور أجرى اتصالات بأصدقاء في الفصائل الفلسطينية للتحقق من التهديد، واستخلص ثلاث ملاحظات:

«أولاً، منذ زمن تتسابق المنظّمات الفلسطينية المختلفة للحصول على المعلومات الموجودة في المحفوظات السرّية في الأمن العام.

ثانياً، حاولت بشتى الوسائل السلمية المغرية الحصول على هذه المعلومات، إلا أن جهودها باءت كلّها بالفشل.

---

24 ـ مسودّة تقرير خطّي وضعه المفوّض الممتاز يوسف سليم ورفعه إلى رئيس الجمهورية بواسطة رئيس الحكومة، يعرض فيه أحوال مديرية الأمن العام في حقبة الانقسام بدءاً من 11 آذار 1976.

ثالثاً، إزاء هذا الوضع قرّرت الحصول على ما تبتغي»[25].

أبلغ فضيل أدهمي إلى يوسف سليم فحوى الاتصال، فسارع إلى مخابرة المفوّض أول أنطوان بارود والطلب منه مراجعة المدير العام لمعرفة الإجراء الذي يقتضي اتخاذه تحت وطأة التهديد. بعد دقائق تبلّغ أمره بإحراقها عند تعرّضها لخطر.

لم تمضِ ساعات تأكد خلالها الضابط المناوب، في ساعة متقدّمة من ليل 3 نيسان، أن هجوماً وشيكاً على المديرية. بمساعدة عدد من الموظفين، ألقوا المحفوظات السرّية والعامة من النافذة إلى الباحة الداخلية للمديرية وجمعوها وأضرموا النار فيها، فالتهمت ملفات معلومات عن نشاطات أحزاب وجمعيات ونقابات وسياسيين وشخصيات تتعاطى الشأن العام، وتحرّكات أجانب مقيمين في لبنان، إلى ملفات عن سفارات عربية وأجنبية وأدوار ممثلي بعثاتها لدى الأفرقاء اللبنانيين. أحرقت أيضاً معلومات السجل رقم واحد ويتناول وثائق عدد كبير من اللبنانيين. من بين الوثائق مستندات تاريخية تعود إلى عمل الأمن العام منذ عام 1935. بعد ذلك نظم فضيل أدهمي محضراً بما حصل.

نصف أول

بصفته حاكماً عسكرياً موقتاً، أصدر عزيز الأحدب قراراً قضى بتوقّف العمل في مبنى مديرية الأمن العام بدءاً من 7 نيسان 1976، وأحال إنجاز معاملات جواز السفر وضبط إقامة الأجانب على دائرة الأمن العام في المطار. عُزي السبب إلى تعرّض المديرية لإطلاق نار يومي من المحاور المتقابلة في الأشرفية ورأس النبع يضع حياة موظفيها وموجوداتها في خطر، ويتعذّر معه وصول المواطنين إليها لإتمام معاملاتهم. أضف سبباً آخر هو اتخاذه إجراءات أمنية استثنائية في محيط قصر مجاور لمبنى الأمن العام عُرف بـ«قصر عسيلي» يملكه النائب حسين منصور، وتوفير الحماية له بعدما تقرّر تحويله مقرّاً موقتاً لمجلس النواب لعقد جلساته، وقد حيل دون الوصول إلى ساحة النجمة في الوسط التجاري لبيروت. كان على مجلس النواب الالتئام في 10

25 ـ محضر ضبط مؤرّخ 3 نيسان 1976 وضعه المفوّضان أولان فضيل أدهمي وغسان زهرالدين والمفتش الممتاز عبدالرحمن الشامي والمفتشان أولان هشام الخطيب ونزار شهاب والمفتشون ثانيون يوسف الأثاث وعبدالله مكّي وابرهيم عبدالهادي وعصام الأسطه والمفتش ثالث حيدر دوّه.



نيسان لتعديل المادة 73 من الدستور، فسحاً في المجال أمام انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية سليمان فرنجيه.

لم يُخلَ مبنى المديرية تماماً، ولا توقف العمل فيه نهائياً، وتولى حراسته جنود موالون لقائد الانقلاب ومفتشون في الأمن العام. أمّا ما تبقّى من محفوظات المديرية سَلِم من السطو والنهب والحرق الذي استهدف بعض مكاتبها إبّان تمركز مسلحين فيها، فصار إلى نقله إلى غرف مبنى كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية في الأونيسكو وقاعاتها. اتخذ يوسف سليم من إحداها مكتباً له. في المقرّ الموقت الثاني انتظم عمل بعض دوائر المديرية.

أحاط يوسف سليم نفسه بمفوّضين عامين ممتازين اثنين و26 مفوّضاً أول ومفوّضين اثنين[26]، انبثق منهم ـ بالإنتخاب ـ مجلس قيادة الأمن العام في الشقّ الغربي من العاصمة في اجتماع عقده 20 مفوّضاً من بين المفوّضين الـ30 في 31 أيار 1976. ترأس مجلس قيادة ضمّ ستة مفوضين أولين هم حافظ شحادة وحسن السبع ومصطفى الحاج وفضيل أدهمي ومهى حمصي وأسعد الطقش ومفوّض هو عبدالرحمن بعيون عُيّن مقرّراً له. ورغم أن المحضر الرسمي لانتخاب مجلس القيادة أورد اسم 20 مفوّضاً مشاركاً، إلا أن تواقيعهم عليه لم تزد عن سبعة فقط. وهو عدد يقل كثيراً عن النصاب القانوني للإلتئام، النصف زائداً واحداً.

راح مجلس القيادة بأعضائه الثمانية يعقد اجتماعات دورية في مكتب أقدمهم وأعلاهم رتبة المفوّض الممتاز، ويتخذ إجراءات إدارية وتنظيمية لنصف المديرية الواقع تحت إمرته بفرض الانضباط والحضور إلى العمل والمثابرة، وحرمان المتغيّب من تعويضاته الشهرية وحسم جزء من راتبه، وإصدار مذكّرات خدمة والمناقلات والسلفات والمكافآت والهبات، وتقديم كشوف عائدات دوائر المديرية ومراكزها والرسوم المستوفاة والنفقات، وتحديد مخصّصات سرّية لدائرة الاستقصاءات لتغطية

26 ـ هم، إلى المفوّض الممتاز يوسف سليم، المفوّضان العامان الممتازان مصطفى القعقور وصلاح شعر، والمفوّضون الأُولون مصطفى الحاج وسامي أبوالحسن وأسعد الطقش وحسن السبع وحافظ شحادة ومحمد مطر وسيف الدين يوسف ومهى حمصي وياسمين اسماعيل وربيعة خيمي وعلي الموسوي وغسّان زهر الدين وفضيل أدهمي ومنير طعمة ونبيل حيدر وفريال خنسا وسهام حركة وسنيّة شطح وإفلين الهاشم وطلال الخضري وفؤاد عويدات ونبيل تقيّ الدين ومحمد السبع أعين ورضوان قهوجي ومحمد عاصي وعصام ناصر الدين، والمفوّضان حسن عبدالله وعبدالرحمن بعيون.

نفقات المخبرين بدأت بثلاثة آلاف ليرة شهرياً ثم رُفِعَت بعد أسابيع إلى خمسة آلاف ليرة، وإعداد تقارير المعلومات إلى المسؤولين الذين يمثّلون مرجعيتهم السياسية في مناطق سيطرتهم كرئيس الحكومة رشيد كرامي. كان على مفوّضي الأمن العام الموافقة، في اجتماع مجلس القيادة في 14 تموز 1976، على إعطاء جوازات سفر للبنانيين بأسماء مستعارة بعد موافقة خطّية من رشيد كرامي.

لم يُفضِ انقسام الأمن العام على نفسه إلى صورة مشابهة لانشقاق الجيش عندما خرجت منه جيوش صغيرة تقاسمتها الميليشيات والطوائف. لم يُعدِّل تسميته شأن الملازم أول أحمد الخطيب عندما أطلق على عسكريين تمرّدوا على إمرة قيادة اليرزة والتحقوا به «جيش لبنان العربي». لم يُبصِر «أمن عام لبنان العربي» النور رغم أن البعض حاول نعت الشقّ الغربي من المديرية به، ما خلا محاولة ضعيفة وساذجة لم تعش واستقلّت بنفسها. جمعت موظفين من رتب دنيا في البقاع أطلقوا على أنفسهم في 28 نيسان 1976 «أمن عام لبنان العربي» وحظيوا بدعم أحمد الخطيب ومنظّمات فلسطينية قبل أن ينطفئوا سريعاً[27].

ظلّ المفوّضون المسلمون يقاربون علاقتهم بأنطوان دحداح على أنه المدير العام الذي أوكل إلى يوسف سليم الحلول مكانه عند تغيّبه. لم يُثِر أحد غباراً على شرعيته القانونية أو طَعَنَ فيها، على وفرة مآخذهم على مغادرته المديرية إلى مقرّ موقت وتأثره بحال شهدتها المناطق المسيحية. حالت «حرب السنتين» بتداعياتها الطائفية والأمنية والسياسية والاجتماعية دون بقاء المديرية موحّدة.

فرّقَ بين شقّيها خلافٌ سياسي وخيارات متعارضة ومساحة جغرافية وانقطاع كامل للتواصل والتخابر والتحادث. في حمأة انقسام وطني جرّ أذياله عليهما، تبادلا اتهامات عابرة بإجراءات غير قانونية والتسبّب بتجزئة المديرية. عزّز هذا التنافر اتصال بين المفوّضين و«جيش لبنان العربي» وتعاونهم مع الشعبة الثانية فيه في سبيل الحصول على المعلومات والتنسيق. كان عليهم استقبال أحمد الخطيب في

27 ـ اجتمع هؤلاء في مجدل عنجر وأدلى باسمهم مفتش أول ممتاز هو خليل شحادة ببيان قال إن حركته «ستُعنى باستقصاء المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصلحة «الحركة الوطنية» وجيش لبنان العربي بعيداً من الطائفية»، داعياً موظفي البقاع إلى الإلتحاق بها بعدما حدّد مهمتها بـ«جمع المعلومات ومراقبة الجواسيس والأجانب وتقديم التقارير إلى جيش لبنان العربي باعتباره الأمل»(«السفير»، 29 نيسان 1976).



المقرّ الموقت لمديريتهم في 2 حزيران 1976. مقيَّدين بوطأة ضائقة مالية، طلبوا من «جيش لبنان العربي» قسائم وقود لهم وللمديرية وموظفيها وآلياتها.

لكنّ تعاون هذين الطرفين لم يُرسِ علاقة متكافئة وودّية باستمرار وطويلاً. من حين إلى آخر راح «جيش لبنان العربي» يستدعي موظفين في الأمن العام للتحقيق معهم من دون تحديد الدوافع. تعرّض المقرّ الموقت للمديرية لهجوم نفّذه أنصار أحمد الخطيب في 13 تموز 1976 بعد خلاف مع أحد موظفيها تطوّر إلى محاصرتها وإمطارها بالرصاص. ناقش مجلس قيادة الأمن العام الواقعتين في اجتماع 14 تموز من دون التوصّل إلى قرار محدّد.

لم يسع يوسف سليم[28] الاضطلاع بأكثر من دور مدير موقت لمديرية صغيرة ضعيفة افتقرت ـ كما هو ـ إلى مكانة ودور سياسيين في مواقع السلطة التي قبضت على بيروت الغربية والبقاع والجنوب وأجزاء من الشمال والجبل. لم يُؤتَ ما أُعطي أحمد الخطيب عندما بات يشارك في اجتماعات الأحزاب ويُسأل رأيه، ويُمَدُّ بالمال والعتاد والسلاح. أمست المديرية في بيروت الغربية إدارة مهملة على هامش كلّ ما يجري من حولها، تكتفي بإنجاز المعاملات ومراقبة المرافق والمعابر الحدودية، المسيَّبة بدورها تحت وزر «حرب السنتين». لم يُعوَّل على المعلومات بين أيديها، ولم تتمكّن من بناء شبكات مخبرين. لم تمسِ شريكاً معنياً في القرارين السياسي والأمني. لم تشكُ أيضاً من عديدها مقدار ما أدرك مفوّضوها حاجتها ـ في خضم الصراع ـ إلى ثقة الآخرين بها: تارة بسبب ما شاع عن نفوذ أنطوان دحداح فيها، وطوراً بسبب فقدانها مصادر قوّة رئيسية استمدّتها من رئيس الجمهورية. حرمتها الأحزاب والمنظّمات الفلسطينية مقعداً لها بينها. أضف وجود سلطة سياسية مثّلها رئيس الحكومة رشيد كرامي أُفلِتت منها المبادرة والتأثير تحت وطأة الفوضى وسيطرة الميليشيات.

28 ـ اتهم المفوّض الممتاز يوسف سليم مدير الأمن العام العقيد أنطوان دحداح بـ«إطلاق الوعود لبعض العناصر المسلمة واستعداده ترقيتها في حال اتخاذها مواقف محدّدة، يُقصَد منها شقّ المجموعة التي كانت تتلقّى الأوامر مني (...) ومن هذه المحاولات الضغوط والإغراءات التي مارسها على عناصر دائرتي الأمن العام في البقاع والشمال، حيث وعد مَن يُعلن تأييده له بالترقية والتعويضات المادية المغرية. علماً أنهم كانوا يمارسون أعمالهم كالمعتاد في مراكز شتورة وبعلبك وجب جنين والقاع والعبّودية والعريضة والبقيعة» (مسودّة تقرير خطّي وضعه المفوّض الممتاز يوسف سليم).

... ونصفٌ ثان

ترك البلاغ رقم واحد أثراً فادحاً ومباشراً على الجيش، وهو يبصر تفكّك ثكنه وانشقاق قطعه ونهب عتاده وآلياته وأسلحته والفرار بها إلى الميليشيات. بدا حافزاً لمدير الأمن العام الإنتقال من مهمة إلى أخرى دونما تخليه عن الأولى.

مساء 11 آذار، كان سليمان فرنجيه يتعشّى حينما فاجأه ـ وهو يشاهد التلفزيون قبل بدء نشرة الأخبار ـ عزيز الأحدب يُعلن البلاغ رقم واحد ويدعو رئيس الجمهورية إلى التنحّي فوراً. تساءل عن تداعيات هذا التصرّف، فردَّ مدير الأمن العام إلى جانبه: سأذهب الآن إلى وزارة الدفاع. أنا ضابط في الجيش مثلهم، وأريد أن أعرف ماذا سيفعلون.

في الطريق بين قصر بعبدا ومقرّ وزارة الدفاع الوطني في اليرزة، كان مئات الجنود يملأونها وينتشرون على جنباتها وفي الأحراج المجاورة، مع آلياتهم ودباباتهم ومرابض المدفعية لحماية القصر والوزارة معاً من محاولة اقتراب أو اعتداء عليهما. في مكتب قائد الجيش العماد حنّا سعيد تحلّق الضبّاط الكبار من حوله، وأبرزهم رئيس الأركان العماد سعيد نصرالله ونائب رئيس الأركان للعمليات العقيد موسى كنعان ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني، وقد هالهم ما سمعوا. بدا حنّا سعيد صامتاً بينما الضبّاط يتبادلون التكهّنات المتضاربة. أيّد بعضهم الإلتحاق بحركة عزيز الأحدب، والبعض الآخر رفضها وعدّها محاولة لتقسيم الجيش، وقال فريق ثالث بالترقّب.

عقّب قائد الجيش على الأراء الثلاثة بالقول: لن أتخذ أيّ قرار وسأتفرّج.

طُرح عليه اقتراح مبادرة. لم يُجب، مكتفياً بالسكوت.

تجنّب مدير الامن العام التدخّل في وجهات النظر المتبادلة، قبل أن يقول لحنّا سعيد: إذا لم يتحرّك الجيش سيكون مُحرَجاً لأن الوزارة واقعة في منطقة يسيطر عليها حزب الكتائب ومسلحوه. أخشى أن يدخلوا إليها ويحتلونها وينهبونها.

ردَّ: لا أريد اتخاذ أيّ موقف.

قال: إذهب إلى الرئيس وتحدّث معه.

ردَّ: لن أذهب إليه ولن أتصل به.

قال: أيّاً يكن قرارك، فإن واجبك اطلاع رئيس الجمهورية على ما تعتزم القيام به.



ردَّ: لا أريد اتخاذ أيّ قرار.

فُضَّ اجتماع الضبّاط الكبار ليلاً بلا قرار.

صباح اليوم التالي، 12 آذار، أطلع مدير الأمن العام رئيس الجمهورية على مداولات الضبّاط ومواقفهم وردّ الفعل السلبي لقائد الجيش في الليلة الماضية.

قال سليمان فرنجيه: الانقلاب لا يُخيفني. ليتدبّر الجيش أمره، ولنرَ ماذا سيفعل.

توجّه أنطوان دحداح مجدّداً إلى اليرزة. كان المشهد صاعقاً. اختفى الجنود من الطريق والأحراج ما خلا قلّة، وبقيت آلياتهم ودباباتهم ومرابضهم المدفعية في مواقعها بلا حراسة. لا أحد على الحواجز. فرّوا جميعاً إلى مناطقهم المسيحية والإسلامية.

عندما وصل إلى المدخل الخارجي لوزارة الدفاع الوطني ـ وقد خلا من الجنود ـ فوجىء ببضعة مسلحين كتائبيين برشاشاتهم. في مكتبه، كان حنّا سعيد يجتمع بكميل شمعون وبيار الجميّل يناقشون ما يقتضي عمله. بدت الوزارة أشبه بصحراء. لا موظفين ولا عسكريين. المكاتب مهجورة، وكذلك إسوارها ومداخلها. بعدما تناقضت ردود الفعل السياسية حيال البلاغ رقم واحد لعزيز الأحدب بين مؤيّد ومناوىء، وانتقال الانقسام إلى صفوف الجيش بين ضبّاط وَالوه وآخرين عارضوه، بالتزامن مع انهيار الثكن وصعود انشقاق «جيش لبنان العربي»، خابر حنّا سعيد كميل شمعون وبيار الجميّل مستنجداً، وطلب منهما الحضور فوراً إلى اليرزة لضمان عدم مهاجمة الوزارة واحتلالها.

طلب منه الزعيمان المارونيان استقطاب الضبّاط المؤيّدين له ولشرعية سليمان فرنجيه، وإعادة تنظيم القيادة من حوله، وأكدا أن ميليشيا حزبيهما ستمتنعان أيّ هجوم على الوزارة. تعهّد له بيار الجميّل أيضاً أن يبقى مقرّها بين أيدي الجيش. لم يدخل حزب الكتائب إليها، ولكنّه اتخذ مواقع قريبة منها، وتدريجاً راح يستميل الضبّاط ويستولي على العتاد الثقيل الموزّع على المواقع العسكرية القريبة. غادر حنّا سعيد اليرزة إلى جونيه من دون الاتصال برئيس الجمهورية[29].

29 ـ يروي العميد أنطوان دحداح أن الرئيس سليمان فرنجيه لم يكن يعرف العميد حنّا سعيد قبل تعيينه قائداً للجيش. وحدها المصادفة أوصلته إلى المنصب. عندما نوقشت إقالة العماد اسكندر غانم بغية استيعاب نقمة بعض الأفرقاء على الجيش واتهامهم إيّاه بالتدخّل في الأشهر الأولى من الحرب، لم يكن لدى الرئيس مرشّح أو ضابط ماروني كبير قريب منه

قُطعت العلاقة بينهما تماماً منذ انقلاب عزيز الأحدب، فيما تولى موسى كنعان وجول البستاني زمام القيادة في الداخل ومع قوى الجيش المنتشرة في الحازمية وصولاً إلى الكحّالة.

صارت الميليشيات المسيحية جيش شرعية سليمان فرنجيه، وبات على الشقّ الشرقي من الأمن العام ـ شأن ما خَبره الشقّ الغربي ـ التعاون معها وتزويدها المعلومات المتوافرة لديه من مخبريه عن الفريق الآخر. لم يسعه كالجيش الإنخراط في المعارك العسكرية ومدّ الأحزاب بالسلاح والذخائر بسبب افتقاره إلى عديد وعتاد مؤهّل لذلك. إلا أن وصوله إلى المعلومات، وأخصّها الأمنية، منحه سلطة اجتذاب الميليشيات المسيحية إليه، شاكية من ضعف قدراتها قياساً بمراسه وخبرته وشبكاته. عدَّته الإمتلاء الذي تتطلّبه لسدّ ثغر حاجتها إلى معلومات تتيح لها حماية جبهاتها من أيّ اعتداء، وتحضير هجماتها العسكرية وكشف مخبري أعدائها في صفوفها، ومكامن ضعفهم وقوتهم وتسلحهم، ومواقع انتشارهم وقنوات الاتصال في ما بينهم. في حوزتها كثير من السلاح والمال والمتطوّعين للقتال وقليل من المعلومات. لم تُخفِ قلقها وهواجسها وهي تبصر استخبارات حركة «فتح» برئاسة أبوحسن سلامة، محترفة بكفاية عالية ومال سخيّ مكّناها عبر شبكات مخبريها فلسطينيين ولبنانيين وسوريين من التغلغل في الأحياء والأحزاب والجمعيات والمؤسّسات وداخل الإدارات الرسمية، مستخدمة سلاحاً مزدوجاً هو الأفعل في سبيل الوصول إلى المعلومات: النقود والترويع.

يتحضّر لتعيينه خلفاً له. تحدّث مع رئيس الحكومة رشيد كرامي وقدّم له لائحة بضبّاط من رتبة عقيد وما فوق كي يختار أحدهم لقيادة الجيش، على أن يُحال مَن يعلوه رتبة على التقاعد.

قال له: عيّن أنتَ قائد الجيش الماروني وأنا أوافق عليه من الآن.

لم يشأ رئيس الحكومة المجازفة.

عشية جلسة مجلس الوزراء المقرّرة لإقالة القائد الحالي وتعيين آخر، كان رئيس الجمهورية في جناحه في قصر بعبدا يشاهد التلفزيون وإلى جانبه صديقه المتموّل الشيخ بطرس الخوري ومدير الأمن العام. في نشرة الأخبار عُرض شريط عن احتفال في ثكنة أبلح ظهر فيه قائد اللواء الأول للمشاة وقائد المنطقة العسكرية للبقاع منذ عام 1973 ممسكاً بسيف على طريقة الخيّالة الفرنسية، يضرب به فتحة زجاجة شمبانيا. لفت التصرّف الرئيس وسأل بطرس الخوري، صديقه وصديق حنّا سعيد، عن الضابط. سمّاه.

عقّب سليمان فرنجيه: يبدو أنه ضابط قبضاي يمكن الإتكال عليه.

أطراه بطرس الخوري، وأوحى للرئيس بأن الرجل قادرٌ على أن يضرب بيد من حديد.

كانت العبارة تلك مفتاح تعيينه في الغداة 10 أيلول 1975 قائداً للجيش.



عند هذا الحدّ تقاطعت المصالح بين الأمن العام والميليشيات المسيحية التي عوّلت أيضاً على تعاون الشعبة الثانية معها في مناطق سيطرتها العسكرية. الدور الذي حُرِمَ إيّاه الأمن العام في الشقّ الغربي.

تَفَاقَمَ تدهور الوضع الأمني عندما قصف «جيش لبنان العربي» قصر بعبدا بعنف صباح 25 آذار 1976. غادره رئيس الجمهورية إلى منزل بطرس الخوري في الرابية. سرعان ما تعرّض جواره لقذيفتين حملتا الرئيس على التفكير في ملاذ آمن آخر، تفادياً لاستهداف المنطقة بقذائف سواها. كان على مدير الأمن العام، اللصيق برئيس الجمهورية مذ انقطع عن الذهاب إلى المديرية، ضابط المدفعية، البحث عن مستقرّ غير خطر وجد ضالته في بيت شقيقه لوسيان في الكفور في فتوح كسروان. أقرب مربض مدفعية للمنظّمات الفلسطينية وحلفائها الأحزاب اللبنانية إليه هو فندق سان جورج في عين المريسة على بعد 37 كيلومتراً، إلا أن قذائف مدافع 137 ميلليمتراً غير قادرة على بلوغ البلدة الجبلية البعيدة والعالية. كذلك المرابض المدفعية البعيدة المدى، الأقرب إلى الكفور، في عاليه والبقاع من وراء السلسلة الغربية، وكذلك في شكا على الساحل الشمالي. قطن سليمان فرنجيه في الكفور، واتخذ من مقرّ بلدية زوق مكايل مكتباً له حتى نهاية ولايته الرئاسية. فيه أجرى التسليم والتسلّم بينه وخلفه الياس سركيس في 23 أيلول.

بدوره مدير الأمن العام اتخذ من قاعة المحاضرات في البلدية مقرّاً موقتاً لمديرية الأمن العام في المناطق المسيحية، التحق به بعض الموظفين من دون أن يُعهَد إليهم في إنجاز المعاملات: دائرة الجوازات في سرايا جونيه، ودائرة الأجانب في مركز بيروت وجبل لبنان في الأشرفية. إحداهما تشهد إقبالاً بدعوى السفر، والأخرى فقدت مغزى عملها ودورها بعدما عمَّ الاضطراب البلاد ولم يعد دخول الأجانب والفارّين من أنظمة بلدانهم وخروجهم وتنقّلهم تحت المراقبة مع تهاوي المؤسّسات العسكرية والأمنية كلّها.

بعدما مكث بضعة أيام في مكتب هشام الشعّار في مديرية قوى الأمن الداخلي في الأشرفية، انتقل إلى زوق مكايل، فأمسى الشقّ الشرقي من المديرية موزّعاً بين مديرية قوى الأمن الداخلي جمعت بضعة موظفين ومركز بيروت وجبل لبنان في الأشرفية وسرايا جونيه. في المقار الموقتة هذه توزّع المفوّضون والمفوّضات المسيحيون. وخلافاً

لدوافع انتخاب مجلس قيادة لمفوّضي الأمن العام في المنطقة الغربية من بيروت - كان رمى إلى إمرة جماعية عوّضت افتقاره إلى مدير عام أصيل ومنح نفسه بتوقيع مشترك صلاحياته وسلطة القرار واستيفاء الرسوم وإنفاقها موقتاً - اكتفى أنطوان دحداح بإمرته على الموظفين الملتحقين به. كلّف المفوّض أول زاهي البستاني إدارتهم في المقار الموقتة الثلاثة، وأبقى بين يديه التوقيع على الإنفاق.

في حزيران 1976 ناقش مع معاونيه البحث عن مقرّ أرحب يقلّل تشتّتهم ويجمع الموظفين في مكان واحد. رغب بداية في إشغال متحف سرسق في الأشرفية بعض الوقت إلى ما بعد أداء الرئيس المنتخب الياس سركيس اليمين الدستورية، توطئة لإعادة اللحمة إلى المديرية. كان مبنى المتحف شاغراً. طلب من وزير الداخلية كميل شمعون إذناً باستخدامه بضعة أشهر، فوافق. لكنّ رئيس الجمهورية استدعاه على عجل وأخبره بأن المتروبوليت إيليا الصليبي، الطاعن في السنّ في عقده التاسع، حمل سنيه المديدة ومرضه إليه في زوق مكايل - وكانت تجمعهما صداقة قديمة - شاكياً من انتقال المديرية إلى متحف سرسق قبالة دار مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس، ما يُعرّضها لاعتداءات وقذائف من الشطر الغربي من بيروت متى استقرّت في هذا الحيّ. طلب الرئيس صرف النظر عنه فوراً. وقع الإختيار إذ ذاك على قصر سامي شقير في الأشرفية.

بأمر من بشير الجميّل - وكانت قد نشأت علاقة وطيدة بينه وزاهي البستاني قبل شهرين في نيسان 1976 - فتحت ميليشيا «القوات اللبنانية» مستودعات مرفأ بيروت الواقع تحت سيطرتها، وصادرت مستوعبات بضائع مستوردة عَمِلَ موظفو الأمن العام على إفراغها ممّا كان يتطلّبه تأثيث المقرّ الجديد في قصر سامي شقير. طاولات وكراس ومكاتب والآت كاتبة والآت تصوير ومقاعد وخزائن وأثاث وتجهيزات كان خلواً منها. على الأثر أخلى الأمن العام المكاتب التي شغلها في مديرية قوى الأمن الداخلي، وأبقى على المحفوظات السرّية في مركز بيروت وجبل لبنان، ودائرة الجوازات في سرايا جونيه. لزم مديره رئيس الجمهورية بين زوق مكايل والكفور، وأدار زاهي البستاني المكاتب الإدارية في قصر سامي شقير. استحدثت دائرة لا يرعاها تنظيم مديرية الأمن العام عُرفت بالدائرة المحورية تركزت فيها الصلاحيات كلّها حول زاهي البستاني.



حافظ الأمن العام على دورة عمله وموارده، وأخصّها رسوم جواز السفر بعدما كَثُرَ الطلب عليه. دفع رواتب الموظفين من رسوم المعاملات مذ انقطع مصرف لبنان عن مدّه بالمال تحت وطأة سيطرة المقاومة الفلسطينية وأحزاب «الحركة الوطنية» على مقرّه، فأمسى وسيلة ضغط إضافية. كان على المغادرين من المرفأ الصغير في جونيه تسديد رسم مالي للمديرية بقيمة عشر ليرات، قبل أن يُفاجأ موظفوها بحزب الكتائب ينصب حاجزاً داخل حرم المرفأ يسبق الوصول إلى دائرة الأمن العام، ويجبي من المغادرين مئة ليرة عن كلّ مسافر. شكا أنطوان دحداح لبيار الجميّل هذا التصرّف على هامش اجتماع ««الجبهة اللبنانية»» في الكفور.

قال: رسمُنا قانوني وهو عشر ليرات، بينما حزب الكتائب يجبي رسماً غير قانوني هو مئة ليرة. دخل إلى صندوق الأمن العام الشهر الماضي من رسمه مليون ليرة، أيّ أنه دخل إليكم عشرة ملايين ليرة. عشرة أضعاف.

في الاجتماع التالي للجبهة اللبنانية، سارع بيار الجميّل إلى إخباره أنه تحقق من الشكوى، وتبيّن له أن قسماً من هذا المبلغ فقط يدخل إلى الحزب.

استحدث الشقّ الشرقي من المديرية في تموز 1976 «خلاصة قيد هوّية». باندلاع الاشتباكات ونشوء خطوط تماس تعذّر الوصول إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية، الواقعة عندها، سرعان ما امتدت النيران إليها. لم يعد في وسع المواطنين الحصول على بطاقة هوّية، ولا إبراز أوراق ثبوتية، ولا التجوّل من دونها في أحياء ازدحمت فيها حواجز مسلحين فلسطينيين ولبنانيين للتدقيق والتحقق من الهوّيات، وكذلك عند الإنتقال عبر خطّ التماس. ناهيك باكتشاف هوّيات مزوّرة. اقترح زاهي البستاني إعداد «خلاصة قيد هوّية» تعوّض الهوّية المفقودة وتمكّن حامليها من الحصول على جواز سفر.

كمنت المشكلة أيضاً في رفض السلطات السورية استقبال لبنانيين على أراضيها هاربين من جحيم الحرب بعد إبراز الهوّية بسبب ما شاع عن تزويرها. كان المخرج بإصدار دائرة الجوازات في جونيه بطاقة مشابهة لبطاقة الإقامة السنوية التي يحوزها الأجانب الداخلون إلى لبنان، ومنحتها لكلّ مَن يتقدّم بوثائق رسمية تثبت هوّيته. لونها يميل إلى الإخضرار ورسمها المالي بسيط عزّز مداخيل دائرة الجوازات. تضمّنت «خلاصة قيد هوّية» المعلومات نفسها الواردة في بطاقة الهوّية. تزامَنَ هذا الإجراء

مع مساع بذلها أنطوان دحداح لدى السلطات السورية انتهت إلى اعترافها بالبطاقة الجديدة، فأتاحت انتقال اللبنانيين إلى أراضيها.

أُفلتت حركة الدخول إلى البلاد والخروج منها من سلطة الأمن العام، بشقّيه الغربي والشرقي على السواء. أضحى المطار تحت سيطرة المنظّمات الفلسطينية وأحزاب «الحركة الوطنية»، ومرفأ بيروت منذ أواخر عام 1975 تحت سيطرة ميليشيات «الجبهة اللبنانية». أرغمت حدّة الاشتباكات وتبادل القذائف في المحاور المتقابلة مفوّضية المرفأ على إخلاء مكاتبها في شارع فوش إلى مخفر الأمن العام قرب الإهراءات، فيما نقلت ملفات دخول الأجانب وخروجهم إلى دائرة المديرية في سرايا جونيه. كان من المتعذّر على 40 موظفاً بمسدّسات وبضعة رشاشات مقاومة دخول ميليشيا حزب الكتائب الحرم واستيلائها على المستودعات، والإفراط في مضايقات وتهويل حملا موظفين، وأخصّهم مسلمين، على مغادرته خوفاً على حياتهم.

انقطع اتصال الشقّ الشرقي بدوائر المديرية ومراكزها في البقاع والجنوب وجبل لبنان الجنوبي وجزء من الشمال، من دون أن تأتمر بالضرورة بالشقّ الغربي. كان الإنفصال حاداً أتاح لكلّ دائرة ومركز حدودي تدبّر شؤونه بحدّ أدنى من التنسيق مع إدارة يوسف سليم بغية حصول الموظفين على رواتبهم. إلا أن أنطوان دحداح نجح في ربط بعض مراكز الشمال به. اتخذ في البترون مقرّاً لموظفي المحافظة من القاطنين فيها يربون على مئتين أبقوا التواصل قائماً مع مركزي بشري وزغرتا وحيلت دونهم دائرة طرابلس ومركز الكورة. ورغم مسافة بعيدة تفصله عن معابر الشمال في العريضة والعبّودية والبقيعة عند الحدود اللبنانية ـ السورية، ظلّت تأتمر به بسبب قربها من وجود الجيش السوري في المقلب الآخر من الحدود، تولى حماية المعابر تلك ومخافر الأمن العام من هجمات عليها، متأثراً آنذاك بالعلاقة الوطيدة بين رئيسي البلدين. لم يكن في الإمكان تبادل البريد والمراسلات ومذكّرات الخدمة والتقارير السرّية وبطاقات الدخول والخروج إلا في طرود تحملها زوارق تذهب بها بحراً من جونيه إلى طرطوس، ومنها برّاً إلى العريضة والعبّودية. كذلك الإياب.

لم يحرم تشتّت مقدرتها في الوصول إلى المعلومات في «حرب السنتين»، المديرية التدقيق في التحليل والمراقبة واستمرار بعض مخبريها في مدّها بالتقارير في نطاق يسهل تحرّكهم فيه، أو في أحسن الأحوال يساعدهم على الاتصال بمصادر رئيسية



للمعلومات. في 25 حزيران 1976 رفع المفوّض أنطوان طرّاف تقريراً إلى مديره توقّع هجوماً عسكرياً على شكا مثابة ردّ فعل على دخول الجيش السوري لبنان لأسابيع خلت وبدء حصار محكم فرضته الميليشيات المسيحية على أكبر المخيّمات الفلسطينية المحصّنة في تلّ الزعتر قبل ثلاثة أيام. رجّح التقرير هجوم منظمات فلسطينية وأحزاب لبنانية على شكا للسيطرة على معامل الترابة وعلى محاور كفر حزير وكفريا ورأس نحّاش. أورد أيضاً أن هجمات مسلحة على محاور أخرى تتوخّى تحويل الأنظار عن الهدف المحدّد، والإلهاء وتجميد القوى العسكرية. في 30 حزيران كتب تقريراً آخر يُنبئه بحشد قوى عسكرية توحي بخوض معركة وهمية في زغرتا. عزّزت الشكوك تهديدات أطلقها قائد «جيش لبنان العربي» في طرابلس والشمال أحمد معماري بعبارة متهكّمة: سيُخيِّل خيلنا على سطوح زغرتا.

لم يؤخذ التقريران بجدّية وافية. بعد أيام قليلة هاجمت منظّمات فلسطينية وأحزاب لبنانية حليفة شكا من طرابلس في محاولة لفصل جبل لبنان المسيحي عن الشمال المسيحي باحتلال الشريط الساحلي، صدّها في 8 تموز 1976 هجوم معاكس قاده قائد اللواء الثاني والمنطقة العسكرية في الشمال العقيد فيكتور خوري، رفيق دفعة أنطوان دحداح في المدرسة الحربية. انتهت الحملة بعد 15 يوماً بطرد المهاجمين وبلوغ البحصاص عند أبواب طرابلس وربط قضاء البترون بقضاءي زغرتا وبشرّي.

لغز دين براون

منذ انتقل معه إلى مقرّ موقت بعيداً من قصر بعبدا، باتت لمدير الأمن العام مهمة إضافية هي الإلتصاق برئيس الجمهورية وتحوّله وسيطاً في اتصالاته. صار الضابط الأقرب إلى الرئيس، وجزءاً لا يتجزأ من شرعية دستورية يشوبها الغموض والتشكيك ويثقل عليها الانقسام الوطني. رافق عن كثب المرحلة المتبقية من ولاية سليمان فرنجيه، وكانت شهدت بين آذار وأيلول 1976 بضع محطات مهمّة كان أنطوان دحداح حاضراً في بعضها المؤثّر. أولها توقيع 66 نائباً يمثلون ثلثي أعضاء مجلس النواب عريضة في 13 آذار تحضّ الرئيس على التنحّي ما لبث أن رفضها.

في موازاة مطالبة عزيز الأحدب رئيس الجمهورية بالإعتزال والتحضير لعريضة توقّعها غالبية نيابية موصوفة تناشده إيّاه، استمزج مدير الأمن العام نواباً أراءهم وجدّية

مجاراتهم هذا الخيار. حمل مواقفهم إلى سليمان فرنجيه بعدما لاحظ محاولات متعمّدة لجذب غالبية الثلثين بغية إحراج الرئيس، وهو النصاب نفسه المُلزم لالتئام البرلمان وانتخاب رئيس الجمهورية. أغضبت الحصيلة الرئيس واستدعى إلى قصر بعبدا رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وخاطبه في حضور نائب كسروان فؤاد نفّاع بعبارات لم تخلُ من حدّة. اتهمه بتأليب النواب ضدّه لدفعهم إلى توقيع العريضة. قال لكامل الأسعد: كنت جاداً حينما قلتُ إنني مستعد للاستقالة عندما يطالبني بذلك ثلثا النواب. وعندما يتوافر الثلثان عفواً. لا أن يجري ذلك بتحريض مقصود ومفتعل وإغراق النواب بوعود والتذرّع بأنني موافق سلفاً على التنحّي وتنقص تواقيعهم. لستُ موافقاً على ما تفعل وعلى تشويه موقفي.

أضاف: لم أطلب من أحد مخرجاً مشرّفاً لي حتى يتطوّع في سبيله. ولستُ أنا مَن يطلبه. يقتضي أن تعرفوا جميعاً أنني لن استقيل.

تلاحقت الأحداث تباعاً: تعديل مجلس النواب في 10 نيسان المادة 73 من الدستور بغية تمديد مهلة انتخاب الرئيس الجديد من شهرين إلى ستة أشهر فسحاً في المجال أمام تصويت مبكّر، انتخاب الياس سركيس في 8 أيار رئيساً، دخول الجيش السوري الأراضي اللبنانية في 31 أيار والأول من حزيران من البقاع والشمال، ثم حملته في البقاع والجبل وصولاً إلى بيروت أنهت سيطرة المسلحين الفلسطينيين وأحزاب «الحركة الوطنية» عليها. في 23 أيلول أقسم الياس سركيس اليمين الدستورية في شتورة.

حضر مدير الأمن العام حدثاً سياسياً ترك تداعيات لم تخبُ سنوات طويلة رافقت الحرب الأهلية ثم بعد انتهائها. أتى إلى لبنان في مهمّة عاجلة موفد أميركي خاص هو السفير المتقاعد دين براون باسم الرئيس جيرالد فورد. ظاهر زيارة استمرّت بضعة أيام الاطلاع على الحال تحت وطأة «حرب السنتين» والاجتماع بالزعماء ودعوتهم إلى التروّي والحلّ السياسي، وباطنها سرّ آخر. كان قد شاع عن مهمة دين براون أنها رمت إلى تحضير المسيحيين لمغادرة البلاد على سفن أميركية في مقابل نجاتهم من تهديد وجودهم ومصيرهم. لكنّ وقائع الاجتماع الذي عقده مع رئيس الجمهورية و«الجبهة اللبنانية» كشفت الجانب الحقيقي من المهمة.

وصل إلى مطار بيروت بعد ظهر 31 آذار 1976 من طريق لندن، وتوجّه إلى مقرّ السفارة في عين المريسة. قبل ظهر اليوم التالي، الخميس الأول من نيسان، انتقل



بطوافة عسكرية هبطت به في القاعدة البحرية للجيش في مرفأ جونيه. كان مدير الأمن العام في انتظاره، صحبه بعد ذلك في سيارته إلى مقرّ بلدية زوق مكايل، مقرّ إقامة رئيس الجمهورية الذي اجتمع به في مكتبه قرابة ساعة قبل الاجتماع الموسّع في قاعة الإستقبال انضم إليه كميل شمعون وبيار الجميّل، الثانية عشرة والنصف. كان ذلك أول مساعيه.

بسبب عدم إلمامه بالإنكليزية طلب رئيس الجمهورية من أنطوان دحداح المشاركة في الاجتماع وترجمة ما يدلي به دين براون. كان مطلب بيار الجميّل أيضاً. كلاهما راحا يعلّقان ويجيبان بالفرنسية. الحاضر الآخر كميل شمعون مزيج الثقافتين. أمسك قلماً وورقة يصغي إلى الموفد الأميركي ويُدوّن ويقرأ للرئيس، وينقل منه الإجابة بالطريقة نفسها في اجتماع استمرّ حتى الثانية بعد الظهر. استقرّت في ذاكرته وقائع مهمّة عمّا دار في الحديث. لفته أن دين براون رغب في طرح ثلاثة أسئلة يريد أجوبة عنها.

بعدما رحّب به رئيس الجمهورية وعرّفه بالحاضرين، وتمنّى التوفيق لمهمته وإعادة الإستقرار إلى لبنان، قال دين براون لمحاوريه إن سياسة إدارته من لبنان هي عدم مسّه أو التعرّض لنظامه، وتريده دائماً ـ كما يعرفه مواطنوه الأميركيون ـ صديقاً لها. أكدّ تمسّكها باستقلاله ووحدة أراضيه، واستفاض في الحديث عن العلاقات الوثيقة بين الدولتين. حدّد أيضاً مهمته. ليس وسيطاً. يستطلع الأحداث لتقويم الموقف والمساعدة على التوصّل إلى حلّ سياسي يسبقه وقف للنار لإنهاء الحرب.

بعد ذلك وجّه سؤاله الأول عن الوضع العسكري للميليشيات المسيحية. ردّ بيار الجميّل بأنه مزر. قال: لا سلاح لدينا ولا ذخائر للمقاتلين. بالكاد 15 طلقة لكلّ منهم. بناية فتّال عند المرفأ، مدخل مناطقنا المسيحية، توشك على السقوط في أيدي الفلسطينيين. أعطى حزب الكتائب المقاتلين طلقات إضافية، ولكنّها غير كافية. ليس لدينا وقود والآليات والسيارات غير قادرة على التحرّك. كذلك توفير المؤن. نستطيع الصمود حتى عشرة أيام أو 15 يوماً فقط.

وجّه دين براون سؤالاً ثانياً: هل أنتم مستعدون كي تحاربوا؟

ردّ سليمان فرنجيه: أمامك ثلاثة، لكلّ منا ابن أو أكثر هو قائد ميليشيا. ابني طوني وابن الرئيس شمعون وابنا الشيخ بيار. نحن في مواجهة فلسطينيين يملكون ترسانة

أسلحة وليس بين أيدينا نحن سلاح.
قال دين براون: اشتروا السلاح!
ردَّ كميل شـمعون: لا أموال كافية. إذا اشـتريناه نحتاج إلى شحنات كبيرة منه، وإلى وقت طويل لوصوله إلينا.
قال الموفد الأميركي: مَن يريد أن يحارب ويدافع عن نفسه يصل إليه السلاح.
لم ينتبه الحاضرون إلى ما قصده.
طرح أخيراً السـؤال الثالث: بحسـب تعليمات إدارتي أودّ استفسار أمر مهمّ. هناك طلب منكم إلى رئيس سـوريا حافظ الأسـد بإدخال جيشـه إلى لبنـان. هو يطلب موافقتنا على الدخول. هل أنتم موافقون فعلاً؟
ردَّ الزعماء الموارنة الثلاثة بالإيجاب.
قال بيار الجميّل للفور: لا مناص من دخول الجيش السوري لأننا لا نستطيع مواجهة الفلسطينيين.
ردَّ ديـن براون: هل تعرف أن دخول الجيش السـوري لبنان الآن قد يصعب عليكم كثيراً في ما بعد إخراجه؟
قال بيار الجميّل: السكين الآن هنا (وأشار إلى عنقه). عندما نرفع السكين نتدبّر الأمر مع السوريين. يجب أن يدخلوا. لم يعد في وسعنا الدفاع عن أنفسنا.
استنتج موفد الرئيس الأميركي موافقتهم جميعاً. لم يُبدِ أيّ منهم تحفّظاً صريحاً.
لم يأتِ على ذكر ترحيل المسـيحيين من لبنان، وأخصّهم الموارنة، ولا أوحى باستعداد حكومته التدخّل العسـكري إلى جانبهم، ولا اقتراب الأسطول السادس من الشاطىء اللبناني على غرار عام 1958.
بالطريقة نفسـها عاد إلى عين المريسـة. في سـيارة مدير الأمن العام تواكبها أخرى للحماية من زوق مكايل إلى القاعدة البحرية في مرفأ جونيه.
في 5 نيسـان عقد اجتماع ثانٍ بين دين براون وسـليمان فرنجيـه وزعيمي «الجبهة اللبنانية». ثم اجتماع ثالث في 12 نيسان تناول انتخابات رئاسة الجمهورية ومرشّحهم، بعدما كان التقى في 2 نيسـان المرشّـحين البارزين ريمون إدّه والياس سركيس. رفض الأول دخول الجيش السـوري لبنان فاختلف معه، وانحاز إلى الثاني بعدما سلّم بهذا الخيار. ثم كان اجتماع رابع وأخير في 23 نيسـان اقتصر على سليمان فرنجيه وكميل



شمعون، سافر على أثره بعدما أنهى مهمته.
بـين الأول من نيسـان و5 منه وصلـت إلى مرفأ جونيه ليلاً، تباعـاً، مراكب وزوارق تقلّ شـحنات أسـلحة وذخائر. أولاها ألف بندقية فال ومليون طلقة أُرسِـلت فوراً إلى مقاتـلي حـزبي الكتائب والوطنيـين الأحرار عند محاور مرفأ بـيروت، وخصوصاً بناية فتّال. وُزِّعت الأسـلحة على التنظيمات المسلحة الصغيرة العاملة في ميليشيات «الجبهة اللبنانية». لم تمضِ أيام وصلت شـحنات أسلحة ثقيلة تحمل آليات ومدافع ومصفحات وذخائر. مذ ذاك بدأت تتكوّن ترسانة أسلحة الفريق المسيحي.
اسـتخلص مدير الأمن العام من الاجتماع الأول، ثم ممّا أخطره به رئيس الجمهورية عن الاجتماعات التالية ومراقبته التطوّرات المتلاحقة وأخصّها ما كان يحدث في مرفأ جونيه، الأهداف التي توخّتها مهمة دين براون: تعزيز القدرات العسـكرية لأحزاب المناطق المسيحية، والتيقّن من موافقتهم على دخول الجيش السوري لبنان.
فاجأته في السـنوات التالية، وخصوصاً بعد انفجار الخلاف ونشـوب نزاع مسـلح بين كميل شـمعون وبيار الجميّل وسـوريا منذ شـباط 1978 ـ وكان قد غادر منصبه ـ أن الزعيمـين المارونيين قدّما روايات مختلفة وبعضهـا متناقض عن موقفيهما من دخول الجيش السـوري لبنان، وعن كلّ ما كان سمعه هو في ذلك الاجتماع الاستثنائي، قبل أن تكـرّس قمّتان عربيتان في الرياض والقاهرة في تشرين الأول شرعية عربية لهذا الوجود انضم إليها الرئيس الجديد الياس سركيس. أعلمه سليمان فرنجيه أنه خابر حافظ الأسد وطلب منه، كرئيس للجمهورية، تدخّل جيشـه في لبنان لمنع انهيار المناطق المسـيحية أمام المنظّمات الفلسـطينية. تريّث الرئيس السوري. لم يمانع، ولكنّه استمهل الحصول على موافقة أميركية. لم تكن الجولة الأولى من محادثات دين براون مع الرئيس وزعيمي حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار إلا في صلب التحقق من هذا الطلب.
مثّلت مهمّة سرّية لزاهي البسـتاني في دمشـق، بعد أقلّ من أربعة أشهر، أحد أبرز أدلّة تفاهم ضمني بين الرئيسين على دخول الجيش السوري لبنان.
بناءً على طلب الرئيس، أوفد مدير الأمن العام رئيس دائرة الاسـتقصاءات في مهمة عاجلة إلى العاصمة السورية في تموز 1976، أسابيع قليلة بعد انتشار الجيش السوري في البقاع والشمال، حاملاً رسالة إلى حافظ الأسد عبر حكمت الشهابي تضمّنت موافقة سليمان فرنجيه على دخول أرتاله قرى قضاء زغرتا.

من طريق مرتفعات عيون السيمان، بمواكبة من الجيش السوري من المقلب الآخر من جرودها، توجّه إلى دمشق وقصد رئيس الأركان في منزله ونقل إليه الرسالة. كان حافظ الأسد تريّث في إدخال جيشه تلك المنطقة ـ مسقط نظيره اللبناني ـ بعد تمدّد جنوده إلى عكار وطرابلس. بات زاهي البستاني ليلته هناك وعقد اجتماعاً طويلاً مع حكمت الشهابي تجاوَزَ الرسالة الرئاسية إلى أحاديث عامة وشخصية في أول تعارف بينهما. سأله مضيفه عن الشوف ودير القمر، مسقطه، وحدّثه عن طبيعة الجبل وتاريخه وعن علاقة سوريا بلبنان قبل أن يفاجئه بالتحوّل سريعاً، بلا مبرّر، إلى الكلام عن كمال جنبلاط. بتشدّد وعداء بادين. لم يكظم غضباً كبيراً على رفضه دخول الجيش السوري لبنان ومقاومته إيّاه عسكرياً.

قال حكمت الشهابي: ما لا يعرفه كمال جنبلاط أننا سنلاحقه إلى أقبية قصر المختارة.

لم يسع سليمان فرنجيه رفض وساطة صديقه الرئيس السوري منذ 24 حزيران 1975، لكنّه لم يخفِ أمام مدير الأمن العام شكوكه في نزاهتها ومآلها. لم يكن متأكداً أيضاً من أنها ستُرجّح مصلحة لبنان على ما عداها. عام 1973 اختلفا على أثر الصدام العسكري بين الجيش والمقاومة الفلسطينية وقفت سوريا إبّانه إلى جانب ياسر عرفات وأغلقت الحدود، قبل أن يتصالحا مع اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية في 6 تشرين الأول عامذاك. لمس أنطوان دحداح أكثر من مرّة خيبة أمل لم تفارق قسمات سليمان فرنجيه بإزاء خاتمة عهده، مشابهة لعهد كميل شمعون (1952 ـ 1958): بدأ بانتقال ديموقراطي للسلطة منحه سنوات ازدهار، وانتهى بنزاع دموي وحرب أهلية.

لم ينسَ أن الرئيس قال له مراراً إنه أضحى مغلوباً على أمره.

رافق مدير الأمن العام الوساطة السورية في «حرب السنتين» بدقائقها. تتبع دور وزير الخارجية عبدالحليم خدّام ورئيس الأركان حكمت الشهابي اللذين باتا أكثر من مرّة في قصر بعبدا، في مسعاهما وقف النار والتوصّل إلى تسوية سياسية. تحت وطأة قطع طريق بيروت ـ دمشق، وكذلك معظم الشرايين التي تربط المناطق اللبنانية بعضها ببعض وخصوصاً إلى البقاع والشمال، ناهيك بتعذّر الاتصالات الهاتفية، لم يرَ بدّاً من حمل رسائل سليمان فرنجيه إلى نظيره في زورق يذهب به إلى طرطوس عند الساحل السوري في رحلة تستغرق تسع ساعات ليلاً، ومنها إلى دمشق في طوافة عسكرية لمقابلة حكمت الشهابي.



بضعة انطباعات لمسها من حوار كان يدور في قصر بعبدا بين الرئيس وموفدي حافظ الأسد. مراراً أخفق تفاهم رئيس الجمهورية معهما، آخذاً عليهما أسلوب مقاربتهما المشكلات والأحداث لم يكن يستسيغه. إلا أنه بدا أقرب إلى حكمت الشهابي منه إلى زميله في الوساطة إدراكاً بمكانته لدى الرئيس السوري يمحضه ثقة مطلقة، وهو يقبض ـ في الأركان وفي دور غير مباشر في الاستخبارات العسكرية ـ على مفاتيح حماية النظام واستقرار الدولة والجيش والحزب.

اشتكى حكمت الشهابي لدى أنطوان دحداح من فشله في إقناع سليمان فرنجيه في أكثر من مهمة عُهِدَ إليه ورفيقه فيها. إحداها في أيلول 1975 عندما اقترحا عليه إقالة قائد الجيش اسكندر غانم وتعيين آخر بديلاً منه.

حينذاك أخطره بأنه سيغادر وعبدالحليم خدّام قصر بعبدا في الصباح، وتؤلمه عودته خالي الوفاض ممّا يتوقّعه منه الرئيس السوري.

ردَّ: ما لا تعرفه في مزاج الرئيس أنه يغيّر رأيه أحياناً بسبب تفصيل صغير وبسيط يثير حفيظته، فيتصلب بفكرته ولا يتزحزح عنها. قد يكون السبب ربّما وجودكما معاً في الاجتماع به. يتردّد في الكلام. لو جلس مع أحدكما، أنتَ مثلاً، يكون كلامه عندئذ مختلفاً. في تقديري، وبحسب ما أعرفه عنه، يعتقد بأن الكلام بين ثلاثة أو أكثر يُفقد السرّ سرّيته ويتبخّر. لكنّه يفصح عن سرّه حتماً أمام محاور واحد. إقصده وحدك في السادسة صباحاً إلى الشرفة يشرب قهوته بمفرده على جاري العادة. ستبصر شخصاً آخر.

المديرية الضائعة

في مرحلة الفوضى صار في المتناول جوازا سفر يصدران عن مرجعيتين لسلطة واحدة. استمرّ الأمن العام في بيروت الغربية يُصدر الجوازات وفق النموذج المعتمد لأول مرّة في الأول من نيسان 1974 المعمّم على الدول، تولت رئيسة دائرة الجوازات مهى حمصي توقيعها ـ وكانت قبل انقسام المديرية توقّعها كلّها بصفتها هذه ـ فيما اعتمد الأمن العام في بيروت الشرقية نموذجاً مختلفاً لجواز سفر جديد استمدّ شرعيته وقانونيته من توقيع المدير العام عليه. فإذا بشقّي المديرية يطعن أحدهما في شرعية جواز السفر الذي يعتمده الآخر، ويُعمِّم على البعثات الأجنبية في لبنان والسفارات

اللبنانية في الخارج نموذجه لتأكيد قانونيته.

تسبّبت ثنائية جواز السفر بشكوك بلدان عربية وأجنبية وتحفّظها عن التعامل بهما، في ظلّ دولة منقسمة على نفسها بعد تهاوي مؤسّساتها وتآكل شرعيتها. سهّل الشكوك تلك تزوير آلاف الجوازات في بيروت والبقاع اكتشفتها الدول التي كان اللبنانيون يقصدونها، ورفضت الإعتراف بها إلى أيّ جهة أصدرتها كلّما وَفَدَ لبنانيون إلى مطاراتها وموانئها.

ضاعَفَ من تشتّت المديرية وتقييد قدراتها - إلى توزّعها مقاراً موقتة - انقطاع الأموال عن الموظفين منذ الأول من أيار 1976. ما أن تفكّكت أوصالها توقّفت وزارة المال عن دفع الرواتب وتعويضات الإنتقال والمخصّصات والألبسة والمكافآت ونفقات الإدارة من جرّاء فقدان سيطرتها على إنفاقها. بدأ كلّ من شقّيها يُواجه ضائقة خانقة تهدّد استمراره وانضباط موظفيه في صفوفه، وكذلك مضيه في إنجاز المعاملات. راحا يُعوّضان شحّ المال ممّا يستوفيانه من رسوم الإقامة والدخول والخروج وإصدار جوازات السفر أو تجديدها. إلى أن بدأت أولى خطوات إعادة توحيد الأمن العام في مطلع عهد الياس سركيس.

فور تسلّمه سلطاته الدستورية رئيساً، وضع مفوّضو الأمن العام ورتباؤه أنفسهم في تصرف العهد الجديد توطئة لإعادة اللحمة إلى المديرية. قضت الخطوة الأولى بإصدار أنطوان دحداح - وكان بدأ يستعيد سلطته على شقّيها - مذكّرة خدمة في 12 تشرين الأول 1976 حوت مناقلات مفوّضي 12 دائرة عملاً بتفويض من وزير الداخلية كان لا يزال نافذاً منذ عام 1971. في 8 كانون الأول وقّع كميل شمعون، في آخر قرار يُصدره بصفته وزيراً للداخلية في حكومة رشيد كرامي عشية تأليف حكومة سليم الحص، المناقلات تلك. طعن يوسف سليم في قانونيتها، وقد شملته بتعيينه رئيس دائرة المطبوعات وإحلال المفوّض العام الممتاز عمر النويري محلّه في تصريف أعمال المديرية وكالة في غياب المدير العام، إلى تعيينه رئيس دائرة المطار. بيد أن تحفّظه لم يلقَ آذاناً صاغية.

نُظِرَ إلى المناقلات الجديدة على أنها محاولة استعادة المؤسّسة موحّدة، وإعادة الإعتبار إلى مديرها العام بعد انتقادات سيقت إليه واتهمته بتقسيمها. بدت المحاولة ثمرة جهود أوعز بها رئيس الجمهورية وعَمِلَ على إنجاحها قائد قوّة



الردع العربية العقيد أحمد الحاج. أمسى الأمن العام أولى المؤسّسات الحكومية، والأسلاك العسكرية خصوصاً، المنقسمة يُعاد توحيدها. تزامن توقيع المناقلات مع اجتماع عُقِدَ في المقرّ الموقت في قصر سامي شقير ترأسه أنطوان دحداح وحضره المفوّضون المعنيون بالتعيينات. اقتصرت الدفعة الأولى على مفوّضين قدامى بغية بعث الثقة في خطة إعادة التوحيد. إلى عمر النويري ويوسف سليم شملت: بهجت عيسى الخوري رئيساً لمنطقة بيروت وجبل لبنان، نديم شمعون رئيساً لدائرة المرفأ، مصطفى القعقور رئيساً لدائرة الاستقصاءات، صلاح شعر رئيساً لدائرة أمانة السرّ العامة، عبده زغيب رئيساً لدائرة ضبط الإقامة، حسني الشيخة رئيساً لدائرة الشمال، جورج حدّاد رئيساً لدائرة البقاع، جوزف أبوسمرا رئيساً لدائرة الأجانب، أنطوان بارود رئيساً للدائرة الإدارية، محمد مطر رئيساً لدائرة الجنوب.

أصدر أيضاً في 21 تشرين الأول قراراً قضى بترقية 127 موظفاً بين رتبتي مفتش ومفتش أول ممتاز، شكّك يوسف سليم مجدّداً في قانونيتها بسبب عدم اقترانها باجتماع مجلس قيادة الأمن العام ومراعاة الطابع الاستثنائي المحصور بالأعمال الباهرة والبسالة الفائقة.

بعيد تعيينه وزيراً للداخلية، في خطوة توخّت إعادة توحيد المؤسّسة، قصد صلاح سلمان في 11 كانون الأول 1976 المقرّين الموقتين في شطري بيروت، واستمع من أنطوان دحداح ويوسف سليم إلى نظرتيهما من لمّ الشمل. طلب على الأثر من يوسف سليم الذهاب إلى قصر سامي شقير والتحدّث مع المدير العام في الخطوات التالية، فامتنع بحجّة خوفه من التعرّض له هناك، والبلاد بالكاد خارجة من النزاع الطائفي. بعد ثلاثة أيام، ظهر 14 كانون الأول، صحبه في سيارته للاجتماع بالمدير الأصيل. كانت المفاجأة أن الرجلين تصافحا لأول مرّة منذ تسعة أشهر انقطعت خلالها - مذ انفصلا في منتصف آذار - الاتصالات بينهما تماماً، وتصرّفا مذ ذاك كأن أحدهما خصم الأخر. كانت المصافحة باردة تحت عبء انقسام حاد واتهامات تبادلاها بدفع الأمن العام إلى الإنحياز إلى هذا الفريق تارة وإلى ذاك طوراً. أعدّ اجتماعهما في حضور الوزير الخطوة الأولى لمرحلة توحيد المديرية بدءاً باختيار مقرّ موحّد بديلاً من مقرّيها الموقتين. تلاه

اجتماع آخر بعد أيام ترأسه رئيس الحكومة سليم الحص ـ ولم تكن حكومته حازت ثقة مجلس النواب ـ جمع أنطوان دحداح ويوسف سليم لمباشرة برنامج إعادة التوحيد.

كان مجلس قيادة الأمن العام اتخذ في 3 كانون الأول 1976 القرار 3 قضى بترقية 16 مفتشاً ممتازاً إلى مفوّضين. أُحيل على وزير الداخلية لإصداره بمرسوم، فرفض وعدَّه غير قانوني وأعاده إلى مجلس القيادة الذي اجتمع مجدّداً برئاسة أنطوان دحداح في 12 آذار 1977، وانتهى إلى الإصرار عليه وتأكيده. عنى ذلك أن على الوزير الموافقة على ما قرّره مجلس القيادة بعد إعادة الإصرار والتأكيد بتوقيع الترقيات. رفض صلاح سلمان فجُمِّدت، وتردَّت العلاقة بينه ومدير الأمن العام.

في الأشهر الثلاثة الأخيرة التي سبقت استقالته، تولى مهمة لم يكن قد خَبِرَها على مرّ السنوات الست المنصرمة. كُلِّف الأمن العام تنفيذ أحكام المرسوم الاشتراعي رقم واحد الصادر في الأول من كانون الثاني 1977 والقاضي بإخضاع المطبوعات ووسائل الإعلام للرقابة المسبقة لدى المديرية العامة للأمن العام. يعود إليها أن تلغي كلّياً أو جزئياً ما هو معدّ للنشر[30].

عند مناقشة المرسوم الاشتراعي في مجلس الوزراء، استدعي أنطوان دحداح إلى الجلسة وسئل عن موعد مباشرته تطبيقه. طلب مهلة 48 ساعة يُعدّ خلالها فريق العمل وغرفة عمليات خاصة بتنفيذ الإجراءات. فور إصداره مذكّرة الخدمة الأولى أضحت بين يديه سلطة غير مسبوقة. ما خلا ما رافق السنة الأخيرة من ولاية بشارة الخوري عام 1952، لم يشهد لبنان قيداً كهذا. لم يخبره عهد فؤاد شهاب بعد محاولة الانقلاب التي نفذّها الحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1961، ولا عهد سليمان فرنجيه بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان في أيلول 1972 والاشتباكات المسلحة بين الجيش والمنظّمات الفلسطينية في أيار 1973 وكانت حملت حكومة أمين الحافظ على إعلان حال الطوارىء. ولا كذلك

30 ـ أُلحق المرسوم الاشتراعي رقم واحد بمذكّرة خدمة أصدرها مدير الأمن العام في 3 كانون الثاني حدّدت أسساً أربعة لمراقبة المطبوعات ووسائل الإعلام: المواد المشمولة بالرقابة، وسائل الإعلام المشمولة بالرقابة، معايير الرقابة، الأصول المبدئية للرقابة. اليوم التالي أصدر مذكّرة أخرى حدّدت فئات الصحف والمجلات ووكالات الأنباء والإذاعة ومحطات التلفزيون غير المحلية العاملة في لبنان. ثم تلتها مذكّرة ثالثة متأخرة في 23 شباط عيّنت بدورها أسس مراقبة النصوص المسرحية وعرض المسرحيات.



من قبله عهد شارل حلو للأسباب نفسها عامي 1968 و1969.

أنشأ غرفة عمليات في قاعة كبيرة، في المقرّ الموقت في قصر سامي شقير، ضمّت فريقاً من خمسة مفوّضين ترأسهم زاهي البستاني، راحوا يطلعون على مرّ ساعات النهار حتى وقت متقدّم من الليل على صفحات الجرائد، واحدة تلو أخرى. يُراجعون الأخبار والمقالات قبل الإذن بنشرها. صاروا يطلبون تعديل خبر لا تنطبق عليه مواصفات النشر ومعاييره، أو إبداله بسواه يلائم حيثيات المرسوم الاشتراعي، أو عدم نشره كلّياً. ثم يُجرون رقابة لاحقة على الصفحات المعدّة للنشر للتأكد من التزام المعايير تلك. أكثر من مرّة في الليلة الواحدة تذهب صفحات الجرائد إلى غرفة عمليات الأمن العام بغية الحصول على إذن بالطبع.

تحايلت جريدة «النهار» على الإجراء بأن كرّرت سابقة عام 1974 إبّان أزمتها مع المديرية، ووضعت في صفحتها الأولى خانات بيضاً في أماكن مقالات أو أخبار لم تأذن غرفة العمليات بنشرها كي توحي بتعرّضها للمنع. أغضب التصرّف فريق المراقبة وهدّد الصحيفة بمنع صدورها، فتخلّت عن الخانات البيض.

كان صدور المرسوم الاشتراعي رقم واحد شرطاً طلبته دمشق من الرئيس الجديد من أجل تمكين الجيش السوري من فرض هيبته وسلطة الشرعية الدستورية الجديدة على الأراضي اللبنانية ومنع إثارة نعرات مذهبية وطائفية. ارتبط هذا الشرط في الغالب ـ لعقود انقضت ـ بنفور سوريا من هامش واسع من الحرّية تمارسه الصحف اللبنانية في نشر الأخبار وإبداء الرأي والتحليل بلا رقيب رسمي عليها. نظرت الأنظمة المتعاقبة إليها بعداء وحسبتها عاملاً مباشراً في تردّي العلاقات السورية ـ اللبنانية. بيد أن الغرض الفعلي منه ـ تحت وطأة انقسام وطني على الموقف من دخول الجيش السوري لبنان ـ تحظير انتقاد سوريا ودورها ونظامها والتعرّض لجيشها على صفحات الجرائد. مهّد للرقابة المسبقة اقتحام الجيش السوري مقار جرائد ومجلات وعبثه بمكاتبها ومطابعها وطرد محرّريها وعمّالها، إلى استيلائه على بعض أرشيفها: «المحرّر» و«بيروت» و«الدستور» في 15 كانون الأول 1976، و«السفير» في 17 منه، و«النهار» و«L'Orient - Le Jour» في 19 منه. مَنعَ صدور بعضها بضعة أيام لزم خلالها جنوده طبقاتها.

بانقضاء أسابيع قليلة استقال أنطوان دحداح من منصبه.

إلى قارة بعيدة

ذهب إلى الرئيس الجديد ووضع استقالته في تصرّفه، على جاري تقاليد يتبعها قادة الأسلاك العسكرية الذين رافقوا العهد المنطوي. لم يتوقّع استمراره في المنصب في حُكم له رجالاته ومواله وخياراته السياسية وأسلوب عمله. ما خلا حالات نادرة، لا يتعاون العهد الجديد مع رجالات سلفه ويأتي بأصدقائه معاونين له. يصحّ الأمر أكثر على الأمن العام عندما يُعيِّن الرئيس مديره من القريبين منه، أخلصهم يمحضه ثقته. منذ الأسابيع الأولى للعهد لم يجد مكاناً له في حقبة تريد استعادة الشهابية في صورة محدثة. عنى ذلك أيضاً الإنتقال من حقبة إلى نقيضها، شأن ما كان عليه - هو - في حقبة عُدَّ أحد رموزها. للياس سركيس رجال حكمه من رفاقه الشهابيين القدامى كفؤاد بطرس وغابي لحّود وأحمد الحاج وسامي الخطيب وميشال إده، قبل أن ينضم إليهم فاروق أبي اللمع وجوني عبده. مكث في منصبه بعض الوقت ريثما يُعيّن خلف له.

تمنّى أنطوان دحداح على الياس سركيس تعيينه سفيراً انسجاماً مع عُرف افتتحه فريد شهاب وأكمله جوزف سلامة. فوافق. بدوره سليمان فرنجيه أبدى لخَلَفه الرغبة ذاتها.

في 14 نيسان 1977 صدر المرسوم 104 وضعه خارج ملاك الجيش حتى 22 أيلول 1982 من دون إحالته على التقاعد وهو لمّا يزل برتبة عقيد، وأُلحِق بوزارة الخارجية سفيراً من خارج الملاك. لكنّ تعيينه لم يصدر إلا متأخراً بعد سنة وأربعة أشهر في 25 آب 1978، بالمرسوم 1476 سفيراً في البرازيل. أعدَّ لتعيينه قبول استقالته من الجيش في 15 تموز برتبة عميد وهو في الثامنة والأربعين. التحق بمنصبه الجديد في برازيليا في النصف الثاني من أيلول، وغادرها نهائياً في 7 شباط 1983 بعدما أنهى أمين الجميّل في مطلع عهده انتدابه هناك سفيراً من خارج الملاك.

عاد إلى بيروت ضابطاً وسفيراً متقاعداً، وانصرف إلى وضع معاجم في اللغة العربية كان بدأ التحضير لها في القارة البعيدة، بلغ عددها 38 معجماً بينها 15 معجماً في قواعد الصرف والنحو. ابتكر لوحات بيانية ملوّنة لإعراب اللغة تسهّل تعلّمها. أصدر بداية 15 كتاباً باسمه قبل أن يُوقّع كتبه اللاحقة، وعددها 20، باسم أبوفارس دحداح. عندما أنجز مسوّدة «إعراب القرآن الكريم» عام 1994، بعد أربع سنوات



من بحث دؤوب وعمل متواصل، لم يتمكّن من نشرها قبل موافقة الأزهر.

لم يكن من السهل انتزاع الموافقة تلك على كتاب في إعراب القرآن يُوقّعه مسيحي. فاتح رجل دين مصرياً يرئس أزهر لبنان هو الشيخ محمد فهيم أبوعبيه في مراجعة المسوّدة، فوافق عليها بعد ستة أشهر، وأرسل نسخة منها إلى الأزهر في مصر للحصول على إذنه بطبع الكتاب. أعاد الأزهر المسوّدة مقرونة بموافقة مزدوجة، وفي الوقت نفسه ملزمة، تُدرَج في مستهل الصفحات: أولى قبل طبع الكتاب للإذن بطبعه، وثانية بعد الطبع للتأكد من عدم إدخال تعديلات بعد الموافقة الأولى.

عند أوان النشر قال له رئيس أزهر لبنان: اسم أنطوان لا يصحّ. لن يأذن الأزهر بطبعه باسم أنطوان. إبحث عن حلّ آخر.

اقترح الضابط والسفير السابق «أبوفارس دحداح» تيمّناً ببكره، اسماً مستعاراً. لم يوافق أيضاً لأن في ذلك إخفاءً للحقيقة عن الأزهر سرعان ما يكتشفها ويرفض. عندئذ صدر «إعراب القرآن الكريم» بلا اسم صاحبه.

في ما بعد اختبأ وراء الاسم المستعار، وأصدر 20 كتاباً في إعراب ألفاظ القرآن وجمله.



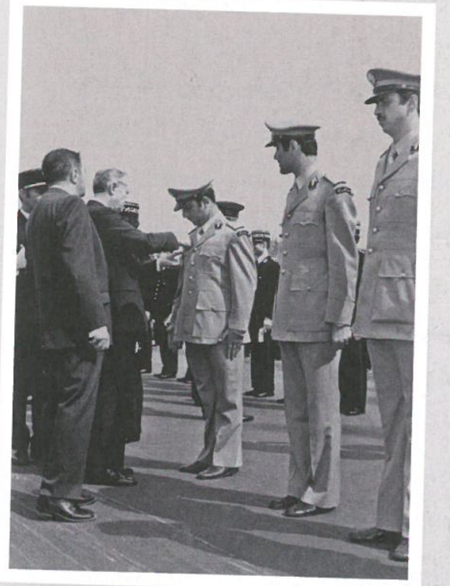
1



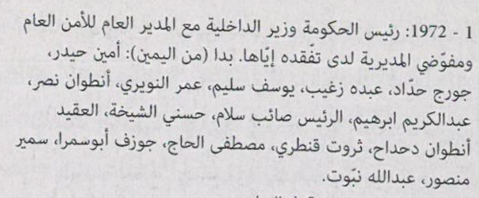
2



3



4



1 - 1972: رئيس الحكومة وزير الداخلية مع المدير العام للأمن العام ومفوّضي المديرية لدى تفقّده إيّاها. بدا (من اليمين): أمين حيدر، جورج حدّاد، عبده زغيب، يوسف سليم، عمر النويري، أنطوان نصر، عبدالكريم ابرهيم، الرئيس صائب سلام، حسني الشيخة، العقيد أنطوان دحداح، ثروت قنطري، مصطفى الحاج، جوزف أبوسمرا، سمير منصور، عبدالله نبّوت.

2 - 1972: مبنى المديرية في السلم.

3 - 1972: مدير الأمن العام مع مفوّضين ورؤساء الفروع النقيب أنطوان نصر والمدنيين زياد سلطان وسمير منصور والياس الأشقر وعبدالله نبّوت.

4 - 1973: تخريج المفوّضين المجازين في المدرسة الوطنية العليا للشرطة في سان سير في فرنسا مع زملائهم المفوّضين الفرنسيين. بدا وزير الداخلية الفرنسي يقلّد المفوّضين الجدد ميدالية التخرّج.



5



6





7

5 - 1973: المفوّضات المجازات في تمرين على الرماية بالمسدّسات في حقل التدريب في مدرسة القتال التابعة للجيش. بدا (من اليمين): مهى حمصي، هيام أبوسعد، ليلى فيّاض، ياسمين اسماعيل، هيام سابيلا.

6 - 1973: العقيد أنطوان دحداح مع المفوّضين المجازين والمفوّضات المجازات والمفوّض العام يوسف سليم والنقيبين أنطوان نصر وعبدالكريم ابرهيم.

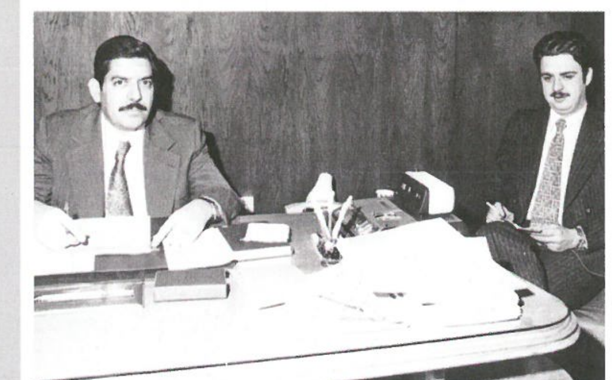
7 - 1973: الرئيس سليمان فرنجيه يخرّج المفوّضة هيام أبوسعد طليعة الدورة الأولى من المفوّضات المجازات في احتفال تخريج تلامذة ضبّاط المدرسة الحربية. وبدا رئيس الحكومة تقيّ الدين الصلح.



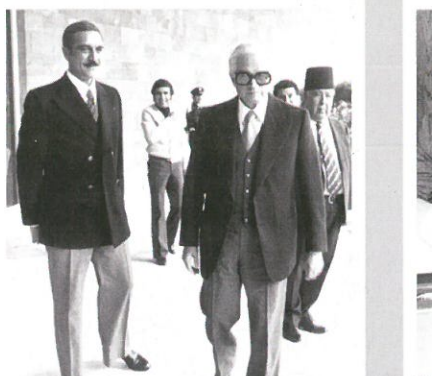

8



9




10





11

12



13



14

15

8 - 1974: مكتب الجوازات.

9 - 1974: دورة المفتشات الثانيات في أثناء تدرّبهنّ في معهد الأمن العام في ديك المحدي.

10 - 1974: الرئيسان المتعاقبان للفرع الثاني (الاستخبارات) النقيب أنطوان نصر (من اليسار) والمفوّض أول زاهي البستاني.

11 - 1975: مدير الأمن العام مع الرئيس كميل شمعون في قصر بعبدا.

12 - 1975: ومع رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي.

13 - 1976: العقيد أنطوان دحداح يستعرض عناصر من الأمن العام في باحة المقرّ الموقت في قصر سامي شقير.

14 - 1977: إزالة أنقاض مبنى المديرية عند المتحف بعد الحرب.

15 - 2013: العميد الركن أنطوان دحداح متقاعداً بين معاجمه اللغوية.

المديرية العامة للأمن العام

من المدير العام الى	المسؤولية الأولى	للتنسيق مع	توجيهات المدير العام
أمانة السرّ العامة			
الغرفة الخاصة			
الفرع الأول			
الفرع الثاني			توجيهات رئيس الفرع
الفرع الثالث			
الفرع الرابع			
الفرع الخامس			
الفرع السادس			

1

تقرير معلومات

3

بطاقة قرار

2

4

5

اعلان

هذه المساحة دفع ثمنها معلن طلب اغفال اسمه حفاظاً على حرياته ومصالحه وقد اختار بنفسه كاريكاتورين لصادق طالباً إعادة نشرهما عربون تأييده لـ «النهار» في معركتها من أجل الحريات الصحافية والإقتصادية





6

1 - بطاقة أمر مهمّة.
2 - أنموذج بطاقة قرار من جزءين يفصل بينهما تخريم الصفحة عن مشكلة، واقتراح قرار، وقرار، ثم إجراءات تنفيذه والجهة المكلفة إيّاه.
3 - 1974: أنموذج تقرير مخبر لدى الأمن العام.
4 - 1974: مذكّرة خدمة بمنع اختلاط المفوّضين بالرتباء والأفراد.
5 - 1974: تقرير مفتش في الأمن العام عن تنفيذ مراقبة مطلوب.
6 - 1974: إعلان مدفوع في «النهار» إبّان حملة الأمن العام لمنع الإعلانات التجارية عنها.

10

7

11

9

8

7 - 1976: من محضر اجتماع المفوّضين والمفوّضات لاتخاذ موقف من البلاغ رقم واحد للعميد أول الركن عزيز الأحدب.

8 - 1976: محضر اجتماع قيادة الأمن العام في بيروت الغربية عن اشتباك أفراد من المديرية مع «جيش لبنان العربي».

9 - 1976: من تقرير مفوّضين وعدد من المفتشين عن توقّع هجوم على المديرية للإستيلاء على محفوظاتها السرّية.

10 - 1976: تقرير المفوّض الممتاز يوسف سليم إلى الرئيس الياس سركيس عن الإنقسام الذي أصاب الأمن العام في «حرب السنتين».

11 - 1976: أنموذج تقرير مفوّض في الأمن العام يتوقع هجوما عسكريا على شكا.

المصادر

مقابلات

مـع الضبّاط والمفوّضين توفيق جلبوط وأنطوان دحداح وأنطوان نصر ويوسـف سـليم وعبده زغيب وعبده خديج وجوزف أبوسـمرا وأنطوان طـرّاف وعبدالرحمن بعيون ومصطفى الحاج وأديب عقيقي وهيام البستاني ومنير لطيف وجان شمعون ومحمد السبع أعين وعصام نصرالله، والرتبـاء أنطوان شـاوول وكميل ناصيف وجـان معلولي وعيد تـادروس وابرهيم نصر وأنطوان محاسب والياس داغر وإيلي عيسى ومحمود غنّام.

المراجع

«الدرك في عهد الانتداب (1920 ـ 1943)»، المحفوظات الخاصة للمؤرّخ النقيب جوزف نعمة.

«من ذكرياتي»، شاهين القزّي، لا ذكر لدار نشر، 1972، بيروت.

«الطريق إلى السلطة»، فؤاد عوض، لا ذكر لدار نشر، 1973.

«حقائق لبنانية»، بشـارة الخوري، الجـزءان الثاني والثالث، «الدار اللبنانيـة للنشر الجامعي»، 1983، بيروت.

«في خدمـة الوطـن ـ مختارات من الوثائق الخاصة للأمير فريد شـهاب»، إعـداد وتحرير يمنى شهاب عسيلي وأحمد أصفهاني، نشر «كتب»، 2005، بيروت.

«أنطـون سـعادة والحزب السـوري القومي الاجتماعـي في أوراق الأمير فريد شـهاب»، أحمد أصفهاني، نشر «كتب»، 2006، بيروت.

مقابلة تلفزيونية أجرتها ليلى رسـتم مع فريد شـهاب في برنامج «سهرة مع الماضي» من محطة شركة التلفزيون اللبنانية.

محفوظات شخصية

محفوظات خاصة للرئيس فؤاد شهاب.

تقارير سرّية عن تنصّت الأمن العام ومراسلات وتقارير ووثائق خاصة لفريد شهاب (محفوظات حارس ويمنى شهاب).

مراسلات ووثائق وتقارير وأنظمة وتعليمات ومحاضر خاصة للعميدين توفيق جلبوط وأنطوان دحداح، والمفوّضين إيفانجيلوس حاجي توما وحسـين نصرالله وبشـارة قهوجي ويوسف سليم وأنطوان طرّاف، والمفتشين الممتازين كميل ناصيف وأنطوان شاوول.

صحف

«النهار»، «السفير»، «بيروت المساء»، «الزمان»، «الحديث»، «الديار»، «الجريدة».

مجلات

«الصيّاد»، «الدستور»، «الحوادث»، «صباح الخير ـ البناء».

الصور

المحفوظـات الخاصة لتوفيق جلبوط وأنطوان نصر ويوسـف سـليم وجوزف أبوسـمرا وهيام البستاني ونور عيد وكميل ناصيف ومحمود غنّام وجوزف بشارة قهوجي واستيفان إيفانجيلوس حاجي توما وصائب وغسّان نديم مطرجي وحارس ويمنى فريد شهاب)، «النهار»، «الأنوار».

نقولا ناصيف

صحافي في جريدة «الأخبار»، ومراسل إذاعة «مونتي كارلو الدولية».

له:

«كميل شمعون، آخر العمالقة» (*1988*)، «المسرح والكواليس، انتخابات *1996*» (مع روزانا بومنصف ـ *1996*)،

«ريمون إدّه، جمهورية الضمير» (*2002*) عن «دار النهار للنشر».

«جوزف مغيزل، سيرة النضال والحب» (*1998*) عن «دار مختارات» و«مؤسّسة جوزف ولور مغيزل».

«المكتب الثاني، حاكم في الظلّ» (*2005*) عن «دار مختارات».

«جمهورية فؤاد شهاب» (*2008*) عن «دار النهار للنشر»، و«مؤسّسة فؤاد شهاب».

فهرست

سرّ الدولة

فصول في تاريخ الامن العام 1945-1977

للأمن العــام قدَرُ الفينيــق ومقدرته. ذاك الطائر الأســطوري الذي أتقن فن التمرّد على رماده والإنبعاث حيّاً من بين الحطام والركام وأعاد نفســه إلى مســار مصــيره... يؤرّخ هــذا الكتاب المؤسّســة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٧٧. ســفر ثمين يشهد بالتواريخ والأرقام والأسماء والأحداث والوقائع لقامات توالت على الأمن العام إتســمت بصدق الوطنية ووضــوح الولاء وصلابة الإلتزام وســعة العلم وحدة الذكاء، ناهيك بالقدرة على الإحاطة بموقع الأمــن العام في تلــك الحقب ودوره الظاهــر والمضمر وعلاقته بسياسات المراحل والرؤساء وأدوار مديريه ومفوّضيهم وكذلك رتبائه وتحليلها وفك الألغاز وربط النتائج بالأسباب.

من مقدمة المدير العام للأمن العام اللواء عبّاس ابراهيم